







شَيْخُ الْفُقَةُ أَوْلَهُ أَوْلِهُ إِلَيْ الْمُثَاثِّ لِلْمُنْفِيِّةِ الْفُقِيَّةِ الْمُنْفِقِةِ الْمُنْفِيِّةِ التوفَيْ عِنْدًا

الجزء الثاني

حققه وعلق عليه وأشرف على طبعه الشيخ عباس القوچايي حقوفا للناشر

طبعَ عَلَىٰ نَفِعَتُ

وَلاَ لَا مِنْ اول الْبَلْانِ لِلْمِ الْمِرْ فِي الْمِرْ فِي الْمِرْ فِي الْمِرْ فِي الْمِرْ فِي الْمِرْ فِي

سَيروت - ليسنان ١٩٨١

الطبعة السّابعة

بِسُمُ الدُّرِيمِ الرَّحِيمِ

الحد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله صاوات الله عليهم أجمعين ، (الثاني) من الفصول التي تتعلق بالوضو، ولو بوجه ما ، ككون الفالب فيمن أراده التخلي ونحو ذلك ، (في أحكام الحاوة) من الواجب والمستحب والمكروه ، (وهي ثلاثة الأول) .

(في كيفية التخلي)

وحيث كان ذلك معرضاً لتكشف العورة قال هنا كغيره من الأصحاب (ويجب فيه ستر) بشرة (العورة) دون الحجم عن الناظر المحترم بما يحصل به مساه عرفا من كل مايمنع من إحساس البصر ، وإلا فهو لا يخصه ، كا لا يختص مايستتر به من حيث ذلك بشيء ، فتجزي اليد وغيرها ، نعم قد يختص من حيث الصلاة بالملبوس ونحوه على تفصيل يأتي إن شاء الله بين المحتار والمضطر ، ويدل على أصل الحكم كحرمة النظر بعد الاجاع محصلا ومنقولا ، بل ضرورة الدين في الجلة ماءن الصادق عن آبائه (عليبم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١) في حديث المناهي قال : «إذا اغتسل أحدكم فليحاذر على عورته ، وقال : لا يدخلن أحدكم الحام إلا بمنزر ، و نهى أن ينظر الرجل فليحاذر على عورته ، وقال : لا يدخلن أحدكم الحام الخلوة - حديث ٢

الى عورة أخيه المسلم ، وقال : من تأمل عورة أخيه المسلم لهنه سبمون ألف ملك ، ونهى أن تنظر المرأة إلى عورة المرأة ، وقال : من نظر إلى عورة أخيه المسلم أو عورة غير أهله متعمداً أدخله الله مع المنافقين الذين كانوا يبحثون عن عورات الناس ، ولم يخرج من الدنيا حتى يفضحه الله » وقول الصادق (عليه السلام) أيضاً (١) فى تفسير قوله تعالى (٣) (قل المؤمنين يفضوا) الى آخره : « كل ماكان فى كتاب الله تعالى من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا إلا فى هذا الموضع ، قانه المحفظ من أن ينظر اليه » كا عن على (عليه السلام) (٣) في تفسيرها أيضاً أنه « لا ينظر أحدكم إلى فرج أخيه المؤمن، أو يمكنه من النظر إلى فرجه . ثم قال : (قل المؤمنات يفضضن من أبصارهن ويخفظن فروجهن) أي بمن يلحقهن النظر ، كما جاء فى حفظ الفروج ، والنظر سبب إيقاعالفمل من الزنا وغيره » وماقى صحيح حريز (٤) عن الصادق (عليه السلام) «الاينظر الرجل من الزنا وغيره » وماقى صحيح حريز (٤) عن الصادق (عليه السلام) «الاينظر الرجل دخول الحام ، والنهي عنه بغيره ، وفى بعضها الاشارة إلى أن ذلك من جهة النظر ، كقوله (صلى الله عليه وآله) (٦): « ياعلي إياك و دخول الحام بغير مثزر ، ملمون الناظر والمنظور إليه » كما في آخر تعليل النهى (٧) عن دخول الحام بغير مثرز ، ملمون الناظر والمنظور إليه » كما في آخر تعليل النهى (٧) عن دخول الحام بغير مثرز ، ملمون الناظر والمنظور إليه » كما في آخر تعليل النهى (٧) عن دخول الماه بأن للماه سكنة . "

والحاصل مادل على وجوب الستر وحرمة النظر أكثر من أن يحصى ، وإن كان في استفادة الأول من حرمة الثاني كما وقع لبعضهم نظر ، إذلايتم إلا من جهة الاعانة على الاثم ، وهي غير مطردة في غير المكلف ونحوه ، لكن ذلك لا يقدح في أصل

⁽١) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب أحكام الحلوة - حديث ٣

⁽٧) سورة النور - آية . ٣

⁽٣) و (٤) الوسائل ــ الباب ـ ١ ـ من أبواب أحكام الحلوة ــ حديث ٥ ـ ١

⁽٥) و(٦) الوسائل _ الباب _ ٣ _ من أبواب آداب الحام _ حديث ٧ _ ٥

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ١٠ ـ من أبواب آداب الحام ـ حديث ٧ و ٣ و ٤

- 1

الحكم ، كما لا يقدح قصور السند أو الدلالة في بعض ماتقدم ، واشمال بعض الأخبار (١) على لفظ الكراهة مع احمالها الجرمة ، لما عرفت ، وكذا لايقدح مافى بعضها من تفسير قوله (عليه السلام) (٢) : « عورة المؤمن على المؤمن حرام ، باذاعة سره أو إذلال ذاته ، أو حفظ مايعاب عليه من كلامه لتعبيره ، وأنه ليس الراد منها المعنى المعروف ، لما عرفت أيضاً من عدم انحصار الدليل بهذه العبارة ، مسبع إمكان إرادة المعنيين منها على نوع من الحجاز ، كما يقضي به الجميع بين ما تقدم وبين خبر حنان ابن سدير (٣) قال : « دخلت أنا وأبي وجدي وعمى حماماً بالمدينة ، فاذاً رجل في يبت المسلخ ، إلى أن قال : ماينعكم من الازار ، فانرسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : عورة الرَّمن على الوَّمن حرام ، ثم قال : سألنا عن الرجل فاذاً هو على بن الحسين (عليه السلام) ، وماني بعضها من عدم إرادة ذلك منها محدول على عدم إرادته مخصوصه دون غيره .

ثم الظاهر من إطلاق النص والفتوى أنه يجب الستر عن كل ناظر محترم عــدا مااستثني من الزوج والزوجة ونحوهما ، من غير فرق بين كونه مكلفاً أو غير مكلف كالمجنون والصبي الميز ، ومافي بعض الأخبار المتقدمة من الرجل والمسلم والرأة ونحــو ذلك لايقضى بالتقييد ، نعم لا بأس بغير المعز كسائر الحيوانات ، للأصل والسيرة القاطعة ، مع عدم شمول الأدلة لمثله ، لأرب المتبادر من الحفظ من النظر كون النظر مقصوداً للناظر لامجرد البصر ، وكذا لافرق فيها بين كون الناظر مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنتى ، ومايقال أن الأناث من الكفار بمنزلة الإماء الملوكة فيه أنه ليس في هـذا الحكم ، ومن ثم لم يستثنه أحد من الأصحاب في المقــام ، وأما حرمة النظر الى العورة

⁽١) الوسائل - الباب - ٦ - من ابواب آداب الحام - حديث ٧

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ ٨ ـ من الواب آداب الحام ـ حديث ١ و ٧ و ٣

⁽٣) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب آداب الحام - حديث ع

قالظاهر أن كل من بجب التستر عنه بحرم النظر الى عورته ، من غبر فرق بين كونه مكلفاً بالتستر أولا كالجنون وشبه ، ولا بين كونه مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنتى ، فيحرم النظر الى عورات المهزين ، وإن كان إقامة الدليل عليه من السنة فى غاية الاشكال، لكن قد يستدل عليه بقوله (عليه السلام): « لا ينظر الرجل الى عورة أخيه » و « عورة المؤمن على المؤمن حرام » بدعوى دخوله تحت لفظالاً خ والمؤمن ، وخروجه عن الحكم التكليبي للاجماع غير قادح ، وبقوله : «من نظر الى غير أهله متعمداً أدخله الله الى آخره وبقوله (عليه السلام) (١) : «ادخله بمنزر وغض بصرك وقول النبي (صلى الله عليه وآله): « ياعلي إياك ودخول الحام بغير منزر ملمون ملمون الناظر والمنظور اليه الى غير ذلك ، إلا أن الكل لا يخلو من نظر ، فالمسألة لا تخلو من إشكل ان لم يقم إجماع يقطع به الأصل، ولم أعثر على دعواه في المقام فتأمل .

وأما ماعن بعضهم من جواز النظر الى عورة غير المسلم اللا صلى ، وانظاهر بعض الاخبار المتقدمة ، مضافا إلى تصريح بعضها كقول الصادق (عليه السلام) (٢) : « النظر الى عورة الحار » وفي آخر عنه (عليه السلام) (٣) أيضاً « أما أكره النظر الى عورة الحار » ففي آخر عنه (عليه السلام) (٣) أيضاً « أما أكره النظر الى عورة المسلم ، فان النظر الى عورة من ليس بمسلم مثل النظر إلى عورة الحار » فضعيف ، كما عن الشهيد في الذكرى ، أخذ أباطلاق بعض الروايات (٤) المنجبرة باطلاق الفتوى والاجماع ، فلا يجسر على تقييد ذلك بهاتين الروايتين المنجبرة باطلاق الفتوى والاجماع ، فلا يجسر على تقييد ذلك بهاتين الروايتين مع مافيهما من الارسال وعدم الجابر ، وبذلك يضعف المفهوم المتقدم لو قلنا بحجية مثله ، وبأن مقتضاه عدم وجوب التستر عن الكافر ، ولم يقل به أحد ، وأيضاً فني بعض الروايات السابقة ان النظر سبب الايقاع في الزنا ، ولعل حزمته من هذه الجهة ، فلا

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣ ـ من أبواب آداب الحام ـ حديث ٢

⁽v) و(w) الوسائل الباب - ٦ - من ابواب آداب الحام - حديث ١ - ٢

⁽٤) الوسائل - الباب - س - من ابواب آداب الحام - حديث و

4 6

يتفاوت بين الكافر والمسلم ، فالتحقيق انه يجب التستر عنهم ، كما أنه يجب التسترعليهم، وبحرم النظر اليهم ، كما أنه يحرم النظر منهم ، والله أعلم .

وقد ذكرنا في باب الصلاة تحقيق أن العورة هي الغبل والدبر مع زيادة الا نثيين في الرجلوحكم الحنثى المشكل والمسوح ، فلاحظ وتأمل . وليعلم أنه لاإشكال في وجوب التستر مع العلم بالناظر ، ويقوى إلحاق الظن ، وفي الشك وجهان ، ولعل في الأمر بالمُنزر عند دخول الحام ، والمحاذرة على العورة عند الغسل ، وما ورد في تفسير حفظ الفروج إشارة الى ذلك ، وأما الوهم فالا قوى العدم ، بل ينبغي القطع به في الضعيف، وهل حرمة النظر كوجوب التستر أولا ? الأقوى الأول ، وقد يشير اليه قوله (عليه السلام) : (وغض بصرك ، فتأمل جيداً .

﴿ ويستحب فيه ستر البدن ﴾ أي استتار الشخص نفسه عند إرادة التخلي ، إما بان يبعد الذهب ، أو يلج في حفيرة ، أو يدخل بناه ، لقول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر حماد بن عيسي قال : ﴿ قَالَ : لَقَانَ لَا بَنْهُ يَا بَنَّى إِذَا سَافِرَتَ مَعْ قَوْمَ فَأَكْثُرُ استشارتهم ، إلى أن قال ؛ وإن أردت قضاء حاجتك فأبعد المذهب في الأرض » وعنه (عليه السلام)أ يضاً (٢) قال : ﴿ مَأُونِي لَقَانَ الْحَكَةُ لَحُسَبِ وَلَامَالُ وَلَاجِمَالُ ، ولكينه كان رجلا قويا في أمر الله متورعا ساكنا سكيتاً ، ولم يره أحد من الناس على بول ولاغائط ولا اغتسال ، لشدة تستره وتحفظه في أمره ، إلى أن قال : وبذلك أُوتِي الحسكة ومنح العطية ﴾ وعن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) ﴿ أَنه لم ير على بول ولاغائط، وعنه (عليه السلام) أيضاً (٤) أنه ﴿ من أنَّى الغائط فليستتر ، وعن كشف الغمة (٥) عن جنيد بن عيدالله في حــديث قال : ﴿ نَزَلْنَا النهروانِ ، فبرزت عرب الصفوف ، وركزت رمحي ، ووضعت ترسي اليه ، واستترت من الشمس ، وإني

⁽١) و(٧)و(٣)الوسائل - الباب -١- من أبو اب أحكام الخلوة حديث ١-٧ - ٣

⁽¹⁾ و (0) الوسائل - الباب ، من ابواب أحكام الخلوة - حديث ، - ه

لجالس إذ ورد علي أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال: ياأخا الازد ممك طهرور، فلت: نمم، فناولته الإداوة، فمضى حتى لم أره، وأقبل وقدتماير، فجلس فى ظل الترس، وعن بعض الكتب (١) روينا عن بعضهم (عليهم السلام) و أنه أمر بابتناه مخرج في الدار، فأشاروا إلى موضع غير مستتر من الدار، فقال: ياهؤلاه ان الله عزوجل لما خلق الانسان خلق مخرجه في أستر موضع منه، وكذلك ينبغي أن يكون المخرج في أستر موضع في الدار، وقول الكاظم (عليه السلام) (٢) لأ يوخيفة : ويتوارى خلف الجدار، كل فلك مع موافقته للاحتشام، وإطلاق المصنف وغيره كتصريح بعض ماذكرنا من الأخبار يشمل البول والفائط، فيا وقع في بعض المبارات من تخصيص ماذكرنا من الأخبار يشمل البول والفائط، فيا وقع في بعض المبارات من تخصيص الحكم بالثاني ضميف، المهم إلا أن لا يريده، كما يستفاد منه أن بيت الحلاه كاف، وهو كذلك، ووقوع التباعد منه (عليه السلام) لا يدل على قصر الحكم ، بل الظاهر وهو كذلك ، ووقوع التباعد منه (عليه السلام) لا يدل على قصر الحكم ، بل الظاهر وشبها وجهان ، أقواهما الاجتزاء بها .

﴿ ويحرم استقبال القبلة واستدبارها ﴾ عيناً أو جهة ، والمرجع فيهما العرف ، فالاستقبال في الجالس والواقف بمقاديم البدن ، بل الظاهر تحققه ولو مع انحراف الوجه والمستلقي كالمحتضر ، وعكسه الكبوب ، وفي المضطجع بوضع رأسه في المفرب ورجليه في المشرق وبالعكس ، والاستدبار بالماء خير ، فما وقع من بعضهم من التردد في ذلك في غير الجالس والواقف استقبالا واستدباراً سيا مع عدم المعجز ضميف ، للصدق العرف فيه ، وعدم أكتفاء الحالف فيه مع عدم العجز قد بكون لا نصر اف خصوص الحلف فيه ، وعدم أكتفاء الحالف على النوم مستلقياً أو إلى الكيفية الحاصة ، وإلا فلا ينبغي الشك في الاكتفاء الحالف على النوم مستلقياً أو مضطجعاً مستقبلاً ، ودعوى انصراف النعي عن التفوط مثلا مستقبلاً إلى الكيفية

⁽١) المستدرك _ الباب _ ع _ من أبواب أحكام الحلوة _ حديث ه

⁽Y) الوسائل - الباب - ه١ - من الواب أحكام الخلوة -حديث ٧

المتعارفة في التفوط ممنوعة ، إذ هي ندرة لاتقدح في الشمول ، إذ لاشك في أنه يصدق على النائم مثلا أنه تفوط مستقبلا ، ويظهر من المقداد في التنقيح ان المحرم انما هو الاستقبال بالفرج دون الوجه والبدن ، فمن بال مستقبلا وحرف ذكره عنها لم يكن عليه بأس ، ولعل وجه أنه هو الفهوم من استقبال القبلة ببول وغائط ، لانه مقتضى الباء ، ولبعض الأخبار (١) «انه نهى (صلى الله عليه وآله) أن يبول الرجل وفرجه باد القبلة » وفيه مع خلو أكثر الأخبار عن الباء أن المراد منها معنى (في) أي لاتكون مستقبلا في هذا الحال ، ولادلالة لما ذكره أخيراً ، بل المفهوم منه عرفا خلاف ماادعاه فتأمل .

ثم أن الظاهر عدم دخول ماجعله الشارع قبلة في بعض الأوقات ، كجمل ناصية الدابة مثلا قبلة للراكب ونحو ذلك ، لأن القبلة إنما هي اسم العين ، وشاع إطلاقها على الجهة ، وكذا مابين المشرق والمغرب وإن جعمله قبلة في نحو التحير ، ودعوى استفادته من قوله (عليه السلام) (٧): « مابين المشرق والمغرب قبلة » لكونه كقوله (صلى الله عليه وآله) (٣) : « الطواف بالبيت صلاة » ممنوعة ، لتبادر الصلاة منه لا أقل من الشك .

وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في حرمة الاستقبال والاستدبار ، بل في كشف اللثام هنا الجزم بحرمتها حال الجاع أيضا ، بل أرسله إرسال المسلمات وإن كنا لمنجده لغيره ، بل هو نفسه وغيره صرح بكراهتها في كتاب النكاح على وجه المفروغية ، ولعله الصواب ، كما تسمعه إن شاه الله تعالى . ﴿وَ لا فِي أنه ﴿يستوي في ذلك الصحاري والأبنية ﴾ كما هو خيرة المبسوط والحلاف والسرائر والمعتبر والنافع والمنتهى والارشاد والقواعد وجامع المقاصد وغيرها ، بل هو المشهور نقلا وتحصيلاً ، بل في الخلاف

⁽١) المستدرك ـ الباب ـ ٧ ـ من أبو أب أحكام الحلوة ـ حديث ع

⁽٢) الوسائل - الباب ٢ - من ابواب القبلة - حديث - ٩ - من كتاب الصلاة

⁽٢) سن البيوتي ج ٥ ص ٨٥

وعن الغنية الاجماع عليه ، وهو الحجة ، مضافا الى إطلاق الرسل (١) الروي في الكافي والتهذيب والفقيه ، بل في المقنع أيضاً روايته عن الرضا (عليه السلام) قال : ﴿ سَمُّلُ أبوالحسن (عليه السلام) ماحدالغائط ? قال : لاتستقبل القيلةولاتستدبرها ، ولاتستقبل الربح ولا تستدبرها ، . وقول الصادق (٢) عن آبائه (عليهم السلام) في خبر الحسين بن زيد : ﴿ أَنَ النَّبِي ﴿ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ ﴾ قال في حديث المناهي : إذا دخلتم الفائط فتجنبوا القبلة ﴾ وعن الفقيه (٣) أنه قال : ﴿ نَهِي النَّبِي (صلى الله عليه وآله) عن استقبال القيلة ببول أو غائط ، وفي آخر (٤) ﴿ إِذَا أَتَى أَحدكم إلى الغائط فــلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره ﴾ وخبر عيسى بن عبدالله الهاشمي (٥) عن أبيه عن جمده عن على (عليه السلام) قال : ﴿ قَالَ النَّبِي ﴿ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ ﴾ : إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولاتستدبرها ، ولا تستقبل الريح ولاتستدبرها ، ولكن شرقوا أو غربوا ، وفي مرسل عبد الحيد (٦) سئل الحسن بن على (عليها السلام) ﴿ ماحد الغائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولاتستدبرها ، ولاتستقبل الريح ولاتستدبرها ، وفي مرسل علي بن إبراهيم (٧) قال : خرج أبو حنيفة من عند أبي عبدالله (عليه السلام) وأبوالحسن موسى (عليه السلام) قائم وهو علام فقال له أبو حنيفة : ياغلام أبن يضم الغريب ببلدكم ، فقال : اجتنب أفنية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار ومنازل النزال ، ولاتستقبل القبلة بغائط ولإبول ، وارفع ثوبك ، وضع حيث شئت ، .

وهي مـــع استفاضتها وتعاضدها ومناسبتها للتعظيم منجبرة بما سمعت من الشهرة والاجماع ، فــلا يقدح ما في أسانيدها من الضعف والارسال واشبالها على مالا

⁽١)و(٢)و (٣) الوسائل ـ الباب ـ ٧ ـ من أبواب أحكام الحلوة حديث ٧- ٣-٤

⁽¹⁾ كنز العالج ه ص ٨٦ الرقم ١٨٣٠

⁽٥) الوسائل الباب - ٧- من ابو أب أحكام الحلوة - حذيث ه و ليسفيه (و لا تستقبل الربح و لا تستدبرها)

 ⁽٦) و (٧) الوسائل ـ الباب ـ ٧ ـ من ابواب أحكام الحارة ـ حديث ٧٠٠ ٩

يقول به الأصحاب كالنهي عن استقبال الربح واستدبارها ، والأمن التشريق والتغريب، مع خلو بعضها عن الأمرين لا يصلح لأن يكون قرينة على التجوز بالنهي ، مع احمال الأمر بالتشريق والتغريب الاستحباب ، لقصوره عن إفادة الوجوب لعدم الجابر له في خصوص ذلك ، أو براد الميل الى الجهتين ، وهو لازم لتحريم الاستقبال والاستدبار، وكيف يكون ذلك قرينة على الكراهة مع ماعرفت من أن الشهور بل نقل الاجماع عليه الحرمة ، بل قد يدعى أنه محصل ، لا نقراض الحلاف ، وذلك لأن المنقول عنه الحلاف الما هو ابن الجنيد والمفيد وسلار على مافيه من الاضطراب ، مع ان عبارة المفيد غير صريحة في ذلك ، فانه بعد أن قال : « ولا يستقبل القبلة بوجه ولا يستدبرها ، ولكن يجلس على استقبال المشرق إن شاه أو المغرب » قال : « وإذا دخل الانسان داراً قد بني فيها مقمد الفائط على استقبال القبلة أو استدبارها لم يضره الجلوس عليه ، وأنا يكره ذلك في الصحاري والمواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة » فقد يكون يكره ذلك في الصحاري والمواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة » فقد يكون غيرهذا الموضع ، وقد يستأنس اذلك بعبارات وقعت لمن علم ان مذهبه التحريم كاتسمع غيرهذا الموضع ، وقد يستأنس اذلك بعبارات وقعت لمن علم ان مذهبه التحريم كاتسمع غيرهذا المؤمن ، وقد يستأنس اذلك بعبارات وقعت لمن علم ان مذهبه التحريم كاتسمع غيرهذا المؤمن ، وقد يستأنس اذلك بعبارات وقعت لمن علم ان مذهبه التحريم كاتسم

وأما ابن الجنيد فلم نعلم مذهبه من غير جبة النقل ، فقد نقل أنه قال : «يستحب للانسان إذا أراد التفوط في الصحراء ان يجتنب استقبال القبلة » وقد يريد الوجوب ، فانحصر الخلاف في سلار ، فانه قال : « وليجلس غير مستقبل القبلة ولامستدبرها ، فان كان في موضع قد بني على استقبالها واستدبارها فلينحرف في قعوده ، هذا إذا كان في الصحاري والفلوات ، وقد رخص في ذلك في الدور ، وتجنبه أفضل » ولعل وجهه الجمع بين ماتقدم من الأدلة وبين خبر محمد بن اسماعيل (١) قال : « دخلت على أبي الحسن الرضا (عليه السلام) وفي منزله كنيف مستقبل القبلة » وهو مع عدم مقاومته لما سمعت الرضا (عليه السلام) وفي منزله كنيف مستقبل القبلة » وهو مع عدم مقاومته لما سمعت

-11-

من الأخبار ، ومعارضته للاجماع المنقول سغير صريح في ذلك ، بل ولاظاهر ، لعدم استازام ذلك الجاوس فيه منه (عليه السلام) كذلك ، مع احمال كون البناه على القبلة دون محل التفوط، بل ينبغي القطع بذلك ، لا نه لا كلام في كون ذلك مرجوحا ، وهم منزهون عن الاستمرار عليه ، وكيف يتخيل أنهم (عليهم السلام) يأمرون الناس ويؤكدون غاية التأكيد على تعظيم القبلة وإجلالها مع أنهم لايفعلون ذلك ، ويضعون الكنيف في دورهم لهم ولعيالهم وخدامهم وضيوفهم ، كلا أن ذلك ممنوع ، وعبارة المفيد وإن افتضى ظاهرها الاباحة لكن قد عرفت الكلام فيها ، ولم ينقل عن ابن الجنيد الحكم في البناء ، مم أن هذا الراوي قد روى عن الرضا (عليه السلام) (١) قال : سمعته يقول: «من بال حذاء القبلة ثم ذكر فانحرف عنها إجلالا القبلة وتعظيما لهالم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له ﴾ على أن قوله ثم ذكر فانحرف فيه إشمار انه لا ينبغي ان يقع منه حال العمد ، وأيضاً قوله في خبر عيسي إذا دخلت الخرج ظاهر في الأبنية ،وكذلك مرسل علي بن ابراهيم فتأمل .

وكيف كان فلا ينبغي الشك في المسألة ، فما وقع من بعض المتأخرين من النزاع في هذا الحكم أنما نشأ من سوء الطريقة ، والظاهر خروج الاستبراء والاستنجاء عن هذا الحكم ، وكلفك الحارج منه انفاقًا ، والمسلوس والبطون ، لعدم ظهور تناول الا دلة لمثل ذلك ، بل قد يدعى ظهور العسدم ، لظهورها في التخلي ، كقوله إذا دخلُم الحرج وابن يضع الغريب ونحــو ذلك ، نعم قد يدل خبر عمار (٧) على مساواة حكم الاستنجاء قال: سألت الصادق (عليه السلام) (عن الرجل بريد أن يستنجي كبيف يقعد ? قال : كما يقمد للمَاثُعَلَ ﴾ ولكن دعوى ظهوره في المقام ممنوعة ، إذ لم يعلم إوادة السائل من الكيفية ماذا فتأمل .

الوسائل - الباب - ٧ - من أبواب أحكام الخلوة - حديث ٧

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ ٣٧ ـ من ابواب أحكِام الخلوة ـ حديث ٧

وكذلك بنبغي القطع بخروج الجالس لخروج أحد الأخلاط أو الحقنة معالحاوص عن الحدث ، ولا يضر الاحمال مع عدم تحققه ، بل قد مقال ان مثل هذا الحليطلا يدخل لظهورها فيا ذكرنا من التخلي على النحو المتعارف ، ولو اشتبه القبلة وأ مكنه تعرفها وجب ، مقدمة للامتثال ، ولو تعذر وجب الاجتناب مادام ممكنا ، فان حصرها في جهة وإن لم يشخصها وجب عليه اجتناب تلك الجهة ، وهل يقوم الاجتهاد في القبلة عند عدم غبره مقام اليقين كما في الصلاة ? لا يبعد ذلك ، إما اللالحاق بالصلاة ، أو للحوى أنه بفهم من نحو قوله (عليه السلام) (لا يستقل القبلة) قيام الظن مقام العلم عند تعذره ، أو لا ستصحاب بقاء التكليف ، فيقضي به ألعقل بقيام الظن مقام العلم ، للزوم التكليف عالا يطاق بدونه ، والكل لا يخاو من تأمل .

ولو دار الأمر بين الاستقبال أوالاستدبار قدم الأول ، لكونه أعظم قبحا ، وبينه وبين تكشف المورة قالثاني ، ومدار هذا الترجيح وغيره على مايحصل عند الجتهد، فينبني مراعاة الميزان ، وكان دليل تقديم الأعظم قبحاً على غيره العقل ، فضلاعن النقل ، والظاهر أنه لا يجب على الأولياء تجنيب الأطفال المنيزين أو غير بميزين ، للأصل والسيرة ، وربما احتمل الوجوب التعظيم ، كما في كل ماكان منشأ الحكم فيه ذلك ، كحرمة المس ونحوها ، وهو ضعيف ، وقد يستفادمن رواية مجدبن اسماعيل المتقدمة عن الرضا (غليه السلام) رجحان تجنب القبلة عن كل فعل ردي ، وربما يستأنس له بمرجوحية المواقمة مستقبلا ومستديراً ، بل في كشف الثنام حرمته ، وقد يشم منه إلحاق الأماكن المشرفة بالقبلة ، بل عن النهاية المفاضل احبال اختصاص النهي عن الاستدبار بالمدينة ونحوها بما يساويها جهة ، لاستلزام استقبال بيت المقدس ، وإن الاستدبار بالمدينة ونحوها بما يساويها جهة ، لاستلزام استقبال بيت المقدس ، وإن حكي عن الشهيد أنه قال هذا الاحبال لا أصل له ، ولعله كذلك ، بل يمكن القطع مخلافه من النصوص والفتاوى ، على أن بيت المقدس قبلة منسوخة ، نمم لا بأس باحترامه من حيث كونه مكانا شريغا كاذكرناه ، والله العالم .

(وبجب الانحراف في موضع قد بني على ذلك) فان لم يمكن وجب التخلي في غيره ، فان لم يمكن جازكل ذلك ، قضية ماذكرنا من الأذلة ، وأشار المصنف في هذه العبارة إلى شيئين ، الأول الجواب عن ماسممت من الرواية عن الرضا (عليه السلام) أن في داره كنيفا مستقبل القبلة ، والثاني إلى بعض عبارات وقعت ظاهرها المنافاة كعبارة الشيخ في البسوط ، فانه به بعد أن حكم محرمة الاستقبال والاستدبار مع التصريح بعدم الفرق بين الصحاري والأبنية قال : « وإن كان الموضع مبنيا كناك وأمكنه الانحراف عنه وجب عليه ذلك ، وإن لم يمكن الم يمكن الم يعلم اللائم وجه لا يمكن فيه الانحراف من القبلة ، والفاحر أنه يريد معدم المرت ، وقس على ذلك باقي العبارات ، ولذا لم ينقله أحد من أصحابنا المتحكن من غيره ، وقس على ذلك باقي العبارات ، ولذا لم ينقله أحد من أصحابنا خلافا في المسألة ، فتأمل جيداً . (الثاني) من أحكام الحلوة .

(فى الاستنجاء)

وهسو من النجو ، قبل بمنى التشرف والتطلع ، أو العذرة وما يخرج من البطن بمنى إزالتها ، أو من النجوة وهي ما ارتفع من الأرض للجلوس عليه ، أو الاستتار به ، وكيف كان فهو في الاصطلاح لايصدق إلا على إزالة ما يبقى من أحد الحبثين بعسد خروجها من المحلين الأصليين ، أو المعتادين العارضين في وجه عن ظاهر الموضع الذي خرجا منه ، والظاهر عدم مدخلية قصدالازالة في حقيقته، في وجه عن ظاهر الموضع الذي يزيل هذه النجاسة معدم القصد تحت الاستنجاء ، فيدخل حينئذ الماء والأحجار الذي يزيل هذه النجاسة معدم القصد تحت الاستنجاء ، كأن الظاهر أنه لا يشترط في الازالة أن يكون بوجه شرعي ، واحتمال القول أنه لا يدخل فيه غسل البول _ لكون الاستنجاء انما هو غسل موضع النجو فلا يشمله ، وربحا فيه غسل البول _ لكون الاستنجاء انما هو غسل موضع النجو فلا يشمله ، وربحا

يؤيده ما يظهر من بعض الأخبار (١) _ ضعيف ، كالايخنى على الخبير الملاحظ للأخبار فتأمل.

﴿ وَبِجِبِ غَسل موضع البول ﴾ إجماعا منقولا وعصلاً ، بل هو من ضروريات مذهبنا ، وسنة كادت تكون متواترة ، بل هي كذلك ، خلافا لأبي حنيفة ، فسلم يوجب غسلا ولاغيره ، والمراد الوجوب الشرطي لما يجب غسل النجاسة فيه ، كالصلاة مثلا دون الوضوه ، فمن توضأ قبل أن يغسل موضع البول كان وضوؤه صحيحا ، للاصل والمعتبرة المستفيضة (٢) وفيها الصحيح وغيره ، كاقيل فيمن نسي غسل ذكره حتى توضأ أنه يفسل ذكره ، ولا يعبد الوضوه ، ومع اعتبارها في نفسها معمول عليها عند أكثر الأصحاب ، بل لعله إجماعاً ، خلافا للمنقول عن الصدوق ، فأوجب إعادة الوضوه والمحيح عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) « في الرجل يتوضأ فينسي غسل ذكره قال : يفسل ذكره ، ثم يعبد الوضوه ، وبمعناه الموثقان (٤) ولقصورها عن المقاومة قرجوه غير خفية وجب حلها على الاستحباب أو التقية أو غيرها .

ويشترط فيا ذكرنا من الفسل أن يكون ﴿ بالماء ، ولا يجزي غيره ﴾ للأصل والاجماع محصلا ومنقولا ، والسنة التي كادت تكون متوانرة (منها) الآمرة (٥) بالفسل الظاهر بالماه ، (ومنها) الآمرة (٦) بصب الماه ، (ومنها) المصرحة (٧) بانه لا يجزي غيره كقول أبي جعفر (عليه السلام) في صحيحة زرارة : ﴿ ويجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار ، بذك جرت السنة ، أما البول فلابد من غسله » وقوله (عليه السلام)

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٩ ـ من ابواب أحكام الخلوة ـ حديث ١

⁽٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ٠ - ٩

⁽٤) الوسائل ــ الباب ــ ١٨ ــ من أبواب نواقض الوضوء ــ حديث ٨ والباب ٠٠ من أبواب أحكام الخلوة ــ حديث ه

⁽٠) الوسائل ـ الباب ٩ ـ من أبواب أحكام الحلوة ـ حديث ٩

⁽٦) الوسائل _ الباب _ ٢٧ _ من أبواب أحكام الحلوة _ حديث ٩

 ⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ٩ ـ من أبو اب أحكام الحلوة ـ حديث ١

أيضاً في رواية بريد بن معاوية (١) : ﴿ وَلَا يُجِزِّي مِنَ البُولُ إِلَّا اللَّهِ ۚ خَلَافًا لَلسَّافعي ، فاجتزى بغير الماء من التمسح بالأحجار ، وماتقدم عرب المرتضى سابقاً من الإجتزاء بالمضاف لعله لايقول به في المقام ، العدم استثنائه من الاجماع ، وإلا فهو محجو جمَّا تقدم وأما مافي رواية مماعة (٣ قال : قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام) : ﴿ انِّي أَبُولُ ثُمَّ أُتمسح بالأحجار فيجي، مني البلل ما يفسد سر اويلي ، قال: ليس به بأس ، وموثقة حنان (٣)قال : « محمت رجلا سأل أبا عبدالله (عليه السلام) فقال : إني ربا بلت فلا أقدر على الماء ، ويشتد ذلك على ، فقال : إذا بلت وتمسحت فامسح ذكرك بريقك ، فان وجدت شيئًا فقل هذا من ذاك ، فها مـــم الفض عما في السند معرض عنهما بين الأصحاب ، لماقد عرفت من الاجماع للحصل والمنقول ، بل ضرورة المذهب ، والأخبار التي كادت تكون متواترة ، فوجب حينتذ طرحها، أو تأويلهما عا لاتنافي المقصود وان بعد بحمل نفي البأس في الأول على إرادة مدم نقض التيمم بهوإن كان محكومًا بنجاسته، وأولى منه حملهما على التقية , ويؤيده أنها مروية عن الكاظم (عليه السلام) وقد كانت التقية في زمانه في غاية الشدة ، وبحمل الثانية على إرادة مسح غمير الحل النجس حتى يتخلص عن البلل الخارج منه ، إذ قد يكون ذلك من الربق الذي جعله ، فلا يتنجس به ، أو غير ذلك ، وقد تفرد الكاشاني بشيء خالف به إجماع الفرقة الناجية ، بل إجماع السلمين ، بل الضرورة من الدين ، مستندآ الى هاتين الروايتين ونحوها ، وهوأن المتنجس لاينجس ، بل الذي ينجس أنما هو عين النجاسة ، فتي زالت محجر أوخرقة أو نحو ذلك لم بنجس محلها شيئًا ، وهو بالاعراض عنه حقيق ، ولا يليق بالفقيه التصدي لرد مثل ذلك بعد ماعرفت أنه مخالف لاجماع المسلمين وضرورة الدين .

﴿ مع القدرة ﴾ أي يجب غسل الموضع الذكور بالماء الصلاة مثلا مع القدرة ، أما

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٩ ـ من أبواب أحكام الخلوة ـ حديث ٢

⁽٢) و (٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٣ ـ من ابواب نواقض الوضوء ـ حديث ٤ ـ ٧

مع العجز فيجب مسحه بما يزيل العين وأن يقي الا ثر ، تخفيفًا للنجاسة ، فلا ظهور في العبارة في الاجتراء حال المجز بغير الماء بالنسبة إلى الطهارة ، للاجماع على عدم الفرق بين القدرة والعجز ، وماذكرناه من وجوب التخفيف عند العجز هوظاهر المقنعة والصنف فىالمعتبر وصريح العلامة في التذكرة والمنتحى ، ونقل عن الشهيد في الذكرى ، بل يظهر مر بعضهم أنه مشهور ، وقد يناقش بعدم الدليل عليه ، لـكن قد يستفاد ذلك من قولهم (عليهم السلام)(١): ﴿ لا يسقط الميسور بالمعسور ، و ﴿ مالا يَدرك كله لا يترك كله) (٢) ود إذا أمرتكم بشي. فأتوا منه مااستطعتم ١٤٣) بل ربما يشعر به خبر زرارة ومحمدبن مسلم (٤) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : سألته ﴿ عن طهور المرأة في النفاس إذا طهرت وكانت لاتستطيع أن تستنجي بالماء أنها ان استنجت اعتقرت ، هل لها رخصة ان تتوضأ من خارج وتنشفه بقطن أو خرقة ? قال : نعم تنتي من داخل بقطن أوخرقة ﴾ ومن تغيير خرقة الستحاضة عند الصلاة ونحو ذلك ، بل رعيا يشير اليه قول الصادق (عليه السلام) (٥) في خبر عبدالله من بكير ﴿ في الرجل يبول ولا يكون عنده الماه فيمسح ذكره بالحائط ، قال : كل شيء يابس زكي ، بل ينبغي القطع بوجوبه إذا كان عدم التخفيف يوجب نجاسة بعض الأماكن الطاهرة ، كما أنه يشكل الوجوب إذا استلزم تنجيسها ، ولعل ماذكره بعضهم ـ من الاستدلال عليه بان الواجب إزالة العين والا ثمر ، وتعذر أحدهما لا يسقط الثاني _ يرجع إلى ماذكرناه أولاً من عدم سقوط الميسور بالمعسور ونحوه ، لكن يشكل دخول مانحن فيه تحتها ، فتأمل ، لظهورها فيما اذا كان

⁽١) و (٢) غوالي اللاكلي عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

⁽٣) سنن البيهقى ج ١ ص ٢١٥ و لكن نصه (ما أمرتكم به فافعلوا منهما استطعتم) ورواه ايضاً في غوالي اللا كي عن النبي (صلى الله عليه وآله)بمين ماذكر في الجواهروفي تفسير الصافى ــ سورة المائدة ــ آية ١٠٠

⁽٤) الوسائل - الباب - ٢٩- منابواب أحكام الحلوة - حديث ٣

⁽٥) الوسائل - الباب _ ٣٩ - من أبواب أحكام الخلوة - حديث ٥ الجواهر ٧

الكلف به ذا أفراد أو ذا أجزاء فتعذرا . دون الفسل والمسح مثلا ، وما يقال من أن الا مربالفسل تضمن شيئين . أحدهما إزالة المين ، والآخر الا ثرففيه أن ذلك ليسمعنى الفسل ، بل هو من لوازمه ، مع أنه قد يقال انا مكلفون بازالة الا ثر وإزالة المين من اللوازم نعم هي جارية في متعدد الفسل وفيا إذا أمكن غسل البعض وعو ذلك . وهل يجب التخفيف الحكمي كما إذا كان متنجساً بنجاسة يجب غسلها مرتين مثلا فتمكن من المرة الواحدة ? وجهان ، أفواهما الا ولى .

(وأقل مايجزي) من الماء في إزالة البول (مثلا ما على الحرج) كا في المقدمة والبسوطوالتهذيب والنهاية والمراسم والمهذب والمعتبر والنافع والتذكرة والقواعد والتحرير بل في جامع المقاصد وعن السائك حكاية الشهرة عليه ، وكا نها كذلك ، خلافا المعلامة في المنتهى والمختلف وعن أبي الصلاح وابن إدريس ، فذهبوا إلى عدم التقدير بذلك ، وقال في الأول : « أقل مايجزي من الماء لفسله ماأزال العين عن رأس الفرج ، هذا قول أبي الصلاح ، وقدره الشيخان عملي الحشفة من البلل ، لما إلى آخره » انتهى . وقال في المختلف : « قال الشيخان وسلار وابن بابويه : أقل مايجزي من الماء في البول مثلا ماعلى الحشفة منه ، والحق أنه لا يتقدر ، بل يجب الازالة مطلقاً بما يسمى غسلا ، مسواء زالت بأقل أو بأكثر ، وهو قول أبي الصلاح وابن إدريس ، وهو الظاهر من كلام ابن البراج » انتهى ، وقال أبو الصلاح في الكلي على ما نقل عنه : « وأقل مايجزي من الماء لفسله ما يكون ماأزال البول عن رأس فرجه » وقال ابن إدريس: «وأقل ما يجزي من الماء لفسله ما يكون جاريا ويسمى غسلا وقد روي (١) أن أقل ذلك مثلا ماعليه من البول ، وإن زادعلى مثلاه مع زوال المين ، والاختلاف هنا في مجرد العبارة » انتهى .

قلت : هو لايخلو من وجه وإن كان الأوجه خلافه ، بل النزاع سعنوي ،

كما يظهر من المسنف والعلامة وغيرهما ، وتظهر المُرة فيما لو تحقق الفسل بالأقل من المثلين فلا يجترى به ، بناء على الأول ، مخلاف الثاني ، فيكون في الحقيقة اشتراط المثنين تعبديا ، ويؤيد ذلك أنه من المستبعد جداً توافق العبارات المتقدمة على التعبير بالمثلين، وانه أقل مايجزي مع إرادتهم منه ان ذلك أقل ما يتحقق به الغسل ، وإلا فهم متفقون على أن المدار مايسمي غسلا ، كلا إن ذلك غير ظاهر من كما تهم مخاراف لما فهم الفحول منهم ، نعم لاخلاف بينهم في عدم الاجتراء بالمقدر إذا لم يتحقق به غِسل ، لحكنه فرض نادر ، وأحيال أن الفسل لا يتحقق بالأقدل من الثلين ، فحينتلو لاخــلاف ممنوع ، كاستبعباد كون ذلك شرطًا تعبدياً ، بالعدم النظير في سائر ما يرفع به الحبث ، بل ولا مايرفع به الحدث ، بل ولا البول نفسه في غير الاستنجاء ، إذ هو استبعاد لغير البعيد بعد قضاء الدليل به ، بل لعله الأقوى ، لخبر نشيط بن صالح (١/) عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : سألته ﴿ كُم مِجزي من الماه في الاستنجاء من البول ? فقال: مثلا ماعلى الحشفة من البلل، فيقيد به إطلاق الفسل ، كما يقيد به إطـلاق المرتين لو سلم شموله للمقام ، ودعوى أن في سندها مروك بن عبيد الذي هو غير معروف الحال يدفعها _ مع أن ذلك غير قادح ، لما عرفت من انجبارها بالشهرة المحصلة والمنقولة _ أنه نقل العلامة في الخلاصة عن الكشى أنه قال محمد بن مسعود سألت على بن الحسن عن مروك بن عبيد بن سالم بن أبي حفصة ، فقال : ثقة شيخ صدوق ، كدءوى ان هذه الرواية معارضة بروايته الأخرىللة يدة بأصل براءة اللهمة من الزائد ، والأخبار (٣)المطلقة الآمرة بالغسل ، وأن الاستنجاء حده النقا ، فانه روى أيضًا عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) قال : ﴿ وَيَجِزَي مِن البول أَن تَفْسُلُهُ عِنْلُهُ ﴾ إذ الأصل مقطوع باستصحاب

⁽١)و (٣) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبواب أحكام الخلوة حديث - ٥ - ٧ (٧) الوسائل - الباب - ٩ - من أبو اب أحكام الحلوة

كون الظاهر فيها انصرافها الى الفرد الفالب، وهو تحقق الفسل بما زاد على المثلين فضلا عنها، والرواية مع كونها مرسلة لاجابر لها، وموهونة باعراض المشهور، مضافا إلى استبعاد تحقق الفسل بالمثل، لاشتراطالفلبة والاستيلاء، وهو منتف فيه إلا على تكلف تسمعه إن شاء الله تعالى عبر صريحة الدلالة، بل ولا ظاهرة، لاحبال أن يواد بمثله مئله من الماء ، كما أشارت اليه بعض الأخبار (١) و أنه ماه فلا يزال إلا بالماء ، بل محتمل أن تكون الرواية بمثليه، وحذفت الياء من النساخ، واحبال العكر في الرواية الأولى في غابة البعد، لما عرفت من انجبارها بفتوى الأصحاب الذين صدرت منهم الروايات، وربما احتمل فيها احبالات أخر لا بأس بها في مقام الجع بعد ماسمعت من الروايات، وربما احتمل فيها احبالات أخر لا بأس بها في مقام الجع بعد ماسمعت من رجحان الأولى من وجوه متعددة، ويظهر من المحقق الثاني في جامع المقاصد وعن تعليقه رحوب المتاب والنافع أن المراد بالمثلين في الرواية وكلام الأصحاب كناية عن وجوب المسلك، على الكتاب والنافع أن المراد بالمثلين في الرواية وكلام الأصحاب كناية عن وجوب المسلك، والكلام معها في مقامين .

(الأول) جعل المثلين في الرواية وكلام الأصحاب عبارة عن الفسلتين ، وفيه أنه لاشاهد لهما على ذلك ، بل الظاهر خلافه ، إذ الرواية ظاهرة في التقدير ، لسؤالها عنه من غير تعرض للتعدة ، وكذلك كلام الأصحاب ، فانهم - بعد أن ذكروا أن البول لا بد من غسله بالماه - قالوا : وأقل مايجزي من الماه مثلا ماعليه من البلل ، وهو باطلاقه شامل لما إذا كان ذلك دفعة أو دفعتين بعد تحقق مسمى الفسل به ، على أنه من الستبعد تحقق مسمى الفسل بالمثل ، لعدم حصول الغابة والاستيلاه ، وما يقال ان المراد بالمثل أي مثل القطرة المتخلفة في رأس الذكر ، أو هي مع البلل ، وحين ثانيات ، بل الفلبة ، ويحصل الفسل بالمثل ، مع كونه خلاف ظاهر قوله ماعلى الحشفة من البلل ، بل الفلبة ، ويحصل الفسل بالمثل ، مع كونه خلاف ظاهر قوله ماعلى الحشفة من البلل ، بل الفلبة ، ويحصل الفسل بالمثل ، مع كونه خلاف ظاهر قوله ماعلى الحشفة من البلل ، بل

(أنه ماء فلا يزال إلا بالماء)

الظاهر إرادة الثلين لما يفسل، وهو البلل الباقي على الحشفة، قانه المحتاج للماء في الفسل لاتلك القطرة التي تسقط غالبًا عند إرادة الاستنجاء ، سيابعدتعارف الاستبراه ، وكون . الفسل بعد انقطاع دريرة البول ، أنه لاداعي الى هبذا التكلف لما ستعلمه من فساد القول بوجوب التعدد ، وإلا فيمكن أن يقال بتحقق الفسل بالمثل ، لصدق المثل على الزائد زيادة يسيرة بحيث يتحقق به الفلبة ، واحبال إرادة كل غسلة عثلي ما على الحرج ، لاكل غسلة بالمثل ، فتتحقق حينتذ الغلبة يدفعه أن الرواية المنجبرة بكلام الأصحاب ظاهرة بل نصة في نفيه ، إذ على ذلك يكون الأقل أربعة أمثال لاالثاين ، على أنه لم يصرح أحد بوجوب نحوه ، نعم قيل انه يحتمله عبارة الفقيه والهداية، وستسمعها. (المقام الثاني) وجوب التعدد ، ونقل النصريح عن الفقيه والهداية ، لقوله في الأول: ﴿ ويصبْ على إحليله من الماء مثلي ماعليه من البول ، يصبه مرتين ، وهذا أدنى مايجزي، ونحوه في الهداية ، واختاره المحقق الثاني والشهيدان ، والأقوى خلافه اللُّ خبار الطلقة الآمرة بالغسِّل المتحقق بالمرة ، مع كون الحكم مما تشتد الحاجة إليه ، فابكال الأمر الى الاطلاق في مقام البيان كالنصريح في عدم وجوب التعدد ، (منها) خبر يونس بن يعقوب (١) قلت لأبي عبدالله (عليه السلام): ﴿ الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال ، قال : يغسل ذكره ، ويذهب الفائط » مضافا الى رواية نشيط بن صالح المنجبرة بفتوى الا صحاب ، فانها اجسرت بالمثلين من غير تقييد بالمرتين ، بل قـــد عرفت أنه لا يتحقق بالمثل ، فيكون حينئذ المشهور الاكتفاء بالمرة الواحدة ، لكون عباراتهم مطلقة في الغسل من غـير ذكر للمرتين وان ذكروا التقدير بالمثلين ، لكــنه لاإشارة فيه اليه كماعرفت ، بل الا ظهر عدمه ، لما عرفت من عدم تحقق الغسل بالمثل إلا على تكلف مستغنى عنه ، على أنه لم يقيده بذلك في الخــــلاف والارشاد واللمعة وعن جــــل السيد (١) الوسائل _ الباب - ٩ - من أبواب أحكام الحلوة _ حديث ٥

والشيخ والوسيلة والغنية والتبصرة والموجز وشرحه ، بــل اقتصروا في بيان غــل غرج البول على غــله بالماه ، ولم يمتبروا تقديراً في المقدار ولافي المدد .

احتج من قال بوجوب التعدد بالأصل وبالأخبار (١) الدالة على أن البول أن أصاب ألجسد فصب الله عليه مرتين ، بل نقل عن الصنف نسبة مضمونها إلى عامالنا ، وفيه أن الأصل مقطوع بما سمعت ، وأن الظاهر من تلك الأخبار أن الرَّاد بالجسد غير محل البول كما يشعر به لفظ الاصابة ، وبما يرشد إلى ذلك نسبة الصنف له إلى علما تنا مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، كما ذكره الستدل ، لكون الخلاف في المقام معلوماً ، وقسد نقله المعنف هذا في المتبر ، بل قد عرفت أن تلك الطلقات منجبرة بعمل المشهور على الظاهر ، كما سمعت بيانه ، مضافا إلى ظاهر خبر نشيط بن صالح ، لتقييد غيره به لو سلم شعوله للفرض ، فكان الأقوى الاجتراء بالمرة الواحدة ، لكن الأحوط المرتين بل الأولى الثلاثة ، لما في خبر زرارة (٣) ﴿ أَنَّهُ كَانَ يُسْتَنْجِي مِنَ البُّولُ ثَلَاثُ مِرَاتٍ ﴾ ثم الظاهر أنه لايمكن جريان الخلاف بالتقدير على الوجه التقدم سابقاً بناء على وجوب التعدد ، لمدم الفائدة ، إذ لا يتصور التعدد حينتذ بالأقل من الثلين ، وعلى تقدير التمدد في المثلين والأكتفاء بالفصل التقديري في غير المقام فهل يكتني به هنا كما أكتني بذلك في غير المقام ، فيرتفع الحلاف حينتذ بين القول بالتعدد والقول بالمرة مع اشتراط المثلين ? الظاهر العدم ، كما صرح به الشهيد في الذكرى والمحقق الثاني في جامع المقاصد وان اكتفيا به في غير المقام ، وكانَّه لا ن المثلين إذا وقما دفعة لاتمد في العرف إلا غسلة واحدة ، مخلاف ماإذا كان الماه كثيراً متصلاً ، قانه يكتني بالفصل التقديري عندهما في غير المقام .

وكيف كان فالظاهر استثناء بول الرضيع الغير التغذي بالطعام بناه على اشتراط

⁽١) الوسائل _ الباب ٢٩٠ ـ من أبواب أحكام الخلوة _ حديث ١ و ٤ و ٩

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ ٧٩ ـ من أبواب أحكام الخلوة ـ حديث ٩

التعدد لحفة نجاسته ، كما يظهر من الأدلة ، لكن هل يعتبر فيه للمرة المثلان ? وجهان، أحوطهما إن لم بكن أقواهما ذلك .

ثم انه بناه على الاكتفاء بالمرة فهل يجري الحكم في كل ما كان نحرجا البول في الذكر والا نتى والحنثى وغيرها بمل بخرج من ثقب ونحوه ، أصلياً كان أو عارضياً قد اعتيد كا هو مقتضى إطلاق المتن ? وجهان ، وكذلك بالنسبة لاشتراط المثلين ، وذكر لفظ الحشفة فى الرواية وكلام بعض الا صحاب من باب المثال إشكال ، كالاشكال في غسل الا غلف الغير المتمكن من إخراج حشفته غلفته مرة واحدة ، بناء على ذلك ، بل والمتمكن بناء على أن الحشفة من البواطن ، لفلبة استتارها ، أما بناء على وجوب خروجها وغسلها فالظاهر أنه لا بد من غسل الفلفة مرتين ، لا نها من الجسد الذي أصابه البول ، بل قد يقوى ذلك وإن لم نوجب الحروج ، اقتصاراً لما خالف إطلاق المرتين لاصابة البول الجسد على المتيقن ، وهو غير الفرض ، وكذا المرأة وغيرها بمن لاحشفة فيه .

(و) يجب تخيراً (غسل مخرج الفائط) مع تلوثه بذلك ، وإلا فلا بجب بدونه، كا في سائر النجاسات ، وإن ظهر من المنتهى وجوب الاستنجاء حتى لو خرجت بعره يابسة ، لكنه ضعيف ، لاصالة البراءة ، ولا ن كل يابس زكي ، وماورد (١) من الا من بالاستنجاء من الفائط محول على غلبة التلوث ، كا بشعر به قوله (عليه السلام) : « يفسل ذكره ويذهب الفائط ، كقوله (٢) بعد أن سئل هل للاستنجاء حد : ولاحتى ينقي مائمة ، ﴿ بالماء حتى يزول العين والا ثر ﴾ لا إشكال ظاهراً في وجوب الاستنجاء من الفائط ، إذ يدل عليه مضافا إلى مادل (٣) على اشتراط الصلاة بالطهارة الاجماع هنا من الفائط ، إذ يدل عليه مضافا إلى مادل (٣) على اشتراط الصلاة بالطهارة الاجماع هنا

⁽١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من ابو اب أحكام الخلوة - حديث ١

⁽٧) الوسائل- الباب - ١٣٠ - من ابواب أحكام الحلوة _ حديث ١

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ٩ ـ منأيواب أحكام الحلوة ـ حديث ٩

محصوله ومنقوله ، والإُّخيار المعتبرة (١) المستفيضة البالغة أعلى درجات الاستفاضة ، نعم نقل عن أبي حنيفة أنه سنة ، كما أنه لا إشكال نحسب الظاهر في الاجتَّزا وبالاستنجاء بالماء ، لعموم مادل (٢) على معاهرَية الماء ، مضافا الى الاجماع المحصل والمنقول أيضًا، والأخبار المستفيضة (٣) حد الاستفاضة . بل يروى(٤)د أن قوله تعالى (ان الله محب التوايين وبحب المتطهرين) (٥) أول مأنزلت في رجل من الا نسار أكل طماماً فلانت بطنه فاستنجى بالماء فأنزل الله فيه ذلك ، فما ينقل عن عطاء أنه محدث ، وعن سعيدين المسيب أنه قال : هل يفعله إلا النساء ، وماعن ابن الزبير وسعدبن أبي وقاص من إنكار الاستنجاء بالماء لايخني عليك مافيه ، إنما المهم بيانه هنا هو ماذكره المصنف وغـيره من وجوب إزالة الا ثر ، وجعله بعضهم مناط الفرق بين الاستنجاء بالا حجار والماء ، فاشترط إزالة الأثر بالثاني دون الأول ، واستشكله بعض المتأخرين بعدم وضوح معناه ، وأنه لاذكر له في الروايات ، بل الموجود التحديد بالنقاء في الحسن كالصحيح عن أبي الحسن (عليه السلام) (٦) قال: (قلت له : للاستنجاء حدد ، قال : لاحتى ينتي ماعة، قلت: ينتي مائمة ويبتي الربح ، قال: الربح لاينظر اليها ، والاذهاب في خبر يونس بن يمقوب قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) (٧) : ﴿ الوضو الذي افترضه الله على المبادلن جاء من الغائط أو بالقال يفسل ذكره ، ويذهب الغائط ، ثم يتوضأ مر تين مرتبن ، قلت: قد صرح باعتبار إزالة الا ثرعند الاستنجاء بالماء المفيد في المقنعة والعلامة

⁽١)الوسائل ـ الباب ـ ٩ ـ من أبواب أحكام الحلوة

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ١ ـ من ابواب الماء المطلق

⁽٣) الوسائل _ الباب _ ٣٤ _ من أبواب أحكام الحلوة

⁽٤) سورة البقرة - آية ٢٢٢

⁽٥) الوسائل ـ الباب ـ هم ـ من ابواب أحكام الحلوة ـ حديث ٣ و ٥

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٣ نـ من ابوابأحكام الخلوة ـ حديث ١

⁽V) الوسائل الباب - p - من ابواب أحكام الخلوة - حديث ه

فىالتذكرة والتحرير والقواعد والارشاد وعن الوسيلة والسرائر ، وهو ظاهر المبسوط والممتبر والمنتعى وغيرها ، بل الظاهر انه المشهور بينالا صحاب وان اختلف في تفسيره فني التنقيح المراد به اللون ، لا أنه عرض لايقوم بنفسه ، فلابد له من محل جوهري يقوم به ، أذ الانتقال على الأعراض محال ، فوجود اللون دليل على وجود المين ، فيجب إزالته، وفيه _مع منع كونه لابدله من محله الأولي ، بل يُكني فيه وجود محل حِوهري يقوم به ، كالرائحة فانها قد تكتسب من الحباورة ــ ان اللون معفو عنه في سائر النجاسات فهنا بطريق أولى ، بل لايمدعر فا ولالفة مثل هذه الأجزاء على تقدير تسليم وجودها أنها من الغائط، وكا نه أخذه من قول الكاظم (عليه السلام) (١) لا م ولد لا بيه لما غسلت ثوبها من دم الحيض فلم يذهب أثره : ﴿ اصبفيه عِشق ﴾ فانالظاهر ان المراد بالا ثر فيه اللون ، لكنه مأخذ ضميف ، بلكيف يتخيل أن بغاءالا لوان دليل على بقاء الا عيان التي يجب إزالتها ، مع اشتهار الصبغ سابقًا بخر. الكلاب ونحوه ، وعن الأرديبلي استظهار كون الا ثريمه في آلرائحة ، وجمل إزالتها مستحبة مع عدم قاءالا صل وكسب الحل تلك الرائمة بالحاورة ، وفيه أن لفظ الا ثر انما وقع في كلام الا صحاب وإلا فليس في السنة له أثر ، وأكثر كلامهم على خلاف ذلك ، لا أن منه ماهوصر يح في أن الا ثر غير الرائحة كعبارة المصنف ونحوها ، لقوله ولاعبرة بالرائحة ، ومنهماهو ظِاهِر كَالْصَرِيحِ فِي ذَلِكُ أَيْضًا ، وكيف وقد أجمعوا على عدم وجوب إزالة الرائحة ، وصرحوا بوجوب إزالة الائثر ، بل جعلوه حداً للاستنجاء بالماء ، على أن حسكه بالاستحياب لاأعرف مأخذه .

و التحقيق أن المراد بالأثر الأجزاء الصفار اللطيفة كما فسره بذلك بعضهم ، بل قد يقال انه المفهوم منه عرفا إذا قيل يقي أثره أو لم يذهب أثره ، بل قد يرجع إليه تفسير اللون ، إذ الظاهر أنه لا يريد اللون الصبغي ، وعن الصباح المنير أنه قال :

(١) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب الحيض - حديث ١ الجواهر ٣

 إستنجيت غسلت موضع النجو أومسحته بحجر أو مدر ، والأول مأخوذ من استنجيت الشجر إذا قطعته من أصله ، لأن الغسل بالماء يزيل الأثر . والثاني مأخوذ من استنجيت النخلة إذا التقطت رطبها ٤ لا ثن المسح لايقطع النجاسة ، بل يبقى أثرها ﴾ وهو ظاهر فيها قلناه . لايقال أن ذلك مأخوذ في الفسل لسائر النجاسات ، فما الداعي الياشتراطه في المقام وإيجاب إزالته ، بل هو مقتضى الا من بفسل النجاسة . إذ لامعنى لفسلهامع بقاء بعض منها ، لا فا نقول هو أنه لما قام الاجماع على الاجتزاء بالمسح بالا حجار ، وظاهر الاَّدلة حصول الطهارة بلبلك ، ومن المعلوم بل ربما نُقل الاجماع عليه أن المسح بالا حجار لا يزمل هذه الأجزاء الصفار الدقاق ، بل لو كلف بازالتها بها لكان فيه من المشقة والعسر بل التعذر وإثارة الوسواس بالايخني ، وهو مناف لحكة مشروعية التخفيف والتسهيل ، فقد يتخيل متخيل أن الاستنجاء بالماء حده المقدار الذي يز ال بالأحجار وذلك لحصول الطهارة بالمسح بباكما عرفت ، فلا يجب حينتذ إز لة الأثر ، بل يكون معفواً عنه ، مؤيداً لذلك بأن الا خبار حدت مطبق الاستنجاء بمطلق النقاء والاذهاب وبذلك اعترض بعضهم على ماذكرنا من تفسير الأثر بالأجزاء ، قال : ﴿ لادليل على وجوب إزالتها ، بل يدل على عدمه الاستجهار ، الاجماع على أنه لايزيله ، إلا أزيقال أنه لايطهر ب بل يعني عما بتي معه ، وهو خلاف نص التذكرة والمنتهي والمعتبر وقوله (صلى الله عليه وآله) (١) في الدم : ﴿ لا يضر أثره ﴾ وقول الكاظم (عليه السلام) لا م ولد لا بيه لما غسلت ثوبها من دم الحيض ولم يذهب أثره : «اصبغيه بمشق» قال : إلا أن يقال بالوجوب إذا أمكن. .

وفى كشف اللثام قلت : ولايندفع به الاشكال ، للزوم قصر الاستجهار على الضرورة ، وأن لايطهر المحل وأن عني عما فيه ، ويلزم منه تنجيسه ما يلاقيه برطوبة ، قلت : لامانع من التزام طهارة هذه الا جزاء حال التمسح بالا حجار خاصة ، كاصرح

⁽۱) سنن البيهقي -ج ۲ صن ۲۰۸

۲ ج.

به في المعتبر والمنتهي، وقد يشمر به قوله (صلى الله عليه وآله) (١) في العظم والروث : ﴿ أَنْهِمَا لَا يَطْهُرُ أَنَّ ﴾ أن لم يرد بها النقاء ونحوه ولو مجازاً ، كما لعله الظاهر منه ، وقوله (عليه السلام) (٧) : ﴿ يَجِزِيكُ مِن الاستنجاء ثلاثة أحجار ، بل سائر مادل على الاستجمار ومساواته للما. في حسول الطهارة ، اذ ليس ذلك بأ بعد من الغزام طهارتها في الحالين ، كما يلتزم به المعترض ، تودعوى أن المدار على النقاء ، قان حصل بدون إذهاب هذه الأجزاء فليجتز به في المقامين ، وإلا فلا يجتزى به فيعما يدفعها أن النقاء لكل شيء بحسبه ، فنقاء الا حجار للسيرة والطريقة وحصول العسر والمشقة إزالة العين دون الاثر ، بخلاف الماء ، قانه بازالة الآثار كما في سائر النجاسات ، ومانقله من قول النبي (صلى الله عليه وآله): ﴿ لا يضر أثر الدم ﴾ فليس المراد به مأمحن فيه قطعًا ، بل المراد مالا يزيله الغسل من اللون ونحوه ، كالأثر في سؤال الكاظم ، (عليه السلام) هــذا مع ان الأصل يقتضي نجاسة هذه الا عزاء وإبجاب إزالتها . لشمول اسم الكل لها ، والمعلوم من عفو الشارع انما هو في المسيح بالا حجار لمكان العسر والحرج ، مخلاف الماه، فيبتى على الا صل والقاعدة ، اذ لاعسر ولاحرج ، ويشير اليه أيضاً قول النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) لعائشة : «مري نساء المدينة يستنجين بالماء . ويبالغن ، فانهمطهرة للحواشي ﴾ فانقوله (صلى الله عليه وآله) ويبالغن معالتعليل مشعر بذلك ، أويقال انالا نلمزم طهارة تلك الا حجزا. حال المسح بالا حجار ، بل نقول : أنه معفو عنها وهما يلاقيها مما بكون في اجتنابه عسر مادامت على المحل ، أما لو ارتفع ذلك فانها تنجس ما يلاقيها ، ولايثافي ماذكرنا من التحديد بزوال العين ماوقع لبعضهم من التحديد بالنقاء كالخبر ، لما عرفت من أن النقاء في كل شيء مجسبه ، كما سمعت ذلك في الرواية ، فالنقاء حينثذ متحد المعنى ، لكن مختلف بالنسبة إلى مايحصل به ، فان نقاء كل شيء بحسب حاله .

⁽١) المنتفى لان تيميه على هامش نيل الأوطار للشوكاني ج ١ ص ٨٤

⁽٧) و (٣) الوسائل ـ الباب _ ٩ ـ من الواب أحكام الحلوة ـ حديث ١ ـ ٣ ـ

وأما مانقل عن سلار ان حده حصول البصر بر جيد ان أراد ماذكرنا ، وإلا فهو غير صالح التحديد ، لاختلاف المياه والأزمان ، فقد يحصل الصرير ولا يحصل النقاه الما والحواه في شدة البرودة . كا يحصل النقاه التام ولا يحصل الضرير إذا كان الماه والحواه حارين ، ووبل ثم ويل لأهل الوسواس كيف يحصلون ذلك إلا بعد مدة مديدة ، وأما ماقيل من احبال تفسير الأثر بالنجاسة الحكية الباقية بعد زوال العين، فيكون إشارة إلى تعدد الفسل فسلا أعرف له وجه صحة ، ومن العلوم بل قيل لاخلاف فيكون إشارة إلى تعدد الفسل فسلا أعرف له وجه صحة ، ومن العلوم بل قيل لاخلاف فيه أن الواجب في الفسل الما هـو غسل ظاهر الحرج دون باطنه ، للأصل ، مضافا الى ماتقدم ، وقول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر عمار : « أما عليه أن يفسل ماظهر منه ، وليس عليه أن يفسل باطنه » وقول الرضا (عليه السلام) (٢): « تفسل ماظهر على الشرج » .

﴿ ولا اعتبار بالرائحة ﴾ البتخلفة في موضع النجابية والبد ، للأصل ، وإطلاق الأمر بالفسل ، وصدق تحقق النقاء والإذهاب مع بقائها ، وعدم الدخول تحتأسهاه النجاسات ، مضافا الى ذبل الحسن المتقدم قلت : « بنتي مائمة و ببقي الربح ، قال : الربح لا ينظر البها » وقد حكى حكاية الاجماع عليه في كشف المثام ، وفي المدارك هذا مذهب الأصحاب لاأعلم فيه خلافا ، وعن الشهيد أنه اعترض على نحو العبارة بان وجود الرائحة يدفع أحد أوصاف الماء ، وذلك يقتضي النجاسة ، وأجاب عنه منة بالمفوعن الرائحة ، لنص والاجماع ، وأخرى بأن الرائحة إن كان محلها الماء نجس ، وان كان محلها الماء نجس ، وان كان محلها المد أو الحرج فلا ، واستجود الأخير في جامسم المقاصد والمدارك ، واستحسنه في الذخيرة .

قلت : قد يظهر من الجواب الأول كون الرائعة .مفوا عنه وان كان محلها

⁽١) الوسائل ـ الباب - ٢٧ - من ابواب أحكام الخلوة .. حديث ٧

⁽⁺⁾ الوسائل ـ الباب ، و - من ابواب أحكام الخلوة ـ حديث ،

الماء ، وهو مخالف للاجماع المتقدم سابقاً في ماه الاستنجاء ، وظاهر النص بقاؤها على محل إلفائط مطلقاً ، ولو شك في محلها فالأصل الطهارة ، ولا يجب التجسس ، بل هو منهي عنه ، وكا نه لذلك ونحوه أطلق عدم الاعتبار بالرائحة ، والغالب عدم معرفة محلها ، وكذلك لو علم أن محلها الماه ولكن لم يعلم سببها ، أو علم أنها من الحبل أو اليد، لما تقدم سابقاً أن التغير بالمتنجس لا ينجس ، ويمكن ان يجاب عن أصل الاشكال أيضا بان يقال ان ظاهر قولهم لااعتبار بالرائحة في نجاسة المحل ، وهو كذلك وإن كان الماء مثغيراً ، فأنه قصارى ماهناك يتنجس الماء ، ولا يلزم منه تنجس المحل ، نظير ماقالوه في ماه الفسالة ، فتأمل جيداً ، فانه نافع في غير القام .

﴿ وإذا تعدى ﴾ الغائط ﴿ الخرج لم يجز ﴾ في طهارته شيء من أحجار وغيرها ﴿ إلا الماء ﴾ كما في المبسوط والمعتبر والنافع والمنتجي والتحرير والارشاد والقواعد والتذكرة واللمة وعن الفنية والوسيلة والراسم والكافي والمهنب والسرائر والدروس والتبيان ، بل في المعتبر انه مذهب أهل العلم ، وفي التذكرة الاجماع عليه ، ومثله عن الفنية ، وعن الانتهار أنه لاخلاف فيه ، قلت : لكن لم يصرح أحد بمن نقلنا عنهم بحد المتمدي بل كاتهم مطلقة ، نعم في الذكرى لا استنجاء بالحجر من الغائط المنتشر عن المخرج إجاعا.. وهو المروي، وفي الروض أن المراد بالتعدي عن المخرج التعدي عن الحرج التعدي عن الحرج وائن لم يبلغ الاليتين ، وهذا الحسكم إجماعي من الكل ، وفي المسالك وفي المدارك ينبغي أن يراد بالتعدي وصول النجاسة الى محل لا يعتاد وصولها اليه ، ولا يصدق على إذا لنها اسم الاستنجاء ، وذكر جماعة من الأصحاب أن المراد تجاوز النجاسة عن الجوج وان لم يتفاحش ، وهو بسيد ، انتهى د وفي الذخيرة والظاهر ان المراد عن المتدي في عبارات الأصحاب تمدي حواشي الدبر وإن لم يصل إلى الالية ، ويظهر من التذكرة نقل الاجماع على ذلك ، وكذا يفهم الاجماع من كلام الشازح الفاضل ،

ولولا ذلك لم يبعد تفسيره بوصول النجاسة إلى محل لايعتاد وصولها اليه ، ولا يصدق على إزالتها اسم الاستنجاء ، كما ذكره صاحب المدارك . فان الدايل يساعد عليه الىأن قال:ولايخني أن الاخبار (١)الدالة على الاكتفاء بالأحجار مطلقة من غير تفصيل بالمتعدي وغيره ، فان لم يكن إجماع على الحكم المذكور كان التأمل مجال ، نعم لو فسر التعدي بذلك الممنى الآخر صح بلاريب انتهى وفي مجمع البرهان انأخبار الاكتفاء بالأحجار خالية عن التقييد ، بل ظاهرها المموم ، فاولا دعوى الاجماع لأمكن القول بالمطلق إلا ما يتفاحش مجيث يخرج عن العادة ويصل الى الالية ، كما اعتبروا ذلك في عدم عفو ماه الاستنجاه، ولولادعوى العلامة الاجماع في التذكرة على أن المتعدي هو ما يتعدى عن المخرج في الجلة ولو لم يصل الى الحــد المذكور لقلت : مراد الأصحاب بالنعدي ماقلناه ، لعموم الأثلة مع عدم المخصص ، ولا ن شرعية المسح لرفع الحرج والضيق كما دل عليه النقل والمقل وذلك يناسب الاكتفاء فيما هو الفادة لاالنادر الذي هو قليل الوقوع ، وأيضاً يبعد اعتبار الشارع في الاستعال أموراً دقيقة ذكرها بعض الأصحاب يحيث يصمير في غايه الاشكال ، فيفوت مقصوده ، فالذي يقتضيه النظر في الدليل عدم الالتفات الى هذه الا مور ، وحصول التطهير مطلقاً ، إلا على وجه يعلم تنجيس غير الموضع المتعارف والتعدي العرفي ، اذ لأشرعي له ، والاحتياط معه ، انتهى . ونحو ذلك نقل عن الحوانساري ، وفي الحداثق ان بيان معنى التعدي لايخلو من إجمال وإشكال ، حيث أن ماصرح به الا صحاب من أنه عبارة عن تجاوز الغائط للمخرج ، وهــو حواشي الدبر وان لم يبلغ الاليتين لادليل عليه في أخبار الاستنجاء بالاجــار الواردة من طرقنا ، بل هي مطلقة ، الى أن قال : والظاهر أن مستند أصحا بنافي ذلك هو الاجماع ، كما صرح به جماعة منهم ، ومن ثم توقف فيه جملة من متأخري المتأخرين، بل جزم البعض كالسيد السند في المدارك بأنه ينبغي أن يراد بالتعدي وصول النجاسة (١) الوسائل نـ الباب _ . ٣٠ من أبياب أحكام الحلوة

الى محل لايمتاد وصولها اليه ، ولا يصدق على إزالتها اسم الاستنجاه ، وهوالا فرنب، لمموم الادلة ، ولبناه الشرعية على المتعارف دون النادر ، ولما صرحوا به في ماه الاستنجاء من الحكم بدلهارته ما لم يتفاحش محيث يخرج عن مسمى الاستنجاء انتهى .

قلت قد عرفت أن المستند في أصل الحكم الاجماعات المنقولة ، مع نسبته له في الذكرى الى الرواية ، ولعله أشار الى مارواه (١) في المعتبر عنه (عليه السلام). ﴿ بَكَنِّي أَحْدَكُم ثَلَاثَةً أَحْجَارَ اذَا لَمْ يَتْجَاوِزُ الْحُلُّ ﴾ لكن الظاهر من ملاحظة كلامه أنها من طرق العامة فلا ينفع المجارها بالشهرة . اذ ظاهر الأصحاب عدم الالتفات الى أخبار العامة وان انجبرت ، والذي يظهر لي فيالمنام أنالاً صحاب(قدس الله أرواحهم)لم بريدوا مافهمه هؤلاء منهم من مطلق التعدي . وأنكروا عليهم ذلك غاية الانكار ، بل الظاهر منهم إرادة التعدي عنْ الحل الذي يعتاد وصول النجاسة اليه ، لما عرفت أن رؤساءهم لم يذكروا تحديد التعدي ، فيحمل على ما كان خارقا للمتعارف المتاد ، كما يشعر بذلك أنهم ذكروه في مقابلة ماذهب اليه الشافعي من الاجتزاء بالأحجّار وإن وصل الى باطن الاليتين ، بل يشير اليهقول بمضهم أنه لابد من الماء وان لم يبلغ باطن الاليتين . وذلك لانه بدونه يخرج عن المتعارف المعتاد ، وكيف يسوغ لأحد ان يحمل كلامهم على إرادة مطلق التعدي ، مع أنه لازم لخروج الغائط في الغالب ، مع أن الاستنجاء بالأحجار كان هو المتعارف في ذلك الزمان ، بل يظهر من الروايات (٣) أنه لم يعرف غيرهحتي نزل قوله تعالى : (أن الله يحب التوابين ويحب المنطهرين) في الرجل الذي أكل طعاماً فلانت بطنه فاستنجى بالماء ، فشرع هناك التخيير بينه وبين الأحجار ، ومما يرشد الى حَمْنًا ۚ آيْضًا أن الملامة في المنتهى استدل على وجوب إزالة المتعدي بالما. بانه أعاشرع الاجمار لأجل المشفة الحاصلة من تكرر الفسل مـم تكرر النجاسة ، أما مالا يتكثر فيه

⁽١) المعتبر _ البحث الثاني من الاستنجاء في آداب الخلوة من ٣٣

 ⁽۲) الوسائل - البّاب - ۳۶ - من ابواب أحكام الخلوة - حديث ۴ و ٠

حصول النجاسة فلا بجزي فيه إلا الفسل كالساق والفخذ ، وهو كالصريح في إرادة التعدي بغير المعتاد ، وكان الذي أوقعهم في الوهم نفسير المتأخرين التعدي بالتعدي عن حواشي الحرج ، وهو مع أنه وقع من متأخري المتأخرين ممكن الحل على ما ذكر نا أيضاً ، ومانقله بعضهم عن التذكرة من الاجماع على أن المراد بالتعدي هو مطلق التعدي لم أجده فيها ، بل الوجود فيها الفائط إن تعدى الحرج وجب فيه الفسل بالماء إجماعا ، وهو كسائر عبارات الاصحاب .

نعم قال فيها بعد ذلك : ويشترط في الاستنجاء بالأحجار أمور ، منها عمدم التعدي، فلوتعدى الخرج وجب الماه، وهو أحد قولي الشافعي، وفي الآخر لايشترط، فان الخروج لاينفك منه غالبًا ، واشترط عدم الزيادة على القدر المعتاد ، وهو ان يتلوث المخرج وما حواليه ، وإن زاد عليه ولم يتجاوز الغائط صفحتي الاليتين فقولان ، انتهى . فقد يشعر نسبة ذلك للى الشافعي أن الراد بالتعدي عندنا هو مطلق التعدي حتى على الحل المعتاد ، لكن التعويل على مثل هذه العبارة في مخالفة هذا الحسكم الذي كاد أن يكون قطمياً عما لا ينبغي أن يرتكبه فقيه ، على أن مافقله عن الشافعي فيها خلاف مانقله عنه في المنتهي ، قال فيه : ﴿ إِذَا تَمدَى الْحُرْجِ تَمين الماء ، وهو أحد قولي الشافعي، والقول الثاني له وعن اسحاق انه إذا تعدى الى باطن الاليتين ولم يتجاوز الى ظاهر هما فانه بجزيه الحجارة ، فان تجاوز فلك فظهر على الاليتين وجبالماء عنده قولا وأحدثُه انتهى . وهو ظاهر فيما قلنا . وبما يدل على ماذكر نا من أن مرادهم بالتمدي أغما هو عن محل العادة استدلال المصنف في المعتبر على وجوب الماه في التعدي بقوله (عليه السلام): ﴿ يَكُنِّي أَحَدُكُم ثَلَاثُةً أَحْجَارَ إِذَا لَمْ يَتَجَاوِزْ مُحَلِّ الْمَادَةُ ﴾ وهو كالصريح فيها قلناه ، فلا ينبغي الاشكال حينتذ في أن مهاد الا صحاب التمدي عن الحل المعتاد ، نعم هل براد به محيث يخرج عن مسمى الاستنجاء أو لابد من الماء وان لم تخرج عن مسمى الاستنجاء فيكون للاه حينتذ اظاهر قد سمت من بعضهم دعوى اتحادالا مرين ، وأن المراد بالتعدي هنا هو المراد هناك ، وهو الحروج عن مسمى الاستنجاء ، ويمكن أن يقال مخلافه. ، كما يظهر من ملاحظة عباراتهم ، وذكرهم له بالخصوص ، وعدم الاستدلال عليه بالخروج عن مسمى الاستنجاء ممن وقفت على كتبهم ، بل العلامة في المنتحى أكثر من الا دلة الواهية جداً على المطلوب ، ولم يذكر مثل ذلك فيها ، وإلا كان عليه أن يذكر مستمداً عليه ، ضرورة خروجه عن مسمى الاستنجاه ، فلاتجزي الأحجار ، لا نمشر وعيتها فيه ، على أن ذكرهم له في خصوص المقام يشمر بدخوله تحت اسم الاستنجاء ، بل قد يؤمي الى ذلك أنه لم بذكر الا كُثر هذا الشرط في ماه الاستنجاه ، بل اشترطوا فيه أن لاتصيبه نجاسة من خارج، وأن لايتغير أحد أوصافه ، نعم نبه عليه بعض المتأخرين، وهو في غير محله ان أرادكونه شرطاً لعدم دخوله تحت ماء الاستنجاء حينئذ ، وقــد عرفت أنه هنا اشترطه جمع من الأصحاب ، بل نقل عليه الاجماع ، بل يظهر من بمضهم أن دليله الاجماع ، وماذاك إلا لدخوله تحت اسم الاستنجا. ، ولاينافيه المعنى اللفوي ، ويزيد ذلك تأييداً استدلال كشف اللثام على استحباب الجمع بين الأحجار والماء في المتعدي بقوله (عليه السلام) (١): ﴿ جَرَتَ السَّنَّةُ فَي الْاسْتَنْجَاءُ بِثَلاثَةً أَحْجَار أبكار ويتبع بالماء ، ومايقال انه بناء على ذلك لم لايزال بالأحجار ، مع ان الأدلة مطلقة بالاستنجاء بها يدفعه أولا أنصرافها الى الفردالغالب المتعارف ، وهوغير المتعدي غسله بالماء .

لايقال أن مقتضى الا ول عصدم طهارة الماء الذي ينسل به ، لانصراف مادل على طهارة ماء الاستنجاء إلى غيره أيضاً ، لان الظاهر من الاصحاب فيذلك المقام الحكم بالطهارة حتى يتعدى تعديا يخرج به عن مسمى الاستنجاء فتأمل ، ثم إذا (١) الوسائل - الباب - ٣٠ - من أبو آب أحكام الخلوة - حديث ع

الجواهرة

7 5

تعدى الغائط التعدي الذي يمين الفسل بالماء فهل يسقط هناك ألاستنجاء بالأحجارحتى في المحل المعتاد ، أو يجوز إزالة المعتاد بالأحجار والزائد بالماء ? ظهر عباراتهم الأول، لكن لا يبعد في النظر الثاني ، فتأمل .

﴿ وَإِذَا لَمْ يَتَعَدَ ﴾ الفائط ذلك التعدي ﴿ كَانَ يَخِيرًا بِينَ المَاهُ وَالْأَحْجَارِ ﴾ إجماعا محصلاً ومنفولاً مستفيضاً ، بل كاد يكون متواتراً ، وسنة كذلك ، فما في بعض الروايات (١) من ظهور عدم الإجتزاء بالأحجار إما مطلقاً أو مع وجود الله مطرحة ، أو على تعدي الفائط ، أو نحو ذلك .

(و) الاستنجاء (بالماء أفضل) اللاجماع المنقول في كشف الثنام، ولقول النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) لبعض نسائه الاحماى نساء المدينة أن يستنجين بالماء ويبالغن، فانها مطهرة المحواشي ، ومذهبة البواسير » وقوله (صلى الله عليه وآله) أيضاً (٣) : فإذا استنجى أحدكم فليوتر بها وتراً إذا لم يكن الماء للاجماع على عدم العمل بالشرط، فيحمل حينند على الاستحباب ولقوله (صلى الله عليه وآله) أيضاً (٤) : فيامعشر الانصار الله قد أحسن الثناء عليكم ، فماذا تصنعون ، قانوا نستنجي بالماء » وقول الصادق (عليه السلام) (٥) : « كان الناس يستنجون بالكرسف والا حجار ، ثم أحدث الوضوه ، وهو خلق كريم ، فأمر به رسول الله (صلى الله عليه وآله) وصنعه، أخدث الوضوه ، وهو خلق كريم ، فأمر به رسول الله (صلى الله عليه وآله) وصنعه، فأنزل الله تعمل في كتابه (أن الله يجب التوايين ويحب المتطهرين) » وربما يشعر به صحيحة زرارة (٦) لقوله (عليه السلام) فيها : « ويجزيك من الاحة جاز ثلاثة أحجار» إلى غير ذلك من الاخبار ، كلذلك مسع كونه أبلغ في التنظيف لازالته العين والا ثر

⁽١) و(٧)و(٣) الوسائل - الباب -٩- من أبو اب أحكام الخلوة حديث ٤-٧- ٤

⁽٤) و (٥) الوسائل ــ الباب ـ ٣٤ ــ منأبواب أحكام الحلوة ــ حديث ١ ــ ٤

⁽٦) الوسائل ـ الباب ـ ٩ ـ من أبواب أحكام الخلوة ـ حديث ٩

لكون المراد باز ول أكثر ثواباً من الآخر ، وبالثاني الأقل ، كما بين في محله ، ورعا أحيب بأن متعلق الوجوب العلبيعة ، والاستحبابالفرد ، وما يقال : ان المستحب ماجاز تركه لاإلى البدل ، والواجب مالايجوز تركه لاإلى بدل . فقد يجاب عنه بأن له اعتبارين ، فن حيث الاستحباب بجوز تركه لا إلى بدل عنه في ذلك ، ومن حيث الوجوب له بدل ، أو يقال : انه لامه في لأخذ البداية في تعريف الواجب ، بل هي مضادة لمه في الوجوب، وحينئذ لا يكون الواجب الفرد بل الطبيعة ، وهو مفهوم أحدها ، ولا يناهي ذلك استحباب خصوص الفرد ، وما يقال : ان الفرد متحد مع الطبيعة مدفوع بجواز اجتماع الوجوب والندب باعتبارين ، وإن كان لنا في ذلك بحث ليس المقام عمل ذكره ، ولمله يرجع الماذكر نا أو لا منافاة بين الوجوب لنفسه واستحبابه بالاضافة المي المؤخر المنافاة بين الوجوب للنفس والاستحباب للغير أو عكسه ، كفسل الجنابة المالغير . كما لامنافاة على القول بوجو به لفسه ، وكالوضوء بالنسبة للفريضة فتأمل جيداً ، وللبحث في ذلك محل آخر .

(والجمع) بين الماه والأحجار (أكل) كما في التحرير والتذكرة ، وقد يستظهر من الحلاف والمنتهي والمعتبر الاجماع عليه ، ويدل عليه مضافا الى ذلك المرسل عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : و جرت السنة في الاستنجاه بثلاثة أحجاراً بكار ويتبع بالماه ويؤيده من الاعتبار مافيه من الجمع بين المطهرين ، والاستظهار بازالة النجاسة مع مافيه من حفظ اليد من الاستقذار ، و بقاه الرائحة فيها ، ولهذا والحبر المتقدم بنبغي تقديم الأحجار وان أطلق الحكم في كثير من عباراتهم ، وظاهر عبارة المصنف وماضاهاها كون الحكم المذكور في غير المتعدي ، وصرح في المعتبر باستحباب الجمع وان تعدى ، بل يظهر من العلامة في القواعد اختصاص الحكم بالمتعدي ، لقوله والماه أفضل ، كما ان الجمع أفضل في المتعدي ، وعكن رفع المنافاة بينها أن الأفضلية غير الأكلية ، فهو أكل كما ذكره المسنف في غير المتعدي ، وأفضل في المتعدى ، إذ الكمال مرتبة ثانية في أكل كما ذكره المسنف في غير المتعدي ، وأفضل في المتعدى ، إذ الكمال مرتبة ثانية في

الفضيلة وعلى كل حال فاقامة الدليل من السنة على استحباب الجمع في المتعدى لاتخلو من إشكال ، واحبال التمسك بالمرسلة المتقدمة فهي _ مع تسليم شمول اصم الاستنجاه للمتعدى_ ظاهرة في غير المتعدي ، لكونه الغرد الغالب ، لكن أحم الاستحباب هين ، والله أعلم . ﴿ وَلَا يَجِزِي ﴾ في الاستنجاء ﴿ أَقُلَ مِن ثَلَاثُهُ أَحْجَارٍ ﴾ إذا لم يحسل النقاء به ، بل ولا بالثلاثة فمازادإذا كان كذلك إجماعاوقولاً واحداً ، فاطلاق مادل على الاجتزاء بالثلاثة محمول على ماإذا حصل النقاء بها ، كما يقضى بذلك حسنة ابن الغيرة (١) وخبر يونس (٢) أما إذا حصل النقاء بالأفل فهل يجب الاكلل تمبداً أملا ? قولان ، خيرة المصنف الأول ، وبه صرح في المعتبر والنافعوالمنتهي والتحرير والارشاد والقواعــد وجامع المقاصد ، وهو ظاهر اللمة ، بل لعله ظاهر المقنعة كما في كشف اللثام ، قال : « وأن كان حدثه من الغائط استعمل ثلاثة ، يأخذ وأحداً فيمسح به موضع النجو ، ثم يلقيه .ثمالثاني والثالث كذلك ، إلى أن قال : ولا يجوز له التطبير مججر واحد، لمكن عن السر أثر عن المفيد عدم الوجوب ، وفي الخلاف وان نقي بدون الثلاثة استعمل ثلاثة سنة ، لسكن استدل على ذلك بقوله (عليه السلام): ﴿ وَلَمُّ سِنَّ مُ اللَّهُ أَحْجَارٍ ﴾ قال: وظاهره الوجوب ، إلا أن يقوم دليل ، انتهى . فيكون قرينة على إرادته من السنة الوجوب ، ولعله حينتذ يحتمله ماعن النهاية ، قال : ﴿ وَإِنْ نَتَى بُواحِدَةُ اسْتَعَمَّا الثَّلاثَةُ سنة ﴾ ونحوه مافي الوسيلة ، لكن قال : ﴿ وَانْ لَمْ نُزُلُّ بِثَلَاثُةَ اسْتَعْمَلُ حَتَّى نَزُولُ فَرضًا ﴾ فقابلته بالفرض يشعر أن مراده بالسنة الاستحباب ، وكذلك ماءن المهذب ، قال : « أن نتى الموضع بواحد فينبغي أن يستعمل آخرين سنة ﴾ وعن الفنية ﴿ وفي السنة أن يكون بثلاثة إلاان الماء أفضل، وفي المبسوط وانه ان نقى بدون الثلاثة استعمل الثلاثة عبادة، وكيف كان فقد نقل أيضاً عنظاهر المراسم والكافي وصريح السرائر والذكرى

⁽١) الوسائل - الباب - ١٣ - من ابو اب أحكام الخلوة - حديث ١

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ٩ ـ من ابواب أحكام الخلوة ـ حديث ه

والدروس والبيان ، بل حكى جماعة عليه الشهرة ، خلافا لجماعة من متأخري المتأخرين، فاختاروا العدم كصاحبي المدارك والذخيرة وغيرهما ، وهو المنقول عن المفيد والعلامة في المحتلف ، وربما احتمله عبارة النهاية المتقدمة ، وقد محمت عبارة الوسيلة والمهذب والغنية والمبسوط .

وعلى كل حال فحجة المشهور الأصل ، والمناقشة فيه بان الطهـارة لغة النظافة والنزاهة ، وليس لها وضع شرعي بالنسبة إلى إزالة النجاسة ، فهي في الحقيقة كأ لفاظ العاملة ونحوها ، وما اعتبره الشارع في بعضها كالتطهير بالماء بالغسلتين ونحوه انما هــو على وجه الشرطية ، فيتجه حينئذ نفي ماشك فيه منها ، ويكون الا مل في كل ماأزيل حساً أن يكون طاهراً شرعاً ، سما يا علم من الشارع جعله من بلا لها في الجلة ، ففيها أولاً عدم وجود لفظ التطهير بالحجر في المقام حتى يتمسك بما صمعت . وثانيًا لفظ الطهارة وإن لم يكن لها وضع شرعي إلا أن لها مراداً شرعياً غير المغنى اللغوي ، كما يرشد اليه استمال لفظ النجس الغير المستقذر شرعاً ، فالمراد من الطهارة حينئذ شرعاً رفع المنع لشرعي ، وهو لايحصل العلم به إلا من قبل الشرع ، فكل ما ثبت ممنوعية الصلاة فيه يستصحب بقاؤه حتى يعلم الرفع من الشرع ، فتأمل . وقول أبي جعفر (عليه السلام) (١) في صحيح زرارة: (الأصلاة إلا بطهور ، ويجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار ، بذلك جرت السنة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، قان قوله مجزبك يشعر بأنه أقــل مايجزيك ، مضافا إلى قوله (عليه السلام) بذلك جرت السنة من رسول الله (صلى الله عليه وآله) وقوله أيضاً (٣) فيخبر زرارة: ﴿ جِرت السنة في أثر الفائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان ، وقوله (عليه السلام) (٣) أيضًا: ﴿ يَجِزِي مِنِ الْفَائْطُ الْمُسِحِ بِالْا حجارِ، ولايجزي من البول إلا المام، لا ن أقل الجمع ثلاثة ، كالخدير المنقول عن الخصال عن

⁽١) الوسائل - الباب - ٩ - منأبواب أحكام الحلوة - حديث ١

⁽٧) و (٣) الوسائل ـ الباب ـ ٣٠ ـ من أبواب أحكام الخلوة ـ حديث ٢ ـ ٧

على بن الحسين (عليه السلام) (١) قال: «كان الناس يستنجون بالأحجاز» وفي خبر أي خديجة (٣) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «كان الناس يستنجون بثلاثة أحجار» وفي خبر جميل بن دراج (٣) عنه (عليه السلام) أيضاً «كان الناس يستنجون بالكرسف والا حجار» واستدل الشيخ في الحلاف على اعتبار العدد بقوله (صلى الله عليه وآله) (٤) «وليستنج بثلاثة أحجار» والظاهر أنه رواية عامية ، إذ لم اقف عليها من طرقنا ، ومثلها ماروي عن سلمان (رضي الله عنه) (٥) عنه قال: « نهانا رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار» ومما يؤيده أيضا انه لاريب في بقاء الا جزاء الصفار السهاة بالا ثر في لسانهم ، فيستصحب حينند منها من الصلاة حتى يثبت الا بعد إمرار الثلاثة عليها وان لم تقلعها ، وأيضا من المعلوم انه لا يمكن العام بنقاء الحوار ، ومما يقله ، وأيضا من المعلوم عنها ، وم يثبت إلا بعد إمرار الثلاثة عليها وان لم تقلعها ، وأيضا من المعلوم انه لا يمكن العام بنقاء الحور الواحد غير متحقق ، لماشرته أولاً النجاسة ،

الكنك خبير بما في هـذه الا دلة من الضعف ، فان الا صل مقطوع بالحسن كالصحيح عن أبي الحسن (عليه السلام) (٦) قال : قلت له : (للاستنجاء حسد ، قال : لاحتى بنق مائمة » الى آخره . وخبر يونس بن يعقوب (٧) قال : قلت لا بي عبدالله (عليه السلام) : (الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمنجاء من الفائط أو بال، قال : يفسل ذكره ويدهب الفائط » مضافا الى مطلقات المسح والاستنجاء (٨) إذمه من المستجاء غسل محل النجو أو مسحه ، وعن القاموس أن النجو ما يخرج من البطن من ربح أو غائط ، واستنجى أي غسل بالماء أو مسح بالحجر ، وعن الجوهري استنجى ربح أو غائط ، واستنجى أي غسل بالماء أو مسح بالحجر ، وعن الجوهري استنجى

⁽۱) و(٢)و (٢) الوسائل - الباب - ٣٤ من أبوابأحكام الحلوق حديث ٣-٥ -٤

⁽٤)و(٥) المستدرك ـ الباب ـ ٢٢ ـ من أبو اب أحكام الخلوة ـ حديث ٤ - ١٠

⁽٦) الوسائل ـ الباب ـ ١٣ ـ من أبو ابأحكام الخلوة ـ حديث ١

⁽V) الوسائل _ الباب _ p _ من أبواب أحكام الخلوة _ حديثه

⁽٨)الوسائل ـ الباب ـ . ٣٠ ـ منأبو اب أحكام الخلوة

أي غسل موضع النجو أو مسحه ، مضافا الى استبعاد وجوب الامرار تعبداً من غير فائدة أصلا ، ومايقال _ ان رواية النقاء ظاهرة في الغسل بالماء لما علمت أن المجر لا يحصل معه النقاء ، مضافا الى قوله في ذيلها: « ينتى مائمة ويبتى الربح ، فقال : الربح لا ينظر اليها » فان جزمه بالنقاء واستشكاله بمجرد بقاء الربح الحاصلة من غير عجاسة ظاهر في ذلك _ بمنوع ، لأن بقاء تلك الأجزاء لا تمنع عن صدق اسم النقاء ، بل سؤاله عن الربح كاد يكون ظاهراً في الاستنجاء بالحجر ، لعدم بقاء الربح غالباً في الاستنجاء بالماء، وكسذا ما يقال في الخبر الثاني : ان السؤال قد اشتمل على الوضوء الظاهر في الفسل ، إذا شماله عليه لا يقضي بكون الجواب كذلك ، خصوصاً مـم تغير جوابه (عليه السلام) إذا شماله عليه لا يقضي بكون الجواب كذلك ، خصوصاً مـم تغير جوابه (عليه السلام) الماء لفال : عبث قال في البول : اغسله ، وفي الفائط أذهبه ، ولوأراد (عليه السلام) الماء لفال : اغسلها ، وأما الأخبار فمنها ماهو ظاهر في الوجوب .

ومايقال: أن الروايتين العاميتين لا بأس بهما بعد انجبارها بالشهرة فيه أنه مخالف لطريقة الأصحاب من الاعراض عن أخبارهم ، محيث لاتقومها الشهرة ، إلا شهرة رواية الأصحاب له مع العمل به ، وكذا مايقال : أيضا أن تلك الأخبار وأن ضعف سندها ودلالتها لكنها أقوى مما ذكرت ، لانجبارها بالشهرة فيه أن جملة من كلام المتقدمين من أصحابنا كاد يكون ظاهراً في عدم الوجوب ، وقد سممت عبارة الغنية ، حيث قال : ﴿ وفي السنة أن تكون ثلاثة إلا أن الماء أفضل ، إلى أن قال : كل ذلك بدليل الاجماع » وأيضاً قد يقال : أن الأخبار المشتملة على العدد لاحجة في مفهومها لكونها واردة مورد الغالب من عدم حصول النقاء إلا بذلك ، ومعارضته بأن هذا يرفع أوثوق بالاستدلال بالمطلق ، لكونه أيضاً منصر فا اليه يدفعها (أما أولاً) فبامكان الفرق بين الغلبة التي يضعف معهادلالة مثل هذا المفهوم ، و بين الغلبة التي تصرف المطلق ، ألا ترى أن ندرة فانه مأخوذ في الثانية أن يكون ماعداها نادراً جداً بالنسبة للاطلاق ، ألا ترى أن ندرة فانه مأخوذ في الثانية أن يكون ماعداها نادراً جداً بالنسبة للاطلاق ، ألا ترى أن ندرة

الوجود لا تقدح فى تناول المطلق ، مخلامها بالنسبة الى المفهوم ، (وثانياً) بأنه قديدعى ان مانحن فيه من باب العام ، إذ هو لعدم استقلال الجواب عن السؤال كان بمنزلة فوله لاحد للاستنجاه ، كا هو واضح ، على أنه كيف يدعى الندرة القادحة في خصوص المقام ، مع أنه كان ذلك غالباً فى أهل تلك النواحي . لحرارة أمن جتهم فكانوا يبعرون بعراً كأشارت اليه بعض الا خبار (١) معللة ذلك بانهم كانوا يأكون البسر ، قالحاصل دعوى الندرة التى تكون سبا لعدم العمل بالمطلق باطلاقه ممنوعة أشد المنع ، فتأمل ،

وربا يرشد إليه ماستسمه من أن المشهور بين الفائلين بالتثليث الاجتزاء بالتوزيع وهو قاض بازالة الحجر الواحد النجاسة ، ولولا مخافة خرق الاجماع المركب لأمكن الفول والجمسع بين الروايات المنجبرة بالشهرة وبين الحبرين المذكورين بحصول الطهارة بالا قل ووجوب الاكال تعبداً ، بل يمكن حمل بعض روايات القدماء عليه ، بل في جامع المفاصد بعد اختياره المشهور قال : «وهل الحكم بالطهارة موقوف على الاكال أم الطهارة دائرة مع النقاء والاكال واجب ? الظاهر الا ول » انتهى . فان ترديده بين الا مرين ظاهر في عدم كونه مقطوعاً به ، وبما يمكن أن يؤيد به خلاف الشهور يين الا مرين ظاهر في عدم كونه مقطوعاً به ، وبما يمكن أن يؤيد به خلاف الشهور تكون إجماعا ، بل قد حكى في الحلاف وعن الفنية انه يكتني بكل جسم طاهر قالمع تكون إجماعا ، بل قد حكى في الحلاف وعن الفنية انه يكتني بكل جسم طاهر قالمع للنجاسة سواء كان حجر أأو غيره ، بل يدل عليه مضافا إلى ذلك الروايتان المطلقتان (٢) وخبر ليث المرادي (٣) عن العادق (عليه الملم) قال : « سألته عن استنجاء الرجل بالمظم أو المهر أو المود ؟ فقال : أما العظم والروث فطعام الجن » وخبر زرارة (٤)

⁽١) الوسائل ــ الباب ــ ٤٣ ــ من أبواب أحكام الخلوة ــ حديث ه

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ٩ ـ من أبواب أحكام الحلوة ـ حديث ه والباب ـ ٩٣ ـ حديث ٩

 ⁽٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢٥ - من ابواب أحكام الخلوة - حديث ١ - ٣

الجواهره

معمت أبا جعفر (عليه السلام) يقول : ﴿ كَانَ الْحَسِينَ بِنَ عَلِي (عليه السلام) يتمسح من الغاءْط بالكرسف ولايغسل ﴾ كخبره الآخر (١) ﴿ كَانَ يَسْتَنْجِي مِنَ البُولُ ثَلَاثُ . مرات ، ومن الغائط بالمدر والخرق » لكن الاستدلال بهذه محتاج إلى التنميم بعــدم القول بالفصل، ولم أعثر على مدعيه في القام ، بل استحسنه صاحب الذخيرة ، سوى مانقل عن المصابيح من دعواه ، أو يقال : أنه يفهم من ملاحظة جميعها جواز الاستنجاء بكل جسم مزيل ، وعن سلار «أنه لايجزي في الاستجهار إلا ماكان أصله الأرض». ورعا ظهر من المنقول عن أمن البراج جواز استعمال الحرق والقطن إذا لم يتمكن من الا حجار، ويردهما ما معمت من الا خبار، سياقوله في خبر زرارة : انه (عليه السلام) كان يتمسح بالكرسفالمعتضدة بالاجماعين المنقولين وفتوى المشهور ، بل نسبه في المنتعى إلى أكثر أهل العلم ، مع مافي كلام سلار من الاجمال ، وعن الشهيد في البيانأنه فسره بالأرض وماينبت فيها ، واستحسنه ، وكان مانغل عن ابن الجنيد ﴿ ابِّي لا أختــار الاستنجاء بالآجر والخرق إلا أن يلابسُ طين أو تراب يابس ﴾ ليس صربحًا في الخلاف وكذلك ما نقل عن السيد (رحمه الله) أنه قال : ﴿ يجوز الاستنجاء بالا مجار أو ماقام مقامها من المدر والحرق والحزف » إذ لعل المراد بقوله أو ماقام مقامها أي في الازالة ، لكن يظهر من بمضهم أنه فهم منه الخالفة ، وربما أيد بانه مقتضى الجمع بين الأخبار بحمل المطلق على المقيد ، وفيه _ مع أن الذي اشتملت عليه الروايات أزيد بما ذكرهالسيد_ ان ماذكرنا من الأخبار لاتقيد فيها حتى محكم على المطلق ، فان روايتي الفعل عــدم دلالتما على التقييد وأضحة ، إذ فعلهم (عليهمالسلام) قد يكون اتفاقيا ، لأنها كانت متيسرة لهم ، وكذلك خــــبر ليث ، فان مفهومه دال على جواز الاستنجاء بالمود ، ومن العجب أن صاحب الحدائق توقف في الحكم قائلا أن إطلاق الروايتين يمكن تقييده (١) الوسائل الباب - ٢٦ - من ابواب أحكام الخلوة - حديث ٢

بخصوص الأفراد التي وردت بها النصوص، والاجماع لايخني مافيه، وأنت خبير بمافيه. ثم اعلم أن الذي يقتضيه الأخذ بظاهر عباراتهم من قولهم كل جسم تعميم الحكم لأجزاء الانسان نفسه وغيرها من يده ورجـــله ونحو ذلك ، فيجزيه أن يمسح الغائط بأصابعه حتى ينتى ، لكن النظر فيه نجل ، هذا . وقد عرفت انه بما يمكن أن يؤيد به خلاف المشهور أيضًا ، لشهرة الاجتراء بالتوزيع عندهم ، إذ هـــو في الحقيقة اكتفاء بالحجر الواحد، وذلك لأن كل حجر طهر موضعه ولم يغده الحجر الثاني قائدة ، فالمتجه بناء على وجوب التثليث ماذكر دالمصنف من أنه ﴿بجب إمراركل حجر على موضع النجاسة ﴾ فلا مجزي التوزيع أي إمرار كل حجر على موضع من مواضع النجاسة ، لكن الشهور خلافه ، بل لم أعثر على موافق له صريح ، سوى بعض متأخري المتأخرين ، وقد صرح بالاجتزاء في البسوط والمعتبر والمنتهى والتحرير والتذكرة والقواعد والمدارك والذخيرة وعن الجامع ونهاية الأحكام والذكرى والدروس والبيان وشارح الدروس ، بل قال في الذخيرة : ماحاصله أن نسبة العدم إلى بعض الفقها، في كلام مثل العسلامة الراد به أهل الحلاف ، كما تشهد به المارسة ، قلت : كما نه لم يلحظ الشرائع ، لكن نقل عن المفاتيح وشرحها للاستاد نسبة ماذهب إليه المصنف الى الشهرة ، ولعلهماأخذاه من إطلاق بعض الفتاوى التمسح بثلاثة أحجار ، وإلا فهو مشكل ، لما عرفت . و كيف كان فمستند الشهور صدق المسح بثلاثة أحجار ، إذ ليس في الأدلة مايدل على اشتراط مباشرة كل حجر موضع النجاسة ، كما أن مستند المصنف ومن وأفقه أنه المتبادر من المسح بثلاثة ، بل غيره من الأفراد النادرة التي لاينصرف الاطلاق اليها ، مـم ان استصحاب النجاسة محكم ، وعن بعضهم انه قال مؤرداً لما ذكره المصنف من ان هذا التوزيم لايتحقق إلا بالحجرين ، لأن الحجر الثالث لابد أن يمسح بمجموع المحل حتى يعلم النقاء بلا شك ، وأيضاً المحل لابد ان يتكرر على بمضه الحجران الأولان أيضًا، لاستحالةً زوال النجاسة عن أي بعض منه بمسح واحد منها بحيث لم يمسح عليه الآخر أصلا ومع ذلك يمسح مجموع المحل بهذا التوزيع ، إذ لاشبهة في استحالته عادة ، فلابد. أن يتكرر على ذلك البعض الا "حجار الثلاث جميعاً ، ويتحقق فيه المسحات الثلاثة كملا"، نعم شيء من الحل يكتني فيه بمسحين ، مسح للازالة , ومسح للامللاع على الزوال، فهاذكر من التوزيع ليس إلا مجردفرض لامصداق له في الحارج ، فلا معنى لحل المطلقات عليه ، انتهى . وفيه نظر من وجوه , يظهر بعضها مما قدمنا سابقًا ، وان كازالا قوى بناه على وجوب التثليث عدم التوزيع، لا ثنه المتيقن وغيره مشكوك فيه و استصحاب النجاسة محكم ، مع أنه الظاهر من قوله (عليه السلام) أن يمسح العجان ، فتأمل . (ويكني معه) أي مع الاستنجاء بالحجر ﴿ إِزَالَةَ العين دون الا ثر ﴾ وقد تقدم الكلام فيه سابقًا . ﴿ وَإِذَا لَمْ يَنِقُ بِالثَّلَاثَةُ فَلَابِدُ مِنَ الزِّيادَةَ حَتَّى يَنْقِى ﴾ إجماعًا محصلًا ومنقولًا ، ويدل عليه مضافًا إلى ذلك الروايتان المتقدمتان سابقًا ، نعم يستحب القطع على وتر لقوله (صلى الله عليه وآله): (١) ﴿ إِذَا استنجى أحدكم فليوتر بها وترا ﴾ وإطلاق الا خبار والاكتفاءبالثلاثة منزل على الغالب ﴿ ولو نقي بدونها أكملها وجوبا ﴾ كما تقدم الكلام فيه ﴿ وَلَا يَكُنِّي ﴾ بناء على وجوب التثليث ﴿ استعال الحجر الواحــد ﴾ مثلاً ﴿ من ثلاث جهات ﴾ كاهوظاهر المقنعة وعن الصباحوصر يحالمتبر والروضة والمدارك وكشف اللثام والحدائق والرياض وكشف الغطاء ، بل ربما كان ظاهر من اقتصر على التعبير بثلاثة أحجار كالخلاف واللمة وعن المراسم والكافي والسرائر وغيرها ، والوجود في المبسوط «والحجر اذا كانت له ثلاثة قرون فانه بجزي عن ثلاثة أحجار عند بعض أصحابنا ، والأحوط اعتبار العمدد ، لظاهر الأخبار ، انتهى . وعن شرح الماتيم للمولى الأعظم نسبته الى الشهرة ، وذهب العلامة في جملة من كتبه وجماعة من المتأخرين إلى الاجتزاء ، وهو المنقول عن الإشارة والجامع والهذب ، بل عن الروض نسبته الى الشهرة.

⁽حجة الأول) الأصل ، وظاهر قولهم ثلاثة أحجار ، (وحجة الثاني) (١) الوسائل - الباب - ٩ - من أبواب أحكام الخلوة - حديث ع

ان الراد من ثلاثة أحجار ثلاثة مسحات ، نحو قوله اضربه عشرة أسواط ، ولانها ان انفصلت أجزأت قطماً وكذا مع الاتصال ، وبالنبوي (١) ﴿ إذا جلس أحدكم لحاجته فليمسح ثلاث مسحات ﴾ وبانه يجوز الاستنجاء به لثلاثة ويعد بالنسبة إلى كل واحد منهم حجراً ، فكذلك الواحد ، وبان المقصود إزالة النجاسة وقد حصلت ، ورعا أيد بالمطلقتين السابقتين ، وبانه إدا غسل أجزأ وان تمسح بالجهدة التي استنجى بها ، فكذا قبل الفسل إذا تمسح بالباقيتين ، (٢) .

واعترض علي سائر هذه الأدلة بعض المتأخرين بما ليس خفياً على المستدل بها ، بل المقصود منها حصول الغلن ببقاء هذا الفرد على مقتضى إطلاق المعتبرتين المتضمنتين اللكتفاء بالنقاء وحصول الاذهاب ، وذلك بان يقال : ان مقتضاها الاجتزاء بكل ما يحصل به النقاء والاذهاب ، إلا انه لمسكان بعض الأخبار المنجبرة بفهم المشهور ، وهي قوله (عليه السلام) جرت السنة ونحوها خالفنا بعض مقتضاها ، فيبق غييره داخلا ، إذ قوله : (عليه السلام) ويجزيك من الاشتنجاء بثلاثة أحجار ، يقتضي بظاهره أموراً ، منها تعدد المسح ، ومنها تعدد المسوح به ، ومنها كونه بالمجر لا بفيره ، ومنها كون المسوح به مناهم المأفي وان حصل النقاء بدونه ، لمكان المجار الروابة بما شمعت سابقاً من الشهرة ، ومثله الثاني دون الثالث النقاء بدونه ، لمكان المهرة بل الاجماع على الاجتزاء بكل جسم ، (وأما الرابع) فكذلك لما سمعت من دعوى الشهرة بل الاجماع على الاجتزاء بكل جسم ، (وأما الرابع) فكذلك لمكان الشهرة المنقولة عن الروض ، واستبعاد الغرق بين الاتصال والانفصال ، بل

⁽١) ماوجدناه فى كتب الآخبار

⁽٣) والظاهر أن العمدة فى الاستدلال على الاجتزاء بذي الشعب انما هو القطع العادى بعدم الفرق بين الاتصال والانفصال بالنسبة إلى الطهارة ، ومايقال : ان الفارق النص ، وان الغالب فى العبادات خصوصاً الطهارة رعاية جانب التعبد فيه ان الغالب خلافه ، كما لا يخنى على من لاحظ باب التراوح وغيره . ﴿ منه رحمه الله)

في المختلف أي عاقل بفرق بين كونه متصلاو منفصلا ، وللاجتزاء به بالنسبة الى الأشخاص، وكذا بعد غسله على الأقوى ، ولظهور الحكة من القصد في الاستنجاء الازالة ، وللاجتزاء بالخرقة المستطيلة جداً ، كا قطع به بعض من لا يجتزي بذي الشعب وخبر المسحات ونحو ذلك من الأشياء الفيدة الظن ببقائه على مقتضى الاطلاق ، لا أقل من حصول الشك للفقيه بالاحتراز عن مثل هذا الفرد بقوله ثلاثة أحجار ، على انا نرى ان السيد إذا قال لعبده امسح هذا بثلاثة أحجار فحسحه بحجر واحد من ثلاث جهات يعدونه ممتثلا ، لا لأن اللفظ شامل له حقيقة ، بل القطع بأن مقصود السيد من المسح بثلاثة أحجار انما هو المسح بثلاثة ما يمسح به من الحجر ، فتأمل جيداً .

على أن الذي يستفاد منه عدم الاجتزاء بذي الشعب من قوله ثلاثة أحجار أيما هو لفظ الأحجار لاالثلاثة ، فانه لو قال بثلاثة أشياء أو أجسام أو نحو ذلك لشمله ، وقد عرفت أنها من باب المثال ، للاجماع المنقول على الاجتزاء بكل جسم مزيل العين، وما عساه يقال: أن مثاليتها أيما هو بالنسبة الحجرية دون مايفهم منها من كونه قطعاً ممايزة فيه أن الظاهر بعد فرض كونها مثالا لسائر الأجسام لاظهور فيها بارادة كونها قطعاً متعددة كا لا يحقى ، وإن شئت فافرض صدور هذا الاستمال منك بعد إرادتك بالأحجار مثالا لمطلق الأجسام ، أثرى أنه يخطر الك ببال خروج ذي الشعب عنه ، كلا أن دءوى ذلك مكابرة ، وأيضاً قد يقال: أن ماادعوه سابقاً من الاجماع على الاجتزاء بكل جسم ذلك مكابرة ، وأيضاً قد يقال: أن ماادعوه سابقاً من الضعف في الدلالة المحتاج إلى يشمل مانحن فيه ، بل قد عرفت مافي أخبار التثليث من الضعف في الدلالة المحتاج إلى على عدم الاجتزاء بذي الشعب لا يخلو من مناقشة ، ولعله أخذه من التمبير البعض بالثلاثة أحجار ، وهو مع تسليمه لا يبلغ حد الشهرة ، وكيف كان فلا يخلو القول بالاجتزاء بذي الشعب بناه على القول بالتثليث من قوة ، كما أنه لا يخنى عليك ما يظهر من ملاحظة بذي الشعب بناه على القول بالتثليث من قوة ، كما أنه لا يخنى عليك ما يظهر من ملاحظة بذي الشعب بناه على القول بالتثليث من قوة ، كما أنه لا يخنى عليك ما يظهر من ملاحظة بذي الشعب بناه على القول بالتثليث من قوة ، كما أنه لا يخنى عليك ما يظهر من التأييد لما قد تقدم كلامهم هنا ، وفي مسألة التوزيع وفي مسألة الاجتزاء بكل جسم من التأييد لما قد تقدم

سابقًا من الاجتراء بالحجر الواحد إذا حصل به النقاء ، إذ يملم منه عدم الجود على ظاهر تلك الروايات ، فتأمل جيداً .

وينبغي التنبيه لأمور (منها) انه بناء على الاجتزاء بذي الشعب فهل المدارعلي المسحات من دون فرق بين انحاد المنسوح به وتعدده ، كما لو مسح بحجر ثم غسله ثم مسح به ثم غسله ثم مسح به ، بناء على عدم اشتراط البكارة ، أو لابد من تعدد محل ما عسح به ؟ يظهر من بعضهم الأول ، لتأويلهم الأحجار بالمسحات، ومحتمل قويًا الثاني، ولاريب في عدم الاكتفاء به بناء على القول بعدم الاجتراء بذي الشعب، لعدم مدق الاستنجاء بثلاثة أحجار ، وإن ساغ له استعاله بالنسبة الى استنجاء آخر ، وبالنسبة الى شخص آخر بناء على عدم اشتراط البكارة ، فهو قابل للتطهير غير قابل له . (ومنها) ان المنجه بناء على عدم الاجتراء بذي الشعب عدم الاكتفاء بالخرقة المتجاوزة في الطول و لا بالخرقة الطبقة طبقات إلا بعد تقطَّيعها قطعًا ، وكذلك الخرقة الثخينة التي لاتنفذ النجاسة من جهتها الأخرى ، فانه لايجوز استمال تلك الجهة في ذلك الاستنجاء ، وقد النزم المحقق في المعتبر بعدم الاجتزاء بالطويلة إلا بعد تقطيعها ، وفيه من الجود مالانخخ ، ومنجهة مافيه من الاستبشاع قال في المدارك بعد ان اختار عدم الاجتزاء بذي الشعب : وينبغي القطع باجزاء الحرقة الطويلة إذا استعملت من جهاتها الثلاث ، تمسكا بالعموم » أنتهي . والظاهر أن مراده بالعموم إنماهو الإطلاق المتقدم في حسنة ابن المفيرة ونحوه ، وحينثذ فان كان مراده أنه ينيغي الاقتصار على ذلك التثليث بالنسبة للا حجار ، لأنه الوارد في الأخبار ، ففيه مع عدم ظهور قائل بالفصل انه لاينبغي التقييد بكونها طويلة ، وان كان بريد بقاءها داخلة تحتالاطلاق لطولها ففيه أنه لافرق بين الأحجاروالخرق، فينبغي أن يلَّمزم بجواز الاستنجاء بذي الشعب إذا كان طويلا ، ولعله يلَّمزم بذلك . (ومنهل) أن من قال بالاقتصار على العدد وعدم الاجتراء بذي الشعب يربد بذلك بالنسبة الى الثلاثة خاصة على الظاهر ، أما إذا لم ينق بها فيجبّرى بالزائد عليها وإن كان بالشعب ، لكنه لايخلو من اشكال . (ومنها) ان الظاهر الاكتفاء بذي الشعب إذا استنجى بالشعبة ثم كسرها واستنجى بالثانية وهكذا ، وفيه إشكال ، الشكفى صدق الأحجار ، على أنه من الأفراد النادرة ، صافا الى مافيه من إشكال صدق البكارة ، كا تسمع إن شاء الله تعالى ، وأنت إذا أحطت خبراً بأطراف المسألة تكاد تقطيم بالاجتزاء بذي الشعب ، وإن ماذكروه هنا من الجود الغير المستحسن .

﴿ولايستعمل﴾ في الاستنجاء سواء كان للازالة أو النعبد بناء على وجوبه ﴿الحجر ﴾ ونحوه ﴿ الستعمل ﴾ في الاستنجاء النقائي أو التعبدي ، كما هو ظاهر القواعد والنافـم وعن الوسيلة والنهاية والمهذب ، ونقله في كشف اللثام عن ظاهر الجامع والاصباح ، واختاره شيخنا في كشف الفطاء ، ومقتضى ذلك عدم جواز الاستنجاء بالمستعمل وان لم يحصل له من الاستعال نجاسة ، كما إذا كان مستعملاً بعد حصول النقاء ، ولا ينفعه الغسل ، لأن أقصى ماثبت من الشرع أن الفسل بالماء يزيل النجاسة ، لاأنه يزيل صفة الاستعال ، فانه على كل حال يصدق عليه أنه مستعمل ولَّو غسل مهات متعددة ، ولا فرق عندهم في عــدم جواز الاستنجاء به بين الازالة والنطهير ، بل لايبعد أنه لافرق في المستعمل بين كونه مستعملا في الاستنجاء أو في التطهير للقدم والنمل ونحو ذلك وإن لم يتنجس، كما إذا كان مستعملا في إزالة النجاسة الحكية ، لصدق اسم الستعمل عليه ، وقضاء ماتسمعه من الدليلبه ، نعم الظاهر انهم يقصرون الحكم على المستعمل في النجاسة الخبثية ، دون المستعمل في الطهارة الحدثية كالمتيمم به ، بل ودون المستعمل استحبابًا في النجاسة الخبثية ، كالأحجار المستعملة في الاستنجاء استحبابًا بعــد زوال العين على القول به ، أو ألوتر التي يستحب القطع عليها ، وإن كان ظاهر لفظ المستعمل الشمول، سيا للأول .

وكيف كانفأ قصى مايستدل به على ذلك الأصل ، والرسل عن الصادق (عليه

السلام) ﴿ جَرَتَ السَّنَةَ فِي الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار ويتبع بالماء ﴾ (١) المؤيد بأن المستعمل من الأفراد الحفية ، فلا تشمله الاطلاقات ، وفي الجميع نظر واضح ، ومن هنا صرح بعض المتأخرين كالمحقق الثاني وغيره بجواز استعمال الستعمل إذا لم يكن عليه نْجَاسة ، كما إذا كان مستعملا بعد زوال العين ، أو كانت وغسلت ، بل هــو قضية كلام الصنف في المعتبر ، بل هو المنقول عن ابن إدريس أيضاً ، بل قد يقال : انه ظاهر المظم ، لاقتصارهم على اشتراط الطهارة ، بل في الفنية مانصه يجزي الأحمجار مع وجود الماه ، أو مايقوم مقامها من الجامد الطاهر الزيل للمين ، سوى للطموم والعظم والروث ، إلى أن قال : ويدل على جميع ذلك الاجماع المشار اليه ، بل قـ د صرح جملة من الأصحاب مجواز الاستنجاء بالمتنجس بالاستنجاء بعد غسله وتطهيره ، بل في عليه بالعموم الواقع لهـــم في غير المقام من جواز الاستنجاء بكل جسم طاهر ، بل ربما نقل الاجماع عليه ، كما أنه نسب إلى أكثر أهل العـلم ، وكونه مساقا للرد على مشترط الا حجار لا يقتضي اختصاصا ، بل قال في المنتعي : بجوز استعال كل جامد طاهر إلا مانستثنيه ، وهو قول أكثر أهل العلم ، ولم يستثن المستعمل فيمااستثني، نعم استثنى النجس ، بل قد يقال : انه لاخلاف فيه على أن يراد بالمستعمل في كلام من لم يعطف النجس عليه المتنجس ، كما هـو الغالب المعتاد ، بل في كلام من عطفه عليه أيضًا ، كالمصنف والعلامة المتنجس بالاستنجاء وبالنجس المتنجس بغيره ، بلقد يقال في عبارة المصنف وإن كان بعيداً: أن الراد بالمستعمل فيها المتنجس بالعارض ، وبالا عيان النجسة ما كانت نجاستها ذاتية ، فتكون المسألة خالية عن الحالف .

ويؤيده مايظهر من المصنف في المعتبر ، فانه قال : وأما الحجر المستعمل فمرادنا بالمنع الاستنجاء به بموضع النجاسة ، وأما لوكسر واستعمل المحل الطاهر منه جاز ،

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ . ٣٠ من ابو آبأحكام الخارة ـ حديث ،

وكذا لو أزبلت النجاسة بفسل أو غيره ، كالتذكرة ، ويشترط في الحجر أن لا يكون مستعملا لنجاسة المستغمل الى آخره ، ومع ذلك كله يسل عليه إطلاق أخبار الا حجار وغيرها ، من قوله يذهب الغائط ، ولاحد للاستنجاء حتى ينتى مائمة ، فينقطع الأصل ، وخبر الا بكار مع كونه مقطوعا ، ولاشهرة تجبره ، ولا دلالة فيه على الوجوب محتمل لا ن يراد بالا بكار الطاهرة ، فما سممته من شيخنا في كشف الفطاء من اختياره الا ول قد يقوى في النظر خلافه ، بل قد صرح (سلمه الله تعالى) بعدم جواز المستعمل وإن غسل ، وقد عرفت نقل الاجماع ونغى الخلاف فيه ، والله أعلم .

(ولا الأعيان النجسة) أي المتنجسة ولو بغير الاستعال إجماعا ، كما في المنتهى والتحرير والغنية ، مضافا الى الا صل ، ورواية الا بكار المنجبرة بما سمعت ، فلا ينبغي الاشكال فيه ، نعم لو استجمر به فهل يتعين حينئذ الماء اقتصاراً على المنيةن مع كون ذلك من الأفراد الخفية ، أو يبقى على الحال الأول لا أن المحل النجس لايتأثر بالنجاسة ، أو يفرق بين ماكان متنجساً بالفائط أو بغيره ، فان كان الا ول يبقى على الحال الا ول .

﴿ ولا الروث ﴾ وإن كان طاهراً ﴿ ولاالعظم ﴾ كذلك بلا خسلاف أجده ، بل عليه في المعتبر وعنظاهر الغنية وصريح المصابيح دعوى الاجماع ، ونسبه في المنتهى إلى علمائنا ، وعدم التعرض لهما في الوسيلة والمراسم على ماقيل وللا ول في المبسوط مع عد الثاني بما لا يزيل عين النجاسة ليس خلافا ، كما أن احمال الكراهة في التذكرة والحمكم بها في الوسائل غير قادح في الاجماع ، فلا ضير في الاستناد إليه مسع الاستصحاب ، وخبر ليث المرادي عن الصادق (عليه السلام) (١) ﴿ سألته عن استنجاء الرجل بالعظم وأو البعر أو المود ؟ فقال : أما العظم والروث فطعام الجن وذلك بما اشترطوا على

⁽۱) الوسائل - الباب - ص - من ابو أب أحكام الخلوة - حديث ا الجو اهر به

رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال ﴿ يصلح بشيء من ذلك ﴾ وعن الفقيه ﴿ ١ ﴾ انه قال : ﴿ لَا يَجُوزُ ا رَاسَتُنجًا، بالروث والعظم لأن وفدالجان جاؤوا إلىرسول الله (صلى الله عليه وآله) فقالوا : يارسول الله متعنا . فأعطاهم الروث والعظم. فلذلك لا ينبغي ان يستنجى بهما ﴾ وعن كشاب دعائم الاسلام (٢) قالوا : ﴿ نهوا (عليهم السلام) عن الاستنجاء بالعظام والبعر وكل طعام ، وعن مجالس الصدوق (٣) ﴿ أَنَ النَّبِي (صلى الله عليه وآله) نهى أن يستنجى بالروثوالربة أي العظم البالي، بل يؤيده مارواه العامة (٤) عنالنبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال: ﴿ لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام ، فانه زاد إخوانكم من الجن ، وعن الدار قطني (٥) ﴿ أَنْ النَّبِي (صلى الله عليه وَآلَه) نهي أن يستنجي بروثأوعظم ، وقال : انهم لا يطهران، وعنأبي داود (٦) عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنه قال لرويفعة بنت ثابت: ﴿ أَخْبِرِي الناسِ أَنَّهُ مِنَ اسْتَنْجِي بِرَجِيعِ أَوْ عَظْمٍ فَهِ ـ و بريُّ من محمد ، بل في الخلاف روى سامان (٧) قال : ﴿ أَمَرُنَا رَسُولُ اللَّهُ (صلَّى اللهُ عليه وآله) أن نستنجي بثلاثة أحجار وليس فيها رجيع ولاعظم ، والضعف في سند أخبارنا ، أو في دلالتها لمكان لفظ لاينبغي ونحوه منجبر بعمل الأصحاب في المقام ، بل يظهر منهم عند الاستدلال على حرمة الاستنجاء بالمطعوم أنه من السلمات ، حيث يأخذونه ذليلاعليه ، لكن ظاهر النص والفتوى تخصيص الحكم بما سمي روثًا ، وهو رجيعذات الحافرمن الحيل والبغال والحير ونحوها . فرجيع ذات الظلف والحف خارج،

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٢٥ ـ من ابواب أحكام الحلوة ـ حديث ع

⁽٢) المستدرك ـ الباب ـ ٢٦ ـ من ابواب أحكام الخلوة ـ حديث ،

⁽٣) الوسائل - البابد هيم - من ابواب أحكام الجلوة - حديث .

⁽٤) كِنْرُ العال - الجلد ه ص ٨٥ الرقم ١٧٨٨.

⁽٥) المنتقى لابن تيمية على هامش نيل الأوطار الشوكاني الجلد ٢ ص ٨٤

⁽٦) سنن البيهقى المجلد ١ ص ١١٠٠ ــ مع اختلاف فى اللفظ

⁽٧) سنن ابن مأجه المجلد -١- باب الاستنجاء بالحجارة والنهي عن الروث والرمة

فيجوز الاستنجاء به حينند ، لما تقدم من جوازه بكل جسم ، بل قد يشعر بذلك ما فى خبر ليث ، حيث سأله عن البعر ، فعدل عنه في الجواب وعبر بالروث ، ولفظ البعر فى المنقول عن دعائم الاسلام محول على الروث ، لعدم الجابر له على إطلافه ، كاهظ الرجيع فى رواية الحلاف المصرح بانه الروث فى القاموس والصحاح ، على انها عامية ، والتعليل بكونه طعام الجن يحتمل أن يكون لخوف الفلم والا ذية لهم ، أو يكون من جهة الشرفية الحاصلة له ، فيحرم الاستنجاء به ، وإن لم يتنجس على الثاني ، بخلاف الأول لعدم تنجسه ، لكن لامانع من جعل وجه التعليل الأمرين معا ، ولافرق فى العظم بين عظم مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم ، ودعوى أن الجن حكم، متفق مع الانس، فك أن غير مأكول اللحم محرم على الانس، فكذلك الجن يدفعها عدم معلومية كيفية تفذيهم به هل هو على طريق الشم أو غيره ثانيا، الاتفاق أولاً ، وعدم معلومية كيفية تفذيهم به هل هو على طريق الشم أو غيره ثانيا، أنه يغهم من التعليل جريان الحكم بالنسبة إلى مطلق التنجيس والتقذير والالفاء فى الخلوات ونحو ذلك ، لكن لما لم يجبره عمل الأصحاب بني على أصل الاباحة ، إذالظاهر منهم قصر الحكم على الاستنجائية .

﴿ ولا العلموم ﴾ كا ذكره جماعة من أصحابنا ، بل نسبه في المنتهى إلى علمائنا ، كا عن ظاهر الفنية والروض الإجماع عليه ، بل ربما ظهر من غيرهما ذلك ، وهو الحجة ، مضافا إلى ما تقدم فى خبر الدعام ، و فحوى النهي عن الروث والعظم لدكونه من طمام الجن ، مع مادل من الأخبار على احترامه ، كخبر الثرثار (١) فانه روي ﴿ أنهم جعلوا من طعامهم شبه السبائك ينجون صبيانهم ، فغضب الله عليهم حتى أحوجهم إلى تلك السبائك ، فقسموها بينهم بالوزن وعن تفسير على بن ابراهيم في قوله تعالى (٢) تاسبائك ، فقسموها بينهم بالوزن وعن تفسير على بن ابراهيم في قوله تعالى (٢)

⁽١) ألوسائل ـ الباب ـ .٠٠ ـ من ابواب أحكام الحلوة ـ حديث ١

⁽٢) سورة النحل الآية ـ ١١٩٣

(ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئة يأتيها) الى آخره ﴿ أَنَّهَا نُزلَتُ فِي قُومُ كَانَاهُمُ الثرثار ، وكانت بلادهم خصبة ، فبطروا حتى كانوا بستنجون بالمجين ، ويقولون هو. ألين لنا فكفروا بأنهم الله فحبس الله عليهم الثرثار . فجدبوا حتى أحوجهم إلى ماكلنوا يستنجون به حتى كانوا يتقاسمونه ١ (١) ويظهر من بعض الأصحاب تخصيص الحكم بالمحترم وهو قاض بان منه محترماً وغيرمحترم ، بل عن بمضهم تخصيص الحكم بالخبز ، لكن الذي يظهر من الأصحاب وهذه الآية والتعليل بكونه طعام الجن ثبوت الاحترام لكل نعم الله من المطعومات ، وفي خبر هشام بن سالم (٧) سأله ﴿ عن صاحب له فلاح يكون على سطحه الحنطة والشعير ، فيطؤونه ويصلون عليه ، فغضب (عليه السلام) وقال : لولااني أرى أنه من أصحابنا للمنته، وقوله(ع) في خبر عمروبن جميع (٣) : «دخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) فرأى كسرة كاد أن يطأها ، فأخذها وأكلها ، ثم قال : ياحميرا أكرمي جوار نعم الله عزوجلعليك ، فانها لم تنفر عن قوم فكلدت تمودإ ليهم ، نعم لا يبعد عدم ثبوث الاحترام بالنسبة إلى بعض الطعومات الغير المتادة كيعض اليقول، بل الانصاف أن بعضاً من المعتاد كاللحم ونحوه ليس مبنياً على الاحترام ، والحاصل كل ماثبت فيه جهة احترام من الشرع جرى عليه الحكم وان لم يكن مطعوماً بالفعل ، بل قد عرفت دعوى الاجماع على المطموم من غير استثناه. ، ولافرق في المطموم بالنسبة إلى قوم دون قوم ، ولعله يشعر به التعليل بطعام الجن ، كما أنه لافرق في عدم جواز الاستنجاء به بين الازالة النجاسة أوالتطهير الشرعي . ثم أنه يفهم من كثير من الاصحاب بل لمأعثر فيه على مخالف جريان الحكم في كل محترم ، كالتربة الحسينية وغميرها وماكتب اسم الله والأنبيا. والأنمة أو شيء من كتاب الله عليه ، بل قدياحق به كتب الفقهوا لحديث

⁽١) تفسير الصافى _ سورة النحل - الآية ١١٣

⁽٧) الوسائل الب ٧٨ ـ من أبو ابآداب المائدة ـ حديث ٣ من كتاب الا من

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ٧٦ ـ من ابواب آداب المائدة ـ حديث ، منكتاب الأطعمة

ونحوها ، بل قد يتمشى الحكم فى المأخوذ من قبور الأنمة من تراب أو صدوق أوغيره، بل قد يلحق بذلك المأخوذ من قبور الشهداء والعلماء بقصد التبرك والاستشفاء دون مالا يقصد ، إذ الاشياء منها ماثبت وجوب احترامها من غير دخل القصد فيه ، ومنها مالا يثبت له جهة الاحترام إلا بقصد أخذه متبركا به أو مستشفيا به ، ومنها ما يؤخذ من الاناء من طين كر بلاه وغيرها ، قانه لا يجري عليه الحكم إلا إذا أخذ بقصد الاستشفاء والتعظيم والتبرك ، لكن هل استمر أر القصد شرط في ذلك أو يكني تحقق القصد أولاً ؟

ولا يخنى عليك أنه لا يليق بالفقيه المهارس لطريقة الشرع العارف للسانه ان يتطلب الدليل على كل شيء شيء بخصوصه من رواية خاصة ونحوها ، بل يكتني بالاستدلال على جميع ذلك بما دل (١) على تعظيم شعائر الله ، وبظاهر طريقة الشرع المعلومة لدى كل أحد ، أترى أنه يليق به أن يتطلب رواية على عدم جواز الاستنجاء بشيء من كتاب الله .

ثم ليعلم ان ماذكر نا من حرمة الاستنجاء بالمحترم أنما هو حيث لا يكون مع قصد الاهانة ، وإلا فقد يصل فاعله بالنسبة الى بعض الأشياء إلى حد الكفر والعياذ بالله ، والضابط أن كل مستحل مما علم تجربه من الدين ضرورة ، أو فعله بقصد التكبر والعناد أو الفسق وإن لم يكن مستحلا تحقق به الكفر ، فيكون بخسا ذاتيا ، فلا يغيده الاستجاء طهارة ، فان عاد إلى الاسلام وجب إعادة الاستنجاء ، لا يقال : الاسلام من جملة المطهرات ، فلا حاجة الى إعادة الاستنجاء ، لا نا نقول : ان أقصى ما ثبت أن الاسلام معلم من بدنه ونحوه إذا كان قد أزالها على نحو إزالة المسلم ، أو لم يعلم كيف أزالها، أما لو علم بالازالة الفاسدة فلا يجرى الحكم ، والقول محصول الطهارة له حيث يستنجي أما لو علم بالازالة الفاسدة فلا يجرى الحكم ، والقول محصول الطهارة له حيث يستنجي

عا تقدم من تلك النجاسة وإن ثبت له النجاسة العينية بعيد ، وكيف ومن شرط التطهر بالاستنجاء بالأحجار أن لا يتنجس الحجر بغير النجاسة الحاصلة من الاستجهار ، والفرض أنه تنجس بما سته لبدن الكافر ، وماعساه يقال : _ أن سائر الدوات النجسة عينا لو أصابتها نجاسة خارجية فعي لا تتصف بالتنجيس ، نعم يدور الحكم مدار وجود عينها ، فالكلب لا يتنجس بالدم مثلا ، حتى إذا زال الدم عنه يبق حكم ، فالمدارعلى زوال عين النجاسة الحارجة عنها _ فيه أنه على تقدير تسليمه لا يتمشى فيا نحن فيه من الكافر ، لتكليفه بالفروع ، فاذا أصابته نجاسة فهو مكلف بازالتها على الوجه الشرعي ، و خبر الجب لم يعلم إرادة ما يشمل ذلك فيه مع أنه غير جامع لشر الط الحجية ، فلارب أن القاعدة تقتضي إعادة الاستنجاه ، ولادليل مخرج عنها ، ولا يمكن دءوى السيرة الصالحة للاستدلال بها في المقام ، لكن ومع ذا والمسألة لا تخلو من تأمل ، بل البحث فيها مقامات ، تركناه خوف الاطالة والملل .

﴿ ولا صيقل يزلق عن النجاسة ﴾ لملاسته فلا يزيلها ، وحينند فاشتراطه واضح ، أما لو أتفق القلع به فلم أعثر على ما يقتضي عدمه ، وماذكروه من التعليل الماهو خاص بالأول ، ولذا صرح بعضهم بالاجتراء به ، نعم عن العلامة في النهاية عدم الاجزاء ، وكا أنه لكونه من الأفراد النادرة التي لاتشملها الإطلاقات ، وفيه منع واضح ، وعلى تقدير تسليمه في الاطلاقات في ذكروه من الاجماع المنقول على الاجتراء بكل جسم طاهر من بل للنجاسة كاف ، وما عساه يقال : أن ظاهر المشترطين لذلك يقضي بعدم جواذ الاستنجاء به وإن قلع ، وإلا لم يكن وجه صحيح للتعرض له ، لأنه مع عدم الازالة لا إشكال في عدم الاجتراء به ، فلا يناسب عده في تلك الأشياء ، ففيه أنه لا يخنى على الملاحظ لماذكروه من الاستدلال عليه من عدم الازالة وعوها أنه ذكور له خذا المقتل المنافية ولو على اللاحظ لماذكروه من الاستدلال عليه من عدم الازالة وعوها أنه ذكور له خذا القصد ، وإلا كانوا مناللين بدليله ، فالأقوى حينئذ الاجتراء به لو اتفق القلع به ولو نادراً ، فينئذ لا ينبغي الاشكال في الاجتراء بامراره لو نقي الحل بدونه ، وما يقال : المنادراً ، فينئذ لا ينبغي الاشكال في الاجتراء بامراره لو نقي الحل بدونه ، وما يقال : المدراً ، فينئذ لا ينبغي الاشكال في الاجتراء بامراره لو نقي الحل بدونه ، وما يقال : المرادة لو نقي الحل بدونه ، وما يقال :

انه يشترط فيها وإن لم يكن نجاسة أن تكون قابلة للفلع لو. كانت في غاية الضعف ، إذ لادليل يقتضيه ، بل هو يقتضي عدمه .

﴿ ولو استمال ﴾ شيئاً من ﴿ ذلك لم يعلم المغلم المغلم والروث والمعدم والمحترم ، وأما المستعمل بالمعنى السابق فهو مبني على المقول باشتراطه ، وقد صرح بعدم حصول الطهارة في المبسوط والمعتبر كما عن أين إدريس ، بل ديما نقل عن الرقضى ، قال في الأول : «كل ما قلنا لا يجوز استعاله لحرمته أو لكونه نجساً ان استعمل في ذلك ونتي به الموضع لا يجزي ، لأنه منهي عنه ، والنهي يقتضي الفساد ، انتهى . خلافا العلامة وجمع من المتأخرين ، فصرحوا بالاجتزاه ، وأقصى ما يمكن الاستدلال به للأول الأصل ، وعدم شمول بادل على الاستنجاء لما نهى الشارع عنه ، ولا أقدر بين إفادته الاذن التي لا تشمل المنهي عنه ، وفوله (صلى الله عليه وآله) (١) في المظم والروث : (لا يصلح) الظاهر في عدم حصول الطهارة المؤيد بالرواية المامية أنها لا يطهران ، بل يستفاد حينئذ من تعليه عدم الصلاحية بكونه طعام الجن تسرية الحكم لطعام الانس ، بل ربما يقال : بشموله المحترم أيضا ، لكون الظاهر من التعليل الاحترام ، مضافة إلى مانقل عن الفنية سن الاجماع على عدم الاجتزاء بالروث والمظم والطعوم ، بل قيمل انه إن ثبت المفنية سنار المحترم بطريق أولى .

وأقصى مايمكن أن يستدل به المثاني تناول الاطلاقات والعمومات ، والنهي لا يقتضي الفساد في مثل المقام ، لكونه من قبيل المعاملات ، ودعوى عدم تناولها له لاستفادة الاذن منها ، فلا تشمل المنعي عنه يدفعها أن الحسكم الوضعي المستفاد منها شأمل المجميع ، على أن الاستفادة ليس من المدلول في شيء ، وعلى تقديره فلا دلالة فيها على شرطية الاذن بالنسبة العلمارة ، ولعل الأقوى التفصيل بين ما نعمي عن الاستنجاء به كالمخلم والروث ، فانا وإن لم نقل باقتضاء الفساد في مثله عقلا ، لكن نقول باستفادته

⁽⁴⁾ الوسائل ــ الباب _ ٣٥٠ من أبر أب أحكام الحلوة _ حديث ١

عرفا كا لايخنى ، إذ هو كالنهي عن نفس المعاملة ونحوه مما يستفاد منه عدم ترتب الأثر عليه ، بل قوله (لايصلح) ظاهر في عدم ترتب الآثر الشرعي عليه ، وبين مالم ينه عن الاستنجاء به ، بل جائت حرمة الاستنجاء به لأمرخارج مثل المحرمات ، فانه لا نهي عن الاستنجاء بها ، لكنه يحصل الحرمة من جهة منافاته للاحترام المأمور به ، فحالما كحال الحجر المفصوب ونحوه ، وما يقال : من استفادة ذلك من التعليل في العظم والروث فيه أنه لم يعلم أن العلة في عدم العلمارة الاحترام حتى نتسرى ، مضافا الى أنه ضميف السند ، ولاجابر له في مثل المقام ، مخلافه في مثل المقلم والروث ، قانه مجبور باجماع الغنية وغيره ، نعم قد يلحق به المعلموم أيضاً اذلك ، وأما المحترمات الأخر فن استنجى بهاجاهلا أو ناسيا أو نحو ذلك طهر ، ولاحرمة ، بل العامد كذلك لكن مدم الحرمة ، فتأمل هذا . واعتبر في محكي المنتمى والنذكرة وصفاً آخر ، وهو الحن من الرطب ينجس بالفائط ، ثم يعود الى المحل فينجسه ، ولا نه من بد التلوث والانتشار ، وكذا عن نهاية الأحكام ، مع احماله فيه العدم ، لاحمال أنه لا ينجس البلل إلا بعد الانفصال ، وعن الذكرى لذلك ولكون نجاسته من نجاسة الحل، لا ينجس البلل إلا بعد الانفصال ، وعن الذكرى لذلك ولكون نجاسته من نجاسة الحل، وهذا كله في رطب لا يوجب التعدي الموجب للاستنجاء . ﴿ الثالث)

﴿ في سنن الخلوة ﴾

(وهي مندوبات ومكروهات ، فمن المندوبات تغطية الرأس) كما في الهداية والمقتمة والمبسوط والمعتبر والقواعدو الارشادو الذكرى والروض والمدارك وكشف اللئام وغيرها ، بل في المعتبر والذكرى الانفاق عليه ، وعن الفقيه تعليله بالاقرار بأنه غير مبر ، نفسه من العيوب ، وفي المقتعة (١) أنه سنة من سنن النبي (صلى الله عليه وآله) وليأمن بذلك من عبث الشيطان ، ومن وصول الرائحة الحبيثة الى دماغه ، وفيه إظهار الحياء من الله من عبث الوسائل ـ الباب ـ ٣ ـ من ابواب أحكام الحلوة ـ حديث ١

تمالى لكثرة نمه على العبد، وقلة الشكر، نه، بل قد يستدل عليه بخبر علي بن أسباط (١) أو رجل عنه عن رواه عن الصادق (عليه السلام) و أنه كان إذا دخل الكنيف يقنع رأسه ، ويقول سرا في نفسه بسم الله وبالله » الى آخره وبالمروي عن الحجالس (٧) باستاده عن أبي ذر عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) في وصيته له قال : ويا أباذر استحي من الله ، فايي والذي نفسي بيده لا ظل حين أذهب إلى الفائظ متقنعاً بثوبي استحياء من اللكين الذين معي » لكن قد يقال : ان المستفاد منها استحباب التقنع، ولمله غير التفطية ، بل هو الفاهر من جماعة ، الذكرهم له مستقلا عنها ، إلا أنه قد يشمر كلام الفيد والصدوق بارادة التقنع من التقطية ، والا قوى ثبوت الا ستحباب لما مما ، كان أما التفطية قلما سمحت ، وأما التقنع فلما روي عن الصادق (عليه السلام) و أنه كان يقنع رأسه إذا دخل الحلاه » نعم حيث يحصل التقنع يكتني به عن التفطية ، بل قد بقال: أن المراد بالرأس في المقام رأس القصاص ، فيكون تفطيته عين التقنع ، ف لا خلاف حن نذ كن ترتفع حيثة بستر بعضه وإن لم يحصل استحباب التفطية ، لتوقفها عليه طلت : لكن ترتفع حيثة بستر بعضه وإن لم يحصل استحباب التفطية ، لتوقفها عليه قلت : لكن ترتفع حيثة بستر بعضه وإن لم يحصل استحباب التفطية ، لتوقفها عليه خمعه ، فتأما .

﴿ والتسمية ﴾ اتفاقا كما في المعتبر ، وهـ و الحجة ، مضافا إلى مانقدم مرف خبر على بن أسباط ، وفي صحيح معاوية بن عمار (٣) صمعت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول : ﴿ إِذَا دَجَلَتِ الْحَرْجِ فَقَلْ بَسِمَ اللهُ أَلَهُم انْي أَعُوذُ بَكُ مِن الحَبِيثِ الحَبِيثِ الحَبِيثِ المُعِيثِ النَّالِ جس الله وبالله والحمد لله الذي عافائي من المنجس الشيطان الرحيم ، وإذا خرجت فقل بسم الله وبالله والحمد لله الذي عافائي من الحبيث الحبيث الحبيث ، وأماط عني الأذى » ولاينافيه ماورد (٤) في غيره من الأخبار من المجبيث الحبيث الحبيث ، وأماط عني الأذى » ولاينافيه ماورد (٤) في غيره من الأخبار من

⁽١) و (٧) الوسائل - الباب - ٣ - من ابواب أحكام الحلوة - حديث ٢ - ٣

⁽٣) الوشائل - الباب - ٥ - من ابواب أحكام الحلوة - حديث ١

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ أه ـ من ابواب أحكام الحلوة ـ حديث به و ه و به الجواهر ٧

الدعاء بذلك عند دخول الخلاء من غبر ذكر التسمية ، وللمرسل عن العادق (عليه السلام) و انه كان إذا دخل الخلاء يقنع رأسه ، ويقول في نفسه بسم الله وبالله ولا إله إلا الله ، رب أخرج مني الأذى سريما بغير حساب ، واجعلني لك من الشاكرين الى آخره . وما عن وجادة الصدوق (١) بخط سعد بن عبدالله مسندا عنه (عليه السلام) أنه قال : و من كثر عليه السهو في الصلاة فليقل إذا دخل الحسلاء : بسم الله وبالله أعوذ بالله الى آخره ، بل يستفاد من المنقول (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) استحباب التسمية عند التكشف ، لأنه قال : و إذا انكشف لبول أو لغير ذلك فليقل بسم الله ، قان الشيطان يفض بصره » كما أنه يستفاد من خبر أبي أسامة (٣) عن الصادق (عليه السلام) استحباب التسمية السيطان يفض بصره » كما أنه يستفاد من خبر أبي أسامة (٣) عن الصادق (عليه السلام) استحباب مطلق ذكر الله عند دخول الخلاء ، لأنه سئل وهو عنده و ماالسنة في دخول الخلاء ؟ قال : يذكر الله عند و يتموذ من الشيطان الرجيم » والظاهر مما ذكر نا استحبابها مطلقاً في الأبنية و غيرها كما هو الظاهر من المصنف ، بل يدل عليه إطلاق إجماعه في المعتبر .

(وتقديم الرجل اليسرى عند الدخول) كما نص عليه جماعة ، بل في المدارك أنه مشهور بين الأصحاب ، بل في الفنية الاجماع عليه ، كاستحباب تقديم الميني عند الحروج ، وعلل بالفرق بينه وبين المسجد ، فينبغي حينئذ تقديم الميني عند الحروج ، كا صرح به بعضهم ، ولعله التسامح في أدلة السنن يكتني في ثبوته بفتوى من تقدم ، مضافا إلى إجماع الفنية ، لكن هل يقتصر في الاستحباب على البناء خاصة ، كا هو المنساق منه إلى الدهن ، أو لما هـو أعم منه على إرادة تقديمها بالنسبة إلى الموضع الذي يجلس فيه ، وكذلك تقديم الميني عندالانصراف ? وجهان ، أقر بعم الثاني، كاعن العلامة في نهاية الا حكام (و) يستحب ﴿ الاستبر ﴾ اه كافي الراسم والمعتبر والمنتجي والقواعد

⁽١)و(٢)و(٣)الوسائل-الباب ٥ - منابواب أحكام الخلوة - حديث ٨- ٩-، ١٠

والدروس وغيرها ، وليس بواجب كما هو المشهور ، بل لاخلاف فيه بين المتأخرين، للأصل ، مع إشعار جملة من الروايات (١) به ، بل ظهورها ، نعم وقع الأمر به بالجلة الخيرية في الحسن كالصحيح (٧) قلت لأبي جعفر (عليه السلام): « رجل بال ولم يكن معه ماه ، قال : يعصر أصل ذكره إلى طرفه ثلاث عصر أت ، وينتر طرفه ، فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول ، وصحيح حفص بن البختري عن الصادق (عليه السلام) (٣) ﴿ فِي الرجل يبول ، قال : ينتره ثلاثًا ، فان سال حتى بلغ الساق فلا بباني، وهو ـ مع كون الأمر، فيهما بالجلة الخبرية ، وإعراض المشهور عنها ، وإشعار ذبلها بارادة الأمر فيها للحكم بعدم المبالات بما يخرج بعد ذلك - لايبعد حسله على الاستحباب ، بل لولا فتوى الجاعة بذلك لأمكن التأمل فيه ، لظهورهما في إرادة الارشاد ، فما يظهر من ان حمزة من القول بالوجوب ، كما عن أن زهرة والشيخ في الاستبصار ضعيف جـداً ، لمافاته لما يظهر من كثير من الروايات (٤) مر • يحصول الطهارة بدونه إن أرادوا توقف الطهارة عليه ، وإلا فلا معنى لوجوبه إلا وجوب إعادة الاستنجاء والوضوء ان يظهر بلل مشتبه ، وهو اتفاقي كما قيل ، فيرتفع الحلاف حينئذ ، واحمال القول بالوجوب التعبدي في غاية الضعف ، كاحمال القول بوجوب إعادة الاستنجاءحتى فيما علمان الحارج مذي أو وذي ، فيكون هذا حينثذ ثمرة ، فتأملجيداً.

ثم أن الظاهر قصر استحبابه على الرجال خاصة ، لعــدم الدليل عليه بالنسبة للنساء ، إلا أنه صرح في المنتهى كما عن النهاية بالنميم ولم يبين كيفيته فيها ، ولعله الخرط عرضاً ، ويمكن الحكم به التسامح والاستظهار في خروج البول ، لكن ينبغي القطع في

⁽١) الوسائل - الباب _ ٧٧ _ من الواب أحكام الخلوة

⁽٧) الوسائل ـ الباب ١١ ـ من ابواب أحكام الخلوة ـ حديث ٧

⁽⁴⁾ الاستبصار الباب ٢٨ - حديث ١

⁽٤) الوسائل ــ الباب ــ ٢٦ ــ من ابواب أحكام الحلوة

عدم جريان حكم المشتبه قبله بالنسبة اليها ، كما فى الرجال وإن قلنا باستحبابه ، لمدم الدليل ، مع إصالة الطهارة المنافية لحدثيته .

و أما كيفية الاستبراء فسيأتي الكلام عليها في باب الفسل إن شاء الله تعمالي ﴿ وَالْدَعَاءُ عَنْدُ الْاسْتَنْجَاءُ ﴾ بالمأثور من قوله : ﴿ أَلَابُمْ حَصْنَ فُرْجِي وَاعْفُهُ مَ وَاسْتَر عورتي ، وحرمني على النار ، (وعند العراغ) منه ، ﴿ الحد لله الذي عافاني منالبلاه، وأماط عني الأذى ﴾ ﴿ وتقديم اليمني عند الحروج ﴾ عكس الدخول ، كا عرفت وجهه مما سبق (والدعاء بعده) أو عنده ، بقوله : ﴿ بسم الله ، الحد لله الذي رزفني لذته وأبتى قوته في جسدي ، وأخرج عني أذاه ، يالها نعمة ثلاثًا ﴾ ﴿وَ﴾من ﴿ الكروهات الجاوس ﴾ لابول أو الغائط ﴿ في الشوارع ﴾ جمسع شارع وهو الطريق الأعظم كما عن الصحاح ، ولعل المراد بها هنا مطلق الطرق النافذة ، إذ الرفوعة طك لأربابها ، ﴿ والشارع ﴾ جمع مشرعة ، وهو مورد الله كشطوط الأنهار ، وفي القاموس أنها مورد الشاربة ، بلا خلاف أجده فيهما ، سوى مافي الهداية والقنعة لامجوز مع احمال ، أو ظهور إرادتهما الكراهة ، لما في الفنية من الاجماع على استحباب اجتنابهما ، وهو سمع الأصل والشهرةالمظيمة التي كادت تكون إجماعاً ، بل مي كذلك قرينة على صرف ماتسمع من الأخبار عن ظاهرها ، مع مافي بمضها من الاشمار بذلك ، (منها) قول على بن الحسين (عليه السلام) (١) في الجواب عن سؤال من سأله أين يتوضأ الغرباء ?: « تتقى شطوط الأنهار ، والطرق النافذة » الحديث . وفي المرفوعة (٢) قال: « خرج ْ أبو حنيفة من عنذ أبي عبدالله (عليه السلام) وأبو الحسن (عليه السلام) قائم وهو غلام إ فقال : ياغلام أين يضع الغريب ببلدكم ، فقال : اجتنب أفنية المساجد وشطوط الأنهار » الحديث. وفي خبر السكوني (٣) عن جمفرعن أبيه عن آبائه (عليهم السلام) قال: ﴿مَهَى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يتغوط على شغير بئر ماه يستعذ ب منها ، أو نهر (١) و(٢) و(٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من ابوابأحكام الخلوة ـ حديث ١ ـ ٧ ـ ٣

يستعذب ، أو تحت شجرة فيها ثمرتها » وفي وصية النبي (صلى الله عليه وآله) لعملي (عليه السلام) (١) «كره البول على شط نهر جار » وفي حديث المناهي (٢) قال : «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يبول أحد تحت شجرة مشرة ، أو على قارعة الطريق» وغير ذلك ،

﴿ وَتَحْتَ الْأَسْجَارِ الشَّمْرَةُ ﴾ كما عبر بذلك أكثر الأصحاب تبعاً لصحيح عاصم (٣) وإذ كأن المشهور عند الامامية عدم اشتراط بقاء البدء في صدق المستق صرح المحقق الثاني وتبعه عليه غيره أن المرادبالمشرة مامن شأنها الاتمار ، وفيه أنه بعدالتسليم ينبغي تعميمه لما أتمرت وزال تمرها ، لالمن شأنها أن تشمر وإن لم تشمر ، فان صدق المشتق عله مجاز من غير إشكال ، على أن خبر السكوني المتقدم شجرة فيها عُرتها ، ونحوه خبر حصين بن مخارق (٤) كما قبل ، وفي آخر (٥) ﴿ وكره أن يحدث الرجل تحت شجرة قدأ ينمت ، أو نخلة قدأ ينمت ﴾ والتعليل في العقيه (٦) وعن العلل عن البافر (عليه السلام) « وانما نهي رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن يضرب أحد من السلمين خلاء تحت شجرة أو تخلة قد أثمر ثلكان الملائكة الموكلين بها ، قال : ولذلك تكون النخلة والشجرة انسًا إذا كان فيه حمله ، لأن اللاتكة تحضره ، مما يستفاد إرادة الاثمار الفملي ، وبه أفتى جماعة من المتأخرين ، ويؤيده الأصل لكن لماكان الحكم مكروها أمكن القول بالتعميم لما زال ثمرها ، سيما مع تعبير الأصحاب بالمشتق، ومعروفية مذهبهم حتى أنهم فيأصول الفقه جعلوه مثالًا لمحل المُزاع، ونسبوا الى الشيعة القول بعدم الاشتراط، بل قديستفاد من المروي في الفقيه (٧) كون الملائكة موكلين بالأشجار حال عدم الثمرة ، على أنه لامنافاة بين مادل على الكراهة تحت المشرة فعلاو بين المشتق المفيد للأعم من ذلك إلا بمفهوم الوصف

⁽١)و(٧)و(٧)الوسائل - الباب - ١٥ - من ابو ابأحكام الخلوة -حديث ٥٠٠١-١

⁽٤)و(٥)و(٦) الوسائل الباب - ١٥ -من أبواب أحكام الخلوة -حديث ١-١١-٨

⁽٧) البحار - الجلد - ٨٨ - باب آداب الخلاء ص ١٤

﴿ ومواطن النزال ﴾ أي المواضع المدة لنزول القوافل والترددين ، وعبرجهاعة من الأصحاب بني النزال ، وفسر بموضع الظل المد لنزول القوافل والترددين ، كوضع ظل جبل أو شجرة وعومها ، ويوافق الأول قول الكاظم (عليه السلام) لما سأله أبو حنينة أين يضع الفريب ببلدكم ، فقال : ﴿ اجتنب أفنية المساجد ، إلى أن قال ومنازل النزال ﴾ كما أنه يوافق الثاني خبر ابر اهيم بن أبي زياد الكرخي (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : ﴿ قال رسول الله (على الله عليه وآله وسلم) : ثلاث من فعلهن ملمون المتفوط في ظل النزال ، والمانع الماه المنتاب ، وساد العلريق المسلوك ، لكنك خبير أنه لا تعارض بينها ، فلعل تعيير المصنف أولى ، لكونه أعم ، بل يمكن أن يرجع إليه الثاني على أن يراد باليوء الرجوع من قاه إذا رجع ، نظراً الى أنهم يرجمون في النزول إليه ، لكنه بعيد ، أو يقال : انه عبر به لأن الغالب فيها أن تكون ذوات النزول إليه ، لكنه بعيد ، أو يقال : انه عبر به لأن الغالب فيها أن تكون ذوات أطلال ، والغالب نزولهم بها بعد العصر ، نعم يحتمل قويا شدة الكراهة في الني ، بل ظاهر الحبرين التحريم في غيره ، كما عن ظاهر المداية والمقتمة وعن النهاية والفقيه ، لكن لما كانا قاصرين عن إقادته سنداً ودلالة مع تصريح المشهور بالكراهة مضافا إلى الأصل كان تنزيله المعليها هو المتجه ، بل تحمل إرادتها لأولئك أبضاً وإن قالوا لا يجوز ، لكن التعمير به عنها معروف في عبارات مثهم ،

﴿ ومواضع اللعن ﴾ كما هو المشهور ، بل لعله لاخلاف فيه بما عدا الكتب المتقدمة ، بل قد عرفت إمكان إرادة الكراهة منها أيضاً ، فمن هنا اتجه حمل قول علي بن الحسين (عليه السلام) في صحيح عاصم بن حميد (٢) عن الصادق (عليه السلام) عليها ، بعد أن قال له رجل : أين يتوضأ الغرباه ﴿ تتقي شطوط الأنهار ، إلى أن قال : ومواضع اللعن ،

⁽١)و(٢)الوسائل - الباب - ١٥ - من ابواب أحكام الحلوة - حديث ٤ - ١

فقيل له : وأين مواضع اللمن ، فقال : أبواب الدور » على انه محتمل لا ن لا يكون أمراً ، بل هو إخبار عن فعل الغرباء ، فلا يكون فيه دلالة على الحرمة ، فانقلت : ان الأصحاب حكوا فيما نحن فيه وفيما تقدم بالكراهة مع أن الوارد فيها الأمر ، وحمله ولى الكرامة إما ممتنع ولو مجازاً ، أو أنه لايقدم على الندب ، لكونه مجازاً شائماً ، قلت : الظاهر أن الآمر الموجود فيهما معناه نعي . لنوله في الأول اجتنب ، وفي الثاني تتتي ، والمراد بمواضع اللمن أبواب الدوركما سممته ، لسكن في جامع المقاصد وعن الذكرى قيل انه مجتمع النادي لنعرضه للعنهم ، قلت : ويمكن جعل ذلك في الجبر من باب المثال ، والمراد كل موضع يلمن فيه المحدث ، ولعله يشعر به جمع المواضع ، فيستدل به حينتذ على غير المقام ، والظاهر إرادة اللمن من المترددين لامن الله والملائكة وإلا لافتضى ذلك النحريم مع احتماله ، ولا يلزم التحريم ، للحمل على ضرب من الجاز كما ورر اللعن في كثير من المكروهات .

﴿ واستقبال ﴾ قرص ﴿ الشمس ﴾ وقرص ﴿ القمر بفرجه ﴾ لاجمتها كما في القبلة ، لا نه مجاز لا يرتكب بدون قرينة ، والحكم بالكراهة هو الشهور بين الأصحاب بل لاأعلم فيه خلافا بين المتأخرين ، ويدل عليه خبر السكوني (١) عن جعفر عن أبيه عن آبائه (ع) قال : ﴿ نَعَى رَسُولُ اللهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ) أَنْ يَسْتَقْبُلُ الرَّجِلُ الشَّمْس والقمر بفرجه وهو ببول، وخبر عبدالله بنجيي الكاهلي عن الصادق (عليه السلام)(٢) قال : ﴿ قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) لا يبولن أحدكم وفرجه باد القمر يستقبل به » وعن الصدوق (٣) في الفقيه أنه قال : وفي خبر آخر « لاتستقبل المملال ولا تستدبره يمني في التخلي ﴾ وعن الكافي قال : وروي (١) ايضاً ﴿ لاتستقبل الشمس

⁽١)و(٢)و(٣) الوسائل - الباب - ٢٥ -من أبواب أحكام الخلوة - حديث ١-٢-٢

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ٢٥ ـ من أبواب أحكام الحلوة ـ حديث ٥

ولاالقمر » وخبر المناهي (١) المروي عن الفقيه عن أمير الؤمنين (عليه السلام) وفيه «نهى أن يبول الرجل وفرجه بادالشمس أو القمر» والأخبار وإن كان ظاهرهاالتحريم النهي مادة وصيغة ، لكن قصور أسانيد كثير منها - بل ليس فيها إلا حسنة الكاهلي وإعراض المشهور عنها شهرة كادت تكون إجماعا ، وكونه كعام البارى مع خلو الأخبار الاخر سيا السؤول فيها عن حد الفائط فأجاب لاتستقبل القبلة ولانستديرها ولم يذكر الشمس والقمر ، بل اشتمل خبر الكاظم منها على قوله وارفع ثوبك وضع حيث شئت ، بل ظاهر إجماع الفنية على أنه يستحب أن لايستقبل الشمس والقمر - يمنع من الجكم بالحرمة . فما يظهر من المفيد والصدوق في المداية من التحريم ضعيف ، مع أن عبارتها غير صريحة بذلك ، إذ لعله مهادهما بعدم الجواز الكراهة ، بل عبارة المداية لم يتعرض فيها الشمس عبارة المداية على نسق المواز فيا يبعد قولها فيه بالتحريم مثل الريح وغوها ، بل لعسل عبارة المداية على نسق المواز انها عبعد ذكر الفائط : وقد قبل انه لايستدير الشمس والقمر بغرجه في حال البول وانه قال عند ذكر الفائط : وقد قبل انه لايستدير الشمس ولاالقمر ولايستقبلها فالظاهر عدم إرادته الحرمة ، لتصريحه في أول العبارة بارادة الندب

وكيف كان فلاينبني الاشكال في الكراهة ، نعم ظاهر عبارة المصنف الافتصار على الاستقبال ، كما هوظاهر بدوالفرج والاستقبال به في الانجار ، بل عن شرح الارشاد للفخر الاجماع على عدم كراهة الاستدبار ، لكن قد سمعت أن المرسل تضمن النهي عن الاستدبار بالنسبة للهلال ، بل عن الهداية انه قال : « لا يجوز الاستدبار بالنسبة للهلال » وعن الذكرى احمال الكراهة للمساواة في الاحترام ، لكن لا يبعد عدم الكراهة ، للأصل وما يحمته من الاجماع ، بل قد يقال : انه مقتضى مفهوم الانجار المتقدمة ، بل قد يرشد إلى ارتفاعها أيضاً ارتفاعها في ستر الفرج بثوب أو كف أو نحو ذلك من الحجب السماوي وغيره كالسحاب ونحوه . كما صرح به بعضهم ، للخروج به عن البدو "

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٢٥ ـ من ابوابأحكام الحلوة ـ حديث ۽

والاستقبال لمما ، فكيف لو استدبرها ، مع مافيه من العسر في بعض الأوقات ، لمكان حرمة استقبال القبلة واستدبارهاوكراهة استقبال الشمس واستدبارها ، بل بهضهم أوجب التشريق والنفريب للأمر بهما وإن حمله آخرون على الاستحباب فتأمل جيداً.

ثم أن ظاهر الأخبار الذكورة عدا الرسلين المتقدمين اختصاص الحكم بالبول ، كظاهر المنقول عن الأكثر ، ولعله لقولهم وفرجه باد الشمس والقمر ، لكن عن الشهيد في الذكرى أنه قال : والفائط محمول عليه ، وربما روي بفرجه وهو يشملهما ، قلت: الظاهر أن الفرج هنا يمنى القبل ، لا نه هو الذي يستقبل به الشمس والقمر ويتحقق به البدو لا الدير ، فلو استدل بالمرسلين المتقدمين لكان أحسن ، لاطلاقهما ، لسكن في كشف اللئام أنها منزلان على المقيد ، وفيه أنه لاتمارض بينهما بموجب ذلك ، نمم قد يقال : أن البكليني والفقيه أرسلا نقلا بالمنى ، ومقصودها هي تلك الأخبار الناهية عن البول والفرج باد الشمس والقمر ، فلمل القول بعدم الكراهة للأصل لايخلو من قوة وإن كان الحكم بها أقوى ، للتسامح فيها ، فتأمل ، بل يمكن إلحاق الفائط ، بالبول استقبالاً واستدباراً به لذلك أيضاً ، على أن يكون ممنى الاستقبال به استدبار ، بالمخص والاستدبار بالمكس وإن كان لايخاو من تأمل أو منم .

ثم الظاهر من الحالية في الأخبار أخذ القيدين معاً ، وهما البول من الفرج مع بدوه ، فن بال من غير فرجه ولو معتاداً ، أو بدى فرجه من غير بول فلا كراهـة فيها ، ومن هنا يقوى عدم جريان الحكم على مثل المسوح والحجبوب وشحوهما لعدم الفرج، نعم الظاهر اشتراك الحكم المذكور بين الرجال والنساء ، كما هو مقتضى القاعدة وإن كان ظاهر الأخبار الأول ، وأما الحنثى المشكل فالأصل عدم تحقق الكراهة بالنسبة إلى كل من فرجيه ، لعدم العلم بكونه فرجا ، كما أن مقتضى التقييد المذكور أيضاً تخصيص الكراهة في حال البول لافى حال الجاوس أو الدخول ، فما ينقل عن ظاهر المداية من الجواهر من المحراهة في حال البول لافى حال الجاوس أو الدخول ، فما ينقل عن ظاهر المداية من

كراهة الجلوس البول الى آخره لعل مراده ماذكرنا لمكان الفالب وإلا فهو ضعيف ، والمظاهر شمول الحكم للكسوف والحسوف وعدمها ، بل يحتمل شمول الحكم للقسر في والخيار النهار المصدق ، كما أن الظاهر شموله البلال ، لما سمعته من الرسل ، وهل الحكم داثر على الاستقبال بالفرج في حال البول أو على البدن والشمس والقمر في حاله وإن لم يكن معه استقبال ? لا يبعد الأول ، لظاهر قوله يستقبل به ، ويحمل عليه غيره ، فتأمل . (و) استقبال (اربح بالبول) المخبر المروي (١) عن الحصال عن علي (عليه السلام) « ولا يستقبل بوله الربح ، وبالنهي عن استقبال الربح بالبول عبر البسوط كما عن المقنعة والنهاية والمهذب والوسيلة والمراسم والكافي والسرائر ، والظاهر أن مرادهم بذلك الكراهة ، كاصرح بها في النافع والمنتهى والقذكرة والتحرير والارشاد والقواعد ، بلاعن الفنية يستحب أن يتقى بالبول الأرض الصلبة وجحرة الجيوان واستقبال الربح ، وذكر غير ذلك ، إلى أن قال : كل ذلك بدليل الاجماع ، وهو وإن ذكر لهظ الاستحباب والأصحاب ذكر وا الكراهة إلا أنه مشترك معهم في عدم المرمة ، بل لعله لامنافاة بينه و بينهم ، بناء على أن ترك المكروه مستحب .

وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في عدم الحرمة ، للأصل ، مع قصور الروايات عن إفادتها من وجوه ، مع ماسمعت من دعوى الاجماع ، بل لعله كذلك ، فما ينقل عن ظاهر الصدوق في الفقيه والمقنع من الوجوب ضعيف مع احمال إرادته الكراهة أيضاً ، فتأمل. لكن الذي يظهر من الأصحاب قصر الحكم على الاستقبال بالبول دون الفائط ودون الاستدبار ، والموجود في الأخبار ، خلاف ذلك (منها) مارواه (٧) المشامخ الثلاثة كافيل عن محمد بن يحيي باسناده رفعه قال : « سئل أبو الحسن (عليه السلام) ماحد الفائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ، ولا تستقبل الربح ولا تستدبرها » (ومنها) منفوعة (٣)

⁽١) الوسائل _ الباب _ ٣٣ - من أبواب أحكام الخلوة _ حديث ٦

⁽٢)و (٣) الوسائل . الباب - ٢ - من ابواب أحكام الخلوة - حديث ٢ - ٩

عبد الحيد بن أبي العلاءقال : «سئل الحسن بن علي (عليها السلام) ماحد الغائط ? قال: لانستقبل القبلة ولانستدبرها ، ولانستقبل الريح ولاتستدبرها، وهما كما ترى قدتضمنا حكم الاستدبار مع حكم الغائط ، والقول بانها لم يدلا على حكم الاستديار بالنسبة للبول يدفعه ظهور أن المراد بحد الغائط التخلي ، كالقول أنماكره الاستقبال بالغائط من جهة إن الغالب حصول البول-عال الغائط ، فتحقق الكراهة بالنسبة للبول ، وإلا لو فرضنا · غائطًا لا بول معه فلا كراحة ، كما يؤيذه تحقق سبب الكراحة في استقبال الربح بالبول دون الغائط، وهو خوف الرد ونجاسة الثوب والبدن، إذ هو اجتماد محت في مقابلة النص، مع عدم إشارة إلى هذا التعليل في الأخبار ، نعم نقل عن علل محد بن علي بن ابراهيم ابن هاشم (١) ﴿ ولا يستقبل الربح لملتين ، أحدهما ان الربح ترد البول فيصيب الثوب ولم يعلم ذلك ، إلى أن قال : والعلة الثانية أن مع الريح ملكا ، فلا يستقبل بالمورة ، انتهى . وهو مع ذكره للعلة الثانية مراده بالتعليل الحكمة ، فقد يكون حينتُذ يكرهالتغوط مطلقاً ، لأن الغالب أن يكون معه بول ، فيرد على الثوب ونحوه ، فلا ربب أرب الأقوى كراهة استقبال الريح مطلقاً ، ولذا لم يقيده به في اللمعة ، بل قال : واستقبال الربح ، بل الأولى كراهة الاستدبار أيضاً فيعما كما صرح به في الروضة ، بل ربما كان ظاهرغيرها أيضًا عملاً بما سمعته من الأخبار السالمة عن المعارض ، وماذكر ناه من رواية الحصال لاتقتضي التقييد ، ولو لم يكن الحكم مكروها لكان متابعة الأصحاب لازمة ، لأن الظاهر منهم الاعراض عن ظاهر الخبرين المتقدمين ، مع أنه لايخاو كلامهم من وجه أيضًا ، فتأمل .

⁽١) البحار - الجلد - ١٨ - باب آداب الخلاء ص ٢٩ من طبعة الكمباني

(عليه السلام)(١) قال : ﴿ قال رسول الله (ملى الله عليه وآله) : من فقه الرجل أن يرتاد موضعًالبوله، بل عنه (ع) أيضًا (٢) قال : ﴿ كَانَ رَسُولُ اللهُ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ) أَشْد الناس توقياً عن البول ، كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان مرتفع من الأرض أو إلى مكان من الأمكنة يكون فيه التراب الكثير ، كراهية ان ينضح عليه البول ، وعنه (عليهالسلام) أيضاً (٣) أنه قال لزرارة : ﴿لاتستحقرن بالبول ولاتتهاونن به ﴾ إلى غير ذلك ، بل ربما يشعر به بعض ماتقدم في الربح ، نعم يظهر من بعضهم عدم جعله من المكروهات ، بل جعل ارتياد موضعالبول من المستحبات ، والأولى الجمع بينها ، التسامح بكل منعا .

﴿ وَفِي تُقُوبِ الْحَبُوانَ ﴾ بلا خـلاف أجده فيه إلا ماينقل عن ظاهر الهداية ، لقوله لا يجوز مع أحمَّاله ماعرفته غير مرة ، لما عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٤) أنه نعى أن يبال في الجمو ، المؤيد بما رواه الجمهور عن عبد الله بن سرجين (ه) ﴿ أَنَ النَّبِي ﴿ صَلَّىٰ اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ ﴾ نهى أن يبال في الجحر ﴾ وقد وقم في كلام بعض أصحابنا التعليل بخوف الأذية من الحيوان ، كما اتفق لسعد بن عبادة بال في جحر بالشام فاستلقى ميتًا ، فسمعت الجن تنوح عليه بالمدينة ، وتقول :

نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة * ورميناه بسهمين فلم تخط فؤاده وكا فهم تبعوا بذلك ماوجدوه في كتب بعض العامة ، وإلا فهذه الحكاية من المشهور عند علماه الشيمة كذبها ، بل عن أبن أبي الحديد التصريح بانها موضوعة ، وإن

⁽۱) و (۲)الوسائل ـ الباب ـ ۲۲ ـ من أبو اب أحكام الخلوقـ حديث ٢ ـ ٢

⁽٣) الوسائل الباب - ٢٧ - من ابواب أحكام الخلوة - حديث - ١ - ولكن رواه عن أبي جمفر رعليه السلام)

⁽٤) مارجدناه في كتب الأخيار

⁽۵) سنن البيهتي -ج ۱ من ۹۹

القائل ليس من الجن ، والثابت (١) في طرق الشيعة « أن سعداً لما أبي عن البيعة خرج من المدينة إلى الشام ، وكان سعد سيد الحزرج بمن يخاف منه ، فاحتال فلان على قتله ، فأرسل إلى فلان فرموه بسهم غيلة وخفية ، ووضعوا هذه الحكاية حتى يطل دمه ولا ينفتق أمر آخر » نعم قد يستأنس بهذه الحكاية لكون البول في ثقوب الحيوان كان معروفا في ذلك الزمان انه مظنة للأذية . ولذا احتالوا به .

﴿ وَفَى الله جاريا وراكداً ﴾ كا صرح به كثير من الأصحاب ، ويدل عليه جملة من الأخبار . (منها) مادل (٣) على النهي عن البول في الماء غير مقيدله بأحدها (ومنها) مادل (٣) على النهي عنه في الماء النقيع والماء الراكد وهي كثيرة ، (ومنها) مادل (٤) على النهي عن البول في الماء الجاري ، ولكن في جملة من الأخبار نني البأس عنه في الجاري ، كخبر الفضيل (٥) عن الصادق (عليه السلام) قال : ﴿ لا بأس بان يبول الرجل في الماء الجاري ، وكره أن يبول في الراكد » وخبر عينة بن مصعب (٢) قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) ﴿ عن الرجل يبول في الماء الجاري ؟ قال : قال : سألت أبا عبدالله (عليه السلام) ﴿ عن الرجل يبول في الماء الجاري ؟ قال : لا بأس به إذا كان الماء جاريا » وخبر صماعة (٧) قال : سألته ﴿ عن الماء الجاري ببال فيه ؟ قال : لا بأس به وخبر ابن بكير عن الصادق (عليه السلام) (٨) قال : «لا بأس به بالبول في الماء الجاري » ومايقال أنه لاتنافي بين هذه ، لأن الجواز لا ينافي الكراهــة بلا أن المنافاة ظاهرة في صحيح الفضيل المتقدم ، نهم هو محتمل بالنسبة إلى غــيره ، فيه أن المنافاة ظاهرة في صحيح الفضيل المتقدم ، نهم هو محتمل بالنسبة إلى غــيره ،

⁽١) البحار - المجلد - ٨ - باب غصب الخلافة ص ٧٠٠ و ٧٠ من طبعة الكمياني

 ⁽٧) المستدرك ـ الباب ـ ١٩ ـ من ابواب أحكام الخلوة ـ حديث ٣ و ٥ و ٧

⁽٣) و (٤) الوسائل ـ الباب ـ ٧٤ ـ منأبواب أحكام الحلوة ـ حديث . ـ ٣

⁽٥) الوسائل ـ الباب ـ ٥ ـ من أبو اب الماء المطلق ـ حديث ١

⁽٦) الوسائل ـ الباب ـ ٥ ـ من أبو اب الماء المطلق ـ حديث ٧ ـ و لـكن رواه في الوسائل عن عنبسة عن الصادق (عايه السلام)

⁽y) و (A) الوسائل - الباب - a - من أبواب الماء المطلق - حديث ع ـ س

وربما حمل نني البأس فيها على خنة الكراهة دون الراكد ، وكأنْ منشأه أنه مجرد جم بين الا خبار ، وأن الكراهة مما يتسامح فيها ، وإلا فلا شاهد على ذلك ، ولاينتقل اليه من اللفظ ، وربما احتمل حمل نفي البأس فيها على عدم حصول النجاسة أو الاستقدار وهو كسابقه ٤٠ على أن خبر الفضيل ظاهر في خلاف ذلك ، بل الذي يؤدى بهمــذا المنى عدمالبأس عن الماء لاعن البول في الماء ، فلذا نقل عن بعض القدماء انه قال: لا بأس به في الجاري ، وعن الهداية والمقتمة أنه لا يجوز في الراكد ، ولمل مرادمًا شدة الكراهة ، لقصور الا خبار عن إفادة التحريم ، مع اشمال الصحيح على لفظ الكراهة ، وإشعار التعليل (١) الوارد في جملة منها بان الماء أهلا به ، فان فعل فأصابه شيء فسلا يلومن إلا نفسه ، وأن منه (٣) يكون ذهاب العقل، وعن الفقيه أنه قال: وروي (٣) ﴿ أَنَّهُ يورث النسيان » وعن شرح الارشاد « أنه يورث الحصر » و كالتعليل الأولورد(٤) في النهى عن البول في الجاري أيضاً ، فيمكن أن يقال ان النفي عنه البأس من الجاري السائل ، والمنعى عنه الجاري الراكدأي ماله مادة وإن كان بعيداً جداً ، وعن النهاية أنه بالليل أشد لما قيل من أن الماء بالليل للعجن ، فلا يبال فيه ولا يغتسل ، حذراً من إصابة آفة ، انتهى . وقد عرفت أن الا خبار دلت على أن له أهلاً مطلقاً ، وكذا مخافة إصابة الآفة ، وانت خبير أن ظواهر الا خبار اختصاص الحكم بالبول ، ومن هنا اقتصر عليه المصنف كالعلامة ، وعن الأكثر إلحاق الغائط ، ولعله للتعليل ، قيل ولا نه أولى ، وفي جامع المقاصد أنه لا يبعد أن يقال : إن الماء المعد في بيوت الحلاء لا شخذ النجاسات واكتنافها كما يوجد في الشامات وماجري مجراها من البلاد المكثيرة المياه لايكره قضاء الحاجة فيه ، وفيه أن ذلك لايصلح لأن يكون مقيداً لتلك الأدلة

⁽١) المستدرك - الباب - ١٩ - من أبو اب أحكام الخلوة - حديث ٥

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ٧٤ ـ من أبواب أحكام الخلوة ـ حديث ه

 ⁽٤) و (٤) الوسائل _ الباب _ ٤٧ _ من أبواب أحكام الحلوة _ حديث ٤ _ ٣

مالم يدخل تحت الضرورة المستثناة في بعض الأخبار الناهية (١) عن البول في الماء الجاري.

(والا كل والشرب) حال التخلي كما في المنب والمنتهى وعن الصباح ومختصره ونهاية الا حكام، أو مطلقاً كما هو ظاهر غيرها، ولعله أولى، القسامح فيها، ولتضمنه مهانة النفس، وفحوى خبر اللقمة المنقول (٢) عن الباقر والحسين (عليهما السلام).

(والسواك) كما في الوسيلة والنافع واللمعة والذكرى، ولعل ممادهم حال التخلي كما هو ظاهر المبسوط والمهذب والمراسم والمعتبر والمنتهى والقواعد والروضة، المرسل في الفقيه (٣) عن الكاظم (عليه السلام) « السواك على الحلاه يورث البخر، وريما احتمل إرادة بيت الحلاء، قبل لما رواه الشيخ (٤) بدل (على) (في) والمرادبالسواك

(والاستنجاء باليمين) بلا خلاف أجده فيه سوى مافي المقنعة والمذب وعن النهاية من أنه لا يجوز ، وهوضعيف ، لعدم ما يصلح لهامن المرسل عن الصادق (عليه السلام : (٥) « نعى رسول الله (صلى الله عليه وآله) ان يستنجي الرجل بيمينه » وخبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) (٦) «الاستنجاء بالهين من الجفاه» ونحوه غيره ، وهالا يصلحان لغير الكراهة سيا مع فتوى الاصحاب ، لكن ينبغي أن يقيد ذلك ، ا إذا لم يسكن في اليسار علة ، المبروي (٧) فرسلا في الفقيه والكافي من التقييد بذلك ، وفي الفقيه قال أبوجمفر (عليه السلام) (٨) ؛ «إذا بال الرجل فلاء س ذكره بيمينه» ومنه يستفاد كراهة الاستبراء بها ، وظاهر النص والفتوى دخول الاستجمار .

الاستياك ، وفي المقنعة لامجوز ، وهو ضعيف إلا أن يريد الكراحة .

⁽١) الوسائل - الباب - عن بو ب من أبو اب أحكام الحلوة - حديث س

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ٣٩ ـ من ابواب أحكام الحلوة _ حديث ١ و ٧

⁽٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من أبواب أحكام الخلوة - حديث ١

⁽٥) و (٦) الوسائل ـ الباب ـ ٧٠ ـ من أبواب أحكام أخلوة _ حديث ١ ـ ٧

⁽٧) الوسائل ــ الباب ــ ١٧ ــ من أبواب أحكام الحلوة ــ حديث ٣ و ٥

⁽٨) الوسائل ـ الباب ـ ١٧ ـ من ابوابأحكام الحلوق حديث ٣

﴿ وَ ﴾ كذا يكره الاستنجاء ولو استجهاراً ﴿ بِاليسارِ وفيهاخاتم عليه امنم الله ﴾ كما في المبسوط والمهذب والوسيلة والمراسم والنافع والتذكرة والقوأعد والتحرير والذكرى والدروس والبيان وغيرها ، للتعظيم ، وقول الصادق (عليه السلام) (١) في خـمبر الساباطي : « لا يس الجنب در ما ولاديناراً عليه اسم الله ، ولا يستنجي وعليه خاتم . فيه اسم الله الحديث . المتمم بعدم القائل بالفصل بين الجنب وغيره . وخبر أبي أبوب (٧) قلت لا بي عبدالله (ع): ﴿ أَدخل الحَلا ، وفي يدي خاتم فيه اسم من أسما ، الله ، قال : لا ، ولا تجامع فيه، وخبر أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) (٣) قال أمير المؤمنين (عليه السلام) : ﴿ مَن نَقَشَ عَلَى خَاتُمه إِلَىهُ فَلَيْحُولُهُ عَنِ اللَّهِ الَّتِي يَسْتَنْجِي بَهَا في المتوضأ، وخبرالحسين بن خالد (٤) قال ! قلت لا بي الحسن الثاني (عليه السلام) : «أنا روينا في الحديث انرسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يستنجي وخاته في إصبعه كذلك أمير المؤمنين (عليه السلام) وكان نقش خاتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) محمدرسول الله،قال : صدقوا قلت : فينبغي لنا أن نفعل ، فقال : انأولئك كانوا يتختمون في اليد اليمني ، وانكم تنختمون في اليسرى ، ونحوه غيره ، وخبر معاوية بن عمار (٥) عن الصادق (عليه السلام) قال : قلت له: «الرجل يريد الخلاء وعليه خاتم فيه اسم الله تعالى، فقال : ماأحب ذلك ، قال : فيكون اسم محمد (صلى الله عليه وآله ،) قال : لا بأس ، وأما مافي خبروهب بن وهب (٦) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : ﴿ كَانَ نَفْسُخَاتُمُ رسول الله (صلى الله عليه وآله) العزة لله جميعاً و كان في يساره يستنجي بها ، و كان نقشِ خاتم أمير المؤمنين (عليه السلام) الملك لله وكان في يده اليسرى يستنجي بها »

⁽١)و(٧)و(٣)الوسائل الباب ـ ٧٧ ـ من ابو آب أحكام الخلوة ـ حديث ٥-١- ٤ (٤)و(٥)الوسائل ـ الباب ـ ١٧ ـ من ابو آب أحكام الخلوة ـ حديث ٣- ٦

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٧ ـ من أبواب أحكام الخلوة ـ حديث ٨ وفيه وأبي بدل (٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٧ ـ من أبواب أحكام الخلوة ـ حديث ٨ وفيه وأبي بدل

فَالْأُولَىٰ حَلَّهُ عَلَى النَّقِيةَ ، مِعْأَن راويه معروف بالكذب على آل الرسول، وقد يستفاد من بعض مانقدم من الأخبار كراهية إدخاله بيت الخلاء كما هو مقتضى بعض عبارات الأصحاب، لكنه معارض ما يظهر من البعض الآخر (١) الدال على فعل الني (صلى الله عليه وآله) وأمير المؤمنين (عليه السلام) ولعل الظاهر من خبر أبي أيوب إلحاق باقي أسماء الله مختصها ومشتركها بعد القصد ، وهو الظاهر من المقنعة والمبسوط والمهذب `` والمراسم والقواعد والتحرير والتذكرة ، ولا بأس به لمناسبة التعظيم ، وفيها أيضاً مع غيرها من الذكرى و الدروس والبيان وروض الجنان إلحاق أسهاء الأنبياء والأنمـة (عليهم السلام) وفي جامع المقاصد زيادة اسم فاطمة (عليهاالسلام) وهو الظاهر من الوسيلة، ولعل مافيخبر معاوية المتقدم من نغي البأس يراد به إدخاله الحلا. دون الاستنجاء كما قاله الشيخ ، أو يحمل على إرادة عدم قصد اسم النبي وإن وافقه في اللفظ ، فإن الظاهر عدم الكراهة فيه على إشكال ، وقد يحمل عليه أيضاً ماعن المقنع من نفي البأس كالخبر ، واضعف ما تقدم من الروايات مع إعراض الأصحاب عنها عن ثبوت الحرمة كان القول بهاوإن ظهر من بعض المتقدمين ذلك مع احماله إرادة الكراهة ضعيفاً .

ثم أنه صرح بعض الأصحاب بتقييد الكراحة بما إذالم يستلزم تلويثًا في النجاسة ، وإلا فيحرم ، بل قد يصل إلى حد الكفر مع قصد الاهانة والاستحقار وإن تأمل في الحرمة بعض التأخرين ، لكنه في غير محله بالنسبة الى لفظ الجلالة ، وألحق في المبسوط والمهذب والتحرير والقواعد والذكرى وغيرها بالمكروه السابق كراهة الاستنجاء باليسار وفيها خاتم فصه من حجر زمزم ، ولعله للمضمر (٢) قلت له : ﴿ مَا تَقُولُ : فِي الفَص تتخذ منأحجار زمزم ، قال : لا بأس به ، لكن إذا أراد الاستنجاء نزعه ، فيل وفي

7 E.

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٧ ـ من ابو آب أحكام الحلوة _ حديث ٣

⁽٣) الوسائل ـ الباب ٣٦ ـ من ابواب أحكام الحلوة ـ حديث ١

بعض النسخ (الزمرد) بدل (زمنم) بل عن الكشائي نسبته إلى كثير من النسخ ويؤيده عدم تعارف الاتخاذ من ذلك ، بل أورد عليه ان إخراج الحصى من المسجد غيرجائز، لكن فتوى الجماعة تؤيد الأولى ، ويجاب عن الثاني بخروجه بالنص ، أو بان هذا الحكم مبني علي الوقوع دون الجواز ، أو بان المراد ما يؤخذ من البئر بقصد الاصلاح ، وهو مما يجوز إخراجه كالقامة . أو بان زمنم ليست بداخلة في المسجد ، أو بغير ذلك ، هما يجوز إخراجه كالقامة . أو بان زمنم ليست بداخلة في المسجد ، أو بغير ذلك ،

على الخلاه لم تقض حاجته » وقول الصادق (عليه البسلام) (٢) في خبر أبي بصير : « لا تتكلم على الخلاه ، قان من تكلم على الخلاه لم تقض له حاجة » وقوله (ع) أيضاً فى خبر عمر بن يزيد (٣) بعد أن سأله عن التسبيح فى الخرج وقراه الغرآن : « لم يرخص في الكنيف في أكثر من آية الكرسي و بحمد الله وآية » ورواه فى الفقيه بزيادة (أو آبة الحمد لله رب العالمين) وقول أبي الحسن الرضا (عليه السلام) (٤) في خبر صفوان : «نهى رسول الله (صلى الله عليه وآله) أن بجيب الرجل آخر وهو على الفائط ، أو يكلمه حتى يفرغ» ولامناقاة بينه وبين ما تقدم ، إذ لا يجميص فيه ، ولعله لاخلاف في الحكم بين الأصحاب ، لتصريح كثير من القدماه والمتأخرين به سوى ما يظهر من الفقيه ، بين الأصحاب ، لتصريح كثير من القدماه والمتأخرين به سوى ما يظهر من الفقيه ، حيث قال : لا يجوز ، ولعل مراده الكراهة ، نعم يستثنى منه عندهم بعد فرض شمول أدلة الكراهة له الكلام بذكر الله .

ولذا قال المصنف كغيره : ﴿ إِلا بِذَكُرِ اللهُ ﴾ لمانى الأخبار الكثيرة من التعليل بحسن · الذكر على كل جال ، لكن قيده بعضهم فيما بية وبين نفسه ، ولعسله للمرسل (٥)

⁽١) و (٢) الوسائل ـ الباب _ ٩ ـمن أبواب أحكام الخلوة ـ حديث ٧

⁽w) الوسائل - الباب _ v _ من الواب أحكام الخلوة حديث v

⁽٤) الوسائل ـالباب ـ ٦ ـ من أبواب أحكام الحلوة ـ حديث ١

⁽٥) الوسائل ـ الباب ـ ٣ ـ من ابو ابأحكام الخلوة ـ حديث ٧

﴿ كَانَ الصَّادَقَ (عَلَيْهِ السَّلَامِ) إِذَا دَخُلُ الْحَلَّاءُ يَقْنَعُ رَأْسُهُ ، ويَقُولُ فِي نَفْسَهُ بِسَمِ اللهُ وبالله ﴾ إلى آخره .

﴿ أُوآية الكرسي ﴾ كما صرح به كثير من المتأخرين ، لما سممته من خير عرين يزيد، بل في خبر الحلبي (١) مايدل على قراءة ماشاء من القرآن ، لكن لم أعثر على منت به ، بل صرح بعضهم بكراهة ماعداها ، فقد مجمل الخبر على إرادة الجواز ، وفي الوسيلة تقييد قراءة آية الكرسي فيما بينه وبين نفسه ، قال : لأنه يفوت شرف. فضلها ، ولم نقف على شاهد له .

﴿ أَوْ حَاجَةً يَضُرُ فُوتُهَا ﴾ لانتفاه الحرج ، ومنه يمرف حسن التقييد بما إذا لم يمكن الأشارة والتصفيق، وينبغي للمصنف استثناء الحمد بعد العطس، آلما في خير مسعدة ابن صدقة (٢) عن جعفر عن أبيه (عليما السلام) قال: ﴿ كَانَ أَبِي يَقُولُ إِذَا عَطْسُ أَحْدُكُمُ وهو على خلاء فليجمد الله في نفسه » ولعله لدخوله تحتالذكر ، ومنه يعرف انسحاب استحباب التسميت كما صرح به بعضهم ، بل بنبغي استثناء حكاية الأذان أيضاً كماهوالمشهور، للأمر به في عدة من الروايات (٣) مضافا إلى العمومات الدالة على استحبابه (٤) مع عدم تبادره من الكلام المنهي عنه ، ولعل المصنف تركه اعبادا على كونه ذكراً كما يظهر من تعليل بعضهم ، إلا أنه لامخلو من تأمل بالنسبة للحيعلات ، أللهم إلا أن تبدل بالحولقة كما تعرف إن شاء الله تعالى في استحباب حكايته ، ويكره زيادة على ماذكره المصنف تطميح الرجل ببوله من سطح أو مكان مرتفع لنهي النبي (صلى الله عليه وآله) (٥)

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٧ ـ من ابوابأحكام الحلوة ـ حديث ٨

⁽٧) الوسائل ــ الباب ـ ٧ ــ من أبواب أحكام الحالوة ـ حديث ٥

⁽٣) الوسائل _ الباب _ ٨ _ من أبواب أحكام الخلوة

⁽٤) الوسائل ــ البابــ ٥٥ ــ من ابواب الأذان والاقامة ــ حديث ١ و ٣ و ٤

⁽٥) الوسائل - الباب - ٣٣ - من ابواب أحكام الخلوة - حديث ٨

عن ذلك ، والبول قائمًا والتخلي على القبر أو بين القبور ، لما رواه محمد بن مسلم عن أبي جمفر (عليه السلام) (١) قال: «من تخلي على قبر أو بال قائمًا الى أن قال: فأصابه شي. من الشيطان لم يدعه إلا أن بشاء الله ، وأسرع مايكون الشيطان إلى الانسان وهوعلى بمض هذه الحالات، وخبرا براهيم بن عبد الحيد (٢) عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) قال : وثلاثة يتخوف منها الجنون_ وعد منها _ التغوط بين القبور ، وطول الجلوس على الحلاه لأنه كما روي (٣) يورث الناسور أو الباسور بالباء الموحدة، واستصحاب الدرهم الأبيض غير مصرور لما رواه غياث (٤) عن جعفر عن أبيه (عليهم السلام) و أنه كره ان يدخل الخلاء ومعه درهم أبيصُ إلا ان يكون مصروراً ﴾ وعن بعضهم تقييده بما إذا كان عليه اسم الله ، و لمله لمعروفية نقش ذلك فى الزمان السابق . وإلا فالرواية مطلقة .

الفصل (الثالث في كيفية الوضوء)

﴿ وَفُرُوضُهُ خُسَّةً ﴾ وفي النافع سبعة باضافة الموالات والترتيب، ولمل غرض المصنف هنا بالفرض مايستفاد من نص الكتاب ، فلذا جملها خمسة . بخلافه في النافم لكن قال الشهيد في الذكرى: أنه يستفاد من نص الكتاب عانية ، السبعة المذكورة مم الماشرة بنفسه ، وفيه مالا يخني ، بل لا يخني مافي الأول أيضاً بالنسبة إلى الحسة . والأمر سهل .

﴿ الا ول النية ، وهي ﴾ لغة وعرفا ﴿إرادة﴾ تؤثر في وقوع الفعل ، وبها يكون الفعل فعل مختار ، وهو المراد بمن فسرها بالقصد على مايظهر من ملاحظة كثير مرخ كلات الأصحاب و بمض كلات أهل اللغة ، نعم رعا فسرت بالعزم في بعض عبارات

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٩ ـ من أبو أب أحكام الحلوة ـ حديث ١

⁽٧) الوسائل _ الباب _ ١٦ _ من ابواب أحكام الحلوة _ حديث ٧

⁽٣) الوسائل ــ الياب ــ . ٧ ــ من أبواب أحكام الخلوة

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ١٧ ـ من ابواب أحكام الخلوة ـ حديث ٧

الأصحاب والصحاح، بل يستفاد من إطلاق كثير من الأخبار (١) كما لا يخفى على من لاحظ باب استحباب نية الخير والعزم عليه ، وباب كراهية نية الشر من كتاب وسائل الشيعة ، والمراد بالعزم الارادة المتقدمة على الفعل سؤاه حصل قبلها تردد أولا ، فحا ينقل عن المتكلمين من الفرق بينه وبين النية بذلك غير واضح الوجه ، كالفرق بين النية ومطلق الارادة بالمقارنة وعدمها ، وحاصل مانقل عنهم أن الارادة إما أن تكون مسبوقة بتردد أولا ، فالأولى العزم ، والثانية إما أن تكون مقارنة أولا ، فالأولى الميزم ، والثانية إما أن تكون المتراك لفظ النية بين الارادة المتعمدة التي تسمى بالعزم ، كما هو ظاهر ماعن الجوهري ، ويؤيده ملاحظة كثير من الاستعمالات ، وبين الارادة المقارنة المؤثرة في وقوع الفعل ، معاحمال مدعوى المغيقة في الثانية خاصة .

وكيف كان لانمرف لها معنى جديداً شرعياً ، نمم ربما وقع في لسان بعض المتشرعة إطلاقها على الارادة مع القربة ، بل هو مدار قولهم النية شرط في العبادات دون المعاملات ، ومنه اشتبه بعض متأخري التأخرين ، قادعي أن لها معنى جديداً ، وهو واضح الفساد كا لايخني على من لاحظ كلاات الأصحاب في معناها وإطلاقها واستعالاتهم وغير ذلك ، فلا حاجة اللطالة ، نعم لما لم يكتفوا بمطلق القصد في صحة العبادة بل كان المعتبر قصداً خاصاً على ماستعرف جعلوا ذلك كله من متعلقات النية ، ولذا تراهم بعد ذكرها يذكرون كيفيتها ، فيشتبه على غير التأمل أنه معناها عنده ، وظهر لك مما تقدم من معنى النية انها من الأفعال القلبية التي ليس للنطق فيها مدخلية كما صرح بذلك جماعة من الأصحاب ، منهم الشيخ في الخلاف والمصنف والعلامة والشهيدان وغيرهم ، ومن هنا اعترض على المصنف باستدراك قوله ﴿ تَعْمَلُ بِالقَلْبِ ﴾ بعد ذكرها نها وغيرهم ، ومن هنا اعترض على المصنف باستدراك قوله ﴿ تَعْمَلُ بِالقَلْبِ ﴾ بعد ذكرها نها إرادة الله عن مسمى النية ، لمكان

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٦ و ٧ ـ من أبواب مقدمة العبادات

كونها لاتفعل بالقلب ، فيقال : أرادالله ولايقال : نوى الله ، بل في التنقيح لايصدق على إرادة الله تمالى انها نية بالاجماع ، قلت : ولعله لخصوص لفظ النية دون نحو نوى، وإلا فقد قال العلامة في المنتعى : أنه يقال : نواك الله بخير أي قصدك ، وفي الصحاح نواك الله أي صحبك في سفرك وحفظك ، قال الشاعر :

ياعمسر وأحسن نواك الله بالرشد * واقرأ سلاماً على الذلفاء بالمُسد وفي القاموس نوى الله فلاناحفظه ، والأولى في الجواب ان يقال: انه ذكره المسنف للرد على بمض الشافعية حيث أوجبوا اللفظ ، وهو مع انه مجمع على بطلانه عندنا كافي كشف اللشام لادليل عليه ، بل لادليل على الاستحباب أيضاً وإن ظهر من بعض الأصحاب .

وما يقال من التعليل: بان اللفظ أعون له على خلوص القصد، أو انه زيادة مشقة في ستتبع الثواب فيه مالا يخفى ، بل أقصى ما يفيده الأول الاستحباب العارضي لا الذاتي، وغن نقول به بحسب اختلاف الناوى ، بل قد يصل إلى حد الوجوب كما إذا توقف الاخلاص عليه ، وقد محرم اذا كان بالمكس ، إلا أن الأحوط الترك مع الاختيار فراراً من التشريع ، وحيث كان الراد بالنية ماعرفت كان الدليل على وجوبها بعد توقف صدق الامتثال و الاطاعة والتعبد وما دل من الكتاب والسنة على الاخلاص في العبادة المتوقف عليها ، إذ المراد به إنيان الفعل بقصد كونه امتثالا لأمر الله خاصة - الاجماع المنقول على لسان جماعة كالشيخ وابن زهرة والعلامة ، بل هو محصل ، وما عساه يظهر من المنقول على لسان جماعة كالشيخ وابن زهرة والعلامة ، بل هو محصل ، وما عساه يظهر من المنقول عن اس الجنيد من الاستحباب فهو - مع عدم صراحة عبارته ومعارضته بنقل المصنف عنه في المعتبر خسلافه - ضعيف جداً ، فلا يقدح ، وقول على بن الحسين (عليها السلام) (١) في حسنة أبي حزة : «لاعمل إلا بنية» ونحوه روي (٢) عن النبي

⁽١) و (٢) الوسائل _ الباب _ ٥ _ من ابواب مقدمة العبادات - حديث ١ - ٢

(صلى الله عليه وآله) وقول رسول الله (صلى الله عليه وآله) (١) : «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرى مانوى ، فمن غزا ابتغاء ماعند الله فقد وقع أجره على الله عزوجل ، ومن غزايريد به عرض الدنيا أو نوى عقالا لم يكن له إلا مانوى » وقوله أيضاً (٣) في خبر أبي عبمان العبدي عن جعفر عن آبائه عن أمير المؤمنين (عليهم السلام) قال : «قال رسول ألله (صلى الله نمليه وآله) : لاقول إلا بعمل ، ولاقول ولاعمل إلا بنية ، ولاقول ولاعمل ولانية إلا باصابة السنة » وفي الوسائل أنه رواه الشيخ مرسلاً عن الرضا ، وغير ذلك . وماوقع من بعض متأخري المتأخرين ـ من المناقشة في الاستدلال بهذه الأخبار لاحمال توجه الحصر فيها إلى الكمال دون الصحة ، وترجيح الثانية على الأولى لكونه أقرب الحجازات إلى الحقيقة معارض بانه فيه تخصيصاً للأعمال بالعبادات خاصة ـ ضعيف أقرب الحجازات إلى الحقيقة معارض بانه فيه تخصيصاً للأعمال بالعبادات خاصة ـ ضعيف أحداً ، لما فيه من المخالفة لفهم العلماء الماهرين ، ولغلبة استعال مثل هذا التركيب في نني الصحة كما هو واضح ، وخروج غير العبادات منه غير قادح ، بل هو أولى من غيره الصحة كما هو واضح ، وخروج غير العبادات منه غير قادح ، بل هو أولى من غيره لشيوع التخصيص ، لا بقال : ان بعض هذه الأخبار لا تنطبق على ماذكرت من مهنى لشيوع التخصيص ، لا بقال : ان بعض هذه الأخبار لا تنطبق على ماذكرت من مهنى

لسيوع المحصيص ، لا بعال ، ال بعض هذه الا حجار لا تنطبق على ماذ رب من معنى النية ، مثل (أما الأعمال بالنيات » ونحوه ، لأنا نقول : مع انا نجوز إطلاقها على غير ماتقدم مجازاً انه قد بشتبه المراد من متعلق النية إما باضار أو نحوه ، وفي إطلاق نفس النية ، كما في قوله : (أما الا عمال بالنيات ولكل أمرى ما فوى الى آخره ، بل التأمل العمادق في مثل قوله (أنما الا عمال) ونحوه يقضي بانه أدل على المطاوب منه على غيره لما فيه من إطلاق النية على غير مانحن فيه ، فتأمل جيداً .

وإذ قد ظهر لك المراد من النية علمت أن الأمر فيها في غاية السهولة ، إذ لا ينفك فعل العاقل المختار حال عدم السهو والنسيان عن قصد للفعل وإرادة له ، ومن هنا قال بعضهم : أنه لو كلفنا الله الفعل بغير نية لكان تكليفاً بالحال ، وهو حسن بناء على ماذكرنا من معنى النية ، بل لعله لذا أغفل المتقدمون ذكرها وبيان شرطيتها ، على ماذكرنا من معنى النية ، بل لعله لذا أغفل المتقدمون ذكرها وبيان شرطيتها ، على ماذكرنا من معنى النية ، بل لعله لذا أغفل المتقدمون دكرها وبيان شرطيتها ،

لكن لما كان لا يكفي في صحة العبادة وجود النية بالمغنى المتقدم ، بل لا بد من ملاحظة القرية منها وحصول الاخلاص ، وهو في غاية الصموبة ، بل هو الجهاد الأكبر للنفس الأمارة بالسوم ، كما لايخني على من لاحظ الأخبار (١) الواردة في الرياء وَالحذر هنه، وانه أخنى من دبيب المُلة السوداء في الليلة النظامة ، وكأنت القربة فيحال الاخلاص من متعلقات النية ، إذ يجب عليه قصد الفعل امتثالًا لله خاصة صعب أمر النية من هذه الجبة ، وصح اشتراطها في العبادات دون العاملات ، وبحث عنها المتأخرون ، بل لعل المتقدمين بذكرهم في أواثل كتبهم اشتراط الاخلاص في العبادة والتحمذير بمن الرياء ونحوه اكتفوا عن ذكر النية معنى القصد ، لعدم إمكان حصول الاخلاص بدونه ، وبما ذكرنا ظهر لك مراد من جعل أمر النية في غاية السهولة ، وكـذا من جعلها في غاية الصموبة ، لاختلاف الحيثيتين ، إلا أنه رعا ظهر من بعض عبارات بعض الأصحاب صموبة أخرى للنية من غير تلك الحيثية ، وذلك لأنه جملها عبارة عن هـذا الحديث النفسي والتصور المكري ، فلا يكتني بدون الاخطةر بالبال القصد مع مايمتبر معة من القربة والوجه وغيرهمامقارناً لا ول العمل ، فبسببه يحصل بمض أحوال لهم نشبه أحوال الحبانين ، وليت شعري أليست النية في الوضوء والصلاة وغيرهما من العبادات كفيرها من سائر أفعال الكلفين من قيامهم وقعودهمو أكلهم وشربهم ، فان كل عاقل غير غافل ولاذاهل لايصدر عنه فعلمن هذا الا فعال إلا معقصد ونية سابغة عليه ناشئة من تصور ما يتر تب عليه من الا غراض الباعثة والأسباب الحاملة على ذلك الفعل ، بل هو أمر طبيعي وخلق جبلي ، ومع هذا لاترى المكلف في حال إرادة فعل من هذه الانفعال يعتريه شيء من تلك الوسوسة وذلك الاشكال ، بل هو بالنسبة إلى العبادات الأخر من الزيارات والصدقات وعيادة المرضى وقضاء الحوائج والأدعية والأذكار وقراءة القرآن ونحو ذلك لايمتريه شيء من تلك الأحوال ، بل هو فيها على حسب سائر (١) الوسائل _ الباب _ ١٢ _ من ابواب مقدمة المبادات

أفعال العقلاء ، فما أعرف ماذا يمتريه في مثل الوضوء ،

ومن هناكان التحقيقان النية عبارة عن الداعي الذي يحصل للنفس بسببه انبعاث وميل إلى الفعل ، فان الكلف إذا دخل عليه وقت الظهر مثلا وهو عالم بوجوب ذلك الفرض سابقاً وعالم بكيفيته وكيان الغرض الحامل على الاتيان به أنما هوالامتثال لا مر الله ثم قام من مكانه وسارع ثم توجه إلى المسجد ووقف في مصلاه مستقبل القبلة فأذن وأقام ثمكبرواستمر فىصلاته فان صلائه صحيحة شرعية مشتملة علىالنية والقربة، فظهر بذلك أنه لاتنحصر النية في الصورة المحطرة بالبال . لايقمال : أن الاخطار أشد في حصول الاخلاص ، لا نا نقول : أنه ينبغي القطع في عدم مدخلية ذلك فيه ، ألا ترى أنه إذا غلب على قلب المدرس أو الصلى حب الشهرة والسمعة وميل القاوب اليه لكونه صاحب فضيلة أوملازم عبادة وكان ذلك هو الحامل له على تدريسه وعبادته فانه لا يتمكن من نية القربة والاخلاص فيها وانقال بلسانه وتصور بجنانه أصلىأوأدرس قربة إلى الله كما هو وأضح ، وحاصل الفرق بين القول بالاخطار والداعي إمابان يقال: ان الأول يؤول إلى إيجاب العلم بالحضور وقت الفعل مخلاف الثاني ، فانه يكتنى بالحضور من دون علم والتفات الذهن ، وما عساه يظهر من بعضهم ـ من أنه بناه على الداعي بكتني بوجوده وإن غاب عن الذهن حال الفعل ، ولذا لم يفرقوا بين الابتدا. والاستدامة مما لاينيني الالتفات اليه ويقطع بفساده ، وكيف يعد مثل هذا الفعل في العرف بمجرد هذا المعزم السابق منويا ومقصوداً أويقال في الفرق بينهما : أن المراد بالداعي أنما هــو الملة الغائبية للفعل الباعثة للمكلف على إمجاده في الخارج ، وهو ليس من النية في شيء، بناء على ماذكرنا انها مجرد القصد والارادة ، وإطلاق لعظ النية عليه في لسان بعضهم أمّا هو بحسب الاصطلاح المتأخر ، فنقول حينتذ يكتني بقيام الداعي في المكلف لكن لابد من حصول الارادة للفعل حين التعقل وإن غفل عن الداعي له في ذلك الوقت لكن الجواهر ١٠

يميث لو سئل لقال أريد الفعل الذلك ، وبهذا تظهر الممرة بينه وبين القول بالاخطار ، فتأمل جيداً . ولعل الأولى أن يجعل المدار بناه على الداي على مالا يعد في العرف انه فعل ساه خال عن القصد ليكتنى بذلك ، وباتي إن شاه الله تعالى في الاستدامة البحث تنمة . ﴿ وَ كَيْفِيتِهَا أَنْ يَنُوي الوجوب ﴾ في الواجب ﴿ أو الندب ﴾ في المندوب كما هو خيرة المنتهى والارشاد والتحرير والشهيد في اللمة والألفية ، وهو المنقول عن الفنية والمهذب والمكافي ، وربما نقل عن الراوندي وابن حمزة ونسب إلى الأكثر في بسف حواشي الألفية ، وفي آخر أنه المفتى به ، وعن كتب أهل الكلام من مذهب العدلية انه يشترط في استحقاق الثواب على واجب أن يوقعه لوجوبه أو وجه وجوبه على رأي كما هو لذا قال في القواعد : هانه بجب أن يوقعه لوجوبه ، أو وجه وجوبه على رأي كما هو المدلية ، وأنه ترك الفسدة اللازمة من الترك عند بعض المتراة ، والشكر عند الكبي، علم المدلية ، وأنه ترك الفسدة اللازمة من الروضة دعوى الشهرة على وجوب نية الوجوب في الصلاة ، بل في ظاهر التذكرة الاجماع عليه هناك ، ولمله يفرق بين الصلاة وبين ما عن فيه كل سقسمعه إن شاه الله تعالى ، ومن هنا نقل عن بعضهم أنه أنكر الوجوب هنا وقال به في الصلاة .

وكيف كان فقد اختار الصنف في المتبر في القام عدم الوجوب ، واليه ذهب كثير من متأخري المتأخرين وجملة مشائفنا المعاصرين ، وهو المنقول عن الفيد في المقنعة والشيخ في النهاية ، بل نقله الشهيد في نكت الارشاد عن المرتضى وظاهر الشيخ في الاقتصاد وعن المصنف في الطبرية ، بل ربما كان ظاهر سلار والجمني ، لاطلاقهم النية على ماقيل كظاهر النافع ، بل قديكون ظاهر الشيخ في المبسوط أيضاً ، لانه ذكر وجوب نية رفع الحدث أو استباحة مشر وط بالطهارة ولم يتعرض الوجوب والندب ، بل قد يكون ظاهر المتقدمين ، لتركهم التعرض النية أصلا ، ولعله الأقوى في النظر ،

لكن ليعلم أن من تعرض لوجوب نية الوجوب (منهم) من أطلق نية وجوبه ، و(منهم) من يظهر منه وجوب ملاحظته علة وغاية ، فلا يكنني به لو لاحظه قيداً ، ولعله لظاهر المنقول عن كتب المتكلمين ، وعن الوسيلة « وجوب ملاحظته وصفاً لاغاية » .

وعلى كل حال فأقصى ما يمكن أن يستدل به لهم أن الامتثال بالمأمور بهلا يتحقق إلا بالاتيان به على وجهه المطاوب ، وهذا لا يحصل إلا بالاتيان بالواجب واجباً والندب ندبا ، وبان الوضوء يقع تارة على وجه الوجوب وأخرى على الندب ، ولما كان الفمل قابلا لأن يقع لكل منها كان تخصيصه بأحدها محتاجا إلى نية ، لان قصد جنس الفمل لايستازم وجوهه ، فكل فعل كان قابلا لأن يقع على وجوه متعددة افتقر اختصاصه بأحدها إلى النية ، وإلا فبدون ذلك لايعد بمتثلا لأحدها ، فمن أوقع مثلار كمتين ولم ينو أنها صبح أو نافلة لم يمتثل أحد الا مرين ، إذ قصد التميين لا إشكال في شرطيته وانه لا يتحقق الامتثال بدونه ، وربحا أيد أيضاً بان شغل الذمة اليقيني محتاج الى الفراغ البراءة بدونه ، بل قد يشعر قوله (صلى الله عليه وآله) « وأنما لكل امرى من مانوى ، بوجوبه ، على أنه قد استفاض عنهم (عليهم السلام) « أنه لاعمل إلا بنية » ولم يصل بوجوبه ، على أنه قد استفاض عنهم (عليهم السلام) « أنه لاعمل إلا بنية » ولم يصل كيفيتها وهي وإن كانت شرطاللعبادة ولكن الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط، كيفيتها وهي وإن كانت شرطاللعبادة ولكن الشك في الشرط يقتضي الشك في المشروط، لمفئ جديد إما حقيقة أو مجازاً وهو غير معلوم .

ولا يخنى عليك مافى الجيع (أما الأول) فلا نه إن أريد بوجوب إيقاع الفعل على وجهه إيقاعه على الوجه المأمور يه شرعاً فسلم ، لكن كون النية المذكورة بما تمتبر شرعاً أول البحث ، وإن أريد به إيقاعه مع قصد وجهه الذي هو الوجوب أو الندب فهو ممنوع ، وهل هو إلا مصادرة ، وإن أريد به الاشارة إلى وجوب الاحتياط في العبادة فهو راجع إلى التأييد الا خير وستسمع مافيه . (وأما الثاني) ... فع كونه خروجاً

عن النزاع أولاً ، لكون الكلام في وجوب نية الوجه لنفسه لا اكونه مقدمة للتعيين ، اقتضائه الوجوب الغائي ثانياً ـ فيه ماقاله الشهيد في الروضة : ﴿ انه لااشتراك في الرضوم حتى في الوجوب والندب، لأنه فيوقت العبادة الواجبة المشروطة به لايكون إلاواجيًا، و بدونه ينتني ، لكن قد يقال عليه : ان التعدد قد يكون بزعم المكلف لجمل أو غيره، بلإن أراد بقوله لأنه في وقت الىآخره انهلايصح أن يقع وضوء مستحب لغاية مستحبة فهو ممنوع وإن كان فيه خلاف ، إلا أن الأُقوى صحته ، ولامنافاة بين وجوبه لغابة واستحبابه لآخرى فى وقت وأحد ، وإن أراد ان وضوء تلك العبادة لايكون حينئذ إلا واجبًا فهو مسلم ، لكن الأول كاف في حصول الا بهام الحتاج إلى التعبين ، فالذي ينبغى ان يقال في المقام : أنه لا إشكال في وجوب التعيين حيث يكون المكلف بهمتعدداً نحو صلاة الصبح والنافلة ، فإن الامتثال بتوقف عليه ، ولأن صرف الفعل إلىواحد دون آخر ترجيح بدون مرجح ، والجنس لايقوم بدون الفصل ، إذ الفرض ان الأمر وقم مخاص ، لكن هذا إذا كان المكلف به متعدداً كل منعا غير الآخر إلا أنعا متفقان بالصورة ، أما في مُثل المقام فلا تعدد في المكلف به ، إذ هو رفع حدث واحد ، وكونه مطاوبا على جهة الاستحياب لفاية وعلى جهة الوجوب لأخرى لايقتضى تعدده، وإلا لاقتضى وجوب ملاحظة خصوصيات الغايات مـم أنه لاقائل به ، واستحاب التجديدي أنما هو ترتيبي فلا أجمّاع حينئذ ، فلا يجب التعيين .

وأما مايقال: ان التعدد قد يكون بزعم المكلف ففيه ماقد عرفت من أنه اشتراك لايضر ، فلو زعم المكلف جهلا منه مثلا ان وضو و الغريضة يكون على جهة الوجوب ويكون على جهة الندب وأوقعه بقصد الثاني أو لم يمينه مع قصده القربة فان الظاهر أن وضوه صحيح ، لا يقال: ان قوله (صلى الله عليه وآله): «لكل امرى مانوى» ينافي ذلك ، لانا نقول: الظاهر أن الراد منه معنى آخر من الاخلاص وكون الفعل لله أو

لفيره ، أوإذا كان المكلف به متمدداً فتأمل ولاحظ .

نعم لو زعم المكلف جهلا منه أن ذمته مشغولة بوضو وين أحدهما وجوبي والآخر استحبابي وأوقعه مع ذلك غير معين لا حدهما أوأوقعه بقصد فعل الاستحبابي بمكن القول بالفساد ، لحصول الابهام المحتاج الى التميين ، وهـ و مفقود في الأولى ، وفاسد في الثانية ، مع أنه لايخلو أيضًا من إشكال وتأمل إلا اذا لم يكن قاصدًا للامتثال ، وإلا خُيث يتحقق لا يبعد أن يقال : بالصحة فيهما معاً وإن لم يمين في الا ولى ، لحصول التميين في الواقع وأن أخطأ في الثانية ، فتأمل جيداً . وأما الكلام في التأييد السابق ففيه أولاً أن انظ الوضوء ليس من المجملات حتى تجري فيه القاعدة المذكورة كما سيظهر لك من الأخبارالبيانية (١) ومايقال ـ: انه وان لم يكن لفظ الوضوء منها لكن لفظ النية لاستعاله في معنى جديد غير معلوم لنا _ يدفعه ظهور أن ليس للفظ النية معنى غير المعنى اللغوي ، على أنه أن سلمنا أن لها أو للوضوء معنى جديداً مجملاً أمكن دعوى القطــع أو للظن المعتبر بعدم دخول نية الوجوب أو الندب فيها أو فيه ، لحلو الكتاب والسنة وكتب المتقدمين عرب الاشارة إليها مع عمومية البلوى بها واحتياج الناس إلى ذلك في اليوم الواحد مهات متعددة ، لكثرة العبادات من الواجبات والمستحبات المتكررة في كل يوم بالنسبة إلى أكثر الأشخاص فلوكان قصد الوجوب أو الندب معتبراً لا كثر الشارع من الأمر بالتعليم والتعلم ، ولشاع في الأعصار والاممار ، واشتهر اشتهار الشمس في رأبعة النهار ، ولجطبت بها لخطباء على رؤوس النابر ونادت بهاالوعاظ ، مع انه لم يصل الينا في ذلك خبر ولا أثر ، بل الا خبار (٢) الواردة في كيفية التعلم خالية عن الاشارة إلى شيء من ذلك ، ومثله الكتاب العزيز ، ع بيانه حقيقة الوضوء بقوله تعالى (٣) : ﴿إِذَا قَمْمُ إِلَى الصَّلَاةِ ﴾ الى آخره ، ومايقال : _ ان الآية قد ترك بيان أكثر

⁽١) و (٢) الوسائل _ الباب _ ١٥ _ من أبواب الوصوء

⁽٣) سورة الماتنت الآية ٨

شرائط الوضوء من إباحة الماء والمكان ونحوهما ، فلعل النية منذلك القبيل ، على أن اعتبارها ليس في الوضوء وحده لتذكر فيه ، ، بل هي فى سائر العبادات _ فيه مع أنه غير تام على القول بانها شطر لاشرط أنه لاإشكال فى دخولها في الكيفية وان قلنا انها شرط ، وليس حالها كحال غصبية الماء والمكان ونحوهما كالايخنى ، وكونها جارية فى سائر العبادات لا يقتضى تركها عند بيان كيفية العبادة .

ثم أنه على تقدير ذلك كان ينبغي ذكرها وبيانها في آية أو رواية مستقلة مع أنه لاشي. من ذلك ، بل قد يظهر من بعض الروايات خلافه ، فانهم (عليهم السلام) لازالوا يأمرون بالمستحبات بلفظ (افعل) الظااهر في الوجوب ، بل يشر كون بين الواجب والمستحب بلفظ واحد ، وفي بالي أن في بعض الأخبار (١) أنه سأل أحد الأُنَّمة (عليهم السلام) وعنشيء فأمره به ، ثم جاءه في السنة الثانية فسأله عنه ثمَّأمره به ثم جاءه في السنة الثالثة فسأله عنه فأذن له في تركه ، فهناك فهم أنه مستحب ، بل مما يؤيدماذكرناانه لاريب في أن طاعتنا لله تعالى على نحوطاعة العبيد لساداتهم ، ومن المقطوع به ان أهــل المرف لايعدُّون العبد الآتي بالفعل الحالي عن نية الوجوب أووجه الوجوب عاصياً ، بل يمدونه مطيعاً ممثلا ممدوحاً على فعله ، والحاصل صفة الوجوب والندب من الصفات الخارجة عن تقويم الماهية ، بل هما من المقار نات الاتفاقية ومثله الفضائية والأدائية والقصرية والتمامية والزمانية والكانية ونحو ذلك ، على أنه كيف يتم وجوب نية الوجه وعدم استحقاق الثواب إلا بها كالامتثال مع أنه في كثير من الفامات لايعرف الفمل انه واجب أو مندوب لاشتباه موضوع أو اشتباه حكم ، مع أن القول بالسقوط هنا مما لم يرتكبه ذو مسكة ، كالقول بتحقق الامتثال حينئذ ، وقصدهما على سبيل الترديد غير مفيد ، فلا ينبغي الاشكال حينئذ في عدم وجوب نية الوجوب والندب أو وجمهما لاقيداً ولاغاية ، نعم نقول : بوجوب ذلك حيث يتوقف عليه التُميين ، لعدم حصول

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٧ ـ من ابواب نواقض الوضوء حديث ٩

الامتثال حينند إلا به ، بل لعدل مراد من اشترط ذلك ذلك كا يقضي به بعض أدلتهم، لكنك قد عرفت انه لا اشتراك في الوضو، يوجب ذلك ، لا يقال: ان جميع ماذكرت أقصى ما يفيد الظن بعدم الوجوب لكنه ليس ظنا منشؤه آية أو رواية ، بل هو من أمور خارجة عن الأدلة الأربعة ، مع عدم القول بان كل ظن حصل للمجتهد حجة ، لا نا نقول: _ بعد إمكان منع ذلك لرجوع بعض ما ذكر نا الى الأدلة المتبرة _ انا نمنع عدم حجية كل ظن حصل للمجتهد بالنسبة إلى موضوع العبادة وإن منعناه في أصل الحكم ، لمسكان كونها من الوضوعات التي يكتنى فيها بالظن ، فتأمل جيداً .

بقي شيء وهو أن اللازم مما ذكرنا عدم وجوب نيتها ، أما لونوى كلا منها في مقام الآخر جهلا أو غفلة لانشريما فربما ظهر من بعضهم بطلان الوضوء حينئذ ، واحتمل تنزيل كلام المعتبرين لاشتراط نية الوجه عليه ، وللنظر فيه مجال ، اذ قد يقال : أنه بعد تحقق قصد الامتثال بالعبادة وتشخصها والفرض أنها مطلوبة للشارع مرادة ، فنية أنهاواجة وهي مستحبة أو بالعكس لايؤثر في ذلك فساداً ، ومثل ذلك جميع الصفات الخارجية التي هي من المقارنات الاتفاقية بعد تشخيص أصل المكاف به كا هو واضح لمن تأمل ، نعم قد يقال : مجصول الاشكال فيا لو جهل جعل صفة الوجوب أو الاستحباب مشخصة لما زعم تعدده جهلا مثلا كما تقدمت الاشارة اليه سابقاً ، والله أعلم ،

(و) من الكيفية ان ينوي (القربة) بلا خلاف أجده فيها ، بل في المدارك أنه موضع وقاق ، وكأن عدم ذكر البعض لها لعدم تعرضه لأصل النية لايشعر بالحلاف ، بل إما لا كتفائهم باشتراط الاخلاص في العبادةالستلزم لها أوغير ذلك ، وكانخلاف المرتضى (رم) الآتي إن شاء الله في صحة العبادات الريائية وإن كان لا ثواب عليها ليس نزاعافي اشتراط التقرب ، لأنه على ما يظهر من نقل بعضهم له أن نزاعه في ضميمة الرياء، والظاهر أن المراد من القرب المهائية عمنى أنه يقصد وقوع الفعل تحصيلا القرب إلى والظاهر أن المراد من القربة العلة الفائية عمنى أنه يقصد وقوع الفعل تحصيلا القرب إلى

الله تمالي الذي هو ضد البعد المتحقق مجصول الرفعة عنده استمارة من القرب المكاني ، لكن فيه من الاشكال مالا مخنى ، لأن دءوى وجوب نية القرب ببذا المني ممالا عكن إقامة الدليل عليها من كتاب أو سنة ، بل هي إلى البطلان أقرب منها إلى الصحة ، لما نقل عن المشهور بل في القواعد الشهيد نسبته إلى قطم الأصحاب ، بل نقل أنه أدى عليه الاجماع أنه متى قصد بالعبادة تحصيل الثواب أو دفع العقاب كانت عبادته باطلة ، لمنافاته لحقيقة العبودية ، بل هي من قبيل الماوضات التي لاتناسب مرتبة السيد سيا مثل هذا السيد ، ولاريب أن القرب بالمثى المتقدم نوع من الثواب ، فيجري فيه مايجري فيه ، نعم اختار بعض متأخري المتأخرين في مثل تلك العبادة الصحة ، عملا بظواهر الآيات والروايات ، كقوله تعالى(١) : ﴿ يَدْعُونُ رَبِّهُمْ خُوفًا وَطُمْعًا ﴾ و﴿ يَدْعُونُنَا رغباً ورهباً ، (٧) وقد روي عنهم (عليهم السلام) (٣) ﴿ أَنْ مَنْ بَلْغَهُ ثُواْبِ عَلَى عَمْلُ ففعله التماس ذلك الثواب أويته وإن لم يكن كما بلغه ، وماورد (٤) من تقسيم العباد إلى ثلاثة ، منهم عبادة العبيد ، وهي أن يعبد الله خوفًا ، ومنهم عبادة الأجرأ. ، وهم من عبده رجاه الثواب ، إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة ، والأقوى خلافه ، وجميع ماذكر محمول على إرادة إيقاع الفعل بقصد الامتثال ، وموافقة الارادة والطاعة، وجعل ذلك وسيلة إلى تحصيل ذلك الثواب كما هي سيرة سائر العبيد مع ساداتهم ، أعا الممنوع عندنا القصد بالفعل لتحصيل الثواب، وبمــا يؤيده أنه إن أريد القربة بالمعنى الأولكان لاينبغي الاجتزاء بعبادة قاصدالاطاعة والامتثال مقتصرأ عليهمالفقد الشرط وهو مما لايلتزم به فقيه ، أو يراد بوجوبها الوجوب الحير بينها وبين غيرها ، وهو خلاف الظاهر منهم .

⁽١) سورة السجدة ـ الآية ١٦

⁽٧) سورة الأنبياء .. الآية . ٩

⁽w) الوسائل ـ الباب ـ ١٨ ـ من ابواب مقدمة العبادات

⁽٤) الوسائل - الباب - ٩ - من ابواب مقدمة العبادات

إذاعرفت ذلك فالمتجه حينتذ تفسيرالقربة بما يظهر من بمضهم من موافقة الارادة وقصد الطاعة والامتثال ، فانه حينتذ يدل عليه جميع مادل على وجوب الاخلاص كتابا وسنة ، كقوله تعالى (١): ﴿ وَمَا أُمْرُوا إِلَّا لَيْعَبِدُوا الله مُخْلَصِينَ لَهُ الَّذِينَ ﴾ مضافا إلى توقف تحقق قصد الطاعة والامتثال المأمور بعما في الكتاب والسنة عليها ، لا يقال : أن القول باشتراط القربة بالمعنى المتقدم قد يكون منشؤه الاجماع على وجوبها مع ظهورها في ذلك، وبه تمتاز عن نية غيرها من قصد جلب الثواب أو دفعٌ العقاب، بل مما يرشد اليه مانقل عن ابن طاووس في البشرى انه قال : ﴿ لَمْ أَعْرِفْ نَقَلًا مَتُوا تُوا وَلا آحاداً يقتضي القصد إلى رفع الحدث أو استباحة الصلاة ، لكنا علمنا يقيناً أنه لابد من نية القربة ، ولولا ذلك لكان هذا من باب (اسكتوا عما سكت الله عنه) (٧) انتهى . قان قوله ولولا ذلك الى آخره ظاهر في إرادة القربة بالمعنى الأول ، وإلا ففي المعنى الثاني لا يكون من باب (اسكتوا عما سكت الله عنه) لانا نقول أما دعوى الاجماع على اشتراط نية القربة بالمعنى التقدمان لم يكن ممنوعا فهو محل الشك ، وماذكره من كلام ابن طاووس لادلالة فيه على ذلك ، لَأَنه قد يكون المقصود منه المعنى الثاني ، ولولا ماذكر نامر الأدلة عليه من توقف الاطاعة والامتثال وأدلةالاخلاص التي أفادتنا اليقين بذلك لكان من باب ﴿ اسكتوا عما سكت الله عنه ﴾ وهو كذلك ، واحيال القول انه لافرق معنوي بين المنى الأول القربة والثاني فيه مالايخنى ، نعم قــد يظهر من ابن زهرة في الفنية إيجاب معنيي القربة ، متمسكا للأول منها بنحو قوله تعالى (٣) ﴿ اسجد واقترب ﴾

⁽١) سورة الينة - الآية ع

⁽۲) تفسير الصافى ـ سورة المائدةالآية ـ ١٠١ ـ والبحار الباب ـ ٣٣ ـ منأ بو اب كتاب العلم ـ حديث ه

⁽٣) سورة العلق ـ الآية ١٩

وقوله تعالى(١) : ﴿ يَاأَنِهَا الذِينَ آمَنُوا اركُمُوا واسجدواواعبدوا ربكم وافعلوا الحير لعلكم تفلحون ﴾ فان الممنى افعلوا ذلك على رجاء الفلاح ، وقوله تعالى (٧) : ﴿ وَيَتَخَذُّ مَا يَنْفَقَ قربات عندالله وصلوات الرسول ألا انها قربة لهم ﴾ وفيه مالابخنى ، بل الاجماع على خلافه ، إذ هو مؤدر إلى فساد عبادة الأولياء الذين لايخطر ببالهم ذلك ، فتأمل .

(وهل يجب) مع نية الوجوب أو الندب أو مع نية القربة (نية رفع الحدث) عيناً ، أو مخيراً بينه وبين الاستباحة (أو) نية (استباحة شيء مما يشترط فيه الطهارة) كذلك أي عينا أو تخييراً ، أو يجبان معا ، أولا يجب شيء منها ? أقوال (الأظهر) منها (أنه لا يجب) شيء من ذلك ، للأصل وخلو الأدلة عن التعرض بشيء منها كتابا وسنة مع عموم البلوى بالوضوء ، ولما تسمعه من ضعف أدلة الموجبين ، بل يظهر لك من ذلك ما يفيد المطلوب قوة ، ويحتج للا ول وهو وجوب نية رفع الحدث كا يقضي به الافتصار عليه في عمل يوم وليلة على ما نقل عنه بانه أنما شرع الذاك ، فان لم يقصد لم يقصد الوضوء على الوجه المأمور به الذي شرع له ، ولاشتراك الوضوء بينه وبين غير الرافع ، فوجب تمييزه بذلك ، وبانه ان لم ينو لم يقع ، لذ دل (٣) على أن و لحكل الرافع ، فوجب تمييزه بذلك ، وبانه ان لم ينو لم يقع ، لذ دل (٣) على أن و لحكل الرافع ، فوجب تمييزه بذلك ، وبانه ان لم ينو لم يقع ، لذ دل (٣) على أن و لحكل الرافع ، فوجب تمييزه بذلك ، وبانه ان لم ينو لم يقع ، لذ دل (٣) على أن و لحكل الرافع ، فوجب تمييزه بذلك ، وبانه ان لم ينو لم يقع ، لذ دل (٣) على أن و لم

وضعف الجيم واضح ، لان كون الوضوء مشروعا لذلك لا يقضي بوجوب نيته وقصده ، بل لو كان جاهلا بما شرع له لم يؤثر فى وضوئه فساداً فلو فرضشخص لم يعرف تسبيب الأحداث لهذه الأفعال ومانعيتها للصلاة بدون فعل الوضوء لكن علم أن هذه الأفعال مطلوبة للشارع فجاء بها بعنوان الاطاعة إما على وجه الوجوب أوالندب كان وضوؤه صحيحاً وارتفعت مانعيتها ، لما يظهر من الأدلة انها سبب رافع له ، ومن

⁽١) سورة الحيج ــالآية ٧٩

⁽٧) سورة التوبة ـ الآية ـ . . .

⁽٣) الوسائل _ الباب _ o _ من ابو اب مقدمة العبادات - حديث . ١

المعلوم أن السبب لشيء غير موقوف تأثيره على العلم بسببيته ، إذ الأسباب الشرعية كالأسباب العقلية لاتتوقف على ذلك ، فن ادعى انقصد ذلك من عام السببية شرعا كان عليه الدليل ، بل هو خلاف ظاهر الأدلة من الكتاب والسنة ، لاشتمالها على الوضوءات البيانية وغيرها من قوله (عليه السلام) (١) : «لا ينقض الوضوء إلا حدث و ومن توضأ وضوئي هذا » (٢) ونحو ذلك ، فتأمل .

وأما اشتراك الوضوء بينه وبين غير الرافع فنيه انه ليس اشتراكا موجباً لتعدد الفعل في وقت واحد حتى بوجب المثييز ، بل الرافعية وعدمها أنما هي أوصاف لاحقة له في الحتارج مستفادة من الشارع لادخل لترتبها بالنية ، ضرورة انه بمنزلة أن يقول هذه الأفعال ان صادفت موضوعا ليس متلبساً إلا بالحدث الأصغر رفعته ، وإلافلاترفع، فهو أي الرفع وعدمه حكم من الشارع خارجي قد يعلمه المكلف ، وقد يجهل به ، وفى الحالتين بؤثر الوضوء أثره ، بل يمكن ان يقال فيا لو فرض مكاف زعم نفسه جنباً مثلا فتوضاً مع ذلك وضوء الجنب ثم بان له انه ليس جنباً : بارتفاع حدثه وصحة وضوئه كما لو قصد التعيين ليس منحصراً في قصد رفع الحدث ، بل تكني نية الاستباحة عنه ، لتلازمها كما ستسمعه في كلام أهل القول بالتخيير .

وأما القول بانه أن لم ينو لم يقع ففيه أنه مصادرة ، بل الرواية ظاهرة فىأت من قصد شيئًا وقع له ، فمن قصد الوضوئية تقع له ، ومتى وقعت له ارتفع الحدث ، لعدم اجتماعها فى موضوع لم يكن متلبساً إلا بالحدث الأصغر الغير الدائم ، مـع احماله فيه فى وجه أيضاً ، ولمكان التلازم فى الحارج بين رفع الحدث واستباحة المشروط بالطهارة خدّ ببضهم بينها ، وهو المذهب الثاني ، وهو محتار الشيخ في البسوط ، وتبعه عليه

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣ ـ من ابواب نواقض الوضوء ـحديث ٤

⁽٧) الوسائل _ الباب _ ٧٩ _ من أبواب الوضوء _ حديث ١

بعض من تأخر عنه كالمصنف (رحمه الله) في المعتبر والعلامة في جملة من كتبه وغيرهم ، بل في السرائر إجماعنا منعقد على أنه لا تستباح الصلاة إلا بنية رفع الحدث أونية استباحته بالطهارة ، لكنه صرح الشيخ وابن إدريس بعدم الاكتفاء بنية ماكانت الطهارة مؤثرة في كاله ، وحكم بعدم صحة الوضوء حينئذ ، واختار بعض من وافقه في الأولخلافه في الثاني ، لأنه لافرق بين مأكمانت الطهارة شرطًا في صحته وبين مأكمانت شرطًا في كماله في لزومهما لقصد رفع الحدث ، واحمال المفلة عن ذلك في الثاني جار في الأول أيضًا، و لعله الأفرى بناء عليه ، نعم لايخني عليك مافيه ، لما تقدم سابقًا ، بل قد يقال : ان تلازمها في الواقع لايقضي به في قصد الكلف ، والمقصود الثاني ، قانه قد يمرف المكلف اشتراط صحة الصلاة بهذه الأفعال ولايعرف انها رافعة لحكم الحدث من المنع الصلاة ، إذ قد يجهل مانييته ، فدعوى ان قصد الاستباحة يازمه قصد الرفع بمنوعة، بل قد يمنم التلازم في الواقع أيضًا مجصول الاستباحة ولارفع كوضوء السلوس والبطون والمستحاضة ونحوها ، فلا يُكْتَنِي بنيتها عنه ، والقول بانه لافرق معنى بين الاستباحة ورفع الحدث ، إذ الحمدث عبارة عن الحالة المترتب عليها منع الصلاة ، فتي حصلت الاستباحة ارتفعت فيه أن مرجعه إلى نزاع لفظى بأتي التنبيه عليه إن شاء الله تعالى ، بل قد يقال : بانفكاك الرافع عن البيح بوضوء الحائض ، لرفع حدثها الأكبر مـــع · الغسل ولا إباحة فيه ، وكذا القول بالاكتفاء ليس لمكان التلازم·، بل لظهور قولُه تمالى (١) : ﴿ إِذَا قَمْمُ إِلَى الصلاة فاغسلوا وجومكم ﴾ في إرادة اغسلوا وجومكم لهــا نحو قولك : إذا لقيت العدو فحذ سلاحك أي للقائه، والأمر يقتضي الاجزاء ، إذ فيه أنه حينئذلامعني للاكتفاء بنية رفع الحدث كا زعمتم ، وحمل الأمر على الوجوب التخييري مجاز بلا قرينة ، بل لامعني للتعدي إلى غير الصلاة بما شرط صحته بالطهارة، وأولى منه عدم التعدي لما شرط كماله بها ، وبما ممنت من الآية يظهر لك وجه من اقتصر على

(١) سورة المائدة - الآية ٨

نية الاستباحة ، كا لعله يظهر من الشيخ في الخلاف والمنقول عن الرئضي والشيخ في الافتصاد ، لاقتصارها على ذكرها ، لكن فيه _ مضافا إلى ماسمحت من أن الاستباحة والرفع أمهان مترتبان على هذه الأفعال علم للكلف أو جهل فضلا عن النيه وعدمها ، لكونها من الأوصاف الحارجية التي رتبها الشارع عليها الن ماذكر من الآية لادلالة فيه على وجوب نية كونه المعلاة ، إذ كونه لها لا يفيد أزيد من توقف صحتها عليه ، وأنه ليس واجبا لنفسه ، وهو لامدخلية له فيا غمن فيه ، وماضريه من المثال بأخذ السلاح ليس بأوضح بما غمن فيه ، بل ها من واد واحد ، والقول بان السيد إذا قال : لميده قم لاكرام زيد مثلا لاربيب في انه لا يمد عمثلا إذا قام لا بهذا القصد _ لظهور ان استال هذا التكليف لا يكون إلا بالقيام مقصوداً به ذاك ، لا نتفاء المقيد بانتفاء قيده _ مسلم ، لكن نمنع أن ماضي فيه منه ، لعدم ذكر القيد في المبادة ، فالأمر فيه إلى المفهوم عرفا، وهو هنا أنما يغيد كون علة الأمر بالوضوء الصلاة ، فليس منى الآية ان غسل الوجه المعلاة واضح .

ومما محمت من عدم التلازم بين الاستباحة ورفع الحدث مفهوماً ووجوداً اختار بمضهم وجوب جمعها في النية ، كما في التذكرة وعن الكافي والفنية والمهذب والاصباح وهو المذهب الرابع ، وقد عرفت ضعفه مما تقدم سابقاً ، وكان الأقوى عدم وجوب شيء منها كما اختاره المصنف ، وهو المنقول عن الشيخ في النهاية ، واختاره جماعية من المتأخرين وجميع مشائخنا المعاصرين ، وربما كان ظاهر من ترك التعرض لا ممل النية أيضا كما نقل عن المتقدمين ، ولنعم ماقال ابن طاووس في البشرى على مانقل عنه : واني لم أعرف نقلا متواتراً ولا آحاداً يقتضي القصد إلى رفع الحدث أو استباحة الصلاة الى آخره ، ولا تغفل عن كثير مما قدمناه في نية الوجه من السيرة وغيرها ، فانها جارية هنا ، وأني للأعوام ومعرفة الفرق بين رفع الحدث والاستباحة أو عدمه ، وفي كشف هنا ، وأني للأعوام ومعرفة الفرق بين رفع الحدث والاستباحة أو عدمه ، وفي كشف

الثنام و لعل من أوجب المتعرض لها أو لا مدها أمراد نني ضد ذلك عمني أن الناوي لا يجوز له أن ينوي الوسوب أو الندب لنفسه ، فلا شبية في جلان الموضوء حينتذ، أمالإذا نواه مع النفلة عن جميع ذلك فلا دليل على بطلانه ، انتهى .

قلت إن أواد بالمد قمد الكلف لعدم رض الحدث مع قصاء الوضوء فابعالان وجه ، لانه داخل في قسم التشريع ، أولا أن مانواه غير بمكن الوقوع ، وإن أواد غير ذلك كما لعله الظاهر من كلامه وتفسيره ففيه نظر لما عرفت سابقاً ، مع احيال الصحة في الأول ، لا نه يكون غالماً في قصده عدم رفع المدث ، نمم إذا انحل إلى عدم قصده الوضوء أنجه ذلك ، ولعله من جميع ما تقدم لك ومن ملاحظة أخبار التجديد (١) وأنه « طهر على طهر » (٢) و « نور على نور » (٣) بما يغيد مماواته اللا ول يظهر إك أن من توضأ بنية التجديد ثم صادف الحدث في الواقع صح وضوؤه وارتفع حدثه ، وقصد التجديدية لايمنع تسبيب هذه الأنمال في مسببها ، إذ وصف التجديدية وصف خارجي لاحق بمد وجود موضوعه الذي جعله الشارع فيه ، وهو للسبوق بوضوء ، وكذلك لا يبعد المكس بمنى أنه أو زعم أنه غير متوضى. ثم توضأ بنية أنه الوضوءالواجب مثلا ثم ظهر له أنه كمان متوضىء كنانه يحكم له بمصول ثواب التجديد وإن لم يقصده ، لثبوت وصفه في الوافع فتأمل جيداً . ومن العجيب مافي للمتبر من اختيار الاجتزاء بالوشوء التجديدي مع اشتراطه فيالسابق وجوب نية الرفع أو الاستباحة ، إذ هو لاينطبق على ماهنا ، نسم يصبح لمن لم يقل باشتراطها هناك أن يقول بعدم الاجتزاء هنا ، لا أن عدم اشتراط القصد غير قصد العدم ، وهو في الوضوء التجديدي ينحل إلى ذلك ، لكنك قد عرفت أن الأصح الاجتزا. فيه ما المعمت .

(ولايعتبر النية) بمعنى القصد فضلا عن غيرها ﴿ في طهارة الثياب ولاغير ذلك ما يقصد به رفع الحبث ﴾ إجماعا وقولا واحداً بين أصحابنا ، بل بين غيرهم عسدى ما يقصد به رفع الحبث ، - ٣ - ٨ - من ابواب الوضوء - حديث ، - ٣ - ٨

ماينقل عن أبي سهل من الشافعية ، قيل وحكي عن ابن شربح من الافتقار إلى النية ، وهوكما نرى ، ولعله بما سممت من الاجماع يخس إصالة الاحتياج إليها في كل أمرالو سلمت ، لكن قال في المدارك : ﴿ أَنَ الْفَرَقَ بِينَ مَا يُحَتَّاجِ إِلَى النَّيْهُ مِنَ الطَّهَارَةُ ونحوها ومالايحتاج من إزالة النجاسات وماشابها ملتبس جداً ، لحلو الا خبار من هذا البيان. وماقيل: انالنية أغا تجب في الانف الدون التروك منقوض بالصوم والاحرام ، والجواب بان الترك فيهما كالفعل تحكم ، ولعل ذلك من أفوى الا دلة على سهولة الخطب في النية وان المتبر فيها تخيل المنوي بأدني توجه ، وهذا القدر أمر لا ينفك عنه أحد من العقلاء كما يشهد به الوجدان ، ومن هنا قال بعض الفضلاء : (لو كلف الله الصلاة أوغيرها مر العبادات بغير نية كان تكليف مالايطاق) وهو كلام متين لمن تدبره، انتهى. قلت : قد يكون منشأ الاجماع هو كون إزالة النجاسة من قبيل التروك يراد بها رفع القبيح عنالوجود في الخارج فلا تتوقف على النية . أو يقال : انا لا نقول في مثل المقام : بتحقق الامتثال حال عـــدم النية ، نعم نقول : بحصول الطهارة للثوب حال عدمها ، وهو غير قادح إذ لم يعسلم من الأثدلة اشتراط حصول الطهارة بصدق مسمى الامتثال ، بل الظاهر من الأدلة خلافه ، لكون الستفاد منها انها تحصل محصول مسمى الغسل ، فيكون التحقيق حينئذ ان الا مر إما أن يتعلق بما لايمرف ماهيته وحصول مسياه إلا من قبل الشرع كالوضوء والغسل ونحوهما ، أو يتعلق بما لامدخلية للشرع فيه كالأمر، بغسل الثياب والأواني ونحو ذلك ، فانكان الأول وقد رتب الشارع أُخْكَامًا شرعية على حصول المسمى فالظاهر الاحتياج إلى النية ، إذ بدونها لايعلم حصول المسمى ، وإن كان الثاني وقد رتب الشارع كذلك فالظاهر عدم الاحتياج في حصول تلك الأحكام إلى النية ، لتحقق المسمى بدونها الذي علق عليه وجود الأحكام بدونها، هذا كله حيث تعلق الآثار على مبدء الأوامر كأن يقول: اغسل ثوبك فان الفسل يزيل النجاسة ، أما لو وقع الا من بالغسل مثلا ولم يذكر تعليق الآثارعلي المبدء

ولم يمام أن الآثار مترتبة على تحقق الامتثال أو على حصول المسى فقد بتخيل أن الاستصحاب يقضي بالأول ، لكن الأقوى في النظر الثاني ، الفهم العرفي أن المدار على حصول المسمى ، بخلاف ماإذا كان متعلق الأمر، مع هذا الحال نحو الوضوه ، فان المظاهر تعليق الأحكام على تحقق الامتثال وإن سلم تحقق مسمى الوضوه بدون ذلك ، وبذلك كله يندفع ما محمته في المدارك مع مافي كلامه الأخير من العجب أي استشعاره من ذلك سهولة أمر النية ، إذ لا يخفى أن إزالة النجاسة لا يشترط فيها شيء محاذ كرنا يرجع ما نقل عن الأمين الاسترابادي في رفع مافي المدارك وان أطنب فيه ، إذ ما المؤكر نا يرجع ما نقل عن الأمين الاسترابادي في رفع مافي المدارك وان أطنب فيه ، إذ حاصله الرجوع إلى أن ذلك يتبع نظر الفقيه في المقامات الحاصة ، لمكان النظر في كيفية الحالات وغيرها مما يقتضيه مراعاة المقامات ، وإلا قالأصل الاحتياج إلى النية .

﴿ وَلَو ضَم ﴾ أي جمع ﴿ إلى نية التقرب ﴾ وقصد الطاعة والامتثال للأم الرباني ﴿ إرادة التبرد ﴾ أو التسخن أوالتنظيف ﴿ أو غير ذلك ﴾ من الضائم بما هو حاصل في الفعل أومطلقاً وليس يرياه ولامن الضائم الراجحة ﴿ كانت طهارته مجزية ﴾ إن كان المقصد الأصلي إرادة التعبد وغيرها من التوابع ، لمدم منافاته الاخلاص حينئذ ، وقد بلحق به ما إذا كان كل من التقرب والنبرد باعثاً تاماً لا يقاع الفعل على إشكال فيه من جهة احتمال شمول مادل (١) على عدم وقوع الفعل لله حيث يكون الفعل له ولغيره ، أما إذا كان المقصد التبرد عكس الأول أو كانا معا على سبيل الاشتراك في الباعثية بحيث يكون كل منها جزء والأقوى البطلان كما هو صريح بعضهم وقضية آخرين ، خلافا لظاهر التمن وكذا المبسوط والجامع والمعتبر والمنتهى والارشاد وغيرها ، فحكوا بالصحة ، بل نسبه الشهيد في قواعده إلى أكثر الأصحاب ، وفي المدارك : أنه الأشهر ، محتجين عليه بانه ضميمة زيادة غير منافية ، فكان كاعلام الامام مع قصد الايحرام ، ولحصولها

⁽١) الوسائل _ الباب _ ١٧ _ من ابو أب مقدمة العبادات

على كل حال ، بل قد يمسر عدم القصد إليها مع التنبه ، ولأنه إذا وجد المكلف ماء ن حاراً وبارداً جاز له اختيار البارد في الهواء الحار والحار في البارد ، بل أفرط بعض متأخري المتأخرين في تأييده بانه لادليل هنا يدل على أزيد من اشتراط القربة في الجلة سواه استقلت أولا ، والجيم كما ترى ، لمنع عدم للنافاة في الأول ، إذ الراد بالاخلاص آنا هو قصد الفعل بعنوان الطاعة والامتثال خاصة لاغير ، وماذكره مر · ﴿ المثال فيه . مع احمال كونه ليس مما تحن فيه باعتبار تعدد ماقصد به لكون الاحرام باللفظ و الاعلام بالجهر أو لأنه من الضائم الراجحة ولها حكم آخر تسمعه إن شاء الله ــ أنه لا يصلح لأن يكون دليلا للمسألة وعدم اقتضاء الحصول كون الفعل له في الثاني ، وإلا لصح في أزياه ، ودعوى عسر عدمالقصد اليها ممنوعة أذا أريد بالقصدالا صلى ، ولايشر إن أريد غيره ، ومثال الماء ن ليس مما نحن فيه ، بل هو من الرجحات لا فراد الواجب الخير الخارجة عنه بعدِ كون الداعي الى الفعل أنما هو الله ، وذلك غير قادح من غير فرق ببن كون الرجح مباحا أو مستحبًا أو غيرها ، ولاينبغي أن يصغي لماسمت من الافراط المتقدم بعد قضاء الكتاب والسنة والاجماع باعتبار الاخلاص في العبادة ، بل قد يدعى توقف صدق الامتثال عليه ، ومن المكن تنزيل إطلاق المصنف وغميره الصحة على الصورتين السابقتين ، كما أنه عكن تنزيل إطـــــلاق الفساد على الصورتين الأخيرتين فيرتمم الحلاف من البين .

وأما إذا كانت الضميمة رياء فلا ثواب عليها إجماعا ، وغير مجزية على المشهور، بل لاأعلم فيه خلافا سوى ماعساه يظهر من المرتضى (رحمه الله) في الانتصار من القول بالاجزاء وإن كان لا ثواب عليها ، وربما مال اليه بعض متأخري المتأخرين ، وفي جامع المقاصد أنه لو ضم الرياء بطل قولا واحداً ، ويحكى عن المرتضى (رحمه الله) خلاف ذلك ، وليس بشيء ، قلت وبالا ولى يعرف النزاع منه فيما تقدم .

الجواهر ۱۷

وكيف كان فلاريب في ضعفه حيث يكون الضم على وجه يناني الاخلاص ويدل على اشتراطه في الصحة ـ بعد الشهرة التي كادت تكون إجماعا بل هي كذلك ، لعدم قدح خلاف الرتفى فيه ، على أن عبارته في الانتمار غير صريحة في ذلك _ الكتاب كفوله تعالى (١): (وماأمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) إذ الحصر قاض بالن عَاقدة الاخلاص لاأمر بها ، فلا تكون صحيحة ، ولافرق في ذلك بين أن تكون اللام للتعليل وبين جعلها بمعنى الباء ، بل هي على الأول أدل ، وكون الآبة خطابًا لأهمل الكتاب غير قادح بعدقوله تمالى : (وذلك دين الفيمة) لكون الراد به الستموة على نهج الصواب ، واحمال أن يراد الاخلاص من عبادة الأوثان بدفعه ظهور كون الراد به أعم من ذلك ، بل في القاموس والصحاح أنه ترك الرياء ، وبدل عليه أيضاً قوله تمالى (٣) : ﴿ فَاعْدُوا اللَّهُ مُخْلِمِينُ لَهُ الَّذِينِ ﴾ وقوله تمالى (٣) : (فاعبدا الله يخلصاً) وغير ذلك من الآيات المتضمنة للأمر بالعبادة حال الاخلاص الدالة على عدم الأمر بها في غير هذا الحال أن قلنا مجمعية تحو هذا الفهوم ، وإلا كان الخصم محتاجا الى الدليل في صحة فاقدة الاخلاص ، والتمسك باطلاقات الصلاة والوضوء ونحوهما موقوف على صدق الاسم بعد فقده ، وأن سلم فالظاهر مماسمعت من الآيات اشتراط صحة العبادة بالاخلاص كةوله صل مستثراً أو مستقبلاً أو متوضىءٌ ، وبه يقيد سائر المطلقات ، على انه وإن سلمنا صحة أسم الوضوء والصلاة على فاقدة الاخلاص لكنا نمنع إطلاق اسم العبادةعليه. وحيث لايكون عبادة لايجتزى به ، لقوله تعالى (وما أمروا) فتأمل . وقد يشعر بذلك مارواه أبو بصير عن الصادق (عليه السلام) (٤) قال : سألته ﴿ عن حد العبادة التي إذا

⁽١) سور البيئة _ الآية ۽

⁽٧) ماوجدناه في القرآن

⁽٣) سورة الزمر ـ الآية ٣

⁽٤) الوسائل ـ الباب _ ٣ ـمن ابواب مقدمة العبادات ـ حديث ٧

* 5

فعلما فاعلما كان مؤديا قال (عليه السلام) : حسن النية بالطاعة » ويدل عليه أيضاًالسنة، (منها) الأخبار(١)التي كادت تكون متواترة الدالة على أنه متى كان الممل لله ولمفيره كان لفير ، وأنه وكاه الله اليه ، وفي خبر هشام بن سالم عن الصادق (عليه السلام) (٢) قال : ﴿ يَقُولُ الله عزوجل أناخير شريك فمن عمل لي ولغيري فهو لمن عمله له غيري ، و(منها) مادل(٣) على كون المرائي مشركا ، وانهالراد بقوله تعالى (٤) : ﴿ وَلَا يَشْرُكُ بِعِبَادَةُ رَبُّهُ أَحْدًا ﴾ وقد تحقق في محله ظهور كون النهي فيها يقتضي الفساد وإن كان عن أمر خارج عنها لكنه فيها كالتكفير في الصلاة ، مع انالنهي هنا عن الأعمال على وجه الرياء كما يستفاد من النظر فيروأياته ، وهذا لاينافي القول بكون الرباء محرما في نفسه سواء كان في عبادة أوغ يرها ، على أنه في غاية الاشكال بالنسبة إلى غير العبادات ، بل لعل الأقوى عدمه ، للأصل السالم عن المعارض ، كما أن الأقوى الحرمة في العبادة لامجر دب الفساد كما يظهر من تتبع الأخبار ، ويلحق بها في ذلك الأفعال التي تقع عبادة وغيرها إذا أوقعها بعنوان العبادة مراثيًا بها ، و (منها) مادل على عــدم قبول عمل الراثي كقول أبي جعفر (عليه السلام) (٥) في رواية أبي الجارود علىمارواه علي بن ابر اهيم في تفسيره: ان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : لايقبل الله عمل مراء ، وقول الصادق (عليه السلام) (٦) في خبر السكوني : ﴿ قال النبي (صلى الله عليه وآله) : أن الملك ليصمد بعمل العبد مبتهجا به فاذا صعد بحسناته يقول الله عزوجل اجعلوها في سجين انه ليس

⁽١) الوسائل - الباب - ٨ و ١٢ - من أبواب مقدمة العادات

⁽٢) الوسائل - الباب - ١٢ - من ابواب مقدمة العبادات - حديث ٧

⁽٣) الوسائل _ الباب - ١١ _ من ابواب مقدمة العبادات _ حديث ١٣

⁽ع) سورة الكهف الآية . ١٩

⁽٥) الوسائل - الباب _ ١١ - من أبو اب مقدمة العبادات _ حديث ١٣

⁽٦) الوسائل ـ الباب ـ ١٢ ـ من ابواب مقدمة العبادات ـ حديث ع

إياي أراد به ، وقوله (عليه السلام) أيضاً (١) في خبر عقبة : ﴿ إِنْ مَا كَانِ لَهُ فَهُو لللهُ وماكان للناس فلا يصمد إلى الله ، وقوله (عليه السلام) (٢) أيضاً في خبر ابن أسباط: وقال الله تعالى أنا أغنى الأغنياء عن الشريك ، فن أشرك معي غيري لم أقبله إلاماكان خالصاً لي ﴾ الى غير ذلك من الأخبار ، ودعوى أن القبول أعم من الصحة بقرينة قوله تمالى (٣): (أيما يتقبل الله من المتقين)وغوه لاشاهد عليها مع خالفتها الظاهر والمتبادر، والآية محمولة على ضرب من الحجاز حتى عنده، لعدم اشتراطه التقوى في القبول.

وقد يستدل عليه أيضاً بأخبار النية كفوله (صلى الله عليه وآله)(٤): ﴿ أَعَا الأعمالِ بالنبات ولكل أمرى مانوي فمن كان هجرته ، الحدث. فانه وان فلنا بكون النية حقيقة في القصد لكن يراد منها ولو مجازاً في مثل هذه الخطابات النية الحاصة ، وبأن عدم الاخلاص ينافي نية القربة الثابت اشتراطها بالاجماع المنقول والمحصل ، والمراد بها على ماتقدم فعل المكلف المأمور به بمنوان أمر الله به خاصة ، ومايقال : انهقديظهر من المرتضى النزاع في أصل اشتراطها وإن قال بوجوبها إلا أنه تعبدي لاشرطي لذكره العبادة المقصود بها الرباء وهو ظاهر في غير ضميمة الرباء فـــالا يجتمع مع القربة يدفعه ـــ مع بمده وعدم معروفية نزاعه في ذلك _ أنه غير قادح في الاجماع المدعى ، على أنه في غير الاجماع بما دل على اشتراطها غنية ، كل ذا فها نافي الاخلاص من الرياه ، أما مالاينافيه كما إذا أخذ الرياء ضميمة تابعة أوكان كل من القربة والرياء باعثًا مستقلا أن قلمًا به فيها سبق فلمل الظاهر النساد أيضًا كما هو قضية إطلاق الأصحاب ، خلافا لما يظهر من بعض محققي المتأخرين .

⁽١) الوسأئل ـ الياب ـ ١٧ ـ من ابواب مقدمة العبادات ـ حديث ه

⁽⁺⁾ الوساتل - الباب - ١٧ - من أبواب مقدمة العبادات - حديث ١١ ولكن رواه على بن سالم

⁽٣) سُورة المائدة _ الآية . ٣

⁽٤) المستدرك _ الباب _ . من أبواب مقدمة المادات _ حديث ه

ويدل عليه _ مضافا إلى ماورد في عدة روايات (١) ان كل رياء شرك ، وإياك والرياء قانه الشرك بالله ، وماورد من التحذير عنه وانه أخنى من دييب النملة السوداء في الليل المظلم بما يدل على مبغوضية أصل طبيعة الرياء في الأعمال على أي حال وقع حبر ذرارة وحمران عن أبي جعفر (عليه السلام) (٢) قال : « لو أن عبداً عمل عملا يطلب به وجه الله والمدار الآخرة وأدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركا الشمول الادخال ما في فيه فتأمل ، بل قد يستدل على الصورة الثانية بدخولها تحت مادل (٤) على أن من عمل لله ولفير الله وقدع لفير الله ، إذ هو أعم من الاشتراك بالملية أو الاستقلال ، بل لعله في الثاني أظهر كما هو قضية المطف ، لكن ينبغي إدخال هذه المورة حينتذ فيا نافي الاخلاص ، لمكان ظهور هذه الأدلة أن من عمل كذلك لم السابق في صحة ضميمة غير الرياء إذا كانت كذلك كما أشر نا سابقا ، والظاهر أنه لاعبرة بما تجري على خاطر الانسان من الخطرات التي هي غير مقصودة ولاعزم عليها لاعبرة بما تجري على خاطر الانسان من الخطرات التي هي غير مقصودة ولاعزم عليها كا يتفق كثيراً لأغلب الناس .

وربما ألحق بعض مشائخنا العجب المقارب للعمل بالرياء في الافساد ، ولم أعرفه لا حد غيره ، بل قد يظهر من الأصحاب خلافه ، لمكان حصرهم المفسدات وذكرهم الرياء وترك العجب مع غلبة اللذهن إلى الانتقال إليه عند ذكر الرياء ، نعم هو من الأعور القبيحة والا شياء المحرمة المقللة لثواب الا عمال ، لكن قد يؤيد الفساد ظواهر بعض الا خبار (منها) مادل (٤) على كونه من المهلكات ، و (منها) النهى (٥)

⁽١) و (٧) الوسائل - الباب - ١١ من أبو اب مقدمة العبادات - حديث . - ١١

⁽٣) الوسائل - الباب - ١٧ - من ابواب مقدمة العبادت

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ٧٣ ـ من ابواب مقدمة العبادات _ حديث ٩

⁽٥) الوسائل ـ الباب - ٢٧ ـ من أبو اب مقدمة العبادات - حديث ٧

عن إخراج النفس عن حد التقصير في عبادة الله عزوجل وطاعته ، و (منها) مارواه ابن المجاج (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: ﴿ قال إبليس لمنه الله : إذا استمكنت من ابن آدم في ثلاث لم أبالماعمل ، فانه غير مقبول منه ، إذا استكثر عمله ونسى ذنبه، ودخله المجب ﴾ و (منها) مانى خبر أبي عبينة (٢) عن الباقر (عليه المنلام) عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال : « قال الله تعالى : أن من عبادي المؤمنين لمن يجتهد في عبادتي الى أن فاض به النماس الليلة والليلتين نظراً منى له وأبقاء عليه ، ولو أخلى بينه وبين مايريد من عبادتي لدخله العجب من ذلك ، فيصيرً م العجب الى الفتنة بأعماله فيأتيه من ذلك مافيه هلاكه ، لعجه بأعماله ، ورضاه عن نفسه ، فيتباعد مني عندذلك وهو يظنأنه يتقرب إلي ، و(منها) خبر على بن سويد عن أبي الحسن (عليه السلام) (٣) قال ﴿ سَأَلتِه ﴿ عِن العجبِ الذي يَفْسِد العمل ، فقال العجب درجات منها أن يزين للعبد سوء عمله فيراه حسنًا فيعجبه ومحسب أنه محسن صنعًا ، ومنها أن يؤمن العبد بربه فيمن على الله والله عليه فيه الن، و (منها) مارواه اسحاق بن عمار (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « أتى عالم عابداً إلى أن قال : قال المالم الما بد : انالدل لا يصمد من عمله شيء » و (منها) مارواه في الوسائل عن العلل والتوحيد (٥) مسنداً عن النبي (صلى الله عليه وآله) عن جبر ثيل (عليه السلام) في حديث قال : ﴿ إِنْ مَنْ عَبَادَيَ لَمْنَ يريد الباب من العبادة فأكفه عنه لئلا يدخله عجب فيفسده ، والكل كما ترى ، وأولى مايستدل به لذلك مارواه يونس بن عمار عن الصادق (عليه السلام) (٦) قال : «قيل له وأنا حاضر الرجل يكون في صلاته خاليًا فيدخله العجب ، فقال إذا كان أول

⁽١) الوسائل _ الباب - ٢٧ _ من أبواب مقدمة العبادات - حديث ٧

⁽٧) الوسائل - الباب ٧٣ - من أبواب مقدمة العبادات - حديث ١ مع زيادة في الوساءُ

⁽٣)و(٤) و(٥) الوسائل الباب ٢٣٠ من ابواب مقدمة العبادات محديث ٥- ٩ - ١٧

⁽٦) الوسائل _ الباب _ ٧٤ _ من ابو اب مقدمة العبادات _ حديث ٣

7 5

صلاته بنية يويد بها ربه فلايضره مادخه بعدفتك فليمض فيرصلاته وليخسأ الشيطان » فانه بِاللَّفِهِم ذال على المللوب ، ويعنل أيضاً بالمنطوق على عدم الافساد لو وقع فيها لأ ثناء. وبالأول الواقع بعده ، بل مقتضى عموم (مل) أن الرياء كذلك إلا إنه لما لم يثبت اعتبار سند الرواية ولاجابر بل ولاصوبحة الدلالة كمان الأقوى فيالنظر عدم الابطال بالسجب مطلعًا ولابالرياء بعد العمل ، وأما ماكمان في الأثناء فوجهان ، أقواهما البطلان، ، هذا.

وإذا كانت النمسة راجعة فيصح كاصوح بذبك جاعة ، بل في شرح التعروس الاتفاق عليه ، ويظهر من بعضهم نني الخلاف فيه ، ويدل عليه _ مضافا إلى ذلك وإلى عدم منافاته للاخلاص بل هو من مؤكداته .. ملاحظة الاخبار ، لتضمنها بيان كثير من الأمور الراجعة الرادة في الواجبات والمندويات ، ولو أن ملاحظة مثل هذه الا مور مفسدة العمل لكبان الذي ينبغي ترك بيانها كي لاتلاحظ ، فتنافئ مع ماورد من فعل الوضوء منهم والصلاة مع قصد التعليم ، والا مرباطالة الركوع للانتظار ، وإعطاء الزكوة للافتداء ، والتكيير للاعلام ونحو ذلك ، لكن ينبغيان يعلم أن الراد بالصحة هنا من حيث ملاحظة الرجعان ، وإلا فمع عدمه يكون كـالضائم المباحة من التبردونحوه ، والقول بان المرادبال اجمة الراحمة فينفسها كا ن يكون من مكارم الانخلاق ونموه لامنحيث الاستحباب الشوعي وعدمه فلا فرق بين ملاحظة الرجحان وعدمه لاوجه له ، إذ بعد تسليم تحقق مثلى ذلك لا يصلح لا بن يكون ما ثراً بينه وبين الغمائم الباحة ، فتأمل .

ثم الظاهر أنه لافرق فيما ذكرنا منالصحة بين كون كل منهما علة مستقلة أوكمان المجموع علة مستقلة ، بل قد يظهر من بعضهم الصحة حتى فيما لوكان المقصود الضميمة إصالة والعبادة تبعًا ، لكنه في غاية الاشكال ، بل الا قوى عدمه ، فانه لو صام بقصد الحية لا بقصد شهو رمضان بحيث كان الا ول هو العلة ولولاء لم يفعل لايكون مطيعاً بالنسبة للأمر الصوي ، ولايمتثلا لقوله(من): ﴿ إِنَّمَا الْأَصَالُ بِالنِّياتُ ﴾ نعم قد يحصل له ثواب بالنسبة للمندوبات لولاحظها ولوتبعاً ، بل يمكن للنظر في الاجتراء بالصورة الثانية بالنسبة للواجب ، أللهم إلا أن يستند للاجاع السابق .

وقد يظهر الت فيما بأتي انه لامعنى الاطلاق المذكور في جميع الضائم ، بل نقول ان الضائم لا تداخل فيها حيث تكون من قبيل الجهات التعددة العمل الواحد المشخص كا تقدم نظيره بالنسبة إلى غايات العلهارة الصغرى ، وكذا فيما كان منها من قبيل تعلق الأمر بكليين نختلفين يتفق اجماعها في فرد لا اجماع صدى بالنسبة إلى ذلك الفرد ، بل هو صورة اجماع في فرد ، وإلا فني الحقيقة هما فردان مختلفان نظير ماتقدم سابقاً في المسح والفسل ، إذ لا يتصور التداخل فيه ، وأما فيما كان منها من قبيل الأغسال في من التداخل قطما ، وفي أحد الوجهين فيما كان منها من قبيل تعلق الأمر بكليين فيمي من التداخل قطما ، وفي أحد الوجهين فيما كان منها من قبيل تعلق الأمر بكليين أحكرم عالماً أكرم شاعراً ، الثانية أن يكون في نفس الأمرين ، ولعل الأولى أقرب أحكرم عالماً أكرم شاعراً ، الثانية أن يكون في نفس الأمرين ، ولعل الأولى أقرب وعدمه ، فيحد الجل الدليل في الأول دون الثاني ، مع اختلاف الحكم بالنسبة النية أيضاً فتأمل جيداً .

(ووقت النية) استحبابا (عند) ما استحب من (غسل الكفين) للوضوه كا في الوسيلة والمعتبر والمنتجى والتحرير والقواعد ، بل في البيان انه المشهور ، وجوازاً كا في الدروس والذكرى والروض وغيرها ، وعلى كل حال فالمستند أنه أول أجزاه الوضوه الكامل ، فتصح مقارنة النية له ، إذ لادليل على وجوب مقارنتها للواجب لكون الاجماع محصلاو منقولا "، وقوله (عليه السلام) : « لاعمل إلا بنية و آية الاخلاص (١) وغيرها أقصى ما توجب المقارنة لا ول الممل لا الواجب منه ، بل لعبسل مقتضاها إيجاب المقارنة للا جزاه المندوبة إذا أريد تحصيل النود الكامل المشتمل عليها ، لا ن

⁽١٠) سورة الزمر ـ الآية ٧ ـ وسوزة البينة ـ الآية ٤

7 E

وقد يدفع الأول بملاحظة أخبار الفسل (١) فانها ظاهرة في كون غسل اليدين جزء مستحبًا لمكان ذكره في كيفية الفسل مخلافه هنا ، وكذا الثاني بملاحظة أخبار المضمضة والاستنشاق (٢) فانه وان اشتمل جملة منها على كونهما ليسا من الوضوء لكن ذلك محول فيها على واجباته جمعًا بينها وبين مادل على كونهما من الوضوء . فظهر أن قول ابن ادريس هو الأقوى في النظر ، وبذلك كله تعرف ضعف ما ينقل عن ابن طاووس من التوقف في التقديم ، نظراً إلى أن مسمى الوضوء الحقيقي غيرهما ، وللقطع بالصبحة إذا قارن عند غسل الوجه ، وهما كما ترى سيا الثاني ، إذ القطع لا يمنع الاكتفاء بالفير مع الظن من الا دلة الشهر عية .

وكيف كان فبنا، على جواز التقديم عند غسل اليدين ينبغي الافتصار على الفسل المستحب للوضو، ، كما إذا توضأ من حدث البول أو الفائط أو النوم واغترف من إنا، لا يسع كراً ونحو ذلك على ما ستعرف إن شاء الله تعالى ، فلا يجوز عند الفسل المباح،

⁽١) الوسائل - الباب - ٢٦ - من أبو اب الجنابة

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ ٢٩ ـ من أبواب الوضوء الجواهر ١٣

كما إذا كان الوضوء من الربح مثلاً أو المحرم أو المكروء أو الستحب انمير الوضوء أو المستحب انمير الوضوء أو الواجب له كما إذا كانت اليد نجسة ، وإن احتمل الجواز في الا خيرة لكونه أولى من الندب إلا أن الا قرب المنع لمدم كونه من أفعال الوضوء .

(ويتضيق عند) أول (غسل الوجه) ولايجوز تأخيرها ، لاستلزام وقوع بعض العمل حينتذ بلا نية ، كا أنه لايجوز تقديما مع الفاصلة على جميع أجزاء العمل ، لما فيه من تفويت المقارنة مع اعتبارها في أصل النية أو انها مقتضى ماسمحت من الدليل . وماينقل عن الجعني من أنه لا يأس ان تقدمت النية العمل أو كانت معه ضعيف ، أو أنه يريد التقدم مع المقارنة المعتبرة ثم الففلة عنها ، وبالمعية الاستدامة الفعلية ، أو انه يريد بالعمل الواجب منه يعمني جواز تقديم النية عند غسل الكفين ، أو أنه يريدبالتقدم مالا يقدح في اعتبار المقارنة عرفا ، فلا يوجب المقارنة الحكية ، كا عساه يظهر من جملة من عباراتهم ، حتى أنهم وقعوا في الاشكال في كيفية مقارنة عام النية لأول العمل ، ووقع عباراتهم ، حتى انهم وقعوا في الاشكال في كيفية مقارنة عام النية في الداعي لاالصورة المخطرة ، فانه حينئذ بناه على ذلك لا يأس في إيجاد الداعي سابقاً على العمل أو مقارناً له، كا صبر به جماعة من الفائلين بذلك . ومن هنا ظهر من بعضهم سقوط هذا البحث كا صبر به جماعة من الفائلين بذلك . ومن هنا ظهر من بعضهم سقوط هذا البحث أعني بحث التقديم عند غسل الكفين بناه على كون النية هي الداعي لأنه مستمر ، بل لا يصدر الفعل الاختياري بدونه . وكذا بحث الاستدامة كا ستعرف ، لعدم الفرق حينئذ بين الا بتداء والاستدامة في ذلك ، و نه نظر يعرف مما تقدم في النية ، وقد نظر اليه في الاستدامة إن شاه الله تمالى .

(ويجب) في صحة الوضوء بل كل عبادة تعذر أو تعسر استدامة النية فيها فعلا (استدامة حكما إلى الفراغ) كما في البسوط والجل والعقود والوسيلة والاشارة والفئية والسر اثر والنافع والممتبر والمنتعى والتذكرة والتحرير والارشاد وغيرها ، بل لاخلاف على الظاهر في اعتبارها ، والمراد بها على مافسرت في جملة مما سبق بل نسبه الشهيد

إلى كثير والمقداد إلى الفقها، مشعراً بدعوى الاجماع عليه أن لا تنقض النية الأولى بنية تخالفها ، بل قد يرجع اليه ماني السرائر والغنية أن يكون ذاكراً لها غير فاعل لنية تخالفها ، مع دعوى الثاني الاجماع ، وذلك بجعل قولها (غير) الى آخره تفسيراً لما قبله ، وإلا فالاجماع محصلا ومنقولاً وغيره على صحة عبادة الذاهل ، وأنه لايجب استمرار الذكر ، وبه يظهر أن مراده في الذكرى من تفسيره لها بالبقاء على حكها والعزم على مقتضاها ما يرجع إلى المشهور أيضاً ، وأنما أرتكب ذلك لما في تفسير المشهور من كونه بأمر عدي ، ولذا قال أنه مبنى على أن الباقي مستغن في بقائه عن المؤثر .

ولمل مراده بالباقي الاخلاص أو الصحة أو صفة العبادية ، فأراد العدول عن التفسير بالعدي ففسر ها بذلك وهو ملازم له وسبب فيه ، فلا ثمرة حينئذ بين التفسير بن وأما مايقال: من أنه بريد إيجاب استمر ار تذكر البقاء والعزم إلى الفراغ فينبغي أن يقطع بعدمه ، وكيف وهو قدصر ح بعدم بطلان العبادة سم الذهول عن ذلك غير متردد فيه ، بل المحقق الثاني نقل الاجماع على ذلك ، نعم محتمل إرادة تجديد العزم كلما ذكر ، وبه محصل الفرق حينئذ لكنه لادلالة في كلامه عليه ، كما أنه محتمل أن يكون الفرق بينها بما تسمع إن شاء الله تعمل من بطلان الاستدامة بالتردد في إبطال العمل وعدمه ، فانه يتجه البطلان على تفسير الشهيد والعدم على الثاني .

وكيف كان فالدليل على اشتراط الصحة بها في الجدلة بعد الاجماع المدعى ماذكره بعضهم أن الأصل يقتضي إيجاب النية الفعلية لقيام دليل الدكل في الأجزاه إلا انه لما تعذر ذلك أو تعسر أكنى بالاستمرار الحكي ، لعدم سقوط الميسور بالمعسور (١) و «مالا بدرك كله لا يترك كله ونحو ذلك ، وفيه _ بعد إمكان منع كون الأصل كذلك ، وقوله (عليه السلام) (٣): « لاعل إلا بنية » ونحوه لا دلالة فيه على أزيد من وجوب

⁽١) و (٢) غوالي اللتالي عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

⁽٣) الوسائل بـ الباب - ٥ - من أبواب مقدمة العبادات ـحديث ١

تلبس الممل بنية في الجلة ، على أنه لم يعلم إرادة النية الشرعية فيه _ انه ينبغي حيئنذ إيجاب تجديد النية على حسب الامكان ، لكون الضرورة تقدر بقدرها ، أو إيجاب تذكر العزم من دون باقي مشخصات النية ، على أنه بعد تسليم سقوط ذلك كالادابل على وجوب ماذكروه من الاستمرار ، وقولهم لايسقط اليسور ونحوه لايصلح لاثباته لما فيه من الاجمال المقرر في غير هذه الحال من الاقتصار به على التكليف ذي الجزئيات أومم الأجزاء ، على أن ني كونذلك منه منما و تأملا سما على التفسير المشهور للاستدامة. ولعل الأولى في المستند للاشتراط الذكور _ بعد الاجماع النقول المؤيد بالتتبع المفضى إلى إمكان دعوى الحصول _ توقف صدق كون العمل منويا عليها كما هو الشأن في سائر الأعمال المركبة ، فإن نيتها بان يقارن أولها تمام النية ثم يبقى مستمراً على حكمها غير ناقض لها بنية تخالفها ، وبذلك يصدق كون العمل منوبا ومقصوداً وإن حصل ماحصل من الففلة في الأثناء مالم يحصل النقض المذكور ، فلا حاجة حينئذ إلى التقدير المتقدم ، بل هو للافساد أقرب منه للاصلاح ، ولافرق فيما ذكر نابين القول بأرث النية هي الداعي أو الاخطار والغرق بين الابتداء والأثناء حينتذ ، أما على الثاني فظاهر ، وأما على الأول فلما عرفت سابقاً أنه يمتبر بناه على القول بالداعي الحطور في الابتداء دون العلم به ، و وان ذلك مدار الفرق بينه و بين الاخطار ، و إلا فلا فرق بينها بالنسبة إلى عدم الاعتداد بعبادة الفافل محضا عند الابتداء ، فيكون الفرق حينتذ بين الابتداء والأثناء بناءعلى الداعي بان الففلة والذهول الماحيين لخطور الصورة بقدحان في الابتداه دون الأثناء ، فتأمل جيداً . أو يقال كما ذكر نا سابقا انه بناه على الداعى لا بد من القصد إلى الفعل في الابتداء وإن لم يلتفت الذهن إلى الداعي مخلافه في الأثناء قانه يكتنى به وإن وقسع من غير قصد أو غير ذلك على مايظهر لك من ملاحظة ماسبق مناني النية ، هذا .

وقد وقع في الرياض مايناني بظاهر وذلك تبعًا للا ستاذ الأعظم في شرح المناتيح

والفاضل صاحب الحدائق والمدقق الخوانساري ، قال بعد أن ذكر تفسير الاستدامة بالمشهور وكلام ابني إدريس وزهرة: ﴿إِنْمَقْتَضَاهُ اعْتَبَارُ الْاسْتَدَامَةُ الْفَعْلَيْةُ كَمَّا هُو مَقْتَظَى الأدلة ، لوجوب تابس العمل بالنية ، والحكية مستلزمة لحلو جل العمل عنها ، ومبنى الخلاف هوالخلاف، تفسير أصل النية هل هي الصورة المخطرة بالبال، أم نفس الداعي إلى الفعل فعلى الأول لا يمكن اعتبار الاستدامة الفعلية ، إذ ماجعل الله لرجل من قلبين في جوف واحد، فتعينت الحكية ، لقوله (عليه السلام) : (مالايدرك) وعلى الثاني يمكن اعتبارها فيجب وحيث كان المستفاد من الأدلة ليس إلا الثاني بناء على دلالتها على اعتبار النية في أصل العمل ومجموعه ، وهو ظاهر في وجوب بقائها في نفسها إلى منتهاه ، وقــد عرفت تعذره في المخطر ، فلم يبق إلا الداعي ، إلى أن قال : ومما ذكر ظهر سقوط كلفة البحث عن المقارنة وتقدمها عند غسل البدين ، لعدم انفكاك المكلف على هــذا التقدير عنها ، فلا يتصور فقدها عند القيام إلى العمل ليعتبر المقارنة لأول الواجبي أو المستحبي ، انتهى. وهو كالصريح كغيره ممن نقلنا عنهم أنه لافرق بين الابتداء والاستدامة ، وأنه لاوجه للبحث في التقديم عند غسل اليدين ، وفيه مالانخني ، فانهــ مع مخالفته بعض ماهو مجمع عليه بحسب الظاهر _ مستلزم لصحة وقوعالعبادة بمدحصول الداعي مع الغفلة الماحية لأصل الخطور في الذهن كما يتفق ذلك في الأثناء ، وهو بعيد جداً ، أوأنهم يلتزمون فساد ماوقع فيها في أثناءذلك حتى يتساوى الابتداء والأثناء، وهو أبمد ، ومأدري ماالذي دعاهم إلى ذلك مع أن القول بالداعي لايقتضيه كما تقدم . ومنه تعرف الوجه في مسألة تقديم النية عند غسل اليدين ، وأنه يتصور لهممنى

ومنه تعرف الوجه في مسألة تقديم النية عند غسل اليدين ، وآنه يتصور لهممنى بناء على الداعي ، لما ظهر لك من الغرق بين الابتداء والأثناء ، فأما أن يعتبر الخطور عند غسل اليدين أو القصد أو غير ذلك واتفاق استمراره غير قادح ، وتظهر الثمرة لو انقطع ، وماية ال ـ: انه متى انقطع وأغفل عنه من الحال أن يصدر فعل اختياري جار مجرى أفعال العقلاء _ يدفعه أنه على تقدير تسليم ذلك لا يمتنع أن يكون اكتنى الشارع

بما يقع من المكلف من العبادة في الأثناء وإن كان وقوعه على حسب الوقوع من النائم والغافل وغير ذلك . ولايخنى عليك أن الرادباعتبار الاستدامة أنما هو النية مسم جميع قيودها ، كل على مذهبه (١) .

ثم قد يظهر من تفسير المشهور للاستدامة أنه لايقدح حصول التردد في الابطال أو فعل المنافي ، وذلك لما عرفت من تفسيرهم لها بان لاينقض النية الأولى بنية تخالفها، ولاريب أن التردد التقدم ليس نية . لكن ذلك خلاف مايظهر من كثير منهم في باب الصلاة ، نعم يتجه ذلك بناء على ماذكره الشهيد في تفسيرها ، لظهور منافاة التردد للمزم على مقتضاها، ولعل الاستصحاب مع عدم دليل على وجوب الاستدامة بهــذا المعنى حتى ماذكرناه سابقاً في توجيهها يؤيد الأول ، أللهم إلا أن يدى الاجماع عليه كماءساه يظهر من ملاحظة كلامهم في باب الصلاة ، فيرتفع الخلاف حينند بين التفسير من لها ، وبكون المردد كالناوي لخــلافها ، فانه لاأشكال عندهم في منافاته الاستدامة ، وبه صرح في البسوط والمعتبر والمنتمى والتذكرة والقواعد والذكرى وغيرها ، إلا أن الذي يظهر منهم عدم حصول البطلان بمجرد ذلك ، بل هو مشروط بما لم يرجم إلى النية الأولى ولما يحصل مفسد خارجي للوضوء من فوات موالاة وغيرها ، من غير فرق في ذلك بين وفوع بمض الأفعال بتلك النية المحالفة وعدمه ، لكون الوضو، من العبادات التي لا تفسد بمثل ذلك ، ولذا لو وقع النسل منكوساً لم يبطل ما تقدمه من الأعضاء الفسولة، ويزداد الغسل على الوضوء بعدم اشتراط الوالاة فيه ، فحينتذ متى أراد الرجوع إلى الحال الأول رجع بتجديد النية ، لكن قد يشكل أنه ينبغي ابتناء الصحة في المقام وغيره على جواز تفريق النية على الأجزاء .

ويدفع أُولاً بانه ليس من تفريق النية في شيء ، بل من تكريرها ، فانه نوى

⁽١) فن اعتبر فيها الوجه وجبعليه استدامة ذلك ، وكذا رفع الحدث والاستباحة كالقربة وأصل القصد (منه رحمه الله)

جملة الوضوء أولاً ثم نوى عند التدارك ثانياً بان التفريق بعد نية الجملة مؤكد لها ، والحاصل أن مقتضى الاستصحاب المؤيد بفتوى الأصحاب عدم حصول البطلان يمجرد ذلك ، وتغريق النية المنوع منه أنما هو النية بالجزء على أنه عبادة مستقلة ، أوأنه وزع تمام النية على تمام العمل ، أما إذا نوى الجزء متقرباً به على مقتضى الجزائية أولم يلاحظ فيه شيئًا من ذلك فسلا نرى فيه منما ، فيراد من التجديد حينتذ الرجوع إلى مقتضى النبَّة الأولى ، أو ينوي التقرب جديداً بالجزء من حيث الجزئية ، أو لم يلاحظ فيه جزئية ولاغيرها ، فما ينقل عن البهائي من الاشكال في الحكم كما عساه يظهر من كشف اللبَّام في غير محله ، فتأمل جيداً . نعم المنوع من التفريق هو أن يوزع تمام النيةعلى تمام العمل على معنى وقوع الجزء الأول مثلا يعض نية ، أو ينوي نية تامة عند غسل الوجه مثلاً ، وكذلك غسل البمني لكن مسع نية رفع الحدث عنها ، وكذا لو نوى من أول الأمر رفع الحدث عن الأعضاء الآربعة ، وذلك لعدم التبعض على إشكال فيهما ، لاحمال الصحة لمكان السراية كما ذكرنا سابقاً فيمن نوى حدثًا معينًا ، أمالونوى رفع الحدث مثلا عند كل عضو عضو فالظاهر الصحة ، خلافًا لما يظهر من المحتق الثاني ومِن تابعه محتجين عليه بمعلومية عدم فعله من صاحب الشرع ، على أن الوضوء عمل واحد وعبادة واحدة ونحو ذلك ، وضعفها واضح ، لا عية الا ول من الفساد ، فلا يقدح بمد شمول النول له وعدم اقتضاء الثاني منع تغريق النية ، إذ لم يلحظ الاستقلال سيماً مع ملاحظة عدمه بان تلاحظ الجزئية ، على أن مسألة التفريق يتجه تغريمها بنساء على أن النية هي الاخطار دون الداعي إلَّا على وجه بعيد ،

(تفريم) على ما تقدم ﴿إِذَا اجْتِمَعَتُ أَسِبَابِ بَخِتَلَفَةٌ ﴾ كالبول والفائط وتحوجاسوا، كانتِمترتبة أو دفعة ﴿توجب الوضو،﴾ لغايته الواجبة ﴿كَنَى وضو، واحد بنية التقرب، ولا يفتقر إلى تميين الحدث الذي يتطهر منه ﴾ بلا خلاف أجده ، بل في المدارك أنه مذهب العلما، ، وهو مسع غيره الحجة ، سوا، قلنا بوجوب قصد رفع الحدث في

الوضوء عينا أو تخييراً بينه وبين الاستباحة أو لم نقل بوجوبه ، إذ التعيين أمر زائد لادليل عليه ، كما أنه لافرق بناء على المحتار من عسدم وجوب قصد رفع الحدث بين الوضوء بنية النقرب غير متعرض فيها لذلك وبين قصد رفع الحدث من حيث هو من غير تعرض لتعبينه وبين ماقصد فيه رفع حدث بعينه مع عدم قصد غيره أو مع قصدعدم غيره أو قصد رفع حدث معين و كان الواقع خلافه ، قان الوضو، في جميع ذلك صحيح، أما الا ولان فالحكم فيها واضح ، وكذا الثالث إذ احمال قصر الرفع على المنوي خاصة معلوم البطلان على ماستعرف ، كاحمال تأثير ذلك الافساد حتى بالنسبة اليه ، لما قد علمت سابقا أن رفع الحدث من الفايات المترتبة على حصول هذه الا فعال بقصد التقرب، فتى حصلت على هذا الوجهين غير مستدام الحدث مثلارتب الشارع عليها رفع تلك الحالة فعي أسباب لا تتخلف عنها مسبباتها شرعا ، فقصد الكلف رفع حدث بعينه مساو لعدم قصده لامدخلية له .

ومنه يظهر وجه الرابع والخامس أيضا ، فان قصد عدم رفع غيره أو رفعه ولم يصادف الواقع لغو غير مؤثر شيئا ، لأن الرتب للرفع على هذه الأفعال الشارع ، فقصد المكلف وعدمه سيان ، ومايقال : ان تسبيب الوضوه اذاك إذا اشتمل على قصد رفع المدث من حيث هو أو إذا لم يشتمل علىقصد عدم رفعه أو رفع بعضه فيه أنذلك دعوى عارية عن الدليل ، بل الدليل على خلافها موجود ، لاطلاق قوله (عليه السلام)(١): « لا ينقض الوضوء إلا حدث » ونحوه ، كدعوى دخول ذلك في مسمى الوضوء ، فلا يملم شمول اللفظ الماري ، لما سيظهر لك أن الوضوء من المينات في الكتاب فضلا عن السنة لامن المجملات ، ولم يشتمل شيء منها على شيء من ذلك .

نعم يتجه الفساد بناء على وجوب قصد رفع الحدث في الأول كالصحة في الثاني ، وقوتها مع رفع الجميع في الثالث ، بل في المدارك نسبته إلى قطع أكثر الأصحاب ، (١) الوسائل الباب عرب من ابواب نواقض الوضوء - حديث ؟

لأن قصد المعين يستلزم رفعه ، لقوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « لكل امرى مانوى، فرفعه يستلزم رفع غيره ، لكون الحدث الأصغرحالة واحدة بسيطة لاتتجزى كما هو الظاهر من الأدلة ، فتى ارتفع أثر واحد منها ارتفع أثر الجميع ، فاحمال عدم الرفع فى مثل هذا الوضوء لا يجاب قصد رفع حدث غير معين كاحمال قصر الرفع على خصوص المنوي ضعيفان ، سما الثاني لما عرفت .

ومنه ينقدح أن ذلك ونحوه ليس من التداخل في شيء ، لكون الاثر من جيم هذه الأسباب واجداً ، وهو الحدث أي الحالة التي يمتنع معها المكلف من الصلاة لاآثار متعددة ، إذ ليس هناك حدث بولي وريحي ونومي ونحو ذلك ، فتى ارتفع بالنسبة إلى واحد ارتفع بالنسبة إلى الجميع ، فليس من التداخل ، لعدم التعدد في سبب الوضوه وإن تعددت أسباب سببه ، بل قد يقال : أنه مع وقوعها متر تبة لاسبية بالنسبة إلى الثاني والثالث ، وإطلاق السبية عليها مجاز ، ومع وقوعها دفعة فالجيع سبب لأسباب ، لاستناد المنع إلى الجميع دفعة ، فهو حدث واحد ، فلا أسباب حتى سبب لاأسباب ، لاستناد المنع إلى الجميع دفعة ، فهو حدث واحد ، فلا أسباب حتى سبب لاأسباب ، لاستناد المنع إلى الجميع دفعة ، فهو حدث واحد ، فلا أسباب حتى سبب لاأسباب ، لاستناد المنع إلى الجميع دفعة ، فهو حدث واحد ، فلا أسباب حتى سبب لاأسباب ، لاستناد المنع إلى الجميع دفعة ، فهو حدث واحد ، فلا أسباب حتى سبداخل مسياتها .

فسا يظهر من بعضهم أن الاكتفاء بوضوء وأحد حيث تعدد الموجبات من باب التداخل محل تأمل ، ألهم إلا أن يريد ماذكرنا ، مع احباله أيضا ، لظواهوالا خبار الدالة على وجوب الوضوء لكل واحد منها ، والاكتفاء بوضوء واحد لها لا يقضي باتحاد السبب ، وعدم مشروعية التفريق لوسلم لا يقضي إلا بكون التداخل عزيمة لا رخصة ، السبب ، وعدم مشروعية التفريق لوسلم لا يقضي إلا بكون التداخل عزيمة لا رخصة ، والا قوى ماقدمناه ، فتأمل ، ونقل عن العلامة في نهاية الا حكام احبال البطلان فيا و نوى حدثاً بعينه كما عن أحد وجهي الشافعي ، لا نه لم ينو إلا رفع البعض فيبتى الباقي ، وهو كاف في المنع من نحو الصلاة ، وأنت خبير عا فيه وعا في الوجه الثاني

⁽١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبر اب مقدمة العبادات - حديث ، ١ الجواهر ١٤

له أي الشافعي أيضاً من الصحة إن كان المنوي آخر الأحداث ، وإلا بطل ، ولوقال ذلك بالنسبة إلى أول الأحداث لكان أوجه ، لكونه هو الذي حصل به الحدث حقيقة وعرف نهاية الأحكام أيضاً احمال ارتفاع المنوي خاصة ، قان توضأ لرفع آخر صح ، وهكذا إلى آخر الأحداث ، ولم أجده لفيره من العامة والخاصة ، وكان وجهه تعدد المسببات بتعدد الأسباب ، فكل واخد منها ، وثر أثراً متشخصاً به ، وهو كما ترى مما يقطع بفساده ، لما يظهر من الأدلة ان طبيعة الحدث لا توجب إلا وضوء واحدا .

ومن هنا يعلم أن الراد بقول الصنف (كنى)ليس رخصة في جواز التعدد . بل المراد أنه لايحتاج إلى آخر ، فيكون الاتيان به تشريعاً محرماً ، وربما ظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه .

وأما آلرابع وهو قصد عدم الرفع بالنسبة إلى غير المين فمن نهاية الأحكام أيضا والدروس والبيان القطع بالبطلان لمكان تناقض القصدين ، وقد عرفت أن المتجه على مختارنا الصحة ، كما هي محتملة على القول الثاني أيضا ، لأنه نوى رفع حدث بعينه فير تفع ، لقوله (صلى الله عليه وآله) : «لكل امرى مانوى» فير تفع الباقي التلازم، وقصده عدم الرفع يكون الغيا ، وما يقال . : ان الذي وقع منه نية رفع وعدم رفع . فكا أن الأول يفتضي رفع الجميع فكذا الثاني يقتضي العدم في الجميع فتخيله أن الثاني أثراً المكاف لما نوى رفع حكم الممين وكان ذلك متحدا بالنسبة المجميع فتخيله أن الثاني أثراً عير ذلك خطأ ، نعم قد يقال الفساد فيا لو علم اتحاد الأثر ، الأنه حينئذ يرجع إلى نية رفع الحدث ونية عدمه ، والظاهر الفساد حينئذ ، فتأمل . وبناء على ماتقدم من الاحمال عن نهاية الأحكام تتعين الصحة هنا ويتوضأ لرفع الباقي ، فما نقل عنه من القطع بالبطلان عنا نظر .

وأما الخامس وهو مالونوى حدثًا وكان الواقع خلافه فالظاهر الصحة ، لماعلمت ان الاضافة وجودها كمدمها ، فالمقصود رفع الحكم وهو جاصل وإن اشتبه في أن سببه

ذلك . وليملم أن جميع ماذكرنا في رفع الحدث يتأتى بالنسبة إلى نية الاستباحة بدل رفع الحدث ، إلا أنه لم ينقل هنا عن العلامة في النهاية عجز "ي الاستباحة كما احتمله في رفع الحدث . ومن هنا تعرف أنه لاإشكال في الاكتفاء بوضوء واحد للغايات المتعددة ولجية كانت أو مندوبة ، والظاهر أنه ليس من التداخل في شيء أيضًا ، لأن الطالوب في الجيم رفع الحدث ، وهو أمن واحد غير بمكن التعدد ، فلا يتصور فيه تنداخل بخلاف الأغسال المندوبة ، إذ ليس القصود منها ذلك ، ودعوى تنويع الحدث فيكون العاجة حدث غيره بالنسبة إلى دخول المسجد وهكذا كدعوى احيال أن الزضوءات المندوبة كالأغسال المندوبة مما لايرتكبه فقيه نعم بتجه التداخل في الوضوءات التي لم يكن المقضود منها رفع الحدث كالوضوءات الصورية ولبعض الأسباب كالتي. والرعاف ونحوجها ، لأنها من قبيل الأغسال المندوبة ، لكنه موقوف على الدليل لاصالة عدمه ، ويحتمل قويا التداخل في مثل التي و الرعاف ونحوهما لمكان التداخل فيما هو أقوى منها كالهبول وبمحوم ﴿ وَكُنَّا لُوكُانَ عَلَيْهِ أَغْسَالَ ﴾ كَنَّى عَنْهَا غَسَلَ وَاحْدَ ، مِنْ غَيْرِ فَرَقَ بَيْنِمَا كَانْ معها غسل الجنابة أو لم يكن ، وبين ماتمرض في النية لجيمها أو لم يتعرض المالك ، بل نوى الجنابة أوغيرها . (وقيل) كاعن الشيخ وابن إدريس (اإذا نوى غسل الجنابة أجزأ عن غيره) من الأغسال (ولو نوى غيره) من الس أو غيره (لم يجز عه) أي الجنابة (وليس بشيء) مما تسمعه ، وكلام الأصحاب في المقام لايخلو من إجمال واضطراب فنقول وعلى الله التكلان : ان الأغسال المجتمعة أسبابها إما أن تمكون واجبة فقط أومستحبة فقط ، أو بعضها واجب وبعضها مستحب ، أما الأول فلا يخلو-إما أن تكون معهـا جنابة أولاء ، فان كان الا ولى فاما أن يكون المنوي الجيع . تفصيلا ،أو الحدث من حيث هو أو الاستباحة أو القربة أو الجنابة أو غيرها ، قان كان الأول فالظاهر من الصنف من المتأخرين الاجتزاء ، وهو ظلهر المتقول عن البسوط والمسكر ى والبيان والدروس والايضاح ، بل قد يلوح من الشيخ في الحلاف ، والظاهر أنه المشهور ، بل لم أعثر فيه على مخالف صريح ، بل عن شارح الدروس الظاهر أنه موضع وفاق ، وقد يدى شمول مانقل من الاجماع على الاجتراء في المسألة الثانية له ، وهي مالو نوى الجنابة لاشمال نية الجميع عليها ، بل في كشف اللئام أن الصحة فيها أولى من تلك ، وربحا احتج عليه بصدق الامتثال ، وفيه أنه مبني على أن الأصل التداخل وهو ممنوع ، بل الأصل تعدد المسببات بتعدد الأسباب كما هو المتبادر بين أهل العرف ، وستعرف بل الأصل تعدد المسببات بتعدد الأسباب كما هو المتباحل دالة بظاهرها على التعدد، كما ستسمع .

وربما احتج عليه أيضا بان الحدث الا كبر أمر واحد بسيط ، وتعدد أسبابه لا يقضي بتعدده ، بل حاله علم الحدث الا صغر ، فني الحقيقة لا تعدد للا سباب كا ذكرناه هناك بل السبب أمر واحد ، وهو الحبث المعنوي المسمى بالحدث ، فيكننى بالفسل الواحد على نحو ماذكرناه في الوضوه ، وهذا ان تم لا يخص محل البحث ، بل قضيته التداخل القهري ، وعدم جواز التعدد حتى لو نوى معينا كا ذكرناه في الوضوه وفيه أنه وإن كان محتملا في نفسه لكنه ليس فى الا دلة مايدل عليه ، وحمله على الوضوه قياس لا نقول به ، ومادل عليه فى الوضوه من الاجماع المدى هناك وغيره مفقودهنا ، والمقل لا نصيب له في ذلك ، قانه لا مانع من تعدد الا عسال بتعدد الا حداث ، بل ظاهر قوله (عليه السلام) (١): «إذا اجتمعت عليك لله حقوق أجزاً عنها غسل واحد» وغيره ذلك ، لظهور لفظ الحقوق والاجزاه فيه ، كل ذلك مسمع ظواهر الا وام بالفسل للحيض والجنابة ونحوها فيه أيضاً ، مضافا إلى ما يشمر به خبر عمار الساباطي (٢) بالفسل للحيض والجنابة وعوها فيه أيضاً ، مضافا إلى ما يشمر به خبر عمار الساباطي (٢) بالفسل الحيض والجنابة وعوها فيه أيضاً ، مضافا إلى ما يشمر به خبر عمار الساباطي (١) بالفسل الحيض والجنابة وعموما فيه أيضاً ، مضافا إلى ما يشمر به خبر عمار الساباطي (١) بالفسل الحيض والجنابة وعموما فيه أيضاً ، مضافا إلى ما يشمر به خبر عمار الساباطي (١) بالفسل الحيض والجنابة وعموما فيه أيضاً ، مضافا إلى ما يشمر به خبر عمار الساباطي (١) بالفسل الحيض والجنابة وعموما فيه أيضاً ، مضافا إلى ما يشمر به خبر عمار الساباطي (١) بالفسل المحيض والجنابة وعموما فيه أيضاً ، مضافا إلى ما يشمر به خبر عمار الساباطي (١) بالمناب عن المرأة بواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال إلى المناب و عن المرأة بواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال إلى المنابع المنابع المنابع المنابع و عن المرأة بواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل قال إلى المنابع المنابع المنابع المرابع المنابع ال

⁽١) و (٢) الوسائل ـ الباب ـ ٤٣ ـ من ابواب الجنابة ـ حديث ١ ـ ٧

شاءت أن تغتسل فعلت وإن لم تفعل فليس عليها شيء ، فاذا طهرت اغتسات غسلاً واحداً للحيض والجنابة » وربما احتج عليه أيضاً بقوله (صلى الله عليه وآله) (١) : « لكل امرى مانوى » فانه شامل لنحو المقام ، وفيه أن الظاهر من ملاحظة الرواية إرادة أمر آخر من كون الفعل الله ولغيره كما لا يخنى على الناظر لها .

وربما احتج عليه بأمور أخر واهية لاينبني التعرض لها ، والأولى الاستدلال عليه بالأخبار (منها) مافي خبر زرارة (٢) «إذا اجتمعت عليك لله حقوق أجز أعنك غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها قال : وكذلك الرأة يجزيها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعيدها » وهذا الخبر وإن كان في الكافي مضمراً إلا أنه رواه الشيخ عن زرارة عن أحدهما (ع) ورواه ابن إدريس في آخر السرائر نقلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب ومن كتاب حريز أصل معتمد ومن كتاب حريز أصل معتمد بمول عليه ، و(منها) مرسل جميل (٣) عن أحدهما (عليهما السلام) « إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأه عنه ذلك الفسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم» و (منها) خبرشهاب ابن عبد ربه (٤) سألت أبا عبدالله (عليه السلام) « عن الجنب يفسل الميت أو من غسل ميتا له ان يأتي أهله ثم يفتسل ؟ فقال : لابأس بذلك ، إذا كان جنبا غسل بده وتوضأ وغسل الميت ، وإن غسل ميتا ثم توضأ له ان يأتي أهله ، ويجزيه غسل واحد مؤسل الميت ، وإن غسل ميتا ثم توضأ له ان يأتي أهله ، ويجزيه غسل واحد بغسل واحد ، و (منها) الا خبر زرارة (٢) قال : قلت لا بي جعفر (عليه السلام) : «ميت بغسل واحد ، و (منها) الا خبر زرارة (٢) قال : قلت لا بي جعفر (عليه السلام) : «ميت بغسل واحد ، و (منها) خبر زرارة (٢) قال : قلت لا بي جعفر (عليه السلام) : «ميت بغسل واحد ، و (منها) خبر زرارة (٢) قال : قلت لا بي جعفر (عليه السلام) : «ميت

⁽١) الوسائل - الباب - ٥ - من أبو أب مقدمة العبادات - حديث . ١

⁽٧) و(٣)الوسائل ـ الباب ـ ٤٣ ـ من ابواب الجنابة ـ حديث ٧-٧

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ٤٣ ـ منأبواب الجنابة ـ حديث م مع أختلاف يسير

⁽٥) الوسائل - الباب _ ٤٣ - من ابواب الجنابة

⁽٦) الوسائل _ الباب _ ٣١ _ من أبواب غسل الميت _ حديث ١

مات وهو جنب كيف يفسل ? ومايجزيه من الماء ? قال ! يفسل غسلا واحداً يجزي ذلك للجنابة ولفسل الميت ، لا نعما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة » والحجة بالمغهوم من التعليل وإن كان بالنسبة للمعلل لابد فيه من التأويل لكنه غير قادح بالاستدلال ، وتتم الا خبار المتقدمة بعدم القول بالفصل بين المجتمع مع الجنابة من الحيض أو المس أو غيرها ولا إشكال في دخول مانحن فيه تحت إطلاق هذه الا خبار ، لا نه المتيقن منها ، ومافى بعضها من ضعف في السند أو غيره يجبر بما سمعت من ظهور الشهرة بل الاجماع عليه ، بعضها من ضعف في السند أو غيره يجبر بما سمعت من ظهور الشهرة بل الاجماع عليه ، نعم قد يظهر من ابن إدريس الحلاف في ذلك ، لا يجابه كون الفسل للجنابة ، مسع احتمال وفاقه ، لا نه مع نية الجميع تدخل نية الجنابة .

ثم ان الظاهر الآجنزاء بهذا الفسل عن الوضوء بناء على عدم مدخليته في رفسع الا كبر في نحو الحيض، بل وكذا بناء عليه أيضاً على تأمل فيه ، بل وفي تحقق مسمى التداخل حينئذ عرفا ، لكونه في متحد صورة السبب مع تعدد الا سباب ، فلمل أخبار التداخل حينئذ بما تشعر بعدمه ، بل عدم الوضوء حتى للا صغر في سائر الا غسال كا ستعرفه في محله ، لكن الا قوى ماذكر ناه أولا من عدم الحاجة الوضوء ، تمسكا بما يلوح من أخبار التداخل وبما دل على الاجتزاء بفسل الجنابة عنه ، ولافرق في ذلك بين القول بكون الفسل البارز المخارج عن الا سباب المتعددة مصداقا لاسم كل واحمد منها كما يقتضيه القول بكون التداخل على وفق الا صل وعدمه ، وإن كان الا قوى الا ثوى الثانى ، وذلك لا ن التحقيق الذي لامفر منه ان يقال: ان التداخل الحقيق بمتنع عقلا إذ لا يتصور جعل الشيئين شيئا واحداً حقيقة ، وما يطلق عليه الا صحاب أنه تداخل الاسفاط ، فينئذ نقول بعد أن علمت: ان الظاهر تعدد المأمور به بتعدد الا مر، وماذكره بعض المتأخرين من صدق الامتثال بالواحد عن المتعدة كلام لا محصل المخالف لما عليه الا صحاب ، وإذا احتاجوا إلى الدليل في الحروج عن ذاك ، بل لا يكتفون بلا عليه الا صحاب ، وإذا احتاجوا إلى الدليل في الحروج عن ذاك ، بل لا يكتفون بلا عليه الا صحاب ، وإذا احتاجوا إلى الدليل في الحروج عن ذاك ، بل لا يكتفون بله الدلية الدلية المناب ، وإذا احتاجوا إلى الدليل في الحروج عن ذاك ، بل لا يكتفون

بكل دايل كا يكتفي بذلك في قطع الا صول ونحوها ، بل لابد من دليل أقوى من ذلك الظهور ، حتى نقل عن بعضهم عددم الغول بالتداخل رأساً في المقام ، ترجيحاً لذلك على أخبار المقام ، لكن الا قوى خلافه ، لكونهاممتبرة الا سانيد منجبرة بالشهرة بل بالاجماع في بعض الصور ، فينتذ يجب الاقتصار على مدلول ذلك الدليل لا يتعدى منه ، ومن المعلوم هنا أن الدليل لم يكشف عن أن المطلوب في المقام طبيعة الاغتسال ، بل أقصى مادل انه يجتزى بغسل واحدعن الجميع ، وهوإن لم يكن ظاهراً في عــدم ذلك لم يكن ظاهراً فيه فـ لا يصدق حينتذ على الغنسل غسلا واحداً بنية الجميع انه امتثال لتلك الأوامر، نعم جعــــله الشارع بمنزلة ذلك ، فهو غسل جنابة وحيض شرعا لاعرفا ، بمعنى أنه وأحد أجَّزي به عرب متعدد شرعا ، وجعله الشارع بمنزلتها فيجتزي به حينئذ عن الوضوء لكونة بمنزلة غسل الجنابة ، لاأنه غسل جنابة حقيقة ، كما أنه لما كمان الظاهر من الا خبار ان ذلك رخصة لاعزيمة كمان المكلف بالخيار بين الاتيان بفعلينأو بفعل واحد ناويًا بهالاجتزاءعنهما . وليس من باب التخيير بين الا قل والأكثر ، لانا نشترط في الاجتراء عن الجميع نية الجميع ، إذا علمت ذلك فلا يقدح حينتذ الاجترا. بالواحد عن الواجب والمندوب، ولامعني للاشكال فيه بانه كيف يكون الواحد واجبًا مندوبًا كما تسمعه في القسم الثالث ، وتمام الكلام هناك إن شاء الله تعالى. وأما إن كان المنوي رفع الحدث من حيث هو من غير ذكر لتفصيل الأسباب فالمشهور كما صرح به من عرفت سابقاً الاكتفاء به ، ولاحاجة إلى التعدد ، أخذاً بما مهمت من إطلاق الأدلةالمتقدمة ، وقد صرح جملة من هؤلاء بعدم الحاجة الىالوضوء ، وقد يشكل بانه لايصدق عليه حينئذ انه غسل جنابة لعدم نيتها ، فكيف يكتنفي به عن الوضوء ، ويندفع بانه يصدق عليه ذلك وإن لم ينوه ، لأنه لما نوى رفع الحدث من حيث هو وكان في جملته حدث الجنابة كان غسل جنابة وغسل غيرها شرعا بهذه النية وإن لم يذكرها تفصيلا كما عرفت . فان قلت : ان نية التعيين لاإشكال في اشتراطها ، فع عدم التعيين كنف يقع صحيحاً ، قات : أن نية رفع الحدث من حيث يهو بؤول إلى نية الجيع ، وبذلك يندفع ما يقال أيضاً : أن نية رفع الحدث أعم من الرفع الذي معه وضوء أو الرفع الذي ليس معه وضوء ، إذ قصد رفع طبيعة الحدث شامل لها ، كا أنه يندفع ما يقال أيضاً : أنه لو أجزأ لكان ذلك إما الانصر افه إلى غسل الجنابة وهوباطل الاشتراك نية رفع الحدث معه ومع غيره ، والادلالة لما به الاشتراك على ما به الامتياز ، وإما الافتضاء نية رفع الحدث المطانق رفع جميع الأحداث وهوباطل ، وإلا الأجزأ غسل الحيض المنوي به رفع الحدث عن غسل الجنابة ، والحاصل لو أثر ذلك مع الاظلاق الأثر مع الحيط المين المنوي به رفع الحدث عن غسل الجنابة ، والحاصل لو أثر ذلك مع الاظلاق الأثر مع الحيال والفائط ، إذ أنت خبير بما فيه لعدم التلازم ، وجعله مع البول والفائط ، إذ أنت خبير بما فيه لعدم التلازم ، وجعله مع البول والفائط ، إذ أنت خبير بما فيه لعدم التلازم ، وجعله مع البول والفائط قياس النقول به .

ومن ذلك كله يظهر لك الحال فيها إذا كان المنوي الاستباحة لما يشترطفيه الفسل من تلك الأحداث كالصلاة ، وقد استشكل فيه العلامة في القواعد ، لما محمت من الوجود المتقدمة في نية رفع الحدث التي قد عرفت ضعفها .

وأما إذا كان المنوي القربة فقط من غير تعرض للرفع والاستباحة فلا إشكال في الفساد بناء على اشتراط ذلك في النية ، أما على تقدير العلم كما هو الأيفوى فعن الشهيد في الذكرى أنه حينئذ من التداخل ، وهو الظاهر من المعيف هنا ، ووبعا مال البه كاشف اللثام ، وعن شارح الدروس أنه الظاهر ، وكان الحجة فيه إطلاق الأجلة مع إطلة براءة الذمة من وجوب تعيين السبب ، وكونها آثاراً متعددة لا يوجب التعيين بعد مادل الدليل على الاكتفاء بفسل واحد لها ، وفيه أنك قد عرفت أن الا سلامل يقفي بالتعدد فلا يخرج عنه إلا بالدليل ويجب حينئذ الاقتصار على مدلول ذلك الدليل ، وهو هنا الأخبار وأقصى مليبتفاد منها الاجتزاء بفسل واحد عن ذلك التعدد واحداً لا تقنعي بكون المعلوب حينئذ واحداً لا تقند عن ذلك التعدد واحد ، وتظهر المثرة فيها فو عمي قانه بعد القني عليه وفي غير ذلك ، والحاصل أن بواحد ، وتظهر المثرة فيها فو عمي قانه بعد القني عليه في ذلك ، والحاصل أن

7 E

أقصى مادل الدليل على اشتراط القربة في العبادات ، فحيث يتحقق اكتنى بالفعل وتحقق الامتثال، فني المقام يكتني عن غسل الحيض وإن لم يقصد بالفعل امتثال أمره ، ولا يخني مافيه من بحث لايحتاج إلى بيان ، مع ان قضية ذلك الاكتفاء بفسل الجمعة والزيارة وتحوها عن غسل الجنابة والمس وغيرهما كما نقل عنه التصريح. به .

وربما استدل عليه بان غسل الجنابة أقوى من غـير. لرفع الا كبر والا صغر ، فع نيته وارتفاعه يرتفع غيره لا نه أضعف ، وفيه _ مع انه لايرجع إلى شيء يعتمد عليه في التكاليف الشرعية _ انه قد يقال: إن حدث الحيض أعظم ولذا محتاج إلى غسل ووضوء ، فلا يرتفع برفع الا ضعف مضافا إلىماورد"(١) في المرأة إذا كانت في جنابة ثم جاه ها الحيض لاتغتسل فانه قدجاه ها ماهو أعظم من ذلك ، وربما استدل عليه باطلاق

⁽١) الوسائل - الباب - ٢٧ ـ من الواب الحيض - حديث ٧

الأخبار (١) الدالة على الاجتزاء بنسل واحد قانه شامل لما نوى به الخصوصية ، وفيه مع أن هذا الشمول غير مطرد عندم ، لكونه في الحيض وغوه معركة للآراء ، وفي غيره من الأغسال المستحبة الظاهر عدم الاجتزاء كما ستسمع - أن دعوى الشمول ممنوعة ، لغلهور قوله (عليه السلام) : (أجزأك عنها) وقوله (عليه السلام) : (يجزيه لها غسل واحد) في قصد الغمل للجميع ، مع تأيده بقوله (صلى الله عليه وآله) : « لكل امرى مانوى » وقوله (عليه السلام) : «لاعمل إلا بنية» و « أما الأعمال بالنيات » وغو ذهك ، وقد عرفت أن الأصل بقضي بتمدد المسبات ، فقتضاه حينئذ الحمال بأغسال متمددة ، فلابد من التميين لاشتراك الفعل بين أمور متمددة ، وقولهم لايجب نية السبب الما هـو فيما إذا اتحد ، وأقصى مادلت عليه الأخبار الما هو الرخصة في الاجتزاء عن هذه الأغسال المتمددة بنسل واحد ، فعار الفسل الواحد يقع حينئذ على وجبين ، عجزيا به عن الجميع ورافعاللمض ، فلا بدللكلف من التميين في إيقاعه على أحد الوجبين ، فتى أوقعه لا بقصد ورافعاللمض ، فلا بدللكلف من التميين في إيقاعه على أحد الوجبين ، فتى أوقعه لا بقصد لم يقع لأحدها ، ولو أوقعه لأحدها لم يقع عن الثاني كما هو واضح ، كل ذا مع أن يقتم في الحروج عن الأصل السابق الما هو مع قصد الجليع .

والأجود في الاستدلال عليه في خصوص الجنابة بالآجماعين المنقولين في السرائر وجامع المقاصد ، وربما يظهر من غيرهما ، وما يشعر به مرسل جميل المنقدم (٢)عن أحدها (عليهما السلام) ﴿ إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفنجر أجزأ عنه ذلك الفسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم وقد يستدل بما دل (٣) على ان غسل الجنابة لاوضو و معه ، وذلك لأنه لا متنى القول بان هذا الفسل لا يجزي عن الجنابة ، بل قديقال: انه مخالف للاجماع ، إذ هو حدث مخاطب برفعه ، وهو يقتضي إمكانه مع أن الأمر بالاغتسال المجنابة شامل له فيقتضي الاجزاء ، ، وقد دلت الأدلة على ان غسل الجنابة متى تحقق لاوضو و معه ،

⁽١) و (٧) الوسائل ــ الباب ــ ٤٣ ــ من ابواب الجنابة ــ حديث . ــ ٧

⁽m) الوسائل ـ الباب ـ وج ـ من أبواب الجنابة

فهو يقتضي رفع الحدث الأصغر حينتذ ، وهو لا يمكن مع بقاء الأكبر لدخوله في ضمنه حينتذ ، فلابد من القول بارتفاعه حينئذ تحقيقاً لما دل على ذلك ، ودعوى إيجاب غسل الجنابة مؤخراً عِن سائر الأغسال التزام بما لايلتزم ، واحمال القول بامكان انفكاك الأصغر عن الأكبر كما يقتضيه الوضوء المجائض وغيرها مقدماً على النسل يمكن دفعه بان يقال: إنجواز تقديمه لايقضي برفعه الأصغر ، إذقد يكون رفعه ذلك موقوفا على حصول الغسل وإن لم يكن الغسل مدخلية في رفع الا مغر ، بل هو رافع للمانع الذي هو الحدث الا كبرو بعد رفعه يعمل المقتضى حينتذ أثره والتزام مثله في المقام بعيد عما دل على إجزاء غسل الجنابة عن الوضوء ، فتأمل . فظهر لكأنالقول بارتفاع الجيع فيما نوى الجنابة لامخلو من قوة ، ولعله لما ذكرنا من الوجه الا خير لايفرق حيننذ بين مالم ينو عدم رفعالباقي أو نوى العدم ، ولولاه لكان الفرق متجها ، لعدم ظهور الاجماعين المتقدمين والرواية في الشمول له ، فتأمل .

أما لو نوى غيره من الحيض أو السُّ فالأظهر عدم الاجتزا. عن غيره كماصر ح به في السرائر ، ونقله في كشف اللثام عن الشرائع واللمعة ، ومحتمل عبارتي البسوط والجامع ، قلت : ويظهر من السر اثر دعوى الاجماع عليه ، وجزم به العلامة في القواعد مع عدم ضم الوضوء ، واستشكل به معه ، وقال المصنف في المعتبر : ﴿ وَإِنْ نُوتَ الحيض خاصة فعلى تردد ، أشبه الاجزاء ،وفي إيجاب الوضوء معه تردد ، أشبه أنه لايجب ، وكيف كان فهنا أمران الأول ارتفاع حدث الحيض نفسه ، والثاني إجزاؤه عن غيره ، أما الأول فريما ظهر من بعضهم عدمه ، واستشكل فيه العلامة في التذكرة، قال مانصه : ﴿ فَانَ نُوتَ الْجِنَابَةُ أَجِزَأُ عَنْهَا ، وإنْ نُوتَ الْحَيْضُ فَاشْكُالُ يَنْشَأُ من عدم ارتفاعه مع بقاء الجنابة لعــدم نيتها ، ومن أنها طهارة قرنها الاستباحة ، فان صحت قالاً قرب وجوب الوضوم ، وحينئذ فالاً قرب رفع حدث الجنابة لوجود الساوي في الرفع ، انتعى .

قلت : الظاهر حصول رفع الحدث النوي به ، وذلك لشمول مادل على وجوبه للمقام ، وإيجابه يقضي بامكانه ، وامتثاله يقتضي إجزاءه ، ولقوله(صلى الله عليهواله): «لكل أمرى مانوى ، وإنما الأعمال بالنيات » وماذكره العلامة من أنه لايرتفع مع بقاء الجنابة محل منم ، إذ هي أسباب لمسببات مستقلة، واجتزاء الشارع بغسل واحدلها لايقضي بتلازمها ، وعلى تقديره فليرتكب رفع الجيع حينئذ أولى ، ولعل وجه عدم الاجْتَرَاء به عنه الأخبار الآمرة مجمله غسلا واحداً فلا يجوز التعدد ، وقضية ذلك في الفرض ، إما البطلان فيهما أو رفع الجيع لاسبيل الثاني ، لعدم ظهور دخول هذا الفرد أي المقتصر فيه على نية الحيض خاصة في مدلولها ، مع ممارضتها حينئذ بغيرها ، كما تقدم سابقاً فيما لو نوى الجنابة ، فتعين البطلان حينند ، وفيه أنه لاجابر للأخبار في خصوص ذلك ، وكون الائم المذكور ليس بصيفته بل هو بالجلة الحبرية ، وإرادة الوجوب منها هنا محل منع لورودها في مقام تخيل المنع ، والتعبير بالا خبار الا خر بلفظ يجزي ونحوه المشعر بعدم التعبين ، كلذا مع انه قضية الأصل السابق القاضي بكون التداخل رخصة لاعزيمة ومن ذلك كله ظهر لك الأمر الثاني ، وإن الأصح فيه عدم الاجزاء مطلقًا ، سواء ضم الوضو. أو لم يضم ، لما عرفته سابقًا فيما لوكان النَّوي الجنابة ومااستجودناه في الاستدلال هناك من الاجماع المدعى سابقاً والاستغناه عن الوضو. ونحو ذلك لايتأتى هنا ، إذ ربما ادمي الاجماع هنا على العكس ، كما أنه لايستغنى به عرب الوضوء على الأضح ، تعم يمكن الاستدلال بما ذكرناه أخيراً هناك بناء على مانقل عن المرتضى (رحمه الله) من أن غير الجنابة كالجنابة في الاستغناء عن الوضوء ، وما يقال : بانه لولم يكتف بغسل الحيض عن الجنابة مثلا عند اجباعها لم يكن لوجوب غسل الحيض فائدة أصلا ، وكمان وجوده كعدمه وهو باطل ، وذلك لا ن وجوب الفسلين إمايمني جمعها معاً أو التخيير بينها على أن يجزي كل منها عن الآخر أو للعتبر إجزا. أحدما خاصة دون المكس ، والأول معلوم البطلانوالثاني المطلوب ، والفرض بطلانه فتعين الثالث عن وحينته فلا يكون لوجوب ذلك الآخر فائدة ، لأنه لو أنى به لم بكن مجزياً والو أنى به لم بكن مجزياً والو أنى به بنا أن الدليل بوجوه أخر فيه من النساد مالا يخفي الأن الاجتزاء به عن تفسه يكني في فائدته ، وإجزاه غيره عنه لا يسقط ذلك ، على أن وجوبه ليس منحصراً مع الجنابة ،

وذكر بعضهم في القام أدلة واهية لاطائل في التعرض لها ، منها ماذكر في توسيه كالام الفلافة من القول بالارتفاع مع ضم الوضو، وعدمه مع العدم بانه على تقدير الضم يكون مساويا لمنسل الجنابة بخالافه مع العدم ، وفيه أن التحقيقان الوخود أيما هو الرفع الأصغر ، فكيف بتصور فيه رفع حدث الجنابة ، وأيضاً بعد فرض أن حدث الجنابة لم ير ضع بالنسل قالوضوه بمجرده لا يصلح الذات قطعاً ، وما يقال : أن الأدلة دلت على أن غسل الحيض مثلا مع الوضوء كاف في امنتباحة الصلاة فيه انها ظاهرة فيها لوكان الملفع الحيض ، نعم ربما يتم لو قلنا أن غسل الحيض والوضوء معا رافعان الدث أصغر وأكبر لاغلى التوذيع أمكن القول بالاجتزاء حينند ، فتأمل .

المستاحة ارتفع الجميع ، وفي فية القربة حاتقدم ولونوى أحدها اختص به على التحقيق ، الاستفاحة ارتفع الجميع ، وفي فية القربة حاتقدم ولونوى أحدها اختص به على التحقيق ، خلافا لما يظهر من بعضهم ، ويظهر الك الوجه في جميع ذلك من التأحل فيا تقدم ومقنضى أطلاق النص والفتوى عدم الفرق بين غسل الاستحاضة وغيرها في جميع ماتقدم من غسير فرق بين غسلها للانقطاع والبرء إن أوجبناه وبين غسلها لاحتباحة الصلاة ، واحمال الفرق في الثاني لو جامع الجنابة مثلا لمكان بقاء الحدث فهو مبيح لارافع مخلاف غسل الجنابة ضعف ، وذلك لامكان نية الاستباحة الجامعة لما مع أنه لانمانع من نيته وافعا مسيحاً ، وأبيضاً فالاباحة رفيع في الحقيقة عند التأمل وإن لم يكن عانما ، كل ذلك لاطلاق

⁽١) أي الثانى من القسم الأول لأنه (قدس سره) قال : (أما الأول ؛ قلا يخلو إما أن تكون معها جنابة أولا)

الأدلة ، نعم قد يقال : بمدم الاكتفاء لوكان المنوي رفع الحدث مثلا، فتأمل .

القسم الثاني أن تكون كلها مستحبة ، فقيل لايجزي غسل واحد عنها مطلقا ، وقيل يجزي مطلقا وقيل بالاجزاء مع نية الجيم ، أما لو اقتصر على نية البعض فلا يجزي عن غير المنوي ، ولو اقتصر على نية القربة من دون تعيين السبب كلا أو بعضاً فسلا يجزي عن شيء منها ، وربما فصل بعضهم بانضام الواجب معها وعدمه ، فحكم بالتداخل في الأول بخلاف الثاني .

حجة الأول الأصل أي الظاهر المستفاد من تعدد الأوامر بالفسل ، وفيه أنه يجب الحروج عنه باهو أقوى منه من الأخبار المعتبرة التي ستسممها ، وقوله (صلى الله عليه وآله) : « لكل امرى مانوى ، وإغا ألا عمال بالنيات » ونحوها ، وأن الاطاعة والاستثال لا يحصلان إلا بقصدها ، مع أن نية التعيين لا إشكال في شرطيتها وفي توقف الاستثال عليها ، وفيه ان جميع ذلك متجه مع عدم نية الجميع ، وأمامها فلا بل قد يكون بعض ماذكر من أخبار النية شاهداً .

حجة الثاني صدق الامتثال وهو مبني على إصالة التداخل ، وقد عرفت مافية ، والأخبار (منها) مارواه الكليني في الحسن كالصحيح (١) عن زرارة قال (عليه السلام): ﴿ إِذَا اغتسلت بعد طاوع الفجر أَجز أَك غسلك ذلك الجنابة والحجافة وعرفة والنحروالحلق والذبح والزيارة ، قاذا اجتمعت لله عليك حقوق أجز أعنك غسل واحد، قال : ثم قال : وكذلك الرأة يجزيها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمتها وغسلها من حيضها وعيدها » وعن الشيخ روايته في التهذيب مسنداً عن أحدهما (عليهما السلام) ، ورواه ابن إدريس من كتاب حريز عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : وكتاب حريز أصل معتمد معول عليه ، ورواه الشيخ في الحلاف أيضاً عن زرارة عن وكتاب حريز أصل معتمد معول عليه ، ورواه الشيخ في الحلاف أيضاً عن زرارة عن

⁽١) الوسائل _ الباب _ ٤٣ _ من ابواب الجنابة _ حديث ١

أحدهما (عليهما السلام)وفي رواية الشيخ وابن إدريس والجمعة بدل الحجامة ولعلهالصواب، وبذلك ظهر لك أنه لاوجه للطمن في الرواية من جهة الاضار ، على أن الظاهر أنه ليس قادحاً سيا إذا وقع من مثل زرارة الذي عرف أنه لم يرو إلا عن الامام (عليه السلام) وأنه من أصحاب الاجماع ، وأيضاً قد صرح الكليني في أول كتابه ان جميع مافيه من الروايات الصادرة عن الصادقين (عليهم السلام) و بظهور إرادة التمثيل من الرواية ، وعدم القول بالفصل يتم الاستدلال ، ومايقال -: أنه قد دلت على حكم الستحب حيث بكون مه وأجب ، مع ظهور لفظ عليك والاجزاء في الواجب _ فيه أنه لا مخني أن ذكر الجنابة والحيض لا يوادمنه الشرطية ، بل القصود لو كان عليك ذلك فهو كذكرغيره ولفظ عليك والاجزاء لوسلمنا ظهورهما فيذلك لكن لايراد منعما هنا ، لتعدادالستحب في صدرها كما هو واضح . و (منها) مرسلة جيل (١) عن أحدها (عليهما السلام) أنه قال : ﴿ إِذَا اعْتَسَلُ الْجِنْبُ بِعَدْ طَلَوْعُ الْفَجِرُ أَجِزَأُ عَنْهُ ذَلْكُ الْفُسُلُ مِنْ كُل غسل بِلزمه فى ذلك اليوم، وعن الحدائقأن مثلها رواية عَمَانَ بن يزيد عن الصارق (عليهالسلام)(٢) قال : ﴿ أَنْ أَغْتُسُلُ بِعِدُ الْفَجِرِ كُفَّاهُ غُسُلُهُ إِلَى اللَّيْلُ فِي كُلُّ مُوضِّعٌ يَجِبُ فِيهِ الْغُسُلُ ، ومن أغتسل ليلا كفاه غسله إلى طلوع الفجر ﴾ قال : ﴿ واستظهر بعض مشائحناالتأخرين ان عَبَانَ بن بزيد تصحيف عمربن يزيد بقرينة رواية عذافر عنه ﴾ انتھى .

وقد يستدل عليه أيضاً بالتعليل المتقدم في خبر زرارة (٣) ﴿ بانهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة ﴾ قلت : والاستدلال بجميع ذلك على الاطلاق محل منع ، وذلك أما الرواية الا ولى فالمتيقن منها مسع قصد الجميع كما ذكرناه في تداخل الواجبة بقرينة قوله (عليه السلام): (أجزأها) وقوله (عليه السلام): (يجزيها غسل واحد لجنابتها وإحرامها)

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣٤ ـ من أبو اب الجناية ـ حديث ٧

⁽٢) الوسائل - الباب - ٩ - من ابر اب الاحرام - حديث ٤ من كتاب الحج

⁽٣) الوسائل _ الباب _ ٣١ _ من أبواب غسل المبت _ حديث. ١

إلى آخره ، ولو سلمنا عدم ظهوره فهو معارض بما دل على أن (الأعمال بالنيات ولكل امرى مانوى) و بأن نية التعيين بتوقف عليها صدق الامتثال ، و بأن الامتثال متوقف على قصده ؛ وأيضاً لو أخذ بهذا الاطلاق لكان التداخل فيها عزيمة لارخصة ، وهدو مخالف لمظاهر قوله (عليه السلام) ؛ (أجزأك) ونحوه وما يقال . : ان الا غسال المندوبة كالوضوه ات المندوبة ، فان الوضوه بقصد غاية من الفايات مجز بالنسبة إلى غيرها فكذلك الفسل المندوبي أيضاً . فيه أما أولا "فانه قياس ، وثانيا فالفارق موجود ، وذلك لكون المطلوب هناك شيء واحد ، وهو رفع الحدث الا صفر ، فبعد فرض رفعه بقصد غاية من الفايات بجترى به ، لعدم تصور رفعه مرة أخرى ، وأيضاً فالتحقيق أن من توضأ بقصد غاية من الفايات عجترى به ، لعدم تصور رفعه مرة أخرى ، وأيضاً فالتحقيق أن من توضأ بقصد غاية من الفايات لم يصدق عليه امتثال الا مر، بالنسبة إلى غيرها ، نعم لو وقع غيرها مقارنا الذلك الوضوء أعطي ثواب إيقاع تلك الفاية على طهارة ، مثلا من توضأ بقصد قراءة القرآن ولم يخطر بياله دخول المساجد مثلا بل لم يعلم باستحباب الوضوء لها فانه لايمد عمتثلا بالنسبة للا مر، بهذا الوضوء لهذه الفاية ، لكن لو دخله متطهراً أعطي ثواب ذلك ، لما يغهم من الا دلة من استحباب دخوله على هذا الحال وإن لم يكن بقصد ثواب ذلك ، لما يغهم من الا دلة من استحباب دخوله على هذا الحال وإن لم يكن بقصد أها الفعل له .

ثم ان ذلك كله ارتكب في مثل الوضوء لظواهر الأدلة فلا يتسرى إلى غيرها، فما يقال من النالستحب مثلا الماهوالزيارة عل غسلسوا، كان ذلك الغسل لها أولفيرها لا يصغي اليه ، إذ ليس فى الأدلة مايقتضيه ، ومجرد إمكانه لا يصلح محققاً لثبوته ، على أنك قد عرفت انه خروج عن محل النزاع ، ومثله ما يقال: ان المقصود من الفسل التنظيف ، وهو حاصل على كل حال ، فيكون كرفع الحدث فى الوضوء وذلك لمدمم ثبوته ، وعلى تقديره فهو حكمة لا الخالف لا جلها ظواهر الا دلة .

وأما مرسلة جميل فعي لاجابر لسندها في خصوص المقام ، بل الشهرة الركبة الحاصلة مرب نني التداخل رأساً ، واشتراطه بنية الجميع على خلافها ، مع إشعارها

4 E

بَكُونَ النَّسِلِ للجنابة ، وظهور قوله (عليه السلام) : (يلزمه في ذلك اليوم) في كون الجزى عنه أيا هو الواجب ، ومايقال :انه لامعني لذلك ، لكون الأغسال الواجبة مسببات لا سباب خاصة ، ولامعنى لتقديم المسبب على السبب ، وقوله (عليه السلام) : (يلزم) ظاهر في التجدد، فلابد من حله حينتذ على الاعسال الندوبة ، فيجتزى حيننذبا المسل بعد طلوع المفجر عن كل ما يستحب له الفسل في ذلك اليوم وإن تجدد . وفيه ــ مع أنه أيضاً يلزم منه تقديم السبب على المبب حينتُ .. أنه ليس أولى من جعل ذلك قرينة على إرادة الماضي من قوله (عليه السلام): (يازمه فيذلك اليوم) بل يؤيده قوله (عليه السلام) في الخبر المتقدم : (إذا اجتمعت) إلى آخره ، لظهورها في شرطية الاجتزاء بالاجماع ، وهو دال عفهومه على المدم مع عدم الاجماع ، وهو ينافي الاجتزأ. عن متجدد السبب فيها، ومن هنا استدل بها العلامة على تداخل الأعسال الواجبة لظهور قوله (عليه السلام) : (يلزمه) فيه ، ومما ذكرنا يظهر لك أنا وإن قلنا بالاجتزاء بفسل وأحد عن الجميع مــــم نية ذلك إلا أنه لابد من الاجتماع ، فلانجتري بالنسبة إلى المتجدد وإن نوى الاغتسال عن كلما يستحب له النسل في هذا اليوم من الحاضر وللتجدد . ثم انه إن سلمنا كون الرواية المذكورة في الا عسال المستحبة فمفتضى الجمع ـ بينها وبين فوله (صلى الله عليه وآله): (اتماالاً عمال بالنيات) ومادل على شرطية التعيين وقصدية الامتثال ونحو ذلك _ حلما على إرادة نية الجيم .

وأما رواية عبَّان بن يزيد فهي مع الغض عن سندها يجري فيها كثير مماتقدم ، لكنها أظهر من ابقتها في إرادة الأغسال الستحبة ، كما هو مقتضى قوله (عليه السلام) عيها: (إلى الليل) و(إلى طلوع الفجر) ويحمل قوله (عليه السلام) : (يجب) على|رادة _ الثبوت ، فلا ينافي إرادة المستحب ، لكن الظاهر إرادة الماضوية ، فلا تغيد بالنسبة · للمتجدد كما عرفت ، ومما ذكرنا يظهر لك مافي الاستناد إلى التعليل المتقدم ، فلامانم الجواهرو

من أن يراد به ذلك أيضاً ، وإذ قد عرفت بطلان القول بمدم التداخل مطلقاً والقول به مطلقاً كان المتمين التفصيل لكن بشرط أجماعها دون المتجدد منها ، نعم قد يقال: أنه لا يشترط نية الجميع تفصيلا ، بل يكفى النية الاجمالية فى الجلة .

القسم الثالث أن يكون بعضها واجبًا وبعضها مستحبًا ، والأقوى الاجتزاء فيه أيضًا بغسل وأحد مع نية الجيع ، فهنا مقامات الأول التداخل معالفرض للذكور ، و به صرح المصنف في للمتبر ، ووافقه جملة من متأخري التأخرين ، وفي ظاهر القواعد والارشاد وصريح جامع المقاصد كماعن صريح التذكرة عدم التداخل، لنا الاجماعالنقول في الخلاف على الاجتزاء بنسل واحد الجنابة والجمة مع نيتها ، وحسنة زرارة للتقدمة ومرسلة جميل وعبَّان بن يزيد المتقدمة في وجه ، وهو حمل الوجوب واللزوم فيعما على مايشمل الواجب والستحب ، لكن فيه إشكال في خصوص خبر عمَّان بن يزيد والتعليل المتقدم (بأنها حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة) فما يقال ..: من أنه لا دليل على التداخل وليست كالأغسال الواجبة ، لأن الطاوب بها الرفع أو الاستباحة وهو أمر واحد ، بخلاف هذه ـ فيه مالابخني ، كالقول بانها مختلفان بالوجوب والندب ، وهما متضادان لايجتمعان في محل واحد ، والشيعة متفقون على عدمه كالواجب والحرم وإن اختلفت الجهة ، وذلك لما تقدم لك في أول البحث أن التحقيق أن المراد بالتداخل هنا أما هو الاجَّزاء بفعل واحد عن الفعلين ، وليس هذا الفرد الموجود في الحارج الذي تحقق به الاجتزاء مصداقا للكليين حتى يلزم ماسمعت ، بل هو أمر خارج عنها ، فهو من قبيل فرد لكلي آخر ، قال الشارع : أني أجتزي به عن الواجب والمندوب ، لكن لما كان مشابها في الصورة سمى التداخل ، وإلافهوليس غسل جنابة وغسل جمعة ليرد ذلك، فان قلت : إنا نسأل عن هذا الفسل الوجود في الخارج أهو مستحبأم وأجب أو مستحب وواجب ، قلت : هو حيث يقوم مقاماً لأغسال الواجبة ، فهو أحدفردي الواجب الخبر بمعنى أن المكاف مخير بين أن يأتي بالفعلين أوبالفعل الواحد الجزيءنها

وحيث يقوم عن الواجب والمندوب فهو مندوب محضًا ، لأنه يجوز تركه لاإلى بدل م وذلك لأنه بدله الواجب والمستحب جيماً ، ويجوز المكلف الاقتصار على الواجب فقط ، وهو ليس بدلا عنه ، فكان يجوز تركه لا إلى بدل ، فلا يكون واجياً فه وي حينتذ بناءعلى أشتراط نية الوجه الندب فيه مع نية الاجتراء بهعن الجيم الواجب والندب وعلى عدم الاشتراط ينوي القربة مع نية الاجتزاء به عن الجيع ، لايقال: انهم صرحوا بأن الندب لايجزي عن الواجب ، بل لامجوز أن يرد فيه دليل ، وذلك لأن الأحكام الشرعية عندنا معاومة لمصالح واقعية ، ولاريب في تباين المصلحتين ، لا نا نقول : لاما نع من أشمَّال الندب على مصلحة الواجب لكن وجد المانع من اقتضائها الوجوب، ووجود المانع لاينقضها ، بل هي باقية على حالما ، ويكشف عن ذلك الدليل ، نعم بعد فرض عدم الدليل عليه لا تقول به ، لعدم علمنا كيفية مصلحة الندب ، كما يشير إلى ذلك قوله (صلى الله عليه وآله) (١) : «لولا أنأشق على أمتي لأمرتهم بالسواك ، وغيره فتأمل.

وأما ماينقل عن بمضهم ــ من دفع هذا الاشكال بمدم وجوب نية الوجه ــ ففيه مالايخني إذ ليس الاشكال في النية أمَّا هو في الاجبَّاع في الشخصي الحارجي ، وهــذا لايرفعه ، ويظهر من بعضهم دفع هذا الاشكال بأن المراد بتداخل الواجب والمستحب تأدي إحدى الوظيفتين بفعل الأخرى ، كما تؤدى صلاة النحية بقضاء الفريضةوصوم الأيام المسنونة بقضاء الواجب وعُو ذلك ، لظهور تعلق الغرض بمجرد الماهية على أي وجه أتفق ، فيكون المقصود من غسل الجمة مثلا غسل هذه الأعضاء على الوجه الممتبر في هذا اليوم وإن تحقق في ضمن الواجب مثل غسل الجنابة وغيره ، فلا يرد أن ذلك ممتنع لتضاد وجهي الوجوب والندب ، إذالواقع أنما هو الفسل الواجب خاصة لكن الوظيفة المسنونة تأدت به لصدق الامتثال ، ولما سمعت من الأخبار ، بل عن بعضهم التصريح أنه تحصل الوظيفة وإن لم يقصدها ، ولامانع من إعطاء الثواب بذلك ، وله

⁽١) الوسائل - الباب - س - من أبو اب السواك - حديث ع

نظائر ، وفيه أن ماذكره ممكن في ذاته لكنه ان أراد أن ذلك مقتضى الأصل والظاهر في كل ما أجتمعت فيه الأسباب الشرعية حتى يدل الدليل على خلافه كما يقضى به تمليله بصدق الامتثال ، بلعن بعضهم التصريح به ، و بأن قولهم الأصل تعدد السببات بتعدد الأسباب كلام خال من التحصيل . ففيه أنه مخالف لما يظهر من كلام الأصحاب في جميع ابواب العبادات والماملات من البناء على تعدد السببات بتعدد الأسباب، وادعى بمضهم الاتفاق عليه وهو كذلك ، وكان هو التمسك لهم في كثير من القامات ، بل يرساونه إرسال المسلمات ، ولم يخرجوا عنه إلا بدليل ، بل قد يطرحون في معارضته النصوص ويتركون الظواهر كما نقل عن بعضهم من إنكار التداخل في الأغسال ، مع ماسمعتمن ورود الروايات ، ومخالف لما يقضي به الاستقراء في جميعاً بواب الفقه من الصلاة والزكاة والحج والصيام والأعان والنذور والديون والحدودوغير هاعدا النزر القليل الستند إلىماجا. فيه من الدليل على اختلاف في كثير من أفراده ، ومخالف لما هو المتبادر من الاختصاص المقتضي للتعدد ، فإن الفهوم من قوله (صلى الله عليه وآله)(١) : ﴿ إِذَا تكلمت في الصلاة فاسجد سجدتي السهو ﴾ أن السجود لخصوص التكلم ، وقوله (عليه السلام): ﴿إِذَا شُكُكُتُ مِنَ الأَرْبِعِ وَالْحَمْنُ فَاسْجِدُ سُجِدَيْنِ السَّهُو ﴾ أَنْ يَجِبُ عليه سجود آخر للشك ، وإن شئت فاستوضح ذلك بمثل ماإذا قيل ان جاءك زيد فأعطه درهما ، وان سعى لك في حاجة فأصله درهما وقد جاءك وسعى في حاجتك فانك لانشك في أنه يستحق بذلك درهمين ، أحدها بمجيئه والآخر بسعيه كما هو واضح، واستوضح في الجمالات ونحوها ، وأيضاً لاإشكال في افتضاء هذه الأسباب مسبباتها عند الافتراق فكذا عند الاجتماع لأن الدليل الدال على سببيتها متحد الدلالة ، إذ هو بعبارة واحدة شاملة للحالين ، إلى غير ذلك من الأدلة الدالة عليه التي يطول الكلام بذكرها .

فان قلت : أن نية الضمائم الراجعة التي صرح الأصحاب بعدم منافاتها للعبادة

⁽١) المستدرك الباب - ٤ - من أبواب الخلل الواقع في الصلاة من كتاب الصدة

كلها من هذا القبيل ، قلت : لو سلمنا لقانا انه موقوف على الدليل أيضاً ، ومقصود الأصحاب بصحتها هناك أنما هو عدم منافاتها للقربة ، فلا يفسد العبادة ضمها من هذه الحيثية لاأن المقصود جواز ضمها على كل حال ، مثلا لو ضم إلى نية التقرب في الصوم الواجب إصلاح بدنه مثلا أو كسر شهوته أو نحو ذلك كان لابأس به ، لأنه بعد أن عــلم أن قصد إصلاح البدن أو كسر الشهوة يتحقق على أي حال كان في الواجب وغيره جاز مثل ذلك فتأمل ، وإن أراد أن ذلك لمكان الأدلة فى المفام الدالة على الاجتراء بفسل واحد ففيه ان قصارى مايستفاد منها الاجتزاء بغسل واحد العجميع وهو أعم من ذلك ، ومما ذكرنا سابقًا بل ظاهر قوله (عليه السلام): (حقوق) خلافه ، كظهور قوله (عليه السلام) (أجزأها) في أن ذلك رخصة ، فيفيد بقاء التعدد حينتذ . لا يقال: ان حمل الدليل على ذلك أولى بما ذكرت ، لما فيه من بغا. الامتثال وصدق الاطاعة لتلك الأوامرونحوها ، فانه على ماذكرت من المرادبالتداخل ليس فيه امتثالا لتلك الأوامر لأُنا نقول : ان في كلا الا مرين مخالفة للظاهر ، أما على ماذكرنا فلعدم تحقق الامتثال لتلك الا وامر ، ولظهور الا وامر في المطلوب العيني دون التخييري ، وأما على ماذكره الخصم فلمخالفته لظهور التعدد المستفاد منها الذي قد عرفت أنه مجميع عليه في سائر المقامات ، ولاريب أن مراعاة هـذا الظهور أولى ، بل في الحقيقة الظهور الأول يستفاد حيث لادليل ، لاانه مفهوم لفظبجيث يعارض الدايل بخلاف ماذكرنا ، وأيضاً قد عرفت أن مادل على التداخل ظاهر في التعدد هنا ، وأن ذلك رخصة فيجب حينئذ الاقتصار على هذا المقدار والبقاء على مقتضاه في غيره هذا . وفي الذكرى في المقام أي فيما لو اجتمع الواجب والندب يشكل من حيث تضاد وجعي الوجوب والندب إن نواهما مماً ، ووقوع عمل بغير نية أن لم ينوهما ، إلا أن يقال: نية الوجوب تستلزم نية الندب لاشتراكها في ترجيح الفعل ، ولايضر اعتقاد منع الترك، بل هو مؤكدللغاية كالصلاة على جنازي بالغ وصبي لدون ست ، بل الصلاة الواجبة .

ويقرب منه ماعن الشهيد الثاني قال بعد أن نقل عن جماعة من الأصحاب الاجتراء مع نية الجميع : ﴿ وَلَا يُخْلُو مِن إِشَكَالُ لَتَضَادَ الوجه واعتبار نية السبب، وممكن سقوط اعتبار نية السبب هنا ودخوله تحت الوجوب ، كا في الأذكار الندوية خالل الصلاة الواجبة والصلاة على جنازتي من زاد على الست ونقص عنها ، انتهى . وفيه أن دخول المبادة الستقلة المندوبة تحت عبادة أخرى مستقلة أيضاً منوياً سها الوجسوب ممنوع أشد المنع ، وإن استندا في ذلك إلى الدليل رجم حينئذ إلى الاسقاط ، كما أن ماذكر من المثال بالأذكار المندوبة خلال الصلاة الواجبة فياس مع الغارق ، أما أولاً فلحكون ذلك من الأجزاء لامن المبادات المستقلة ، وأما ثانياً فلا نه قد يدعى أن الفرد المشتمل على الأذكار المندوبة من جملة أفراد الواجب الحير بالنسبة اليها ، وإن جاز توا المندوب فانه إنتقال إلى فرد آخر ، فلا ينافيه نية الوجوب حيننذ ، وأما ماذكر مر ِ الثال بالصلاة على الجنازتين ففيه أنه إن لم يدل دليل عليه محل للاشكال أيضًا ، ودعوى الدخول فيه بمنوعة ، كنع ماذكره الأول من أنه لايضر اعتقاد منع الترك لأنه مؤكد ، إذ كيف لا يقد حمم كونه فصلاً مميزاً الفعل عنجائز الترك ، فتأمل جيداً . وفي الذخيرة في دفع الاشكال ماهذا لفظه : ﴿ الا قرب أن يقال لما دل على الدليل إجزاء غسل وأحد عنها يلزم أن يقال إحدى الوظيفتين تتأتى بالأخرى يمنى أنه يحصل له ثوابها وإن لم يكن من أفر ادها حقيقة ، كما تتأدى صلاة التحية بالفريضة والصوم الستحب بالقضاء ، أويقال: مادل على استحباب غسل الجمة مختص بصورة لامحصل سبب الوجوب، والراد من كونه مستحباً أنه مستحب من حيث كونه غسل الجمة مع قطع النظر عن طريان المارض المقتضي للوجوب ﴾ انتهى . وفيه أن ماذكره أولاً مخالف لمراد أصحابه ، لتصريحهم بكونه من أفراده ، وأن الراد بفسل الجمعة جريان الما. على الا عضا. قربة وإن كان في ضمن الواجب. ثم انه مع نيتها معاكما هو الفرض تأدية إحداها بالأخرى إن كانت مخصوصة

فهو ترجيح بلا سرجح ، وإن كانت على الا بهام لا معنى له ، بل لا يخنى مافي كلامه الا خير بحيث لا يحتاج إلى بيان ، نعم ربما يقال في دفع أصل الا شكال ! با نه لا ما نعمن الا خير بحيث لا يحتاج الوجوب والندب في شيء واحد من جهتين بمعنى أن يكون فرداً لكليين أحدها متعلق الوجوب والآخر متعلق الندب ، وذلك لا ختلاف متعلقها حقيقة ، لكن فيه أن الا متثال وقع فى الشخص الموجود في الحارج وهو لا تعدد فيه ، وإن جاز ذلك هنا فليجز فى الواجب والحرم كذلك ، وهو ليس من مذهبنا ، وإن جنح إليه بعض المدققين من أصحابنا لهذه الشبهة ، والكلام معه مقام آخر .

وقد يقال في دفع أصل الاشكال: انه غنع التنافي في اجباع الواجب والندوب عفى اشتال الفعل على مصلحة الواجب والندب ، إذ مصلحة الندب ليس مأخوذاً في مفهومها جواز التركحتى تنافي مصلحة الواجب ولاهو من مقتضياتها ، بل المراد ان الفعل مشتمل على مصلحة لم توصله إلى حد الالزام به ، فجواز الترك في المندوب من أصل الا فعال فلا ينافي اشتاله على مصلحة توصله إلى حد الالزام بالعارض ، وقول الفقها وإن الواجب والمندوب متنافيان يراد به مالو كان أصل الفعل موضوعا على ذلك ، أو يراد به مع ملاحظة الحيثية ، واستوضح ذلك في نية الضائم المندوبة مع الواجب، فانه لا يعرف من أحد الا شكال فيها ، فيكون معنى اجباع الواجب والمندوب حينئذ أنه قد يحصل من أحد الا شكال فيها ، فيكون معنى اجباع الواجب والانوب عمني أنها فعل جامع المصلحتين إحداها مصلحة الواجب والانجرى مصلحة الندب بمهني أنها حيث تكون منفردة لا توصل الفعل إلى حد الوجوب والالزام فتأمل . ومما ذكر نا يظهر حيث تكون منفردة لا توصل الفعل إلى حد الوجوب والالزام فتأمل . ومما ذكر نا يظهر حيث دليل القول بعدم التداخل في الفرض وجوابه .

المقام الثاني أن ينوي الجنابة ، وقيل باجزائه عنه وعن الندب ، كما في الحلاف والسبر أبر وعن البسوط ، واختاره جماعة بمن تأخر عنجا ، بل قيل الظاهر أنه المشهور بل يظهر من السرائر دعوى الاجماع عليه ، وكأن مستنده إطلاق الاندلة ، بل قسد بل يظهر من السرائر دعوى الاجماع عليه ، وكأن مستنده إطلاق الاندلة ، بل قسد بشعو به مرسلة جميل ، وجنح اليه بعض متأخري المتأخرين معالين بما محمت من إصالة

التداخل ، أو لما يظهر من أدلة غسل الجمعة ونحوها أن المراد حصول جريان الماء على هذه الا عضاء في هذا اليوم وإن كان لرفع جنابة . لكن في الكل نظر ، أما الاطلاق فلما تقدم سابقاً ، مم أنه غير مساق لبيان ذلك ، بل هوممارض بالأصل وعثل قوله (عليه السلام) (١) : ﴿ لَا عَلَ إِلَّا بَنْيَةً ﴾ و ﴿ أَمَّا الأَعْمَالُ بِالنَّيَاتِ ﴾ (٢) و (ليس للانسان إلا ماسعى (٣) وعودتك ، بل قدعرفت أنالتداخل رخصة لاعزعة ، ومقتضاه جواز التمدد ، فيكون الفارق بين الفسل الحبزي لواحد وبين مايجزي الجميع النية ، لتوقف التميين عليها ، وقصره على نية العدم بعيد ، وأما ماأشعرت به مرسلة جميل المتقدمة ففيه مع ماعرفت من عدم وضوح متنها محمولة على إرادة نية الجميع ، ومثله غيره، والاجماع المدعى في السرائر _ مع أنه ليس بصريح في ذلك _ معارض بما عرفت أيضًا ، كمرفتك فساد الأصل التقام ، وانه ليس في الأدلة مايقتضي كون الراد بفسل الجمعة كذلك ، بلهي ظاهرة في خلافه ، ولهذا ذهب جملة من الأصحاب.منهم المهنف والفاضل والكركي في ظاهر المعتبر والقواعد والارشاد وصربح المنتهى والتذكرة وجامع المقاصد ، وربما يشعر به غيرها ، ووافقهم عليه جملة من أساطين العصر وماقاربه كالسيد المهدي في منظومته والأستاذ المعتبر الشيخ جعفر في كشفه والآغا في شرحه على المفاتيح على مانقل عنه إلى عـــدم الاجتزاء بمسكاما محمت ، فيبق الاستصحاب أي استصحاب الخطاب به سالمًا عن المعارض ، وهو الذي يقتضيه الاحتياط بل هو الأُقوى وإن كان الأُول لايخلو من وجه ، والظاهر أنه بناه على الاجتزاء بالجنابة لافرق بينها وبين غيرها من الواجبات كغسل الحيض ونحوه ، وربما ظهر من بعضهم كابن إدريس في السرائر والفاضل المندي وغيرهما اختصاص ذلك بالجنابة ، ولعله لما في صدر حسنة زرارة المتقدمة ، ولا أن غسل الجنابة له عربة على غيره ، ولما

⁽۱) و (۲) الوسائل _ الباب_ o _ من ابواب مقدمة العبادات _ حديث ١٠-١ (٣) سورة النجم _ الآية . ٤

يظهر من أبن إدريس من أن العمدة في فلك الاجماع ، لكنك خبير أنه بنا. على أن منشأ الاجزاء هو كون المراد من غسل الجعة مثلا حصول الغسل ولوخي ضمن الواجب كالصوم في الأيام البيض ، أو أنه إطلاق قوله (عليه السلام) : (إذا اجتمعت)إلى آخره ونحوه يتجه عدم الفرق بين غسل الجنابة وغيره ، بل يؤيده قوله (عليه السلام) في آخر الرواية :(وكفلك المرأة يجزيها) الى آخره . فيحمل قوله(عليه السلام) (اللجنابة) على المثال ، هذا . إلا أنك قد عرفت أن الأقوى أنه لاتداخل مع عدم النية .

المقام الثالث أن ينوي غسل الجمعة من غير تعرض للجنابة ، قيل لايجزي عن الجنابة ولامن الجمة ، وقبل مجزي عنها ، وقبل بجزي عن الجعمة دون الجنابه ، وهو الأُفْوَى، أما إجزاؤه عن الجمعة فلاً ن الا من يقتضي الاجزاء لصدق الامتثال، ومايقال : أن المقصود منه التنظيف ، وهو لايحصل مع بقاء الحدث في غاية الضعف ، إذ هي دعوى عارية عن الدليل ، أبل قسد يظهر من مشروعية غسل الاحرام للحائض خلافها ، وأما عدم إجزائه عن الجنابة فلعدم نيته كما عرفت في سائر أنواع التداخل ، والمُسكُ بِالْمَلاقِ الا دلة أو بأن المراد من غسل الجنابة غسل هذه الا عضاء على وجمه القربة بعد معدث الجنابة وإن كان في ضمن المستحب فيه من الضعف مالايخني كاظهر اكمن الباحث السابقة .

غم قد يستدل بما ينقل عن الفقيه (٤) أنه روى في أبواب الصوم «من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي حتى خرج شهر رمضان ان عليه أن يغتسل ويقضي صلاته وجبومه إلا أن يكوز قد انفسل للعجمعة ، فانه يقضي صلاته وصومه إلى ذلك اليوم ، ولايقضي مابعد ذلك، مع أنه ذكر في أول كتابه أنه انما يورد فيه مايغتي به ويحسكم بصخته ويمَّتقد أنه حجة فيما بينه وبين.ربه عزوجل ، لكن فيه أن الحروج بمجرد هذه (١٠) الموسائل - الباب - ٢٠٩ - من أبواب من يصم صومه - حديث ٢ من كتاب الصوم الجواهري

الرواية مسع عدم الجابر لها وموافقتها لبعض مذاهب العامة عما تقتضيه أصول المذهب لا يليق بالفقيه ، فما وقع - من بعض متأخري التأخرين من العمل بمضوتها بل قديظهر من بعضهم أنه موافق للقواعد حما لاينبغي أن يلتفت اليه ، وبما ذكرنا تستغني عن ذكر مستند كل من الا قوال المتقدمة ، كما أنك استغيت بعد الاطلاع على جميع ما تقدم عن التعرض لصحة ما أذا وقع الفعل بنية امتثال سبب خاص قاصداً عدم الآخر و بطلانه على الوجوه السابقة ، وإن كان الا قوى عندنا أنه يقع لما نواه فقط ، فتأمل جيداً والله أعلم مجقائق أحكامه .

وإذ قد عرفت ان الأصل يقتضي عدم التداخل مطلقاً في الواجبات والمندوبات والمختلطات وجب الأقتصار فيا خالف الاصل على المتيقن أو مجمكه ، والظاهر انه هنا هو الاكتفاه بفسل واحد الجميع مع نية الجيع أو بعض الجيع كالجع بين غسلين مثلا فقط دون الباقي . أما لوقصد التداخل كلاأو بعضاً في غسل رأسه مثلاثم أراد النفريق في باقي الأعضاه فالظاهر عدم الصحة ، وكذلك العكس ، نعم لوغسل رأسه بعدد ماعليه من الأغسال وهكذا سائر أعضائه فالأقوى في النظر الصحة ، لعدم أشتراط الموالاة ، وكذا في محل الفرض لو قصد التداخل في البعض ، كما لوكانت عليه ثلاثة أغسال ثم غسل رأسه مرتبن قاصداً بالأولى الاجتزاء عن إثنين وبالثانية عن الثالث حتى أغسال ثم غلا الحال ، أما لوغسل رأسه مثلاً مكرراً غير معين ولامداخل ثم قصد التداخل في البواقي فالظاهر عدم الصحة .

﴿ الفرض الثاني ﴾

من فروض الوضو، ﴿ غسل الوجه ﴾ كتابًا وسنة وإجماعا ، وهو لغة على مايظهر من بعضهم مايواجه به ، وفى المصباح المنير أنه مستقبل كل شي، ، وشرعا بمغى المراد الشرعي لاأنه حقيقة شرعية لبعدها ، كاحتمال، كون ذلك من الشارع كشف للمغى

العرفي ، بل عن الرَّنضي في الناصريات انه لاخلاف في أن الوجه اسم لما يواجه به ، أَعَا الْحَلَافِ فِي وَجُوبِ غُسَلَ كُلُّ مَا يُواجِهِ بِهُ أَمَلًا ، فيقتصر حينتُذُ على هذا المدني في خصوص المقام ، ويرجم في غيره إلى العرف ﴿ وهو ﴾ أوسع مما هنا أي ﴿ مابين منابت الشعر في مقدم الرأس إلى طرف الذفن﴾ بالفتح ، وهو مجمع اللحيين الذي ينحدر عنه الشعرين الجانين ، (طولا ومااشتملت عليه الابهام) بكسر الممزة ، وهي الاصبع العظمى ، والجمع الأباهم ، (و) الاصبع (الوسطى عرضا وماخرج عن ذلك فليس من الوجه) وفىالمدارك أن هذا التحديد مجمع عليه بين الأصحاب ، و كا نه لأنه لم يفرق بين ماعبر " به الصنف وماعبر " به الأصحاب من قصاص الشعر إلى محادر شعر الذقن طولا ومادارت عليه الابهام والوسطى عرضا ، وهو كذلك لافرق بينها ، فما عن الغنية حينتذ والناصريات ـمن الاجماع على هذا النحديد ، وفي المعتبر والمنتهى من أنه مذهب أهل البيت (ع) وماني الحدائق وعنالذخيرةوغيرها الظاهر انه لاخلاف فيهـ. هو الحجة على ماذكر والصنف، مع مافي جامع القاصد من أن هذا التحديد مستفاد من الا خيار (١) المروية عنهم ، وماعن الذكرى أنه القدر الذيغسله النبي (صلى الله عليه وآله) بنقل أهل البيت (عليهم السلام) (٢) ، مضافا إلى الصحيح على ماعن الفقيه عن زرارة بن أعين (٣) أنه قال لأ بي جعفر الباقر (عليه السلام) : ﴿ أُخبِرْ بِي عن حد الوجه الذي ينبغي أن يوضأ الذي قال الله عزوجل فقال : الوجه الذيقال الله وأمر الله عزوجل بفسله الذي لا ينبغي لأعدان يزيدعليه ولاينقص منه ، إن زاد عليه لم يؤجر وإن نقص منه أثم مادارت عليه الوسطي والابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن ، وماجرت عليه الاصبعان مستديراً فهو من الوجه، وماسوى ذلك فليس من الوجه، فقال له : الصدغ من الوجه فقال لا ﴾ ورواه الكليني والشيخ أيضاً في الحسن بابراهيم بن هاشم عن زرارة أيضاً

⁽١) و (٧) الوسائل _ الباب _ ١٧ _ من أبواب الوضوه _ حديث . . ١ (٣) الموسائل ـ الباب _ ١٥ _ من أبولك الوضوء

(قال: قلت له نه أخبر فيم) الى آخره إلاانه في الكافي (ومادارت عليه السبابة والوسطى والا بهام) وكأن المراد بالضمير في روايتيجا الباقز (عليه السلام) كا يشهد له رواية الفقيه ، وماتضمنته رواية الكليني من ذكر السبابة مع الوسطى لم أعثر على من اعتبره سوى ما ينقل عن المبسوط والناصريات انعاذكرا السبابة مع الوسطى في العرض ، والظاهر انه ليس خلافا في المسألة ، إذكل ما اشتملت عليه السبابة والابهام تشتمل عليه الوسطى والابهام لقصرها عنها غالبا ، وحمل الواو في الرواية وكلاميها على معنى أو فيحصل حينئذ خلاف ويكون تخييراً بين الزائد والناقص فى غاية البعد ، بل لامعنى له عند التأمل ، وإذا لم ينقل عن أحد منهم الخلاف في ذلك ، ولا تعرض له متعرض بمن عادته التعرض لمثله ، وهذه الرواية هي الأصل فى الباب ، وعليها بني كلام الأصحاب ، عادته التعرض لمنا نص في المطاوب .

وقبل الحوض في بيان كيفية دلالتها على ماذكره الأصحاب لابدمن ذكر مماني الفاظوقمت في كلامهم يتوقف عليها ذلك، (منها) الغزعتان، وهي تثنية نزعة بالتحريك، وهما البياضان المكتنفان بالناصية بلا خلاف أجده كما يتفق في كثير من الناس، وهو معنى مافي المنتهى أنها ماانحسر عنه الشعر من الرأس متصاعداً في جانبي الرأس، و(منها) المغذار، وهو النابت على العظم الناتي الذي هو سمحت الصاخ وماانحط إلى وتد الأذن على مافي المنتهى ، ويقرب منه ماعن التذكرة ، وفي جامع المقاصد عن الذكرى و أنه ماحاذى الأذن يتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعارض، انتهى. ومثله عن المسالك والمحقق ماحاذى الأذن يتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالعارض، انتهى. ومثله عن المراد بالصدغ والعارض، ولذا جمع بينهما في المدارك، فقال ؛ هو الشعر النابت على العظم النائي الذي يتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالمارض، كما أن مافي المصباح المنير من أن عذار اللحية بتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالمارض، كما أن مافي المصباح المنير من أن عذار اللحية الشعر النازل على اللحيين يرجع اليه أيضاً ، أو يكون تفسيراً بالأعم وإلا ف أذكر ناه من تفسيره كانه لا نزاع فيه في عبارات أصحابنا ، و (منها) العارض ، فني المنتهى أنه من تفسيره كانه لا نزاع فيه في عبارات أصحابنا ، و (منها) العارض ، ففي المنتهى أنه النتهى أنه النازل على المنزاع فيه في عبارات أصحابنا ، و (منها) العارض ، ففي المنتهى أنه النائي المورض ، ففي المنتهى أنه المناف المسره كانه لا نزاع فيه في عبارات أصحابنا ، و (منها) العارض ، ففي المنتهى أنه المناف المسرة كانه لا نزاع فيه في عبارات أصحابنا ، و (منها) العارض ، ففي المنتهى أنه المناف المرة كلانواء فيه في عبارات أصحابيا ، و (منها) العارض ، ففي المنتهى أنه المناف المستحرة و المناف المحاب المافي المحاب المنافي المحاب المحاب

مانزل عن حد العذار ، وهو النابت على اللحيين ، وبرجع اليه مافي الدوس من أنه الشعر المنحط عن القدر المحاذي للأذن الى الذقن وهو مجمع اللحيين ، وإن كان في صدق العارض على القريب إلى الذقن تأمل ، فإذا قال في المدارك : أنه الشعر المنحط عن القدر المحاذي للأذن ، وفي كشف الثام أنه ماتحت العذار من غير ذكر الانتهاء إلى الذقن ، وفي الصحاح أن عارضة الانسان صفحتا خديه ، وقولهم فلان خفيف العارضين يراد به خفة شعر العارضين ، و (منها) مواضع التحذيف ، وهي الشعر بين انتهاء العذار والنزعة المتصل بشعر الرأس ، كما في المنتجى والروضة ونحوه عن التذكرة والذكرى ، بل لعله يرجع اليه مافي المدارك من أنها هي التي ينبت عليها الشعر الحفيف والذكرى ، بل لعله يرجع اليه مافي المدارك من أنها هي التي ينبت عليها الشعر الحفيف يين الصدغ والمنزعة ، لأن منتهى العذار من الأعلى هو ابتداء الصدغ كما عرفت ، بل كان منتهى المذار من الأعلى هو ابتداء الصدغ كما عرفت ، بل الشعر ويسترسل ، وكما نه لاخلاف أيضا في تفسيره بذلك ، ومثله في ذلك القصاص كما نه الشعر الذي بعد انتهاء العذار المحاذي لرأس الأذن ، وينزل عن رأسها الأصحاب انه الشعر الذي بعد انتهاء العذار المحاذي لرأس الأذن ، وينزل عن رأسها قليلا ، لكن الموجود في بعض كتب اللغة انه ما بين لحظ العين إلى أصل الأذن ، ويقرب منه ماقيل ما يين الحاجب والاذن .

إذا عرفت هذا فنقول: غير خني على الناظر في كلام الا صحاب والرواية ظهور أن المراد بقوله (عليه السلام): « مادارت عليه الابهام من قصاص الشعر » الى آخره الحد العلولي الذى ذكره الا صحاب ، و بقوله (عليه السلام): « وماجرت عليه الاصبعان » العلولي الذى ذكره الا صحاب ، و بقوله (عليه السلام): « وماجرت عليه الاصبعان » الى آخره الحد العرضي الذي ذكروه أيضا ، ولذا قال في المدارك: انها نصفي المطلوب، لكن فيه نظر من وجوه ، (الا ول) أن التحديد الا ول المطول لا يناسب التعبير بقوله (عليه السلام): (دارت) إذ ليس هو من الدوران في شيء ، بل قد يقال : لاحاجة إلى التقدير بالاصبعين في الحد الطولي ، بل تحديده بانه ما كان من القصاص إلى الذقن

أولى من ذلك ، نعم يتجه التقدير بعما بالنسبة إلى العرض . (الثاني) قوله في التحديد العرضي مستديرًا يِنافي ماذكروه ، إذلااستدارة فيه ، مع أنه كان ينبغي أن يغول مستديرين لكونه حالا من الاصبعين على الظاهر . (الثالث) ماقاله البهائي في الحبل المتين أنه بناء على هذا التحديد ينبغي دخول النزعتين لكونها تحت القصاص م خروجها إجماعا وينبغى دخول الصدغين لدخولها تحت الخط العرضي المار بقصاص شعر الناصية ويحويعها الاصبعان غالبًا مع خروجها بنص الرواية ، وأما العارضان فقد قعلم بمض بدخولمها ، وبعض يخروجها ، ومثلجا العذاران ومواضع التحذيف ، الى أن قال : فظهر لكانه دخوله في التحديد كما عرفت في النزعتين والصدغين ، ويقتضي دخول البعض منه مم خروجه عن التحديد المذكور ، فكيف يصدر مثل هذا التحديد الظاهر القصور الموجب لهذا الاختلاف من الامام (عليه السلام) ، ولذلك عمل الرواية على معنى آخر ، وقال : ماحاصله أنقوله (عليه السلام) : (من قصاص) متعلق بقوله: (دارت) فيراد حيثنذيبان ابتداء التدوير من القصاص ، بمنى أن الخسط المتوم من قصاص الشمر إلى طرف الذقن ، وهو الذي يشتمل عليه الاصبعان غالبًا اذا أثبت وسطه وأدير على نفسه حتى يحصل شبه دائرة ، فذلك القدر الذي يجب غسله ، فيكون مبدأ الدائرة اعماهوالقصاص والذقن وهو المنتمى أيضاً ، وذلك لا نه يكون ماكان على القصاص على الذقن وماكان على الذقن على القصاص ، وعليه حيثئذ بلتُّم خروج الصدغين والنزعتين ، وكذاك مواضع التحذيف والعذارين لخروجها عن الدائرة كما يشهد به الاعتبار ، وأما العارضان فيدخل بعضها ، واستجوده بعض من تأخر عنه كالمحدث الكاشاني ، وكـأ نالذي دعاه إلى ذلك مضافا إلى ماسممت اشبال الرواية على لفظ الاستدارة .

وفيه _ مع أنه من الماني الغامضة التي لايليق بالامام مخاطبة عامة الناس بها ، ومناف لما يظهر من كلام الا صحاب الماهرين الذين هم الا ثمة في فهم الا خبار أصحاب

القوى القدسية _ أنه مناف لما تسمعه من التحقيق الذي يأتي على جميع ماذكرنا وذكر من الاشكال ، وهو أن الا صحاب لم يجعلوا الابهام والوسطى معياراً للحد العلولي ، بل حدوده بكونه من القصاص إلى الذقن ، نعم قدجعلوها حداً للعرض ، ومن المعلوم أن المراد بالقصاص قصاص الناصية ، ثم يؤخذ مايسامتها من الجانبين في عرض الرأس ، فيخرج النزعتان لكونهما ليسا من الوجه قطعاً ، إذ التحديد مساق لبيان الوجه ، وإلا ظلاً اثرة التي ذكرها البهائي لاتجـدي في دفع الابراد بالنزعتين كما هو واضح ، فيراد حينئذ بعد تعليق الجار والمجرور بقوله (عليه السلام) : (دارت) ان ماأحاطت به الابهام والوسطى وماجرت عليه من القصاص إلى الذقن فهو من الوجه ، يمنى أن كل موضع جرت عليه الآصبعان من هذا المكان الذي هو من القصاص إلى الذقن فهو من الوجه، ولعلهذا أولى بما ذكره لظهور قوله (عليه السلام) : (دارت عليه الابهام والوسطى من القضاص) في كون ابتدا. الدوران للاصبعين معاً من القصاص ، وعلى كلامه يكون الدورانين القصاص الوسطى خاصة ، لكون المفروض أن الابهام على الذفن ، بل لامعنى لجمل الذَّقِن منتهى الدائرة لأنَّ ابتدائها وقع من القصاص والذَّقن وانتهائها اليهما أيضًا، بان يكون الابهام على القصاص والوسطى على الذقن فيكون لكل من الاصبعين نصف الدائرة ، معأن الرواية كادت تكون صريحة في إرادة ابتداء جريان مجموع الاصبعين من القصاص وانتهائه إلى الذقن ، وهو عين ماذكره الأصحاب ، بل لايخني علىالمتأمل في التحديدالذي ذكره أنه يخرج عنه بعض الجبينين قطمًا، مع أنها من الوحه بديهة كما هو نص خبر إسماعيل بن مهران (١) بل قديقال ان جميع ماتكلفه محافظة على حقيقة العبارة لا يتم معه ، لظهورقوله (عليه السلام) : (مادارت عليه الابهام والوسطى من قصاص) إلى آخره في أن الاصبعين يدوران في جميع أجزاء الوجه من القصاص إلى الذقن فيلزم مالايتناهي من الاستدارة وهو لامعني له ، إذ كيف يعقل حصول الاستدارة في خط (١) الوسائل - الباب - ١٧ - من أبو اب الوضوء - حديث - ٧

لاسمة له كما هو واضح ، وحمل اللفظ على إرادة معنى آخر ليس بأولى مما ذكرنا من إرادة الاحاطة ثم الجريان حتى ينتهيا إلى الذفن، بل ذلك أولى من وجوه .

بل محتمل أن يراد بالادارة نفس الجريان، وصمى مثل ذلك إدارة لانه محصل منه شبه دائرة ، وبه يظهر وجه قوله (عليه السلام) : (مستديراً) إذ هو حال إما من لفظ (ما) أو من الضمير المجرور بحرف الاستعلاء ، ولافساد في شيء من ذلك ، لكنه يكون حينتٰذ ذكر الأصحاب للحد العاولي ليس لتضمن الرواية صريحًا له ، بل هو لازم للمني الذي ذكرناه ، مع أنه يمكن ان يجعل الأول المحد الطولي على حمل (دارت) على معنى اشتملت وأحاطت ، وبكون قوله (عليه السلام) : (وماجرت) بيانًا للحد العرضي ، ولاضير فيه ، ولولا مخافة إطالة الكلام لا طنبناالكلام فيما يرد على ماذكره ، وفياذكرنا الكفاية ، وبه يندفع جميع مانقدم من الاشكالات ، وأما ماذكره من خروج الصدغ مع دخولها في تحديد الأصحاب ففيه أولاً أن الصدغ المسمى بالفارسية (بزلف) على ماعرفت من تفسيره عند الأصحاب خارج عن التحديد المذكوركما يقضي به الاختبار، بل قد يقال : أنه من جملة منابت الشعر ، بل يرشد إلى خروجه أشمّال الرواية المنقدمة عليه ، لظهورها في عدم دخوله في التحديد ، لاأنه داخل وخرج بقوله (عليه السلام): (أنه ليس من الوجه)كما هو ظاهر عند التأمل ، ومن هنا لم أعتر على قائل نوجوب غسلهسوى مانقله في الذكرى عن أحكام الراوندي على مافيل ، مع احمال أن يكون مراده بمض الصدغ ، بل أكثره على تفسير بمض أهل اللهة بأنه ما بين لحظ المين إلى أصل الأذن. لكنك قد عرفت أن المعروف بين الأصحاب تفسيره مخلاف ذلك ، ولذا قال في التذكرة على مانقل عنه :الصدغان من الرأس ، وفي المنتهى بعد أن عرَّفه بما تقدم ذكره سابقاً أنه لايجب غسله معللاله ولغيره من النزعتين بأنالتكليف بهذاشرعي، ولاشرع يدل على التكليف بها ، وفي جامع المقاصد الصدغ الذي يتصل أسفله بالمذار ليسمن الوجُّه قطعاً ، إلى غير ذلك مما عثر نا عليه من كات الأصحاب ، فانها مصرحة

4 5

بعدم وجوب غسله ، بل ظاهر كثير منها كصريح البعض أنه غير داخسل في التحديد لأكلاً ولابعضاً ، فيكون ذلك قرينة على أن المراد بالصدغ عندهم غير المدنى الذكور في كلام بعض أهل اللغة ، على أنه بناء عليه لاتجدي البهائية في خروجه ، بل يدخل بعضه فيها ككلام الأصحاب ، والتحقيق ماذكرنا ، هذا . وربما ظهرمن الخوانساري في شرحه على الدروس تسليم دخول بعض الصدغ في التحديد ، واستند في خروجه إلى الرواية ، لا نه قسره بأنه المنخفض الذي مابين أعلى الا ذن وطرف الحاجب ، وكا نه (رحه الله) غفل عما هو المعروف بين الا صحاب من معناه ، فتأمل جيداً ،

وأما المزعتان فقد عرفت أن عدم وجوب غسلها إجماعي ، وان الدائرة البهائية الانشر في دفع ذلك ، لكنك قد عرفت أن الراد بالفصاص قصاص الناصية ثم يؤخذ مايسامتها الإخراج المعلوم أنه من الرأس ، نعم قد يقال : بدخول مايتفق في بمض الرؤوس من عدم استواء القصاص فيها ، مع أنه ليس من النزعة قطما ، وأما المذار فليما أولا "أن خلاف الأصحاب في هذه الأمور مرجمه إلى موضوع ، وهو أن مثل هذا الموضع هل تشمله الاصبعان أولا ? وإلا فلا شك في الحروج مع عدم الشمول وفي الدخول معه ، ولعل منشأه وقوع الاشتباه بالنسبة المختبرين واختلاف الا يدي والوجوه اختلافا لا يحرجه عن مستوى الحلقة ، أو الاختلاف في محل الاختبار بالاصبعين والوجوه اختلافا لا يحرجه عن مستوى الحقة أو اختلف ، وما يقال على الأخير: من القصاص ثم يؤخذ على نسبة الحدين أو هو وسط التدوير أو انه يجري الاصبعان من القصاص أبى الذقن فكل ماحوته بجب غسله اتفق أو اختلف ، وما يقال على الأخير: انه أنه أن المراد ماحوته الاصبعان من الوجه المرفي كما يشعر به قوله (عليه السلام) : المواعرت عليه الاصبعان من الوجه المدفوع بأن المراد ماحوته الاصبعان من الوجه المرفي كما يشعر به قوله (عليه السلام) : (وماجرت عليه الاصبعان من الوجه مستديرا) فشمولها لمعلوم الحروج غير قادح ، ولعل ولها (عليه السلام) : (وماجرت عليه السلام) : (وماجرت عليه السلام) : (وماجرت عليه السلام) : (وماجرت عليه) بالجيم والواه يناسب الثالث على مافي بعض النسخ توله (عليه السلام) : (وماجرت عليه) بالجيم والواه يناسب الثالث على مافي بعض النسخ توله (عليه السلام) : الموته عليه المهم المهم المؤله المهم المؤلة المهم المؤلة المهم الشوطة المهم المؤلة المهم المهم المؤلة المؤلة المهم المؤلة المهم المؤلة المهم المؤلة المهم المؤلة ا

كالموجود في بعض آخر بالحاء والواو على ماعرفت سابقاً من أن الراد بالرواية مادارت عليه. الاصبعان من القصاص إلى الذقن ، إذ الاختبار بالاصبعين في كل موضع مر مواضع الوجه ، فتأمل جيداً .

إذا عرفت ذلك فالمذار قبل بدخوله كما عن ظاهر البسوط والخلاف وعن ابن الجنيد و باصرح الشهيد في الروضة ، وقيل بخروجه ، واختاره الصنف في المتبر والعلامة في المنتهي والتحرير وعن جملة من كتبه ، بل عن ظاهر كلامه في التذكرة دعوى الاجماع عليه ، وريما قيل بالتفصيل ، وهو دخول ماحوته الاصبعان منه وخروج الباقي كما نقل عن العلامة في نهاية الأحكام ، واختاره بعض من تأخر ، لكن منه فــــد يستظهر أن النزاع بينهم لفظي ، إذ القائل بوجوب الغسل مهاده ماحوته الاصبمان منه والقائل بعدم وجوبه مراده خروج مالم تحوه الاصبعان منه ، إذ لامعنى للقول بوجوب غسل الخارج بعدما محمت من التحديد ، كما أنه لامعنى للقول بعدم وجوب غسل الداخل بعده ، وكان مبب الاشتباه أن العذار وان عرف بما محمت من أنه الشعر الحاذي للأذن يتصل أعلاه بالصدغ وأسفله بالمارض لكن ذلك تعريف لطوله ، وأما عرضه فلم يظهر مقداره ، فلعل القائل مخروجه يقتصر على ذلك المقدار الحارج بتسميةالعدار ، ومثله القول بالدخول أو يريدبه بعضه ، وإلا فالاصيمان لاتناله ببامه قطعاً . ودعوى وجوب غسله من باب المقدمة مدفوعة بان المراد دخوله في أجزاء الوجه ، وإلا فهي واجبة في سائر الحــدود من غير خصوصية الذلك ، على انه يكنى بمضه كدءوى أن شمر الخـدين يجب غسله ، وهو متصل به لامفصل محسوس بينها ، وأما مايقال : ان أسفله متصل بالعارض مع وجوبغسله قطعاً ففيه أولاً انا نمنع وجوب غسل مالاتناله ُ الاصبعان كما ستسمع ، وثانياً لاملازمة بين اشمال الاصبعين على العارضين وأشمالها على المذار ، إذ قد يختبر بالنسبة المارض بنحو بشمل المارضين دون العذار ، وثالثًا بالمكان المعارضة بانه متصل بالصدغ الذي أجم الأصحاب إلا نادرا على عدم وجوب

غسله ، وظاهرهم أنه لاتناله الاصبعان ، وفي الدروس وجامع المقاصد وعن الذكرى أبن غسله أحوط ، ولعله خروجا عن شبهة الخلاف ، فيكون لذلك مستحباً ، ولا ينافيه مافى المنتعى والتحرير أنه لا يستحب . بل في الأخير أنه يحرمان اعتقده ، لأن الظاهر إرادة نفى الاستحباب الذاتي لاالاحتياطى ،

ومما ذكرنا تعسلم أنه لاإشكال في عدم وجوب غسل البياض الذي بين الأذن والعذار ، وأما العارض فقيل بدخوله كما اختاره الشهيدان ، بل قطع أولهما به كما عن ثانيها نقل الاجماع عليه ، وعن أبي علي أن كلامه يعطي الدخول ، وذهب العلامة في المنتجى إلى خروجه ، وعنه في النهاية التفصيل بين ماشحلته الاصبعان منه ومالم تشملاه منها. قلت: لاينبغي الاشكال في وجوب غسل الأسفل منه لتناول الاصبعين له ،وأما أعلاه فعما ينالان شيئًا من عرضه ان قلنا بتسمية ذلك عارضًا ولايشملانه تمامًا قطمًا . ومافي المدارك من الايراد على الاستدلال هنا بشمول الاصبعين بأن ذلك انما يعتبر في وسط التدوير من الوجه وإلا لوجب غسل ماتناولاه وان تجاوز وهو باطّل إجماعا _مدفوع بانه مناف لظاهر الرواية ، بل صريحها من الاعتبار بهذا التحديد في سائر الوجه، كاندفاع ما أورده بان المراد ماتنا ولاه من أجزاه الوجه كما هــو صريح الرواية ، فيخرج الملوم منه أنه اليس منه ، وانت إذا أحطت خبراً بما قدمناه في العذار تعرف خصوص ما يتعلق بالمقام ، فلا حاجة إلىالاعادة ، وأما مواضع التحذيف على ماعرفت من تفسير هافأدخلها بعضهم ، وأخرجها آخرون ، وليس ذلك منجة شمول الاصبعين وعدمه ، بللكونها منابت من القصاص أولا ، ولعل الأظهر دخولها ، لأنهاكما عرفت منابت الشعر الخنيف ، والظاهر عدم دخولها في مسمى شعر الرأس ، كما يشمر به سبب تسميتها بذلك من كثرة حذف الشعر فيها من النساء والمترفين ، مع تأيده بالاحتياط ، إذا عرفت ذلك كله ظهر لك ماذكره البهائي في دائرته ومافيه ، لكن من المعلوم أنه يجب فيجيع ماذكرنا من الحد الطولي والعرضي إدخال بعض الزائد على المحدود من بابالمقدمة

لتحصيل العلم بغسل المأمور به سيما بالنسبة للتحديد العرضي ، لأن معرفته على التحقيق في غاية الاشكال خصوصاً للأعوام ، بل يكني في إشكاله ماوقع بين العلما. كما سمعت، فاذا أتى بالزائد احتياطًا فرغت ذمته يقينًا ، إذ ليس عليه الوقوف على نفس الحد ، لكن بجب نية غسل الوجه المأمور به شرعا ، أما لو أدخل بعض الزائد في النية على أنه منسول أصلي ابتداء لافي أثناء غسل العضو قوي القول بالفساد التشريع، ويكون قوله (عليه السلام) : (فان زاد عليه لم يؤجر) أي علىوضوئه لفساده ، وفيه تعريض بوضوه العامة ، ويحتمل القول بالصحة ، كما لعله يشعر به قوله (عليه السلام) : (لم يؤجر) أيضاً لمقابلته له بقوله (عليه السلام) : (إن نقص أثم) وأولى منه فيذلك ماإذا نواه في الا ثناه أو نوى غسل الوجه في الواقع ، ولكن كان بزعمه ان المجموع وجه وإن كان زعماً باطلاً ، فتأمل جيداً .

﴿ولاعبرة بالأُنزع﴾ الأصلع الذي قد انحسر الشعر عن بعض رأسه فساوى بعض مقدم رأسه جبهته ، ﴿ ولا بالا على المقابل الأول وهو الذي ينبت الشعر على بمض جبهته ، فلا يجب على الأول غسل ذلك المقدم ، كما أنه يجب على الثاني غسل الفصاص الذي على الجبهة ، فيرجع كل منها إلى الغالب في أكثر الناس ، لانصراف التحديد النه وإن كان في صدق أمَّم الوجه على الثاني محل تأمل ، ويجب عليه الغسل من القصاص إلى الذقن وإن طال وجه بحيث خرج عن المتعارف لصدق اسم الوجه وحصول التحديد

﴿ وَلَّا عِن تَجَاوِزَت أَصَابِتِ العَذَارِ أَوْ قَصَرَتَ عَنْهُ ، بِلَ يُرْجِعُ كُلُّ مَنْهِمُ إِلَى مستوي الحلقة ﴾ كما صرح به غير الصنف أيضًا من غير تردد ولا إشكل ، وكأنه لانصراف التحديد المذكور إلى الغالب ، والظاهر أنه كذاك ، لكن الراد بالرجوع إلى المستوي في عريض الوجه أو صغيرهمع طول الا ما بع هو أن يفرض مثلا لعريض الوجه أما بع مناسبة على نحو أصابع المستوي لوجه ، وبمعناه أنه يقدر في المستوي ويحدد محدود و يؤخذ على نسبة تلك الحدود من غيره ، لاأن معنى الرجوع اليه انه يؤخذ مقدار أصابع الستوي من الوجه العريض جداً ، إذ على ذلك بخرج كثير من مسمى الوجه بحيث يقطع بعدم الاجتزاء به ونحو هؤلاه في الرجوع إلى المستوي ، كذلك من لم يكن تسطيح جبهته أو خديه أو عدلو أنفه أو هبوطه على المتعارف ، فإن الجيم يرجع إلى المستوي على حسب ماذكرنا .

﴿ وَيُجِبُ أَنْ يَفْسُلُ ﴾ جميع ماتقدم بيانه من الوجه مبتدء ﴿ من أعلى الوجه إلى الذَّقن ، ولو ﴾ خالف و﴿غسل منكوساً لم يجز على الأظهر ﴾ كما في صريح المبسوطوالمعتبر والمنتهى والقواعد والتحرير والارشاد وجامع المقاصد وظاهر المقنعة والوسيلة والتنقيج، ونسبه في المختلف إلى سلار وابن أبي عقيل وابن الجنيد ، وقال : انه رواه ابن بابويه في كتابه ، وأنه ظاهر أبي الصلاح لكن ماوصل إلي من عبارة الراسم لاظهور فيها بذلك كعبارة المهذب والكافي ، وأما الغنية فصريحة في إرادة التحديد ، ولعله لذا لم ينقل عنهم في كشف اللئام ، فلاحظ و تأمل . و نقله في التنقيح عن الرَّنضي في أحد قوليه ونسبه في المدارك، وعن غيره إلى الشهرة بين الأصحاب، وفي التنقيح وعن التذكرة إلى الأكثر، بل في بمض حواشي الألفية الاتفاق عليه، وخالف في ذلك فحكم بالصحة ابن إدريس في السرائر ، كما عن الرتضى في الصباح ، ويظهر منجملة من متأخري المَتْأُخْرِينَ الميل اليه ، بل ربما كان ظاهر من أطلق غسل الوجه ، والأول هو الأقوى لحَكَاية الباقر (عليه السلام) وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) في عدة أخبار ، فني بمضها (١) انه (صلى الله عليه وآله) ﴿ أَخَذَ كَفَا مَنْمَا. وصَّبَّهُ عَلَى وَجِهِ ﴾ وفي آخر (٢) «فأسدله على وجه» وأظهر منعها مافي الصحيح عن زرارة (٣) قال : « حكى أبو جعفر (عليه السلام) وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فدعا بقدح من ما. ، فأدخــل

⁽١) و (٢) الوسائل _ الباب _ ١٥ - من أبواب الوضوء _ حديث ٧ - ٦

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١٠

يده البني ، فأخذ كفَّا من ماه ، فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه ، إلى آخره . وماني الصحيح أو الحسن عنه (عليه السلام) (١) أيضاً أنه (ص) دغرف ملا ما ، ، مفوضعها على. جبهته ﴾ وعن تفسير العياشي أنه ﴿ غرف غرفة فصبها على جبهته ففسل جبهته ﴾ مع أنب الملامة في المنتهى وعن الشهيد في الذكرى أنعما قالا بعد الصحيح الأول: روي عنه (عليه السلام) (٢)انه(صلى الله عليه وآله) قال بعد ماتوضاً : ﴿ إِنْ هَذَا وَضُوءَ لَا يُقْبُلُ الله الصلاة إلا به ٧ وفي الوسائل عن قرب الاسناد عن أبي جرير الرقاشي (٣) قال : قلت لأبي الحسن موسى (عليه السلام) : ﴿ كِف أَتُومُ الصلاة ، فقال الاتممق في الوضوء ، ولاتلطم وجهك بالماء لطا ، ولكن أغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالمــا. مسحاً ، وكذلك فامسح على ذراعيك ورأسك وقدميك ، بل قد يقال : إنا في غنية عن الأخبار البيانية ، القطع بأن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يفسل مبتدءاً من الأعلى لكونه إما واجباً أو راجعاً مع كراهة النكس كما يقوله الخصم ، وهو لا يفعل الكروه ، ولا يترك الراجح ، فلما علمنا ذلك وجب التأسى بفعله ، لكن في المدارك كما عن الأردبيلي والبهائي التنظر فيه ، وتبعهم عليه بعض من تأخر عنهم بأنه «من الجائز أن يكون ابتداؤه بالأعلى لكونه أحد جزئيات مطلق الفسل المأمور بالالوجو بمخصوصه، فان امتثال الأمر الكلي بتحقق بفعل جزئي من جزئياته ، ولا إجمال في غسل الوجمه حتى يكون فعله بيانًا له ، فيجب إتباعه ، وأما النقل الذي ذكر فمرسل ، وبذلك يجاب عن الأخير ، مِع إمكان التزام جواز كون البدأة بالأسفل وإن كان مكروهـــا لسان الحواز ، انتعى .

واعترضه في الحدائق بوجوه ستة ، لكن كثيراً منها بمعزل عن الورود عليه ،

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٧

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ٣١ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ١١

 ⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٧٧

بل الأولى أن يقال : انهوإن كان وقوع الفعل بنفسه لا يدل على الوجوب التعبييني بمد الحَــالاقِ الأمي ، لكنه قد يستفاد منه ذلك في خصوص المقام ، لظهور حكاية الباقر (عليه السلام) له فيه ، كظهور نقل زرارة إسدال الماء من أعلى ألوجه أنه فهم منه وجوب ذلك ، بلى الظاهر من الأخبار في القام مثل قوله(ع) ﴿ أَلَا أَحَكِي لَكُم وضو، رسول الله > (ص) ، أنه تمريض في المامة من الوضوء المنكوس ، بل قد يرشد إلى ذلك خبر على ابن يقطين الشهور (١) مضافا إلى ماصمعت من قوله (صلى الله عليه وآله) : (هذاوضو. لايقبل الله) إلى آخره ولايقدح فيها إرسالها ، لانجبارها بما سمعت ، كا لايقدح مانى رواية قرب الاسناد بعد الانجبار به أيضًا ، وبذلك كالله يقيد مايستدل به للمرتضى (رحمه الله) من إطلاق الفسل الواقع في الكتاب والسنة المتحقق بكل منهما ، معاحمال انصرافه إلى المتعارف من الابتداء بالأعلى ، لاأقل من الشك في شمول الاطلاق لهذا الفرد ولو لما تقدم أو الشك من جهة تمارض الأدلة ، فيبقى الأصل وهو استصحاب بقاء الحدث سالمًا عن المعارض ، فتأمل جيداً ، ومن تحوله (عليه السلام) في خبر حاد (٧) : ﴿ لا بأس بمسح الوضوء مقبلا ومدبراً ﴾ الذي فيه من الضعف مالايخني ، إذ الكلام في الفسل دون المسح ، وحمله على مايشمل الفسل مجاز لاقرينة عليه ، ثمالظاهر من كلام الأصحاب أن مرادهم بالنكس في المقام الذي جعلوه مذهباً للمرتضى ومنعوههو عدم وجوب الابتداء بالأعلى مثلا ، وأما كيفية الغسل هل تجوز منكوسة أولا بمعنى ان القائلين بوجوب الأبتدا. بالأعلى هل يجورٌون النكس في الغسل نفسه بان يستقبل الشعر فيه مثلاً ، إما مع الجم يينه وبين الابتدا. بالا على في ذلك إن أمكن، أو أنه بعد الابتدا. بشيء من الأعلى أولا يجو زون ذلك ? وكذلك المرتضى (رحمه الله) ومن تابعه القائلون بجواز النكس هل يريدون الابتداء من الا سفل في مقابلة الابتداء من الا على من غيير

⁽١) الوسائل - الماب - ٣٧ - من ابواب الوضوء - حديث ١٠

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ . ٧ ـ من ابو اب الوضوء _ حديث ٨

نكس في نفس الفسل أو أنه أعم من ذلك ? فلا دلالة في شيء من كلامهم عليه ولا تلازم بين المسألتين ، إلا أن الذي يظهر من ملاحظة كلام الفائلين بعدم وجوب الابتداء بالا على جواز النكس في نفس الفسل ، كا يظهر من ملاحظة كلام بمض القائلين بوجوب الابتداء بالا على أنه لا يجوز النكس في الفسل ولو بعد الابتداء بالا على ، ولعل الوضوءات البيانية - مع مافي بعض الا خبار (١) انه (صلى الله عليه وآله) (أفرغ الماه على فداعه من المرفق إلى الكف لا يردها إلى المرفق ومعروفية ذلك بين العامة ، مع تصريح جلة من قدماء الا صحاب بانه لا يستقبل الشعر في الفسل ، وانه به افترق عن المسيخ بؤيد الثاني ، لكن الانصاف أنه لا دليل معتبر على المداقة في ذلك بحيث لا فرق فيه بين العالمة ، كما أن الا قوى يؤيد الثاني ، لكن الانصاف أنه لا دليل معتبر على المداقة في ذلك بحيث لا فرق فيه بين البطلان فيا كثر منه بحيث صار كفسل العامة ، قال في المدارك : ﴿ واعلم أن الأقوى ما يستفاد من الا خبار وكلام الا صحاب وجوب البدأة بالا على أعني صب الماه على أعلى الوجه ثم إتباعه بفسل الباقي ، وأما ما عنيله بعض القاضرين من عدم جواز غسل شي، من الا سفل قبل غسل الأعلى وإن لم يكن في محته فهو من الحرافات الباردة والا وهام من الأسفل قبل انتهى ، واستجوده بعض من تأخر عنه .

قلت: وحاصل الاحتمالات في المسألة أربعة (الأول) وجوب الابتداء بالأعلى خاصة ولو كان يسيراً كان يكون بل إصبعه وغسل شيئاً من أعلى جببته ، ولاترتيب في الباقي . (الثاني) ماذكره عن بعض القاصرين وهو وجوب غسل الأعلى فالاعلى وان لم يكن مسامتاً ، وعن الشهيد الثاني في شرح الرسالة انه وجه وجيه ، (الثالث) وجوب غسل الاعلى فالاعلى في شرح الرسالة انه وجه وجيه ، (الثالث) وجوب غسل الاعلى فالاعلى في خصوص المسامت ، فلا يجوز غسل الاسفل قبل الاعلى المسامت ، فلا يجوز غسل الاسفل قبل الاعلى المسامت نقل عن ابن الجنيد التفصيل بأنه إن كانت دون الدرهم بلها وصلى ماصورته : « ولا نقل عن ابن الجنيد التفصيل بأنه إن كانت دون الدرهم بلها وصلى ماصورته : « ولا

⁽١) الوسائل _ الباب _ ١٥ _ من ابواب الوضوء _ حديث ٣

أوجب غل جميع ذلك العضو ، بل من الموضع المروك الى آخره ان أوجبنا الابتدا. من موضّع بمينه ، والموضع خاصة ان سوغنا النكس ، انتهى . (الرابع) ان يراد غسل الأعلى فالأعلى لكن لاعلى التحقيق لتمسره أو تعذره ، فلا تقدح الخالفة اليسيرة التي لايخرج بالمرف فيها عن ذلك ، وهو ظاهر المنقول عن الشهيد الثاني في شرح الرسالة واختاره بعض أصحابنا المتأخرين . أما (الأول) فهو وإن كان يقتضيه كلام كثير من المتأخرين لكن المستفاد من أخبار الوضوءات البيانية خلافه وخلاف المحسكي من وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ، وأما ﴿ الثاني } فلا ريب في فساده لما فيه من العسر والحرج ، بل التعذر ، بل ملاحظة الا خبار تشرف الفقيه على القطع بعدمه ، لما فيها من سهولة غمل الوضوء ، منها الصحيح أو الحسن (١)المتضمن لحكاية و ضو ورسول الله (صلى الله عليه وآله) و أنه غرف ملا كنه فوضعها على جبينه ، ثم قال بسم الله وسدله عنى أطراف لحيته ثم أمر يده على وجه وظاهر جبينه مرة واحدة ، فأنه كالصريح في عدم فلك، ومثله آخر (٧) ﴿ أَخَذَ كَفَا مِنْ مَا وَأَسْدَلُهُ عَلَى وَجِهُ ثُمُّ مُسْحِوجِهِ مِنَ الْجَانِين جيمًا وفان مسح وجه من الجانين بعد الاسدال الأول كالصريح في بطلان تلك الدعوى إلى غير ذلك، ويقرب من هذا الاحيال في العسروالحرج وغيرهما الاحيال (الثالث) وهو وجوب غسل الأعلى فالأعلى مسامتًا ، بل وكذا الوضوءات البيانية تشرف الفقيه على القطع بعدمه أيضًا ، على أنك قسم عرفت أن العمدة في وجوب البدأة بالا على انجبار تلك الأخبار بالشهرة، وهي غير معلومة في المقام ، بل معلومة العدم ، ومن هنا ينقدح قوة الوجه الا ول لولا مايظهر من ملاحظة الوضوءات البيانية خلافه ، ولعل الوجه (الرابع) أو قريبًا منه أقرب الاحتمالات حينئذ اليها ، وأقرب منهمافي أيديالناس الآن مُن كيفية الوضوء ، فانها كلها من الكيفيات المحفوظة عنهم (عليهم السلام) وأما

⁽۱) و (۲) الوسائل - البابع ۱۵ - من أبواب الوضوء - حديث ۲ - ۲ الجواهر ۱۹

احيّال وجوب الانتهاء بالذّقنكوجوب الابتداء بالأعلى كما يقضي به بعضالعبارات كعبارة الصنف (رحمه الله) ونحوها فالظاهر عدمه ، فتأمل جيداً .

وهـل الراد بالبدأة بالأعلى عدم جواز النكس المنصرف في بادى الرأي إلى ماينافي البدأة بالأعلى ضرورة كون أظهر أفراده ماعند القوم من الغسل منكوسا من منتهى العضو ، فلا يقدح حينئذ غسل جميع الجبهة مثلا دفعة ، كما عساه محتمل من قول المصنف وغيره من تغريم عدم جواز النكس على ذلك ، فيكون مساقا في الرد على المرتضى ، أوأن المراد وجوبه ، فلا مجزي القارنة ولاالنكس ، كما يقضي به قولهم وجوب البدأة ، لأنه كما ينافيه النكس ينافيها المقارنة ? وجهان . لكن قد يشكل الثاني بانه يلزم منه فساد أكثر وضوءات الناس ، إذ من القطوع به أنه يفسل مع الجزء الأعلى عديره دفعة ، واحيال القول أن المقصود غسل الأعلى ويكرر بالنسبة إلى غيره والذلك يكرر إمرار البد ، فيكون غسل ثان حيئذ خلاف الواقع ، بل لعل قيا ذكرناه من الوضوءات البيانية من إمرار يده مرة واجدة شهادة بخلافه ، نهم قد يقال : لا يراد بالأعلى الخط البيانية من إمرار يده مرة واجدة شهادة بخلافه ، نهم قد يقال : لا يراد بالأعلى الخط الذي ليس أعلى منه خط فقط ، بل المدار فيه على صدق البدأة بأعلى الوجه ، ويؤيده الوضوء بالمطر وعوم ، وعليه فلا يجزي غسل الوجه إذا وضعه في حوض أو غيره مع نية الفسل في آن من الآنات مالم ينو ابتداء الفسل من الأعلى ثم يحصل غسل آخر بعسد ذلك ، ولعله الأقوى في النظر .

﴿ ولا يجب غسل ما استرسل من اللحية ﴾ كما في التحرير والقواعد والدروس طولا أو عرضاً كما نص عليه في الحلاف والمعتبر والمنتعى والمدارك وكشف اللثام وغيرها ، بل في الحلاف ﴿ ان دليلنا إصالة البراءة ، وشغلها يحتاج إلى دليل ، وعليه إجماع الفرقة المحقة » إلى آخره . إذ الظاهر ان مراده نقل الاجماع على ماغن فيه ، والمراد بالمسترسل المذكور هو الحارج عن حد الوجه كما نص عليه بعضهم ، وحينئذ فالظاهر ان الاجماع منعقد على عدم وجوب غسله كما نص عليه في المدارك وكشف اللثام وغيرهما

لعدم دخوله في مسمى الوجه ، أو لخروجه عن التحديد كما هو المفروض ، فما ينقل عن بعض العامة من وجوب غسله زاعماً أنه من الوجه لبعض الاستمالات الفير المعاردة فى غاية الضعف ، مع مافى المدارك عن أكثر العامة من القول بعدم الوجوب أيضاً ، أما مادخل منه فى حد الوجه فالظاهر أن وجوب غسله إجماعي كما في شرح الدروس ، بل يظهر من بعضهم عدم دخوله تحت اسم المسترسل ، كا خر الاستدلال عليه بصدق اسم الوجه عليه ، لكن فيه من الضعف مالا يخنى ، كالاستدلال بشمول التحديد له إذ التحديد لما أن من الوجه .

قالاً ولى فى الاستدلال عليه ما ستسمه (١) من الأخبار الدالة على سقوط وجوب غسل البشرة كقوله (عليه السلام) (٧): «كلما أحاط به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماه » قان الظاهر رجوع الضمير المجرور إلى الشعر فيفيد إيجاب إجراء الماه على الشعر الحيط بدلا عن البشرة ، فيؤخذ على ذلك الحد قبل نبات الشعر ، وبعناه أنه لو حدد بالابهام والوسعلى بعد نباته فكل مادخل تحتها من الشعر وجب غسله ، نعم يشكل هذا بانه لو نقص عن الحد الأول قبل نبات الشعر كا إذا كان الشعر كثيفاً جداً لم يقتصر عليه ، فالا ولى مراعاة التحديد قبل نباته ، كا إذا كان الشعر كثيفاً جداً لم يقتصر عليه ، فالا ولى مراعاة التحديد قبل نباته ، لكن الظاهر أن الواجب غسل الغلاهر من الشعر ، ولا يجب التبعلين ، لقول أحدها (عليها السلام) في خبر محد بن مسلم (٣) قال : سألته « عن الرجل يتوضأ أ يبطن لحيته ؟ قال : لا » وفي بعضها (٤) (انما عليك أن تفسل ماظهر) وللوضوءات البيائية ، إذ قال : لا » وفي بعضها (٤) (انما عليك أن تفسل ماظهر) وللوضوءات البيائية ، إذ لا يخنى على من لاحظها ظهورها بل صراحتها في عدم ذلك ، فني الحقيقة حينئذ كا يكون الشعر بدلا عن البشرة يكون بدلا عن بعضه لكونه محيطاً به أيضاً ، فتأمل .

⁽١) وفى نسخة الأصل (بعد ماستسمعه) ولايخنى أن لفظ (بعد) زائد ويخل

⁽٣) و (٣)الوسائل ــ الباب ـ ٤٦ ــ من ابواب الوضوء ـ حديث ٣ ـ ١

⁽٤) الوسائل - الباب _ ٢٩ _ من ابو اب الوضوء _ حديث ٢

وهل يستحب غسل المسترسل الخارج عن حدود الوجه كما عن الشهيد في الذكرى ناقلا له عن أبي علي ، ولعله لقول زرارة (١) في حكاية أبي جعفر (عليه السلام) وضوء النبي (صلى الله عليه وآله): «وسد له على أطراف لحيته» ولاستحباب التخليل، لكن في كشف اللئام ضعف الدليلين واضح ، قلت : ها على ضعفها كافيان في الحسكم الاستحبابي ، بل قد يؤيده الأخبار المتكثرة الآمرة بأخذ الماء من اللحية عند الجفاف الشاملة للمسترسل منه الظاهرة في أنه مقدم على غيره ، إذ مع فرض أنه ليس مستحبا في الوضوء يكون لافرق بينه وبين ماء الوضوء المحفوظ في طشت ونحوه ، ومنه تظهر غير الاستحباب وعدمه زيادة على نفس الاستحباب ، وإذ قد عرفت أنه يجب غسل الشعر بدلا عن البشرة فالظاهر الاجتزاء بفسل الظاهر .

(ولا) يجب (تخليلها) كما في الخلاف (بل يفسل الظاهر) لما رواه الشيخ في الصحيح عن زرارة (٢) قال : قلت : « أرأيت ماكان تحت الشعر قال : كل ما أحاط به الشعر فليس للعبادأن يفسلوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماه » وفي الوسائل رواه الصدوق باسناده عن زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (٣) قال : قلت له : «أرأيت ماأحاط به الشعر فقال : كل ما أحاط به من الشعر فليس على العبادأن يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماه » وصحيح ابن مسلم عن أحدها (عليها السلام) (٤) قال: سألته « عن الرجل يتوضأ أبيطن لحيته ? قال لا » وفي خبر زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) « انما عليك أن تفسل الظاهر » و (انما) تفيد الحصر ، وفي الخلاف بعد أن السلام) « انما عليك أن تفسل الظاهر » و (انما) تفيد الحصر ، وفي الخلاف بعد أن قال : إيصال الماء إلى ما يستره شعر اللحية وتخليلها غير واجب ، قال : « دليانا أن قال براه قالدمة ، وإيجاب التخليل محتاج إلى دليل ، وعليه إجماع الفرقة والخفيفة كا فس إطلاق المصنف وغيره وما محمت من الأخبار عدم الفرق بين الكثيفة والخفيفة كا فس

⁽١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء - حديث ٧

 ⁽٣) و (٤) الوسائل ـ الباب ـ ٤٦ ـ من ابو اب الوضوء ـ حديث ٧- ٣- ١

عليه في المعتبر والتحرير والمنتهى والارشاد وجامع المقاصد والروضة ، بل نسبه فى الدروس إلى الشهرة ظاهراً منها اختياره ، بل ربما نقل عن البسوط ، وقد سمعت إطلاق كلامه في الحلاف ، وقيل إن خفت اللحية وجب تخليلها ، واختاره في القواعد والمختلف واللمعة ، كما عن ظاهر ابني الجنيد وأبي عقيل والسيد في الناصريات ، والراد بالحنيف ما تتراهى البشرة من خلاله في مجلس التخاطب ، ويقابله الكثيف كما يظهر من بعضهم ، بل نص عليه في جامع المقاصد والروضة وغيرهما ، لكن لا يخفى عليك ما في هذا التفسير من الاجمال ، لاختلاف الحجالس وأحوال الشهر وجلوس المخاطب ، فلمل إناطته بالمرف أولى من ذلك وإن كان هو لبيانه .

وربما ظهر من بعض أن النزاع في ذلك لفظي ، لأن الجيع متفقون على وجوب غسل البشرة التي بين الشعر ، وعدم وجوب غسل المستور بنفس الشعر ، فلا نزاع حينئذ ، وآخر أن النزاع في خصوص الستورة ، وإلا فالظاهرة بين الشعر لا كلام في وجوب غسلها ، وثالث فجعله في خصوص الظاهرة ، وإلا فلا كلام في عدم وجوب غسل المستورة ، وكأن السبب في ذلك وقوع بعض عبارات من بعضهم، فيأخذ المتخبل بها ومحكم بها على الجميع ، وهو غير لائق ، وإلا فيحتمل أن بحكون كلامهم في مسألة التخليل ليس لفسل البشرة ، بل المراد أنه همل يجب غسل الشعر الباطن عوض البشرة أو يجتزى بفسل الشعر الفاهر كما لعله تشعر به بعض عبارات بعضهم أيضا ? والتحقيق أنه لا ينبغي الاشكال في عدم وجوب التخليل في الكثيفة ، للسنة والاجماع المنقول ، بل يمكن دعوى تحصيله ، وأما الحقيفة فان كانت خمّة يمتنع معها والاجماع المنقول ، بل يمكن دعوى تحصيله ، وأما الحقيفة فان كانت خمّة يمتنع معها ملين هذا الشعر ، لصدق اسم الوجه واستصحاب بقاء التكليف ، إذ لادليل على مايين هذا الشعر ، لصدق اسم الوجه واستصحاب بقاء التكليف ، إذ لادليل على البدلية ، وأما ماكان تحت هذا الشعر فيحتمل الاجتزاء بفسل الشعر ، لصدق الاحلة المحدق العاطة وكونه بما يواجه به ، وضعفها ظاهر ، ويحتمل إيجاب غسل البشرة لكون الوجه اسها وكونه بما يواجه به ، وضعفها ظاهر ، ويحتمل إيجاب غسل البشرة لكون الوجه اسها

لما ، فيستصحب بقاء التكليف بها مع الشك في شمول الأدلة لمثله إن لم نقل بظهور العدم ، وحينئذ فهل يجب غسل الشعر معهافيكون كشعر اليد ? وجهان أيضا ، أقواها عدم الوجوب ، لعدم الدخول في مسمى الوجه ، ودعوى أن كل شعرة بدل عن محل منبتها لتعذر غسله ممنوعة ، ولم لايكون ذلك قرينة على السقوط ، على أنه لايقضي بسقوط الغسل عن كل ماسترته كيف ما كان ولو بالاسترسال في الحل مثلا ، وأما إذا لم تكن الحفة بتلك المثابة فالأفوى في النظر عدم الوجوب مطلقا ، وقاقاً للمشهور نقلا بل وتحصيلا مع النظر إلى من أطلق ومن نص على الاطلاق ، فيجتزى بفسل الشعر عما تحته وعما بين الشعرات ، لصدق الاحاطة لفة وعرفا ، وترك الاستفصال في خبير التبطين ، مضافاً إلى اطلاق الاجماع كما سمعت من عبارة الحلاف ، بل قد بدعى ظهورها في أدادة الحلال ما بين الشعر ، لاقتضاء عطفه على الستور يشعر اللحية مفايرته .

ومايقال: ان التخليل لايشمل غير المستور بنفس الشعر ممنوع ، بل قد يدى صدق استمال الحلال في هذا أكثر وأشيع ، كل ذلك مضافا إلى الوضوءات البيانية ، وإلى مايظهر من الأخبار من المبالغة في قلة ماء الوضو، والاكتفاء بكف واحد الوجه ، بل فى خبر على بن يقطين (٧) المشهور المشتمل على المعجز مايدل على أن التخليل من مذهب العامة ، فلاحظ وتأمل ، معأنه لو وجب غسل مابين الشعر أو ماتحته لاحتاج إلى كثرة ماه هتى يستيقن مجصول الغسل المطلوب شرعا ، ومن هنا قبل أنه لامحصل له اليقين بذلك حتى يضع وجهه فى حوض أو نهر أو نحوها ، وفيه من العسر والحرج مالا يخنى ، بل كيف يعقل الفرق بين المستور بالشعر وغيره مع شدة اختلاف باختلاف الأمكنة والأوقات وتفريق الشعر وعدمه ومحو ذلك من جلوس الرائي والمرئي ، فقد ينكشف بعض البشرة الآن ويستتر غيرها ساعة أخرى ، على أنه أي ممرة مجصل لهذا النزاع ، قانه لا يعلم غسل مابين الشعر من دون أن يفسل جميع البشرة ، وهمذا عين

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣٧ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٣

العللب والبحث المنفي بالرواية ، ومافي المختلف من الجواب عن رواية التبطين انها محولة على الساتر ، وأيده برواية الاحاطة ضعيف وتحكم بلاحاكم ، وبما ذكر ناينقطع استصحاب غسل نفس بشرة الوجه ، ودعوى الشك في بدلية الشعر في المقام ممنوعة ، لما شمعت من ظهور الأخبار مع إطلاق فتوى المشهور ، كمنع ما محمت من دعوى الاجماع على وجوب غسل ما بين الشعر ، مع معارضته بما محمته عن بعضهم من أن النزاع فيه ، بل التتبع والتأمل والتروي يورث الغلن القوي بل العلم مخلافه .

وأما قوله (عليه السلام) في خبر زرارة المتقدم (أنما يفسل الظاهر) فبعد الفض عما في السند في شموله لمثل الظاهر بين الشعر الحفيف نظر ، لظهور غيره منه كما هو واضح ، مع معارضته يخبر الاحاطة ، نعم قد يقال : بوجوب غسل ماأحاط به الشعر على جهة التدوير ، كما لو كانت بقعة في وسط اللحية ونبت الشعر دائراً عليها ، الشك في شمول الاحاطة بمثله ، بل هي ظاهرة في غيرها ، فالأحوط غسلها مع الشعر، وأما المستور بالاسترسال كما لو ستر استرسال الشارب شيئًا من بشرة الوجه فالاقوى وجوب غسل البشرة ، ثم أن مقتضى الصحبح المتقدم عــدم الغرق بين سائر الشعور النابتة فىالوجه كالمنفقةوالشارب والحاجب وغيرها كما نص عليه بعضهم ، بل في الخلاف الاجماع على عدم وجوب إيصال الماء إلى أصل شيء من شعر الوجه ، بل قــد يستفاد من ذلك الصحيح قاعدة عامة جارية في سائر الشعور بالنسبة إلى جميع الأفعال حتى يرد الخصص كما في غسل الجنامة ، فإن الواجب فيه غسل البشرة وإن كثف الشمر ، لكن لم أعثر على عامل به على عمومه ، بل قد يظهر مما ذكره بعضهم من إيجاب غسل البشرة في اليد وإن كثف الشعر خلافه ، وهو وإن أمكن تعليله بشمول اسم اليد عرفا لشعرها النابت عليها ، ولذايجب فسله مع البشرة لكنه غير خال من الاشكال ، لصحة الرواية وظهورها بل صراحتها ، بل لايبعد في النظر العمل بعمومها حتى يجي. مايحكم عليها، كالعمل بما يظهر منها من أن بدلية الشعر في مقام يكون كذلك بدلية حتمية لأرخصة ، فلا يجزي حينئذ غسل البشرة دونه ، وقوله (عليه السلام) : (ليس عليهم) وإن كان ظاهراً في إرادة الرخصة ، لكن الموجود في رواية الشيخ أنه (ليس للعباد أن يطلبوه) على أنه بعد أن مادلت الرواية على سقوط الوجوب المستفاد من الأمر الأول يحل نظر، فالموافق دليل آخر دال على الاجتزاء به ، ودعوى استفادته من الأمر الأول محل نظر، فالموافق للاحتياط الواجب المراعاة في شحو المقام غسل الشعر ، المقطع بالاجتزاء به دون غيره ، وقال الشهيد في المدوس : « يستحب التخليل وإن كثف الشعر » ولم أعثر له على دليل يقتضيه ، بل قد يظهر من ملاحظة الأدلة خلافه ، نعم قد يتجه ذلك في الحقيفة خروجا عن شبهة الحلاف ، وحيث اشتملت الرواية على العموم اللغوي التي يتساوى جميسم عن شبهة الحلاف ، وحيث اشتملت الرواية على العموم اللغوي التي يتساوى جميسم الأفراد بالنسبة إليه لم مختلف الحال في الموافق الفالب وعدمه ، قالاً غم مثلا إن كان كثيف الشعر اجتزي بفسله ، وفي الحفيف ماتقدم .

(و) كذا (لو نبت المرأة لحية لم يجب تخليلها) قطعاً مع الكثافة ، وفي الحفيفة ما تقدم ، وإن ظهر من بعضهم دعوى الاجماع هنا على عدم وجوب التخليل مطلقا ، لكن فيه أن المسألة من واحد ، يل هي أولى بوجوب التخليل ولو مع الكثافة ، حملا لدليل الشعر على الغالب المتعارف ، كما ينقل عن بعض العامة وإن كان ضعيفا ، لما عرفت من العموم اللغوي فيه ، ولذا كان الظاهر افعقاد الاجماع من أصحابنا على عدم وجوب التخليل في الكثيفة ، وأما الحفيفة فكسابقها من لحية الرجل ، وقدعرفت أن المختار عدم الوجوب هناك ، فلم يجب هنا . (وكنى إفاضة الماء على ظاهرها) كما يكنى ذلك في الرجل .

﴿ الفرض الثالث ﴾

من فروض الوضو. (غسل اليدين) كتابا وسنة وإجماعا بين المسلمين ، (والواجب غسل الذراعين والمرفقين) إصالة ، كما هو ظاهرالتهذيب والحلاف والمعتبر والنافع والمنتهى

والتحرير ، بل لعله الظاهر عمن عبر " بوجوب الفسل من المرافق كـاشارة السبق والجل والدروس واللمة ، لدخول ابتداء الغاية فيها كما يظهر من الاستدلال على الدخول ،ا تضمن الغسل من المرفق ، بل يرشد إليه قول الفاضل في القواعد : (الثالث غسل اليدين من المرفق إلى أطراف الأصابع ، فان نكس أو لم يدخل المرفق بطل ، إذ تفريعه على كلامه الأول كالصريح فيا ذكرنا ، وفي كشف اللثام في شرح العبارة ﴿ إجماعا في الثاني مماعدا زفروداوود و بمض المالكية ، انتهى . وإ ذ قد عرفت ظهورهافي إرادة الأصلي كان الاجماع عليها ، وفي الخلاف ﴿ أَن غسل المرفقين واجبِ مع اليدين ، وبه قال جميع الفقها. إلا زفر _إلى أن قال _ : وقد ثبت عن الأُنَّمة (عليهم السلام) أنَّ (الى) في الآية بمنى مع ، وفي المتبر «ويجب غسل اليدين مع المرفقين _ إلى أنقال ـ : وعليه الاجماع خلازفر ومن لاعبرة نخلافه ، وفي المنتهي دويجب غسل اليدين بالاجماع والنص، وأكثر أهل العلم على و جوب إدخال المرفقين ، وفي جامع المقاصد ﴿ أَنَّهُ ذُكُرُ المرتضى وجماعة من الموثوق بهم ان (الي) هنا بمنى مع ، وعن جامع الجوامع «ان أكثر الفقهاء ذهبوا إلى وجوب غسلها ، وهو مذهب أهل البيت (عليهم السلام) ، انتهى. بل قد يؤيد ذلك أي إرادة الوجوب الأصلي جعلهم (الى) في الآية بمعنى مع كما في التهذيب والمعتبر والمنتعى وغيرها عند التمرض للرد على العامة ، والتزام دخول الغاية في المفيا إما مطلقاً أو في خصوص المقام حيث لامفصل محسوس ، ومن العجيب جمـ إلآخر في التنقيح قولا بالوجوب المقدي ، كما أنه قد يؤيده أيضاً أنهم بصدد بيان الواجب الأصلي لاالمقدمي ، سما وليس من عادتهم التعرض لمثل ذلك ، فما وقع من جمــــلة مُن المتأخرين كالمقداد والمحقق الثاني أن الاجماع منعقد على وجوب غسل المزافق مع الذراعين ، لكنه هل هو أصلي أو من بابالمقدمة فأدخلا الاجمال في عبارات الجواهر. ٧

الأصحاب في غير محله وإن تبعه عليهما بعض من تأخر عنهما، بل ربما ظهر من صاحب المدارك اختيار المقدمي ناقلا له عن العلامة في المنتهى ، ولم أجده فيه ، بل الموجود خلافه ، كما يظهر المتصفح الكلامه فيه ، ومنه أنه جعل غسل شيء من العضد مقدمة لادخال المرفق ، كما ذكر ذلك فها لو انقطعت يده من المرفق .

والحاصل أن التأمل في كمات القوم يشرف الفقيه على القطع بأن مرادهم به الوجوب الأصلى ، فيدل عليه حيننذ بعد ماسمعت من الاجماعات وغيرها ظواهر الوضوءات البيانية، فني بعضها (١) (وضع الماء على المرفق) وفي آخر (٣) (الفسل من المرفق) وهي وإن كانت أعم من القدمي والأصلي لكنها ظاهرة في الأخير ، وماتقدم سابقاً من المناقشة في دلالتها على الوجوب قد عرفت الجواب عنه ، واشتمال بمضها على لفظ (الذراع) لاينافي دخول المرفق معه ، وقد يظهر الوجوب أيضًا من خبر ابن عروة التميمي (٣)قال: سألت أبا عبدالله (عليه السلام) ﴿ عن قوله تعالى (فاغساوا وجوهكم وأيدبكم إلى الرافق) فقلت : هكذا ، ومسحت من ظهر كني إلى المرفق . فقال : ليس هكذا تنزيلها ، انما هي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من للرافق ، ثم أمرًا بده من مرفقه إلى أصابعه ، بناء على أن ابتداء الغاية داخل فيها ليس كالغاية ، ولذا نقل عمن أنكر هناك وافق هنا ، لكنه مناف لجعل (الي) يمعني مع في غيره كما تقدم ، مع أنه قد يقال :المرادبالتنزيل التأويل ، كما يقال يمكن تنزيله على كذا ، فيكون مقصوده إرادة عدم الغسل منكوسا، أو أنَّ (الي) هنا بالمعنيين أو يرادبكونها بمعنى(مع) دخول الرفق ، فلاينافي جملها بمعنى من ، كما أنه لاينافيه ماني بعض الأخبار من جعل (الي) غاية للمفسول لاللفسل ، إما للقول بأن الغاية داخلة مطلقاً ، أو في خصوص المقام حيث لامفصل محسوس ، أو للحكم بالدخول هنا خاصة لما سمعت من الاجماعات وغيرها ، هذا .

⁽١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبواب الوضوء - حديث ٢ - ١١

 ⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٩ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث

وقديستدل على الطاوب أيضاً مخبر على بن جعفر عن أخيه موسى (عليها السلام) (١) «سألته عن رجل قطعت يده من الرفق كيف يتوضأ ؟ قال : يفسل ما بقي من عضده ي لكنه موقوف على بيان ممنى المرفق ، فنقول أنه مجمع عظمي الذراع والعضد كما عن التذكرة ، وعن الصحاح والقاموس أنه موصل الذراع في العضد ، وفي الحــدائق ﴿ المرفق كمنبر ومجلس المنصل، وهو عبارة عن رأس عظمي الذراع والعضدكاهوالمشهور أومجم عظمي الذرَّاعُ والمضدفعلي هذا شيء منه داخل في الدراع، انتهى . ورعا ظهر من بعضهم أنه نفس الفصل ، وبالجلة هل هو طرف الساعد أو أنه طرفا الساعد والعضديظهر من بعض الأول، ومن آخر الثاني ، وعليه مكن الاستدلال بالرواية على إرادة وجوب غسل ما بق من طرف العضد لكونه من المرفق ، ويكون قوله في السؤال (قطمت من المرفق) إرادة بعض المرفق ، ولعله على هذا محمل استدلاله في جامع المقاصد على الدخول الأصلي بقولالكاظم (عليه السلام) في مقطوع اليد من المرفق: (يغسل ما بقي) قال : ﴿ فَانْ غَسُلُهُ لُو وَجِبِ مَقَدَمَةً لَغُسُلُ اللَّهِ يَسْقُطُ بِسَقُوطُهُ ﴾ قلت : لكن لم أعـــثر إلا على هذه الرواية ، وهي مشتملة على قوله : (ما بقي من عضده) فلم يبق احتمال أن يكون القطع من المرفق على معنى إرادة بقاء المرفق ، وكان ماذكرناه أولى من حمل الرواية على استحباب غسل العضد كما ستسمعه ، ولعله للبناء على كون المرفق طرف الساء_د فقط ، أو يواد بقوله في السؤال (قطعت من المرفق) أي تمامه ، وهو لا يحصل إلا بقطع الطرفين معاً ، فيكون المراد بقوله (عليه السلام) : (ما بقي من عضده) بعد قطع طرفه الذي عام الرفق ، فتأمل . ﴿وَ﴾ يجب ﴿ الابتداء من المرفق ﴾ وإدخاله والانتهاء إلى الأصابع ، قالمراد حينتذ وجوب البدأة بالأعلى على حسب ماذكرناه في الوجه . ﴿ وَلَوْ غَسَلُ مَنْكُوسًا لَمْ يَجِزُ ﴾ كما هوصريح الجمل والمعتبر والنافع والمنتعى والتحرير والقواعد والارشاد والمحتلف والدروس وجامع المقاصد وكشف اللثام وظاهر الاشارة

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٤٩ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٢

واللمة وغيرها ، بل في التنقيح وكشف اللثام نسبته إلى الأ كثر ، وحكاه في الختلف عن الشيخ و ابني حمزة وأبي عقيل وسلار ، وقال : أنه رواه ابن بابويه في كتابه، خلافا لابن إدريس في السرائر ، فحكم بالكرامة ، وعن الرتضى في أحد قوليه ، فحسكم باستحباب البدأة من المرفق ، والأصح الأول ، لكثير بماتقدم في الوجه ، بل هنا أولى ، لظهور كثير من الوضوءات البيانية فيه ، فني بعضها (١) أنه (صلى الله عليه وآله) أفرغه على ذراعيه من المرفق إلى الكف لا يردها إلى المرفق ، بل خبر على بن يقطين المشهور الشتمل على المعجزة كاديكون صريحاً في ذلك ، بل هو صريح ، بل قد سممت ماني خبر ابن عروة المميني من التصريح بذلك ، وأن الآية تنزيلها واغسلوا أيديكم من الرافق ، بل قال في السرائر : أنه جاء فيه بلفظ الحظر وإن حمله على الكرامة زاعاً أن الحكم إذا كان شديدالكراهة نجىء بلفظ الحظر ، لكنك خبير أنه لايرتكب مر دون مقتض ي ، والأصل والآية لايصلحان لذلك ، أما الأول فلانقطاعه ، وأماالآية فان جمل الما ية فيها للمسل كان مقتضاها إيجاب النكس ، وهو باطل بالاجماع ، وإن جملت للمفسول فغايتها الاطلاق الذي يحكم عليه الفيد ، وكذا إن جعلت بمعنى مع ، بل تكون دليلا لنا إن جعلت يمني من ، ولاعبرة بما ينقل من الاجماع في القام بعد تبيين خطائه مصير الأكثر إلى خلافه ، وتقدم لك في الوجه من الكلام ماله نفع تام في المقام فلا نميده ، فلاحظ وتأمل . (و) لاخلاف بل ولاإشكال في أنه (بجب البدأة باليمني بل الاجماع بقسميه عليه ، مضافا الى ظاهر النصوص كاستعرف أنشاء الله. ﴿ ومن قطع بعض يديه ﴾ من دون الرفق ﴿ غسل ما يقى من الرفق ﴾ ومامعه وجوبا

ورمن فقط بمص يديه في من دول الرق وعسل ما بي من المرقف و والمعه وجوبه إجماعا منقولاً في كشف اللثام ، وهو قول أهل العلم على مافي المنتهى ، قلت : وكا نه لاخلاف فيه ، ويدل عليه _ مضافا إلى ذلك وإلى الاستصحاب وعدم سقوط الميسور بالمعسور _ خبر رفاعة (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال : « سألته عن الأقطع فقال !

⁽١) الوسائل _ البات _ ١٥ _ من إبواب الوضوء - حديث ٣

رُبُ) الوسائل _ الباب _ وي _ من أبواب الوضوء - حديث ،

يفسل ماقطع عنه ، والحسن بابراهيم (١) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : ﴿ سألته عن الأفطع اليد والرجل قال: يفسلها > وخبر رفاعة (٢) عن الصادق (عليه السلام) قال: «سألته عن الأقطع اليد والرجل كيف يتوضأ ? قال : يفسل ذلك المكان الذي قطعمنه» والمناقشة في دلالة هذه الأخبار بارادة غَسل محلّ القطع ضميفة سيما بعد فهم الأصحاب ، كالمناقشة في جريان الاستصحاب هنا بكون المكلف به أنما هو غسل المجموع من حيث المجموع وكان البعض مقدمة لتحصيل الجلة وبعد تعذبر الكل لم يبق مجال للاستصحاب، وفيقوله (عليه السلام) (٣): ﴿ لا يسقط الميسور بالمعسور ﴾ بانه لايجري في ذي الأجزاء، نم هو جار في ذي الجزئيات ، وذلك لكون اليد مراداً بها خصوص المرفق إلى رؤوس الأصابع مجاز فليس من مسمى الاسم حتى يتوجه فيه الاشكال ، واحتمال إرادة اشتراط المجموعية لايقدح في جريان الاستصحاب ، نعم قد يتجه ذلك في مسمى الاسم كالوجه مثلا للمنع من عدم جريان قوله (عليه السّلام) ؛ ﴿ لا يسقط اليسور بالمسور ﴾ سما في خصوص القام لمكان فتوى الأصحاب ، وأما من قطعت يده من فوق الرفق سقط النسل إجماعًا على مافي النتمي وكشف اللثام ، لسقوط الفرض بسقوط محله ، ولادليل على البدلية ، وما في صحيح علي بن جعفر التقدم سابقاً ومثله غيره من الأمر بفسل ما بق من العضد بعد السؤال عن الفطع من المرفق قد عرفت وجهه فيما تقدم ، وفي المنتهى بعد ذكر الصحيح أنه مخالف للاجماع ، فان أحداً لم يوجب غسل العضد ، فيحمل على الاستحباب ، ومثله في الحكم بالاستحباب عن نهاية الأحكام والذكرى ، وقدعرفت أن ماذكر نامسابقاً أولى وهو إرادة غسل طرف العضد بناءعلى أن المرفق مجموع العظمين، ويحمل قوله : (قطعت من المرفق) على إرادة المفصل ، فتأمل . ويحتمل تقديم ماذكروه ترجيحًا لحجازية الندب على غـــــيره ، سيما بعد ظهور قوله (عايه السلام) : (مابقي

⁽١) و (٢) الوسائل ـ الباب ـ ٤٩ ـ من ابو آب الوضوء ـ حديث س ـ ٤

⁽٣) غوالي اللئالي عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

من عضده) في تمامه ، وكان عبارة المصنف وما ماثلها كالتحرير والمعتبر ظاهرة في إرادة بقاء المرفق وحده أو معه شيء من الذراع ، فيحمل قولهم ومن قطعت مرت المرفق على إرادة دخول المرفق في القطع ، بل ينبّني القطع به من تحـو قول المعنف ىعد مامى .

﴿ فَانَ قَطْمَتُ مِن المُرفَقِ سَقَطَ فَرضَ غَسَلُها ﴾ نعم قد يظهر من المنتهى أن الرفق لايدخل فيه طرف العضد ، ويظهر منغيره خلافه ، وإلا فاحبال إرادتهم بقاءالمرفق وانما سقط النسل عنه لكون وجوبه من المقدمة بعيد ، بل باطل لما عرفت ، مع أن كلام الصنف هنا بل والمعتبر والعلامة فيالتحرير كـالصريح في إرادة الأول ، قال ف الأخير: ﴿ وَلُو قُطِّم بِعِض بِدَيَّهِ وَجِبْ غَسَلَ البَّاقِيمِنِ الرَّفَقِ، وَلَوْ قَطَّعَتْ مِن الرفقسقط فرض غسلها» إذ الحكم بامجاب غسل الرفق أولا" قرينة على دخوله في القطع ثانياً ، أللهم إِلا أَن يجمل (من) الأولى ابتدائية لكنه بعيد ، ومانقله في كشف المثام وغيره عن المنتهى من سقوط الغسل للوجوب المقدي لم أتحققه ، بل قال في المقام : «لو انقطمت يده من المرفق سقط غسلها لفوات محل الفسل ، والشافعي في غسل العظم الباقي وهــو طرف العضد وجهان ، أصحها عنده الوجوب ، لأن غسل العظمين المتلاقيين من العضد والمرفق واجب ، فاذا زال أحدهما غسل الآخر ، ونحن نقول أنما وجب غسل طرف المضد توصلا إلى غسل المرفق ، ومع سقوط الأصل انتنى الوجوب ، انتهى . ولادلالة فيه على مانقلوه عنه ، بل كلامه سابقًا كما هنا كـاد يكون صريحًا في كون غسل المرفق واجب أصلي ، نعم هو ظاهر في أن المرفق عنده طرف الساعد ، وعلى كل حال فلا ينبغي الاشكال في سقوط الفسل الزائد عن المرفق بمد قطعه لما عرفت ، بل لاأجــد فيه خلافًا إلا ماحكاه في المحتلف عن ابن الجنيد ، أنه قال : ﴿ إِذَا قَطْمَتُ بِدُهُ مِنْ مرفقه غسل ما بتى من عضده ، إلى أن قال : الحق عندي الاستحباب ، والظاهر أن ابن الجنيدأراده، انتهى. قلت : لايبعد إرادته الوجوب عملا بظاهر الصحيحوغيره،

وباطلاق الأخبار المتقدمة ، لكن الأقوى خلافه ، لما عرفت من الأصل والاجماع المغول ، بل يمكن دعوى تحصيله ، ولدل ابن الجنيد يريد طرف العضد بناء منه على أنه من المرفق كما ذكرناه سابقا ، والحاصل أنه لاإشكال في وجوب غسل المرفق لو بتي وحده بناه على المحتار من كون وجوبه أصليا ، أما لو لم يبق منه شيء فهل يستحب غسل العضد تماماً أو يجب أو يستحب غسل مخصوص محل القطع أو مسحه ? وجوه ، وبعضها أقوال ، وقد عرفت أن القول بالاستحباب في تمام العضد لا يخلو من وجه ، لظاهر الصحيح المنقدم إلا أن الأقوى حمله على ما تقدم ، فتأمل جيداً .

(ولو كان لهذراعان دون المرفق أو أصابع زائدة أو لحم نابت) أو غيرذلك وجب غسل الجميع) بلا خلاف أجده في ذلك ، بل في شرح الدروس الاجماع عليه على الظاهر ، وفي المدارك لاريب في وجوب غسل مادون المرفق كله وإن لم تنميز الزيادة ، وبه صرح في المعتبر والارشاد والتحرير والمنتعى والحتلف والقواعدو الدروس وظاهر جامع المقاصد وغيرها ، وعن المبسوط على اختلاف في الأمثلة غير قادح ، ومنه يعلم حكم جميع ذلك لو كان في الوجه ، وقد يستدل عليه بأنه من جملة أجزاه ما يجب غسله أو كالجزء ، فأشبه الثالول ، وبالا من بالفسل من المرفق إلى رؤوس الا صابع ولم يستثن شيئاً ، وبصدق اسم اليد عرفا على مجموع ذلك ، وبأنه بدل عن المحل النابت فيه ، وبان ماعلاه جلد محل الفرض ، وغو ذلك مع مم اعاة الاحتياط . لكنه لا يخنى عليك ما في الجميع بالنسبة إلى بعض أفراد الدعوى .

﴿ ولو كَانَ ﴾ شى، من ذلك ﴿ فوق المرفق لم يجب غسله ﴾ قطعاً ، لاصالة البراءة مع الحروج عن محل الفرض ، ولا إشكال فيه كما في المدارك ، وهو خيرة ما معمت من الكتب المتقدمة صريحاً في بمض وظهوراً في آخر ، ومقتضى الاطلاق كما صرح به بمضهم عدم الفرق بين كونها محاذية لمحل الفرض وعلمه ، خلافا لما نقل عن الشافيمي من إبجاب غيل المحاذي ، وهو ضعيف ، كما أن قضية الاطلاق الأول وجوب غيل

ماكان في محل الفرض وإن تدلى على غيره أو طال حتى زاد على الحل ، ولاينافي ذلك ماذكره الملامة (رحمه الله) في التحرير والمنتهى من أنه و لو انقلمت جلدة من غير محل الفرض حتى تدلت في محل الفرض وجب غسلها ، وبالمكس لامجب نافياً للخلاف في الثاني في المنتهى ، لأن الظاهر أن مهاده بالانقلاع انقلاعا ممتداً مجيث انكشط بعض مافي الحل معها ، أو مافي الحارج عمني أنه لم يبتي أصلها في محل الفرض أو في غيره مخلاف ماغين فيه ، لكنه في كشف الثام قال : و لو لم يخرج بالانكشاط عن الحدل ولكن تدلت في غيره وجب غسل مابقي منها في الحل قطعاً ، وفي الحارج المندلي وجهان من المروج ومن الاتحاد كالظفر العاويل ، فيحتمل أن يجيء مثله في المقام في الصورة الأولى، وجوب غسل الجمع كا هومقتضي الاطلاق ، والأمر سهل . ثم أن مقتضي عبارةالمصنف وجوب غسل الجمع كما هومقتضي الاطلاق ، والأمر سهل . ثم أن مقتضي عبارةالمصنف وما ماثلها عدم الوجوب لو نبت شيء من الأشياء المتقدمة من الرفق ، والأقوى الوجوب لما مؤتم من عدم الفرق بينه وبين مادونه ، وما يقال:ان العمدة ظهور الاجماع هناك المناتساوي بينها .

(ولو كان له) يد (زائدة وجب غسلها) سواه كانت دون المرفق أو فوقه أو فيه كاصرح به في المحتلف ، بل كاد يكون صريح الارشاد أيضا كما عن التلخيص ومحتمل التذكرة ، ويظهر من آخرين إيجاب غسل اليد إن كانت دون المرفق أواشتبهت بالأصلية التساوي في البطش والمقدار ونحو ذلك ، أما إذا عسلم زيادتها وكانت فوق المرفق سقط غسلها ، واختاره في القواء د والتحرير والمنتمى والدروس وظاهر جامع المقاصد ، وأطلق في المعتبر كما عن البسوط عسدم وجوب غسل اليد فوق المرفق ويمكن إرادتها المتميزة الاطلاق اسم الزيادة عليها في المعتبر، مع احمال أن يريد بها الزيادة في أصل الخلقة ، حجة الأول - مضافا إلى موافقته مع احمال أن يريد بها الزيادة في أصل الخلقة ، حجة الأول - مضافا إلى موافقته

للاحتياط مدق اسم اليد بدليل تقسيمها إلى الا صلية والزائدة . فيشملها قوله تعالى: (فافسلوا وجوهكم وأيديكم) (١) وبالأولى إذا لم تكن متديزة ، ومقتضاه الوجوب الا صلى لاالمقدمي حجة الثاني الا صل بعدا نصراف إطلاق مادل على وجوب غسل اليد إلى المتعارف المهود ، لكنه يجب غسلها معاً عند الاشتباه المقدمة ، أما مع عدمه فيقتصر على الأصلية ، والمناقشة فيه بأن مقتضى ذلك عدم وجوب غسل اليد الزائدة إذا كانت تحت المرفق مدفوعة عا سمعت من كونها كالجزء من الحل ، ولظهور الاجماع المدى في ذلك المقام المؤيد بعدم العثور على مخالف فيه ، وربا استدل لهم بصدق اسم اليد مع الاشتباه ، فيكون مشمولا لما دل على وجوب غسل اليد بخلاف ماإذا كانت معاومة الزيادة ، لكن لا يخفى عليك أن مقتضى الدليل الا ول الوجوب القدى ، والثاني الاصالي .

قلت لاينبغي الاشكال في صدق اسم اليدحقيقة على المشتبة بالا صلية ، بلوعلى بمض أفراد العلومة الزيادة كما إذا كان لها مرفق مثلا ومساوية للا صلية في المقدار إلا أنها أضعف بطشاً مثلا على ماجعلوه معيار المعرفة الزيادة من الا صلية ، وكان مراده بالزيادة بالنسبة للمشتبة بالا صلية الزيادة في أصل خلقة الفالب في أفراد الانسان ، وإلا فها متساويان بالنسبة إلى هذا البدن ، غايته انه موضوع جديد فرد نادر ليس على قياس غالب أفراد الانسان ، فحينئذ إما أن يقال انه موضوع جديد لم يكن مشمولا للخطابات ، فيحتاج في كيفية وضوئه إلى دليل آخر ، والمتيقن من حصول طهارته غسل للخطابات ، فيحتاج في كيفية وضوئه إلى دليل آخر ، والمتيقن من حصول طهارته غسل للخطابات ، فيحب ضلها مقدمة لتحصيلها ، إذ قد لايكون في الواقع امتياز لا حد لكنه لم يعرفها فيجب ضلها مقدمة لتحصيلها ، إذ قد لايكون في الواقع امتياز لا حد البدين على الا خرى ، لكن ينافيه قولهم أو مشتبهة بالا صلية ، هذا إذا جعلنا لفظ المدين أضيفت اليه الا يدي غير متناول له ، أما لو قلنا بشموله له قاما ان نقول :

⁽١) سورة المائدة _ الآية ٨

لفظ (الا يدي)وإن كان متناولا لذلك حقيقة . لكنه لما كان الغالب في الا فراد تثنية اليد لا تثليثها ولا نربيعها ، وان جمع الا يدي باعتبار أفراد المكلفين ، وإلا فالمراد غسل اليدين كما تضمنه السنة فينتذ ينبغي أن نقول : أنه من باب المطلق لأالحجمل، فله أن يفسل اليدين ويترك أحدهما لصدق غسل اليدين ، فلا يجب غسل الجيع حينئذ ، وإِما أن نقول:ان المراد الجمعية مطلقاً ، فالمتجه حينتذ وجوب غسلها مما إصالةلامقدمة ، والذي يقوى في النظر أن اليد إن كانت معلومة الزيادة بوجه من الوجوه التي يعرف بها ذلك على معنى معرفة البد التي هي على أصل خلقة غالب أفراد الانسان من غيرها كأنْ تَكُونَ مثلاً تلك نابتة في العضد صغيرة ليست لها تلك القوة بحيث يعلم أن الأخرى هي الموافقة لأصل الخلقة فالظاهر حينئذ عدم وجوب غسل الزائدة ، لانصراف تلك الاطلاقات إلى المتعارف في خلقة الانسان ، وصدق اليد عليها حقيقة لايناني ذلك ، وإيجاب غساما إذا كانت تحت المرفق ليس لذلك ، بل هي كاللحم الزائد ، أما إذا لم يملم زيادتها على ذلك النحو بأن يكون قد خلق الله تمالى له كتفين متساويين كل منها له عضد مستقل ومرفق وذراع وكف فالظاهـر حينئذ وجوب غسل الجميع ، لتناول إطلاق الأدلة ، وتثنية اليد في بعضها لاينافي ذلك ، لجريانها مجرى العالب ، أو للمقاسة لحصول الطهارة ، لعدم العلم بكيفية تكليفه ، وأما مايظهر من كلات الأصحاب من المقدمة لليد الأصلية فالظاهر خلافه ، لمنع الحصر بالزائدة والشتبهة ، بل الحسم باصالتها معامتجه .

وتظهر الثمرة في كثير من المواضع ، منها انه بناء على ظاهر كلام الأصحاب ينبغي إيجاب المسح بها معا مقدمة المسح بالأصلية بخلافه على ماقلنا ، بل يكتنى بالمسح بأحدها ، وقد عرفت أن احبال وجوب غسل أحدها لايخلو من وجه ، لكن الأقوى ماذكرنا ، وطريق الاحتياط غير خني ، هذا . ويجري في اليد النابتة بالمرفق مسم الجلم بزيادتها مايجري في غيرها من الأمور الزائدة ، والظاهر الوجوب ، وكان

التقييد في كلام الأصحاب بما دون الرفق لمكونه أوضح في المثال المسألة ، قال في المدارك : وإذا لم يكن اليد الزائدة لها مرفق لم يجب غسلها قطعاً » ومراده خروجها عن أصل البحث في وجوب غسل الزائدة لو كانت فوق المرفق ، ولعل وجهه أن الشارع أمر بغسل اليد إلى المرفق ، وحيث لامرفق بتعذر امتثال المأمور به ، فيسقط التكليف ، وعليه حينئذ ينبغي أن يلتزم فيا لو خلقت الشخص يد واحدة ولامرفق لها بسقوط غسلها ، ألهم إلا أن يفرق بالاجماع أن تحقق ، وفيه منع ، إذا الظاهر بناه على وجوب غسل اليد الزائدة وجوبه وإن لم يكن لها مرفق ، إذ التكليف بغسل اليد ليس مبيناً على الهيئة الاجماعية ، كا ينبي عنه إيجاب غسل الباق من المقطوع وغيره ، وحينئذ فالظاهر التقدير بالنسبة لمن لامرفق له على ذوي المرافق ، فتأمل .

(الفرض الى ابع)

منفروض الوضوء (مسح الرأس) كتاباوسنة وإجماعا بين المسلمين (والواجب منه مايسى مسحا) كما في الجمل والمقود والسرائر والنافع والمعتبر والتحرير والقواعد والمنتجى والارشاد واللمعة والروضة وظاهر جامع المقاصد وغيرها ، وعن التبيات والمجمع وأجكام الفران الراوندي وروض الجنان منسوبا في الإربعة الانخيرة إلى مذهب الاصحاب على ماحكاه في كشف اللئام ، وفي المدارك أنه المشهور بين الاصحاب وفي المحتلف أن المشهور بين علمائنا الاكتفاء في مسح الرأس والرجلين باصبع واحدة ، واختاره الشيخ في أكتب وابن أبي عقيل وابن الجنيد وسلار وأبو الصلاح وابن البراج وابن إدريس ، انتهى .

وفي كشف الثنام ﴿ أنه في المفنمة والتهذيب والحلاف وجمل السيد والمفنية والمراسم والكافي والمهذب وموضع آخر من أحكام الراوندي أن الأصل مقدار إصبع، قلت : لعله لانزاع بين الجميع ، لا ن المراد بالاصبع أقل ما بتحقق به المسمى على أن يراد بالاصبع مقدار عرضه لاطوله ، كما يشمر به عبارة المفنمة ، حيث قال : ﴿ وَيَجْرَيْ يُوادُ بِالْأُصْبِعِ مَقَدَارِ عَرَضَهُ لَاطُولُهُ ، كما يشمر به عبارة المفنمة ، حيث قال : ﴿ وَيَجْرَيْ

الانسان في مسِع رأسه أن يمسح من مقدمه مقدار إصبع يضمها عليه عرضامع الشعر إلى قصاصه ﴾ وتحتمل وجها آخر ، وربيا يشير الى ذلك أيضاً مافي إشارة السبقوالدروس لقولمها مسح الرأس بما يتحقق بهمسهاه ولايحصل بأقل من إصبع ، وقديكون ذلكخااهر الحلاف أيضًا ، لا نه قال : ويجزي مقدار إصبع واحدة ، واستدل عليه باجماع الفرقة ، وبقول أبي جعفر (عليه السلام) (١) : ﴿ إذا مسحت بشي، من رأسك فقد أجزأك المحتلف عن رأينا عبارته من الاجتزاء بالمسمى كابن إدريس ، واستدلاله في المنتعى على الاجتزاء بالمسمى برواية الاصبع التي ستسمعها ، إلى غير ذلك من الامارات الكثيرة الدالة على كون مرادهم المشهور الذي نقلناه أولاً لكن قد تأباه عبارة التهذيب ، لا نه قال في الاستدلال على ماذكره المفيد من الاجتزاء بالاصبع: ويدل عليه آية المسح، و.ن مسح رأسه ورجليه باصبعواحدة فقد دخل تحت الاسم ويسمى ماسحا ، ولا بلزم على ذلك مادون الاصبع ، لانا لو خلينا والظاهر لقلنا بجواز ذلك لكن السنة منعتمنه . وكيف كان أفلا ربب في أن ماذكره الصنف هو الأقوى للأصل ، ولاطلاق قوله تمالي (٢) : (والمسحوا برؤوشكم) مـم تفسيرها بالصحيح أن الراد بها بمض الرأس لمكان الباء ، وماينقل عن سيبويه من إنكار كون الباء التبسيض لايلتفت اليه ، مع أنه معارض بدعوى غيره ثبوتها في هذا المئي ، وانها حقيقة ، والثبت مقدم على النافي ، ويؤيده مجيئها في الشعر وغيره بهذا المني ، فليطلب من مظانه ، ومثلها إطلاق كثير من الأخبار الآمرة بالمسح على مقدم الرأس ، مع ظواهر كثير من الوضوءات البيانية في وجه ، ولقول أبي جعفر (عِليه السلام) (٣) في خبر زرارة وبكير ابني أعين :

⁽١) الوسائل ـ الباب _ ٧٧ ـ من الواب الوضوه - حديث ع

 ⁽٢) سورة المائدة _ الآية ٨

⁽٣) الوسائل _ الباب ـ ٧٣ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ع

﴿إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشي. من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك ومانى مرسل جاد عن أحده (عليها السلام) (١) : في الرجل يتوضأ وعليه العامة قال : «يرفع العامة بقدر ما يدخل إصبعه فيمسح على مقدم رأسه العدق إدخال الاصبع بما يتحقق به مسمى المسح ولو قدر أعلة من الرأس ، كما فهمه المفيد من رواية الاصبع بالنسبة للرأة على ماستسمع ، وفى الوسائل بعد أن نقل هذه الرواية عن الشيخ ذكر عن الكاني مسنداً إلى حاد عن الحسين (٢) قال : « قلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : رجل توضأ وهو معم فثقل عليه نزع العامة لمكان البرد ، فقال : يدخل إصبعه » وفى المنتهى بعد أن ذكر الرواية الأولى قال : « وهدذا الحديث وإن كان مرسلا إلا أن الأصل بعضده ، على أن ابن يمقوب رواه في كتابه عن حماد عن الحسين ، ورواه السيد المرتفى فى الخلاف عن حماد عن أبي عبد الله عن حماد عن أبي عبد الله السلام) » انتهى .

وكيف كان فالارسال على تقديره غير قادح بعد ما يمعت من الأنجبار بالشهرة . والاجماع المنقول ، خلافا لظاهر الصدوق في الفقيه ، فانه قال : «حد مسح الرأس أن يمسح بثلاث أصابح مضمومة من مقدم الرأس » والمنقول عن النهاية فانه قال : «والمسح بالرأس لا يجوز أقل من ثلاثة أصابع مضمومة مع الاختيار ، فان خاف البرد من كشف الرأس أجزأه مقدار إصبع واحدة » والمنقول عن أبي علي يجزي الرجل في من كشف الرأس أجزأه مقدار إصبع واحدة » والمنقول عن أبي علي يجزي الرجل في المقدم إصبع والمرأة ثلاث أصابع ، وكان جميع هذه الأقوال لظاهر قول أبي جمفر (عليه السلام) في الحسن (٣) كالصحيح : « المرأة يجزبها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ولاتلقي عنها خمارها » وخبر معمر بن عمر عنه (عليه السلام) أيضاً (٤) قال : « بجزي من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع ، وكذلك الرجل »

⁽١) و(٧) الوسنائل _الباب _ ٢٤ _ من أبواب الوضوء _ حديث ١ _ ٧

 ⁽٣) و (٤) الوسائل ـ الباب _ ٢٤ ـ من أبواب الوضوء .. حديث ٣ ـ ٥

وقد يستدل أيضا بما دل على مسح القدم من الأخبار لظهورها في استيمابه ، خرج الزائد عن الثلاث بالاجماع ، فيبتى الباقي ، وتعرف الجواب عنها عند البحث عن المقدم إن شاء الله تعالى ولظاهر لفظ الاجزاء في أقل الواجب ، والجمع بين هاتين الروايتين ورواية الاصبع المشتملة على ذكر البرد فعد للشيخ بين الاختيار وغيره ، وابن الجنيد بين الرجل والمرأة ، لكنك خبير أن مثل هاتين الروايتين - مع الطعن في سند الثانية ، وفاة العامل بها ، بل الشيخ في النهاية لم يعرف أنه مذهب له ، ولذلك قال ابن إدريس أوردها ايراداً لااعتقاداً ، مع احمالها إرادة الندب فانه يعبر عن ذلك بعدم الجواز ، واحمال عبارة الفقيه ان ذلك حد الرأس بمنى أنه متى مسح بأي جزء منه أجزء ، كا لمله يشعر به عبارة المداية أن حد الرأس مقدار أربع أصابع من مقدمه . وتحتمل الندب أيضا ، مع أن ظاهر عبارة الفقيه إيجاب كون آلة السح ثلاث أصابع ، والرواية الاندل عليه ، مع ماعرفت من الشهرة بين الا صحاب والاجماع المنقول صريحا وظاهراً عنير صريحة في الخلاف ، لاحمال إرادة الاجزاء في الفضيلة ، أو إلقاء الحمار ، مع اختصاص الرواية الا ولى بالمرأة ، فإذاك كان حلها على الاستحباب متجها .

فقال المصنف: (والمندوب مقدار ثلاث أصابع) . ضمومة كما في المقنعة والحلاف والجل والمقود والسرائر والمعتبر والقواعد والتحرير والنفلية وجامع المقاصد والروضة وغيرها ، وهو المنقول عن المبسوط والغنية والمراسم والوسيلة والمهذب ومصباح السيد والاصباح وغيرها (عرضاً) كما في المقنعة والتحرير والنفلية وغيرها ، والظاهر أن المراد من المستحب مقدار عرض ثلاث أصابه ، لا نه المتبادر من التقدير بالثلاث أصابع ، ويظهر من بعض أن المراد استحباب هذا المقدار في عرض الرأس ، والفرق بين هذا وسابقه أن الا ول مجل بالنسبة إلى إرادة العرض من المسوح أو طوله ، مبين بالنسبة إلى المتدير ، والثافي مجمل بالنسبة إلى المقدار ، مبين بالنسبة إلى عرض المسوح ، وانت خبير أن الروايات خالية عن بيان ذلك ، فيحتمل إرادة عرض المسوح ، وانت خبير أن الروايات خالية عن بيان ذلك ، فيحتمل إرادة عرض

الثلاث بالنسبة إلى عرض الرأس أو طوله ، ويحتمل إرادة الطول مع العرض بالنسبة إلى عرض الرأس أو طوله ، فالاحمالات أربعة ، ولعل الأظهر إرادة العرض من الاصابع ، لا نه المعروف من التقدير بذلك ، ولما كان المتعارف المسح بالنسبة إلى طول الرأس لا يبعد إرادة عرض ثلاث أصابع من طول الرأس ، ويحتمل جعله مطلقاً بالنسبة إلى عرض الرأس وطوله لامجملا ،

وكيف كان فليس للرواية دلالة على استحباب كون المسح بالثلاث ، لكنك قد عرفت أن عبارة الصدوق ظاهرة في ذلك ، وفي إشارة السبق للحلمي ﴿ يستحب جمع أصابع الكف المتوسطة الثلاثة لمسح الرأس ، قلت : قد يدعى أنه المنساق مر الروايات وكلام بمض الا صحاب ، مع أنه هوالمتعارف في الاستعال ، واعسلم أن ظاهر المصنف هنا وغيره بمن أطلق كاطلاقه عدم الفرق في ذلك في الواجب والمستحب بين الرجل والمرأة ، لكن بعض القدماء كالصدوق والمفيد وغيرهما ذكروا أن المرأة إذا توضأت ألقت قناعها ، ومسحت موضع المسح في صلاة الصبح والمغرب ، ويجزبها في غيرها من الصاوات أن تدخل إصبعها من تحت قناعها من غير أن تلقيه ، وتمسح به ماتناله من محل المسح ولو قدر أنملة ، بل ظاهر الصدوق إيجاب ذلك ، وكما نه لخبر عبدالله بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) عن أبيه عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : ﴿ لاتمسح الرأة بالرأس كما يمسح الرجال ، أنما الرأة إذا أصبحت مسحت رأسها وتضع الحار عنها ، فاذا كان الظهر والعصر والمفرب والعشاء تمسح بناصيتها ﴾ ولقصور الرواية عن إفادة الوجوب مرى وجوه كثيرة كانت محولة على الاستحباب ، وتأكدهبالنسبة إلى صلاة الفداة والمفرب كا عن الصنف ، وصرح به العلامة والشهيد ، وربما نقل عن بعضهم الاقتصار في المنأكد على صلاة الصبح خاصة ، ولمله للافتصار عليه في الرواية المتقدمة ، والأولى (١) الوسائل - الباب - ٢٣ - من أبو آب الوضوء - حديث ه

الأول ، للخبر المروي عن الصدوق في الخصال بسنده عن جابر الجمني عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) قال : « المرأة لا تسلح كما تمسح الرجال ، بل عليها أن تلقي الحار عن موضع مسح رأسها في صلاة الفداة والمغرب وتمسح عليها، وفي سائر الصاوات تدخل إصبه ا فتمسح على رأسها من غير أن تلقي عنها خارها » ولعل القول بأن الصبح أشد تأكيداً ثم من بعده المفرب ثم الثلاثة الأخيرة عملا بظاهر الخبرين أولى .

ثم أنه بناء على ماهو التحقيق من الاجْبَرْاء بالمسمى قالزائد مستحب محض إن كان المسح تدريجياً ، وإلا فهو أحد أفراد الواجب الخير ، كما إذا تحقق مسح مقدار الثلاث دفعة وأحدة ، أما الأول فلتحقق الواجب ، فيحصّل الاجزاء ، فيكون الزائد مستحبًا محضًا ، لأنه بجوز تركه لاإلى بدل ، وأما الثاني فلأن ماهية المسح تحققت لكونه فرداً من أفرادها ، ولعل من أطلق القول بكونه أفضل أفراد الواجب كانسب في المنتهى إلى المحققين أراد الثاني ، كن أطلق كونه مستحبًا أراد الأول ، ومايقال : من احتمال كونه على الأول أحد أفراد الواجب المحير لمكان قصده امتثال أمر المسح به ضميف ، إذ لادخل للقصد في صدق الماهية ، والامتثال ترتبه عليها عقلي ، نعم لوقام دليل من خارج أن من قصد امتثال أمر السح بالزائد كان تكليف ذلك ولايجزيه حينئذ الأول وإن تحققت به الماهية لكان متجها ، لكن الفرض عدمه ، ونفس الأمر بالمسح لاينتقل منه إلى ذلك ، ولقد أطال صاحب الحدائق في كون المدار على القصد، فمن قصد امتثال أمر المسح عقدار الثلاث مثلاً لا يجزيه الأقل مالم يعدل ، ومن قصد الامتثال بالأقل لم يكن الزائد واجباً ولامستحباً ، لمدم الدليل على الوجوب ولا على الاستحباب ، لأن مادل عليه ظاهر في كون تأدية الواجب به مستحباً ، فبعد حصول الواجب لم يبق استحباب أصلا ، بل قال : اني لاأفهم وصف الزائد بمد تحقق الامتثال بالا قل بَالاستحباب أو الوجوب، نعم هو متجه بالنسبة إلى الفردين اللذين بتحقق بعما

⁽١) المستدرك _ الراب _ ٢٢ _ من ابو اب الوضوء _ حديث ٢

الواجب على معنى كون الفردالذي مساحة المسح فيه مقدار الثلاث أفضل من الفردالآخر، وأطال في الاعتراض على ماادعي ظهوره من كلَّـات الأصحاب من كون الزائد على ماتحقق الواجب هل هو على الوجوب أو الاستحباب ؟

قلت : أنت خبير بما فيه ، إذ مراد الأصحاب أن الزائد على مقدار السمى هل هو مخاطب به خطاب ندىي غير خطاب الواجب ، فيكون مسحين أو هما ماتحقق الواجب والآخر مستحب محض ، أو أنه مسح واحد تأدى بهالواجب ، فيكون المراد انه أفضل أفراد الواجب ، والحاصلان مسح مقدار الثلاث هل هو أفراد لتحققماهية السح ، فيتأدى الواجب بأولها والباقي مستحب ،أو أنه فرد واحد ، فيراد باستحبابه على ممنى كونهأفضل أفراد الواجب ? وقد عرفت ان الذي يقتضيه بادى. النظر الفرق في ذلك بين التدريجي والدفعي ، فالأول واجب ومندوب محض ، والثاني أفضل أفراد الواجب ، لكن قديقال بعد التأمل في خصوص المقام: أنه من افضل أفرادالواجب في كل من الدفعي والتدريجي بشرط أنصال المسلح فيه ، لما يظهر من العرف أنه مسح واحد كالفسل المتصل ، بل قد يدعى أنه الظاهر من قول الأصحاب (المندوب .سح ثلاث أصابم) إذ لا ينطبق على ظاهره ، لكون بعضه واجبًا قطعًا ، بل الذي يقتضيه أَرُوايَة فَانَ قُولُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامِ) (١) : (يجزي من السَّح) إلى آخره بعد حله على النَّدب لامعنى لأن يراد به الواجب والندب ، فالأقوى مجسب النظر كونه أفضل أفراد الواجب فيها مماً ، لكن بشرط عدم الانفصال في المسح التدريجي ، فتأمل جيداً . وفيما تركنا وذكرنا من كلام صاحب الحدائق مواضع للنظر لاتخفي على من لاحظها ، تركنا النعرض لها خوف الاطلة ، وأما احبّال القول انه في الدفعي مستحب لأنه يجوز تركه لاإلى بدل فضعيف جداً ، إذ البدل الاقتصار على الأقل .

ج ۲

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٢٤ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٥

يْمُ أَنَ الزَّائِدُ عِلَى القدر المستحب والواجب هل هو على الآباحة أو الكراهة أو التجريم ? وجوه. ، بلي لعلمها أقوال ، والتحقيق أنه لاينبغي الاشكال في عدم: الحزمة في مسح الزائد الذي لم يخرج به عن مسبى البعضية مع بكونه من المقدم أو الناصية ، والفرض خلوه بن قصد التشريمية ، بل قد يدعى في مثله أن لانشريم لو قصد لمكان الأمر بمسح المقدم والناصية ، فمن مسح أوبد من الثلاث من مقدمه وفلنا بكوبه مسمعاً واحداً لا يبعد القول بأنه أحد أفواد الواجب وإن كان لا ثواب فيه زيادة على مسح الثلاث لو اقتصر عليها ، قانه بعد أن عرفت أن الآية دلت على مسح بعض الرأس ، والسنة قيدت ذلك بالمقدم والناصية لاعلى إرادة إيجاب استيما بعما ، وروايات الثلاث دلت على أنه منتهى الفضل في أفراد هذا الواجب مسح الثلاث ، وهو لايناني تأدي الواجب بالزائد على الثلاث وإن لم يكن فيه فضل زائد عليها ، نعم لو مسح مع بعض المقدم بمضًا من غيره فالأصح الحرمة إن قصد التشريع ، وعدمها إن لم يقمد ، ووجهما واضح ، وهل يبطل الوضوء على الا ول ? وجهان ، أقواها نعم أن قصده في ابتداء النية بحيث نوى القربة بوضو. هكذا مسحه . ولا أن قصد التشريع في الأثناء ، لعدم دليل على إبطال ذلك ، مع تحنق امتثال الأمر بالوضوء وإجزائه ، أما لو مسح جميع رأسه فلاإشكال في عدم الحرمة حيث يكون قصد الامتثال بالبعض ، ووقع الباقي لا بقصد شيء من الوضوئية ، ومايظهر من بعقبهم من الحكم بالكراهة لم نقف له على مستندي، ولمله من جهة التشبه بالعامة ونحوه ، والا من سهل ، أما لو قصد الامتثال بالمجموع فقد عرفت أنه لا إشكال في الحرمة ، وماني الخلاف من الاجماع على بدعيته منزل عليه، ونحوه إطلاق المنقول من القول بالحرمة ، والأقوى بطلان الوضوء إن قصد ذلك في ابتداء النية عرو إن قصده في الأُثناء فيحتمل القول هنابالبطلان وإن لم نقل به في الصورة السابقة ، لمدم صدق امتثال مسح البعض المأمور به في الاية ، واستوضح ذلك في أن السيد إذا قال لعبده : كل بعض الرغيف أو اشرب بعض الماء فأكل وشرب

4 E

الجيم لم يكن بمنثلا ، والأقوى في النظر أنها كسابقتها في الصحة ، لصدق تحقق البعض في مسح الجيعُ ، ولمل الا من بايجاب مسح البعض أمَّا هو في مقام توهم وجوب الجيم ، فلا يفيد سوى الاجتراء بذهك ، وحرمة الجيم أمَّا تجيء من جهة التشريع .

وقد تظهر النُّهُرة في الفافل والجاهل المذور وتحوم ، قائه يتجه الفساد على الوجه الأول والصحة من دون حرمة على الوجه الثاني ، وقد يقال بالبطلان في جميع صور التشريع من غير قرق ، بين الابتداء والأثناء ، لكونه مسحاً واحداً عرفا ، فسلا يجتمع فيه الواجب والمحرم ، نعم لوكرر السح بأن مسح الواجب ثم مسح غيره مسم فصل بينها أنَّجه القول بصحة الوضوء وإن أثم ، لكن الأول أقوى ، فتأمل .

(ويختص) الواجب من (المسح) والمستحب (عقدم الرأس) فلا بجزي المسح على غيره ، كما فى الفقيه والمداية والاشارة والجلل والمفود والتهذيب والحلاف والمراسم والممتبر والسرائر والنافع والمنتهى والارشاد والقواعسىد والتحرير والدروس واللمعة والروضة وغيرها ، بل في الخلاف وكشف اللئام الاجماع عليه ، كما في الانتصار بما . أنفردت به الامامية القول بأن الفرض مسح مقدم الرأس ، والفقها. يخالفون في ذلك ولا يوجبونها ، ولاشبهة في أن الفرض عند الامامية يتعلق عقدم الرأس ، ولامجزي سواه ، ثم استدل على صحة ماذهب إليه الامامية بالاجماع ، ويدل عليه مضافا إلى ذلك الأخبار المعتبرة المستفيضة حد الاستفاضة ، فني الحسن كالصحيح منها (١) ﴿ السَّاحُ عَلَى مَقَدُمُ رَأُسُكُ ﴾ وفي آخر (٢) ﴿ يَرْفُعُ الْعَامَةُ بَقْدُرُ مَايِدُخُلُ إَصِّبُعُهُ ، فيمسح علىمقدم رأسه الىغير ذلك من الا خبار المشتملة علىذكر المقدم من الوضوءات البيانية وغيرها ، فما في بعض الا خبار (٣) من الا مر بالمسيح على خلف الرأس مطرح

⁽١) الوسائل الباب _ ٢٥ _ من أبواب الوضوء _ حديث ١

 ⁽٧) و (٣) الوسائل الباب _ ٧٢ _ من أبواب الوضوء _ حديث ٣ _ ٧

أو محول على التقية قطماً ، كما أنه يجب تقييد ماني البعض الآخر (١) من الا مر بمسح الرأس وشيء منه بذلك ، بل مما في كتابة أبي الحسن موسى (عليه السلام) إلى علي بن يقطين (٧) في الخبر المشهور المشتمل على المعجزة واسمح بمقدم رأسك، يستفادالاجتراء عسيح بعض المقدم ، فما يظهر من الخبر الا ول وغيره من إيجاب مسح عمام المقدم لايلتفت إليه ، خصوصاً بعد الاجماع ظاهراً على عدم إيجاب مسح بمام المقدم حتى من القائل بالثلث ، لكن في حسنة زرارة بابراهيم بن هاشم (٣) قال : قال أبو جمفر (عليه السلام) : ﴿ أَنَ اللَّهُ وَتُرْ يُحِبُ الْوَتَّرِ ، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات ، واحدة للوجه ، وأثنتان للذراعين ، وتمسح ببلة يمناك ناصيتك، وما يقى من بلة يمناك ظهر قدمك اليمني ، وتمسح ببلة يسراك ظهر قدمك اليسرى ، مايناني الاجتزاء بمسح شيء من المقدم سواء كان ناصية أو غيرها ، اذ المراد بالمقدم ماقابل المؤخر والجانبين، فيكون عبارة عن الربم من قيَّنة الرأس المسامت المجبة ، والناصية عبارة عما أحامات به النزعتان إلى منتهاها على ماعن العلامة وغيره ، إلا أنه قد يقال: الموجود في الأخبار وكلام الأصحاب بل هو ممقد الاجماعات المسح على المقدم ، ولم أعثر على غير هذه الرواية تضمنت لذكر الناصية ورواية مسح الامرأة التي تقدمت سابقاً ، لكن لاصراحة فيها ، بل ولايمن عبَّر من الأصحاب بذلك عدا المفيد في المقنمة ، قانه قال : ﴿ ثُمَّ يرفع يده اليمني بما فيها من البلل فيمسح بها من مقدم رأسه مقدار ثلاث أصابع مضمومة من ناصيته الى قصاص شعره مرة وأحدة _ مع أنه قال بعد ذلك بكلام طويل _ : ويجزي الانسان في مسح رأسه أن يمسح من مقدمه مقدار إصبع ، الى آخره . فيكون قرينة على إرادة الاستحباب بما ذكره أولاً كما يرشد إليه ايضاً قوله ثلاث أصابع ، كما

⁽١) الوسائل الباب _ ٣٧ _ من أبواب الوضوء _ حديث ع

⁽٧) الوسائل الباب ٢٠٠٠ من أبواب الوضوء _ حديث ٢

⁽٣) الوسائل الباب _ ٣١ _ من أبو اب الوضوء - حديث ٢

ان أبن إدريس في السر أثو قال بعد مانقلناه عنه من السح على المقدم بكلام طويل : ﴿ وأقل مايجزي في مسح الناصية ماوقع عليه اسم المسح، ولعله أراد بها المقدم ، وفي الذكرى ﴿ يجوز المسح على كلِّ مِن البشرة والشعر المختص بالمقدم لصدق الناصية ــ ثم قال _ : والأغم والأنزع يمسحان مكان ناصية مستوي الخلقة ، والرواية مــع ظهور إعراض الأصحاب وعدم صراحتها في الوجوب لاحتمال أن يكون قوله (عليه السلام): (وتمسح) على إضار (ان) فيكون معطوفا على قوله (عليه السلام) : (ثلاث) فلا يَكُون للأمر وماينقل عن ابن الا نباري باشتراط كون المعلوف عليه مصدراً في نحوذلك قــد يمنع ، أو يقال: أنه هنا يمنزلة الصدر لاتصاح لتقييد تلك المللقات من النصوص وغيرها . نمم قد يقال: المراد بالمقدم في النص والفتوى الناصية لاعلى جهة التقييد ، بل على دعوى أن ذلك أحد معانيه كما صرح به في القاموس على ماقيل ، وعن المصباح النسير أنه قال : ﴿ النَّاصِيةِ قَصَاصَ الشَّعَرِ ؛ وجمعها النَّواصي ، ونصوت فلاناً قبضت على صيته وقول أهل اللغة : النزعتان هما البياضان الكتنفان بالناصية ، والقفاء مؤخر الرأس، والجانبين مابينالنزعتين ومؤخر الرأس، والوسطماأحاط ذلك به، وتسميتهم كل موضع باسم يخصه كالصريح في أن الناصية مقدم الرأس ، انتهى . وقد يظهر أيضامين عبارة السبرائر والذكرى المتقدمين . فما يظهر من بعضهم من أن المقدم عبارة عن ربع الرأس مبتدءًا به من قنته ، فالربع الذي يسامت الجبهة هو القدم لادابيل عليه ، فيكون حيثنا القدم عبارة عن الناصية ، وهي على ماعن العلامة وغيره عبارة عما أجاط به المزعتان ختى يسامت منتهاهما ، وربما. ينطبق عليه مافي الهداية من أن حد الرأس مقدار أربع أَصَابِع من مقدِمه ، وماعن الناصريات ﴿ أَنْهُ قَالَ النَّاصِرِ- : فَرَضَ المُسْحِ مَتَيْقَن بَقْدِم الرأس ، والفاية إلى الناصية فكتب السيد هذا صحيح ، وهو مذهبنا ، وبعض الفقهاء مخالفونا في ذلك ، ويجو زون المسح على أي بعض كان من الرأس ، والدايل على صحة مذهبنا الاجاع ، انتهى .وكان مراد الناصر بقوله وغايته الناصية أي منتهى

الناصية ، مع احتمال أن يريد الجبهة ، لأنها أحد معانيها على ماعن القاموس فتخرج حينتذ عن الاستشهاد ، لكن مع ذلك كله والسألة لاتخلو من إشكال ، الكون التبادر من لفظ المقدم في النص والفتوى عرفا هو ما تقدم من الرأس ، وهو أوسم من الناصية ، بل عن بعضهم عن بعض معاصر يه دعوى الاجماع على ذلك ، نعم الظاهر أن سطح عرفت مافيه ، بل حمل الناصية فيه على القدم أولى وإن كان مجازاً ، أو تحمل الرواية على إرادة الاستحباب أو غير ذلك ، إلا أن الاحتياط الاقتصار على الناصية .

﴿وَيَجِبِ أَنْ يَكُونُ﴾ السح (بنداوة الوضوء) خلافًا للمامة عدا مالك ، فأرجبوا المستح بماءجديد، وهومخالف لاطلاق الكتاب ونصوصالسنة والاجماع المحصل والمنقول، ومانى بعض الروايات بما تدل بظاهره على إيجاب الاستيناف كافي خبر معمر بر خلاد (١) ﴿ أَيْجِزِي الرجل مسح قدميه بفضل رأسه ? فقال (عليه السلام) : برأسه لا، فقلت: أبماء جديد افقال : برأسه نعم، وخبر أبي بصير (٧) قلت : وأمسح بما في يدي رأسي قال: لا. بل تضع يدك في الماه ثم مسح، ونحوه غيره محول على التقية أو غير هاقطماً.

﴿وَلَا يَجُورُ اسْتَيْنَافَ مَاءُ جَدِيدُلُهُ﴾ كما في الفقيه والانتصار والمقنعة والجل والعقود والحلاف والسبرائر والاشارة والمراسم والممتبر والقواعد والتحرير والمنتهى والارشاد وغيرها من كتب التقدمين والمتأخرين ، بل في الانتصار أنه بما أنفردت به الامامية، وان الشيعة توجب المسح ببلة اليد ، وفي الخلاف نسبته إلى الأكثر أولاً ثم نقل الاجماع عليه ثانيًا ، وفي المتبر انه مذهب الثلاثة وأتباعهـم وفتوى الأصحاب اليوم ، وفي الذكرى انه استقر إجماعنا بعد ابن الجنيد ، وفي جامع المقاصد انه استقر عليه مذهب الأصحاب ، ولا يمتد بخلاف ابن الجنيد ، فلو استأنف لم يصح قطماً ، إلى غير ذلك بمن نقل الاجماع في المقام ، بل قــد يدعى تحصيله ، بل هو حاصل ، وخروج ابن ، (١) و(٧) الوسائل _ الباب _ ٢١ _ من أبو أب الوضوء - حديث ٠ - ٤

الجنيد غير قادح ، على أن عبارته المنقولة في المحتلف غير صريحة في ذلك ، قال : ﴿ إِذَا كَانَ بِيدِ الْمَتَعْلَم نَدَاوة يَسْتَبَقِها مَنْ غَسَلَ يَدِيهُ مَسْحَ بِيمِينَهُ رأْسَهُ وَرَجُلُهِ الْمَنِي ، وبيده البسرى رجله البسرى ، ولو لم يستبق ذلك أخذ ما وجديداً لرأسه ورجليه ، إذ بحتمل أن يكون سمى ماعلى محال الوضوء ما وجديداً ، أو يكون ذلك لشدة حرياً وحرارة على القول بالاجتزاء به .

وكيف كان فيدل عليه مضافا إلى ما جمعت الوضوءات البيانية ، منها حينتذماني حسنة زرارة بابراهيم (١) ﴿ ومسح مقدم رأسه وظهر قدميه ببلة يساره وبقية بلة يمناه ، قال : وقال أبو جعفر (عليه السلام) : ان الله وتر يحب الوتر ، فقد يجزيك من الوضوه ثلاث غرقات ، واحدة الوجه ، واثنتان للنراعين ، وتمسح ببلة يمناك ناصيتك ، ومابقي من بلة يمنيك ظهر قدمك البيسرى ومابقي من بلة يمنيك ظهر قدمك البيسرى ومافي حسنة زرارة وأخيه بكير بابراهيم بن هاشم أيضاً (٧) ﴿ ثم مسح رأسه وقدميه ببلل كفه لم محدث لهما ماه جديداً » ومافي خبر بكير (٣) ﴿ ثم مسح بفضل بديه رأسه ورجليه » وخبر محمد بن مسلم (٤) ﴿ ثم مسح بأسه ورجليه » ومافي خبر زرارة (٦) ﴿ ثم مسح ببلة مابقي في بديه وأسه ورجليه » ومافي خبر زرارة (٦) ﴿ ثم مسح ببلة مابقي في بديه رأسه ورجليه ، ولم يعدها في الاناه » وفي آخر (٧) ﴿ ثم مسح رأسه وقدميه الى الكمبين بفضل كفيه لم يجدد ماه » والمناقشة في الوضوه البياني قد مسح رأسه وقدميه الى الكمبين بفضل كفيه لم يجدد ماه » والمناقشة في الوضوه البياني قد مسح رأسه وقدميه الى الكمبين بفضل كفيه لم يجدد ماه » والمناقشة في الوضوه البياني قد مضى مافيها ، لما سمعت من الرواية المرسلة المنجرة بعمل الأصحاب ، مع ظهور مثل مضى مافيها ، لما سمعت من الرواية المرسلة المنجرة بعمل الأصحاب ، مع ظهور مثل قول زرارة وبكير وأبي عبيدة : (لم مجدد ماه) (ولم يعدها في الاناه) وغو ذلك فى الدلالة ، فول زرارة وبكير وأبي عبيدة : (لم مجدد ماه) (ولم يعدها في الاناه) وغو ذلك فى الدلالة ،

^{. (}١)و(٣) و(٣) الوسائل _ الباب _ ٥٠ _ من أبواب الوضوء _ حديث ٢ _ ٣- ٤

⁽٤) و (٥) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٧ ـ ٨

⁽٦) وا (٧) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث . ١ - ١١

بيلة يمناك ناصيتك) لظهورها في الأمر وإن احتمات بعيداً غيره ، بل يدل عليه مضافا الى ذلك حسنة ابن أذينة بابراهيم (١) أنه ﴿ لما أسري بالنبي (صلى الله عليه وآله) إلى السياه أوحى الله إليه ادن يامحد (صلى الله عليه وآله) من صاد الى ان قل : ثم أوحى الله أن اغسل وجهك ، قامك تنظر الى عظمتي ، ثم اغسل ذراعيك المينى واليسرى قائلك تلق بيديك كلاي ، ثم امسح رأسك على بيق في بدك من الماه ورجليك إلى الكميين فاني أبارك عليك وأوطؤك موطئاً لم يطأد أحد غيرك » بل يدل عليه أيضاً الأخبار المستفيضة (٢) الدالة على أخذ الماه من المحية والحاجبين والأشفار عند نسيان المسح ، وفي بعضها (٣) أنه ﴿ إن لم بيق من بلة وضوئك شيء أعدت الوضوه » وفي آخر (٤) ولي سح رأسه عن كان في لميته بلل فليأخذ منه وليسح رأسه ، وإن لم يكن في لميته فلينصرف وليعد الوضوه » لكن قد يخدش وليسح رأسه ، وإن لم يكن في لميته فلينصرف وليعد الوضوه » لكن قد يخدش وليسح رأسه ، وإن لم يكن في لميته فلينصرف وليعد الوضوه » لكن قد يخدش وليسح رأسه ، وإن الأمر بالاعادة لفوات الموالاة بجفاف نداوة الوضوه الالعدم جواز المسح بماه جديد ، فتأمل .

ومع ذلك كافلم أعثر على ما يدل على قول ابن الجنيد عدا الاطلاق ، إذما جمعته من الروايتين السابقتين في أولى المسألة لا يقول بعما ، لمكان تضمنهما النهي عن المسح بالنداوة الباقية ، وخروج الأول عما نحن فيه ، وحملهما على ما يقول مع عدم إمكانه ليس بأولى من حملهما على التقية ، بل في الاشارة برأسه في الأولى إشارة إلى ذلك ، ودعوى أن اشتمال الأولى على المسح للرجلين ينافي ذلك يدفعها أنه قد يراد بالمسح هنا هو الفسل ، لكونه بطلق عندهم على ذلك ، بل قد يشعر به كونه بماه جديد أيضا ، وربما نقل عن جملة منهم القول بالاجتزاء بالمسح لكن مسحالظهر والبطن ، نعم قد يستدل

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ه

⁽٧) و (٣) و (٤) الوسائل - الباب - ٢١ - من ابواب الوضوء - حديث - ٨-٧

له بخير منصور (١١) قال : د سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن نسي رأسه حتى قام فى الصلاة قال : ينصرف ويمسح رأسه ورجليه » ومثله رواية الكنائي (٣) ويقرب منها خِبر أبي بصير (٣) في درجل نسي أن يمسح رأسه فذكر و هوفي الصلاة فقال؛ إن كان استيقن ذلك انصرف فسح على رأسه ورجليه واستقبل الصلاة ، وإن شك فـلم يدر مسح فليتناول من لحيته إن كانت مبتلة وليمسح على رأسه ، وإن كان أمامه ما ، فليتناول منه فليمسح به رأسه يه لكن فيه _ مع كونها أبخص من الدعوى ، واحمالها إرادة الانصر إف بمغي قطع الصلاة والسج ببلة الشعر أو إرادة إعادة الوضوء كما يرشد إلى ذلك جعله المسح بالماء الجديد جوابا الشريطية الشك وغير ذلك _ لا تقاوم ماسممته من الأدلة من السنة والاجماع .

ثمان قضية إطلاق الكتابوالفقيه والجل والعقود والاشارة واباراسم والسرائمو والممتبر والنافع والقواعد والتحرير والارشاد والدروس واللمعة. وغيرها عدم وجوب كون الماسح اليد اليمني ، كما هو صريح النفلية وظاهر شرحها وصريح كشف الغطاء ، ل في الحمدائق الظاهر الاتفاق على الاستحباب ، لكن قد عرفت أن حسنة زرارة ظاهرة في الوجوب ، لقوله (عليه السلام) فيها : (وتمسح بيلة يمناك ناصيتك) وهو ظاهر الفيَد في المقنعة وعبارة ابن الجنيدالمتقدمة وماعن القاضي في المهذب ، إلا أن تقييدتلك المطلقات من الكتاب والسنة مع فتاوى الأصحاب عجرد هذه الرواية وإن كانت نقية السند لا يخلو من إشكال ، سما مع ظهور إعراضهم عنها حتى من مثل صاحب المدارك التي جرت عادته بالعمل بمضامين الأخبار الصحيحة وإن خالفت كلام الأصحاب ، قال

75

⁽١) الوسائل - الباب - ٣٥ - من ابو أب الوضو. - حديث ٣

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ ٣ ـ من ابوأب الوضوء ـ جـــديث ٧

 ⁽٣) الوسائل - الباب - ٤٢ - من أبو اب الوضوء - حديث ٨

في القام: ﴿ أَنَّهُ يَسْتُفُّادُ مِنْ حَسْنَةً زُرَارَةً (١) ازالاً ولى مسج الناصية وظاهر القسدم الممنى بالبد الممنى ، إلى آخره فجعله أولى فلا يبعد حينتذ حمل الرواية على الاستحباب ، كما محتمل ذلك أيضاً في عبارة المفيد وابن الجنيد ، بل في الأولى إمارات على ذلك ، وإلا فاحتمال صرف إطلاق النص والفتوى إلى المسح باليد اليمني لكونه الفردالمتعارف بعيد جداً ، نعم المتبادر من إطلاق لفظ اليد في النص والفتوى الكف ، فيكون حدها الزندكم أشار إلى ذلك الطباطباني في منظومته ، فقال ؛

ولايجوز السح إلا في البد ﴿ وحدُّهَا الزند إذا لم تفقد

بل مما برشد إلى ذلك مافي بعض الأخبار المشتملة على الوضوءات البيانية كخبر الأخوين (٢) ﴿ ثُم مسح رأسه وقدميه ببلل كفيه لم محدث لما ماء جديداً ﴾ وخـبرها الآخر (٣) ﴿ ثُمُّ مُسْحَ رأْسُهُ وقدميهُ إلى الكمبين بفضل كفيه لم يجــدد ماء ﴾ ولأنها هي المتعارف في المسح ، كما أن المتبادر من السح بها المسح بباطنها . فلا يجزي السج الظاهر ، ومقتضى ذلك أنه إذا تعذر السح بالباطن لجفاف مائه لنسيان ونحوه وكانت الندارة باقية على الظاهر محيث لا يمكن نقلها إلى باطن اليد مجب إعادة الوضوء ، لا نعدام المشروط بانمدام شرطه ، نمم لو كان المسح بالباطن متعذر آلمرض أو غيره لالجفاف ماه ونحوه أمكن الاجتزاء بالمسح بالظاهر ، إذ سقوط الوضوء من المقطوع بعدمه ، لما يفهم من الأدلة أنه لا يسقط بتعذر بعض أجزائه ، واحبال الاجتزاء به بدون مسح في غاية البعد، لاطلاق الأمر بالمسح في الوضوء مع تمكن الامتثال به ، وإيجاب المسح بالباطن مع النمكن منه ، فيبقى المطلق على حاله ، ولأن ﴿ الميسور لايسقط بالمسور ﴾ (٤) و ﴿ مالا بدرك

⁽١) الوسائل الياب ٢٠ ـ من ابو اب الوضوء - حديث ٨ و في المدارك (صحيحة) بدل (حسنة)

⁽٧) و (٣) الوسائل الباب - ١٥ - من ابواب الوضوء - حديث ٣ - ١١

⁽٤) غو إلى اللثالي عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

كله لا يترك كله » (١) وللاستصحاب ونحـو ذلك ، ولعله لذا قال في المدارك : ﴿ وَالظَّاهُرُ أَنْ مُحْدُلُ الْمُسْحُ بِاطْنُ اللَّهِ دُونَ ظَاهُرُهُا ۚ . نَعْمُ لَوْ تَعْذَرُ الْمُسْحُ بِالبَّاطُنُ أَجْزُأُ الظاهر قطعاً ﴾ لكن الشهيد في الذكرى قال : ﴿ والظاهر أن باطن اليد أولى ، نعم لو اختص البلل بالظاهر وعسر نقله أجزأ ، ولو تعذر المسح بالكف فالأقوى جوازه بالذراع، انتهى ، وقد يظير من حكم بالأولوية عدم إنجاب ذلك . وعلى تقدير إرادته الوجوب فحكه بالاجزاء فيها إذا اختص البلل بالظاهر وعسر نقله لايخلو من إشكال ، لعــدم دليل على الاجتراء ، بل لابد من إعادة الوضوء ، نعم لو كان ذلك متعذراً في حد ذاته لالعدم البلل أمكن الاجتزاء به كما عرفت ، والظاهر تساوي نسبة جميع أجزاء الكف في السح بها ، لكنه في الحداثق قال : « انهم ذكروا أن الواجب كونه بالأصابم» قلت : لم أقف على مصرح به ، ولادليل يقتضيه . ورواية (يدخل إصبعه) ونحوها لاظهور فيها بذلك ، ولو تعذر المسح بالكف ظاهراً وباطناً لمرض ونحوه اجتزيبالمسح في الذراع لما عرفت ، وهل يجب نقل بلة اليد إليه بناء على وجوب الترتيب في نداوة الوضوء كما هو الأقوى أو لايجب ? وجهان ، أولهما أحوطهما ، ولو كان التعذر للجفاف ونحوه وكان لايمكن نقل بلة الذراع إلى الكف وجب إعادة الوضوء لما تقدم ، ولمل التعذر في عبارة الشهيد السابقة يراد به الأول ، وإلا ففيه مالايخني ، كما أنه لايخــني مافي هذا الترتيب بعدأن استظهر نا من الآدلة إمجاب المسح بباطن الكف ، والاجتزاء بالمسح بغيرها عند التعذر ، فالترتيب في ذلك بأن يكون أولا ً ظاهر الكف ثم إذا تعــذر فالذراع مثلا لم أعثر على دليل يقتضيه سوى وجوه اعتبارية لانصلح لأن تكون مدركا للأحكام الشرعية ، وطريق الاحتياط غير خنى ، ومن المعلوم أنه يستفادمن النظر في تلك الأدلة المتقدمة إيجاب إيصال البلة إلى المسوح بواسطة اليد ، فلا يجتزي بتقطيرها مثلاكما نص عليه بعض الأجلة .

⁽١) غوالي التالي عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

ثم أنه هل يشترط جناف المسوح من الماء أو لا ? قيل نعم ، كما هو خيرة العلامة في بعض كتبه ناقلاً له عن وألده ، وقيل لا ، كما هو خيرة السرائر والمصنف في المعتبر وبعض من تأخر عنهما ، وربماً ظهر من بعضهم التفصيل ، فقال بالصحة مع غلبة بلة الوضوء ، وإلا فالفساد ، ولعل مستند (الأول) .ضافا إلى الاحتياطأن الأمر بالمسح بالبلة ينصرف إلى الأفراد الغالبة ، بل لايصدق أنه مسح بالبلة مع امتزاجها بغيرها ، إذ لو صدق ذلك اصدق مع استثناف ماء جديد ومنجه مع بلة اليد كليصنعه العامة ، إذ هي لاتنفك عن بلة الوضوء غالبًا ، وقد عرفت بطلانه سابقًا ، وأحمال الفرق بين الماء بن فالأول ليس مسحاً بماه جديد بخلاف الثاني تحكم ، ولأن المركب من الداخل والخارج خارج ، على أنه إن سلمنا أنه ليس مسحًا بماء جديد لكنه ليس مسحًا بالبلة خاصة ، مدم ظهور الأدلة بالمسح بما يتى في البد خاصة ، مع أنه لا يقطع أيضا في مثل ظاهر القدم باتصال تلك البلة من رؤوس الأصابيع إلى الكمبين ، نعم لو كان ما على المسوح مجرد نداوة لايمنزجشي، منها ببلة الوضو، أمكن القول بالاجنزا. ، وقد يلتزم به أهل هذا القول وإن لم يصرحوا به ، وبذلك يظهر فساد قول الفصل، إذ غلبةما يقي في البدعلى بلل المسوح لايدفع ماذكرنا ، ومايتخيل من تحقق صدق السح بالبلة حينتذ فيه أنه من المسامحات العرفية لامن الحقائق ، نعم لو كان ماعلى المسوح قليل جــداً بحيث لاينافي صِدق المسح بما بقي فى اليد حقيقة عرفا لاستهلاكه اتجه الجواز ، ولعلهم يقولون به وإن لم يصرحوا به أيضًا .

ولعل مستند (الثاني) إطلاق المسح الصادق في مثل المقام ، بل في السر أثر أن من كان قائمًا بالما. وتوضأ ثم أخرج رجليه من الماء ومسح عليهما من غير أن يدخل يديه في الماء فلا حرج عليه ، لأنه ماسح بغير خلاف ، والظواهر من الآيات تقتضيه . والأخبار متناولة له ، وفي المتبر ﴿ أَنه لوكان في ما، وغسل وجه ويديه ثم مسح برأسه ورجليه جاز ، لأن يديه لم تنفك من ما. الوضوء ، ولم يضره ماكان على القدمين من الماه » انتهى . ولأنه لا يصدق عليه في المرف أنه استأنف ماه جديداً ، بل قيل وإن حصل الجريان باجتماع البلتين ، بل ولو ببلة المسوح منفردة عند عدم القصد إلى الفسل وان صدق اسم الفسل عليه ، ويؤيده صحيحة زرارة (١) . (لو أنك توضأت وجعلت موضع مسح الرجلين غسلا وأضمرت أن ذلك هوالفترض لم يكن ذلك بوضوه الدالة على جواز غسل المسوح لا بذلك القصد ، على أنه لو منع مثل ذلك لكان ينبغي المناخ من الوضوه في موضع لا ينفك من العرق كالحمام ونحوه ، على أن المراد بالمسح بالبلة السح مع نداوة اليد وإن لم يعلق شيء منها بالمسوح ، وهو صادق وإن كان على المسوح ماه آخر .

ولعل مستند (التفصيل) صدق المسح بالبلة مسع غلبتها بخلاف العكس ، بل والتساوي ، والأقرب في النظر الأول وكان القول بالتفصيل يرجع اليه ، ولعسله لذا نقل عن بعض نسبته إلى ظاهر الأصحاب ، واحمال أن الحجوزين للمسح مع بلل المسوح يقولون بذلك يدفيه أن الظاهر خلافه ، بل الجميع يشترطون تأثير الممسوح بالمسح وإن لم يظهر البصر ، وأما ما ادعاه أهل القول الثاني أخيراً من الاكتفاء بالمسح مع نداوة اليد وإن لم ينتقل أجزاه من الماسح إلى الممسوح به فممنوع كل المنع ، لكون المتبادر من إطلاق لفظ البلة ومحوها خلافه ، ولعلهم أخذوه مما في بعض الأخبار من وما ينقل عن ابن الجنيد من جواز إدخال اليد تحت الماء ومسح الرجل بها مثلا لا يوافق شيئا من الأقوال السابقة ، ولعله بنى على مذهبه من جواز المسح بماء جديد وعدم إيجاب المسح ببقية البلة ، لكنك قد عرفت أن مقتضى عبارته السابقة ليس الجواز مطلقاً ،

ثم أنه هل يدخل في الماء الجديد الماء الباقي في اليد بعد غسلها بطريق الفمس ?

⁽١) الوسائل:الباب - ٧٥ ـ من ابواب الوضوء - حديث ١٧

كما إذا نوى فسلها بالمكث مثلا ، أما لو نوى غسلها بالاخراج مرتباً في القصد إلى غسل أجزائها حتى أخرجها فالظاهر أنه لاينبغي الاشكال في كونه ليس ماه جديداً ، فعم يقبع الاشكال فيما إذا نوى غسلها بالادخال أو بالمكث ثم أخرجها ، والأقوى في النظر كونه ماه جديداً ، إذ لا يصدق بقاه شيء من بلة الوضوه ، وهايقال : إن العرف شاهد بهلي صدق بقاه البلة وإن ذلك كله غسل واحد ممنوع ، والظاهر أن المراد عا بتي في لليد أعا هو بعد تمام الفسل وإن كرر مراراً يده على العضو استظهاراً ، لكون الاستظهار مطاوبا شرعا وإن لم يكن واجباً ، مع أن العلوم من علماء الأعصار في سائر إلا مصار عدم تحديد ذلك ، وعدم التربص والتأمل في تمام الفسل الواجب ، بل قديدى أن ما يفعله ذائداً على الاستظهار الشرعي لا بأس به ، فتأمل جيداً ، والله أعلم .

(ولو جف ماعلى) باطن (يديه) أو مطلقاً من الظاهر والباطن على اختلاف الوجين كانقدم (أخذ من لحيته) ولو من السترسل طولاً أو عرضاً (أو أشفارعينه) وغيرها من محال الوضوء ، وتخصيص اللحية والأشفار بالذكر لكونها مظنة بقاء الله ، وإلافلا فرق بينها وبين غيرها من محال الوضوه ، بل قديكون غيرها أولى من مسترسل اللحية ، لما عرفت من الاشكال في الدليل على استحبابه ، واحمال القول بجواز الأخذ منه وإن لم نقل باستحباب غسله تمسكا بظواهر الأخبار في المقام وإن كان ممكنا لكنه بعيد ، لأن الظاهر منها إرادة نداوة الوضوه ، وهو لا يدخل تحما على تقدير عسدم استحباب غسله ، وما يقال : ان الماه الذي على مسترسل اللحية هو ماه غسل الوجه فهو بلل الوضوه وإن لم نقل باستحباب غسله ففيه _ مع أنه لا يشمل جميع صور الدعوى إذ قد يغسل المسترسل بماه غير ماه الوجه _ أن المرادمن ماه الوضوه الباقي في محاله ، وإلا فلا يجترى بالمستح بالمجتمع من ماه الوضوه في إناه ونحوه ،

والحجة فيما ذكره المصنف . بعد ظهور الاتفاق عليه سيما بين المتأخرين وماعساه يظهر من بعض عبازات القدماء كسلار في الراسم وغيره من الحلاف في ذلك لاقتصارهم

في ذكر الواجب في الوضوء على المسح بالبلة الباقية في اليد ليس خلافًا ، إذ الظاهر أن مرادهم من ذلك التعريض في ردُّ ابن الجنيد والعامة ، ومثله مافي الانتصار ، قال : عا انفردت بدالامامية القول بأن مسح الرأس بجب بيلة اليد ، فإن استأنف ماء جِدِيدًا لَمِجِزَ به ، حتى أنهم يقولون إذا لم يبق في البدبلة أعاد الوضوء _ إلى أنقال _: والذي بدل على صحة هذا المذهب مضافا إلى طريقه الاجماع ، انتهى . فإن الظاهر أن مراده بقوله (انهم يقولون) الى آخره نفي الماه الجديد ، ويحتمل أن يكون مرادهم بما بقى في اليد أمَّا هو بلة الوضوء ، ولعله لما ذكرنا نسب الحكم المذكور في كشف اللثام إلى قطم الأصحاب ، بل في المعتبر في بحث الموالاة نقل الاتفاق على أن ناسي المسح يأخذ من شعر لحيته وأجفانه وإن لم يبق في يده نداوة ، بل لم أجد أحداً من التأخرين نقل خلافًا فيه بمن عادته التعرض لمثله _ الأخبار المستفيضة (منها) مرسل خلف بن حماد عن السادق (عليه السلام) (١) قال : قلت له : « الرجل بنشي مسح رأسه وهو في الصلاة ، قال .: إن كان في لحيته بلل فليمسح به ، قلت : فان لم يكن له لحية قال عسح من حاجبيه أو من أشفار عينيه، و (منها) مارواه في الفقيهِ مرسلاً (٢) قال : قال الصادق (عليه السلام) : ﴿ إِن نسبت مسح رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من بلة وضوئك ، فان لم يكن يقى في يدك من نداوة وضوئك شيء فخذما بتي منه في لحيتك والمسح به رأسك ورجليك ، وإن لم يكن لك لحية فحذ من حاجبيك وأشفار عينيك وامسح به رأسك ورجليك ، وإن لم يبق من بلة وضوئك شيء أعدت الوضوء » وبما تضمناه من أخذ الماء من الحواجب والا شفار يقيد مفهوم قول الصادق (عليه السلام) في خبر مالك بن أعين (٤) انه : ﴿ إِن لَمْ يَكُن فِي لَحِيتُهُ بَلُّلْ فَلَيْنُصُرُفُ وَلَيْعُدُ الْوَضُوءُ ۗ لايقال: أن ظاهر هذه الا خبارينافي ماذكرت من الدعويين السابقتين ، وهما (١) و (٠) و (٣) الوسائل الباب ٢٠ ـ من ابواب الوضوء حديث ١ - ٨ - ٧

الأخذ من غير اللحية والحواجب والأشفار . لأنا نقول: أما ما يستفاد منها من الظهور في ترتيب الأخذ من الحواجب والاشفار بعد أن لم يكن في اللحية بلل فلم أعثر على من أفتى به من الاصحاب ، بل جميع من وقفنا على كلامه أو نقل الينا لم يرتب ذلك ، بل قال : انه إن جف ماعلى اليد أخذ من اللحية والحواجب والأشفار ، كالمفيد في المقنعة والشبيخ في المبسوط وابن إدريس والمصنف والعلامة والشبيد وغيرهم ، بل قد يظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه ، فيكون ذلك قرينة على عدم إرادة الترتيب في الخبربن ويكون تقديم اللحية لكونها أقرب مظنة لبقاء الماه فيها من غيرها ، ويرشد إلى ذلك الأمر بالا خذ من الحواجب إن لم يكن له لحية لاسع وجودها وانتفاء البلل عنها ، على أنه لوسلمنا ظهورها في ذلك لكنك قدعرفت أن الخبربن مرسلان لاجابر عنها ، فكف يعمل بها في ذلك ، خصوصاً مع ظهور كلات الا صحاب في خلافها ،

وأما الدعوى الثانية وهي جواز الا خذ من عبر الثلاثة فهو ... مع تصريح بعض الا صحاب به وظهور آخر فيه أيضاً كظهور الافتصار في النص والفتوى على الثلاثة في عدم إرادة النقييد منها ، بل انما ذكرت لكونها هي مظان بقاء البلل فيها .. يدل عليه قوله (عليه السلام) في الخبر المتقدم: «إن لم يبق من بلة وضوات شيء أعدت الوضوء» فقد على الاعادة على عدم بقاء شيء من بلة الوضوء ، ودعوى إرادة البلة في المحال الثلاث ممنوعة ، فاحمال الاختصاص بالثلاثة كاحمال التعدي إلى خصوص بلة الوجه فقط بميدان .

ثم أن الظاهر من عبارة المصنف هنا اشتراط الأخذ من اللحية ونحوها بجفاف البيد ، فلو أخذ مع عدمه بطل الوضوء ، كما هو الظاهر من المقنعة والسرائر والمعتبر والمنتهى والقواعد والتحرير والارشاد والدروس والذكرى وعن المبسوط والتذكرة وغيرها ، لكنه قال في المدارك: « الظاهر أنه لايشترط في الا خذ من هذه المواضع جفاف البيد ، بل يجوز مطلقا ، والتعليق في عبارات الا صحاب مخرج مخرج الغالب»

انتهى . ومثله المنقول عن جده في المسالكوالروض مستدلا عليه في الأخير باشتراك الجيع في كونه بلل الوضوه ، فلا يصدق عليه الاستئناف ، وباطلاق قول الصادق (عليه السلام) في خبر مالك بن أعين : « من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح فان كان في لحيته بلل فليأخذ منه ويمسح به » حيث جوز الأخذ من غير تقييد بالجفاف ، واستشكله بعض المتأخرين بمخالفته لكثير من الوضوه الليانية ، وقوله (ع) : (امسح با بتي في يدك رأسك) وقوله (عليه السلام) : (تمسح ببلة يمنك ناصيتك) والاشتراط المتقدم في المرسل ومافي بعض الوضوه الليانية من المسح بنداوة الوضوه فهو مع كون الفالب المسح عا بتي في اليد وغوه منظاهر في إرادة النداوة الباقية فيها ، على أنه مطلق يحكم عليه غيره ، وبه تعرف مافي التمسك باطلاق خبر مالك المتقدم ، وأما ماذكره من خروج القيد بخرج الفالب فهو وإن كان ممكنا في مثل المرسل المتقدم لكنه بعيد في مثل عبارات الأصحاب ، وكيف مع أن المعروف فيها ان مفهوم القهب فيها حجة فضلا عن غيره ، على أف مذكره احمال لا يكتنى بمثله في بيان ماهية العبادية التوقيفية مع مخالفته الاحتياط .

لكن الانصاف أن التأمل في عبارات الا صحاب والروايات يورث الفقيه الظن الجواز لظهورها في إرادة المسح بما بتي عدم استئناف الماء الجديد كما هو مذهب العامة ، وبما ير شد إلى ذلك ما في المنتهى قانه بعد ان ذكر كما ذكر الا صحاب من أنه إن لم يكن في يده أخذ من لحيته ، واستدل عليه بالا خبار المتقدمة قال : ﴿ ولا نه ماه الوضوه ، فأشبه مالوكان على اليد ، إذ الاعتبار بالبقية لا بمحلها ﴾ انتهى . وهو كالصريح في عدم إرادة التقييد السابق ، وما في الوسيلة قال في تعداد واجبات الوضوه : ﴿ ومسح مقدم الرأس ببلة الوضوه » وما في الجمل والعقود ، قال : ﴿ ويحسح الرأس والرجاين ببقية نداوة الوضوه من غير استئناف ماه جديد » وما في الاشارة ، قال : ﴿ الجواهر ع به المجاورة المجاورة المجاورة المجاورة المجاورة والمجاورة والمجاورة المجاورة المحاورة المحا

وأقله إصبع وأحدة ببقية النداوة لايماء يستأنف، وما في بعض عبارات المقنعة ، كفوله : « لا يستأنف المسح ماء جديداً بل يستعمل فيه نداوة الوضوء » وما في الغنية والهذب والكانى . قال في الأول : « الفرض الثاني أنه لا يستأنف لمسح الرأس والرجلين ماء جديداً بدليل الاجماع الشار اليه ﴾ إلى آخره . فان اكتفاءه بذلك وعدم ذكره إمجاب أن يكون ببلة اليد كالصريح فيما ذكرنا ، ومثله مافي الثاني وثم يرفع يده الممنى ببلل الوضوء من غير أن يأخذ ماء جديداً ، وكذا الثالث قال : ﴿ قَانَ مُسَحَ غَيْرِ الجُّبِهِ أَو استأنف للمسحماء جديداً بطل الوضوء ، بل هو الذي يقضى به التدير في عبارة الخلاف والانتصار ، فلتلاحظ . على أن ماذكر من التعليق في كلـــات الأصحاب و بعض الأخبار لادلالة فيه على خلاف ذلك ، لأن الظاهر أن الراد منها أنه إن لم يكن في بده ما، وجب عليه أن يأخذ من لحيته أو من أشفار عينيه ، ففهومها أنه إن كان في يده بلل الأبجب أن يأخذ ، الأأنه منهى عن الأخذ .

والحاصل أن التأمل في كلات الأصحاب والروايات يقضي مجوار الأخذ مسم عدم الجفاف، بل فيها إمارات كثيرة على إرادة ذلك لاتخفى على من لاحظها ، ولعله الأوفق بسهولة اللة ، مع أنه لم ينقل التحرز في حال المسح عن مخالطة ما. باطن اليدمن غيره من محال الوضوء ، بل قد يدعى أنه لا بأس في الماء الذي على مقدمات الوضوء ، كالماء الذي يكون على الرأس مثلا مقدمة لفسل القصاص ، قانه لم ينقل عن أحدتجفيفة حال المسح ، لكن الأولى خلافه .

ثم ليعلم أنه بناء على الاشتراط المذكور فالظاهر اختصاص الحكم بالجفاف الحاصل من النسيان ونحوه من الأعذار ، أما لو جففها اختياراً فالأقوى عدم الجواز ، لا نصر أف إطلاق النص والفتوى إلى الأول وإن ظهر من المحقــق الثاني في جامع المقاصد جوازه عند ذكر المسح بالماء الجديد ، إلا أن الأقوى خلافه ، وكيف وقيد احتمل بعضهم

اختصاص الحكم في النسياني دون غيره ، لقلواهر ما محمت من الأخبار وبمض كلات الأصحاب ، لكنه في غاية الضمف كسابقه .

(قان لم يبق نداوة) في شيء من محال ﴿ الوضوء استأنف ﴾ الوضوء بلا خلاف أجده بينالمتقدمين والمتأخرين ، ولمل ابن الجنيد يوافق في خصوص المقام لالمدمجواز المسح بالماه الجديد بل الفوات الموالاة ، وفي كشف المثام أنه مقطوع به مروي . قلت : قد سممت مايدل عليه من الأخبار الآمرة بالانصراف وإعادة الوضوء التي لايقدم إرسالها بعدانجباره بفتاوى الأصحاب ، لكن ظاهرها كالفتاوى حيث يكون الاستشاف محصلا للسح بما، الوضوء ، أما إذا لم يكن كذلك كأن يكون الجفاف لشدة حر أو حرارة أو نحوهما ولم يتمكن من حفظ نداوة الوضوء بالجلوس في مكان رطبأو إكشار الماء على آخر جزء من وضوئه فالظاهر جواز المسح بالماء الجديد ، كما في المتبر والمنتهى والقواعد والذكري وجامع المقاصد والمدارك وعن غيرها أيضاً ، للضرورة ونني الحرج وصدقالامتثال واختصاص وجوب المسح بالبلل بالامكان . وفيه أن جميع ذلك! يقضي ُ بالانتقال الى الماء الجديد ، بل جميعها تندفع بالمسح من دون تجديد ماء ، كما لعله يظهر من العلامة في التحرير في الموالاة ، قال : ﴿ وَلَوْ جَفْ مَاءُ الْوَضُوءَ لَمُرَارَةَ الْهُواءُ الْفُرَطَة جاز البناء ، ولا يجوز استثناف ماء جديد للسح » ونحوه ما عن نهاية الا حكام ، كما أنه تندفع أيضاً بالعدول إلى التيمم ، بل هو قضية اشتراط السح بالنداوة ، لانعدام المشروط بانعدام شرطه ، إلا أن قصور مادل على شرطية المسح بالنداوة عن شعولها للمقام لظهورها في صورة الامكان معدم ذكرهم مثل ذلك فيمسوغات التيمم عنمالعدول اليه ، على أنَّ التتبيع بالنسبة إلى تعذر كثير من أجزاء الوضوء كما في أقطع اليدين وأقطع الرجلين ونحـو ذلك يقضي بمدم سقوط الوضوء عند تمذر ذلك ، كما أن استصحاب الخطاب بهوقوله (عليه السلام) : (لا يسقط اليسوربالمعسور) و (مالا يدرك كلهلا يترك كله) ونحوها قاضية به أيضًا ، ولمله لجيع فلك المأعثر على مفت بالتيم ، فعم ذكره بعضهم احمالا ، وآخر جمل الاحتياط في الجمع بينها ، والا ولى في الاحتياط الجسم بين الاحتياطات الثلاثة ، وهي المسح الشائلة ، واستثناف الماء الجديد ، والتيمم ، واحمال القول بوجوب الاحتياط في المقام المعم الترجيح تحصيلا البراءة اليقيفية وإن حكان ممكنا لكن قد عرفت أن الا قوى في النظر المسح من دون وجوب استثناف ، أسكا باطلاق مادل على وجوب المسح فيه ، ومقتضاه جواز الا خذ من الماء الجديد ، للاطلاق المتقدم ، مع عدم شمول مادل على المنع منه المقام ، وأما احمال وجوبه فقد عرفت مافيه ، وكونه أقرب إلى المكلف به ، ونحو ذلك تعليلات اعتبارية الاتصلح الأن تكون مدر كا للا حكام الشرعية ، كاحمال إيجاب حفظ ماء الوضوء التساقط لكونه ماه وضوء ، فتأمل جيداً والله أعلم .

(والا فضل مسح الرأس مقبلا ، ويكره مدبراً على الأشبه إلى بأصول المذهب وقواعده ، ووقاقا للسرائر والمعتبر والنافع والمتنعى والمحتلف والتحرير والارشاد والقواعد والا لفية وجامع المقاصد والروضة وغيرها على اختلاف فيها لا يقدح فى أصل جواز النكس ، وهو قضية إطلاق الهداية والجل والمقود والاشارة والمراسم وغيرها ، والمنقول عن الاصباح والبسوط واين أبي عقيل والشهيد في البيان والمقداد فى التنقيح وغيرهم ، ولعله لذا قال في الحدائق : انه المشهور ، وقيل لا يجوز النكس ، كا هو خيرة الصدوق في الفقيه والمرتضى في الانتصار والشيخين في المقنعة والحلاف وظاهر التهذيب بل صريحه ، وهو المنقول عن ظاهر النهاية وصريح الوسيلة ، واختاره الشهيد في ظهاهر الدوس ، ونسبه فيها إلى الشهرة بين الأصحاب ، وفي الانتصار والذكرى إلى الا كثره وفي الحلاف الاجماع عليه ، وفي المختلف أن المرتضى ادعى الاجماع عليه في الانتصاوه قالت ؛ لا دلالة في عبارته ، بل فيها ما يدلو على خلاف ذلك كا لا يخفى على من لاحظها ، وأفسى ما يستدل به للا ول الا صل في وجه ، وإطلاق الا مر بالمسح في الكتاب والسنة ، وإطلاق مكا ينقله رابرة والسنة ، وإطلاق الأمر بالمسح في الكتاب والسنة ، وإطلاق الا مر بالمسح في الكتاب والسنة ، وإطلاق الا نقل واجه ، وإطلاق الا نقله واجه النقله رابرة

وبكير وغيرهما بمن حكي لهم وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) بل حكاية غــيره كالبدأة بالأعلى مثلًا في الوجه ونحوه وعدم حكايته تشعر بمدم وجوبه ، ومثله فيذلك مكاتبة على بن يقطين المشهورة (١) ، وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح حماد ابن عثمان (٢) : ﴿ لا يأس يمسح الوضوء مقبلا ومدبراً ﴾ كما رواه الشيخ في المقام كذلك، والمحقق في المعتبر ، والعلامة في المنتهى والمحتلف ، والمحقق الثاني في جامع المقاصد ، والسيد في المدارك، وكشف اللثام وصاحب الحدائق، وعن التنقيح وصاحب الذخيرة وغيرهم ، وهو العمدة في المقام ، مع اعتضاده بما سمعت من دعوى الشهرة ، بل .هي محصلة .

وأفصى مايستند إليه للثاني _ مضافا إلى ماسممت من دعوى الاجماع المعتضد بالشهرة المدعاة من مثل الشهيد ونسبته إلى الا كثر منه ومن المرتضي ، وقد محمت ما حكاه عنه في المختلف _ أن الشغل اليقيني يستدعي البراءة اليقينية ، وهو ليس إلا في المسح مقبلاً ، مع أن الحكي من الوضوءات وإن اشتملت على أنه مسح برأسه لكنه قطعًا انما كان المسح مقبلا ، إذ لاإشكال في كونه راجعًا ، فلا معنى لتركه من النبي (صلى الله عليه وآله) وارتكاب المرجوح ، بل الظاهر منها في حكايته أنه وضوؤه الذي لازال يفعله ، واستمراره على المرجوح مما يقطع بعدمه ، وإلا فلوكان كذلك لوجب القول بوجوب المسح مدبراً ، وهو مخالف لاجماع المسلمين ، فينثذ يكون المراد به المسح به مقبلاً ، فيجب التأسى به ، مضافا إلى قوله (صلى الله عليه وآله) (٣) :(إن هذا وضوء لايقبل الله الصلاة إلا به) على أنه الفرد الشائع الذي ينصرف الاطلاق اليه ، وبذلك تعرف الجواب عن الاطلاقات ، على أن جوازه من مذهب العامة ، والرشد في خـــلافهم ،

⁽١) الوسائل الباب _ ٣٧ _ من أبواب الوضوء _ حدث ٧

⁽٧) الوسائل الباب ٢٠ ـ من أبواب الوضوء _ حديث ٢

⁽٣) الوسائل الباب _ ٣١ _ من أبو اب الوضوء .. حديث ١١

وأما الصحيحة فما يضمف الاحتجاج بها أنه رواه الشيخ في مقام آخر بهذا السند (١)أنه ﴿ لَا بِأَسَ بَمْسِحَ القَدْمِينَ مَقْبِلًا وَمَدْبِراً ﴾ ومن المستبعد جداً تعددها ، بل الشيخ (رحمه الله) ذكر هذه الرواية في مقام الاستدلال على عدم جواز النكس في غسل اليدين، فقال : ﴿ أَمَا الحَبر الذي رواه محمد بن يعقوب عن يونس (٢) قال : ﴿ أَخبرني من رأى أبا الحسن (عليه السلام) عنى يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ، ومن الكعب إلى أعلى القدم >فمقصور على مسح الرجلين ، ولا يتمدي الى الرأس واليدين > ويدل على ذلك أيضاً مارواه الشيخ عن حماد بن عمان (٣) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلاومدبراً» فقد أخرجها شاهداً على التوسعة في مسح القدمين، كما ورد مثل ذلك في غيرها من الأخبار(٤) أن ﴿ الا مر في مسح الرجلين موسم ، من شاه مستح مقبلًا ومن شاء مسح مديراً ، وأنه من الأمر، الموسع ، بل قــد يظهر من ملاحظة هذه وغيرها أن الحكم مقصور على الرجلين ، بل في الوسائل باب جواز النكسفي المسح، ولم ينقل هذه الرواية فيه ، بل نقل رواية أنه (لا بأس بمسح القدمين مقبلاومدبراً ﴾ فغير بعيد أن يكون هذا التغيير من النساخ ، ومايقال : انه يتم الاستدلال برواية القدمين بالاجماع المركب، إذ لاقائل بالتوسعة فيما دون الرأس يدفعه أنهظاهر الشيخ في التهذيب ، بل هو صريحه ، وماعن ظاهر النهاية التي هي متون أخبار ، بل نقل في كشف اللثام التوسمة في القدمين عن جمع لم ينقل الجواز عنهم في المقام ، كما أنه قدُّ نص على الجواز في القدُّمين في الاشارة ۖ والمراسم ، وأطلقا في المقام ، فلملهما ﴿ يخالفان أيضًا ، كما هو قضية حجية مفهوم اللقب في عبارة الفقها. ، وأنه به يثبت الوفاق والحلاف . فقد ظهر لك من ذلك كله أن القول بعدم الجواز لايخلو من قوة وإن كان الأول أقوى ، لمكانحصول التردد من جميع ماذكرنا ، وماشك فيشرطيته

⁽١)ور٧) الوسائل _ الباب _ . ٧ - من أبواب الوضوء _ حديث ٢ - ٣

٣) و (٤) الوسائل الباب - ٧٠ - من ابواب الوضوء - حديث ١ - ٣

ليس شرطًا عندنا سيا في مثل الوضوء ، فتأمل جيداً .

وكيف كان فما ذكره المصنف من الأفضلية كما في القواعد والارشاد بل لم أعثر على مخالف فيه صريحاً ، بل يظهر من المرتضى في الانتصار أن الامامية بين قولين الوجوب وكونه مسنوناً فلعل وجهه أنه المتبادر من الأخبار ، ولحصول يقين البراءة ، والحروج من شبهة الحلاف به ، وأوام الاحتياط وتجنب الشبهات ، على أن التسامح في الاستحباب عقلي غير محتاج إلى الدليل ، كما هو مبين في محله ، وماذكره من الكراهة كما في السرائر والمعتبر والقواعد والتحرير وغيرها لعله لعكس ماذكر نا في وجه الاستحباب مقبلا ، والأمر سهل ، إذ المراد بالاستحباب والكراهة أفضل أفراد الواجب وأقلية الثواب ، لما عرفت من إيجاب المسح ، والله أعلم .

وكيف كان (فلو غسل موضع المسح) مجتزيا به عنه (لم يجز) كاصرح به في المقتمة والتهذيب والسر اثر والمعتبر والمنتهى والقواعدوالارشاد والدروس والذكرى وغيرها ، بل في المنتهى أنه به قال علماؤنا أجمع ، وفي الذكرى وكشف الله المهجزي الفسل عن المسح عندنا ، وفي الحدائق أن هذا الحكم ثابت عندنا إجماعا فتوى ودليلا وآبة ورواية ، وكان الوجه في ذلك واضح ، لكون الفسل والمسح فرضين متفايرين في نظر الشرع ، فلا يجزي أحدها عن الآخر ، ولأن الله تعالى أوجب الفسل في الوجه والبدين ، والمسح في الرأس والرجلين ، فمن غسل ماأمر الله بمسحه أو مسح ماأمر بفسله لم يكن نمتثلا ، لاختلافها لفة وعرفا ، كا يشير إلى ذلك قول الصادق ماقبل الله منه حلاة ، قات : وكيف ذاك ، قال : لأنه يفسل ماأمر الله بمسحه » بل ماقبل الله منه صلاة ، قات : وكيف ذاك ، قال : لأنه يفسل ماأمر الله بمسحه » بل ماقبل الله منه صلاة ، قات : وكيف ذاك ، قال : لأنه يفسل ماأمر الله بمسحه » بل الفنة والعرف والشرع كتاباً وسنة صريحة في أن الفسل غير المسح ، وأن الآئي بالفسل في مقام الا من بالمسح وبالمكس ليس بمنثلا كما هو واضح ، إنها الاشكال في أنعا

متباينان لا يصدق أحدها على الآخر أو بينجا عومًا من وجه ? يظهر من جملة كالمرتضى والشيخ وغيرهم من الأمحاب الأول ، وصرح بعض التأخرين بالثاني زاعاً صدق اسم الفسل والمسح في إجراء الماء عمونة اليد ، وصدق الا ول بدون الثاني في جريان الماء بنفسه مثلا ، والثاني دون الا ول بمالم يكن معه جريان الماه ، وعليه يغبغي التصخيص بالنسبة إلى محل الاشتراك بالنية ، فمن كان من نيته الفسل يعد ممتثلا في مقام الا مربه كالمكس ، بل لعل النية في ابتداء الوضوء كافية ، فلا تقدح الففلة عنده حيتتذ ، وقد يشير إليه صحيح ززارة (١) قال : قال (عليه السلام) لي : و لو أنك توضأت فجملت مسح الرجلين غسلا ثم أضرت أندّلك من القروض لمبكن ذلك بوضوم ويراد حينئذ بقول الأصحاب أن الفسل لايجزي عن المسح ، ومافقاوه من الاجماع عليه الفسل الذي لا يتحقق معه مسمى المسح كجريان الماء بنفسه مثلا ، أو ساكنان مع إمرار اليد وكان المقصود الغسل، وأما إذا تحقق مسمى المسحكما إذا أمرٌ يده وكان الما. قايلا اجتزى به وإن حصل معه الجريان الذي هو مسمى الفسل، إذ لاشك في صدق المسح حينتذ ، ولاينافيه صدق اسم الفسل الغير المقصود معه ، بل ربما يظهر من بعضهم دعوى كون فلك ليس غسلا وإن حصل الجريان، والأكتفاء به في مثل الوجه والبدين من دليل خارجي لا لصدق الغسل لكن المعروف بينهم الوجه الأول أي أنه لاينافي صدق اسم المسح صدق اسم الفسل ، ويكون التقابل في الآية حينثذباعتبار صورتي الافتراق والتنافي بالنية والقصد ، ويراد برواية أبن مروان النعريض بالعامة الذين يكتفون بالفسل الذي لامسح معه عن المسح ، على أنه ضعيف السند ، بل قد يؤبده مضافا الى العمدق المتقدم أنه او وجب المسح ببلة الوضوء بشرط عدم تحقق جريان ولوضعيفًا لكان فيه من الحرج والضيق المنافيين لسهولة الملة مالايخني ، بل السكوت في مقام التعليم المستلزم لتأخير البيان عن وقت الحاجة مع غلبة تحقق الجريان في البلة الباقية في اليدعما

⁽١) الوسائل _ الباب - ٢٥ _ من ابواب الوضوء - حديث ١٢

يدل على عمدمه ، إذ لم يرد لنا خبر بتجفيفها أو تقليلها أو نفض اليد أو نحو ذلك ، بل لم ينقل عن أحد من السلف مع توفر الدواعي اليه ، بل لو ورد الا من به لنافى المسح بالبلة ، إذ لا يكاد يحصل القطع ببقاء بلة بحيث او مسح بها لم يجر شيء منها ولم ينتقل من مكان إلى مكان إلا بتجفيفها جفافا يقرب الى اليبوسة ، ومعه ينتني المسح بالبلة ، فلا يبعد أن ينزل كلام الا صحاب على إرادة ماذكرنا ، وإلا كان حينئذ البحث معهم مجال .

ومما ذكرنا ظهر لك وجه القول بالتباين ، قلت : لا ينبغي الاشكال في تباين حقيقة الفسل والمسح ، وانهما لا يجتمعان في فرد واحد أبداً كما هو ظاهر الكتاب والسنة والاجماع والعرف واللغة ، لكون الغسل عبارة عن جريان الماء على المفسول وانتقاله من جزء الى غيره سواء كان بنفسه أو بمعين من يد أو غيره ، ولعل غس العضو في الماء منه إدخالا وإخراجا ، وكذا المكث مع التحريك ، وقد يصدق على مجرد الاصابة في أماكن خاصة ، كما في البواطن التابعة للظواهر وماتحت الجبيرة ونحوها ، والمسح على ماقيل عبارة عن جر الشيء على الشيء مع مماسته لهمع بقائه متصلا كالماء ورطوبته ، أو مسح الانفصال كالمسح باليد وضوها وبالتراب والغبار غالباً ، وكأن إيكاله ألى العرف أولى من هذا التعريف إلا أن يراد به مطلق النصوير .

وكف كان فماذكروه من الفرد الذي ظنوا أنه محل اجتماع ومن جهته حكوا بالعموم والحصوص من وجه وهو ماتحقق فيه إمرار اليد مع الجريان الضعيف فهو ممالا إشكال في الاجتزاء به كا قضت به تلك الأدلة التي سمعتها ، وما يظهر من الانتصار من عدم الاجتزاء به لا نه أخذ في المسح أن يكون بقدر من ماه لا يحصل معه جريان في غاية الضعف ، أو يرجع الينا بوجه من الوجوه ، لكن ذلك في الحقيقة شيئان لاشي واحد الضعف ، أو يرجع الينا بوجه من الوجوه من وجه ، بل هما فردان متفايران مصداق المحلوم والحصوص من وجه ، بل هما فردان متفايران المحلوم والحصوص من وجه ، بل هما فردان متفايران

متباينان لكليين كذلك ، قامرار اليد فرد المسح ، وجريان الما، فردالفسل ، وليس الامرارمع الجريان مسحاً ولاغسلا حتى يكون ذلك محل اجباع للكليين ، فحيننذالا جتزا، مثله لتحقق اسم المسح الذي لا يقدح مقارنة الفسل له كالمكس ، فالتفرقة حينئذ حقيقية لا اعتبارية ، بل قد يقال : لا عبرة بنية الفسل مع عدم نية الامتثال به ، والعبرة بالمسح وإن لم يستحضر حينه النية اكنفاء بالنية التي في ابتداء الوضوء .

فالحاصل أن المكلف مع الاتيان بذلك الفرد لايخلو إما أن يكون قصد الامتثال بجريان الماء وانتقاله الحاصل بامرار اليد ، أو يكون قصد الامتثال بنفس إمرار اليدمن غير قصد العجريان ، أو مع قصده بدون قصد الامتثال به ، أو لم يكن مستحضر الشيء من ذلك ، قان كان الأول فلا إشكال في فساد الوضوء لالانتفاء المسح ، بل لقصد الامتثال بالفسل ، وهو منهي عنه ، وإن لم يقصد الامتثال به فوضوؤه صحيح على كل حال ، حتى لو قصد نفس الجربان ، بل لمل في قوله (عليه السلام) في خبر زرارة : (ثم أضمرت أن ذلك من المفروض لم يكن ذلك بوضوء) إشارة إلى ماذكرنا ، وكذا في صورة عدم الاستحضار ، لمكان النية في الابتداء ، فتأمل جيداً . فان منه ينقدح التأمل فيها ذكرة الفحول من المتأخرين من التقبيد لعدم إجزاء الفسل عن المسح المستفاد من النص والغنوى بما إذا لم يكن يصدق عليه مسمى المسح ، لما عرفت أنهما لايتحدان في المصداق أبداً ، والفساد حيث يكون الفسل مقصوداً به الامتثال لأمر آخر لالانتفاء المسح ، لكن قد يقال : أن جميع ماذكرته يتم بالنسبة إلى نفس الفسل والمسح ، ومحل البحث المسح بالبلة ، وكلامهم فيه من دعوى العموم من وجه تام ، لصدق المسح بها مع جريانها الموجب لتحقق صدق اسم الفسل ، وفيه أنه لامدخلية للبلة في ماهية المسح بل هي شرط خارجي في الوضوء ، على أن إمرار اليد مع نلك البلة مسح ، ومع جريانها غَسْل ، فَهَا فَرَدَانَ أَيْضًا كَمَا ذَكُرَنَاهُ بِالنَّسِةِ لأَصْلُ الْمُسْحِ ، وَاللَّهُ أَعْلَم . (ويجوز السح على الشعر الختص بالمقدم) (و) كذا يجوز (على) فف (البشرة)

بلامخلاف أجده بين الامامية ، بل في ظاهر العتبر وصريح المدارك والحدائق وغيرهما كما عن ظاهر التذكرة دعوى الاجماع علية ، لصدق المسح بالرأس الوجود في الكتاب والسنة ومعقد الاجاع على كل منجما من غير فرق بين كون البشرة مستورة بالشعر أولاء ولا بين كون الشمر كثيفًا أو خذيفًا ، خلافًا لما ينقل عن بعض العامة من إيجاب المسح عليه حيث تكون البشرة به مستورة ، لكونه بدلاً عنها مسقطًا التكليف عسجها . فيكون كالمستور باللحية ، فكما لايجوز هناك لايجوز هنا ، وأجاب عنه في المنتهى بأنه انمــا اعتبرنا الظاهر من اللحية لانتقال اسم الوجه إليه وزواله عن البشرة ، بخلاف الرأس الذي الممه لازم مع سبّره بالشعر ، فافترقا ، وظاهره الموافقة على عدم الاجتزاء هناك ، وهولايخلو من تأمل ، إذ المستند في ذلك المقام قوله (عليه السلام) : (١) ﴿ كُلُّ مَا أَحَاطُ به الشعر فليس على العباد أن يطلبوه ولاأن يبحثوا عنه ∢ فان كان دالاً على بداية الشمر وسقوط التكليف عن البدل مجيث لايجتزى به كوضوء الجبائر ونحوه فلا فرق بينهاأ يضا، وماذكره (رحمه الله) من صدق الوجه بالنسبه إلى شعر اللحية دون البشرة يخلاف بشرة الرأس فيه مالابخني ، وبذلك تعرف مافي التعليل المتقدم في أصل الحسكم . فان صدق مسح الرأس لاينافي جعمله الشعر بدلاً عنه مسقطاً للتكليف ، سيما على رواية الشيخ من قوله (عليهالسلام) : (ليس للعباد أن يطلبوه)وقد تقدم في الوجه أن الأظهر على كل من الروايتين عذَّم الاجتزاء بغسل البشرة هناك ، أللهم إلا أن يدعى أن الرواية فيخصوص الوجه أو خصوص الفسل ، كما يرشد إليه قوله (عليه السلام) : (٧) (و لكن يجري عليه الماه) وكنى بما سمعت من إجماع أصحابنا حجة على الاجتزاء بمسح كل منعما ، بل قد عرفت أن الاجتراء بالمسيح على الشعر مجمع عليه بين العامة والحاصة ، بل يقرب إلى حد البضرورة من الدين ، فيرأد حينئذ من البشرة في قول الصادق (عليه السلام) (٣)

⁽١) الوسائل - الباب - ٤٦ ـ من أبو أب الوضوء - حديث س

⁽٢) الوسائل - الباب - ٤٦ ـ من ابواب الوضوء حديث ٢

⁽m) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابو اب الوضوء - حديث ٩

﴿ فِي الَّذِي يَخْضُبِ رأْسِهُ بِالْحُنَاءُ ثُمُّ يَبِدُو لَهُ فِي الْوَضُوءُ : لايجوز حتى يُصِيبُ بشرة رأسه الماه ، ما يمم الشعر كما هو وأضح ، فلا عبيل لأن يقال أن الرأس حقيقة في البشرة دون الشعر ، واذلك لايجترى بفسله في عمل الجنابة ، والرادبالشعر المحتص بالمقدم في كلام الصنف الشمر النابت فيه الذي لايخرج بمده عن حده .

﴿ فَلُو جَمْعُ عَلَيْهِ شَمْرًا مِنْ غَيْرِهِ ﴾ أو خرج شعره باسترساله عن حده ﴿ ومسح لم يجز ﴾ المسح عليه في كل منهما ، لعدم صدق مسح المقدم فيهما لغة وعرفا ، بل الأول حاجب كفير ممن الخواجب ، فيشمله مادل على عدم الاجتزاء بمسعه من الاجماع وغيره، وعدم صدق المقدم والناصية على الثاني وأضح ، ولذا صرح جم من الأصحاب بكل من الحكين من غير تردد ، بل هو ظاهر غيرهم ، بل لاخلاف أجده فيها ، بل في كشف اللثام الاتفاق على الأول ، والمراد بعدم الاجتراء بالمسح في الثاني المسح على القدر الزائد على القدم ، أما ما كان منه عليه فيجتزى بالمسح عليه كا صرح به في جامع المقاصد وغيره ، بل قد يظهر من النقول من بعضهم دعوى ظهور الاجماع عليه ، ويدخل فيه حينئذ مالو نبت الشعر من أعلى المقدم ، ثم تدلى عليه حتى انتهى بانتهائه فلا محتاج إلى إزالة المسترسل من الشمر عن ماتحته من منابت الشمر المحاوق ، بل يسح عليه ويجتزى به ، لكن إن لم يثبت كونه مجماً عليه كان النظر في صدق اسم المقدم والمسح عليه مجال، كما أن له مجالا أيضًا فيما صرح به بمضهم منأن شعر المقدم لو كان مجتمعًا عليه وكان مجيث نو مد خرج عن الحد لايجوز المسح على ذلك الزائد التقديري ، بل عن شارح الدروس أنه مشهور ببنالقوم بحيث لم نعرف فيه خلافا ، لصدق اسم مسح المقدم كغير الزائد ، إذ لافرق بينها على الظاهر ، وقال الشهيد في الذكرى بعد ذكره عدم جواز المسح على مايخرج بالمد عن الحد : ﴿ وَكَذَا لَا يَجِزِي المسح على الجَّهُ ، وهي مجتمع شعر الناصية عند عقصه ، نعم لو أدخل بده تحت الجملة ومسح بشرة الرأس أو أصل شعر الناصية أجزأ ﴾ انتهى ، وظاهره أن الجة ليس من الذي يخرج بالمد عن الحد ، بل

عدم الجواز فيه من جمة علوها وارتفاعها ، وهولا يخلو من وجه ، بل لعله يحمل عليه تصريح المصنف والعلامة بعدم جواز المسح عليها .

(وكذا لو مسح على العامة أو غيرها بما يستر موضع المسح) كالمقنمة والقلنسوة وغيوهما إجاعا محصلا ومنقولا على لسان جملة من الأساطين كالشيخ والمصنف والعلامة وغيرهم، ويدل عليه _ مضافا إلى ذلك ، وعدم صدق المسخ على المقدم _ الأخبار (١٠) الآمرة بادخال الاصبع تحت العامة ، وقول أحدهما (عليهما السلام) (٣) في خبر محدبن مسلم: «لا يمسح على الحف والعامة» والصادق (عليه السلام) (٣): « لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه الماه » وغيرها خلافا لما ينقل عن بعض العامة من جواز المسح على العامة ، وضعنه واضح ، ولا فرق في الحائل بين أن يكون ثخيناً يمنع نفوذ الماء أو رقيقاً لا يمنع ، خلافا المنقول عن أبي حنيفة من تجويزه المسح على انثاني ، ولا بين كونه الملوخا كالحناء وغيره كا صرح به في المنتهى والتحرير في الذكرى وغيرها ، بل هو قضية كلام كثير من الأصحاب ، بل قد يظهر من كشف المثام أنه لااحمال في الفرق بينه و بين غيره من الحواجب ، بل لم أعرش فيه على مخالف من الأصحاب وإن كان قد يستفاد من الشهيد في الذكرى حيث نقل الاجماع على عدم الاجتزاء بالمسح على العامة والشهرة على الحناه وجود مخالف فيه .

وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في عدم جواز المسح عليه ، لعدم الصدق ، مع دخوله تحت إطلاق مادل على عدم المسح على الحائل ، مضافا إلى خصوص مرفوعة ابن يحيى المتقدمة عن الصادق (عليه السلام) وفي الذي يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوه أن يتوضأ قال : لايجوز حتى يعيب بشرة رأسه الماه » وأما صحيح عر بن

⁽١) الوسائل - الباب - ٧٤ - من أبواب الوضوء

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ٨٩ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٨

⁽٣) الوسائل - الباب - ٣٧ - من ابواب الوضوء - حديث ١

يزيد (١) سألت أبا عبدالله (عليه السلام) ﴿ عن الرجل يخضب رأسه بالحنا. ثم يبدو له في الوضوء قال : يمسح فوق الحناه ، وصحيح محد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) (٢) أيضًا ﴿ فِي الرَّجِلِ يَحْلَقَ رأْسَهُ ثُم يَعْلَلُهِ بِالْحَنَّاءُ وَيَتَّوْضُأً للصَّلَّةُ ، فقال : لا بأس بأن يمسح رأسه والحناء عليه ، فيحتملان الحل على الضرورة ، أو عدم الاستيماب ، أو كون المناءعلى البشرة تحت الشعر أو اللون والأثر خاصة سيما الأول ، لأن (خضب) تأتي يمنى (لون) كما عن القاموس . أو على أن الخضاب والاطلاء كان بماء الحناء ، والأول مفعولية (فوق) لقوله (يمسح) على معنى مسح الأعلى الذي فوق موضم الحناء والثاني عطف المناء على الرأس أي لا بأس بأن يمسح الحناءالذي عليه ثم يتوضأ ، إلى غير ذلك وإن بعد كثير منها ، لكنه لا بأس بها في مثل المقام بعد ظهور إعراض الأصحاب صريحاً من بعض وظاهراً من آخرين ، بل كاد يكون صريح الجيع ، إذ من الستبعد جـداً بل المقطوع بمدمه أنه أطلقوا عدم الاجتزاء بالمسح على الحائل ، حتى حكى الاجماع عليه بعض ، وعن آخر نفي الخلاففيه مع الفتوى بمضمون الصحيحتين ، خصوصاً مع عدم إشارة بمن عثر نا على كلامه إلى استثنائه ، بل ذكره أولى من الشعر ، مع كون الصحيحتين بمنظر منهم ومسمع ، فاحمال تقييد النص والفتوى بعما لابلتفت اليه ، كاحمال دخول المسح على المناء تحت مصداق المسح بالرأس ، لكن الشيخ في الاستبصار قال : باب المسح على الرأس وعليه الحناء ثم ذكر الصحيحتين وقال : فأما مارواه محمد بن يحيي وذكر المرفوعة السابقه فأول مافيه أنه مرسل مقطوع الاسناد ، وما هــذا حكه لاتمارض به الأخبار المسندة ، ولو سلم لأمكن حسله على أنه إذا أمكن إيصال الما. إلى البشرة فلابد من إيصاله ، وإذا لم يمكن ذلك أو لحقه مشقة في إيصاله لم يجب عليه ، ويؤكِد ذلك رواية الوشا (٣) قال : ﴿ سَأَلَتُ أَبَّا الْحُسن (عليه السلام) عن الدوا. إذا كان على

⁽۱) الوسائل ـ الباب _ ۲۷ ـ من أبو اب الوضوء ـ حديث ۴

⁽٧) و (٣) الوسائل _ الباب _ ٢٧ ـ من أبواب الوضوء _ حديث ٤ - ٢

3 9

يدي الرجل أيجزيه أن يمسح على طلاه الدواء ? فقال : نعم يجزيه أن يمسح عليه » انتحى . وقد يقضي التدبر في كلامه أنه مخالف في السألة ، إلا أنه لم أفف على أحد أشار إلى ذلك ، بل نقلوا عنه حمل الصحيحتين على الضرورة ، ولعله لما ذكره بعد التسليم ، وقوله(ويؤكد ذلك) ، فتأمل جيداً . هذا كله في الحائل الاختياري ، وأما الاضطراري فالظاهر جواز المسح عليه ، بل عن بعضهم نقل الاتفاق عليه ، ويأتي الكلام فيه إن شاه الله .

(الفرض الخامس)

من فروض الوضو، (مسح الرجلين) إجماعا عند الامامية محصلا و منقولا ، بل هو من ضروريات مذهبهم ، وأخارهم به متواترة ، بل في الانتصار أنها أكثر من عدد الرمل والهمي ، بل ورواه مخالفوهم أيضاً عن أسير المؤمنين (عليه السلام) (١) وأنه قال : « مانزل القرآن إلا بالمسح » وعن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٢) « ان كتاب الله بالمسح ويأبي الناس إلا الفسل » ورووا أيضاً كما قبل عن أوس بن أبي أوس الثنفي (٣) أنه «رأى النبي (صلى الله عليه وآله) أنى كظامة قوم بالطائف ، فتوضأ ومسح على قدميه » وعن ابن عباس أيضاً (٤) « أنه وصف وضوه رسول الله (صلى الله مليه وآله) في فسح على رجليه » إلى غير ذلك من الأخبار المروية من طرق مخالفينا ، بل هو المنقول عن جماعة من الصحابة والتابعين والفقهاه كابن عباس وعكرمة وأنس وأبي هو المنقول عن جماعة من الصحابة والتابعين والفقهاه كابن عباس وعكرمة وأنس وأبي الفالمة والشمي ، وعن أبي الحسن البصر ي وابن جرير الطبري وأبي علي الجبائي التخيير وباني الفسل ، وعن داود يجب الفسل والمسح مما ، ونحوه عن الناصر الزائدي، وباني الفسل ، وعن داود يجب الفسل والمسح مما ، ونحوه عن الناصر الزائدي، وباني الفسل ، وعن داود يجب الفسل والمسح مما ، ونحوه عن الناصر الزائدي، وباني الفسل ، وعن داود يجب الفسل والمسح مما ، ونحوه عن الناصر الزائدي، وباني الفقها، على إلجاب الفسل فقط .

⁽١) و (r) الوسائل - الباب _ ro _ من أبواب الوضوء _ حديث ٨ - ٧

⁽٣) كنز المهال ..الجلد _ ٥ _ ص ١١٦ الرقم- ١٤١٥

⁽٤) الوسائل - الباب - ٥٧ - من أبواب الوصوء - حديث ٢

لنا مضافا إلى ماسمعت من الأخبار الروية من طرقهم قوله تعالى (١) (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى للرافق ، واستحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكميين)بالجر في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة ، وفي رواية أبي بكر عن عاصم ، بل قبل انها مجمع عليها ، وأنها هي الفراءة المنزلة ، يخلاف قراءة النصب فانها مختلف فيها ، ويؤيده خبر غالب بن الهذيل (٢) من طريق الأصحاب قال : (سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن قول الله عز وجل : (والمسحوا برؤوسكم وأرجلكم) على الحنض هي أم علىالنصب ? قال: بل هي على الحفض ، على أنه لو سلمنا قراءة النصب كما نقلت عن نافع وابن عام، والكسائي ، وفي رواية حنص عن عاصم فعي غير منافية لما . لحل الأولى على العطف على اللفظ ، والثانية على المحل ، ودعوى أنه ليس أولى من جعلها في النصب معطوفة على لفظ الأيدي ، وحمل قراءة الجرعلى جر المجاورة ، كما في قولهم هذا جعرضب خرب يدفعه أنالعطف على المحل أولى للقرب، وللفصل وللاخلال بالفصاحة من الانتقال عن جملة إلى أخرى أجنبية قبل تمام الغرض ، بل فيه إغرا. بالجبل ، ومنافاةللفرض، مع أنه يفتضي حمل قراءة الجر على الحجاورة كما اعترف به في السؤال ، وإلا يحصل التنافي بين القراءتين ، وهو غيز جائز ، وارتكاب إيجاب الجمع بين الفسل والمسحكما قال به داود فهو مع عدم وضوح. تر تبه على ذلك قد استقر الاجماع على خلافه كما قيل ، كاحمال القول بالتخيير بينها ، فلم يبق إلا النزام جر المجاورة ، وهو _ مع ماعن محققي النحويين منعه ، وتأويل جميع مايتخيل فيه ذلك ، بأن يراد مثلًا بخرب صفة مشبهة أي خرب جحره ، ونحوه غيره ، وعن بمض التصريح بعدم جواز وقوعه في الكلام الفصيح ، وأنه شاذ يقتصر فيه على بعض الألفاظ المسموعة . مشروط بعدم وجود حرف العطف ، لانتفاء الحجاورة معه ، وعدم اللبس كما في المثال ، بخلاف مانحن

⁽١) سورة المائدة ـ الآية ٨

⁽٧) المستدرك _ الباب ٢٠ _ من ابواب الوضوء - حديث ٣

• فيه ، وما يتخيل أن منه قوله تعالى (١) (وحور عين) بقراءة الجر ، لكونها لايطاف بها بدفعه أنه على تقدير تسليم هذه القراءة عطف على (جنات النعيم) كأنه قال هم في جنات النعيم وفاكمة ولحم ومقاربة حور عين ، أو على (أكواب) لأن معناه يتنعمون بأكواب ، على أنه لاامتناع في أن يطاف بهن ، فلا يعارض مثل ذلك الحل على عطف المحل الواقع في المكلام الفصيح شعراً و نثرا ، ومن هنا النجأ بعضهم إلى ارتكاب شيء آخر وهو أن المراد بالمسح هنا الفسل ، لاشماله عليه ، وأنما عبر عنه بلفظ المسح تنبيها على وجوب الاقتصار في صب الماه ، لحكون الأرجل تفسل بالصب من بين الأعضاء فهي مظنة الاسراف ، ثم جي ، بقوله إلى الكمبين ترينة على إرادة الفسل ، لعدم ضرب غاية للمسح في الشرع ، بل هذا التحديد قرينة على عطفه على الأيدي ، لاتحادها بذلك ، وبدفعه مع أنهم لا يقولون به بالنسبة للرأس ما مانقدم لك سابقاً من النباين بين الحقيقتين لفة على حركة اليد وغوها .

ثم أنه لادليل عنى وجوب الاقتصار في غسل الرجلين ، ولامانع من التحديد في السح ، إذ هو كالفسل في قابليته لذلك ، بل لامانع من عطف المحدود على غير المحدود ، كما في عطف الأيدي على الوجوه ، بل الظاهر أنه أولى ، لموافقة الجدلة الثانية مع الجلة الأولى بالنسبة إلى ذلك ، وعن آخرين حمل قراءة الجر على طهارة ذي الحفين ، فالترموا بالتعبير عن الحف بالرجل ، وهو أشنع من الأول ، ولقد أطال أصحابنا (رحمهم الله) في البحث معهم بذلك ، لكنه كا قبل :

لقد أصمت لو ناديت حياً ﴿ وَلَكُنْ لَاحِياةً لَمْنَ تَنَادَى

(م) أنه (يجب المسح) عندنا على ظاهر (القدمين من رؤوس الأصابع إلى

الكمبيّن ﴾ لاباطنهما ، ولا الظاهر والباطن ، كما نص عليه فيالمقنعة والآشارة والمراسم والسرائر وغيرها ، وعن الغنية والكافي ، بل هو ظاهر أو هو صريح تحديد العبارة وغيرها من عباريات الأصحاب التي منها معقد إجــــاع ، بل نقل الاجماع عليه في كشف اللثام ، كاعن صريح شرح الدروس والرياض وظاهر الغنية أيضا ، ويدل عليه مضافا إلى ذلك وإلى مَافي صريح جملة من الوضوءات البيانية وظاهر الآية والأخبار المشتملة على نحو تحديد العبارة _ قول أمير الؤمنين (عليه السلام) (١): ﴿ لُولَا انِّي رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يمسح ظاهر قدميه لظننت أن باطنها أولى بالمسح مرف ظاهرهما ﴾ وقول أبي جعفر (عليه السلام) (٢) في صحيح زرارة : ﴿ وتمسح ببلة بمناك ناصيتك ، وما يقى من بلة يمينك ظهر قدمك البمنى ، وتمسح ببلة يسارك ظهر قدمك اليسرى ، وغسيرها ، فما في مرفوعة أبي بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٣) «في مسح القدمين ومسح الرأس فقال : مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس ومؤخره، ومسح القدمين ظاهرهما وباطنهما ، وخبر سماعة بن مهران عنه (عليه السلام) (١) أيضاً قال : ﴿ إِذَا تُوضَأْتُ فَامْسَحُ قَدْمَيْكُ طَاهُرُ ﴿ وَبِاطْنَهَا ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا فُوضَعَ يَدُهُ على الكعب وضرب الأخرى على باطن قدميه ثم مسحما إلى الأصابع ، مسم قصور سندهما وشذُوذهما لا يبعد حملهما على التقية ، كما يرشد اليه مسح المؤخر في الخبر الأول، لما ينقل عن بعض العامة عمره يرى المسح ويقول باستيماب الرجل ، أو لأن المسح على ماني الحبر الثاني يوهم الناس الفسل ، أو غير ذلك ، والأفوى! لحاق صفحتي القدمين بالباطن ، لكون المتبادر من الظهر خلافها ، ولا يقدح تبادر الباطن في خلافها أيضاً ، لأن قضيته الخروج عنها ، فلايحصل الامتثال بمسح الظاهر .

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٠٠ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٥

 ⁽٧) الوسائل _ الباب _ ١٥ _ من أبواب الوضوء _ حديث ٧

⁽⁴⁾ و (٤) الوسائل ـ الباب ـ ٧٣ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٧ - ٧

ثم ان ظاهر عبارة المصنف كظاهر الهداية والجل والعقود والاشارة والخسلاف والمراسم والنافع والقواعد والتحرير والارشاد والمحتلف والدروس كماعن الغنية والمهذب والوسيلة والكلق إيجاب الاستيعاب الطولي ، اظهور حرفي الحفض في ابتداء الفعل وانتهائه ، لاني تحديد المسوح ، على أنه لو أريد ذلك أيضاً في كلامهم لوجب الاستيماب الطولي أيضًا ، لظهور مسح المحدود في استيمابه ، فيكون حينتذ مافي الخلاف وعن ظاهرالغنية من الاجماع حجة على وجوبه ، كما صرح به في المتبر وجامع المقاصد وكشف اللثام، بل كاديكون صريح القنعة والسرائر والانتصار والمنتهى ، لعدم احمالالتحديد في كلامهم ، بل في الأخيرين الاجماع على ذلك ، قال في الانتصار : « مما انفردت به الامامية القول بأن مسح الرجلين من أطراف الأصابع إلى الكعبين _إلى أن قال _: والدليل على صحة هذا الذهب الاجماع مضافا الى الاجماع الذي تقدم ذكره أن كل من أوجب من الأمة في الرجلين المسح دون غيره يوجبه على الصفة التي ذكر ناها ﴾ وقال في المنتمى: ﴿ لَا يُجِبِ استيعابِ الرَّجلينِ ، بل الواجب من رؤوس الأصابع إلى الكمبين ولو باصبع واحدة ، وهو مذهب علما ثنا أجم ، وعن التنقيح ﴿ أَمَا وَجُوبِ السَّحِ إِلَى الكمبين فباجاع علما. أهل البيت ، وفي الذكرى أن عليه عمل الأصحاب ، فما يظهر من بعض متأخري المتأخرين من الميل إلى عدم وجوبه ليس في محله ، كظهور التردد من الذكري والمدارك ، وكذا ماوقع من بعض المتأخرين من نسبة إيجاب الاستيعاب إلى الشهرة المشعر بوجود مخالف في المقام .

ولقد وقع فى الرياض في المقام خلل لايفتفر ، لأنه قال في مزج عبارة النافع:
وطاهر المن رؤوس الأصابع إلى الكمبين إجماعا كما في الحلاف والانتصار والتذكرة وظاهر المنتهى والذكرى ، انتهى ، أما أولا فلان الموجود في الذكرى نسبته إلى عمل الأصحاب، وهو بمزل عماض فيه ، ولذا كان ظاهر مفيها التردد ، وأما ثانياً فلا نقوله وظاهر المنتهى يقضي بصراحة ماقبله فى الاجماع على المقام ، وقد عرفت أن عبارة المنتهى هي

التي كادت تكون صريحة بخلاف عبارة الخلاف كاعرفت ، وأما ثالثا فلجعله عبدارة التذكرة من الصريح ، مع أن ظهورها في المام محل إشكال ، قال فيها : ولا يجب استيعاب الرجلين بالمسح ، بل يكني المسح من رؤوس الأصابع إلى الكعبين ولو باصبع عند فقهاه أهل البيت ، ومثل هذه العبارة حرقا مجرف وقعت للمصنف في المعتبر الذي هو أول من تردد بالمقام ، وكان مرادها منها عدم إيجاب استيعاب العرض ، وان المسحمن رؤوس الأصابع إلى الكعبين ولو باصبع واحدة مجزي ، لاأنه واجب كا نحن فيه على ما يظهر من قوطها (يكفي) .

وكَيْف كان فيدل عليه مضافا إلى ماسمعت أنه الظاهر المتبادر إلى الذهن من الوضوءات البيانية ، لظهور قوله (عليه السلام)؛(ومسح قدميه) ونحوه في الاستيعاب الطولي والعرضي ، إلا أن انعقاد الاجماع من الأصحاب على عدم وجوب الثاني قرينة على عــدمه ، ودعوى صدق أسم مسح القدم بمسح جزء منه بعيدة ، وفي بعضها أنه (صلى الله عليه وآله) (مسح قدميه إلى الكعبين) واحبَّال التحديد منها لاوجه له ، كمَّا هو واضح ، وفي الحبر د أخبرني من رأى أبا الحسن (عليه السلام) بمني يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ، وقوله تعالى : (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكمبين) أما على قراءة النصب فواضح على كلا التقديرين إن جعلت (إلى) غاية للمسح أو المسوح ، لما صمعت من ظهور الاستيماب فيه أيضًا ، فيكون كقوله تعالى : (إلى الرافق) ولاينافيه قراءة الجر ، لاحمَّال كون (إلى) غاية للسح فيوافق الأول ، ويحتمل كونها غاية للمسوح ، فيوافقه أيضًا على أحد الاحمالين ، وهو على أن يراد بقوله تمالى: (إلى الكعبين) بيان للبعض المأمور يمسحه المستفاد من تقدير الباء ، نعم يخالفه على الاحبال الثاني بأن يراد بكونه غاية للمسوح الاجتزاء عسح أي جزء منه ، لكن لامقتضى الحمل عليه ، بل المقتضى على خلافه موجود ، ومايقال: أن جعل (اله) في الآية والروايات غاية المسح يناني ماسيجي، من جواز النكس فيه ان خروج -ذلك بدليل لاينافي مانحن فيه ، وكذا مايقال: انه ورد في خبر الأخوين (١) هإذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك مايين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك كخبرهما الآحر في تفسير قوله تعالى (٢): 'وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) ه فاذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه مايين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه ، ماينافي بظاهره ماذكرت يجعل (ما) بدلا من لفظ القدمين أو غييره فانه يدفعه معارضته باحتمال أن يكون (ما) خبر مبتدء محذوف ، أو بيانا الشيء من القدمين، أو بدلا من لفظ شيء . فلا ينافي ما تقدم ، بل يكون دليلا لذا ، لا فتضاء الفهوم فيها عدم الاجتمزاء بدون ذلك ، ولا ينافي الأخير تقدير الباء ، فتفيد التبعيض ، لمكان دخولها في مفعول الفعل المتعدي بنفسه ، لكونها في المبدل منه اللالصاق قطعاً فكذا

وأما قول أبي الحسن موسى (عليه السلام) في خبر جعفر بن سليان (٣) قلت:
« جعلت فداك يكون خف الرجل مخرقا فيدخل يده فيمسح ظهر قدميه أيجزيه ذلك و قال : نعم » فلا صراحة فيه بعدم الاستيعاب ، بل ولاظهور ، كالأخبار (٤) المدالة على المسح من دون استبطان الشراك ، لعدم معلومية الاجتزاء بمسح الشراك مع عدم مسح غيره معه ، إذ عدم استبطانه أعم منه ، وعلى تقديره فأقصاه كون الشراك بدلات عن البشرة يجزي مسحه عن مسحها كما. تسمعه من بعضهم ، وإلا فهو دال على الاستيعاب ولو للبدل ، فتحرج حيننذ دليلا للمطلوب ، كصحيح محمد بن أبي نصر (٥)

⁽١) الوسائل ـ الباب _ ٧٧ _ من أبواب الوضوء ـ حديث ع

⁽٢) الوسائل ـ الباب - ٥٠ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٣

⁽٣) و (٤) الوسائل _ ألباب من أبواب الوضوء ـ حديث ٢ - . -

 ⁽٥) الوسائل ـ الباب ـ ٤٧ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٤ وهو عن أحمد بن أبى نصر

سألت أباالحسن الرضا (عليه السلام) « عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكمبين إلى ظاهر القدم ، فقلت : جملت فداك لو أنرجلا قال باصبمين من أصابعه هكذا فقال: لا إلا بكفه ، واشماله على خلاف الجمع عليه بين الطائفة من إيجاب المسح بمام الكف لا يقدح في أصل الاستدلال على مانحن فيه ، ولا يبعد حيننذ حله بالنسبة إلى ذلك للاستحباب ، لما في المتبر والنتهى من الاجماع على الاجتزاء بالمسح ولو باصبع واحدة ، ومنافاته لظواهر غيره من الأخبار وتنزيلها عليه تنزيل المطلق على القيد مـــم عدم إمكان جزيانه في بعضها مشروط بالمقاومة المنتفية هنأ من وجوه ، ومايظهر من إشارة السبق للحابي من أن أقل الحزي المسح باصبعين لم أعثر على موافق له، ولاعلى مايدل عليه ، بل ولامن نقل خلافه في ذلك ، ومالعله يظهر من الصدوق في الفقيه من العمل بهــذه الرواية لقوله : ﴿ وحد مسح الرجلين أن تضع كفيك على أطراف أصابعك من رجليك وعدهما إلى الكعبين، لا يقدح في الاجماع المتقدم ، مع أحمال أن يربد حدد الفضيلة والاستحباب كما نص عليه الشيخ في جمله وعقوده والشهيدان في النملية وشرحها وقول البافر (عليه السلام) في خبر معمرين عمر (١): ﴿ يَجْزِي مِن الْسَيْ على الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك الرجل، الشعر بأن ذلك أقل المجزي لم أعـ ثر على من أفتى بظاهره ، فلا يبعد أن يراد منه احتجاب مسح ثلاثة أصابع من العرض-وإن انتهت بالطول إلى الكعبين .

وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في إيجاب الاستيماب الطولي لكثرة شواهده من الكتاب والسنة ، فما يظهر من بعض المناخرين أنه لولا الشهرة لكان القول بعدم الوجوب متجها ليس على ماينبغي ، نعم مما ذكرنا تعلم أنه لايجب استيماب العرض ، بل عليه الاجماع في المعتبر والمنتعى والذكرى وعن التذكرة ، كما لعله يظهر من غيرها ، مضافا إلى ظاهر كثير من الأخبار وبذلك يصرف مالعله يظهر من بعضها من إيجابه ،

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٧٤ ـ من ابو آب الوضوء ـ حديث ٥

كمخبر عبدالا على مولى آل سام قال: (١) «قلت لا يعبدالله (عليه السلام): عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعي مرارة فكيف أصنع بالوضوء ? قال: يعرف همذا وأشباهه من كتاب الله عزوجل قال الله تعالى: (ماجعل عليكم في الدين من حرج) المسح عليه » بتقريب أنه لو لم يجب استيعاب العرض لم يكن لما ذكره (ع) وجه ، لبقاء محل المسح في غيره ، فيقال: انه المراحة بكون المنقطع ظفر الرجل ، أو يقال: ان المراد جميع أظفاره ، أو يقال: انه عمت الجبيرة وإن كان السبب إصبعاً واحداً أو يقال: انه يجزي المسح عليه وإن أمكن المسح على غيره ، لكونه أحد أفراد الواجب الخير ، وقد انتقل المسح عليه وإن أمكن المسح على غيره ، لكونه أحد أفراد الواجب الخير ، وقد انتقل إلى بدل فيقوم بدله مقامه ، ولا ينحصر التكايف بالفرد الآخر ، فتأمل جيداً .

ثم أنه على تقدير إيجاب استيماب الطول فهل يجب إدخال الكعب في المسح أولا؟ ولان ، صرح بالا ول في المنتهى والتحرير ، واختاره في جامع المقاصد مستدلين عليه بأن (إلى) إما أن تكون بمنى (مع) ، كا في قوله تعالى: (الى المرافق) أوبوجوب إدخال الغاية في المغيبًا حيث لامفصل محسوس ، وبأن الكعب كا وقع غاية المسح في بمض الا دلة وقسع بداية في رواية يونس (٢) قال : « أخبر في من رأى ابا الحسن (عليه السلام) بمنى يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم » فيدخل حينتذ ، فيجب أن يكون في الانتهاء كذلك ، لعدم القائل بالفرق ، ولا نه يلزم إسقاط بمض ما يجب مسحه في إحدى الحالتين ، وهو باطل اتفاقا ، واختار المسنف في الممتبر الثاني ، وتبعه عليه بعض من تأخر عنه ، لخبر الأخوين ، ورد بانه قد يكون مستعملا فيا يدخل فيه المبدأ ، كقوله له : عندي ما بين واحد إلى عشرة ، بانه قد يكون مستعملا فيا يدخل فيه المبدأ ، كقوله له : عندي ما بين واحد إلى عشرة ، فأنه يلزمه دخول الواحد قعاماً ، قلت : كان كلامهم في المقام غير محر ر ، لا نه إن

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣٩ ـ من ابو اب الوضوء ـ حديث ٥

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ . ٢٠ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٣

الاجماع عليه ، لنسبته إلى ظاهر الأصحاب والأخبار ، ويؤيده أخبار عدم استبطان ماتحت الشراك ، وكون (إلى) بمغى (مع) مجاز لايصار اليه بغير قرينة ، وإنأريد إدخال جزء منه أمكن النزاع فيه ، لكن لعل المتجه وجوبه إن أريد الاصالة ، وإلا فيبغي القطع بوجوبه المقدمة ، والأقوى فيه الوجوب ، لحبر الأقطع المتقدم السابق ، ولظهور دخول الفاية في المغيا في مثله مؤيداً بخبر الابتداء به ، وإن كان الظاهر أنه يجرى فيه مايجري فيا بعد (الى) وإن لم يذكروه في نزاع الفاية ، ولا يخفي جريان كثير من المباحث السابقة في مسح الرأس من المسح بالبلة وكونه يباطن الكف وصور التعذر في الماسوح به ونحو ذلك هنا ، فلا حاجة إلى الاعادة ، فلاحظ وتدبر . (وهما قبتاالقدمين) كما في النافع والروضة والتنقيح ناسبا له في الأخير إلى أصحا بنا

وقبتا القدمين أمام الساقين ما بين الفصل والشط ، قالكمب في كل قدم واحد ، وهو ماعلا منه في وسطه على الوصف المتقدم ، كا فى الفنمة ، بل في التهذيب الاجماع بمن قال بوجوب المسح عليه ، وها معقد الشراك ، كا فى الاشارة والمراسم وعن الكافي، والمفلان اللذان فى ظهر القد بين عند معقد الشراك كا في السرائر ، والنابتان في وسط القدم عند معقد الشراك كا في السرائر ، والنابتان في وسط النابتان في وسط النابتان في وسط المقدم كا فى الخلاف والجل والعقود وعن المبسوط ، حاكيا فى الا ولنتصار وعن جم البيان ، ومكان الغلم وسط كا في المهذب ، حاكيا فى الأول عليه الاجماع المتقدم وفي الثاني نسبته الى الاحماسية ، وها ظهر القدم كا عن ابن أبي عقبل ، وفي ظهر القدم دون وفي الثاني نسبته الى الاحماسية ، وها ظهر القدم كا عن ابن أبي عقبل ، وفي ظهر القدم دون وسط القدم وهما معقد الشراك كا في المتبر والمنتهى ، ناسباً له في الأول إلى فقها الهل البيت (عليهم السلام) ، وفي الثاني إلى علمائنا ، ومعقد الشراك وقبتا القدم ، وعليه البيت (عليهم السلام) ، وفي الثاني إلى علمائنا ، ومعقد الشراك وقبتا القدم ، وعليه إجماعنا كا فى الذكرى ، والعظان الذان في ظهر القدم كا عن النهاية الاثيرية ، ناسباً المنه النهاية الاثيرية ، ناسباً المنهاية الاثيرية ، ناسباً المنه النهاية الاثيرية ، ناسباً المنهاية المنهورية ، ناسباً المنهاية الاثيرية ، ناسباً المنهاية المنابرية المنا

7 E

له إلى الشيمة ، ونحوه في ذلك مانقل عن صاحب لباب التأويل ، ووافقنا عليه محسد بن الحسن الشيبائي من العامة ، وخالف الباقون ، فذهبوا إلى أنعا العظان النابتان عينالساقين وشمالهما ، كما نقل ذلك عنهم في المقنعة والتهذيبوالخلاف والانتصار والمعتبر والمنتعى وغيرها .

لَكُن لأينبغي إطالة البحث معهم بعد اتفاق الفرقة المحقة على عـدمه ، بل كاد يكون ضروريا من مذهبهم ، كما أن أخبارهم به عن أعتهم كادت تكون متواترة ، بل هي كذلك كما ادعاه بعضهم ، بل حكى في الذكرى عن العلامة اللفوي عيد الرؤساء في كتاب الكعب أن المقدتين في أسفل الساقين الدين يسميان كعماً عند الماءة يسميان عندالعرب الفصحاء وغيرهم جاهليهم واسلاميهم منجمين بفتح الميم والجيم ، والرهرهين بضم الراءين ، وسمعت ماحكاه غيره انهما يسميان الظنبو أيضاً .

ومن العجيب ماوقع للفاضل المقداد في التنقيح هنا انماعليهأ كثر الجمهور واختاره الملامة انجاعظا الساقين ، فانه إن أراد بعظمى الساقين المقدتين فالملامة لا يوافقهم على ذلك ، وكيف وهو قبد ادعى الاجماع في المنتهى على خلافه ، وأكثر من الشواهد على بطلانه ، وإن أراد مفصل الساق والقدم فهو وإرث اقتضاه ماستسمعه من بمض عبارات العلامة لكنه ليس ذلك مذهباً للعامة ، بل المعروف عنهم أنها المقدتان كانقل ذلك غير وأحد ، ونحوه مانقله المحقق الثاني أيضًا في شرح الا لفية عن العلامة أن الكمبين عنده المقدتان ، وكيف كان فقال العلامة في المنتعى بعد ما محمت من عبارته المتقدمة وإفساده كلام العامة : ﴿ فرع قد يشتبه عبارة علمائنا على بعض من لامن بد تحصيل له في معنى ألكمب ، والضابط مارواه زرارة وبكير في الصحيح (١) عنالباقر .

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٣ مع اختلاف يسير الجواهر ۲۷

(عِلْيَهِ السلام)قلنا : «أُصلحكُ الله فأين الكمبارُ قال · هاهنا يعني المفصل دون عظم السباق». وقال في الختلف : ﴿ يُرَادُ بِالْكُمِينُ هَنَا الْمُصَلِّ بِينَ السَّاقُ وَالْقَدُمُ وَفِي عِبَارَاتُ علمائنا اشتباه على غير المحصل - ثم نقل جملة مما ذكرنا من المبارات _ وقال : لنبا مارواه زرارة وبكير ابناأعين (١) وذكر الروايةالسابقة ،ومارواه ابن بابويه عن الصادق (عليه السلام) (٢)قالِ : ﴿ حَكِي صَفَةَ وَضُوهُ رَسُولَ اللهُ عَلَيْهُ وَآلُهُ) _ إلى أَن قال _ : ومسح على رأسه وظهر قدميه ، وهو يعطي استيعاب المسح لجيم ظهر القدم ، ولا أنه أقرب إلى ماحدده أهل اللغة ﴾ وقال في التحرير : ﴿ أَنَ الْكُمْبِينَ مَا الْمُصْلِانَ الذأن يجتمع عندهما القدم والساق، وفي القواعد هما حــد المفصل بين الساق والقدم، وني الارشاد هما مجمع القدم وأصل الساق ، وعن التذكرة انعها العظان في وسط القدم وهما معقد الشراك أعني مجمع الساق والقدم ، ذهب اليه علماؤنا أجمع ، وبه قال مجدبن الجسن ، ولقِد أنكر عليه بعض من تأخر عنه كالشهيد والمحقق الثاني وغيرهما ، بل قيل أنه من متفرداته ، وأنه خالف به الجمع عليه بين أصحابنا ، بل الأمة من الحاصة والعامة ، لما عرفت أنمذهب الخاصة العظم الناتي ، والعامة المقدتان ، وأن ماذكره عجيب ، ودعوام تنزيل عبارات الأصحاب عليه أعجب ، وانه إن اراد بكونه أقرب إلى ماحدده بهأهل اللغة لغوية العامة فهم مختلفون ، وإن اراد لغوية الخاصة فهم متغقون على خلافه » وقال في الذكرى : ﴿ أَنَّهُ أَحْسَنُ مَاوَرُدُ فَى ذَلِكُ مَاذَكُرُهُ أَبُو عَمِرَ الزَّاهِلَمُ في كتاب فائت الجهرة ، قال : اختلف الناس في الكعب ، فأخبرني أبو نصير عرب الأصمعي أنه الناتي في أسفل الساق عن يمين وشال ، وأخيرني سلمة عن الفراء قال : هو في مشط الرجل، وقال هكذا يرجله، قال أبو العباس: فهذا الذي يسميه الأصمعي

⁽١) الوسائل ـ الباب _ ٥٥ _ من ابواب الوضوء _ حديث ٣

⁽۲) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٢ لكن رواءعن الباقر (عليه السلام)

الكعب هو عند العرب المنجم . قال : وأخبرني سلمة عن الفراء عن الكسائي ، قال : قعد محمد بن علي بن الحسين (عليه السلام) في مجلس كان له ، وقال : هاهنا الكعبان، قال : فقالوا : هكذا ، فقال : ليس هو هكذا ، ولكنه هكذا ، وأشار الى مشط رجليه ، فقالوا له : إن الناس يقولون هكذا ، فقال : هذا قول الحاصة ، وذاك قول العامة » انتهى . وفي جامع المقاصد « أنه أن أراد تفس الفصل هو الكعب لم يوافق مقالة أحد من الحاصة والعامة ، ولا كلام أهل اللغة ، ولم يساعد عليه الاشتقاق الذي ذكروه ، فأمهم قالوا أن اشتقاقه من كعب إذا ارتفع ، ومنه كعب ثدي الجارية » أنتهى .

بل قبل انه مخالف للأخبار ، (منها) مارواه الشيخ والكليني عن أحمد بن محمد ابن أبي نصر في الصحيح عن أبي الحسن الرضا (عليه السلام) (١) قال : «سألته عن المسح على القدمين كيف هو ? فوضع كفه على الأصابع فحسحها إلى الكعبين الى ظاهر القدم » بتقريب أن قوله : (الى ظاهر القدم) بدل أو بيان . و (منها) مارواه الشيخ عن ميسر (٣) عن أبي جعفر (عليه السلام) قال : « ألا أحكي لك وضوه رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثم أخذ كفا من ماه _ الى أن قال _ : ثم مسح رأسه وقدميه ، ثم وضع بده على ظهر القدم ثم قال : هذا هو الكعب ، قال : فأومى بيده إلى أسفل العرقوب ، ثم قال ان هذاهو الظنبوب » . و (منها) مارواه الشيخ في الحسن أوالصحيح قال (عليه السلام) : (٣) « الوضوه واحد ، ووصف الكعب في ظهر القدم » . و (منها) مارواه الشيخ في الصحيح عن زوارة و بكير عن أبي جعفر (عليه السلام) (٤) أنه قال في المسح : « تمسح على النعلين ولا تدخل بدك تحت الشراك » ونحوه غيره مما دل أن عليا المسح : « تمسح على النعلين ولا تدخل بدك تحت الشراك » ونحوه غيره عما دل أن عليا المسح : « تمسح على النعلين ولا تدخل بدك تحت الشراك » ونحوه غيره عما دل أن عليا

⁽١) الوسائل ـ الباب _ ٧٤ ـ من أبو اب الوضوء ـ حديث ٤

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من أبو آب الوضوء ـ حديث ٥

⁽٣) الوسائل ــ الباب ــ ٣١ ــ من أبواب الوضوء ــ حديث ٩

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ٢٧ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ع

(عليه السلام) (١) توضأ ومسح ولم يستبطن الشراك. على أنه لامقتضي لارتكاب التأويل في عبارات الأصحاب مع عدم قابلية بدنها لذلك .

وأما ماذكره من الاستدلال يخبر الأخوين فني الأول منها وهو العمدة في مطاوبة لاصراحة فيه ، إذ قد يراد بقوله (مفصل) أي مايقرب إلى الفصل ، بل يؤيد ذلك أنه رواها في الكافي الذي هو أضبط من غيره بعد قوله (عليه السلام) (دون عظم الساق) « فقلنا هذا ماهو فقال : هذا من عظم الساق والكعب أسفل » ومن المعاوم أنه إن أريد بعظم الساق في الرواية المنجمان فالمفصل الذي ذكره العسلامة قريب منه جداً فيبعد أن يقال بالنسبة اليه أنه أسفل ، واحمال أن يراد بمعنى التحت في غاية البعد ، وإنأريد بعظم الساق الملتقي مع عظم القدم فعدم دلالتها على مايقول واضح، نعم يحتمل أن يراد بالمفصل فيها محل القطع الساق ، فيكون مفصلا شرعياً ، ويؤيده وقوع الاستدلال بهذه الرواية من المحقق والشهيد وغيرهما على أن الكعب هو العظم الناشز ، ولا يستبعدخطاب زرارة و بكير بذلك لكونها العارفين بكون الفصل هو محل القطع من معقد الشراك ، فيكون قوله فيها (دون عظم الساق) أي أسغل منه ، بشهادة رواية الكليني لها ، واحمال إنكار كون محل القطع ذلك لكون الوارد في بعض الأخبار هناك أنه يقطع من الكمب ، والكلام فيه كما هنا باطل ، لما نقل من التصريح منهم في ذلك القام ، بلقد يظهر من بعضهم دعوى الاجماع عليه حتى منالعلامة أن محل القطع وسط القدم . وعليه. دلت أخبارهم فني بمضها (٧) أنه «يترك له مايقوم عليه للصلاة» وفي آخر (٣) أنه «يقطع من وسط القدم، فيكون هذه ونحوها قرينة على أن الراد بالكعب في غيرها ماذكره الأصحاب من أنه الناشر في وسط القدم ، وعن الفقه الرضوي (٤) ﴿ يقطع السارق

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣٣ ـ من ابوأب الوضوء ـ حديث ٨

⁽٧)ور٣) الوسائل _ الباب _ ٤ _ من أبواب حدالسرقة _ حديث همه من كتاب الحدود

⁽٤) لم نعثر عليه

من الفصل ويترك العقب يطأ عليه وهذا ينادي بمعروفية المفصل بالمعنى المتقدم . والحاصل أن القطوع به على الظاهر كون محل قعلع السارق كعب المشهور لاما ادعاه العلامة (رحمه الله) ، فلا مانع حينئذ من حمل المفصل في هذه الرواية عليه ، ويتجه بذلك استدلال الشيخ والمحقق وغيرهما بها على الكعب المشهور بين الأصحاب ، كما أنه يتجه الاستدلال أيضا بروايات القطع ، لما ورد في بعضها (١) أن (محله الكعب) .

وأنا الرواية الثانية فيجاب عن ظاهرها المقتضي للاستيعاب أن استيعاب العرض مجمع على عدم وجوبه ، واستيعاب الطول قد حدد بغيرها من الروايات بكونه إلى الكعب ، وقد عرفت معناه عند الأصحاب فينزل عليه حملا للمطلق على المقيد ، فلا شهادة له فيها حينتذ ، نعم قد يشهد له مانى خبر بونس (٢) « أخبرني من رأى أباالحسن (عليه السلام) بنى يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم الى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم الظهوره في مفايرة الأعلى المكعب ، وليس إلا الفصل ، لكنه مع قصوره عن معارضة ما تقدم محتمل لايرادة الأعلى فيه رؤوس الأضابع وإن بعد ، أو غير ذلك ، هذا . ومع ذلك كله فقدوا فق العلامة الشهيد في ألفييته بعد أن شدد الانكار عليه في الذكرى، والمقداد في كنزه ، والبهائي في أربعينه وحبله ، وهدو المنقول عن المحلث الكاشاني والمقدس الأردبيلي ، بل بالغ البهائي (رحمه الله) في التشنيع على من شنع على العدلامة والتشريح ماهو صربح فيه .

وحاصل دعواه ﴿ أَنْ الكَمْبِ يَطَلَقَ عَلَى مَعَانَ أَرْبُمَةَ ﴿ الْأُولَ ﴾ العظم المرتفع في ظهر القدم الواقع فيا بين المفصل والمشط ، وهو الذي ذكره عميد الرؤساء من أصحابنا اللغويين في كتابه الذي ألفّه في الكعب ، وصريح عبارة المفيد منطبقة عليه ، (الثاني)

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٤ ـ من أبواب حد السرقة ـ حديث ٨ ـ من كتاب الحدود (٢) الوسائل ـ الباب ـ ٢٠ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٣

الفصل بين الساق والقدم ، وهو الذي ذكره جماعة من أهل اللغة كصاحب القاموس، حيث قال : الكعب كل مفصل العظام ، وهو الفهوم من كلام ابن الجنيد ، وتنطبق عليه رواية الأخوين بحسب الظاهر . (الثالث) أحد النابتين عن يمين الساق وشماله الذي يقال لهماالمنجمين ، وهذاالذي تسميه العامة كعبًا ، وأصحابنا مطبقون علىخلافه. (الربعا) عظم مائل إلى الاستدارة واقسع في ملتقي الساق والقدم ، وله زائدتان في أعلاه يدخلان فيحفرني قصبة الساق ، وزائدتان في أسفله يدخلان في حفرتي المقب، وهو نات في وسط ظهر القدم أعني الوسط العرضي ، ولكن نتوه غير ظاهر بحسالبصر، وقد يمبر عنه بالمفصل لمجاورته له ، أو من قبيل تسمية الحال باسم المحل ، وهو الذي في أرجل الغنم والبقر ، وبحث عنه علماء التشريح ، وبه قال الأصمعي ومحمد بن الحسن الشيباني كما نقله عنهما العامة في كتبهم ، وهو الكعب على التحقيق الذي أراده العلامة (رحمه الله) ، وعبارة ابن الجنيد والسيد الرتضى والشيخ وأبي الصلاح وابن أبي عقيل وابن إدريس والمحقق لاتأبي الانطباق عليه ، والعلامة لابنكر أن الكعب نات في وسط القدم ، كيف وقد فسره بذلك في المنتهى والتذكرة وغيرهما ، ولكنه يقول هو ليس العظم الواقع أمام الساق بين المفصل والمشط ، بل هو العظم الواقع في ملتقى الساق والقدم. نعم عبارة المفيد صريحة في إرادة المني الأول ، فذكر هافي الحتلف في سلخ تلك العبارة ليس على ماينبغي ، ولعله (رحمه الله) حمل المشط في كلامه على نفس القدم ، وجعل قوله أمام الساقين بالنظر إلى امتداد الغاية ، لكنه محل بعيد . وكيف كان فالكعب عندعاماً ثنا ماذكرناه ، ويرادبالنتو في كلامهم أنما هوالنتو الذي لايدركبالحس ، وبقولهم في وسط القدم أنما هـو الوسط العرضي ، والعامة يعرف ذلك من أصحابنا فضلا عن الحاصة ، فان كتبهم مشحونة بنقله ، وهو الذي شنعوا به علينا ، قال فحر الرازي في تفسيره الكبير : ﴿ قالت الامامية : وكل من ذهب إلى وجوب السح أن الكعب عبارة عن عظم مستدير مثل كعب الفنم والبقر موضوع تحت عظم الساق حيث يكون

مفصل الساق والقدم ، وهو قول محمد بن الحسن الشيباني ، وكان الأصمعي اختار هذا القول » وقال النيشابوري في تفسيره : إن الامامية وكل من قال بالمسح ذهبوا إلى أن الكمبعظم مستدير تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق والقدم ، والفصل يسمى كمباً ، ومنه كعوب الرسم لمفاصله ، ثم نقل في الأربعين جملة من كلات أهل التشريح بما يدل على ذلك ، ونقل جملة من كلام أهل الامة في تسمية المفصل كعبا ، قال في المسحاح : «كعوب الرسم النواشر في أطراف الأنابيب» ، وقال في المغرب : «الكمب المقدة بين الأنبوبين في القصب» وقال أبو عبيدة : «هو الذي في أصل القدم ينتهي اليه الساق بمنزلة كماب القنا » ونقل فخر الرازي في تفسيره أن المفصل يسمى كمباء وقال في القاموس : «الكمب كل مفصل المفطأ ، والمغلم الناشر فوق القدم» فظهر من وقال في القاموس : «الكمب كل مفصل المفطأ ، والمغلم الناشر فوق القدم» فظهر من وقال في القاموس المناه ولامن العامة كما م كف زلت أقدام أقلامهم في هذا المقام حتى زعوا أن ماقاله العدلامة بما لم يقل به أحد من الحاص والعام انتهي ملخصاً.

قلت والانصاف يقضي بأن التعجب منه أشد والقسم على ذلك آكد ، فان فيه (أولا") أن كلام العلامة بمعزل عما ذكر ، وكيف وقد عرفت أنه (رحمه الله) صرح تصريحا غير قابل للتأويل بكونه عبارة عن المفصل ، وقد سلم هذا المأول أنه من جملة معاني الكعب وذكر جملة من أهل اللغة وغيرهم ممن نص عليه ، وجعله ذلك من التجوز لعلاقة الغرب أو الحال أو المحل في غاية البعد ، إذ لا إشارة منه في جميع كتبه إلى شيء من ذلك ، وكيف يحتمل أن العلامة يريده ويتكل على التعبير عنه بمثل ذلك اللفظ الموهم لخلاف المراد وكيف يحتمل أن العلامة يريده ويتكل على التعبير عنه بمثل ذلك اللفظ الموهم لخلاف المراد مع أنه ليس في كتب أهل اللغة إشارة اليه ، بل هو شيء ذكره أهل التشريح ، كلا من ذلك لا يقبله من له أدنى مسكة . و(ثانياً) دعوى تنزيل كلات الأصحاب عليه التي قد عرفت اشتالها على الأوصاف التي كادت تكون صريحة في عدمه من النتو ، وكونه في عرفت اشتالها على الأوصاف التي كادت تكون صريحة في عدمه من النتو ، وكونه في

وسط القدم ، وقبة القدم ، ومعةد الشراك ، وظهر القدم ، وحمله النتو على إرادة النتو الهير الحسوس بالبصر والوسط على الوسط العرضي كلام لا ينبغي أن يلتفت اليه ، فأن النتو الذي نقله عن أهل التشريح من كون هذا العظم المستدير له زائدتان من أعلاه ، كل واحد منها في قصبة من قصبتي الساق مما لا يعرفه إلا من نقله عنهم ، فكيف مجوز التعريف به لعامة الحلق سيا مع إيهامه خلاف المراد ، وماذاك إلا إغراء بالجهل ، وإيقاع في الوهم ، وكذلك الوسط ، فإن المتبادر منه الوسط العلولي والعرضي ، على أن لفظ الظهر الموجود في بعض العبارات محكياً عليه الاجماع لم أدر على ماذا ينزله ، وكذلك معقد الشراك ، ثم أنه بناء على ذلك لاثمرة المخلاف بيننا وبين العامة من قديم الدهر ، فأن إيصال المستح إلى المكان الذي ذكره أن لم يكن ذلك المكان فهو قريب منه جداً ، فأن إيصال المستح إلى المكان الذي ذكره أن لم يكن ذلك المكان فهو قريب منه جداً ، وأيضاً قد سمعت جملة من الأخبار المتقدمة التي تتبره من هذا ، سيا أخبار القطع من وأيضاً عد الكعب ، كما انك قد عرفت أعترافه بان عبارة المقنعة لا نقبل هذا التأويل ، مع أن الكعب ، كما الله قد عرفت أن المقداد في التنفيح نسب الكعب ، كما القدم إلى أصحابنا .

والحاصل كان إطالة الكلام في رد هذا المحقق وبيان منافاة كلام الأصحاب له من تضييع الوقت بما لايفيد ، ومن المجيب تعويله في ذلك على نقل نخر الرازيوغوه ، وهو لايملم مذهب أصحابه فضلا عن مذاهب الحاصة ، بل لا يبعد أن يكون تعمد الافتراء به عليهم قصداً للتثنيع ، وكيف يعارض ذلك ما محمت من غيره من الشيعة خلافه بمن هو أعرف منه بمذاهب الشيعة ، وبعيد عن تعمد الافتراء إلى غير ذلك ، نعم يحتمل كلام العلامة احمالا غير بعيد بقرينة نقله الاجماع وذكره أوصاف الأصحاب في بعض كتبه أن الكعب يبتدى من مبده العظم الناتي على ظهر القدم ، وينتهي إلى المفصل ، والاشارة إلى المفصل في رواية الأخوين باعتبار انه ينتهي إلى الكعب وإطلاق الكعب على ظهر القدم ، وينتهي وكان جميع على الناتي في ظهر القدم ، وكان جميع

مانقدم من العبارات والروايات لا تأبى التنزيل على ذلك كما أشار اليه الشهيد فى الذكرى ، قال : « نعم لو قيل بوجوب إدخال الكعبين في المسح إما لجمل (إلى) بمعنى (مع) وإما لادخال الفاية فى المفيا قرب بماقاله وإن لم يكن إياه ، إلا أن ظاهر الأصحاب والأخبار مخلافه ، ويؤيده المسح على النعلين من غير استبطان الشر اكين انتهى . ولعله يظهر منه أنه لا يصل المفصل ، لكن الظاهر وصوله ، وكيف كان فلا إشكال فى الاجتزاء بالمسح من رؤوس الأصابم إلى الكعب .

(و) الأقوى أنه (يجوز منكوسا) بأن يمسح من الكعب إلى رؤوس الأصابع كا هو خيرة التهذيب والاستبصار والاشارة والمراسم والمعتبر والنافع والقواعد والتحرير والارشادوالختلف والمنتجى والتنقيح وجامع المقاصدوالروضة وغيرها من كتب المتأخرين وعن المبسوط والنهاية والمهذب والجامع والاصباح ، وحكي عن الحسن بل في الذكرى وعن غيرها أنه المشهور ، لاطلاق الأمر بالمسح ، وقول الصادق (عليه السلام) في صحيح حاد: (١) ﴿ لا بأس بمسح الوضو، مقبلا ومديراً ﴾ وفي خبر آخر له (٢) أيضا أنه ﴿ لا بأس بمسح القدمين مقبلا ومديراً ﴾ ومرسل بونس (٣) قال : ﴿ أخبرني من رأى أبا الحسن (عليه السلام) بمني يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب وأى أبا الحسن (عليه السلام) بمني يمسح الرجلين موسع ، من شاه مسح مقبلا ، ومن الكمب أنه مستح مديراً ، قانه من الأمر الموسع إن شاه الله ﴾ ومافي سند الثانية من الارسال منجبر به دلالتها لو سلم عدم وضوحها في المعالوب، منجبر با معمت من المهم خواز المستح مديراً مستقلا ، بل أقصى ما تدل على جوازه مجموعا مع المستقبال ، مع مافيه من أنه لا عبال له في ذيل رواية بونس ، وخلاف الظاهر في الاستقبال ، مع مافيه من أنه لا عبال له في ذيل رواية بونس ، وخلاف الظاهر في رواية حاد ، لظهور الواو في تقدير العامل لمفعلوفها ، فيكون المراد لا بأس بمسح الوضوه

⁽۱) و (۲)و (۳)اوسائل - الباب - ۲۰ من أبو آب الوضوء - حديث ۱ - ۲ - ۳ - ۲ المواهر ۲۸

مقبلا ، ولا بأس بذلك مدبراً ، واحبال المية فيها المحتاج إلى القرينة هنا منافسانهي عن تكرار السح ، نعم قد يناقش في صدر رواية يونس بعدم وضوح الراد منها ، إذا لا على نفس الكعب كاعرفت من المشهور ، مع ظهورها حينتذفى عدم إيجاب الاستيماب الطولي ، إلا أن ذلك لا يقدح في الاستدلال بذيلها ، بل ولا بصدرها ، لظهوره على كل حال في جواز النكس ، فتأمل .

وقيل لا يجوز النكس كما هو ظاهرالفقيه والمقنعة والا نتصار وصريح السرائروعن ظاهر أبي الصلاح وابني حزة وزهرة ، وفي الذكرى والدروس أنه أولى . لظهور (إلى) بانتهاء المسح في قوله تعالى (إلى الكعبين ، مع أن الوضوء البياني الواقع من رسول الله مع مافي بمضها (١) من المسح الى الكعبين ، مع أن الوضوء البياني الواقع من رسول الله عليه وآله) إن كان الابتداء فيه من رؤوس الأصابع إلى الكعبين لم يجزالمكس وكذا المكس ، لكن الثاني باطل بالاجماع ، فتمين الأول ، ولصحيح أحمد بن محد (٢) سألت أبا الحسن (عليه السلام) « عن المسح على القدمين كف هو ? فوضع كفه على الأصابع ثم مسحها الى الكعبين » ولأن الشفل اليقيني يستدعي البراءة اليقينية وهي في المسح مقبلا. وفي الأول . مضافا الى الكعبين والأبتداء وعدم دلا لته على وجوب البدأة بالأصابع ، إذلا تلازم بين الانتهاء الى الكعبين والابتداء بالأصابع . أنه يخرج عن الظهور بما ذكر نا من الأدلة ، ولا ينافيه ما نقدم لنا من الاستدلال بالآية على إيجاب الاستيعاب الطولي ، إذ الحروج عن بعض المدلول لدليل خاص لا ينافي الاستدلال بالباقي ، لأن المفهوم من (الى) أمران ، كيفية المسح ، وكية المسوح، فيكون كالمام المخصوص كما تقدم سابقاً وفي الثائي . مضافا إلى المناقشة في دلالة المسوح، فيكون كالمام المخصوص كما تقدم سابقاً وفي الثاني . مضافا إلى للناقشة في دلالة المسوح، فيكون كالمام المخصوص كما تقدم سابقاً وفي الثاني . مضافا إلى للناقشة في دلالة المسوح، فيكون كالمام المخصوص كما تقدم سابقاً وفي الثاني . مضافا إلى للناقشة في دلالة المسوح، فيكون كالمام المخصوص كما تقدم سابقاً وفي الثاني . وفي الثالث .

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من أبو أب الوضوء ـ حديث ١٨

⁽٧) الوسائل _ الباب- ٢٤ _ من ابواب الوضوء - حديث ؟

مع احمال السؤال عن أفضل أفراد المسح كما لعله يشعر به المسح بالكف لعدم وجو بهقطما كاعرفت ـ أنه يخرج عنه بصربح ماسمعته من الأدلة . وفي الرابع ان البراءة اليقينية يكني فيها الطلقات فضلا عن النص ، فالأقوى حينثذ ماعليه المشهور ، وليعلم أنه بنا. على المختار لافرق بين جواز النكس في جميع العضو أو في بعضه ، نعم قد يتجه أحمّال الفرق على المذهب الثاني ، فيمكن القول بالصحة مثلا لو ابتدأ بالأصابع وجمل الغاية الكمين ولكنه لم يسح مايينها مرتبًا ، إلا أن الظاهر من قولهم من الأصابع إلى الكمين إيجاب كون السبح مرتبًا حتى ينتهي إلى الكعبين ، وقسد يفهم من هذه العبارة ونحوها إيجاب كون السح لاتقطيع فيه ، فإو مسح شيئًا مثلاثم قطعه ثم مسح من موضع القطع لامجتزى به ، لكن الظاهر عدم وجوب مثل ذلك كما نص عليه في التنقيح ، وقد يظهر من عبارة للعنف ونحوها أنه لاكراهـة في المسح منكوسًا ، وهو كذلك ، إذ ليس في الأُدلة ماينتضيه ، بل قوله لا بأس به يشعر بخلافه ، ومجرد الحروج عن شبهة الخلاف لايضلح لذلك ، لكنه ضرح بها فيجامع المقاصد ، وهو أدرى بمأخذها ، نمم لابعد استجاب المسح مقبلا كما صرح به فى المراسم ، وعن المهذب وفي المحتلف أنه الأولى ، لظهورممن الوضوءات البيانية ، ولبعض الأوامر بالمسح من رؤوس الأصابع إلى الكمبين ، والخبر المتقدم في كيفية المسح عليهما ، واللاحتياط ، وغيره مــــــع التسامح فيه .

(وليس بين الرجلين ترتيب) فيجوز مسح اليسرى قبل اليمني ، ومسحهامها، كما هو خيرة المعتبر والمنتهى والتحرير والمختلف والارشاد والقواعد والتنقيح وظاهر البسوط والغفة والمهذب والوسيلة والكافي والسر اثر والتذكرة ، بل في المختلف والذكرى وكشف اللثام وغيرها أنه المشهور ، بل عن ابن إدريس في بعض الفتاوى لاأظن مخالفا منا فيه ، بل قدتشعر عبارة الفنية بالاجماع ، لقوله فيها : « الفرض التاسع الترتيب، وهوأن يبدأ بفسل وجه ، ثم ببدأ بالميني ، ثم اليسرى ، ثم يمسح رأسه ، ثم يمسح رجليه ،

بدليل الاجماع المذكور » فان ذكره الترتيب في غيرهما وتركه فيها كالصريح في عدم وجوبه ، وظهور دعواه الاجماع على الجيع ، وكذلك يظهر من كل من تعرض الترتيب في غيرهما وتركه فيهما ، كالشيخ في الجل والعقود وغيره من القدماه .

ويدل عليه مضافا إلى ذلك إطلاق الكتاب والسنة ومايظهر من الوضو التاليانية، فانها على كثرتها وتعرضها للترتيب في غيرهما كادت تكون صريحة في عدم وجوبه ، ولا نه لو وجب لكان ذلك شائماً ، لعمومالبلوى به وتكرره في كل يوم كالترتيب في غيرها، بل قد يظهر أيضاً من خبر عبد الرحمان بن كثير الماشي (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : ﴿ بِينِهَا أَمِيرِ الْوُمنينِ (عليه السلام) جالس مع محد بن الحنفية _ والحديث طويل قداشتمل على الدعاء عندغسل كل عضو عضو إلى أن قال . : ثم مسح رجليه ، فقال : أللهم ثبت قد مي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، إلى آخره . بل هو كالصريح في أنه مسحها معاً ، بل قد يشعر بعدم الاستحباب ، كما لعله يشعر به خبر التوقيع على ماتسمع وصريح الراسم ، بل يقرب منها عبارة الفقيه ، كصريح جامع المقاصد واللمعة والدارك. وظاهر الروضة الوجوب ، وهو الحكي عن ابني الجنيد وأبي عقيل وعلي بن بابويه ، وفي كشف اللثام أنه يقتضيه إطلاق ابن سميد وجوب تقديم الممين علىاليسار، قلت : ونحوه الشيخ في الخلاف ، قال : ﴿ النَّرْتَيْبِ وَأَجِبُ فِي الْوَضُو ۚ فَالاَّ عَضَاهُ كلها ، ويجب تقديم الممنى على اليسار _ الى أن قال _ : دليلنا الاجماع من الفرقة ،وفي الذكرى أن العمل بالترتيب أحوط ، وفي البروس ولايجزي تقديم اليسرى على البمني ولامسحها مماً احتياطاً ، وقد ترجع إليه أيضاً عبارة المقنعة ، قال : ثم يضع يديه جميعاً على ظاهر قدميه فيمسحها جميعًا معاً ، إذ لاقائل بظاهرها وهو وجوب المية ، نعم نقل

في الذكرى قولًا لم نعرف قائله ، وهو وجوب تقديم اليمني أو مسحمًا مما ، ولايجوز

⁽١) الوسائل - الباب - ١٦ - من أبواب الوضوء - حديث ١

تقديم اليسرى ، ولعله لرواية التوقيع التي ستسمعها ، وقــد تنزل على ذلك عبّـارة المقنعة ، فتأمل .

وكيف كان فيدل على الثاني _ مضافا الى ظاهر إجماع الحلاف المتقدم والاحتياط_ مارواه الكايني في الحسن كالصحيح عن محمد بن مسلم (١) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال : وذكر المسح فقال : ﴿ امسح على مقدم رأسك ، وامسح على القدمين ، وابتدى ُّ بالشق الا من ومارواهالنجاشي باسناده عن عبدالرحمان بن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع (٢) وكان كاتب أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه كان يقول : ﴿ إِذَا تُوضًا أحدكم للصلاة فليبدأ بالممين قبل الشمال من جسده ﴾ وماروي عن النبي (صلى الله عليه وآله) (٣) ﴿ أَنه كَانَ إِذَا تُوضَأُ بِدَأً بِمِيا منه ﴾ وبأن الوضوء البياني أن وقع فيه الترتيب فوجوبه ظاهر ، وإلا لزم وجوب مقابله ، والثاني باطل اتفاقا ، فيجب الأول ، لاً ن بيان الواجب واجب ولقوله (صلى الله عليه وآله): (٤) دهذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به ، ومايقال : أنه يجوز أن يكون الواقع منه خلاف الترتيب وعدم وجوبه للاجماع مدفوع بان في ذلك نخصيصاً لقوله (صلى الله عليه وآله) : (هذا وضوء لايقبل الله) الى آخره وهو خلاف الأصل، ومالزم منه خلاف الأصلخلاف الأصل، و بهذا الأخير اعتمد في جامع المقاصد على القول بالوجوب ، وربما تبعه عليه بعض من تأخر عنه ، وهو عجيب ، وضعفه وأضح ، ويظهر منه وعن غيره ممن تقدمه كالمحقق والعلامةوالشهيد عدم عثورهم على الحسنة المتقدمة ، كما اعترف به في المنتهى ، ولاعلى رواية النجاشي، لعدم ذكرهما في أدلة القول بوجوبه ، بل ذكروا له أدلة ضميفة ، بل ولاذكروها في أدلة الاستحباب ، وهو أعجب ، مع وجود تلك الحسنة في الكافي في باب الوضوء ،

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٢٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١

⁽٢) و (٣) الوسائل ـ الباب ـ ٣٤ ـ. من أبواب الوضوء ـ حديث ٤ ــ ٣

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ٣٦ ـ من ابواب الوضوء _ حديث ٢١

ومن هنا كان القول بالوجوب لا يخلو من قوة ، وأنه لامعنى لتوهين الحسنة باعراض المشهور بعد ظهور عدم العثور ، وإن كان الأول أقوى ، لأن الظاهر أن إجماع الحلاف ليس على مانحن فيه كما لا يخفي على من لاحظه ، بل لعل مراده باليمي اليداليمي، والاحتياط يخرج عن وجوبه بالمطلقات المتقدمة ، والحسنة مع عدم صراحتها بايجاب مسح تمام الشق الأيمن قبل مسح الشق الأيسر معارضة برواية التوقيع المشتملة على جواز المية ، مع أنها أعلى منها سنداً ، ومعتضدة بفتوى من عرفت، وإطلاق الكتاب والسنة وظهور الوضوءات البيانية وغيرها على كثرتها كما تقدم في عدمه ، بل الأخبار المشتملة على ذكر الترتيب لم يتعرض في شيء من الجميع الترتيب فيهما ، مع شدة الحاجة اليه وعموم الباوى به ، واستبعاد خفائه لتكرر وقوعه ، ونحو ذلك من المؤيدات الكثيرة، فلا يبعد حلى الأمر على الاستحباب ، كما صرح به في المعتبر والمنتمي والنقلية وغيرها، بل نسبه في التنقيح إلى نص الأصحاب ، وكذا الحبر الثاني مع احمال لفظ اليمني فيه لليد الميني بقرينة ذكر الشمال ، وكذ الثالث على ضعفه ، بل فيه تأييد الحكم بالمستحب، المكان دلالته على أن الذي (صلى الله عليه وآله) كان يبدأ بالميامن في وضوئه ، وسع كان يريد حكاية الواجب .

وأما رواية التوقيع (١) التي ذكرت مستنداً للثالث فقد رواها في الوسائل عن الطبرسي في الاحتجاج من التوقيع الخارج من الناحية المقدسة في جملة أجوبة مسائل الحيري، حيث سأل وعن المسح على الرجلين ببدأ بالميني أو يمسح عليها جميعاً * فخرج التوقيع يمسح عليها جميعاً ، فان بدأ باحداها قبل الأخرى فلا يبدأ إلا بالهيني * فهي مع عدم شهرتها بين الطائفة رواية وفتوى ، بل قد يدعى الاجماع الركب على خلافها، ومعارضتها بما محمت من أدلة القول الثاني _ لا تصلح لأن تكون حاكة على إطلاق الكتاب

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣٤ ـ من ابوآب الوضوء ـ حديث ٥

والسنة ، بل قد عرفت أن أخبار الوضوءات البيانية وغيرها كادت تكون صريحة فى عدم وجوب الترتيب ، نعم من المحتمل قويا الجمع بين هذه الرواية وماتقدم من الأخبار بالحكم باستحباب الجمع بينها أوالابتداء بالهين ، لكن لم أعثر على مصرح به ، كما أنه يستفاد كراهة مسح البسرى ولم يصرح بها أيضاً .

ثم أنه هل يجب المسح باليدين أو تكني بد واحدة ? وعلى الأول فهل تجب الهينى واليسرى اليسرى الوضوء البياني المستح بعما معا ، بل في حسنة زرارة بابراهيم بن هاشم (١) لا وتمسح ببلة يمناك ناصيتك، ومابتي من بلة يمينك ظهر قدمك الهينى وتمسح ببلة يسارك ظهر قدمك اليسرى ؟ إلا أي أعثر على من نص على الوجوب ، نعم قد يظهر من بعض عبارات القدما وذلك، كالحلبي في إشارة السبق ، وقد عرفت حمل هذا الأمر بالنسبة إلى الناصية على الاستحباب، ولمله يكون قرينة على ذلك فيا نحن فيه ، إذ تقييد النصوص والفتاوى بما يظهر من الوضوءات البيانية لا يخلو من إشكال ، فلا يبعد حينئذ الاكتفاء بمسح يد واحدة لها ، وبمسح اليمنى باليسرى وبالعكس ، نعم قد يقال باستحباب ذلك ، كما نص عليه الشهيد وبمسح اليمنى باليسرى وبالعكس ، نعم قد يقال باستحباب ذلك ، كما نص عليه الشهيد وفي التنقيح « يجب أن يكون المسح باليد في الموضعين أعنى الرأس والرجلين ولو بيد واحدة ، وهو مما يؤيد ماذكر نا ،

(وإذاقطع بعض موضع المسح) من القدم (مسح) وجوبا (على مابتي) منه ومن الكمب ، ولاينتقل بذلك إلى التيمم ، كما مر في أقطع اليد ، والدليل الدليل .

(ولو قطع من الكعب) مع دخول ما بعد في القطع ﴿ سقط المستح على القدم ﴾ وكذا لو قطع من فوقه ولا يسقط بذلك الوضوء كما تقدم في اليد بلا خلاف أجده في شيء من الحكين ، بل قد يظهر بمن تمرض لهذا الحكم كالمصنف والعلامة والشهيد والمحقق الثاني والفاضل الهندي وغيرهم كونه من المسلمات ، ولعله كذلك ، أما لو بقي الكعب فعلى

⁽١) الوسائل - الباب - ١٥ - من أبو اب الوضوء - حديث ٧

القول بوجوب مسحه تماماً أو بعضه إصالة وجب المسح ، وعلى المقدى لا يجب كاتقدم في المرفق ، وفي خبر رفاعة عن الصادق (عليه السلام) (١) سألته (عن الأقطع فقال: يفسل ماقطع منه ولعل المراد بالأقطع في السؤال أقطع اليد والرجل ، وجواب الامام (ع) بالفسل التغليب كا ينبى عنه خبر الآخر عنه (عليه السلام) (٣) أيضاً قال: (سألته عن الأقطع اليد والرجل قال: يفسلها » وترك الاستفصال عن بقاء شيء من محسل الفرض وعدمه وإن قضى بخلاف ما يظهر من الأصحاب إلا أنه لما لم يظهر مخالف في الحكم في القام بل كا نه متغق عليه بينهم وجب تمزيلها على بقاء شيء من محل الفرض ، وقد تقدم في أقطع اليد ماله نفع تام في المقام ، فلاحظ و تدبر .

وهل يستحب ، سح موضع القطع مع عدم بقاء شيء من محل الفرض كما تقدم مثله في البد ، ولا ? قد اعترف الشهيد في الذكرى بعدم عثور على بس يقتضيه كما في البد ، قال : إلا أن الصدوق (رحمه الله) لما روى عن الكاظم (عليه السلام) (٣) غسل الأقطع عضده ، قال : وكذلك روي في أقطع الرجلين ، لكنه في الدروس أفتى باستحبابه، ولعله لذلك أو لغيره ، والأمر فيه سهل ،

ولو قطع الماسح الاختياري والاضطراري فهل يسقط المسح أو ينتقل إلى مسح غيره ببلة وضوئه ? وجهان ، أقواهما السقوط ، لعدم الدليل على الانتقال ، وربما تسمع له تتمة إن شاه الله في وجوب المباشرة ، فتأمل . وما تقدم من البحث فى المسح بالبلة جاه فى المقام ، فلا محتاج إلى الاعادة ، ولعلهم اكتفوا بذكر البحث في البدالزائدة عن القدم الزائدة ، فإن الظاهر كون الحكم فيها واحداً ، فلا مجب مسحها خيث تعملم زيادتها و كانت فى غير محل الفرض ، وكذالو كانت فيه ولم يكن المسح على ما يقابلها ، لعدم إمجاب استيعاب العرض في المسح ، وبه يفترق عن الفسل ، ومثلها كل لحم زائد في محل الفرض من الثالول وغيره ، أمالو كانت أصلية أو مشتبة بها فالظاهر وجوب في على الوضوء حديث ١ - ٣-٢

مسحما مما ، بناه على وجوب ذلك فى نحو اليدين ، وفى الذكرى « أن القول في مسح الرجل الزائدة كما قلناه في اليد بحسب الاصالة والزيادة ، ولو كانت تحت الكمب فالأقرب المسح عليها للعموم ، ويمكن الاجتزاه بالتامة منها ، فان استويا تخير ، لأن المسح لايجب فيه الاستيماب طولا وعرضا » انتهى . وفيه مالا يخنى ، لما تقدم من وجوب الاستيماب العلولي ، وانه لا ينبغي الاشكال فيه ، أللهم إلا أن يريدانهما لا يجبان مع ، فتأمل جيداً .

(ويجب المستحيل بشرة القدمين) كما في القواعد والارشاد والتحرير والدروس والروضة ، وعندنا على مافي كشف اللثام ، وأجمع علماؤنا على وجوب المستح على بشرة القدمين كما في المدارك ، (ولا يجوز على حائل) يستر موضع الفرض من ظهر القدم (من خف أو غيره) مع الاختيار ، وهو مذهب فقها ، أهل البيت (عليهم السلام) كما في المعتبر ، ومذهب أهل البيت (عليهم السلام) كما في المنتجى ، وإجماعا منا كما في الذكرى ، ونحوهم غيرهم ، بل الاجماع عليه محصل ، ولا ينافيه اشمال عبارة القدما على لفظ الحف والجرموق والجورب والشمشك ، لظهور إرادتهم من ذلك الممثيل كما لا يخفى على من لاحظ كلامهم فيه كالأخبار ، قانها وإن كانت تقرب إلى التواتر في النهي عن المستح على الحف لكن الظاهر من فحاويها التعميم لكل حائل ، لوقوع في النهي عن المستح على الحف لكن الظاهر من فحاويها التعميم لكل حائل ، لوقوع الاستدلال فيها على ذلك بالآية الكتابية ، وانه سبق الكتاب المستح على الحفين ، ونحو ذلك ، وفي خبر الكلبي النسابة (١) قلت له (عليه السلام) : « ما تقول في المستح على الحفين ، ومنه أقل : إذا كان يوم القيامة ورد الله كل شي ، إلى شيئه ورد الجلد في أن

⁽١) الوسائل _ الباب _ ٣٨ _ من أبو اب الوضوء _ حديث ٤

ملاحظة الأخبار في خصوص الخفين والوضوءات البيانية تشرف الفقيه إلى الفطع بارادة التعميم لكل حائل كما أدعاه من عرفت ، ومن العجب أن العامة العمياء يجتزون بالمسح على الحف ولايجتزون به على الرجل ، بل يوجبون النسل ، وأصل إضلالهم في ذلك عر ، كما ينبي عنه خبر رقبة بن مصقلة (١) قال : ﴿ دخلت على أبي جعفر (عليه السلام) فسألته عن أشياء ، فقال : أبي أراك بمن يفتى في مسجد العراق ، فقلت : نمم ، فقال لي : من أنت ؟ فقلت ابن عم لصعصعة ، فقال : مرحباً بابن عم صعصعة ، فقلت : ماتقول في المسح على الحفين ? فقال : كان عمر يراه ثلاثًا للمسافر ويوما وليلة للمقم ، وكان أبي لايراه في سفر ولاني حضر ، فلما خرجت من عنده فقمت على عتبة الباب فقال : أقبل ياابن عم صعصعة ، فأقبلت عليه ، فقال : إن القوم كانوا يقولون برأيهم فيخطؤون ويصيبون ، وكانأيي لايقول برأيه ﴾ قلت : ومنالعجيب أن عمر قد نبهه أميرالمؤمنين (عليه السلام) ولم يتنبه،فانه روى زرارة (٢)عن أبي جمفر (عليه السلام) قال : ومحمته يقول جم عمر بن الخطابأصحاب النبي(صلى الله عليه وآله) وفيهم على (عليه السلام) وقال : ماتقولون في المسح على الحفين ? فقام المفيرة بن شعبة فقال : رأيت رسول الله(صلى الله عليه وآله) يمسح على الحفين ، فقال على (عليه السلام): قبل المائدة أو بعدها فقال: لاأدري، فقال علي (عليه السلام): سبق الكتاب المسح على الحنين ، إنما نزلت المائدة قبل أن يقبض بشهرين أو ثلاثة ، فان تنبه ولما يرجـم فهو أعجب ، فكيف وهو المرجع له في كل ملمَّة ، حتى قال : (لولا علي لملك عمر) (٣)

⁽١) و (٢) الوسائل _ الباب _ ٣٨ _ من أبواب الوضوء _ حديث ١٠١٠

⁽س) الغدير للأميني طبعة طهران المجلد ٦ الصحيفة ١١٠ عن النضرة ج ٣ ص ١٩٦ وذخائر العتمي ص ٨٠ ومطالب السؤل ص ١٩٦ ومناقب الحوادزي ص ٤٧ وأربعين الرازي ص ٤٦٦

4 E

مِع أنه قد اعترف ان كل الناس أفقه منه حتى المحدرات (١) وكيف كان فالمسألةمغروغ منها بين الشعة .

نعم الاشكال في مقامين (الأول) أنه هلالشعر الخاص في ظهر القدم من الحائل فلا يجترى بالسبح عليه أولا ? قلت : قديظهر من الصنف وغيره ممن عبر بلفظ البشرة الأول ، بل كاد يكون صريح الصنف ومن حذا حذوه ، لقوله في الرأس: ﴿ ومسح مقدم الرأس أو شمره ، قان تنصيصه هناك على ذلك قرينة على عدم دخول الشمر تحت ـ اللفظ الأول ، بل هنا أولى ، وهو الذي يقتضيه عموممعقد الاجماع على عدم جوازه على كل حائل ، وقد شمعت معقد إجماع المدارك ، وقد نص عليه في كشف اللثام ، كما عن الشهيد الثاني وغيرهمن متأخري المتأخرين ، بل في الحدائق ظاهر كلة الأصحاب الاتفاق على أن من الحائل الذي لامجزي المسح عليه اختياراً الشعر ، قلت : لكن الثاني لا يخلو من وجه ، لعموم قوله (عليه السلام) : (كل ماأحاط به الشعر) مع صدق اسم مسح الرجل بمسحه مع كثرته وإحاطته ، ومايقال: ان نبات الشعر على موضع القدم من الأفراد النادرة فلايشمله الاطلاق يدفعه كون الخبر من قبيل العموم اللبوي لايتفاوت فيه النادر من غيره ، كما يشعر به إلحاقهم لحية الامرأة بلحية الرجل ، بل ربما وقع من بعضهم منع ندرته ، بل دء وى الغلبة ، فتأمل . ومن المحتمل قويا إيجاب مسح البشرة مع الشعركما ينبي. عنه إيجاب بعضهم غسل ماكان منه على اليد مع اليد ، وكونها يجب فيها الاستيماب بالفسل بخلاف القدم لايصلح أن يكون فارقا بعد القول بوجوب الاستيماب الطولي ، لأن المراد مسح ماكان منه على الخط الطولي ، وماذكرنا هناك من التعليل جار هنا ، ولعله لاينافي هذين الوجهين ماتقدم من لفظ البشرة، ودعوى الاجماع على مطلق الحائل من الحف وغيره ، لاحيال إرادة الأول بها مايشمل الشعر ، وإرادة الثاني ماعداه ، لعدم ظهور دخوله في اسم الحائل حينتذ ، وينبي. عنه استدلالهم، (١) الغدير للا ميني طبعة الطهر أن الجلد به الصحيفة ٨٨ عن أربعين الرازي ص ٤٩٧

فلاحظ و تأمل ، وكان أوسط الوجوء أقواها إن لم ينعقد إجماع على خلافه .

(الثاني) يظهر من بعض الأصحاب أنه يستثنى من الحائل السبح على شر الثالنمل العربي ، وهو الذي يظهر منالمنقول عن العلامة في التذكرة ، قال : ﴿ وَهُلُّ يُنْسُحُبُّ إلى مايشبه كالسير في الخشب ? إشكال، وكذا لو ربط رجليه بسير للحاجة، وفي العبث إشكال ، انتهى . وكذا النقول عن البسوط وابن حزة ، لتصريحهم باختصاص الحُكُمُ بِالنَّمَلُ العربي دون غيره ، بل يحتمله عبارة التحرير لقوله : ﴿ يَجُوزُ الْإِسْحَ عَلَى النمل العربية وإن لم يدخل يده تحت الشراك ، انتهى. . بل نسبه في المنتمى إلى ظاهر قول الأصحاب ، وكأن وجه ماني خبر زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) (١) دان علياً (عليه السلام) مسح على النعلين ولم يستبطن الشراكين ، ومافي صحيحه الآخر مـــم أخيه بكير عن الباقر (عليه السلام) (٢) أيضاً قال في المسح: «تمسح على النعلين ولا تدخل بدك تحت الشراك ، ومافى الرسل (٣) ﴿ إن رسول الله (صلى الله عليه وآله) توضأ ثم مسح على نعليه ولم يدخل يده تحت الشراك ، فقال له المفسيرة : أنست بارسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال له: بل أنت نسيت ، هكذا أمرني ربي ، لكن فيه _ مع منافاته لعموم معقد الاجماع في كثير من العبارات وغيره من الأدلة الدالة على المسح على البشرة... أنه لاصراحة فيها بالدعوى ، إذ عدم الادخال وعدم استبطان مأتحت الشر الثقديكون لحصول الغرض ، وكذا قوله المسح على النعلين ، قانه _ مع ظهور أن المراد منه عدم الاستبطان كما ينبي. اقترانه به _ لاينافي مسح محل الفرض مع المسح عليه ، ولذا قال ابن إدريس: ﴿وأَمَا النَّمَالِ فَمَا كَأَنْ مَنْهَا حَالُلًا بَيْنَ المَاءَ والقدم لم يجز السَّح عليه ، ومالم عنع من ذلك جاز السح عليه سواء كان منسوبا إلى المرب أو العجم ، وهـ و صريح المنتهى وظاهر المعتبر ، لتعليله جواز المسح من غير استبطان بعدم المنع عن مسح محل

⁽ع) و رس) الوسائل _ الباب _ سم من أبواب الوضوء _ حديث ١١ - ١٣٠

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ٢٣ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ۽

الفرض ، ونحوه يظهر من الشهيد في الذكرى ، ولعله على ذلك ينزل اختصاص حكم المسح على النعل بالعربية كما تقدم نقله عن المبسوط والوسيلة ، لعدم منعها عرب مسح الفرض كما يرشد إليه كلام الشيخ في التهذيب ، قال بعد الرواية الأولى : ﴿ نَعْنِي إذا كأنا عربين ، فانعما لايمنعان وصول الماء إلى الرجل بقدر مايجب عليه المسح ، انتهى. نعم قد يقال بناء على وجوب المسح إلى المفصل : بالاجتزاء بالمسح على الشراك عما تستره ، لظاهر هذه الأخبار ، إلا أن الأولى إخراج هذه الروايات شاهدة على فساد هذه الدعوى لاطلاق الأصحاب عدم جواز السح على حائل ، بل قد عرفت أن معقد إجماعاتهم كل حائل ، ولم يستثني أحد منهم صريحاً ذلك ، يل ذكروه معالين له بما سمعت معاانص من بعضهم كما عرفت ، فلا ربب أن حملها على ما يوافق كلام الأصحاب أولى من غيره ، فتأمل جيداً .

وكيف كـان فلا يجوز المسح على كل حائل يستر محل الفرض أو شيئًا منه ﴿ إِلَّا لتقية ﴾ فيجوز حينتذ على الحنف ونحوه بلا خلاف أجده بين أصحابنا ، بل في صريح المحتاف الاجماع عليه ، وكذا غير منصاً وظاهراً ، بل هو محصل عليه فضلاعن النقول للأخبار التي (١) كادت أن تكون متواترة في الأمر بها ، وأنها دين آل بيت محمد ، (عليهم السلام) بل أصل التقية من ضروريات مذهب الشيعة ، ويدل عليه .. مضافا إلى ذلك وإلى نفي الحرج في الدين ونحوه _ خصوصخبر أبي الورد ، (٢) قال : «قات لأبي جعفر (عليه السلام): إن أبا ضبيان حدثني أنه رأى علياً (عليه السلام) أراق الما. ثم مسح على الخفين ، فقال : كذب أبو ضبيان ، أما بلفك قول على (عليه السلام) فيكم : سبق الكتاب الخفين ، فقلت : هل فيهارخصة ? فقال: لا إلا من عدو تتقيه أو ثلج تخاف على رجليك، ولاينافيه ماني صحيح زرارة (٣) قال : (قلت له : هل في المسح على الخفين تقية ? فقال : ثلاثة لاأتتي فيهن أحداً شرب المسكر ومسح الخفين ومتعة الحج، كفيره

⁽١) و (٧) و (٣) الوسائل - الباب - ٣٨ - من ابواب الوضوء - حديث ، - ٥ - ٣

من الأخبار كما في خبر أبي عمر الأعجمي (١) قال: «قال الصادق (عليه السلام): ياأبا عمر أن تسعة أعشار الدين في التقية ، لادين لمن لاتقية له ، والتقية في كل شي. إلاني النبيذ والسح على الحفين ∢ وفي خبر زرارة (٧) عن غير واحد قال : ﴿ قَلْتَ الْبَاقُرِ (عَلَيْهُ السلام) : في المسح على الحفين تقية ، قال : لا يتقى في ثلاث ، قلت : وماهن ؟ قال : شرب المسكر والمسح على الجنين ومتعة الحج، إما لمــا زاد في آخر. في الكافي ، قال زرارة : ﴿ وَلَمْ يَقُلُ الْوَاجِبِ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَتَقُوا فَيَهِنَّ أَحَدًا ﴾ فانه كالصريح في أن زرارة فهم عن مراد الامام (عليه السلام) أن ذلك حكم خاص به ، وهو أدرى بتكليفه ، وإما لأن المراد بنفي التقية فيه مع المشقة اليسيرة التي لا تبلغ إلى الحوف على النفس أو المال، كما تأوله الشيخ بذلك ، أو لا نالمراد لاأتتي أحداً في الفتوى بها ، لا ن ذلك معلوم من مذهبه ، فلا وجه للتقية فيها ، وإما لا أن هذه الثلاثة لايقع الانكار فيها من العامة غالبًا ، لأنهم لاينكرون متعة الحــج وحرمة المسكر ونزع الحف مع غسل الرجلين ، والفسل أولى منه عند انحصار الحال فيهما على مانص عليه بعضهم ، أو لا ن المراد أنه لاتقية حيث لاضرر ، لأن مذهب على (عليه السلام) فيه معروف عندهم ، أو لغير ذلك من الوجوه ، ولذا لم نعثر على عامل هذه الرواية ، أو من استثنى ذلك من عمومات التقية ، نعم قد يظهر من الهداية والفقيه العمل بها ، لما فيعماأنه روي عنالمالم (عليه السلام) (٣) أنه قال : ﴿ ثلاثة لاأتقى ﴾ إلى آخره . مع أنه في الفقيه ذكر ذلك بعد أن حكم بجواز المسح على الحف التقية ، فلمل المراد ذكر الرواية على أحد الوجوه لاالعمل بها

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٢٥ ـ من ابواب الأمر والنهي ـ حديث ٣ ـ من كتاب الأمر بالمعروف

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ٣٨ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٨ لكن فيه (عنزدارة قال : قلت له : فى مسح الحفين تقية ، فقال : ثلاثة لاأتقى فيهن أحداً) الى آخره . (٣) الوسائل ـ الباب ـ ٣٨ ـ من أبوابالوضوء ـ حديث ٨

· فظهر أنه لا ينبغي الاشكال فى جوازه التقية ، وان الرواية بعد ظهور انمقاد الاجماع من الأصحاب والممومات وخصوص خبر أبي الورد وغير ذلك يجب تنزيلها على وجه من الوجود .

وهل يشترط في التقية عدم المندوحة أولا ? وجهان بل قولان ، اختار أولهما في المدارك ، لانتفاء الضرر مع وجودها ، فيزول المقتضي ، والاقتصار على المتيقن ، فيبتى مادل على التكليف الأول سالماً ، ولا يخرج عن المهدة إلا به ، واختار ثانيهما المحقق الثاني ، وهو المنقول عن الشهيدين ، واختاره الطباطبائي في منظومته ، فقال :

وفي اشتراط عدم المندوحة * قول ولكن لاأرى تصحيحه

لاطلاق مادل (١) على الأمر بها ، ولما يشعر به الأخبار الواردة في استحباب الجاعة (٢) مع المخالفين والحثالعظيم عليها ، بل وغيرها أيضًا، ولعله هوالأقوى .

وربما نقل عن بعض التفصيل بين مأاذا كان المأمور به المتقية بالمخصوص ، فيصح ولو مع المندوحة ، وبين ماكان ببلريق العموم فيشترط عدم المندوحة ، ولاأرى الموجها صحيحا ، فعم يحتمل التفصيل بين ماغن فيه من المسح على الحف والأمرين الأخيرين وبين غيرها ، فلا يجوز الثلاثة مع المندوحة ويجوز غيرها ولو معها ، بل لعله على هذا تعزل ما محمت من رواية زرارة وغيرها ، بل قد يشعر به خبر أبي الورد المتقدم ، كما قد يرشد إليه نص جماعة أنه متى أمكن تأدية التقية بالفسل كان الفسل أولى كما في الذكرى وعن التذكرة ، وتعين الفسل كما عن الروض ، ووجب الفسل كما عن البيان، وفي المدارك قملع الأصحاب بجواز المسح على الحائل التقية إذا لم تتأد بالفسل ، وفي الحدائق صرح جملة من الأصحاب بتعين الفسل وأنه لا يجزي غيره ، بل عن صاحب الحدائق صرح جملة من الأصحاب ، ولعله لكونه أقرب إلى المأمور به ، لما فيه المخيرة نسبه وجوب الفسل الأصحاب ، ولعله لكونه أقرب إلى المأمور به ، لما فيه المخيرة نسبه وجوب الفسل الأصحاب ، ولعله لكونه أقرب إلى المأمور به ، لما فيه

⁽١) الوسائل ـ البانُ ـ ٢٥ ـ من ابواب الآمر والنهي منكتاب الآمر بالمعروف (٢) الوسائل ... البانيسة ٥ ـ من أبواب صلاة الجماعة من كتاب الصلاة

من الالصاق ، وكون الرجل من أعضاء الوضوء مخلاف الحنف ، وهو كما نرى براد به التأييد لاالاستدلال ، وإلا كـأن للنظر فيه مجال ، إذ وجوب الالصاق ونحوه إنمـا كان مقدمة للمستح الواجب التي تسقط بسقوطه ، ولأن تقييد النص والفتوى بلمعقد ماسمعت من الاجماعات على جواز المسح على الحف التقية بأمثال هذه التعليلات لايخلومن إشكال مالم يثبت إجماع ، والظاهر عدم ثبوته ، لكون المتعرض للسألة بعض التأخرين، على أنه قد عرفت أن العلامة وغيره ذكروا أنه أولى ، وهو ليس صريحًا بالوجوب ، بل ظاهره العـدم كما فهمه منه بعض المتأخرين ، نعم نقل عن الأستاذ في شرحه على الماتسح أنه نسب تقديم الغسل على السح إلى الفهم من الأخبار ، لكن لمأعثر على ما يفهم منه ذلك ، أللهم إلا أن يريد ماذكرنا ، فالأولى بناء المسألة على أن مباشرة اليدلبشرة الرجل بالنداوة واجبة بالاصالة أو للمقدسة ، فان كان الأول اتجه الوجوب ، وإلا فلا ، ولعله عند الشك يبني على الوجوب الأصلى ، فتأمل جيداً .

ثم الظاهر أنه حيث يجوز السح التقية بجب أن يراعي في السح على الخف ماكان يراعي في السح على البشرة من المسح على الظاهر دون الباطن . وبالنداوة ، والاستيعاب الطولي ، فيقام الخف مقام بشرة الرجل ، وقد يشعر بيعض ماذكرنا مافىالنتهى دانه لو مسح أسغل الحنف دون أعلاه لم يجز عندنا في ضرورة الجواز ، وهــذا مذهب عامة أهل العلم إلا مانقل عن بعض أصحاب الشافعي وبعض أصحاب مالك ، انتهى . وإذ قد عرفت أن الشارع في مقام التقية أقام المسح على الخف مثلا مقام المسح على البشرة ظهر أنه لو خالف مقتضى التقية فجاء بالتكليف الأسلى لم يكن مجزيا ، لكونه ليس مأموراً به في ذلك الحال ، بل منهياً عنه ، فكيف يقع به امتثال ، ومايقال : أن النهي لوصف خارج فلا يقدح بالصحة فيه مالايخني بعد ماعرفت من ظهور أدلة التقية في كون تكليفه حالما ذلك، ولذا صرح بالبطلان فيمقام يجبالغسل للنقية نخالف ومسحجماعةمن الأصحاب ، وهما من واد واحد ، ومن المعلوم أنه لافرق فيما ذكرنا من الأحكاميين

الحف وغيره مما يدخل المسح عليه تحت عنوان التفية .

والظاهر أنه لايجب تخفيف ماعلى القدم لوكان متعدداً ، وكونه أقرب إلى المأمور به لايصلح لايجابه ، نعم قد ية ال: أن المتيقن من البدلية المستفادة من الا دلة في غير المتعدد ، إلا أن الا ْخذ بالاطلاق أو العموم لايخلو من قوة ، هذا . وفي التقية مباحث جليلة ليس المقام مقام ذكرها .

وإذ عرفت أنه يجوز المسح على الخف للتقية فكذلك يجوز لغيرها مما أشار إليه المصنف بقوله : ﴿ أَوَ الصَّرُورَةَ ﴾ كما في المعتبر والمنتهي والمختلف والتحرير والارشاد والقواعدوالذكري والدروس وغيرها،وهو الظاهر من عبارة الفقيه وصريح الناصريات، بلقد يظهر من الأخير دعوى الاجماع عليه ، كما هو صريح الختلف، وفي الحدائق أن ظاهر الا صحاب الاتفاق عليه ، بل قد يظهر من عبارة التذكرة الاجماع عليه أيضًا ، قل : ﴿ لَا يُجُوزُ الْمُسْحَ عَلَى الْحُفَينَ وَلَاعَلَى سَاتُرَ إِلَّا لَضَرُ وَرَةً أَوَ التَّقَيَّةُ ، ذهب إليه علماؤنا ﴾ ومثلها عبارةالذكرى ، بل هو الذي يظهر من كلام بعضهم في وضوء الجبائر كما ستسمع إن شاه الله ، ويدل عليه مضافا إلى ماسحمت عموم مادل (١)على نفي الحرج في الدين ، وهو وإن كـان أعم من إيجاب المسح على الخف ومن سقوطه ومن التيمم ، إلا أنه قد يظهر وجه دلالتها من خبر عبد الأعلى مولى آل سام (٢) قال : «قلتلاً في عبدالله (عليه السلام) : عثرت فانقطم ظفري فجعلت على إصبعي مرارة فكيف أصنع بالوضوء ? قال (عليه السلام) : يمرف هذا وأشباهه من كناب الله عزوجل ، قال الله تعالى :(ماجعل الله عليكم في الدين من حرج) امسح عليه ، وفحوى أخبار الجبائر (٣) وخصوص خبر أبي الورد المتقدم ، ومافي السند من يتأمل فيه سوى أبي الورد ، مع

4 5

 ⁽١) سورة الحج - الآية ٧٧

⁽٢)و (٣) الوسآئل - الباب - ٣٩ - من أبواب الوضوء - حديث ٥ -...

أنه نقل عن المجلسي في وجيزته وأبي الحسن في بلغته أنه بمدوح ، وفي السند من أجمعت العصابة على تصحيح مايصح عنه ، فلا يقدح ضعف من بعدهم على وجه ، على أنا في غنية عن ذلك ، لانجبار السند عِما معمت كانجبار الدلالة ، إذ الا صحاب لم يقتصروا على الثلج، بل أطلقوا الضرورة، وكأ نهم فهموا منه أنه مثل. وبذلك كله يقيد مادل على النهي (١) عن المسح على الحنف ، وأنه لارخصة في المسح عليه ، فما في المدارك من أن أبا الورد مجهول ، والانتقال إلى التيمم والحال هذه محتمل ، لتعذر الوضوء المتحقق بتعذر جزئه ، والسألة محل تردد ــلايخني عليك مافيه ، على أنك قــد عرفت من تتبع كثير من أدلة هذا البابأنه لايسقط الوضوء بتعذر شيء من الأجزاء كاعرفته في الأقطع وغيره ، بل ربما يظهر أن ذلك قاعدة في كل مايستفاد وجوبه من الأمرونحوه، لتقييده بالقدرة قطعاً حينئذ ، فتخص بذلك قاعـدة سقوط الكل بتعذر الجزء ، على أن شمول أدلة التيمم لمثل المقام ممنوع ، لاأقل من الشك ، ولاريب أن الترجيح لما نحن فيه من الاجماع وغيره ، فتأمل جيداً . نعم قد يقال بايجاب الجمع بينها مع الفض عن الترجيح عا ذكرنا من الأدلة .

ثم قُد عرفت أن كلة الأصحاب مطلقة في الضرورة ، بل هي معقد ماسمعت من الاجماع الذي لاينافيه قول البعض عقيب لفظ (لضرورة) كالبرد وشبه ، لظهور إرادته من ذلك التمثيل لالاقتصار على هذا الصنف من الضرورة ، فحينتذ ينبغي القول بالاكتفاء بالمسح على الحف مخافة عدُّو دنيوي أو ضيق وقت أو تحو ذلك ، بل لعــل قوله (عليه السلام) فى الرواية : (إلا من عدَّو) يشمل الدين والدنيا ، فيكون الأول من قسم التقية ، والثاني من الضرورة ، وإن كان العمدة في تعميم مسمى الضرورة إطلاق معقد الاجماع المنقول ، وإلا فاستفادة ذلك من النص في غايَّة الاشكال ، ولذا كان الاحتياط بالتيمم مغ الوضوء في غير الضرورة التي أشتمل عليها النص متجَّمًا .

⁽١) الوسائل _ الباب _ ٣٨ - من أبواب الوضوء

(وإذا زال السبب) المسوغ المسح على الحف بعد أن وجد قطعاً ﴿ أعاد الطهارة على قول ﴾ اختاره في المعتبر والمنتهى وعن المبسوط والتذكرة والايضاح و بعض متأخري المتأخرين ، وهو ظاهر كشف اللثام . ﴿ وقيل : لاتجب إلا لحدث ﴾ واختاره في المحتلف والذكرى والدروس وجامع المقاصد والمدارك والمنظومة كاعن الجامع والروض ، بل ربح اقبل أنه الماهمور ، وفي التحرير في الاعادة نظر ، وفي القواعد إشكال ، وكيف كان فالأقوى في النظر الثاني ، لكونه مأموراً بذلك ، والأمر يقتضي الاجزاء ، ولاستصحاب في النظر الثاني ، لكونه مأموراً بذلك ، والأمر يقتضي الاجزاء ، ولاستصحاب الصحة ، ولما دل (١) على أن « الوضوء لاينقضه إلا حدث » وارتفاع الضرورة ليس منه ، ولا نه حيث ينوي بوضوئه رفع الحدث يجب حصوله لقوله (صلى الله عليه وآله)(٢):

ومايقال : إن الضرورة تقدر بقدرها فيه أنه إن أريد عدم جواز الطهارة كذلك بعد زوال الضرورة فحق ، وإن أريد به عدم إباحتها فلا ، لأن المقدر هي لاإباحتها ، وهو محل النزاع ، وكذا مايقال: إنا غنع حصول رفع الحدث بالوضوءات الاضطرارية، وأعا هي مجرد إباحة ، كوضوء المسلوس والمبطون ونحوهما ، فيقتصر في الاباحة على التيقن، وهو مادامت الضرورة موجودة . إذ فيه (أولاً) أن الظاهر مخالفته الاجماع ، وإلا لوجب اقتصار الفيطر بالنسبة إلى كل مايشترط فيه الوضوء من مس كتابة القرآن وغيره على ماير تفع به الضرورة ، فلا يجوز لذي الجبيرة أن يمس مثلا كتابة القرآن مع الاختيار وغو ذلك . فازقيل : ان البدلية سوغت ذلك ، قلنا: مقتضاها أيضا أن لا ينقض إلا يحدث وهو و المطلوب ، لايقال : إنه ليس بأولى من بدلية التراب عن الماء ، بل هي أقوى مما هنا عراتب ، ومع ذلك متى وجد الماء وجب الوضوء . لانا نقول انه قياس لانقول به ، فان الفارق بينها الدليل ، ومن وجوده هناك عسلم أن التيمم مبيح لارافع ،

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣ ـ من أبو إب نواقض الوضوء ـ حديث ع

⁽٢) الوسائل - الباب - ٥ - من ابواب مقدمة العبادات .. حديث . ١

واحمال القول هناك أنه رافع إلى أن يوجد الماء ضعيف لا يلتفت اليه . و (ثانيا) أن المقتضي لرفع الوضوء الحدث مع مسح البشرة من قوله : «لا ينقض الوضوء إلا حدث ونحوه موجود هنا ، لمكان وجود الأم في كل من المقامين ، ومجرد كون الثاني في مقام خاص هو الضرورة لا يصلح للفرق ، لأنه بمنزلة أن يقول : المسح في وضوئك مثلا على البشرة إلا في هذا المقام فامسح على الحف ، فهو في الحقيقة تكليف أولى واقعي بالنسبة إلى هذا الموضوع مع ملاحظة وصف الضرورة مشخصاً له . لا يقال : انا لا نسلم دخول مثل ذلك تحت مسمى الوضوء حتى بكون مشمولاً للأدلة . لأنا نقول : انه لا إشكال في كونه مشمولا للفظ الوضوء ، إذ هو من قبيل المتواطئ بالنسبة إلى سائر أفراده ، بل وضوء المسلوس والمبطون وضوء حقيقة ، إذ لم يؤخذ في ماهية الوضوء شرعا مباشرة البشرة مطلقاً قطعاً ، وإلا لجرى ذلك في جميع مسميات أسماء العبادات ، وهو معلوم الفساد . ومايقال ..: ان اقتضاء الأمر الاجزاء معناه الحروج به عن عهدة الأم ملائول حتى يكون منافياً للاجزاء فيه مع أن ذلك هدم لتلك القاعدة . أنه كيف يتصور وجوب وضوء على المتوصى مع تصريح الأدلة بعدم وجوبه عليه .

ومايقال : إن دليل الاعادة الآية (١) لاقتضائها وجوب الوضوء عند كل صلاة خرج ماخرج وبتي الباقي فيه (أولا) أنه منقوض بما إذا توضى لصلاة خاصة وضوء المضطر ثم قبل فعلها زالت الضرورة . و (ثانياً) قد عرفت سابقاً نقل الاجماع على أن المراد بقوله عزوجل : (إذا قمتم) أي وأنتم محدثون ، أو من النوم لامطلقا ، على أن عومها ليس عموما وضعيا يصلح لشمول المقام ، بل هو منصرف إلى الأفراد المتعارفة . وما يقال -: ان العمل بقاعدة الاجزاء على الوجه الذي ذكرت ينافي قاعدة واقعية الشرائط وغيرها من القواعد ، فينبغي الحكم بصحة صلاة من زعم الطهارة أو الوقت أو محوذلك فيه أنه

⁽١) سورة المائدة ـ الآية ٨

فرق ظاهر بين الأمر الحقيقي واقعاً لكنه في مقام خاص كانحن فيه و بين تخيل وجود الأمر ، كجهل الموضوع وجهل الحكم حيث يكون معذوراً وان اشتبه فيه بعض الأعلام وحكم بالصحة مع الجهل حيث يكون معذوراً ولو جاه بصورة مضادة لصورة الصلاة ، وهو عجيب ، ومايقال ـ : إنه في المقام قد تعارض إصالة الصحة مع إصالة بقاء يقين اشتفال الذمة بالمشروط بالطهارة ، لعدم ثبوت أزيد من الاستباحة من الخبر المجوز له للضرورة ، وهي تتقدر بقدرها سفيه أنك قد عرفت أن الصحة في نحن فيه مستفادة من ظاهر الأدلة ، فلا يعارضها إصالة بقاء الشغل ، وبعد التسليم فاستصحاب الصحة قاطع لاصالة الشغل ، لأنه في الحقيقة استصحاب لمقطوعيته ، فتأمل جيداً .

ومن العجيب ماعن الفخر (رحمه الله) في توجيه الاستئناف ، قال بعد أن ذكر احمالي رفع الحدث بهذا الوضوء وعدمه : « والأقوى عندي وجوب الاستئناف على كل حال ، لا ن صورة الفعل مقصودة ، لا ن القصد ليس رفع الحدث وحكه خاصة ، بل نفس الفعل أيضا ، والضرورة أسقطته » انتهى . وهو عجيب لم يسبقه إليه أحد ولا لحقه ، وفساده واضح ، كما أنه في المقام كلام لبعض المتأخرين في المناقشة بجريان الاستصحاب وغيره خال عن التحصيل ، ومما ذكر نا تعرف وجه الاستدلال للا ول بل تمرف تسعرية الكلام في غير المقام ، ومما يؤيد ما اخترناه اتفاقهم على ماقيل ان من غسل رجليه عوض المسح التقية ثم ارتفعت لم يجب إعادة الوضوه ، وهما من واد واحد ، قال في جامع المقاصد في شرح قول العلامة في القواعد : (ولا يجزى الفسل عنه إلا المنتية) ما فيظه : « ولا يجب الاعادة بزوالها قولاً واحداً فيا أظنه » انتهى . واحمال الفرق بين المقام وبين الفسل المتقية ـ مع أنه من بعض مأعن فيه المسح على الحف المتقية ـ بعيد، لكن قد يظهر من العلامة في المنتهى الفرق بين التقية أي تفية المسح المقاف في من الا دلة كون التقية المسح كليا واقعيا ، بخلاف غيره قانه عذري ، وكا نه أما فرق بين التقية أي تفية المسح كالهن قبه المسح كليا المقية المسح كليا واقعيا ، بخلاف غيره قانه عذري ، وكا نه أما فرق بين التقية أي تفية المسح كليا واقعيا ، بخلاف غيره قانه عذري ، وكا نه أما فرق بين التقية أي تفية المسح كليا وقيات التقية أي تفية المسح كليا وكان التقية أي كان التقية المسح كليا وكان التقية المسح كليات كليا وكان التقية المسح ك

على الحف وتقيته لأن الأولى جوازها لكونها من أفراد الضرورة بخلاف الثانية ، والذي يظهر من غيره بل منه أيضاً في التذكرة عدم فرقه بين الفسل التقية والسح على الحف في وجوب الاعادة مع الزوال ، بل يظهر من غيره عدم الفرق بين للقام وغيره من ذوي الأعذار ، وهو كذلك ، ومما يؤيد المحتار أيضاً ما تقدم منا سابقا من عدم اشتراط تمذر المندوحة في التقية .

ثم اعلم أنه لافرق بناء على ماذكرنا بينزوال الضرورة بعد تمام السيح على الخفين عدة بحيث حصل الجفاف وتعذرت الموالاة لو مسح على البشرة وبين زوالها قبل فواتها وبين زوالها بعد مسح إحدىالرجلين أو غير ذلك ، كله قضاءًا لما سمعت من الأدلة، نعم يتجه التفصيل في ذلك على المذهب الآخر من أنه إن زالت الضرورة وأمكن المسح على البشرة مع بقاء الوالاة اكتنى بالمسح ، وإلا أعاد الوضوء ، هذا . وقد نص جاعة كالمصنف والعلامة والشهيدوغيره على إلحاق مسح الرأس بالرجلين ، فيجزى على الجائل مع الضرورة ، بل عن شارح الدروس نسبته إلى الأصحاب ، كافي الحدائق أن ظاهر الا صحاب الاتفاق على جواز السح على الحائل في الرأس والرجلين الضرورة كالتقية والبرد الشديد، بل قد محمت سابقاً أن جماعة حماوا صحيح محمد بن مسلم عن الصادق (عليه السلام) (١) ﴿ فِي الرجل مِحلق رأسه ثم يطلبه بالحنا. ويتوضأ الصلاة فقال: لا بأس بأن يمسحر أسه والحناء عليه، وصحيح عمر بن يزيد (٧) قال: ﴿ سَأَلْتَ أَبَاعِبُدَاللَّهُ (عليه السلام) عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء ، قال : يمسح فوق الحناء ﴾ على الضرورة كالتداوي ونحوه ، ومقتضاه كون ذلك مسلماً ، بل الظاهر أنه كذلك وإن احتمل بعض المتأخرين الانتقال الى التيمم ، مع أنه لاوجه له حيث تكون الضرورة تقية لعموم أدلتها ، بل تقدم لك من الا دلة مايظهر لك الحكم فيغيرها، بل قد يفهم من فحوى أدلة وضوءالجبائر تعميم الحكم لما نحن فيه كما ستسمعها إن شاءالله، (١) و (٧) الوسائل _ الباب ٢٧٠ _ من ابواب الوضوء حديث ٤ - ٣

بل الظاهر أن الحائل في المنسول والمسوح إذا كان اختياريا وعسر قلعه كالقير ونحوه ينتقل إلى غسله والمسح عليه ، ولاينتقل إلى التيمم ، بل قد عرفت أنه يمكن جمل ذلك قاعدة في كل مااستفيد وجوبه من أمر لتقييده بالقدرة ، كا أنه قد سمعت في وضوء الأقطع ما يفيدك في المقام ، وكذا خبر المرارة ، بل ونحو قوله (ع): «لا يسقطا أيسور بالمعسور » على إشكال فيه ، ولا يخفي عليك جريان كثير مما ذكر نا في الأغسال ونحوها ، والاحتياط بالجمع بين الوضوء والتيمم في الجميع حسن ، ولذا قال المصنف في المقام : (والاحتياط بالجمع بين الوضوء والتيمم في الجميع حسن ، ولذا قال المصنف في المقام : عدث ثم الوضوء ، خروجا من شبهة احتمال الجزم برفع الوضوء الحدث ، فتأمل .

((الأولى) الترتيب واجب في الوضوم) إجماعا محصلاً ومنقولا مستفيضاً كاديكون متواتراً كالسنة ، بل قيل بدل عليه في الجلة أيضاً الكتاب قضاءاً للفاء في قوله تعالى (١): (فاغسلوا وجوهم وأيديم) ويتم بضم عدم القول بالفصل ، لكن لايخلو من نظر ، والمراد به (غسل) عام (الوجه) بما يسمى غسلاعر فا (قبل) غسل جزء من البد (اليمني في بعد عام غسل الوجه والممنى (ومسمح الرأس ثالثا) غسل البد (اليسرى بعدها) أي بعد عام غسل الوجه والممنى (ومسمح الرأس ثالثا) على حسب ماذكر ، لعدم عد دغسل الممنى مستقلا (و) مسمح (الرجلين أخيراً) ولا ترتيب فيها على الأقوى كا عرفت .

(فلو خالف) بأن قدم المؤخر أو أخر المقدم أو غسلها مماً دفعة أو غسير ذلك فراعاد الوضوء) من رأس (عمداً كان أو نسياناً) لكون الترتيب ركناً في الوضوء على ما يستفاد من أدلة إيجابه (إن كان قد جف) ماعلى الأعضاء من ماء (الوضوءو) أما فرا إن كان البل باقياً أعاد على ما يحصل معه الترتيب) باعادة غسل المينى فقط فيما إذا

⁽١) سورة المائدة ـ الآية ٨

غسلها مع الوجه دفعة ، أو غسلهما مقدما لليمني عليه ، أو باعادة غسل اليسرى فقط فيها إذا ابتدأ بغسل الوجه ثم غسل اليدين دفعة أو مقدما لليسرى ، فانه يحصل باعادتها فحسب ، وهكذا ، ولو غسل الوجه واليدين دفعة حصل له الوجه فقط ، فيلو أعاد هذا الدفعي ثانياً حصلت له اليمني ، ولو أعاده ثالثة حصلت له اليسرى : وكذاللسح، ولو نكس الوضوء من آخره إلى أوله لم يحصل له إلا غسل الوجه ، ولو فعل ذلك مرة ثانية حصلت اليد المني ، وثالثة يحصل اليسرى ، ورابعة يحصل مسح الرأس ، وخامسة مسح الرجلين ، وحيث نوجب الترتيب فيها يتم بالسادسة ، نعم محصل الاشكال من جهة المستح عاء جديد ، فاو كرر النكس بالمستح فقط من بعد حصول اليسرى صح وضوؤه ، ولا يشكل صحة الوضوء في صورة النكس وغيره بعدم حصول النية عندغسل الوجه ، أما أولاً فلابتنائه على كون النية الاخطار ، وثانياً فلانه يكني في تصوير الصحة حيث تحصل النية عندغسل الوجه أوغسل اليدين بناه على جواز تقديمها ، ولا يقدح وجود الفاصل بأجنبي لتحقق الامتثال ، فيخرج عن العهدة ، ولو أرتمس ناوياً صح الوجه ، فإن أخرِج اليدين مرتبًا صحتا ، ولو أخرجها معًا فالمنى إذا قصد بالاخراج الغسل، ولوكان فيجار وتعاقبت الجريات ناويًا صحت الثلاثة، بل فيالذكرىالا ُقرب أن هذه النية كافية في الواقف أيضاً ، لحصول مسمى الفسل مع الترتيب الحكمي ، ويمسح يماء الا ولى ، وهو متجه فيما تتعاقب فيه أزمنة النية مع حصول التحريك الذي يجصل به مسمى الفسل ، وإلا فمجرد الترتيب في النية لاَيكني ، لعدم صدق الامتثال ، وحمله على الفسل على تقدير القول به هناك قياس لانقول به ، وأيضاً فآنات المكث ليست غسلا ، فلو فرض اتحاد وضعها في الماء مسم نية الفسل اليمني لم يصلح بعد نية غسل اليسرى ، إذ ليس هوإلا مكثاً لاغسلا غير الفسل الأول ، وُمايقال :ان السيد إذا قال لعبدة :افسل يدك.و كانت يده في الماء لم يحتج إلى اخراجها في صدق الامتثال ممنوع، مع أن العرف أكل شاهد على عدم صدق غسل اليمني فبل اليسرى في الفرض ، ثم

ان قوله يمسح بماه الأولى ظاهر في أنه يكتنى باليد الواحدة للرأس والرجلين ، وانه لايشترط في صدق المسح بنداوة الوضوء بالنسبة الميد المينى ، وكلاها محل للاشكال فتأمل. لكن ربما يستدل على الاجتزاء بالترتيب الحكي يخبر علي بن جعفر (١) عن أخيه موسى (عليها السلام) قال : « سألته عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطرحي يبتل رأسه ولحيته وجسده وبداه ورجلاه هل بجزؤه ذلك من الوضوء ؛ قال : إن غسله فان ذلك يجزئه ، وفيه أن ظاهره مخالف لوجوب الترتيب في الوضوء ، وصرفه إلى الترتيب الحكمي ليس بأولى من صرفه الى إرادة الترتيب الحقيقي ، ويكون قوله (عليه السلام) : (إن غسله) على مقتضى ترتيب الوضوء ، بل يحتمل أن يجمل الفاعل الشخص ، أي فان دلكه بعد انصباب المطرأ جزأه ، وأيضاً هو مناف لما دل على تجفيف المسوح ، لمدم دلكه بعد انصباب المطرأ جزأه ، وأيضاً هو مناف لما دل على تجفيف المسوح ، لمدم الأمر به فيه ، على أن الترتيب الحكمي بالنسبة الى المكث انما هو باعتبار تمدد آنات المكث ، وهو غير متجه هنا ، لا نه مجسب النية صرفا ، وكانه لا يقول به (رحمه الله).

ثم ان ماذكرناه من حصول الترتيب باعادة غسل ماحقه التأخير من غير حاجة الى إعادة غسل السابق هوالذي صرح به المصنف والعلامة والشهيد وغيرهم من المتأخربن، بل لا أجد فيه خلافا ، لصدق امتثال مادل على الترتيب والبدأة ونحوهما بذلك ، ولما رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر نقلا من كتاب النوادر لأحمد بن محمد بن أبي نصر في الموثق بعبد الكريم عن ابن أبي يعفور (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) قال: « إذا بدأت بيسارك قبل يمينك ومسحت رأسك ورجليك ثم استيقنت بعد أنك بدأت بها غسلت يسارك قبل يمينك ورجليك » ومافي خبر منصور بن حازم عن أبي اغسلت يسارك ثم مسحت رأسك ورجليك » ومافي خبر منصور بن حازم عن أبي

⁽١) الوسائل - الباب - ٣٦ ـ من أبواب الوضوء - حديث ٩

⁽٢)الوسائل ـ الباب ـ ٣٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١٤

عبدالله (عليه السلام) (١) في حديث تقديم السعي على العلواف قال: ﴿ أَلَا تَرَى الْمُكَ إذا غسلت شالك قبل عينك كان عليك أن تعيد على شالك ، لكن في الفقيه (روي (٧) وفيمن بدأ بغسل يساره قبل يمينه أنه يميد على يمينه ثم يميد على يساره، وقد روي (٣) ﴿ أَنَّهِ يَسِيدُ عَلَى بِسَارِهِ ﴾) انتهى. ولمل الراد أنه إن ذكر قبل غسل بمينه غسل مينه ثم غسل بساره ، وإنذكر بعد غسل يمينه لم يكن عليه سوى غسل يساره ، وهوأولى من الجمع بالتخيير وإن كان ربما ظهر من عدم ترجيح الفقيه ، وعليه حينتُهُ يُنزل ما في صحيح زرارة (٤) قال : «سئل أحدهما (عليهما السلام) عن رجل بدأ بيده قبل وجهه، وبرجليه قبل يديه ، قال : يبدأ بما بدأ الله به ، وليعد ماكان ، وصحيح منصور ابن حازم عن الصادق (عليه السلام) (٥) في الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل المين ، قال : يغسل اليمين ويعيد اليسار ، وخبر أبي بصير عنه (عليه السلام) (٦) أيضاً قال: و إن تسيت فنسات دراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك ثم اغسل دراعيك بمدد الوجه ، فإن بدأت بذراعك الأيسر قبل الأيمن فأعد غسل الأيمن ثم أغسل البسار ، والروي عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بنجعفر (عليفياالسلام)(٧) قال : ﴿ سَأَلَتُهُ عَن رَجِل تُوضأُ فَفُسِل يَسَارُهُ قَبْلَ يَمِينُهُ كَيْفَ يَصِنُّم * قَالَ (عَلَيه السلام) : يعيد الوضوء من حيث أخطأ يفسل عينه ثم يساره ثم يمسح رأسه ورجليه ، فديراد فيها جيعاً أنه ذُكر قبل غسل اليمين مثلا ، وإن كان لولا ظهور عدم الحالف في هذا الحكم لأمكنت المناقشة فيه أحَدًا باطلاق ما محمت من الأخبار ، سها مع اشتالها على لفظ الاعادة التي كادت تكون كالصريح في حصول الغسل لمَمَا ، وإلا لم يصدق لفظ الاعادة. ، وظهور الحبر الأخير في وقوع الذكر بعد الثمام ، وسيا مع عدم صراحة

⁽١)و (٧) الوسائل _ الياب _ ٢٠٠ من أبواب الوضوء _ حديث ٢٠٠١

⁽r) و(٤)و(٥) الوسائل ـ الباب _ ٣٥ _ من ابو اب الوضوء - حديث ١١ - ١-٢

⁽٦) و (٧) الوسائل ـ الباب ـ ٢٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٨ - ٥٠

7 5

المروي في السرائر ، بل وصلاحيته أيضاً بنفسه للحكم عليها كمرسل الفقيه . مع معارضته عِمْلُه ، على أنه قد يمنع صدق اسم البدأة في غو المقام ، وكون غسل اليسار فاسدا مثلا لا يمنع من أن يفسد غيره أيضاً لكونه سباً حيننذ في عدم صدق البدأة حيننذ باليمين ، خصوصاً فيما محمت من صور النكس أول المبحث ، وأيضاً كما هو ينهى عن تقديم ماحقه التأخير كذلك ينهى عن تأخير ماحقه التقديم ، على أن ماذكروه من صور النكس انما هي صور تخريجية لاتصلح الأدلة لشمولها ، وقد يجي. نحو ما ذكروه بالنسبة إلى العضو نفسه حيث نوجب فيه الابتداء بالأعلى ، فمن غسل وجهه منكوسا ثم أعاده كذلك صح وضوؤه ﴿ لَحْصُولُ غَسَلُ الْأَعْلَى بِالْأَعْلَى وَمَا بِعَدُهُ بِالثَّانِي ﴾ إلا إذا قصد التشريع ، فانه يفسد ، وكذا فيما تقدم من الترتيب في الأعضاء ، لكن التأمل يقضي ببعده وعدم صدق الامتثال معه .

ثم ان ماذكره الصنف من التفصيل بين الجفاف وعدمه من غير فرق بين العمد والنسيان هو الظاهر من المعتبر والمنتهى والقواعد وغيرها من كتب المتأخرين ، ووجهه وأضع ، لبقاء الموالاة في الأول دونه في الثاني ، لكن الذي يظهر من المـــلامة في التحرير أن التفصيل في صورة النسيان ، وإلا فني العمد يجب إعادة الوضوء من رأس جف أو لم يجف ، وكان وجه ماثعرف من مذهبه في الموالاة انها المتابعة مع الاختيار ، ومراعاة الجفاف مع الاضطرار ، نعم ماحكي عنه في التذكرة من عكس ذلك لاأعرف وجهه ، ولاينافي المحتار مافي بعض الأخبار (١) من إطلاق الاعادة عند مخالفة الترتيب، إذ هو محمول على صورة الجفاف أو على عدم حصول جزء صحيح أو غير ذلك جماً بين الأدلة ، والمراد ببقاء البلل المذكور في العبارة بلل غسل خزء صحيح ، وإلا فلايشمر بقاء البلل على الجزء الذي حقه التأخير ، كما هو واضح .

ولافرق في ظاهر كمات الأصحاب في مخالفة النرتيب بين تقديم ماحقه التأخير

⁽١) الوسائل - الباب - ٣٥ - من أبو اب الوضوء

وبين ترك غسل المضو من رأس في أنه يجري عليه التفصيل المتقدم ، فان كانت رطوبة باقية أعاد المنسى ومابعده ، وإلا استأنف الوضوء ، وبه نطقت الأخبار ، فني حسنة الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (١) ﴿ إِذَا نسى الرجل أَن يفسل يمينه ففسل شماله ومسح رأسه ورجليه وذكر بعد ذلك غسل يمينه وشاله ومسح رأسه ورجليه ، وإن كان أنما نسى شماله فليفسل الشمال ولايعيد على ما كان توضأ ، وكذا غيره وهو وإن كان ظاهره النسيان خاصة ولم بفصل بين الجفاف وعدمه إلا أنه يجب تنزيله على ذلك ، لمكان غيره من الأدلة وماتسمه من أدلة الوالاة ، وكذا لافرق في جميع ماتقدم بالنسبة إلى مخالفة الترتيب بين تمام العضو و بعضه فمن ترك شيئًا من الوجه مثلا وجب عليه إعادته وما بعده إن لم يجف الوضو. ، وإلا استأنف ، وماعن ابن الجنيد انه إذا كان النسي لمعة دون سمة الدرهم كني بلها من غير إعادة على مابعـد ذلك المضو لم نقف له على دليل يعتد به، بل قد يظهر عن بعضهم دعوى الاجماع على خلافه ، ومانقله هو من أنه روى توقيت الدرهم ابن سعيد عن زرارة عن أبي جعفر (ع) وابن منصور عن زيد بن علي . ومنه حديث ابي أمامة عن النبي (صلى الله عليه وآله) لم نتحققه ، فلا يجوزهدم تلك القواعد وتخصيص تلك الأدلة بنحو هذه المراسيل ، كما لايجوز ذلك لما رواه الصدوق (٣) عن الكاظم (عليه السلام) ، ونحوه عن كتاب عيون الأخبار مسنداً إلى الرضا (عليه السلام) (٣) وأنه سئل عن الرجل يبقى من وجهه إذا توضأ موضع لم يصبه الماء ، فقال : يجزُّوه أن يبله من جسده ، لعـــدم وضوح دلالته على ماقاله ابن الجنيد ، ومناف بظاهره لما عليه الأصحاب ، فتنزيله على إرادة أنه يبله من جسده ثم يعيد على مابعده إذا ذكر ذلك قبل غسل اليدين وإن بعد أولى من هدم تلك القواعد وتخميص الأخبار الكثيرة ، واحتمال كون الصدوق عاملاً به لمدم رده ولا تأويله لا يصيره صالحًا لذلك ، والله أعلم.

⁽۱)الوسائل _ الباب _ هم _ من أبواب الوضوء _ حديث ٩ (٢) و (٣) الوسائل _ الباب _ ٣٤ _ من ابواب الوضوء _ حديث ١

المسألة ((الثانية) الموالاة واجبة) في الجلة وجوبا شرطيا إجماعا محصلاو منقولاوان اختلف في المراد منها ، فقيل انها (هي أن يفسل كل عضو قبل أن يجف ما تقدمه ولا يجب غير ذلك لاشرطا ولأشرعا ، كما هو خيرة الجل والعقود والمراسم وموضع من السرائر وإشارة السبق والنافع واللمعة والدروس والذكرى والألفية وجامع المقاصد والروضة والمدارك وغيرها من كتب متأخري المتأخرين وعن ابن الجنيد والمرتضى في شرح الرسالة وظاهر ابن البراج في الهذب والكامل وابن هزة في الوسيلة وأبي الصلاح وابن زهرة والكيدري ، وهو الأشهر كما في الروضة ، والمشهور كما في غيرها ، بل قد يظهر من الذكرى انحصار الحلاف في الفيد ، لموافقة الشيخ للأصحاب في الجل ، قال : « ولو حل قول المفيد : (ولا يجوز) على الكراهة انمقد الاجماع » .

﴿ وقيل : بل هي المتابعة بين الأعضاء مع الاختيار ﴾ بأن يفسل كل عضو بعد سابقه من غير قاصلة يعتد بها عرقا ﴿ ومراعاة الجفاف مع الاضطرار ﴾ كنفاد الماء ونحوه ، كما هو خيرة المقنعة والحلاف وعن النهاية والبسوط وعن موضع آخر من السرائر ، قال: « والوالاة أن يوالي بين الأعضاء من غير تراخ ، فيصل غسل اليدين بفسل الوجه ومسح الرجلين بمسح الرأس ، وليتعمد أن يكون فراغه من مسح رجليه وعلى أعضائه للفسولة والمسوحة نداوة الماء ، ومرف فرق وضوءه لعذر أو باختياره وجب عليه الاستثناف للوضوء من أوله أو من حيث جف ، وإن كان التفريق لم يجف معه ماتقدم وصل من حيث قطع » ولمل مراده بقوله: (من غير تراخ) حصول الجفاف ، فلا يكون مئاة الجبين مع الأول منها ، وظاهر الكتب الثلاثة الأول كصريح البسوط مناقدة في المقاهدة : (ولا يجوز التفريق بين الوضوء) وفي الحلاف « عندنا أن الموالاة واجبة لمعناه المهارة ولا يفرق بينها إلا لعذر » الى آخره . وعن النها ية ما أصوالاة واجبة أيضاً في الطهارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر » الى آخره . وعن النها ية ما أصوالاة واجبة أيضاً في الطهارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر » الى آخره . وعن النها ية ما أصوالاة واجبة أيضاً في الطهارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر » كا في البسوط «والموالاة واجبة أيضاً في الطهارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر » كا في البسوط «والموالاة واجبة أيضاً في الطهارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر » كا في البسوط «والموالاة واجبة أيضاً في الطهارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر» كا في البسوط «والموالاة واجبة أيضاً في الطهارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر» كا في البسوط «والموالاة واجبة أيضاً في الطهارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر » كا في البسوط «والموالاة واجبة أيث عندياً في المعارة ، ولا يجوز تبعضها إلا لعذر » كا في المعارف عليه ولا يغرف عبد المناسفة على المناس

واجبة في الوضوء ، وهي أن يتابع بين الأعضاء مع الاختيار ، فان خالف لم يجزه ، الى آخره .لكنه بعيد، لظهور إرادة الوجوب الشرطي في مثل هذه القامات كما في غيرها من الشر ائط والا°جزاء ، والذي اختاره المصنف في المتبر والعلامة فيالمنتعي والتحرير والمحتلف بل عنه في سائر كتبه إيجاب المتابعة شرعا لاشرطًا ، فن أخل بها مع الاختيار أئم ، ووضوؤه صحيح مالم مجصل الجماف ، وقد يحتمله بمضَّ عبارات القدماء ، وبذلك تكون الا فوال ثلاثة ، لكن يظهر من المحقق الثاني إنكار ذلك زاعاً أنه لم يقل أحد بالبطلان للمتابعة ، فلم يبق معنى لوجوبها سوى التعبد الشرعي ، ويؤيده مافي التنقيح من أنه ﴿ اتْفَقَ الْكُلُّ عَلَى أَنْهُ لُو أَخْرُ وَلَمْ يَجِفُ مَاتَقَـدُمْ لَمْ يَبْطُلُ وَضُوؤُهُ ، بِل فائدة الخلاف تظهر بالاثم وعدمه ، ائتمى . إلا أنك قد عرفت من صريح البسوط كظاهر غيره البطلان ، ويؤيده أن من نقل هـذا القول كالمصنف وابن إدريس وغيرهما فهم منه إرادة ذلك ، نعم أما ذلك أي الوجوب الشرعي فقط اختيار في السألة ، بل أول من صرح به الممنف في المتبر ، وتبعه عليه الملامة ، مع أن أدلتها عليه تقضي بالوجوب الشرطي كما ستعرف إن شاء الله ، فدعوى اتفاق الجميع على ذلك في غاية الغرابة ، والظاهر أن مرادهم بالوجوب الشرعي أنه لو جاء بوضوء غير متابع فيه يأثم، لاأنه يأثم وإن ترك الوضوء من رأس أو أفسده بحدث ونحوه ، فظهر من ذلك كله أن الأفوال في السألة ثلاثة .

بل قد يظهر من بعض التأخرين وجود قول رابع ، وهو مايظهر من العندوقين من أن الواجب في الوضو، أحد أمرين ، مراعاة الجفاف أو للتابعة ، قال في الفقيه : « قال أي في رسالته إلى : ان فرغت من بعض وضوئك وانقطع بك الماء من قبل أن تتمه فأنيت بالماء فتمم وضوءك إذا كان ماغسلته رطباً ، وإن كان جف فأعد وضوءك ، وان جف بعض وضوئك قبل أن تتمم الوضو، من غير أن ينقطع عنك الماء فاغسل ما بقي جف وضوؤك أو لم يجف » انتهى ، بل اختاره بعض متأخري المتأخرين ، وقواه آخر،

وفيه أنه لاصراحة في العبارة بذلك ، سيا بعد قوله (رحمه الله) : (وأن جف بعض وضوئك) إذ قد يكون مراده أن جفاف البعض لايقدح في الصحة ، نعم قد يظهر منه اختصاص البطلان بالجفاف التفريق منجة نفاد الماء خاصة ، بل قد يقال: أن ماأستظهر وه منه من أن الواجب أحد أمرين إما المتابعة أو مراعاة الجفاف ليس مخالفاً لا صحاب القول بان الموالاة مراعاة الجفاف ، لظهور أن مرادهم بالجفاف المبطل أما هو الحاصل بالمتفريق حتى يجف .

قال في الجل والمقود : ﴿ الموالاة أن توالى بين غسل الا عضاء ، ولا تؤخر بعضها عن بعض بمقدار مامجفما تقدم، وقال في موضع من السرائر: «حد الموالاة المعتبر عندنا على الصحيح مر في أقوال أصحابنا المحصلين هو أن لا يجف غسل العضو المتقدم في المواه المعتبل ، ولا يجوز التفريق بين الوضوء بمقدار ما يجف غسل العضو الذي انتهى اليه وقطع الموالاة منه في الهمواه المعتدل ، وقال في إشارة السبق بعد أن ذكر الفساد يمخالفة الترتيب: ﴿وَكَذَلْكُ أَنَّ لَمْ يَتَاهِمُ بِعَضْ مِحِيثُ يَجِفْ عَسَلُ عَضُو قَبْلِ مُوالاتُه بنسل العضود الآخر، وقال في الوسيلة : ﴿ هِي أَنْ يُوا لَى بَيْنَ عَسَلَ الا مَضَاءُ ، ولا يؤخر بعضها عن بعض بمقدار مايجف ماتقدم ، وقال الكيدري على مافى الذكرى في سياق الواجب : ﴿ وَأَنْ لَا يُؤخِّر غُسَلَ عَضُو الْيَأْنَ يَجِفُ مَا تَقَدَّمُ مَمَ اعتدالَ الْمُواهِ وَقَالَ أَبُو الصلاح في الكافي : ﴿ فِي أَن يصل توضأة الا عضاء بعض ، فان جعل بينها مهلة حتى جف الا ول بعلل الوضوه ، وعن ابن زهرة « انها هي أن لايؤخر بعض الاعضاء غن بعض عقدار مايجف ما تقدم في الهواء المعتدل » وقال في الكامل على ما في الذكرى: د وهي مثابة بمن الاصناء ببعض ، فلا يؤخر المؤخر عما يتقدم بمقدار مايجف المتقدم في الزمان المبتدل ، إلى غير ذلك من عباواتهم الظاهرة في أن المراد بالموالاة مقدار للزمان لاخصوص بقاء البلل ، فيكون الجيع حيننذ قائلين بالصحة في الصورةالتي تخيل انفراد الصدوقين بها ، وهي ماإذا تابع في وضوئه واتفق حصول جفاف ولو اختياري لكنه لم يمض زمان بحيث لو بتي لجف . ومافي بعض العبارات كالمراسم ونحوها من ظهور أن المراد بالموالاة بقاء بلل حسي لا تقدير للزمان منزلة على ماعرفت من تلك العبارات ، بل يظهر المتأمل في كلاتهم دعوى الاجماع عليه ، ومافي بعض عبارات بعض متأخري المتأخرين من الاجماع على البطلان مع الجفاف مما ينافي باطلاقه ماسممت براد به الجفاف المذكور في كلام الأصحاب ، وقد عرفت أنه عبارة عن مقدار الجفاف، وإلاكان هذا الاجماع عما تبين خطأه ، فلا يكون معتبراً .

لايقال: إنه لامعنى حينئذ لاستثناه ضرورة الحر أو الحرارة كما وقع فى كلام جلة من أصحابنا ، إذ بناء على أن المراد بالموالاة تقدير زماني لابلل حسي لايتفاوت الحال بين الحر وغيره. لانا نقول: إن الواقع في كلام القدماه من أصحابنا التقيد بالزمان المعتدل والهواه المعتدل ونحو ذلك ، وهو لامنافاة فيه ، بل يؤكد ارادة تقدير الزمان، ولااستثناه في كلامهم حتى يسقط اعتبار شرطية الموالاة في شدة الحر ونحوها ، وإلا لو كان المراد سقوط شرطية الموالاة في شدة الحر والحرارة لقضى بجواز التفريق مدة مديدة ما ما منخلل حدث بالأثناء ، إذ لامراعاة الجفاف حينئذ، وهو معلوم البطلان .

لايقال: إنه لو كان المراد التقدير الزماني لما اكتنى الشهيدفي الذكرى ومن تأخر عنه ببقاء البلل في الهواء الرطب جداً أوالمكان كذلك ولو مدة مديدة ، فانه إذا كان المدار على التقدير الزماني بالنسبة للزمان المعتدل كما ينبي عنه تقييدهم بالزمان المعتدل ونحوه لم يكن لذلك وجه . لانا نقول: إنه قد يكون فهم من تقييد الأصحاب بالاعتدال بالنسبة المجفاف بشدة الحر لا لبقاء الرطوبة ، وهدو أمر آخر غير مانحن فيه ، على أنه لا يخاو من نظر كما ستسمع إن شاء الله .

و كيف كمان فالأقوى في النظر هو القول الأول في الموالاة ، وهو يشتمل على دعويين ، الاولى حصول البطلان بالجفاف على حسب ماتقدم ، والثانية عدم البطلان والاثم بنيره .

أما (الا ولى) فيدل عليها _ مضافا الى استصحاب حكم الحدث واستدعاء الشفل اليقيئي البراءة كذلك ـ الاجماع محصلا ومنقولاً على لسان جملة من الأساطين من المتقدمين والمتأخرين ، وخصوص صحيحة معاوية بن عمار (١) قال : ﴿ قلت لا ْ بِي عبدالله (عليه السلام): ربما توضأت فنفد الماء فدعوت الجارية فابطأت على بالماء فيجف وضوئي قال : أعد ، وموثقة أبي بصير عن الصادق (عليه السلام) (٢) أيضاً قال : إذا توضأت بعض وضوئك فعرضت لك حاجة حتى ببس فضوؤك فأعد وضوءك ، فان الوضوء لايبعض ﴾ وأذا ثبت ذلك مع الضرورة فبدونها بطريق أولى ، بل ربما استدل عليه بما دل على إعادة الوضوء عند نسيان مسح الرأس والرجلين إذا لم ببق شيء من نداوة الوضوء ، إلا أنه لايخلو من نظر ، اذ لمله لمدم جواز المسح ۽ مجديد ، إسناده الى أبي عبدالله (عليه السلام) في الوضوه ، قال : ﴿ قَلْتَ : قَانَ جَفَالًا وَلَّ قِبلِ أَن أَغْسَلِ الذي يليه قال : جف أو لم يجف اغسل ما بقي ، قلت : وكذلك غسل الجنابة ،قال: هو بتلك المنزلة ، وابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسدك ، قلت : وأن كان بمض يوم ، قال : نعم ، اذ قد يكون المراد منه مـم المحافظة على زمان الموالاة في الأول ، أو تحمل على التقية ، أو يراد مع بقاء بلل على المضو السابق ، أوغير ذلك ، فتأمل جيداً .

وأما الدعوى (الثانية) فهي موقوفة على ذكر أدلة المخالف وإفسادها ، ومنه يتضح الحال ، فنقول : أقصى مايستدل به على شرطية المتابعة مع الاختيار .. مضافا الى قاعدة الشك والوضوء البياني .. حسنة زرارة بابر اهيم بن هاشم (٤) قال : « قال (١) و(٧) و(٣) الوسائل .. الباب. ٣٣ ـ من ابواب الوضوء حديث ٣ ـ ٧ ـ ٤

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ٣٤ ـ. من أبو اب الوضوء ـ حديث ١

أبو جعفر (عليه السلام): تابع بين الوضوء كما قال الله عزوجل ابدأ بالوجه ثم باليدين» الى آخره . والحسن الآخر كذلك عن الصادق (عليه السلام) (١) في حديث قال : «اتمع وضوءك بعضه بعضاً » والتعليل المنقدم في موثقة أبي بصير (٢) بان « الوضوء لا يبعض » وكون الأمر بالفسل والمسح الفور ، وافتضاء الفاء في قوله تعالى (٣) (إذا قتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) التعقيب بلا مهلة ، والأمر باعادة غسل الوجه عند مخالفة الترتيب في خبري زرارة وأبي بصير (٤) المتقدمين في محث الترتيب ، إذ لولا وجوب المنابعة في خبري زرارة وأبي بصير (٤) المتقدمين في محث الترتيب ، إذ لولا وجوب المنابعة لما حكم بوجوب إعادة غسل الوجه ، وإجماع الحلاف .

وفي (الأول) بعد تسليم أن ماشك في شرطيت شرط انه لاشك في خصوص المة أم لاطلاق الكتاب والسنة ، مع قلة القائل صريحاً بالشرطية ، بل قسد عرفت أن المحقق الثاني أ نكره ، والمقداد ادعى الاتفاق على عدم البطلان ، كما أن (الثاني) بعد تسليم حجيته لادلالة فيه على إيجاب المتابعة ، إذ لعل الاتصال الواقع في فيمله كان لأجل إرادة بيان تمام الوضوء في نلك الساعة للمخاطب ، ولذا لم يحك عنه الرادي أنه والى في وضوئه وإلا لوجب أن يضبط مقدار الزمان الذي وقع فيه ، بل و (الثالث) لظهور أن المراد بالمتابعة فيه الترتيب، كا يشعر به قوله (ع): (كما) الى آخره ، بل رعا قبل أنه صريح فيه ، مع أنه بكني فيه الاحمال ، بل قد يقال بقرينة الأخبار الأخر المنجرة بفتوى الشهور براد المتابعة فيه الفعل قبل حصول الجفاف ، كما يظهر من تفسيرها بذلك في بعض كلمات الأصحاب ، وبما ذكر نا تعرف المناقشة في (الرابع) على أن ظهور مثل هذا الأمن في الشرطية مالم ينجبر بفتوى الأصحاب محل نظر ، وكيف والأصحاب على خلافه ، الشرطية مالم ينجبر بفتوى الأصحاب على نظر ، وكيف والأصحاب على خلافه ، المناه عرفت من قلة الغائل بها صريحاً ، وكذا (الخامس) إذ الظاهر أن المراد بالتبعيض الجفاف ، وإلا أو أربد به مطلق التفريق لما قيد (حتى بيس وضوؤك) الظاهر في أنه إن لم الم

⁽١)و(٢)الوسائل - الباب - ١٣٠ من أبواب الوضوء - حديث ١ - ٢

⁽م) سورة المائدة - الآية ٨

⁽٤) الرسائل _ الباب _ هم _ من أبواب الوضوء _ حديث ١ و ٨

ييبس صح ولاتبعيض فيه ، على أنه يجري ذلك في صورة الاضطرار مم الاتفاق على أ أن الموالاة فيها مراعاة الجفاف ، وأما (السادس) فالتحقيق عدم اقتضا. الأمر للفور ، وعلى تقديره هنا فهو لايفيد الشرطية ، ومن المجيب دعوى بعضهم الاجماع على إرادة الفورية في خصوص المقام ، مع ماعرفت من أن المشهوريين الأصحاب مراعاة الجفاف، وأن أريد بالفورية مايشمل مثل ذلك فهو مسلم ، إذ لاقائل مجواز التراخي الى آخره، بل أقصاه مراعاة الجفاف ، فم فرض أنه لاينافيها عرفا لاوجه للاستدلال به حينتذ ، على أن إرادة الغورية يمعنى الايجاب الشرعي ممنوعة ، لأنه وإن سلمنا أن مراعاة الجفاف لاينافيها لكن ذلك أمَّا هو على سبيل الشرطية صحة في الوضوء لاالوجوب الشرعي ، نعم يتحقق الوجوب عند ضيق الوقت من جهة تضيق الأمر بالوضوء ، فتأمل . وفي (السابع) أن الفاء هنا هي الرابطة التي لاقضاء للتعقيب فيها ، بل ذلك في العاطفة ، وإلا لاقتضى وجوب الفورية بمجرد إرادةالقيام والنهيؤ للصلاة ، ولم يقل به أحد ، بلقد يرشد إلى عدم إرادة الفورية فيها بمعنى المتابعة عطف قوله تمالى(وان كنتم جنباً) عليه ، إذ لاشك في عدم اعتبار الوالاة فيه ، وأما (الثامن) فهو _ مع احمال الأمر، فيه بالاعادة لمكان الجفاف. أو لعدم غسل الوجه ،وإطلاق لفظ الاعادة حينتذ منجهة الجزء الآخر ، ومع أنه وارد في صورة النسيان ، وعندهم أنه من الضرورة _ معارض بغيره ممادل(١) على إعادة غسل اليد اليسرى فقط أن كان قد غسلها ، و بقول الصادق (عليه السلام) (٢) في صحيح منصور بن حازم المتقدم سابقاً في من توضأ و بدأ بالشمال قبل اليمين : ﴿ يَغْسُلُ اليمين ويميد اليسار، الشموله العامد والناسي ، مع مافيه من ترك المتابعة ، وأما (التاسع) فالظاهر أن إجماعه ليس على مأمحن فيه ، قال في الحلاف : ﴿ عندنا أن الوالاة واجبة ، وهي أن تتابع بين أعضاء الطهارة ، ولا يفرق إلا لعذر ، ثم يمتبر الجفاف ، ثم نقل قول الشافعي ، ـ الى أن قال ـ : دليلنا أنه لاخلاف في الصحة اذا والى ، وان لم (١) و (١) الوسائل -الباب - ٣٥ - من أبواب الوضوء - حديث ٦ - ٧

يوال فيه خلاف ، وأيضاً فقد ثبت أنه مأ ور بايقاعالوضو ، في كل عضو عضو ، والأمر يقتضي الفور ، وترك الموالاة ينافيه ، وعليه إجماع الفرقة » انتهى . وهو غير صريح في إرادة الاجماع على شرطية المتابعة ، على أنه أن أراد ذلك كان من المتبين خطاؤه ، لما عرفت أنه كاد يكون الاجماع على خلاف ذلك .

وبما سممت من الأدلة يستدل على القول بالوجوب التعبدي كما وقع المصنف والملامة ، لكن قد عرفت مافيها ، ومن المجيب استدلالهم بها على ذلك مدم قضاء بعضها الشرطية ، كما أنه من العجيب الاستدلال بها على الشرطية مع قضاء بعضها الوجوب الشرعي .

وبذلك كله يتضح لك الدعوى الثانية من المحتار أنه لا أم في ترك المتابعة ولا بطلان , بل صحيح معاوية بن عار (١) وموثق أبي بصير (٢) ظاهران في عدم الاثم ، وإلا لو كانت المتابعة واجبة شرعا لوجب عليه المسارعة ، لااستدعاء الجاربة ولاانتظارها حتى جف وضوؤه ، وأيضا إطلاق الحاجة في وثق أبي بصير مع انه قد تكون ضروربة وقد تكون غيرها بما كاد أن يكون كالصريح في أن المدار في صحة الوضوء على مراعاة الجفاف ، وأنه لا أم بالتأخير ولا بطلان ، وكأن سبب الوهم هناحتى قبل بالوجوب الشرعي إطلاق لهظ الوجوب وقولهم لا يجوز ونحو ذلك ، إلا أن الظاهر إرادة حصول البطلان للوضوء به لا الوجوب الشرعي كما في غيره من الأجزاء والشر المط ، ومن البطلان للوضوء به لا الوجوب الشرعي كما في غيره من الأجزاء والشر المط ، ومن حكايته عنهم لما عرفت ، مع إصالة البراءة السالمة عن المعارض سوى ما يقال من النعي عن إبطال العمل ، والا خذ باطلافه في الا عمال الستحبة والواجبة يقضي الى مخالفة المقطوع به من الشريعة ، بل الظاهر أن ذلك مخصوص في الصلاة خاصة ، بل قديدى ان الراد منه النعي عن إبطال العمل بالكفر وغوه ، وحرمة القلم في الصلاة من دليل ان الراد منه النعي عن إبطال العمل بالكفر وغوه ، وحرمة القلم في الصلاة من دليل ان الراد منه النعي عن إبطال العمل بالكفر وغوه ، وحرمة القلم في الصلاة من دليل ان الراد منه النعي عن إبطال العمل بالكفر وغوه ، وحرمة القلم في الصلاة من دليل ان الراد منه النعي عن إبطال العمل بالكفر وغوه ، وحرمة القلم في الصلاة من دليل الوسائل الباب ٣٠٠ من ابواب الوضوء حديث ٣٠٠

خارجي ، ومن العجيب مافي الدروس بعد اختياره أن الموالاة مراعاة الجفاف . قال:

« ولو فرق ولم يجف فلا إثم ولا إبطال إلا أن يفحش التراخي ، فيأثم مع الاختيار » ومثله عن البيان ، ولم أعثر لغيره على ذلك ، كا أنه لادليل عليه ، قالاً قوى حينتذ ان مراعاة الجفاف شرط الصحة ، ولا إثم إلا عند ضيق الوقت وفوات الواجب بذلك كا في غيره من الشر ائط والا جزاه ، ولا أعرف وجاً لذكرهم ذلك هنا ولم يذكروه في غيره من الشر ائط والا جزاه من الترتيب وغيره ، قان كان ظواهو الا وام فهي في الجيع ، وان كان غير ذلك فلم تجده .

ثم انه بناء على المختار قدعرفت أن جملة من الأصحاب قيدوا ذلك بالهواء المعتدل والزمان المعتدل ونحو ذلك، بل نسب هذا القيد في الذكرى الى الاصحاب، وقال: هان المواء به إخراج طرف الافراط بالحرارة. لاطرف الافراط في البرودة ، فلو كان الهواء مثلا رطباً جداً أو المكان كذلك وأخر إلى وقت بحيث لو كان معتدلا لجف لم يقدت ذلك في الصحة ، لمكان وجود البلل حساً ، وكذا لو أسبغ الماء بحيث لو اعتدل لجف ومقتضاه جواز ذلك وان طالت المدة جداً ، واستجوده جماعة بمن تأخر عنه ، وكانه لمكان تعليق البطلان على الجفاف ، وهو لا يشمل التقديري ، والتمسك بالضرورة ونني بأن شرط الصحة عدم الجفاف ، وهو لا يشمل التقديري ، والتمسك بالضرورة ونني الحرج يندفع بالرجوع الى النيمم أو الاستثناف .

قلت: ينبغي ان يسلم (أولا) ان مراد الا صحاب بقيد الاعتدال انما هوبالنسبة الى ما منى من الا زمنة ، وليس المراد منه الفصل المعتدل من فصول السنة ، فيدخل ما كان في شدة مربعانية الصيف تحت الاعتدال إلا ان بتغق فيها شدة حر خارج عن غالب الازمنة ، لعدم الدليل على إرادة الاعتدال بالمعنى الثاني ، بل ترك الاستفصال في صحيحة ابن عمار وإطلاق اليس في موثقة أبي بصير ينافيه ، إذ قد يكون ذلك في شدة الصيف ، أو في مكان غير محجوب عن هواه السموم ونحو ذلك ، ويعلم (ثانيا)

أنه لا كلام عند الأصحاب في عدم الرجوع الى التيمم عند إفراط الحر ، بل يجب عليه الوضوء وإن حصل الجفاف ، ولعله للاستصحاب فى بعض الأحوال ولمدم شمول أملة التيمم لنحو المقام .

ثم انه قدعرفت أن الظاهر من عبارات الأصحاب كا لا يخنى على من أعطى النظر حقه فيها وفيا اشتملت عليه من لفظ المقدار ونحوه أن الموالاة بعنى مراعاة الجفاف المحاهو تقدير زماني لجواز التفريق ، بعنى أنه للمكلف التأخير هذا المقدار ، فلا مدخلية لبقاء البلل وذها به ، ولذا كان لا يجب عليه تطلب المكان أو إكثار الماء لأجل حفظ البلل حيث يكون الحر مفرطا ، لمكان كون المداز على الزمان لاعلى بقاء البلل ، إلا أن هذا التقدير لما كان مختلف بالنسبة إلى إفراط الحر والبرد أرادوا بيان ذلك ، فقدروا بازمان المعتدل ، فافراط الحر يقدر فيه الاعتدال كافراط البرد ، والمراد بالاعتدال على حسب ماذكرنا ، وإلا لو أريد بالموالاة بمنى مراعاة الجفاف بقاء البلل حسامن غير مدخلية للزمان فهو مسم منافاته لاستصحاب الصحة لادليل عليه ، كما أنه لادليل على التقدير عند إفراط الحر ، بل ينبغي القول بالرجوع الى التيمم أو بسقوط هذا الشرط في مثل هذا الحال ، فلا يقدح التأخير حيننذ يوما أو أياما ، اذ لادليل على التقدير بعد فهمهم من الأدلة وجود البلل حسا ، بل لامعنى له ، إذ كما يزول بنفسه يزول بتحفيف ونحو ذلك ، فتأمل جيداً .

ثم انه بعد البناء على هذا الزمان لانشترط في إفراط الحر مثلا النتابع الحقيق ، بل له التأخير زماناً بحيث لو كان الزمان على الغالب لم يجف فيه الوضوه ، فما عساه يظهر من صاحب المدارك وبعض من تأخر عنه اشتراط ذلك لا يخلو من نظر ، قال فيها: ولو والى فاتفق الجفاف أو التجفيف لم يقدح ذلك في صحة الوضوه ، لأن مورد الأخبار المتضمنة للبطلان مع الجفاف باعتبار التفريق ، كما يدل عليه قوله (عايه السلام) في صحيحة

معاوية مِن عمار (١) دريما توضأت ونفد الماء فدعوت الجاربة فأبطأت على بالماء فيجف وضوئي، وكلام الأصحاب لاينافي ذلك ، فما ذكره الشهيد في الذكرى من أن الأخبار الكثيرة بخلافه غير وأضح ﴾ انتهى . وفيه إشعار بما ذكرنا من التقدير الزماني ، لكن مايظهر من قوله : (لو والى) من اشتراط ذلك بها قد عرفت أن الأقوى سقوطه بناً. على مراعاة التقدير الزماني ، لايقال : إنه ينافي إرادة التقدير الزماني الأمر بالاعادة عند حصول الجفاف الشامل لصورة التجفيف ، لصدق الجفاف عليه حينتذ ، لا نا نقول: أن الظاهر من قوله (جف وضوئي) و (بيس وضوؤك) حصول ذلك بنفسه ، لابتجفيف عجفف ، وكِذَا لايقال إنه ينافّيه ماوقع من الحلاف في أن المعتبر في الجفاف هل هــو جميع ماتقدم من الأعضاء كما هو ظاهر كشير من عبارات القدماء وصر بح جماعة من ـ المتأخرين كالمصنف والعلامة وغيرهما ، بل قيل عامتهم ، أو أي عضو منه كما عن ابن الجنيد ، أو قبل كل عضو متاوه كما هو خيرة السرائر وإشارة السبق وعن الناصريات والمهذب البارع ? وإن كان الأقوى الأول ، للأصل أي استصحاب الصحة ، وإطلاق الكتاب والسنة ، وظهور مادل على البطلان يجفاف الجميع، كقوله(جفوضوني) وقوله (ع): (حتى يبس وضوؤك) واللاتفاق ظاهراً على جواز الأخذ من اللحية والحواجب · وأشفار العينين عند نسيان مسح الرأس والرجلين ، كما دلت عليه الروايات المتقدمة سابقًا ، وأحبَّال اختصاص ذلك لصورة النسيان يدفعه عدم القول بالفصل إن لم يفهم العموم في جواجا ، بل لم نعثر للقولين الا خيرين على حجة يعتمد عليها . لا نا نقول : انه لامانع من تطبيق هذا الخلاف أيضاً على إرادة التقدير الزماني ، فيكون المراد حينتذ مضي زمان تجف فيه جميم الا عضاء المتقدمة أو بعضها أو السابق أو يكون هذا النزاع مخصوصاً في صورة وجود الله على الاعضاء ، وليعلم أنه بناء على ماهو الا قوى من أن المدار على جناف الجبع كما سممت فالمراد أنه يشترط في الصحة عند الشروع في غسل (١) الوسائل - الباب - ٣٣ - من أبو آب الوضوء - حديث ٣

المضو اللاحق وجود بلل على شيء مما تقدم ، ولا يشترط بفاؤه إلى تمام القسل ، بل الظاهر أنه يكتنى بالبلل المستحب ، فلو كان على «سترسل اللحية شيء من البلل اكتنى به لما سمعت من أدلة نسيان مسح الرأس .

ثم على قول الرتضى وابن إدريس فهل يجري بالنسبة للأجزاء المسوحة فيشترط في مسح الرجل اليمنى مثلا بقاء بلل على الرأس أولا ? وجهان ، وعن السرائرالنص على ذلك ، وظاهر غيره العدم ، ولعله الأقوى ، هذا . وينبغي أن يعلم انا وان لم نقل بعدم وجوب الموالاة بمعنى المتابعة إلا أنه لا ينبغي الاشكال في استحبابها، لرجحان المسارعة ، والاستداق إلى الخير ، وللخروج عن شبهة الحلاف ، فينثذ لا إشكال في صحة نذرها والمهد والممين ونحو ذلك ، وكذا لو قلنا بوجوبها ، لما ستعرفه في النذر إن شاه الله من صحة انعقاده على الواجب ، انما الاشكال فيا لو خالف ذلك ، فه ل بيطل الوضوء أولا ? وكلام الا صحاب لا يخلو من إجمال واضطراب .

وكشف الحال أن نقول: إن النذر أن تعلق بالموالاة في وضوء من الوضوءات من غير تشخيص له بزمان مخصوص مثلا فلا كلام في صيرورته بذلك من الواجبات الوسعة ، كسائر ماتعاق به النذر لايتضيق إلا بظن الفوات أو الحصول إلى حد التهاون عرفا على اختلاف الوجبين ، كما أنه لاينبغي الاشكال في صحة ما يقع منه من الوضوءات في هذه المدة إذا لم يقصد بها وفاه عن ذلك الواجب ، وكذلك لو تضيق وقصد المكلف أن يوفاء النذر وجاه يوضوه لامتابعة فيه ، واحمال أنه بالتضيق صار مخاطباً من الشارع أن يتابع في هذا الوضوء الحاص فلما لم يفعل لم يقع ذلك صحيحاً يدفعه أولا أن التضيق لا يصير الحطاب الشرعي بهذا الحاص بخصوصه ، بل أقصى ذلك أنه يوجب على المكلف أن يوجد المكلي الذي في ذمته في هذا الفرد ، فحيث عصى في ذلك بقي على المكلف أن يوجد المكلي الذي في ذمته في هذا الفرد ، فحيث عصى في ذلك بقي الواجب في ذمته ، و كان هسذا الوضوء صحيحاً لرجعانية في نفسه لا حد أسبا به ، وثانيا أن التضيق لا يزيد على نذرها في وضوء معين ، وستمرف إنشاء الله أنه لا يبطل

ألوضو، بذلك ، أما لوجاء بوضوء قاصداً فيه النذر ومع ذلك لم يتابع فيه قبل التضيق أَرْ حَيْنَهُ فَقَلَدُ يَظْهُوا مِن بِمُعْتَهُمْ بِطَلَاقَ الْوَضُوءَ بَذَلَكُ ، وبقاء النَّذَرُ في ذمته ، أما الثاني فواضح ، وأما الا ول فلمدم النية ، لا أن مانواه لم يقع ، وماوقع لم ينو ، فيكون فاسداً ، وقلة يفرق بين نذر الوالاة في الوضوء وبين نذر الوضوء الوالى فيه ، فيصح في الأول وينسد في الثاني ، وكان وجهه اختصاص جريان ماسمعته سن التعليل فيه دون الأول ، والأقوىالصحة فيها مما ، أما في نحو المقام وهو ماإذا نذرت الوالاة فلعدم مدخلية قضده وقاء نذر خارجي في الصحة والبطلان ، وعدم توقف نية الوضوء، أقضاه أنه كان قاصداً لأن يجمع تكليفين ، فعدل عن ذلك القصد ، فلا حرمة حيث يكون الا من موسعاً ، ولا بطلان فيه ولا في المضيق ، وأما إذا كان المنذور الوضوء المُتَابِع فيه فلوجود المقتضي وارتفاع المانع ، ومايغال: إنه لاتطابق بين النية والفعل فيه أن هذا الاختلاف لايقدح في أصل نية القربة بالوضوء ، إذ الفرض كو نه راجمًا في نفسه لغاية من غاياته حتى يكون متعلقاً للنذر ، وتشخيص كلي الوضوء بهذا الفردلايمنع الفدول منه إلى فرد آخر، أما المنوع العدول من صنف إلى صنف آخر مختلفين بالاسم وإلا لزم أن يفسد من نوى الصلاة بالفرد الجامع للمستحبات ، أو شخصها يمستحبات خاصة ثم أنه تركها ، بل ينبغي القول بالفساد لو تركها سهواً أو نسياناً أو غير ذلك ، لمكنان الاختلاف الذكور ، وهو ظاهر الفساد .

لاية النافرق بينها بأزناوي الفرد الجامع المستحبات يكني في صحة فعله لو جاء بالفافللكان نيته صفة الاستحباب القاضية بالاختيار إلى المكلف. لا نا نقول: إنه مع عدم معلاجية الفرق عند التأمل جار فيا نحن فيه أيضاً ، لا ن المكلف قصد إنيان وضوء مستحب فيه التتابع يقع وفاء عن نذر الوضوء المكلي الذي في الذمة ، والحاصل قصد الوفاء به عن الندر أما هو بعد قصد القربة بالوضوء المتابع فيه ، فعدم حصول الا ول

لايقضي بعدم وقوعالثاني كما هو واضح ، واحتمال القول أنه بالنذر يحصل الاختلاف الذي يمنع العدول في غاية الضعف ، إذ بعد فرض أن المنذور عليه ليس سبباً للاختلاف في نفسه فالنذر لا يصيره كذلك ، واستوضح في ذلك في الواجب بالاجارة بالنسبة إلى بعض مستحبات الصلاة ، فإن التارك لها عمداً مع نية الأولى بأنه وفاء الاجارة لا يفسد العمل ، نعم لا يقع مجزاً عن الستأجر عليه ، فتأمل .

وأما إذا كان المنذور الوالاة فى وضوء خاص فهو وإن كان يعلم حكمه مما ذكرنا عند التأمل لكن لا بأس بذكره على التفصيل ، فنقول: أما ماكان مقيداً بشهر أو بيوم ونحو ذلك فهو كالسابق ، وأما إذاكان مشخصاً بمشخصات لايتعدد معها كهذا الوضوء ونحوه فالظاهر أيضاً صحة الوضوء من غير فرق بين نيته الوفاء عن النذر وعدمها ، لوجود المقتضى منجامعية الشرائط وفاقدية الموانع ، ومايقال : أنه لم يأت بالمأمور به على وجههُ فيه أنه إن أريد بذلك الوجه المستفاد من النذر فهـو مسلم ، لكن أقصاه عدم الاجتراء من النذر ، ولا تلازم ، وإن أربد غير ذلك فهو ممنوع ، لا يقال : إن الوالاة بالنذر تكون من قبيل شرط الوضوء فيبطل بفواتها ، لأنا نقول : ان النفرأقصى مايفيد أحكاما شرعية من الوجوب ونحوه لاأحكاماً وضعية ، فلا يصير غير الشرط شرطاً ولاالمكس ، كما هــو واضح ، وكونه مقتضيًا للوجوب لايلزم أزيد من تحقق الاثم بالفوات ، مع أن صيغة النذرلادلالة فيها على الشرطية ، وأما إذا كان المنذور وضوءاً متابعًا فيه فهو كالسابق في أن الأقوى الصحة في جميع الصور وإن وجبت الكفارة في بعضها ، وهي فيما لم يبق محل للوفاء بالنذر ، كما أنه في الصور السابقة كذلك ، فتأمل. لكن أطلق العلامة في القواعد فقال : ﴿ وَنَاذَرُ الْوَضُوءَ مُوَالِيَا لُو أَخُلُ مِا فَالْأَقْرِبِالصحة والكفارة ﴾ والأظهر أن مراده من نذر جميع وضوءاته مواليًا ، أو يراد به حيث يتعين المنذور عليه ، لكن يوجوب الكفارة بالنسبة إلى الصورة الأولى موقوف على الصحة ، 4 5

إذ مع احمَّال البطلان لاتجب الكفارة ، لعدم مجيئه بوضوء صحيح لاموالاة فيه ، أللهم إلا أن يفهم من النذر دخول الوضوء الذي يكون فساده من جهة مخالفة النذر فيجب عليه الكفارة حينتذ ، والمحقق الثاني وصاحب المدارك كلام لايخلو من نظر يعرف مما قدمنا ، أعرضنا عنه خوف الاطالة ، فلاحظوتأمل .

وليملم أنه لافرق في جميع ماذكر نا بين القول باستحباب الوالاة والقول بوجوبها التعبدي من غير بطلان ، بل هو أولى على الثاني ، لمدم زيادة الواجب بالنذر على ذلك الوجوب ، فقول العلامة : الأقرب الصحة مع قوله : بالوجوب التعبدي سابقًا من غير تردد لايخاو من تأمل ، وأحيال أن صيغة النذر تقضى بالشرطية وأضح الفساد، و كذلك لو قلنا بالوجوب الشرطي مع الوجوب التعبدي لايفسد الوضوء بغير ماكان يفسد به سابقاً قبل النذر من تركها مع الاختيار ، فتأمل جبداً ، والله أعلم .

المسألة (الثالثة) وهي أن (الفرض في الفسلات) أيغسلة الوجه والبني والبسرى ﴿مَهُ وَاحِدَةً﴾ قولاً وأحداً عندنا ، بل نسبه في المنتعى إلى علما. الأمصار إلا مانقل عن الأوزاعي وسعيد بن مسيب من التثليث ، وبدل عليه ... مضافا إلى ذلك والى إطلاق الأمر بالنسل في الكتاب والسنة المتحقق بالمرة الواحدة وإلى الوضوءات البيانية إصالة وحكاية عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)(١)وأمير المؤمنين (عليه السلام) (٢)_ ماكاديةرب من التواتر المنوي في أخبارنا من كون الواجب من الفسل مرة واحدة ، وقد تسمم بعضها فيايأتي . ﴿وَ﴾ الأقوى أن الفسلة ﴿الثانية سنة﴾ كماهوخيرة المقنمة والانتصار والتهذيب والاستبصار والخلاف والجمال والعقود والاشارة والمراسم والسرائر والمعتبر والنافع والمنتعى والحتلف والقواعد والارشاد والتحرير والذكرى واللمة وغييرها من كتب المتأخرين ، بل وعن كتب المتقدمين من البسوط والغنية والوسيلة والمذبوغيرها، بل في ألانتصار والسرائر وعن الغنية دعوى الاجماع عليه ، وفي الاستبصار لاخلاف

⁽١) و(٧) الوسائل - الباب - ٣١ ـ من أبو اب الوضوء - حديث ٥-٧٠

بين المسلمين أن الواحدة هي الفريضة ، ومازاد عليه سنة ، ونسبه في المنتعي إلى أكثر أهل العلم ، ويدل عليه مضافًا إلى ذلك صحيحة زرارة عن العادق (عليه السلام) (١) قال : ﴿ الوضوء مثنى مثنى ، من زاد لم يؤجر عليه ﴾ وتحوه صحيح معاوية بن وهب(٧) وصحيح صفوان (٣) ومرسل أبي جعفر الأحول عن الصادق (عليه السلام) (٤) أيضا قال : ﴿ فَرَضُ اللهُ الرَّضُوهُ وَاحْدَةً وَاحْدَةً ، وَوَضَّعَ رَسُولُ اللهُ ﴿ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ ﴾ الناس إثنتين إثنتين ﴾ ومرسل عروبن أبي المقدام عن الصادق (عليه السلام) (٥) أنه قال : ﴿ انِّي لأُعجِب بمن يرغب أن يتومنا إثنتين إثنتين وقد تومناً رسول الله(صلى الله عليه وآله) إثنتين إثنتين ﴾ وخبر الفضل بن شادان (٦) عن الرضا (عليه السلام) أنه قال في كتاب إلى المأمون : ﴿ ان الوضوء مرة فريضة ، وإثنتان إسباغ ﴾ ومفهوم قول الصادق (عليه السلام) (٧). في خبر عبدالله بن بكير : ﴿ من لم يستيقن أن واحدة من الوضوء تجزؤه لم يؤجر على إثنتين ﴾ .

وخبر داود الرقي (٨) على مانقل عن الكشي في كتاب الرجال قال : د دخلت على أبي عبدالله (عليه السلام) فقلت له جملت فداك كم عدة الطهارة ? فقال : أماماأوجبه الله فواحدة ، وأضاف اليها رسول الله (صلى الله عليه وآله) واحدة لضعف الناس ، ومن توضأ ثلاثًا فلا صلاة له ، أنا معه في ذا حتى جاء داودين زربي ، فسأله عن عدة الطهارة فقال له ثلاثًا من نقص عنه فلا صلاة له ، قال فارتمدت فرائمي وكاد أن يدخلني الشيطان ، فأبسر أبو عبدالله (عليه السلام) إلي وقد تغير لوني ، فقال اسكن بإداود، هذا هو الكفر أو ضرب الأعناق ، قال ؛ فخرجنا من عنده ، وكان ابن زربي إلى

⁽١)و(٧) و(٣) الوسائل _ الباب_ ٣١ -من ابواب الوضوء ـحديث ٥ - ٢٨ - ٢٩

⁽٤) و (٥) الوسائل ـ الباب ـ ٣١ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ١٥ ـ ٢٩

⁽٦) و (٧) الوسائل ـ الباب _ ٣٩ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٢٧ - غ

 ⁽٨) الوسائل ـ الباب ـ ٣٢ .. من أبواب الوضوء ـ حديث ٧

جوار يستان أبي جمفر النصور ، وكان قد ألتي إلى أبي جعفر أمر داود بن زربي ، وانه رافضي بختلف إلى جمفر بن محد (عليم السلام) فقال أبو جمفر النصور : أبي بطلح الى طهار ته، قان هو توضأ وضوء جمفر بن محد (ع) فاني الأعرف طهارته حققت عليه القول وقتلته ، قاطلع و داود يتهيأ المصلاة من حيث لا يراه فأسبخ داود بن زربي الوضوء ثلابًا أمره أبو عبدالله (عليه السلام) فما أنم وضوءه حتى بعث إليه أبو جمفر المنصور ، فدعاه ، قال : فقال داود : فلما أن دخلت رحب بي ، وقال : يا داود قيل فيك شيء باطل ، وما أنت كذلك ، قد اطلعت على طهارتك وليس طهارتك طهارة الرافعة فاجعلني في حل ، وأمرايه بمائة ألف دره ، قال : فقال داود الرقي : التقيت أنا و داود ابن زربي عند أبي عبدالله (عليه السلام) ، قال : فقال داود بن زربي : جعلت فداك حقنت دماه نا و نرجوا أن ندخل بيمنك و بركتك الجنة فقال أبو عبدالله (عليه السلام) : فمل الله ذلك بك و باخوانك من جميع المؤمنين ، فقال أبو عبدالله (عليه السلام) للداود بن زربي : حدث داود الرقي عا مر عليكم حتى تسكن روعته ، قال فحدثته بالأمر كله ، قال : فقال أبو عبدالله (عليه السلام) : لهذا أفتيته ، لأنه كان أشرف على القتل من يد هذا المدو ، ثم قال : يا داود بن زربي توضأ مثني مثني ، ولا تزدن عليه ، قان زدت فلا صلاة لك » .

وخبر محمد بن الفضل (١) على ماني إرشاد المفيد وأن علي بن يقطين كتب إلى أبي الحسن موسى (عليه السلام) يسأله عن الوضو . فكتب اليه أبوالحسن (عليه السلام) فهمت ماذكرت من الاختلاف في الوضو والذي آمرك به في ذلك أن تقمضمض ثلاثًا و تستنشق ثلاثًا و تو تفسل وجهك ثلاثًا ، وتخلل شعر لحيتك، و تفسل يديك الى المرفقين ثلاثًا ، وتمسح رأسك كله ، وتمسح ظاهر أذنيك وباطنها ، وتفسل رجليك إلى المكمين ثلاثًا ، ولا تخالف ذلك الى غيره ، فلما وصل الكتاب الى على بن يقطين تعجب مما رسم له ولا تخالف ذلك الى غيره ، فلما وصل الكتاب الى على بن يقطين تعجب مما رسم له

أبوالجسن (عليه السلام) فيه بما جميع العصابة على خلافة ،. ثم قال : مولاي أعلم بمــا قال ، وأنا أمتثل أمره ، فكان يعمل في وضوئه على هذا الحد ، ويخالف مأعليه جميع الشيعة امتثالًا لأمر أبي الحسن (غليه السلام) ، وسعى بعلي بن يقطين الى الرشيد وقيل إنه رافضي ، فامتحنه الرشيد من حيث لايشمر ، فلما نظر إلى وضوئه ناداه كذب ياعلي بن يقطين من زعم أنك من الرافضة ، وصلحت حلله عنده ، وورد عليه كتاب أبي الحسن (عليه السلام) ابتدى من الآن ياعلي بن يقطين ، ونوضأ كما أمرك الله تعالى ، اغسل وجهك مرة فريضة ، وأخرى إسباغا ، واغسل يديك من الرفقين كذلك ، والمسج عقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك ، فقد زال ماكنا نخاف منه عليك، .

وهما صريحان في المعلوب، ونقلناهما بعاولهما لما فيهما من الاعجاز ونحوه ، إلىغيرذلك من الأخبار، كالمنقول من كتابة القائم (عجل الله فرجه) إلى العريضي من أولاد الصادق (عليه السلام) ﴿ الوضوء كما أمربه غسل الوجه والبدين ومسح الرأس والرجلين واحد، وإثنان إسباغ الوضوء ، وإن زاد على الاثنين أثم ، وغيره ، ومانى بعضها من الضعف في السند غير قادح ، لأنها _ مع كثرتها وتعاضدها وموافقتها الصحاح وكون الحكم استحبابياً يتسامح فيه _ منجبرة بما محمت من الاجماعات المنفولة والشهرة التي كادت تكون إجماعاً ، أذ لم ينقل الحلاف في ذلك إلا من الصدوق والكليني والبزنطي (رحمهم الله) فانهم قالوا : بعدم الأجر ، واختاره بعض المتأخرين كالفاضل الهندي وغيره ، واضطرب الأمرعلي متأخري المتأخرين حتى لايدري أحدهم كيف يصنع ، فأكثروا من الكلام بما هو بعيد من الصواب في المقام ، وربما فهم بعضهم من المشائخ الثلاثة القول بالحرمة ، وهو بميد كاستعرف ، نعم يظهر من الحلاف والسر الروجود قائل من أصحابنا بكون الثانية بدعة ، إلا أنا لم نعثر عليه ، وأحمَّال إرادة الصدوق

بذلك لكونه المعروف في الحلاق يبعده ماستسمعه من عبارته ومانقل عنه في الأمالي من أنه صرح بجواز المرتين بل نسبه إلى عقائد الامامية .

وقال في النقيه بعد أن ذكر بعضاً من الوضوءات البيانية الدال على الفسل مرة : «وقال الصادق (عليه السلام) (١): «والله ماكان وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا مرة مرة ، وتوضأ النبي (صلى الله عليه وآله) مرة مرة ، وقال هذا وضو. لايقبل الله الصلاة إلا به ﴾ وأما الأخبار التيرويت في أن الوضوء مرتين فأحدها باسناد منقطم برواية أبي جعفر الأحول(٢) وذكر الحبر المنقدم، وحمله على الإنكار على معنى أنه حد الله حداً فتجاوزه رسول الله (صلى الله عليهوآله) وتعداه ، وقد قال الله عزوجل (٣): (ومن يتعدحدود الله فقد ظلم نفسه) وقد روي (٤) أن ﴿الوضوء حد من حدود الله ليملم اللهمن يطيعه ومن يمصيه وان المؤمن لا ينجسه شيء وأنما يكفيه مثل الدهن، وقال الصادق (عليه السلام) (٥): «من تعدى في وضوئه كان كناقضه» ثم قال: وفي ذلك حديث آخرباسناد منقطعرواه عمرو بن أبي المقدام ، ثم ذكر الحبرالمتقدم وحمله على إرادة تجديد الوضوء ، قال : فانالنبي (صلى الله عليه وآله) كان مجدد الوضوء لكل فريضة ، قال : والخبر الذي روي (٦) أن ﴿ من زاد على مرتين لم يؤجر ﴾ يؤكد ماذكرته ، وممناه أنالة جديد بعدالتجديد لا أجر لهوكذلك ماروي (٧) أن ﴿مَرْتَيْنَ أَفْضُلُ ﴾ممناهالتجديد وكذلك ماروي (٨) في مرتين أنه ﴿ إسباغ ﴾ إلى أن قال : وقد فوض الله عزوجل أمردينه إلى نبيه (ص) ولم يغوض اليه تعدي حدوده، وقول الصادق (عليه السلام)(٩) :

⁽١) و(٢) الوسائل - الباب - ٣١ - من أبواب الوضوء - حديث ١١ – ١٥

^{(&}lt;del>ح) سورة ألطلاق ــ الآية ١

⁽٤)و(٥)و(٦) الوسائل الباب _ ٢٦ _ من ابواب الوضوء _ حديث ١٢ _ ١٢ ـ ١٨ ـ ١٨

⁽٧) و (٨/ور٩)الوسائل ـ الباب ـ ١٦ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١٤ - ١٠ - ١٤ (٧)

 د من توضأ مرتين لم يؤجر > يعني أنه أنى بغير الذي أمر به ووعد الأجر عليه فــلا يستحق به أجراً ، وكذلك كل أجير إذا فعل غير ما استؤجر عليه لم يكن له أجرة ، انتهى . وعنه في موضع آخر الوضوء مرة ، ومن توضأ مرتين لم يؤجر ، كما قال في المداية : ﴿ وَمِن تُوضًا مُرْتَيْنَ لَمْ يُؤْجِرُ ، وَمِنْ تُوضًا ثُلَاثًا فَقَدَ أَبِدَعَ ﴾ ولاصراحة في هذه العبارات بالحرمة ، ولذا نقل عنه بعض المتأخرين أنه قال : لاأجر عليها واختاره ، لكن قد يقال إنه يفهم من حمله رواية عمرو بن أبي المقدام على ماتقدم الحرمة ، بل وقوله لاأجر عليها ، لعدم تصور الاباحة في جزء العبادة ، كتفسيره قول الصادق (عليه السلام) « من توضأ مرتين لم يؤجر » بما سمعته من إرادة التبرع لعدم الاذن ، وإن كان لايخلو من محث ، إلا أن تحقيق حاله ليس بمهم .

وقال الكليني بعد ذكره خبر عبد الكريم سألت أبا عبد الله (عليه السلام) (٢) «عن الوضوء ، فقال : ماكان وضوء علي (عليه السلام) إلا مرة مرة» : «هذا دليل على أن الوضوء مرة ، لأنه كان إذا ورد عليه أمران كلاها طاعة لله أخذ بأحوطها وأشدهما على بدنه ، وإن الذي جاه عنهم (ع) أنه أقال : الوضوء مرتان لمن لم يقنعه مرة واستزاده فقال : مرتان ، ثم قال : ومن زاد على مرتين لم يؤجر ، وهذا غاية الحــد في الوضوء الذي منتجاوزه أثمولم يكن لهوضوه، وكان كمن صلى الظهر خمس كعات، ولو لم يطلق (عليه السلام) في المرتين لكان سبيلها سبيل الثلاث ، أنتمى . وعبارته كالصريحة في كون الثانية مباحة ، فن العجيب مافهم منه صاحب الحدائق من الحرمة ، وقال البزنطي في نوادره على ماقيل : ﴿ وَأَعَلُّمْ أَنَ الفَضَّلُ فِي وَأَحَدَهُ ، وَمِنْ زَادَ عَلَى إثنتين لم يؤجر ، وهـــوكذلك كالصريح في الاباحة ، بل قد يدعى أنه بفهم منه الاستحباب ، إلا أن الأفضل الاقتصار على الواحدة .

وكف كان فحاصل مايكن أن يمارض به ما تقدم من الأخبار الدالة على الاستحباب

⁽١) الوسائل - الباب - ١١٠ - من ابو أب الوضوء - حديث ٧

7 5

هوالوضوءات البيانية ، مع مانى بعضهاأنه(ع) فال بعد الفراغ(١) ؛ « هذا وضوء من لم يحدث حدثًا ﴾ يعني به التعدي في الوضوء . وماورد أن (الوضوء واحدة واحدة) (٢) وانه (ماتوضاً رسول الله (صلى الله عليه وآله) إلا مرةمرة)(٣)و (ماكان وضو. على (عليه السلام) إلا مرة واحدة) (٤) وخبر السكوني عن الصادق (عليه السلام) أيضاً (٥) أن « من تمدى في الوضوء كان كناقضه ، ومرسل ابن أبي عيرعنه (عليه السلام) (٦) أيضاً قال : ﴿ الوضوء واحدة فرض ، وإثنتان لا يؤجر ، والثالثة بدعة ﴾ ومرسل الفقيه المتقدم أنه « من توضأ مرتين لم يؤجر » ومرسله الآخر أنه « توضأ النبي (صلى الله عليه وآله) مرة مرة فقال : هذا وضوء لايقبل الله الصلاة إلا به ، وخبر ابن أبي. يعفور المنقول عن نوادر البزنطي عن أبي عبدالله (عليه السلام) (٧) في الوضوء قال : « اعلم أن النضل في وأحدة ، ومن زاد على إثنتين لم يؤجر » لكن هذه الأخبار ــ مع عدم مافي بعضها من المنافاة كالوضوءات البيانية لظهور أن المراد منها حكاية الواجب كما يقضي به ترك كثير من المستحبات فيهاكما أنالراد بقوله(ع) بعد أحدها (هذاوضوء من لم يحدث حدثًا) التمريض على العامة الذين أدخلوا في الوضوء أشياءً لم يأمر بها الله، وإلا فليس الراد عدم جواز التعدي عن هذه الكيفية بفعل بعض المستحبات كالمضمضة والاستنشاق والتسمية ونحو ذلك قطعاً ، بل وكذا مادل على أن الوضوء واحدة واحدة وان التمدي في الوضوء كالنقصان ، لمــدم ثبوت كون ذلك من التعدي واشتراك الآخر بالضمف والارسال ومخالفة المشهور بين الأصحاب بل المجمع عليه كما صمعته .. لاتمارض تلك الأخبار الصحيحة الصريحة في الجلة ، ومـم ذا فلا صراحة فيه ، أما مادل على أنه ماكان وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) وعلي (عليه السلام) إلا

⁽١)و(٢,و(٣)و(٤)الوسائل - الباب - ٣٠ من أبو اب الوضوء - حديث ٨-١-٠١٠٠ (٥) د (٦) و (٧) الوسائل-الباب - ٣٩ - من ابواب الوضوء - حديث ٢٤ - ٣ - ٢٧ الجواهر ٢٤

مرة مرة فلمل المراد بها الغرفة ، أو ان استجاب الفسل بالنسبة إلى غيرهم كا يشعر بذلك الخبر دان رسول الله (صلى الله عليه وآله) وضع الثانية لضعف الناس، وكان وجهه مانقل عن ابن أبي عقيل أن الائنتين سنة لثلا يكون قد قصر المتوضى في المرة ، فتأتي الثانية على تقصيره ، وهم منزهون عن احمال ذلك ، فيكون الاستحباب بالنسبة إلى غيرهم ، على أنه معارض بما سمعت في خبر عمرو بن أبي المقدام و أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) توضأ إثنتين إثنتين ، وحله على إرادة التجديد كما سمعته من الفقيه في غاية البعد ، لتكرر لهظ إثنتين مرتين ، مع أن كون التجديد ليس منحصراً في واحدة ، بل متى قام احمال الحدث مثلا أو طال زمان استحب النجديد ، مع أن الراغب عن التجديد غير مأنوس حتى تكون الرواية تعريضاً به ، ومن هنا تعرف مافي حمل الأخبار المذخر الدالة على أن الوضوء مثنى مثنى على التجديد أيضاً ، خصوصاً مع اشمال بعضها على قوله (عليه السلام) : (ومن زاد فلا أجر له) .

فالأوجه الجمع مين هذه الرواية ورواية المرة بأن عادته (عليه السلام) كانت المرة الكون الثانية مستحبة بالنسبة إلى غيره ، إلا أنه اتفق له فعلها يوما من الأيام لغرض من الأغراض الصحيحة ، كعدم تنفر الناس عنها بتركها ونحوه ، فتكون مستحبة بالنسبة إليه بالمارض ، وأما مادل على عدم الأجر بالثنتين كما في مرسل ابن أبي عير وغيره فقد يكون المراد منه أن من لم يستيقن أن الواحدة تجزؤه لاأجر له على الثانية ، بعنى وغيط الله أجره عليها كما يؤمي إليه خبر عبدالله بن بكير المتقدم ، بل لعله مقتضى الجمع بين المطلق والمقيد .

إذاعرفت ذلك كله علمت أن المتجه ماعليه الأصحاب من حمدل الفسلة الأولى على الوجوب ، وحمل الثانية على الاستحباب ، وماعن بعض المتأخرين من حمل روايات مثنى مثنى على التقية مدعياً أن العامة تذكر الوحدة ، وتروي في أخبارهم التثنية ضعيف، وهو ـ مع عدم إمكان جريانه في جميع ما يحمت من الأخبار بل قد يظهر من رواية داود

ابن زربي ومكاتبة علي بن يقطين أن المعروف عندهم التثليث لاالتثنية ، وأن في بعضها (من زاد فلا أجر له) بما لايقولون به ــــــ ليس بأولى مما ذكره الأصحاب ، وكذا مانقل عن بعضهم من أن المراد بقوله(عليه السلام): مثنى مثنى أيغسلتانومسجتانِ ، وكا نالذي دعاد إلى ذلك مافي بمضها أن الصادق (عليه السلام) قال : ﴿ الوضوء مثنى من زاد لم يؤجر عليه وحكى لنا وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) فغسل وجهه مرة وأحدة وذراعيه.مرة واحدة > إلى آخره . لظهورالنافاة بين حكايته وقوله ، فلابدمن حمل التثنية على ذلك حتى يحصل الاتفاق ، لما فيه _ مع عـدم إمكان جريانه في كثير مما تقدم من الأدلة _ أنه محتاج إلى التجوز مجمل اليدين عضواً واحداً ، وكذا الرجلين حتى تحصل الاثنينية ، وكذا مايظهر من صاحب المدارك من حمله رواية الاثنين على نهاية الجواز ، إذ هو ـ مع عدم جريانه في كثير مما سمعت أيضًا ـ مناف لاعتبار الرجحان في جزء المبادة ، أللهم إلا أن يدعي أنه رخصة من الشارع . وليس جزء عبادة ، وهو في غاية البعد ، لاستلزامه تخصيص مادل على المسح بماء الوضوء وغيره بذلك ، وكذا ماذكره بعضهم من حمل أخبار التثنية على الغرفتين ، وأخبار المرة على الفسلة ، فيكون المستحب الفسلة الواحدة بغرفتين ، وادعى أنه بذلك تتجه الأخبار ، واستدل عليه بحديث زرارة وبكير (١) قلنا: وأصلحك الله تعالى فالغرفة الواحدة تجزى للوجه وغرفة للذراع ، فقال (عليه السلام) : نعم ، واثنتان تأتيان على ذلك كله ، وفيه _ مع مخالفته أيضًا لكثير من الوضوءات البيانية ، وعدم إمكان جريانه في نحو زواية داود ابن زربي ومكانبة علين يقطين وغيرها _ أنه عُكم في الأخبار ، وحمل لها علىماتشتهي النفس من غير مرشد ، وماذكره من الخبر لا إشعار فيه بذلك فضلا عن الظهور ، فتأمل. وليقض العجب بما في الحداثق من اختياره حرمة الثانية وأنها تشريع ، وجمعه بين الروايات بأن مدارها جميمًا على استحباب الاسباغ ، أي الاتياز بالغسل الواجب

⁽١) الوسائل _ الباب _ ١٥ _ من أبواب الوجنوء _ حديث ٤٠

بماء كثير ، فيكون المجزى منه ماكان مثل الدهن ، والستحب مااشتمل علىالاسباغ وهو يحصل إما بغرفة وأحدة ملا الكف مع البلاغة فيها ، أو يحصل بغرفتين بدوري البالغة ، وجم بذلك بين جميع الروايات حتى الوضوءات البيانية . إذ عو _ مُع أنه مناف للاجماع من جواز الثانية وأنها ليست بمحرمة ، وماادعاه من حمل كلام الصدوق عليه والكايني قد عرفت أنه لاصراحة فيهما بذلك سيما الثاني ، بل والأول أيضًا ، لما عنه في الأمالي أنه نسب الجواز الى إعتقاد الامامية _ لايتجه بالنسبة إلى رواية داود ابن زربي ولارواية على بن يقطين ، لكونها كالصريحتين في إرادة الغسل ، بل وكذا غيرهما كخبر الفضل بن شاذان عن الرضا (عليه السلام) المتقدم سابقًا ، ونحوه ماصدر من بعض متأخري المتأخرين بما ينافي بظاهره الجمع، ومنشأه سوء الطريقة والاعراض عن كلات أصحابنا الماهرين الذين هم أعلم بمضامين أخبار الأثُّمة المصومين(عليهم السلام) وإلا فلولاه لأمكن الجمع بين الروايات بأمور أخر ، منها أن يقال: إن المستحب الغسلة الواحدة ، فمن غسل مرتين كان ناقص الأجر ، على معنى أن للمستحب فردين ، أشقها أقلها ثواباكما يشعر به خبر البزنطي التقدم سابقاً ، وغير ذلك من الوجوه ، والله أعلى.

أُم اعلم أن ظاهر الأصحاب استحبابالغسلة الثانية ، فلا يجوز حينئذ جمل الأولى مستحبة ، والثانية وأجبة ، ولعله كذلك ، لكونه المتبادر من النصوص ، كما أن الظاهر المتبادر استحباب الثانية بعد تمام الفسلة الأولى، وإلا فمتى كان العضو نافعها لم يحصل الاستحباب ، بل الظاهر عدم الاكتفاء بالتبعيض على معنى غسل بعض العضو ثم يفسله ذلك مرة أخرى ثم بتم الأول ثم الثاني ، نعم الظاهر جواز التبعيض بالنسبة إلى الا عضاء على معنى غسل الوجه مرتين دون اليدين مثلا ، والمرجع في تحقق الغسلة الثانية العرف، فلا يصدق على آنات المكث بالنسبة للوضوء بالارتماس أنه غسل ثان أو ثالث ، وكذا , مايحصل للانسان من إمرار اليد على العضو مرات زائدة على مقدار الواجب، لكن لعل

لاربب في تحريم الثالثة .

عدم الحكم بالنسبة للا خير لكونه غير مقصود به غسلانانيا أو ثالثا ، وإلا لو قصد خول بخلاف آنات المكث ، فانه وإن قصد لم يحصل ، لعدم العدق عرفا ، فتأمل جيداً . (و) الفسلة (الثالثة) بنية أنها من الوضوء (بدعة) كما في الحلاف والسرائر والمعتبر والنافع والمنتعى والمحتلف والتحرير وظاهر المداية ، أبل عن صريح البسوط وظاهر المقتم أنها عندنا بدعة ، ونسبه في المحتلف إلى أكثر علمائنا ، والظاهر أن الراد بالبدعة في كلامهم الحرمة التشريعية ، فيكون مضافا إلى ما محمت خيرة الكافي والقواعد والذكرى والدروس والتنقيح وجامع المقاصد وغيرهم ، كما هو ظاهر الانتصار والمراسم وغيرها مع اعتقاد المشروعية كصريح الوسيلة على مانقل عنها ، وفي المدارك

قلت: تفصيل الحال أن يقال إما أنها ليست مستحبة فالاجماع محصل عليه فضلا عن المنقول ، وإما كونها محرمة فهو المشهور نقلا وتحصيلا شهرة كادت تكون إجماعا ، بل هي إجماع في الحقيقة ، لمدم قدح خلاف الفيد فيه ، كالمنقول عن ابن الجنيد ، قال في المقنعة : « وتثليثه تكلف ، ومن زاد على ثلاث أبدع وكان مأزوراً » وابن الجنيد : « الثالثة زيادة غير محتاج إليها » مع عدم صراحة الثاني بعدم الحرمة ، كالمنقول عن ابن أبي عقيل أنه ان تعدى المرتين لا يؤجر عليه ، ويدل عليه _ مضافا إلى مادل على حرمة إدخال ماليس من الدين في الدين _ خصوص مرسلة ابن أبي عير (١) عن الصادق (عليه السلام) : « والثالثة بدعة » منضا إلى قوله (عليه السلام) في خبر عبد الرحيم القصير (٧) : « قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : كل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار » ومع البافر (عليه السلام) في خبر الفضل بن شاذان (٣) مرفوعا نحو ذلك ،

⁽١) الوسائل - الباب - ٣١ ـ من ابواب الوضوء - حديث ٣

⁽٢) و (٣) أصول الكافي -كتاب فضل العلم - باب البدع و الرأى - حديث ١٧ - ٨

مؤيداً بما روي (١) ﴿ أَن الوضو، حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه ومن يمصيه ﴾ ولاريب أن من زاد في الوضو، فقد تعدى ، كما يقضي به بعض الأخبار ، لقوله (عليه السلام) (٢) فيها بعد أن فرغ من الوضو، : ﴿ هذا وضو، من لم بحدث حدثا ﴾ وقال الصادق (عليه السلام) (٣) في خبر السكوني: ﴿ أَن من تعدى في الوضو، كات كافضه ﴾ بل قد يستدل عليه بقول الصادق (عليه السلام) (٤) لداود بن زربي : ﴿ توضأ مثنى مثنى ، ولا تزدن عليه ، قان زدت عليه فلا صلاة لك ﴾ وبقوله (عليه السلام) في صدر هذا الخبر : إن ﴿ من توضأ ثلاثًا فلا صلاة له ﴾ وإن كان قد يناقش في الأخبر بأنه لا يدل إلا على البطلان ، وهو أعم من الحرمة ، بل يمكن المناقشة في النهي المتقدم عن الزيادة بأن النواهي والأوام، في بيان الواجب والمستحب لا تفيد إلا الا يجاب الشرطي وإن كانت حقيقة في الوجوب بالمنى المسطلح ، كما يشهد بذلك كثرة ورودها في المعاملة وغم ها .

وربما استدل أيضاعلى الحرمة بان فيها تفويتا الموالاة ، وقد عرفت وجوبها ، وفيه أنه على تقدير التسليم لا يفيد حرمة الفعل ، بل يقضي بحرمة الترك ، والأمربالشي وبين ضده ، على أنه ليس مناف المتابعة العرفية ، وأيضاً قد عرفت عسدم وجوبها بمثنى المتابعة ، وذلك لا يتم إلا عليها ، ودعوى أنه يتم أيضاً على القول عراعاة الجفاف ، لأن الفسل الثالث مذهب ومزيل لما ، الوضوء الأول مدفوعة بما محمت من أن الراد بمراعاة الجفاف تقدير زماني ، وأيضاً فالحكم معاق على الجفاف ، وهو غير صادق في المقام ، على أن رطوبة الوضوء باقية وإن امتزج معها غيرها ، وكيف كان في الأدلة الذكورة كفاية ، ولم نعثر على مايدل على قول المفالف سوى الأصل ، وقوله في الأدلة الذكورة كفاية ، ولم نعثر على مايدل على قول المفالف سوى الأصل ، وقوله

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣١ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١٧

⁽٢) و (٣) الوسائل - الباب - ١٩٩ من أبواب الوضوء - حديث ٨ - ٢٤

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ٣٧ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٢

ج ¥

(عليه السلام) في رواية زرارة (١) : ﴿ الوضوء مثنى مثنى ، من زاد لم يؤجر عليه ﴾ والأصل مقطوع بما محمت ، والحنبر أعم من الاباحة ، بل قد يدعي أن ذلك كناية عن الحرمة ، لعدم تصور الاباحة في جزء العبادة .

وأما الناقشة فيما ذكرناه من الأدلة بان اللازم منه تحريم اعتقاد ندبيتها لافعلها بدون ذلك الاعتقاد ، بل ومع الاعتقاد أيضًا ، والكلام في حرمة الفعل لااعتقاد ، بل قد ينافش في حرمة ذلك الاعتقاد ، لأنه قد يكون ناشئًا من اجتهاد أو تقليد ، فلا إثم حينتذ وإن كان خطاءاً ، ودعوى أن ذلك من الضروريات ممنوعة ، وإلا لقضي بكفر المتقد ولاقائل به ، بل قد يمنع تصور الاعتقاد مع العلم بعدم المشروعية . ففيها أن المراد بحرمة غسل الثالثة إذا جي. بها على جهة المشروعية ، كما هوالظاهر من الأدلة لاً ن مساقها الرد على العامة المبدعين استحبابها ، فالاتيان بها خينئذ لاعلى هذا الوجه بل كان لغرض من الا عُراض كالتبريد ونحوه أو عبثًا خارج عن محل الفرض . ولاحرمة فيه من جمة التثليث ، نعم قد تحصل الحرمة حينتذ من أمور أخر كاستلزامها فوات الوالاة بمعنى المتابعة إن قلنا بوجوبها ، أو بطلان الوضوء لمكان المسح بالماء الجديد إن قلنا محرمة قطع العمل ، وأما دعوى عدم حرمتها حتى لو جيء بها على جهة المشروعية زعما منه أن المحرم الاعتقاد دون الفعل فهو مما لاينبغي أن يلتفت إليه ، بل يمكن دعوى الاجماع على خلافه ، كما أن الظاهر أن التشريع ليس مخصوصاً بالجاهل الذي يتصور منه الاعتقاد ، بل يجري فيه وفي العالم ، لا ن الحرم هذه الصورة والنية الجملية ، سيما في الرئيس ذي الا تباع كما بي حنيفة ومالك ، ومن العجيب قوله آخر أ: إنه قديناقش في حرمة ذلك الاعتقاد الى آخره ، إذ الكلام في التشريع المحرم ، وهمو عبارة عن إدخال ماليس من الدين في الدين ، إما من العالم بعدم مشروعيته ، أو من الجاهل الفير المدُّور ، ويكنى في الحرمة تلك الصورة ، كل ذلك مع ماعرفت من ظواهر (١) الوسائل ـ الباب ـ ٣١ ـ من أبواب الوضوء _ حديث ه

الأُدلة من كون الثالثة بدعة ونحوه الفاضية بحرمة الفعل كما هو وأضح .

ثم انه بعد البناء على الحرمة فهل يفسد الوضوء بفعلها أولا? أقوال أربعة: (الأول) الفساد مطلقًا كما هوظاهر إشارة السبق وعن كاني أبي الصلاح ، (الثاني) الصحة مطلقًا، واستوجهه المصنف في المعتبر ، و (الثالث) الفساد إن مسح بمائها ، لكونه ماه جديداً و (الرابع) تخصيص البطلان بغسل اليسرى ثلاثًا ، لكونه المستارم المسيح بماء جديددون غيره، وكان مستند (الأول) قوله(ع)في صدر خبر داود المتقدم : (ومن توضأ ثلاثًا فلا صلاة له.) وفي آخره ﴿ تُوضَّأُ مثنى مثنى ، ولاتزدن فان زدت فلا صلاة لك ﴾ وقول الصادق (عليه السلام) في خبر السكوني وان من تعدى في الوضوء كان كناقضه ،مضافا إلى قوله (صلى الله عليه وآله) في غير المشتمل على الثلاث دان هذا وضوء لايقبل الله الصلاة إلا به ﴾ وانه لم يأت بالمأمور على وجهه ، لكون الفروض أنه مأمور به مرة مرة واجباً ومثنى مثنى مستحبًا ، والتثليث مناف للكيفيتين ، وقد تكون الاثنينية فقط لها مدخلية في الصحة ، سيما على القول بان ألفاظ العبادات أسم الصحيح ، أو لم يعلم أنه له أو للاَّ عم ، وشغل الذمة اليقيني يستدعي البراءة اليقينيَّة ، مع استصحاب حُمَّ الحدث السابق ، وينبغي القطع بصحة هــذا الغول فيا لو كـان التشريع في أصل النية ، بأن يكون قد نوى التقرب بوضوء مشتمل على ثلاث غسلات ، لا نه نوى القربة بما ليس مقربًا ، والقرب الحقيقي لم ينوه ، بل الظاهر حصول البطلان في نحو الفرض وإن لم يفعل الفعل المشرع به ، أما لو لم يأخذه بالنية إما بأن يكون نوى الغربة بالوضوء الحقيقي لكنه قصد التشريع في الا ثناء ، أو أنه نوى القربة بالوضوء الواقعيوكان يزعم أن المشتمل على الثلاث من جملته فالظاهر عدمحصول البطلان ، لكونه نهياً عن شيءخارج عن العبادة ، و بطلان الصلاة بنحو ذلك للدليل خاص من إجماع أو غيره أو لكونالظاهر من الأدلة انها هيئة اجماعية مترتبة تقدح فيها الزيادة والنقيصة ، بخلاف الوضوء كما يظهر من الاجماع على عدم البطلان فيما لوكرر المسح مشرعًا أو خالف الترتيب ولما يحصل

الجفاف ونحو ذلك ، واحبال القول بالبعلان لاللتشريع بلللاستظهار مما سمعت من الأُدلة السابقة وإن كان ممكناً إلا أن أقواها خير داود ، وهولاجابر له في خصوص ذلك، بل موهون بمصير المشهور إلى خلافه، وكذا قوله (ع): (من تمدى في الوضوء كان كناقضه) بل لعلما محولان على إرادة الادخال في أصل النية كما عرفت ، بل قد يظهر من بعضهم أن داود القائل بالبطلان أنما هو إذا استلزم السح بمائها فلا مخالف حينثذ . ومما يرشد إلى عدم البطلان مضافا إلى ماسمعت قول الصادق (عليه السلام) (١) في خبر زرارة : ﴿ الوضوء مثني مثني ، من زاد لم يؤجر عليه ﴾ فكان القول بالبطلان حينئذ أنما يكون من شيء خارجي غير زيادة الثالثة ، فنقول حينئذ لانرى وجهاً للفساد بفعلها سوى مايقال أن فيه تغويتاً للموالاة وقد عرفت مافيه . وسوى مايقال إنهمستلزم للمسح بماء جديد ، وهو حق حيث يستلزم ، فلا فساد لو غسل الوجه حينئذ وحده ، أو مم الممنى من دون غسل اليسرى ثلاثًا ، لكن بشرط مباشرة غسلها بالمني ، ليكون الباقي في اليمني نداوة وضوء حينتذ ، أو قلنامجواز مسح الرأس والرجلين باليد اليسرى، فانه لايقدح حينتذ غسل الميني ثلاثًا ، ولم يباشر بها غسل اليسرى ، لكون المسح خاصة باليسرى ، وبه يظهر أنه لو غـل اليسرى ثلاثًا أيضًا ولم يغسل اليمني كذلك لم يبطل الوضوء إن جوزنا مسح الرأس والرجلين باليمني خاصة ، وكذا لو غسلمها معاً ثلاثًا ولم يغسل الوجه كذلك وقلنا بجواز تجنيف الكف وأخذ ماعلى أعضاء الوضوء من ماءالوضوء اختياراً ، كاظهر لك قوته سابقاً ، فكان المدار حينئذ على وقوع المسح بماثها من غير إمكان التدارك لوجه من الوجوه ، وأما مافي المعتبر من أنه لا يبطل وإن مسح بما لمها زعماً منه أن اليد لاتنفك عن نداوة الوضوء فيجتزى بالمسح حينتذ ففيه ماعرفت سابقاً من أن المتبادر أنه يجب السح بها خالصة ، على أن المركب من الخارج والداخل خارج (١) الوسائل _ الباب _ ٣١ _ من أبواب الوضوء _ حديث ه

الجواهره

مع أنه لا يصدق على تمام مسح طول الرجل مثلا بنداوة الوضو. ، هذا إن لم نقل بعدم صدق اسم النداوة مدع الفسلة الثالثة ، وإلا لجاز أخذ ماه جديد ومن جه معمافي اليد والمسح به ، وصريح الروايات وكلام لا صحاب ينفيه . فظهر لك حينئذ من هذا أنه لاوجه لاطلاق القول بالبطلان لمكان المسح بمائها ، لما عرفت من أنه لاتلازم بين فعلها والمسح بمائها ، نعم هو متجه في بعض الأفراد . ولذا قال في الدروس : ويطل إن مسح بمائها ، ونحوه عن الذكرى والبيان ، وفي المدارك ينبغي القطع ببطلان الوضوه إن مسح بمائها .

ثم اعلم أنه قد يظهر من المدارك والمنتهى وكذا المعتبر الفرق بين مانحن فيه من الفسلة الشائلة وبين من زاد ثانية معتقداً وجوبها بانه لا يبطل الوضوء وإن مسح بمائها ، لعدم خروجه بذلك عن ماه الوضوء مخلاف الثالثة ، ندم في المعتبر جواز المسح بماء الثالثة لحصول بلة الوضوء لالكون مائها ماه وضوء ، لكن قد يختلج في بادى الرأي الاشكال في هذا الفرق ، ولذا قال في التذكرة : ولو اعتقد وجوب المرتين أبدع وأبطل وضوه، لأن المسح بغير ماء الوضوء الهدم مشروعيته على إشكال » انتهى . قلت : ولعل الوجه في الفرق أن نية الوجوب في مقام الندب مع تشخص الفعل غير قادحة كالمكس ، لكن اللازم من ذلك حينئذ عدم سقوط الأجر عليها مع تصريحهم بسقوطه ، ولعله لقوله وربما تخرج هذه الرواية دليلا على وجوب نية الوجه ، إلا أن اللازم من الممل بهذه وربما تخرج هذه الرواية دليلا على وجوب نية الوجه ، إلا أن اللازم من الممل بهذه الرواية في خصوص المقام هو ماقاله في التذكرة ، فالجمع حينئذ بين القول بكون مائها ماه وضوء مع عدم الأجر عليها لمكان هذه الرواية نما لا يخلو من إشكال ، سيا مع البناه على اشتراط نية الوجه ، فتأمل جيداً .

(وليس في المسح) وجوبا ولا استحبابا (تكرار) بلا خلاف أجده ، وهـو مذهب الأصحاب كما في المعتبر ، ومذهب علمائما أجم كما في المنتعى والتحرير والمدارك

وعن التذكرة ، بل في الخلاف تكرار مسح الرأس بدعة مدعياً عليه إجماع الفرقة ، وفي السرائر لاتكرار في مسح العضوين ، فمن كرر ذلك كان مبدعا ، وعن أبن حزة أنه من التروك الواجبة ، وكان مراد الجيع أنه محرم مع قصد الشروعية ، وأما بدونها فلا ، نعم في المدروس وعن البيان أنه مكروه ، بل نسبه في الحدائق إلى الشهرة بين الأصحاب ، ولم أعثر له على دليل خاص ، لكن لمكان التسامع فيه يمكن الاكتفاء بفتوى من عرفت ، وبما ذكرله من التعليل من أنه كلفة غير محتاج إليها ، والمخروج من شبهة إطلاق الحرمين ونحو ذلك ، معماعن شارح الدروس أنه لا بأس بالقول بالكراهة الشهرة بين الأصحاب ، بل الاجماع ظاهراً انتهى ، وفي الحلاف وأنه روى أبو بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) في مسح الرأس والقدمين واحدة » قلت : الموجود في رواية أبي بصير عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) في مسح القدمين ومسح الرأس والمناه الله ومسح القدمين ومسح المأس والمناه ا .

وكيف كان فيدل على الاكتفاء بالمرة _ مضافا إلى ماتقدم _ الوضوء التاليانية وإطلاق الأمر في الكتاب والسنة المتحقق بها ، وعا سمعت من الاجماعات وغيرها يعلم أن المراد بقولهم (عليهم السلام) (الوضوء مثنى مثنى) مالايشمل المسح ، وأما مافي خبر يونس (٣) قال : « أخبرني من رأى أبا الحسن (عليه السلام) بمنى يمسح ظهر قدميه من أغلى القدم إلى الكمب ، ومن الكمب إلى أعلى القدم » بل عن ابن الجنيد الفتوى من أغلى القدم إلى المراد منه أنه كرراستظهاراً للاستيماب الطولي ، كما لمله يظهر من عبارة أبن الجنيد ، وأن المراد فعل ذلك مرتين في وضوء بن كما يرشد إليه قوله (ع) فيه : «الأمر في مسح القدمين موسع ، من شاء مسح مقبلا ومن شاء مسح مدبراً ، قانه من الأمر

⁽١) الوسائل _ الباب _ ٢٣ ـمن ابو آب الوضوء - حديث ٧

⁽٢) الوسائل ــ الباب ــ . ٢ ــ منأ بو ابالوضوء ــ حديث ٣ ُ

الوسع إن شاء الله ، وعلى كل حال فان كرر بقصد الشروعية لم يبطل الوضوء بلاخلاف كا في السرائر وإجماعا في المدارك ، وهو متجه إن لم يدخله في ابتداء النية كما عرفت سابقاً ، والله أعلم .

السألة ((الرابعة) مجزى في امتثال الأمر (بالنسل مايسمي بهغاسلا) عرفا (وان كان مثل الدهن﴾ كما في سائر الا له النول التي ليست لها حقيقة شرعية ، مع أنه ليس في اللَّمَة ماينافي المنى العرفي هنا ، والظاهر أخذ الجريان في مفهومه عرفا ، كما في الانتصار والسرائر والمنتهى والغواعد والذكرى والدروس وجامع للقاصد والتنقيح وكشف اللثام والناصريات والبسوط والمهذب والبيان وروض الجنان ، بل في السرائر أنه الموافق للسان الذي أنزل به القرآن ، وفي كشف اللثام أنه يشهد به العرف واللغة ، وعر · _ الروض أنه في اللغة إجراء الماء على الشيء على وجه التنظيف والتحسين وإزالة الوسخ وتحوها ، وعن مجمــم البحرين أن غسل الشيء إزالة الوسخ ونحوه باجراه الماء عليه ، وعن حاشية المجلسي على التهذيب ﴿ أَنْ ظَاهَرُ الأُ صَحَابُ أَتَفَاقُهُمْ عَلَى لَزُومُ الجَرِيانُ فِي غير حال الضرورة ، وأن الا صحاب حاوا أخبار الدهن على أقل مهانب الجريان مبالغة » انتهى . وفي التنقيح تحديد أقل الفسل أن يجري جزء من الماء على جزءين من البشرة إما بنفسه او باجراء المكلف له ، كما عن المحقق الثاني والشهيد الثاني ، لكن نظر في دلالة العرف عليه في المدارك ، كما أنه في الحدائق استشكل في أصل اعتبار الجربان في مفهوم الفسل نافلا عن بعض تحقيقات الشهيد الثاني ، أنه قال : ﴿ إِن ذَلْكُ غير مفهوم في كلام أهل اللغة ، لمدم تصريحهم,باشتراط جريان الماء في تحققه ، وإن المرف دال على ماهو أعم ، إلا أنه المعروف من الفقهاء سيا المتأخرين والمصرح به في عباراتهم» أنتهى · قلت : لاينبغي الاشكال في عدم صدق اسم الفسل على مجرد إصابة نداوة اليد لفيرها من الجسد محيث علقت أجزا. لاقابلية لها للجريان لا بنفسها ولايمين ، واستوضح ذلك بالنسبة إلى تطهير المتجسات ، بل عليه متى تحقق السح بالنداوة لابد أن يتحقق معه

غسل إلا إذا لم تعلق منها أجزاء ، وفي تحقق السنح بها حينئذ إشكال كما تقدم سابقاً ، نعم قد يقال ان الفسل يختلف صدقه بالنسبة إلى العرف ، فمنه مالا يتحقق إلا بالجريان ، ومنه ما يتحقق بالاصابة كما في الفسل بالنسبة إلى المطر أو وضع المفسول في الماء ، كما ينبي عنه اكتفاؤهم في غسل المجبّر بوضعه في إنا فيه ماء حتى يصل الماه إلى البشرة ، وظاهرهم هناك أن ذلك لأنه غسل لا تعبد شرعي .

وكيف كان فالذي يدل على عدم الاكتفاء بماء لاجريان فيه _ مضافا الى ما محمد من عسدم صدق اسم الفسل _ ظواهر الوضوءات البيانية وخبر زرارة (١) ﴿ الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله وكثيره فقد أجزأه ﴾ ولاقائل بالفرق بين الفسل والوضوء ، وقوله (عليه السلام) في صحيحه (٢) أيضاً ﴿ كلما أحاط به الشعر فليس العباد أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه ، ولكن يجري عليه الماه ﴾ وصحيحة علي بن جمفر (٣) عن أخيه (عليهما السلام) قال : ﴿ سألته عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطرحى يبتل رأسه ولحيته وجسده ويداه ورجلاه ، هل يجزؤه ذلك من الوضوء ؟ قال إن غسله قان ذلك يجزؤه » ولأنه لو لم يأخذ الجريان في مفهومه لم يحصل الفرق بين الفسل بالماء والمسح به ، مع أن كون الوجه والميدين في الوضوء من المفسولات والرأس والرجلين من المسوحات بما كاد يكون من الفرويات . وعلى ما تقدم يمكن أن يكون جميع أجزاء الوضوء من المسوحات ، وهل هدا إلا من الحرافات ، وكيف وقد ورد (٤) أنه و يأتي على الرجل ستون أو سبعون سنة ماقبل الله منه صلاة ، قلت : وكيف ذلك ؟ قال : لأنه يغسل ماأم الله يمسحه ﴾ هذا مع أن تفا يرها من الواضحات التي لا تقبل قال : لأنه يغسل ماأم الله يمسحه ﴾ هذا مع أن تفا يرها من الواضحات التي لا تقبل

⁽١) الوسائل ـ الباب - ١٠٠ ـ من أبواب الجنابة - حديث ٣

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ٢٦ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٣

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ٢٩ ـ من أبو اب الوضوء ـ حديث ١

⁽٤) الوسائل الباب _ ٢٥ _ من ابو اب الوضوء _ حديث ٢

التشكيك ، وكأن الذي أدخل الشك على بعض الأعلام أخبار الدهن ، لكن لاينبغي لذلك ارتكاب ماهو بديهي البطلان .

ومن هنا عدل بعض المتأخرين عن تلك الدعوى . وادعى أنه يحكن القول بالاجتزاء بها لاعتبار أسانيد بمضها لالأنه غسل ، بل لأنه أمر اكتنى به الشارع وإن لم يسمى غسلا ، فيكون الواجب بالنسبة إلى الوجه واليدين أحد أمرين الفسل أو الدهن، وتحمل حينئذ جميم الأوامر الواردة في الكتاب والسنة التي كادت تكون صريحة ، بل هي صريحة في إرادة الوجوب العيني ، لمقابلته بالمسح على إرادة التخيير ، وكذا نحو قــوله (١) : (الوضوء غسلتان ومسحتان) على إرادة الوضوء غسلتان أودهنتان ، أو أربع مسحات إن قلنا أن الدهر. مسح على ماهـــــو الظاهر ، وذلك مما لايرتكبه من له أدنى معرفة في الفقه ، بل الظاهر أنه مخالف للاجماع ، ومن هناأشار الصنف وغيره كابن إدريس والعلامة والشهيد إلى تأويل هذه الروايات بارادة أنه مجزى من الفسل ماكان باجراء المكلف كالدهن بحيث تنتقل من محل إلى آخر ، وفي الذكرى « أن أهل اللغة يقولون دهن الطر الأرض إذا بلها بللا يسيرا » وقد تحمل الروايات عليه ، وليس فيها ماينافي ذلك ، فنها فوله (عليه السلام) في صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم (٧) : ﴿ أَنَّمَا الْوَضُوءَ حَدَّ مَنْ حَدُودَ اللَّهُ تَعَالَى لَيْعَلَّمُ أَلَّمُهُ مِنْ يَطْيِعُهُ وَمَنْ يَعْصِيهُ ، وأَنْ الؤمن لاينجسه شي. ، انما يكفيه مثل الدهن ، وقوله (عليه السلام) في رواية محمد بن مسلم (٣) : ﴿ يَأْخَذَأُ حَدَكُمُ الْرَاحَةُ مِنَ اللَّهُ مِنَ وَالمَاءُ أُوسِعُ مِنْ ذَلْكُ ﴾ وقوله (عليه السلام) (٤): في الغسل والوضوء : « ويجزى منه ماأجري من الدهن الذي يبل الجسد » بل الرواية الأخيرة كادت تكون كالصريحة فيما ذكرنا من التأويل، وكان هذه الأخبار يرادمنها

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٢٥ ـ من أبواب الوصوء ـ حديث ٩

⁽٢) و (٤) الوسائل - الباب - ٥٧ ـ من أبواب الوضوء - حديث ١ - ٥

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٧

البالغة في عـــدم احتياج الوضوء إلى ماه كثير ، وأنه لاينبغي الاسراف فيه زيادة على الاسباغ .

وكون هذه الأخبار حينئد لم تفد لناحكا جديداً يدفعه _ مع أنه ليس فى ذلك بأس _ قد يقال لولا هذه الأخبار لأمكن القول بعدم إجزاء مثل هذا الفرد من الفسل لكونه من المطلق الذي ينصرف إلى الفرد الشائع منه ، وليس منه ذلك قطعاً ، بلكان ملاحظة الوضوءات البيانية ونحوها بما يشرف الفقيه إلى القطع بعدم جوازه ، فيكون هذه الروايات أفادت الاكتفاء بأقل أفراد مسمى الفسل الذي هو كالدهن ، واحبال القول ببقاء الدهن فيها على حقيقته لكن العرف فى ذلك الزمان غيره فى هذا الزمان فى غاية البعد جداً ، بل لا ينبغي أن يلتفت اليه ، إذ المرتفى (ره) فى زمنه ادعى أخذ الجريان فى مفهومه ، وهو قريب من زمانهم (ع) كحملها على إرادة الاجتزاء بمثل المدهن عند الضرورة ، وانه يقدم على التيمم ، وقد يظهر ذلك من كلام الشيخين في الدهن عند الضرورة ، وانه يقدم على التيمم ، وقد يظهر ذلك من كلام الشيخين في باب غسل الجنابة سيا الفيد فى المقنعة ، إذ هو بعيد جداً من مضامين تلك الروايات ، للظهور كثير منها إرادة الاجتزاء بها في الاختيار .

وريما أيد ماذكراه بما قيل من صحيحة على بن جعفر عن أخيه (عليهم السلام)(١) حيث سأله « عن الرجل الجنب أو على غير الوضو، لايكون معه ما، وهو يصيب ثلجا وصعيداً أيها أفضل أيتيمم أو يمسح بالثاج ؟ قال : الثلج إذا بل جسده ورأسه أفضل، وإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيمم » قيل ونحوها رواية معاوية بن شريح (٢) وفيه مع اشتماله على خلاف المدعى من التخيير بينه وبين التيمم عند الضرورة _ أنه يحتمل أن يربد المسح مع الجريان والأفضلية ، إما في ضمن الوجوب أو المشقة التي تجوزالتيمم .

وكيفكان فالذي يظهر من الأدلة وكلام الأصحاب أنه لافرق في حال الضرورة والاختيار ، وذلك للاجتراء بأقل مسمى الفسل فيها ، وعدم الاجتراء بدونه فيها لرينتهل (١) و (٢) الوسائل - الباب - ١٠ - من آبواب التيمم - حديث ٣ - ٧

إلى النيم ، وأخبار الدهن قد عرفت انسيافها إلى مسمعت ، نعم إذاطة ، صداق الفسل بالمرف من دون تحديد له بانتقال جزء إلى جزء بن أو إلى جزء أو نحوذهك متجه . واقد أعلم ولا ينبغي الاشكال في عدم دخول الدلك في ماهية الفسل لفة ولاعرفا . كا أنه ليس بواجب آخر معه ، لعدم الدليل عليه ، بل عن الناصريات دعوى الاجماع على عدم وجوبه . كا أنه في المعتبر في باب الفسل قال : ﴿ إن إمرار اليد على الجسد ، ستحب ، وهواختيار فقها ، أهل البيت (ع) وقال مالك : هو واجب انتهى . والظاهر أنه لافرق بين الوضو ، والفسل ، ولذا قال في المنتهى : ﴿ إمرار اليد ليس بواجب في العلمارتين . لكنه مستحب ، وهو مذهب أهل البيت (عليهم السلام) » انتهى . فما عن ابن الجنيد من إيجاب اتباع اليد بجريان الماه عما لا ينبغي أن يلتفت اليه ، مع أنه نقل عنه في الذكرى أيجاب اتباع اليد بجريان الماه عما لا ينبغي أن يلتفت اليه ، مع أنه نقل عنه في الذكرى أمرار اليد مع معارضته بأن ملاحظة كثير منها ومن غيرها يظهر منه أن الواجب انما هو إمرار اليد مع معارضته بأن ملاحظة كثير منها ومن غيرها يظهر منه أن الواجب انما هو لكون الفسل فقط ، كقوله: (الوضوه غسلتان ومسحتان) ونحو ذلك لادلالة فيه على الوجوب ، لكون الفسل فيها انما كان بالصب ، ويستبعد حصول اليقين بالاستيعاب بدون ذلك ، بل لولا مامحمت من دعوى الاجماع على الاستحباب كا محمت لأمكن المناقشة في دليله فضلا عن الوجوب .

(ومن كان في يده خاتم أو سير) أو نحوها ما يعلم منه عدم وصول الماء أوشك وفعليه إيصال الماء إلى ماتخته) على وجه الفسل إما بنزعه أو بتحريكه أو بغيرها ، فما في المفنعة والمراسم وغيرها من الا مربزعه لايراد به إيجاب خصوص ذلك قطعا ، (وإن كان واسعا استحب له تحريكه) كما هـو نص السرائر والمعتبروالمنتهى والذكرى وغيرها أن وظاهر المقنعة والمراسم ، وتحرير المسألة في الحاجب الذي لم يدل الدليل على الاجتزاء بفسله أو مسحه عوضاً عن المحجوب كالشعر بالنسبة للوجه والناصية ، بأن يقال : إنه لا يخلو إما أن يعلم عدم وجوده أو يشك فيه ، وإما أن يعلم وجوده ويشك

في صفته وهي الحجب أو معاومًا حجبه . أو معاومًا عدمه ، فإن كان الا ول فلا إشكال كصورةالشكالاستمرار السيرة التي يقطع فيها برأي المصوم علىأنه لايجب على المثؤيضي والمفتسل ونحوهما اختبار أبدانهما من الحواجب ،معقيام الاحمالات غالبًا .مع عدم نص أحدمن الفقها، على إيجاب شيء من ذلك في الوضوء أوفي الفسل ، مع أنه كان أولى الأشياء بالنص ، لمكان قذي البراغيث والقمل ونحوها منالموارض الغالبة على البدن ، فحينتذ يتمسك في نفيه بالأصل ، وإن كان الاعتماد عليه من دون نظر إلى ماقدمنا لايخلو من تأمل ، لمعارضته باصالة عدمالفراغ من التكليف، وإصالة عدموصول الماء إلى البشرة. وإن كان الثالث أي ماعلم وجوده وشك في صفته فالظاهر وجوب العلم بوصول الماء إلى البشرة بازالته أو تحريكه أو غيرهما ، لمدم قيام السيرة في مثل ذلك ، والاعماد الفراغ ، ويشير إليه قول الكاظم (عليه السلام) في صحيح أخيه (١) قال : ﴿ سألته عن المرأة عليهـ ا السوار والدملج في بعض ذراعها لاتدري يجري الماء تحته أم لا كيف تصنع إذا توضأت او اغتسلت ? قال : تحركه أو تنزعه حتى يدخل الماء تحته ، وعن الحاتم الضيق لابدري بجري الماء تحته إذا توضأ أم لا كيف يصنع ? قال : ان علم أن الما. لايدخله فليخرجه اذا توضأ. وعن الشيخ روايته مقتصراً على المسألة الثانية ، إلا أنه قال : (الرجل عليه الحاتم الضيق) الى آخره الايقال : ان مفهوم شرط العلم فيه ممارض لمادل عليه صدر الرواية، لأن المنطوق أقوى دلالة ، بل الأول من قبيل المقيد ، والثاني

الحاتم والسوار والدملج أو نزعه إذا لم يعلم جري الماء تحته ، اصحيح علي بن جعفر (١) الوسائل ـ الباب ـ ٤١ ـ من أبو آب الوضوء ـ حديث ،

من قبيل المطلق ، لشمول عدم العلم لصورتي عدم العلم بالوصول والعلم به ، والا ول

خاص بالا ول كما هو واضح ، ولعله لذا قال الشهيد في الذكرى : ﴿ وَبِجِب تَحْرُ يُكُ

عن أخيه الكاظم (عليه السلام) في الثلاثة ، وحكم غيرَها حكما ﴾ انتهى . إذ قد عرفت أختلاف دلالتها بالنسبة إلى الثلاثة ، لكن ماوقفنا عليه من عبارات الأصحاب عدا ماسممته من الذكرى كالشيخ فيالمبسوط وسلاروابن إدريس والمصنف فيالمعتبر وغيرهم لادلالة فيها على حكم الشك ، لاقتصارهم فيها على بيان الواقع ، فغالوا : إنه إن امتنع وجب تحريكه أو نزعه ، وإلا فلا ، ندم قد يستغلمو من عبارة المصنف هنا حكم الشك ، وأنه يجب العلم بوصول الم . كما عن الفاضي في المهذب ، قال مانصه : ﴿وإذا كان في إصبعه خاتم أو فى بده حلي إن كان امرأة وجب عليه تحريكه أو نزعه ليصلالناه الى ماتحته من ظاهر الجسد ، انتهى . هذا إذا كان الشك في حال الوضوء قبل الفراغ منه ، أما لو كان الشك بعده لففلته عنه في حال الوضوء أو لأنه كان قاطعًا بعدم منعه ثم شك بعد الوضوء أو غير ذلك فالأقوى الصحة وعدم الالتفات الى ذلك ، لأنه من الشك بعد الفراغ ، وحملا لفعل المسلم على الوجه الصحيح على إشكال في الأول؛النسبة لما علم من حاله أنه لو كان متنبها حال الوضوء لكان شاكا ، للشك في شمول أدلة الفراغ لمثله ، وكذا الظاهر الصحة فيما لو علم بوجود الحاجبولمُــ يعلم سبقه بالوضوء أوبالمكس من غير فرق بين ضبط تأريخ أحدهما وعدمه ، تحكيا لما دل على عدم العبرة بالشك بعد الفراغ ، وبها ينقطع الاستصحاب .

وقد يرشد اليه في الجلة موثق عمار (١) سأل أبا عبد الله (عليه السلام) ﴿ عن الرجل يجد في إنائه فأرة وقد توضأ في ذلك الاناء مهاراً أو اغتسل منه أو غسل ثيًّا به وقد كانت الفارة متسلخة ، ففال : إن كان رآها في الاناه قبل أن يغتـــلأو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد مارآها في الاناء فعليه أن يفسل ثيابه ويفسل كلما أصابه ذلك الماءويميد الوضوء والصلاة ، وإن كان أنما رآها بمد مافرغ من ذلك وفعله

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ع ـ من أبواب الماء المطلق ـ حديث ١

فلا يمس من الماه شيئًا ، وليس عليه شيء ، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه ؟ ثم قال : لعله أن يكون أنما سقطت فيه تلك الساعة ، بناء على مساواة الحائل لنجاسة الماه ، وقد يلحق به أيضًا الشك في تطهير المحل أيضًا ، فتأمل. بل وكذا لو شك في علاج الحاجب بعد الوضو. كالخاتم الذي علم أنه حاجب وشك بعد الوضو. أنه عالجه فأوصل الما. تحته أولا ، لما صمته ، وحملالفعل المسلم على الصحة ، ويشيراليه قوله (عليه السلام)(١): (أنت في تلك الحال أذكر) وكذا لو شك في صفة الحجب قبل الوضوء ثم نسي العلاج فذكر بعد الوضوء ، فإن الأقوى أيضاً الصحة ، لرجوعه أيضاً إلى الشك بعد الفراغ ، يستأنس لحكم الصحة فيه بما رواه الحسين بن أبي العلاء (٧) قال : ﴿ سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن ألخاتم إذا اغتسلت قال : حو لهمن مكانه ، وقال في الوضوء تديره، فان نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرك أن تميد الصلاة ، وقال في الفقيه (٣) : ﴿إِذَا كأن مع ألرجل خاتم فليدوره في الوضوء ، ويحوله عند الفسل وقال الصادق (عليه السلام) وإن نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرك أن تميد الصلاة ، انتهى . لظهور الأمر بالتحويل والادارة في الوجوب ، وهو لايكون إلا عند الشك في حجبه والعــلم به ، والثاني غير مراد قطعًا ، إذ لامعنى لعدم الأمر باعادة الصلاة في صورة النسيان معالملم بعدم غسل ماتحت الخاتم كاهو الغرض ، فلم يبق إلا صورة الشك ، بل قد يدعى انها هي المتعارف في السؤال عنها ، وهو أولى من حملها على الاستحباب مطلقاً أو مع حمل الخاتم على إرادة الواسع ، كما وقع من بعض متأخري المتأخرين ، بل قد تحمل عبارة الصدوق عليه أيضًا ، وأما القسمان الأخيران فحكمها واضح ، إلا أنه ذكر المصنف وجمع من الأصحاب الاستحباب فيما عـلم فيه سعة الخاتم ونحوه ، بل قد يظهر من

⁽١)الوسائل _ الباب _ ٤٧ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٧

 ⁽٣) و(٣) الوسائل - الباب - ٤١ - من ابواب الوضوء - حديث ٧ - ٣

المصنف في المعتبر دعوى الاجماع حيث قال : ويحرك مايمنع وصول الماء إلى البشرة ، ولو لم يمنع حركه استحبابا ، وهو مذهب فقهائنا ، وعلله مع ذلك بالطلب للاستظهار في الطهارة ، ولا بأس به في مقام الاستحباب هذا .

والظاهر أنه لافرق فيما تقدم بين الحاتم وغيره من الحواجب لما مجب غسله من طاهر البشرة ، ومنه الوسخ تحت الأظفار إذا تجاوزت المعتاد وكان ساتراً لما لولاه لكان ظاهراً فانه مجب إزالته إذا لم يكن في ذلك عسر وحرج ، واحمال القول انه ساترعادة وكان يجب على النبي (صلى الله عليه وآله) بيانه ، ولأنه كالذي يستره الشعر من الوجه في غاية الضعف ، وكنى من النبي (صلى الله عليه وآله) بيانا مادل على وجوب غسل البشرة واليد ونحو ذلك ، وجعله كالشعر قياس ، فمن هنا نص المصنف في المعتبر والعلامة في القواعد والشهيد في الذكرى والمحقق الثاني وغيرهم على وجوب إزالته ، وجعله في المنتهى أقرب ، لما سمعته من الاحمال ، ولاريب في ضعفه .

والحرق التي تشد على المكسور من العظام ، وفي شرح المدوس أن الفقها، يطلقونها على مايشد به القروح والجروح أيضاً ، ويساوون بينها في الأحكام ، فلت ؛ ولعله الظاهر من المصنف والعلامة وغيرها ، لا كتفائهم بذكر الجبيرة عن حمكم مايشد على الجروح والقروح ، ومن المستبعد عدم تعرضها لذلك وكيف كان (و) هي (إن) كانت في عمل الغسل و (أسكنه نزعها) وغسل البشرة أو غمس العضو في الماء أو (تكرارالماه عليها حتى يصل البشرة وجب) مخيراً بينها ، كا هو ظاهر التحرير والقواعد والارشاد والذكرى والدروس وصريح جامع المقاصد وكشف اللئام وغيرها ، ويقتضيه إطلاق والذكرى والدروس وصريح جامع المقاصد وكشف اللئام وغيرها ، ويقتضيه إطلاق المتبر والمنتهى ، وعن التذكرة إيجاب النزع والفسل إن أمكن ، وإلا فالمسح على نفس البشرة ، قان تعذرا فايصال الماء بالتكرير أو الفمس ، وفيه مخالفة لما ذكرنا من وحمين البشرة ما ما لتخيير بين النزع والتكرير ، والثاني تقديم المسح على البشرة عليه ما الأول عدم التخيير بين النزع والتكرير ، والثاني تقديم المسح على البشرة عليه ما

وظاهراً لا ولين عدم تقديمه على السبح على الجبيرة فضلا عن التكرير الذي هوغسل عندهم. ولا ينبغي الاشكال في ترجيح ماذكره الأصحاب من التخيير مع كون التكرير أو الغمس محصلين للاصابة مع الجريان الذي يتحقق بهما الغسل عرفا ، لصدق الامتثال مسم عدم الدليل على اشتراطه بشيء آخر ، ومافي الصحيح أو الحسن (١) من أم الرجل الذي في ذراعه القرحة المصبة بالنزع والفسل إن كان لا يؤذيه الماء ، مع عدم كونه في الجبيرة يراد عدم الاجتزاء بالمسح على الخرقة ، لاعدم الاجتزاء بالفسل بغير النزع، كما هو واضح لمن لاحظه . على أنه معارض بالموثق (٢) عن الصادق (عليه السلام) سئل « عن رجل بنكسر ساء ـ ده أو موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر أن يحله لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع ? قال : إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناءاً فيه ما. ، ويضم موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده ، وقد أجزأه ذلك من غير أن يحـله » لظهوره سما ذيله في أنه يجزؤه ذلك وإن تمكن من حله . وأما اذا حصل من التكرير إصابة من غير تحقق الجريان الذي بدونه لايتحقق الغسل فيشكل التخيير بينه وبين الغسل مسم النزع ، واحمال تحقق مسمى الغسل في خصوص الجبيرة بمجرد الاصابة لاخَّتلافه بالنسبة إلى المفسول فيه _ مع امكان منعه واحتمال تسليمه في خصوص غس العضو لاالتكرير _ أنما يتم مع تعذر الغزع والفسل لامع المكنة منعما ، وإلا لاجتزى ً بنحو ذلك في الاختيار ، ولا يرتكبه ذو مسكة ، وأما احتمال الاستناد إلى خصوص ماسمعته من الوثق الدال على الاجتزاء به يمجرد الوصول إلى الجلد جرى أو لمجروان لم يدخل تحتمسمي الفسل ففيه أولاً أن الذي يظهر من تعليل القائلين بالتخيير أذذلك لكونه غسلا ، فكأنهم فهموا من الخبر أنه مبنى على إرادة الفسل ، لتصريحهم في غير المقام أنهمأخوذ فيه الجريان من غير استثناء لحال الجبيرة ، وثانياًانه لايجسر على تقييد

⁽١) و (٢) الوسائل _ الباب - ٩٠٩ ـمن ابواب الوضوء - حديث ٧ - ٧

- 444-

الوثق الذي لم يملم عمل الأصحاب به على هذا الوجه ، بل الظاهر خلافه ، نعم مكن أن يقال : مِجْنَزَى به ويقدم على السح على الجبيرة عند تمذر النزع والفسل لكونه أقرب إلى الأمور به ، أو لأن مباشرة الماء للجسد واجبة للأمريالصب ونحوه ، والغسل واجب آخر ، وتعذر الثاني لا يسقط الأول إذ (لا يترك اليسور بالمسور) و (مالا يدرك しくならればしる).

﴿ وَإِلَّا ﴾ أي وإن لم يمكن النزع ولا التكرير ولو لنجاسة الحل بنجاسة لايمكن تطهيرها كما نص عليه بعضهم ، من غمير فرق بين حصول التضاعف النجاسة بالفسل وعدمه وان كان قــد يظهر من بمضهم إيجاب النسل في الثاني ، لاصالة عدم الانتقال من الفسل إلى المسح، واستنهض عليه الاطلاق في نحو العبارة ، لكن لاريب فيضعفه، لما دل على اشتراط طهارة ما. الوضوم ، والشروط عدم عند عدم شرطه ، فيكون غير متمكن من الغسل ، لأن للمنوع شرعا كالمنوع عقلا ، فيدخل في معقد إجماع بمضهم انه إن لم يتمكن من الفسل أجزأه المسح على الجبيرة ، وبذلك يرتفع إطلاق العبـارة ونحوها ، على أن هذا الاطلاق لم يكن مساقا الذاك حتى يستدل به عليه ، ﴿ أَجِزُ أَمَالُسُحُ عليها) عن غسل البشرة بلا خلاف أجده بين القدماه والمتأخرين ، بل في صريح الخلاف والمنتهي والتذكرة وظاهر المبتبر وغيره دءوى الاجماع عليه ، وهو الحجة ، مضافا إلى خبر كليب الأسدي (١) سألت أبا عبد الله (عليه السلام) ﴿ عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاة ? قال : إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره ، والرتضوي المروي عن تفسير العياشي (٢) قال(ع) : ﴿ سألت رسول الله (صلى الله عليه وآله) عن الجبائر تكون على الكسير كيف يتوضأ صاحبها ? وكيف يغتسل إذا أجنب ? قال (صلى . الله عليه كاله) : مجزؤه السح عليها في الجنابة والوضوء، قلت : قان كان في برد يخاف (١) و (٢) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبواب الوضوء -حديث ٨ - ١١

- Y98 --

على نفسه إذا أفرغ الماء على جسده ، فقرأ رسول الله(صلى الله عليه وآله) (١)(ولاتقتلوا أنفسكم ان الله كان بكم رحما) ، وفحوى الصحيح أوالحسن (٢) عن أبي عبدالله (عليه السلام) أنه سئل «عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من مواضعالوضو. فيعصبها بالخرقة ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ ، فقال (عليه السلام) : إن كان يؤذيه الماه فليمسح على الخرقة ، وإن كان لا يؤذيه الماه فلينزع الخرقة ثم ليغسلها ، قال : وسألته عن الجرح كيف أصنع به في غسله ? قال (عليه السلام) : اغسل ماحوله » بل بحتمل أن يكون ذلك من الجبيرة بناء على تعميمها لما يشد على القرحة وتحوها في الروايات فتأمل . كفحوى مادل (٣) على المسح على الطلا. للدوا. وغيره .

ثم أن ظاهر العبارة وغيرها ألانتقال بمجرد تعذر الفردين إلى السح على الجبيرة سواء تمكن من المسح على البشرة أولا ، خلافا التذكرة وبعض من تأخر عنها ، فأوجبوا السح عليها مقدما على المسح على الجبيرة ، ولعله للأولوية القطعية ، ولكونه أفربإلى الأمور به ، وهو لايخاذ من وجه ، لانصراف كثير منّ عبارات النصوص والفتاوى المتضمنة للمسح على الجيرة إلى عدم الممكن من حلها ، على أنه من الأفراد النادرة التي لايشملها الاطلاق ، إذ الممكن من المسح على الجبيرة بالماء على وجه يحيث لايتمكن معه من الاتيان بأقل أفراد النسل الذي هو كالدمن في غاية الندرة ، ومر ذلك يظهر قوة خلافه ، لعدم القطع بأولويته من المسح على الجبيرة ، إلا إذا قلنا بجواز مثل ذلك فيها أي السح على الجيرة برطوبته ، لاقابلية بها للانتقال من جز. إلى آخر بل ولو قلنا به ، لأن أحكام العبادات غير معروفة الحكم والصالح ، فلا سبيل للقطع بذلك . ومنه ينقدح الاشكال في الاجتراء به أي المسح على البشرة فضلا عن وجوبه وتعينه ، وطريق الاحتياط غير خني ، ومن العجيب مايظهر من بعضهم من تقديم المسح على البشرة

⁽١) سورة النساء _ الآنة س

⁽٧)و (٧) الوسائل _ الباب _ ٣٩ - من أبواب الحيض _ حديث ٧ _ ٥

على المسح على الجبيرة حتى لو كانت البشرة نجسة مع عدم إمكان التطهير ، وفيه ـ مع ما تقدم واستلزامه تضميف النجاسة ـ أنه مناف لاشتراط طهارة محال الوضوء .

ثم أن ظاهر الأصحاب جيماً تمين السح على الجبيرة والحال هذه ، ولم تعرف المناقشة في ذلك بينهم إلى زمن الأردبيلي ، فانه قال على مانقل عنه: أنه عكن الاستحباب والاجتراء بنسل ماحولها ، إلا أن يثبت إجاع أو نحوه ، وتبعه في ذلك صاحبا المدارك والذخيرة ، قال في الأول : ﴿ ولولا الاجاع المدعى على وجوب مسح الجبيرة لأمكن القول بالاستحباب ، والأكتفاء بفسل ماحولها ، لصحيحة عبد الرحمانين الحجاج (١) قال : ﴿ سَأَلْتَ أَبَّا عَبِدَاللَّهُ (ءايه السلام)عن الكسير تكون عليه الجبائر أويكون به الجراحة ، كيف يصنع بالوضوء وعند غسل الجنابة وغسل الجمعة ? قال : يفسل ماوصل اليه الغسل بمــا ظهر بما ليس عليه الجبائر ، ويدع ماسوى ذلك بما لايستطيع غسله ، ولاينزع الجبائر ، ولا يمبث بجراحته ، ورواية عبدالله بن سنان (٣) قال : ﴿ سألته عن الجرح كيف يصنع به صاحبه ? قال: يفسل ماحوله ، وينبغي القطع بالسقوط في غير الجيرة ، أما فيها فللسح عليها أحوط ، انتهى . قلت : وقد محمت أيضًا مافي الحسن أو الصحيح المتقدم من الأمر بفسل ماحول الجرح أيضًا ، وربما استظهر ذلك من الصدوق (رحمه الله) ، لأنه قال بعد أن ذكر ماذكره الأصحاب من المسح على الجبيرة : ﴿ وقد روي في الجبائر عن أبي عبدالله (عليه السلام) أنه قال : يفسل ماحولها ﴾ لما ذكره في أول كتابه أنه لايذكر فيه إلا مايمتقده ، ويعلم أنه حجة بينه و بين ربه ، ولا ينبغي الشك في ضعف هذه المناقشة ، إذ حل الأمر بالمسح فياسمعت من الأخبار وخبر المرارة ولفظ الاجزاء الوارد في عدة أخبار منها روايتا الطلاء وغيرها

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٣٩ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ، وهو مروي عن الرضا (عليه النسلام) (٧) الوسائل ـ الباب ـ ٣٩ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ٣

على إرادة الاستحباب بعيد جداً ، وكذا حلها على إرادة الوجوب التخييري ، بل هو باطل ، لما فيه من التخيير بين الفعل وتركه ، على أنه لاصراحة في المعارض ، لا أن الا مر بفسل ماوصل إليه الفسل وترك مالايصل اليه لايقضي بعدم وجوب المسح، بل أفصاه سقوط الفسل عما تحت الجبيرة ، وكذا رواية الجرح ، مضافا إلى عدم معلومية كونه مكشوفا أومج براً ، وأيضاً هو لا يثبت في غير الجرح من الجبيرة إلا بضميمة فتاوى الا صحاب من عدم الفرق بينها ، والموجود فيها الوجوب ، كل ذلك مدم الاجماع المنقول المستفيض ، بل والحصل المؤيدين بالاحتياط وغيره ، وما محمته من عبارة الصدوق (رحمه الله) لا ظهور فيها في تلك ، بل هي ظاهرة في عدمه ، على أنها رواية غير عامل بها ، لذكره أولا ماأفتى به ، ولذا لم ينسب اليه أحد الحلاف في ذلك، مع أن خروجه غير قادح في الاجماع .

ثم ان ظاهر ماسمعته من الأدلة من الاجماع وغيره الاكتفاء بمسح الجبيرة ، وأنه لا يجب غسلها مع الممكن منه ، بل عدم الاجتزاء به لو وقع من دون مسح أو معه بدون قصده. فضلا عن وجوبه ، وعن العلامة في نهاية الاحكام احمال إيجاب أقسل مسمى الفسل ، واستجوده بعض من تأخر عنه ، قلت : وكأنه لمكان قيام الجبيرة مقام البشرة ، فيجب فيها ذلك ، وماني الروايات من الأمر بالمسح يراد به المسح اللهوي ، أي يمر يده بعد أن يلها بالماء بما يتحقق به ذلك على الجبيرة ، ولا يجب عليه تطلب ماتحت الجبيرة ، بل يصدق على هذا الفرد من الغسل أنه مسح عرقا ، لكن مراده لا يخلو من إجمال ، لعدم العلم بأن مراده بايجاب أقل مسمى الغسل عدم الاجتزاء بالمسح وبغيره من أفراد الغسل أيضاً ، لا نه أقرب إلى المسح من غيره ، أو يريد أن ذلك أقل الواجب ، وإلا فيجزى غيره ، وجهان ، وكذا كلام من تسمعه عمن مال إلى مقالته ، ولقد أطال الاستاذ الا كبر ف شرح المفاتيح في تأييدهذا الغول و تسديده ، وعماقال ؛

﴿ إِنَّهُ لِيسَ المُوادُ مِن قُولُهُ (عليه السلام) :ويمسح على الجبائرونمو ذلك سوى الهيمر " مِلم على الجبائر مكان إمهاره على البشرة موضاً عنها ، وليس الراد أنه يجنف يده من الرطوبة الزائدة فيها كيلا يقع جريان أصلا، إذ قد تكون الجبيرة في وسط النراع مثلاه فيلتزم المكلف حينتذ بنسل اليد من الرفق إلى الجبيرة ثم أنه بجنف يده لمسح الجبيرة ثم يأخذ بعد ذلك ماءاً جديداً ويفسل به بقية اليد ، ولمل القطع حاصل بعدم إرادة ذلك ، بل لا يكاد يتحقق مسح في مثل الرأس والرجلين خال عن ذلك ، فضلا عن هذا المسح الذي يظهر من الأخبار أن الراد عدم كونه تحت الجبيرة ، لاأنه ينتقل الوضوه حينتذ ، ويجعل غسله مسحاً من دون مانع من الفسل أصلا نعم مع المانع لامانع منه ، ولعل مراد الفقهاء ماذكرنا ، لعدم إشارة أحد منهم إلى ذلك _ إلى أن قال ـ : بل نقول: الرادمن قوله (ع) في صحيح ابن الحجاج التقدم: (يفسل ماوصل إليه الفسل) الى آخره ماهو أعم من البشرة والجبيرة ، وهو أنسب بعموم كلة (ما) ولعل عدوله عن قوله (عليه السلام) : (اغسل ماحولها) لهذه النكتة . قال : ولو قلنا أن الرواية ليستخاهرة في ذلك لوجب حلمًا على هذا المني ، لئلا تحصل المنافاة بينها وبين غيرهامن الروايات، لظهورها بدون ذلك في الاكتفاء بنسلماحول الجبيرة ، ثم أيده بفوله (عليه السلام): (لايسقط الميسور بالمعسور) ونحوه _ ومما قال أيضاً _ : إن أخبار المسح لو كانت تدل على عدم الجريان أو وجوب قصد عدم مدخليته تصير معارضة لما دل على وجوب الفسل من الكتاب والسنة ،. ومن الملوم أنه إذا تعذرت الحقيقة فالحل على أقرب الجازات ، فينتذ تحمل أخبار المسح على ماذكرنا ، أو يراد بها أنها إذا تضرر بغير المسح حتى فيا ذكرناه ، انتعى .

ولايخنى عليك مافيه ، وكأن الذي دعاه إلى ذلك تخيل أن القول بالمسح ينافيه مايحصل لبعض أجزاء الماء من الانتقال الذي يتحقق به الفسل ، وهو معلوم الفساد وان ظهر من بعض كلمات بعضهم ، بل التحقيق أن المسح بالماء في المقام يتحقق وإن حصل

ذلك ، نعم عن لانوجبه ، لأنه من المستبعد بل من المقطوع بعدمه إرادة الفسل من الفظ المسح المتكرر في النصوص والفتاوى ومعاقد الاجماعات ، بل السيرة والطريقة على خلافه ، فإن استيعاب الجبيرة بالماء على وجه محيث ينتقل كل جزء منه إلى جزء أو جزء بن منها مسع أن الفالب فيها أن تكون من الحرق التي يتعسر جداً فيها مثل ذلك لحصول جفاف الأجزاء المائية بمجرد وقوعها عليها غالبا مما لا ينبغي أن يصغى اليه ، مع منافاته مشروعية المسح على الجبائر من التخفيف والسهولة ونحوها ، بل التحقيق أن المراد في النصوص والفتاوى أنه يجزؤه أن يمسح بالماء جبائره عوضا عن البشرة ، سواء حصل انتقال لبمض الأجزاء المائية بحيث يتحقق به مسمى الفسل أولا ، نعم قد يقال: إنه الرجب عليه نية كونه مسحاً أو غسلاكما في غيره من أعضاء الوضوه ، إذ الظاهر من الروايات أن هذا المفى مجز عن غسل البشرة ماشئت فسمه ، مخلاف المسح في نحوائر أس والقدمين الواجب فعلها باعتقاد المسحية أو الفسلية كما تقدم سابقاً ، نعم قد يقال: إنه والقدمين الماسح في نداوة اليد ولو قلنا بالاجتزاء به في الرأس والقدمين ، بل الظاهر أنه لا بد من المسح بالماء ، والغارق بينها الدليل .

ثم انه هل بشترط في هذا المسح أن يكون بالكف بل بباطنها لكونه المتبادر من الته أولا ? لا يبعد الثاني، لعدم وجوب العمل بمثل هذا التبادر، وكيف كان فالظاهر من النصوص والفتاوى إيجاب استيعاب الجبيرة بالمسح، وبه صرح في الخلاف والمعتبر والتذكرة و نهاية الأحكام والرياض وكشف اللهام والدروس والذخيرة والحدائق وشرح المفاتيح والرياض، بل في الأخير أنه لاريب فيه ، قلت : ولا أجد فيه خلافا سوى ماعساه يظهر من الشيخ في المبسوط ، قال : والأحوط أن يستفرق جميعه ، واستحسنه في الذكرى بعد أن أشكل وجوب الاستيعاب بصدق المسح عليها بالمسح على جزء منها لمصدق المسح على الرجلين والحفين عند الضرورة ، والأقوى الأول لأنه المنساق إلى المستعاب من الأخبار ، كانيساق بدلية الجبيرة عن ما يلزم فيه ذلك ، مع استصحاب مكم

الحدث والشفل اليقيني ، وماذكره من الصدق المتقدم بمنوع ، لكون الجيرة اسماللمجموع فللسح عليها قاض باستيما بها سيا في القام ، وماعساه يظهر من بعض الاستمالات كالمسع على الظهر ونصوه بما ينافي ذلك فهو القرينة ، وماذكره من الاجتزاء بالبعض في القدم ونحوه الما هسو لمكان دخول الباه في الممسوح ، كا دلت عليه الرواية السابقة ، بل مقتضاها أنه لولا الباء لكان اللازم الاستيماب ، وتفاوت من ابن الظهور في الاستيماب في مثل مستحب الجبيرة دون المسح على الجبيرة لاينافي ماذكرنا ، فلا ريب حينئذ في مثل مستحب الجبيرة دون المسح على الجبيرة لاينافي ماذكرنا ، فلا ريب حينئذ في لزوم الاستيماب ، بل لعل من ادالشيخ بالاحتياط الواجب في نحو المقام أو لاستغراق الحتاط فيه أي استغراق مافيها من الفرج والثقوب ونحو ذلك ، فان الظاهر عدم وجوبه لما فيه من المسر والحرج ، مع عدم ظهور قوله (ع): اسمح عليها ونحوه فيه ، كا هو واضح ونما عرفت من انسياق بدلية الجبيرة يجري فيها حينئذ ما كان يجري في البدل منه من التثنية والابتداء من المرفق ونحوها على إشكال في البعض ، لعدم ثبوت البدلية في منطوق الأدلة ، ولعله بناء على ماذكرنا من أن الموالاة تقدير زماني يندفع الاشكال فيها بالنسبة اليها ، والظاهر الاكتفاء بالمسح ببلة الجبيرة ونداوتها لو كانت على الماسح ، فتأمل .

ولافرق حيث يمسح على الجبيرة بين كون المحل طاهراً أو نجساً ولذا نص المصنف عليه بقوله: (سواه كان ماتهم الحاهراً أو نجساً) بلا خلاف أجده بين أصحابنا لاطلاق الأدلة من الروايات والاجماعات ، بل قد يظهر من المعتبر دعوى الاجماع عليه ، خلافا المشافعي من الحكم بالاعادة حيث يكون نجساً ، ولافرق في نجاسة ماتحم ابين البشرة وغيرها من أجزاه الجبيرة الباطنة ، وإطلاق المصنف كالعلامة وغيره يقتضي عدم الفرق بين كونها في محل المسح أو الفسل ، وهو متجه في غير التكرير أو الفسس ونحوها ، فان الظاهر عدم وجوبها في المسح وإن تمكن منها ، الفرق بينه وبين الفسل باشتراط مباشرة الماسح للمسوح مسم إمراره عليه في حصول حقيقته دون الفسل ، واحيال مباشرة الماسح المسوح مسم إمراره عليه في حصول حقيقته دون الفسل ، واحيال

الايجاب لمدم سقوط الميسور بالمسور ونحوه ضعيف ، لعدم جريانه في نحو المقام كمابين غير مرة .

وهل مجب تخفيف الجبيرة لو كانت خرةا متعددة مثلا ? الأقوى عدمه ، لاطلاق الأدلة ولأنه لاير تفع بذلك من الحائل ، وكذا لو كانت جبائر متعددة ، كان جبّر فوق الجبر ، فسا عن نهاية الأحكام من الاشكال في المسح على الظاهر من الجبائر لو كانت متكثرة ليس في محله ، ولو كان ظاهر الجبيرة نجساً لا يمكن تعليره ولا إزالته ر وإخراج ماتحته فالظاهر وجوبوضع خرفة طاهرة عليه وضعاً تكون به من أجزاءالجيبرة بل في المدارك أنه لاخلاف فيه ، لكن في الذكرى بعد أن استقرب ذلك قال : ﴿وَعَكُنَ إجراؤه مجرى الجرح في غسل ماحولها ، انتهى . وهو ضعيف ، وأضعف منه الاجتراء عسمها مع تجاستها للاطلاق ، إذ هو غير مساق لبيان ذلك ، وإلا لاقتضى الاجزاء مع النمكن من التطهير ، وأحمَّال الرجوع بسبب ذلك التيمم لايخلو من وجه تعرفه إن شاء الله فيما يأتي ، لأنها في حسكم الكسر الكشوف ، ولو كان ظاهــر ألجبيرة مفصوبا لم يجز السح عليه قطعاً ، وفي وجوب وضع المحلل عليه وجهان ينشئان من أن المُصب في الباطن من الجبيرة كالظاهر أولا ، ولو مسح على المُصوب لعذر شرعى من جهل به ونحوه اجتزى به ، أمَّا لو كانت الجبيرة محرمة بغمير النصب كالحريرية مثلا أو كونها من لباس الذهب للذكر فلا بأس بالمسح عليها ، لأن الحرمة خارجية ، وعسح على ألجبيرة الساترة لشيء من الصحيح إذا كان ستره من المقدمات العادية واللوازم العرفية لمثل هذا الجرح، إذ التدقيق في نحو ذلك مناف لأصل مشر وعيتها من التخفيف، وقد ظهر لك من الأدلة السابقة أنه لافرق بين مايشد به الكسر أو الجرح أو القرح ، بل قد سمعت ماني شرح الدروس من نسبته إرادة الأعم من الجبيرة إلى الفقهاء المؤيد يما تقدم ، وبخبر العصابة للقرحة ، بل في النتمي و أن الجبائر ثنزع مع الكنة ، وإلا مسح عليها ، وكذا المصائب التي تعصب بها الجرح والكسر ، وهو مذهب علمائنا

أجم ﴾ انتهى . وفي خبر عبد الأعلى مولى آل سام (١) قال : ﴿ قالت لأبي عبد الله (عليه السلام):عثرت فانقطع ظفري ، فجعلت على إصبى مرارة فكيف أصنع الوضوه قال (عليه السلام) : يمرف هذا وأشباهه من كتاب الله عزوجل ، قال الله تعالى (٧) (ماجعل عليكم في الدين من حرج) امسح عليه ، مايدل على ذلك أيضًا ، بل يستفاد منه عــدم الفرق في المشدود بين كونه من الحرق أو غيره ، ومثل الجبائر والمصائب مايطلي به الأعضاء للدواء ، كا صرح به جماعة من الأصحاب ، بل لاأجد فيهخلاقا، لحسنة الوشا (٣) قال : « سألت أبا الحسن (عليه السلام) عن الدوا. إذا كان على بدي الرجل أيجزؤه أن يمسح على ملاه الدواء ؟ فقال: نعم يجزؤه أن يمسح عليه، وقدعرفت سابقًا أنهم حماوا مادل على المسح على الحنا. في صحيح ابن مسلم (٤) عن أبي عبد الله (عليه السلام) و في الرجل يحلق رأسه ثم يطليه بألحناه ثم يتوضأ الصلاة فقال (عليه السلام): لا بأس بأن يمسح رأسه والحناء عليه ﴾ وخبر عمر بن يزيد قال (عليه السلام) : «يمسح فوق الحناء، على الضرورة ، بل هو مشعر بكون ذلك من السلمات عندهم ، وقد يستغاد من مجوع هذه الا خباروغيرها كفحوى أخبار الجبائر خصوصاً قوله (عليه السلام): (إن كان يؤذيه الماء) ونحوه جواز المسح على كل حائل من شداد وغيره وضع على المضو لدفع ضرره أو زيادته ونحو ذلك منغير تفصيل بين كون ذلك المرض كسرا أوجرحا أو قرحا أو صليلا وغيرها ، كما يقضى به نرك الاستفصال في الدواء العللي عن فلك الداء ، وماسمته من خبر الرارة ونحوها .

والظاهر أنه للكلف أن يجمل ذلك الحائل وإن لم ينحصر الدواء فيه من غير

⁽١) الوسائل - الباب - ٢٩ - من أبو اب الوضوه - حديث ٥

 ⁽٧) سورة الحج - الآية ٧٧

٣ - ٤ - ٧ - ١٤) و (٥) الوسائل _ الباب ٢٧ ـ من ابواب الوضوء - حديث ٧ - ٤ - ٣

-- 4-4-

فرق بين حصول الخطاب بالوضوء وعدمه ، وما في موثقة عمار (١) سأل أبو عبد الله (عليه السلام) : « عن الرجل ينقطع ظفره هل يجوز له أن يجعل عليه علكا ؟ قال : لا، ولاعمل عليه إلا مايقدر على أخذه عنه عند الوضوء ، ولاعمل عليه مالايصل إليه الماه، محمول على عدم حصول نفع به ، على أن في سنده عماراً وقد طمن فيه بأنه متبرد برواية الغرائب.، وإلا فاحبَّال حملها على عدم الانحصار في التداوي بذلك بميد ، لا نالظاهر جوازه وإن لم ينحصر به ، كما يقضي به ترك الاستفصال فيما محمت وغيره ، معمافي ذلك من الحرج ، نعم محتمل حمله على الكراحة مع عدم الانحصار .

ولو وضعالحاجب مع عدم الضرورة أو اتفقفلم يستطع إزالته فني إجرائه مجرى الجبائر فى المسح عليه وعدمه وجهان ، رجح بعضهم الأول ، والمهم تحرير الا صل في مثل ذلك وغيره بما لم يظهر من الأدلة بيان حكمه ، فقد يقال : إن الا صل يقضى في الوضوء وماجري مجراه أنه متى تعذر غسل بعض الأعضاء الواجبة فيه لحاجب بسقوط الوضوء والرجوع إلى التيمم ، لانتفاء المركب بانتفاء أحد أجزائه ، ومايقال: إن الأمل يقضى بالرجوع إلى البدل ، وذلك لاستصحاب خطاب الوضوء ، فبعد فرض الخطاب بهوالحال هذه ينتقل منه إلى البدل ، لعدم التكليف عالايطاق ، ولا نالمنصرف من الخطاب لمثل هذا المكلف ذلك . يدفعه أن الاستصحاب لايصلح لا نبات حكم شرعي ، مع معارضته بظاهر أدلة الوضوء ، كالقول إنه يستفاد من خبر المرارةأن الأصل في مثل ذلك الرجوع إلى مسح البدل مطلقًا ، لا نه .. مع الغض عما في سنده إذ لم أفف على توثيق لعبد الأعلى _ لاصراحة أنيه بذلك ، إذ قد يكون المراد منه الاستدلال على سقوط غسل المتعذر غسله ، وهو لاكلام فيه ، انما الكلام في الحـكم بعد ذلك هـل هو سقوط الوضوء أو غيره ? نعم قد يقضي التأمل فيه وفي جميع أخبار الباب وخبر الخف وغيره بانتقال حكم الحجوب إلى الحاجب في سائر أنواع المرضالتي (١) الوسائل _الباب _ ٢٩ _ من أبواب الوضوء _ حديث ٢

عي سبب في الحجب به ، دون مالايكون كذلك من الحواجب .

وكذا مايقال: إن الأصل يقضي بالسقوط فيما تعذر غسله للأصل ، واشتراط وجوبه بالقدرة مع وجوب غسل الباقي لقوله (عليه السلام) (١) : (لايسقط الميسور بالمسور) ولاستصحاب الوجوب فيه ، إذ يدفعه أن ماادعاه من المشروطية بالقدرة لوسلم فأقصى مايسلم بالنسبة إلى الشرائط الخارجة التي لامدخلية لما في صدق اسم المسمى إذا استغيدت من صيغة أمر ونحوها ، أما مثل الأجزاء التي يستفاد من محو قوله: (الوضوء غسلتان) ونحــو ذلك فمنوع إذ لامدخلية القدرة في الأحكام الوضعية ، وأما قوله (عليه السلام) :(لا يسقط الميسور) ونحوه فهو وإن سلم الاستدلال به في نحو الأجزاء لكنه موقوف على الانجبار بفهم الأصحاب، وإلا لو أخذ بظاهره في سائر التكاليف لا ثبت فقهاً جديداً لايقول به أحد من أصحابنا ، وأما الاستصحاب فنيه _ مع ماسمعته من عدم صلوحه لاثبات الأحكام الشرعية _ أنهممارض بقاعدة انتفاء الكل بانتفاء جزئه ، فلايستصحب حكم الجزئية ، وبذلك يفرق بين الا جزا. والجزئيات، وكذا مايقال !إن الا صليقضي بالجمع بين التيمم والوضوء بمسحالبدل، لا ن الشغل اليقيني محتاج إلى الفراغ اليقيني يدفعه أنه لامعني له بعد الاستظهار من الا دلة أنه ينتني بانتفاء جزئه ، إذ هي تفيدحينئذ أنه لاوضوء واقعاً ، فينتقل حينئذ إلى التيمم ، لايقال : إنه ليس في أدلة التيمم عموم يفيد ذلك ، لا نا نقول: إن الاجماع على أنه متى تعذرت المائية عقلا أوشرعا انتقل إلى التيمم كاف في إثباته ، فيثبت حينتذ أن الأصل في كل مالم يعلم حكمهن نحو ماسمعت الانتقال فيه إلى التيمم ، وبه يظهر الحكم المتقدم إن لم يغهم من الأدلة خلافه ، لكن ومع ذلك كله فلا يخلو الحكم بهذا الأصل من نظر وتأمل ، سيا مـــع ملاحظة كلامهم في باب التيمم من عدم سقوطه بالحائل في مؤاضع المسح أو محل الضرب، بل لمل الا قوى في النظر قيام مطلق الحاجب مقام محجوبه مع تمذر الازالة ، لخسير (١) غوالي اللئالي عن أمير المؤمنين (عليه السلام)

المرارة وفحوى حكم الجبائر بعد إلفاه خصوصية المرض ، وللقطع بفساد القول بوجوب التيمم بدل الفسل والوضوء لمن كان في بدنه قطعة قير مثلا مدى عره ، وغير ذلك ما يظهر بالتأمل ، والاحتياط لاينبغي أن يترك ، بل لعله كاللازم في أمثال المقام، تحصيلا للبزاءة اليقينية .

ولنمد إلى ماكنا فيه ، فنقول : إن جميع ماذكرنا مما تقدم انما هو في حكم الجبيرة ومايجري عجراها منشداد القرح والجرح واللطوخ وتحوها ، دون المكشوف منها ، أي الذي ليس عليه جبيرة وعُوها من الجرح وعُوه ، قال الحوانساري في شرح الدروس : ﴿ أَنَ الأُصْحَابِ أَلْحَقُوا الكُسْرِ الْجَرِدُ عَنِ الْجَبِيرَةُ أَيْضًا بِالْجُرْحُ في ألحكم ، وكذا كل دا، في العضو لا يُمكن بسببه إيصال الما، اليه ، وظاهر ، الاجماع على ذلك ، وتفصيل الحال ان الجرح إن كأن مكشوفا وأمكن غسله بحيث لاضرر بتسخين ما، ونحوه فلا إشكال في وجوبه ، وإلا فان تمكن من المسلح عليه مباشرة فمن المصنف في المعتبر والملامة فىالتذكرة والنهاية والشهيد فى الدروس وغيرهم من علمائنا المعاصرين إيجابه ، لكونه أقرب إلى المأمور به ، وأولى من مسح الجبيرة ، واستشكله جماعة من متأخري المتأخرين ، بل في المدارك انه ينبغي القطع بالاكتفاء بفسل ماحوله ، بل في جامع المقاصد في باب التيمم نسبة ذلك فيه وفي الكسر الذي لاجبيرة عليه إلى نصبهم وورود الأخبار مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، ولعله لخبر عبدالله بن سنان عن الصادق (عليه السلام) (١) قال: ﴿ سألته عن الجرح كيف يصنع به صاحبه ؟ قال (عليه السلام) يفسل ماحوله ، كذيل الصحيح أو الحسن عن الحلبي عن الصادق (عليه السلام) (٢) أيضًا بعد أن سئل ﴿ عن الرجل تكون القرحة في ذراعه وفي نحو ذلك من مواضع الوضوء فيعصبها بالحرقة ويتوضأ ويمسح عليها إذا توضأ . فقال (عليه السلام) : إن كان يؤذيه

⁽۱) و (۲) الوسائل - الباب - ۲۹ - من ابواب الوضوء - حديث س - ۲ الجواهر ۳۸

الماء فليمسح على الخرقة ، وإن كان لا يؤذيه الماء فلينزع الخرفة ثم ليفسلها . قلل : وسألته عن الجرح كيف أصع به في غسله ? قال (عليه السلام) : اغسل ماحوله » وما يقال: من شحولها للمكشوف وغير المكشوف وهو مخالف لما عند الأصحاب يدفعه انهاظاهران فيه بقرينة قوله : (اغسل ماحوله) إذ هو مستور معها ، مع ان خبر الحابي كاديكون صريحاً فيه ، سلمنا لكتها حيئلد من باب المطلق الذي قيد ، فلا تخرج بذبك عن الحجية ، نعم قد يدعى ظهورها في عدم وجوب غسل الجرح خاصة لا مسحه ، بل محتمل إرادة توك ماكان منه من الباطن دون الظاهر المعبر عنه بما حوله وغير ذبك ، فلمل الأقوى الا وحوب وضع خرقة مثلا عليه في مثل الحل لظهور الأدلة في بدلية المسح عليها عن الفسل دون المسح على البشرة فينبغي القطع بعدمه ، فوصوح الأولى ية وغيره ، كالقطع بفساد الانتقال إلى التيمم معه ، لظهور اتفاق الأصحاب هنا على عدمه .

نعم إذا تعدر المسح على البشرة فهل يجب وضع لصوق أو شد خوقة ونحو ذلك ما يدخل به تحت ذي الجبيرة وما يحكه ويمسح عليه أولا ? قولان ينشئان من الأصل، وظاهر ما يحته من الروايات ، واستلزام سترشيء من الصحيح والمعلوم من العفو فيها أما هو في السابقة دون اللاحقة ولأن المتيقن من أدلة الجبائر الوضوعة لا الوضوء . ومن قوله (ع) في خبر الحلبي : (فيعصها) لظهوره في التعصيب للوضوء ، سيا مع ترك الاستفسال، ولأن مادل على حديم الجبائر شامل الحبيرة السابقة والموضوعة للوضوء ، صدق اسم الجبيرة ، ويما يؤكده مافيل من اتفاق الفتاوى على أنه لو كان ظاهر الجبيرة نجساً وضع عليها خرقة طاهرة ومسمح ، بل قد سمعت نني الخلاف فيه في المدارك ، وهو من قبيل عليها خرقة طاهرة ومسمح ، بل قد سمعت نني الخلاف فيه في المدارك ، وهو من قبيل مانحن فيه ، إذ دخول هذه الحرقة الجديدة تحت اسم الجبيرة يقضي به هنا ، بل قد يقال: الماراد بالمسح على خرقة الجبيرة وإن لم تكن جبيرة بالفعل ،

4 E

وأيضًا ان قوله (عليه السلام) في خــبر كليب الأسدي (١) قال : ﴿ سَأَلَتَ أَبَّا عِبْدَاللَّهُ (عليه السلام) عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلاة ٢ قال (عليه السلام) : إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائره وليصل ، دال على مانحن فيه ، لأن الا ُصل في الواجب أن يكون مطلقاً ، فيجب تحصيلها إن لم تكن موجودة ، على أنه ليس في السؤال ذكر المجبيرة ، وأيضًا قد يستفاد من مجموع الآدلة سيا خـ بر المرارة ونحوه أن الحائل بدل عند تعذر غسل البشرة ، فيجب تحصيله ، وخبرا الجرح (٢) لامنافاة فيحما لوجوب السح على الجبيرة بعد دلالة الدليل عليه ، سما بعد ورود مثل ذلك في الجبائر . مع أن الحكم مسلم فيها ، كل ذلك مع استبعاد الفرق جداً بين ماتكون الجبيرة موضوعة مع عدم التأذي بحلها وبين مالم تكن كذلك ، على أن شد الجروح والقرُّوح لاضابطة له معلومة مختلف بالنسبة للأشخاص والأوقات وغيرها ، على أنه في وقت الخطاب بالوضوء تارة يتفق أن الجرح مشدود ، وأخرى ليس مشدوداً ، فهل المدار على أول الوقت أو حين الفعل ، كل ذلك مع أن الشغل اليقيني يستدعي البرائة اليقينية ، وهو منحصر فيها نقوله . لا ن احيال التيمم في المقام في غاية الضعف، ومما ذكرنا تعرف وجوب وضع الجبيرة وإن لم نقل بوجوب مسح الجرح مع إمكانه ، كما احتمله في الذكرى أيضًا ، وكيف كان فالغول بالوجوب لايخلو من قوة وإن كان النظر في كل واحد بما محمت من الا دلة مجال ، لكن مجوعها يفيد الفقيه قوة ظن بذلك. ثم أنه إذا تمذر وضم الجبيرة بعدالبناء على الوجوب فهل ينتقل إلى التيمم أو يكتني بنسل ماحول الجرح ? الظاهر الثاني ، عملا بما صمعت من الا خبار ، بل قد بدعى مثل ذلك في الجبائر الشدودة سابقًا ، وبه يجمع بين مادل على المستح على الجبيرة ومادل على غسل ماحولها فيها كماسمته سابقًا ، لكن نقل عن الذخيرة أنه نسب القول بالتيمم في السح على الجبائر إلى الأصحاب ، مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، وفي

⁽١) و (٧) الوسائل _ الباب _ ١٩٩ - من أبواب الوضوء - حديث ٨ - ٧ و٣

الذكرى بعد أن ذكر احمال وجوب الوضع واعترف أن الرواية مسلطة على فهم عدم الوجوب قال : « وأما الجواز قان لم يستلزم سترشي، من الصحيح فلا إشكال فيه ، وإن استلزم أمكن المنع لا نه ترك الفسل الواجب ، والجواز عملا بتكيل الطهارة بالمسح انتهى . وظاهره بل صريحه أنه لا إشكال في الجواز والسح عليه معدم السترلا الوجوب .

لكن قال في الرياض: ﴿ إِنّه إِنْ تَمَدّر مسح الجرح والقرح والكسر المجرد فالا حوط بل اللازم وضع جبيرة أو لصوق تحصيلا للا قرب المحقيقة ، بل قيل لاخلاف فيه مالم يستر شيئاً من الصحيح كاعن الذكرى ﴾ انتهى . وفيه أن الوجود في الذكرى ما محمقه من الجواز لا الوجوب ، والاحتياط في المقام الجمع بين ما تقدم والتيمم ، قانه وإن لم أعثر على من أفتى به في خصوص المقام ، لكن نقل عن المدلامة في النهاية أنه احتمل سقوط الوضوه ، والظاهر أنه يربد إيجاب التيمم مع ما تسمع من الكلام ، وهو أن الا صحاب في خصوص المقام قد عرفت أن الجروح والقروح ملحقة عندهم الكسر، قائل تعذر دمن الجيم عسح عليه ، والمكشوف منها فيه ما محمق من السح على نفس البشرة ، فان تعذر فالوضع أو الاكتفاء بفسل ماحولها ، ولم نعثر في المقام على مفت بالحصوص في النيمم ، لكن جماعة جعلوا في باب التيمم من جملة أسبا به خوف استمال الماملكان خي النيمم ، لكن جماعة جعلوا في باب التيمم من جملة أسبا به خوف استمال الماملكان منها ، علم يفرقوا بين المشدود منها وغير المشدود ، على أن الاشكال في كل منع ، علم المناح من أيضاً ،

بل قد صدر ذلك من المصنف الواحد كالشيخ في المبسوط على ما تقل لنا من عبارته في المقامين ، قانه قال في المقام : « إن كان على أعضاء الطهادة جبائر أوجرح وما أشبه هماو كانت عليه خرقة مشدودة فان أمكنه نزعا نزعها ، وإن لم يمكنه مسح على الجبائر سبل أن قال _: ومتى أمكنه غسل بعض الاعضاء وتعذر في الباقي غسل ما يمكنه غسله ، ومسح على حائل مما لا يمكنه غسله ، الى آخره . وقال في باب التيمم : « ومن كان في بعض جسده أو بعض أعضاء طهارته مالاضرر عليه والباقي عليه جراح أو عليه عرد

في إيصال الماء جازله التيمم ، ولايجب عليه غسل الا عضاء الصحيحة ، وإن غسلها و تيميم كان أحوط ، سواء كان الا كثر صحيحاً أو عليلا ، وقال في النهاية في المقام؛ هما ماصله إن كان على أعضاء الطهارة جبائر أو جرح وشبه و كان عليه خرقة بمشدودة نزع إن أمكن وإلا مسح ، وإن كان جراحا غسل ماحولها ، وقالى في بحث التيمم : و الجهزوج وصاحب القروح والمكسود والمجدود إذا خافوا على تفوسهم استمال الماء وجنب عليهم التيمم » وربا جع بينها بالفرق بين المكشوف والمشدود ، أو بايلل على التخيير بين التيمم والمسح على الجيرة أو الشداد ، كا يشمر به قوله جلو له التيمم ، وفي خصوص عبارة النهاية بوجه ثالث بانختصاص التيمم عا لا يتمكن من استمال المناء أملا .

وقال الحقق الثاني في شرح القواعد في شرح قوله : « ويتمم من لايتمكن من غسل بعض أعضائه ولامسحه مجرح أو نحوه » الى: آخره: « واعلم أن هذا الحكم لا يتمشى على ظاهره ، لأن إلجرح الذي لالعنوق عليه والكسر الذي لم يوضع عليه ويبوة إذا تضرر بالماه يكفي غسل ماجوله كا نصوا عليه ووريت به الأخبار ، فكيف مجوز العدول إلى التيمم ، ويكن الجمع بينها بأن مكون الذي يسقط غسله ولاينتقل بسبه إلي التيمم ماإذا كان الجرح ونحوه في بعض العضو ، ولو استوعب عضواً كاملا وجب الانتقال إلى التيمم ، وعكن الجمع بأن ماورد النص بغيل ماحوله مع تعفر غيله وهو الجرحوالفرح والكسر لا ينتقل عند إلى التيمم عجرد تعذر غسله وإن كثر ، مخلاف عبو كالوكان الثاني تأباة عبارات الأصخاب ، انتهى ، ولقد أطنب بعض متأخري عبورين في نقل چلاف بناه عبارات الملامة في المنتهى والنهاية والتذكرة في المقام والتيمم، والذي يظهر بعد ملاحظة كللتهم أن نم ادهم بالانتقال إلى التيمم في الجرح وتجوء انها والتيمم، والذي يظهر بعد ملاحظة كللتهم أن نم اهم بالانتقال إلى التيمم في الجرح وتجوء انها والتيمم، والذي يظهر بعد ملاحظة كللتهم أن نم اهم بالانتقال إلى التيمم في الجرح وتجوء انها هو بين قالم والتيمم، والذي يظهر بعد ملاحظة كللتهم أن نم العم بالانتقال إلى التيمم في الجوء في المقام والتيمم، والذي يظهر بعد ملاحظة كللتهم أن نم السح على الجيورة ، أو بعدم المتكن من السح على الجيورة ، أو بعدم المتحالة كلتهم أن نم السح على الجيورة ، أو بعدم المتحالة كله المتم المتحكن من السح على الجيورة ، أو بعدم المتحالة كلتهم المتحالة كلتهم ما المتحالة كلتهم أن نم السح على الجيورة ، أو بعدم المتحالة كلتهم المتحالة كلتهم ما المتحالة كلتهم ما المتحالة كلتهم أن نم المتحالة كلتهم أن نم المتحالة كلتهم ما المتحالة كلتهم المتحالة كلتهم أن نم المتحالة كلتهم أنه أنه كلتهم أنه كلتهم أن نم المتحالة كلتهم أنه كله المتحالة كلتهم أنه أنه أنه أنه أنه أنه كله المتحالة كلتهم المتحالة كلاحة أنه كله المتحال

من وضعها بناء على وجوبه مع عدم التمكن من غسل ماحوله ، ونحو ذلك ، ويرشداليه ماذكره العلامة في المنتهى في باب التيمم بعد أن ذكره العجرح ، قال نند ولو كان الجرح بما يتمكن من شده وغسل باقي العضو ومسح الحرقة التي غليه بالماه وجب ولا يتيمم، وإن لم يتمكن من ذلك يتيمم ، وغوه كلامه في النهاية ، ويقرب منها مافي التذكرة ، نعم يظهر منه في الأولين أنه ان تعدر وضع الجبيرة عليه أو تعدر مسحها لا يكتني بغسل ماحوله ، بل لا بد من الانتقال إلى التيمم ، مخدلافه في التذكرة ، قانه يغهم منه أنه ينكتني جيئنذ بغسل ماحوله ، وهي مسألة أخرى ، بل قد عرفت أنه يظهر من جماعة أنه يكتني بغسل ماحولة وإن محكن من وضع الجبيرة .

وأما ما يقال : من الفرق بين المستوعب وغيره فى الجبائر ، واتما نص بعضهم على عدم الفرق قااظاهر فبياده ، لاطلاق الأذاة ، تمم قد يتجه في نحو الجرح الكشوف الذي لا يتمكن من وضع جبيرة عليه ، أو لا يتمكن من مسح الجبائر فى المشدود أنه ينتقل إلى التيمم إذا كان مستوعاً ، لأن الوضوه لا يتبعض ، ولظهور قوله (عليه السلام)؛ (اغضل ماحوله) فى أجزاه العشو لا الأعضاء ، وكيف مع أن الغالب فى جبيرة الكسر أن تحتكون مستوعة ولا تبعيض فيها لمكان المسح على البدل ، وكان مراد الأصحاب فى تعرضهم التيمم فى الجرح ونحوه الرد على العامة حيث أوجبوا الوضوه وإن تضرد ، فى تعرضهم الايجاب الجزئي ، وهو أنه بجوز النيمم للجرح في الجلة في مقابلة السلب الكلي في مقابلة السلب الكلي في عن ذلك ملاحظة كلام الشيخ في الخلاف ونحوه ، وبنحو ما محمت من الجع في كلات الأصحاب يجمع بين ما محمت من أخبار الجبائر (١) والجروح والقروح ونحوها في كلات الأصحاب يجمع بين ما محمت من أخبار الجبائر (١) والجروح والقروح والقروح والقروح والقروح والمخور ،

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٢٩ ـ من أبواب الوضوء (٠) الوسائل ـ الباب ـ ٥ ـ من أبواب التيمم

وماقيل من الجمع بينها بالفرق فيها بين الوضو. والفسل فيجري حكم الجبيرة في الأول دون الثاني واضح النساد. ، أما أولاً فلاشمال بعض أخبار الجبائر على الوضوء وغسل الجناية والجمة فضلا عما فيها من الاطلاق ، وأما ثانياً فللاجماع المنقول فيالنتهي وغيره على عدم الفرق في ذلك بين الطهار تين ، ونحوه في الفساد إحمال الجمع بينعماكما في تيمم كشف اللثام بالتخيير بينه وبين التيمم ، وذلك لأنه _ مع عدم الشاهد عليه _ من المعاوم الذي لاخفاء فيه على من لهأدنى ملاحظة لأخبار التيمم أن التيمم من الطهارات الاضطرارية لايشرع إلا عند تعلِّرالمائية ، وكيف وهو بدل عنها كما هوواضح ، ونحوها الفرق بين المستوعب وغيره كما قد عرفت ، نعم قد يتجه في الاستيعاب لجميع الأعضاء ولجميع البدن ، لحصول الشك فيمثل هذا الوضوء والغسل ، سيا الثاني مع القول وجوب وضع شي. على الكشوف ، قانه في كل آن يتمكن من وضع لحاف ونحوه ثم المسح عليه، مع إطلاق الأخبار بالرجوع إلى التيمم ، فتأمل جيداً . على أن الذي يظهر من ملاحظة تلك الأخبار أن الأمر فيها بالتيمم لمكان التضرر بالفسل بالبرد وتحوه ، والله أعلم .. (وإذا زال العذر) الذي كان سبباً في سواغ المسح على الجبيرة فلا يعيد الصلاة إجماعا كما في المنتعى وغيره ، و (استأنف الطهارة) للمتجدد من الصلاة كماعن المسوطومال اليه في المعتبر ، وتبعه بعض متأخري المتأخرين ، ﴿ عَلَى تُرددُ ﴾ كما هو ظاهر المنتهي والتذكرة ينشأ من أنها طهارة اضطرارية ، والضرورة تقدر بقدرها ، كانتقاضالتيمم برؤية الماء ونحوه ، ولأنه يجب عليه الصلاة بطهارة بجب فيه النسل وقد نمكن منه ، ومن أنه مأمور والأمر يقتضي الاجزاء ، ولاطــــلاق مادل على الاجتزاء بالمسح عليها ، ولاار تفاع حدثه فلا يمود وللاستصحاب ، والحل على التيمم قياس لانقول به ، والزاد بتقدر الضرورة قدرها عدم فعل الوضوء كذلك مع عدمها ، لابقاء أثره ، والأخير مصادرة ، ولذا كان الأقوى عدم الاعادة كما تقدم البحث فيه مفصلا سابقاً في السُّح للتقبة والضرورة ، بل الظاهر أنه لايميد وإن ارتفعت في أثناء الوضوء بعد المسح عليها

أو على بعضها على تأمل سيافي الأخير ، نعم يتجه الاعادة فيا لو ظهر سبقالبر، وكان لا يعلم به ، وطريق الاحتياط غير خني .

(السادسة) لا يجوز أن يتولى وضوءه) أي الفسل كلا أو بعضا (غيره) بحيث يسند الفعل إلى ذلك الغير (مع الاختيار) إجماعا كما في الانتصار والمنتعى ، ومذهب الأصحاب كما في المعتبر ، ويدل عليه _ مضافا إلى ذلك وإلى ظاهر الوضوء التالبيانية واستصحاب حكم الحدث _ أنظاهر الا وامر بالفسل والمسح تفتضي المباشرة ، وإرادة كون الفعل مستنداً اليه ، وما يقال : إن ظاهرها لا يقتضي سوى كونه مأموراً بذلك ، وأما الشرطية فلا دلالة فيها عليه ، فينئذ يبق عومات الوكلة والنيابة محكمة يصح إثبات المشروعية بها ، ولا تمارض بينها ، فيكون الأصل جواز الوكلة والنيابة في سائر العبادات إلا ماخرج بالدليل ضعيف جداً في مثل مأمن فيه من الأوام التي هي عبادة ، لظهورها في إرادة التعبد الظاهر في الباشرة ، نعم قد يسلم ذلك في الأوام التي عبادة ، لظهورها في إرادة التعبد الظاهر في الباشرة ، نعم قد يسلم ذلك في الأوام بالأصل المتر في الأوام، فغير متجه كاهو واضح ، ومن هنا ظهر لك وجه تطلب بالأصل المتر في الأوام، فغير متجه كاهو واضح ، ومن هنا ظهر لك وجه تطلب الأصحاب الدليل الخاص في كل مقام من مقامات العبادات على جواز النيا بة فيها فتأمل خلافا لظاهر المنتول عن ابن المبادات على جواز النيا بة فيها فتأمل خلافا لظاهر المنتول عن ابن الجنيد من أنه يستحب للانسان أن لا يشرك في وضوقه خلافا لظاهر المنتول عن ابن المناه في ابن الجنيد من أنه يستحب للانسان أن لا يشرك في وضوقه خلافا لظاهر المنتول عن ابن المنتوب الدليل الخاطرة عن ابن المنتوب الدليل الخاطرة المناه عن المناه عن المناه المنتوب الدليل الخاطرة المناه عن المناه المناه عن المناه عن المناه عن المناه عن الدليل الخاطرة المناه عن المناه عن المناه المناه عن المن

غيره بأن يو ضاءأو يمينه عليه . وضعفه واضح ، على أنه غير صريح الحالفة ، ولافرق في الغير الموجود في عبارة المصنف وغيرها بين أن يكون إنسانا مكلفا أو غيره ، بل إنسانا وغيره ، إذ المدار على تحقق النسبة وإسناد الفمل على وجه الحقيقة عرفا ، فتى حصل ذلك من المكلف صح وضوؤه ، ولذا كان لايقدح في صحة الوضوه صب الماه في الكف ونحوه ، إذ لامدخلية له في نسبة الفعل إلى المكلف ، فتى حصل ذلك الاسناد إلى المغير بطل الوضو، قطما كما عرفت ، وكذا لو أسند إليها مع الجزئية لكل منها بحيث لايسند الفعل إلى واحد مستقلا ، لعدم حصول النسبة العرفية المكلف ،

نعم لو حصل الاسناد إلى كل منها مستقلا بالنسبة للفسل الواحد اتجهت الصحة ، لما عرفت أنه يكني فيها تحقق النسبة ، ولا يقدح فيها تحققها للفير مع تسليم صحة الفرض ، وبعد أن عرفت ذلك المدار فلا حاجة للاطالة والاكثار في الا مثلة في المقام من صب الانسان والحيوان العلم وغير العلم ومن إراقة الانسان الماء من ميزاب أو تحوه إلى غير ذلك ، فتأمل جيداً .

ثمان الظاهر من عبارة المصنف وغيرها في بادى الرأي حرمة تولي الفير الوضوه إلا أن التأمل فيها يقضي بأن مرادهم من ذلك الفساد وعدم الجواز لو اكتفي بالصلاة فيه أو قصد التشريع أو نحو ذلك ، وأما الحرمة الذاتية فلا أعرف دليلا عليها ، وظاهر هذه المعارات لارثوق به في نحو هذه المقامات ، وعكن الاستدلال عليه مع أصل المسألة من عدم جواز التولية بخير الحسن بن علي الوشا (۱) قال : « دخلت على الرضا (عليه السلام) ويين يديه إبريق يريد أن يتهيأ المصلاة ، فدنوت منه لأصب عليه ، قأبى ذلك ، فقال : مه ياحسن ، فقلت : لم تنها في أن أصب على بديك ، تكره أن أوجر، قال (عليه السلام) : تؤجر أنت وأوزر أنا ، فقلت : وكيف ذلك ? فقال (عليه السلام) : ما محمت الله عزوجل يقول (۲): (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل علا صالحاً ولايشرك أما محمت الله عزوجل يقول (۲): (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل علا صالحاً ولايشرك أما محمت القوله فيها: (وأوزر أنا) مجمل الصب فيها على الصب على أعضاء الوضوء ، ويحتمل قويا أن يرأ دوالون ، ويحتمل الصب فيها على الصب على أعضاء الوضوء ، ويحتمل قويا أن يرأ دوالون ، ويحمل قويا أن يرأ دوالون ، ويحمل قويا أن المراهة بقرينة قوله في آخرها: (فأكره) مع بالنسبة الوجه ، ويحمل قوله: (أوزر) على شدة الكراهة بقرينة قوله في آخرها: (فأكره) مع فهم الأصحاب منهاذلك كاقبل المرسل (٣) بالنسبة اليه كالوزر، ويؤيده – مع فهم الأصحاب منهاذلك كاقبل المرسل (٣)

⁽١) و (٣) الوسائل ـ الباب ـ ٤٧ ـ من الواب الوضوء ـ حديث ١ ـ ٢

 ⁽۲) سورة الكمف ـ الآية . ۱۱.

عن أمير المؤمنين (عليه السلام) ﴿ أنه كان لا يدعهم يصبون الماء عليه ، ويقول : لاأحب أن أشرك في صلاني أحداً > لظهور قوله : (لاأحب) في الكراهة ، على أنه لو سلم فيحتمل أن يكون قوله :(أوزر أنا) يعني إن صليت بهذا الوضوء واكتفيت به ، فلا يدل على الحرمة حينئذ في ذاته ، فتأمل .

﴿وَيُجُوزُ﴾ إِل يجب ولو ببذل أجرة لانضر بالحال (مع الاضطرار) بلا خـلاف أجده ، بل عليه اتفاق الفقهاء كما في المتبر ، والاجماع كما في المنتعى ، وقد يرشد اليه مضافا إلى ذلك خبر عبدالله بن سليان عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١) في حديث ﴿ انه كان وجماً شديد الوجع فأصابته جنابة وهو في مكان بارد ، قال (عليه السلام): فدعوت الغلمة فقلت لمم : احماوني فاغساوني ، فحماوني ووضعوني على خشبات تمصبوا الماء على ففساوني » لعدم الفرق بين الوضوء والفسل ، ونحوها الأمر بالتولية في تيمم الحبدور في المعتبرة كما سيأتي مع عدم الفرق وكون التراب كللا. ، وربما يرشد إليه أيضاً ماورد في كثير (٧) من الأخبار على أفوى الوجهين فيها أنه (كلما غاب الله عليه فهو أولى بالعذر) و (انه ليس عليه شيء)حتى أنه ورد (٣) في بعضها أن (هذه سن الباب التي ينفتح منها ألف باب) كل ذلك مع أنه يمكن أن يقال: إن الخطابات بالوضوء شاملة للمقام ، ومادل على الاشتراط أما هو مسم الكنة ، لكونه بواسطة الأوامر القيدة بالقدرة ، ولوضوح هذا الحكم وعدم الخلاف فيه من أحد وقع من بعض الأصحاب الاستدلال عليه بأمور نظر بها بعض المتأخرين ، منها ماوقع للمصنف في المعتبر من التعليل بأنه توصل إلى الطهارةبالقدر المكن ، مع انه يمكن أن يريد ما محمته ، ومنها ماوقع لغيره من أنه عند تعذر الحقيقة يصار إلى الحباز معانه قد يريد أن خطابات الوضوء الشمولها لنحو المقام لا بد من حملها على الحجاز ، والا من سهل ، واعلم أنه لافرق-مينئذ

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٤٨ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١

⁽٢) و (٣) الوسائل _ الباب ٣ ـ من ابواب قضاء الصاوات ـ حديث . - ٨

في المتولي بين أن يكون مكلفاً أو غيره ، لكون المنوب فيه أنما هو من مقدمات الوضوء وإلا فالوضوء وضوء المضطر ، والعبادة عبادته ، والنية نيته ، وهو المتقرب إلى الله بهذا الوضوء السائغ في حقه ، فما في المدارك من أن النية تتعلق بالمباشر ، لا نه الفاعل الوضوء حقيقة فيه ما لا يخني .

﴿(السابعة) لابجوز المحدث) أي غير المتطهر شرعاً ﴿مس كتابة القرآنَ كَا في الخلافوالتهذيب وظاهر الفقيه وعنالكافي وأحكام الراوندي وابن سعيد ، واختاره في النافع والمنتهى والمحتلف والفواعد والارشاد والذكرى والدروس والتنقيح وجامع القاصد وغيرها من كتب متأخري المتأخرين ، بل هو المهور نقلا وتحصيلا ، بل في الحلاف الاجماع عليه ، كما عن ظاهر التبيان ومجمع البيان ، خلافا الشبيخ في البسوط على مانقل عنه ، وعن ابني إدريس والبراج من الحكم بالكراهة ، بل هو قضية المنقول عن ان الجنيد ، ومال إليه جماعة من متأخري المتأخرين ، استضعافا لما تسمعه منأدلة التحريم ، والأثوى الأول لقوله تعالى (١) :(وانه لقرآن كريم ، في كتاب،كنون ، لاءسه إلاالمطهرون من تنزيل من رب العالمين) وهي وإن كانت ليست صريحة في المطاوب لاحمال رجوع الضمير إلى الكتاب ويكون المراد بالمطهر من الملائكة لكنها ظاهرة فيه ، لظهور رجوع الضمير إلى القرآن ، لكونه المحدث عنه فيها ، ولا ن ماقبله ومابعده صفة للقرآن ، ولماعن التبيان ومجمع البيان أن الضمير راجع للقرآن عندنا ، بل في الأُخير عن الباقر (عليه السلام) (٧) على ماحكاه عنه في كشف اللثام أن المنى المحدثون الطهرون من الأحداث والجنابات ، وأنه لا يجوز للجنب والحائض والمحدث مس للصحف ، ولا "ن في إرجاع الضمير إلى الكتاب تقييداً للمكنون ، والأصل عدمه ، على أنه قد يقال: إن الامساس حقيقة في الامساس البدئي ، هذا مع مايظهر من بعض الا خبار أن الضمير

⁽١) سورة الواقعة ــ الآية ٧٧

⁽٧) الوسائل ـ الباب _ ١٢ _ من الواب الوضوء _ حديث ٥

فيها راجع إليه ، كخبر إبراهيم بن عبد الحيد عن أبي الحسن (عليه السلام) (١) قال :

لا المصحف لاتمسه على غير طهر ولاجنا ، ولاتمس خطه ، ولاتعلقه ، ان الله تعالى يقول : (لايمسه إلا المطهرون)» واشبال الروايات على مالا يقول أحد به من حرمة التعليق ونحوه لا يقدح في المطاوب ، مسع أنه ربما نقل عن السيد العمل بمضمونها ، وإلا قان اقتضى ذلك الكراهة فليقتض اشبالها على حسكم المعلوم حرمته بالحرمة ، ولعل التعليل بالآية أنما هوالمس خاصة ، فتأمل . وبها يظهر رجوع الضمير إلى القرآن وان الطهارة بالمعنى المصلح ، كما محمته في الرواية السابقة ، على أنه بعد إرجاع الضمير إلى القرآن وان الطهارة لاعبال لحمل النهي ، وحينند لايتجه أن يراد بالطهارة غير المتى الصطلح لمدم القول مجرمته من أحد ، هذا . مع أنه قد يدعى ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ لعدم القول مجرمته من أحد ، هذا . مع أنه قد يدعى ثبوت الحقيقة الشرعية في لفظ الطهارة بهذا المنى ، واستعالها في المنى اللغوي كما في قوله (الؤمن طاهر) و (أزواج مطهرة) (٣) أي لامحضن ، وشحو ذلك لاينافي ماذكرنا .

وممايدل على المطلوب ـ مضافا إلى مأسمعته من الآية والرواية والاجماع ـ مرسل حريز عن الصادق (عليه السلام) (٤) أنه قال لولده اسماعيل: ﴿ يَا بَنِي اقرأ المُضَحَفَ ، فقال : أيي لست على وضوه ، فقال (عليه السلام) ؛ لا تمس الكتابة ومس الورق واقرأه » وخبر أبي بصير (٥) قال : ﴿ سألتَ أَبا عبدالله (عليه السلام) : عن قرأ في المصحف وهو على غير وضوه ، قال (عليه السلام) : لا بأس ولا يمس الكتاب ولا يقد ما في السند من الضعف لو سلم لا نجباره بالشهرة والاجماع المنقول ، بل قد يدعى الاجماع المخصل ، لحل لفظ الكراهة في كلام الشيخ وابن الجنيد على إرادة الحرمة ، على أن

⁽١) الوسائل _ الباب _ ١٢ _ من أبواب الوضوء ـ حديث ٣

⁽٧) سورة الأعراف الآية _ ٨٠

⁽w) سورة البقرة الآية - w

⁽٤) و (٥) الوسائل ـ الباب ـ ١٢ ـ من أبواب الوضوء - حديث ٧ ـ ١

رواية أبي بصير إما أن تكون صحيحة أو موثقة على الكلام فى الحسين بن المحتار ، وخبر حريز وإن كان مرسلا إلا أنه فى السند حاد ، وهو بمن أجمعت المصابة على تصحيح ما يصبح بهنه ، فلا يقدح ضعف من بعده على أحد الوجبين في تفسيرها ، وبذلك كه مع المناسبة لتعظيم الكتاب ينقطع الأصل المتعسك به لنني الحرمة ، مدم حل ما محمت من الادلة على الكراهة لمكان ضعفها ، ولم أعثر على دليل لهم سوى ذلك ، وفيه من الضعف مالا يخني .

والأقوى إلحاق لفظ الجلالة به ، بل سائر أسائه المحتصة به ، لظهور الذهي عن المس للقرآن في التعظيم ، بل كاد يكون صريح الآية ، ولاريب أن لفظ الجلالة ويحوه أحق بالتعظيم من سائر ألفاظ القرآن كا هو واضح لا يحتاج إلى بيان ، لا نه خير الا ساه ، و و الله ساه ، و و الله بيان ، لا نه خير كالخوانساري أنكر ذلك ، متمسكا بالا صل ، وان أقصى ما يستفاد من الا دلة القرآن خاصة زماني خبر أبي الربيع (١) « في الجنب يمس الدراهم وفيها اسم الله تعالى واسم رسوله (صلى الله عليه وآله) قال (عليه السلام) : لا بأس ربما فعلت » فهو – مع الغض عا في السند ومعارضته بغيره – محمول على عدم كون المس للاسم ، وكونه عليه لا يلزم عا في المحق بذلك أسماء الا نبياء والا عمة (عليهم السلام) ؛ وجهان .

ثم ان ظاهر ماسمعته من الادلة اختصاص الحكم بالمكلفين ، كما في غيره من التكاليف ، فلا يحرم على الصبيان ونحوهم قطعا ، لكن جل يحرم على الولي أو غيره تمكينهم من ذلك ، ويجب عليه منه بم منه لو حصل ، أولا ? قولان ، فظاهر المعتبر والمنتجى والتحرير أنه يجب منع الصبي من المس ، واستقر به في الذكرى قبل الوضوه، وجعله وجها بعد الطهارة ، لعدم ارتفاع حدثه ، ولعل مستندهم أن عدم المنع مناف التعظيم ، كعدم المنع من إلقاء النجاسات ونحوها ، وان قوله تعالى: (لا يمسه إلا المطهرون)

بعد تمذر الحقيقة تحمل على أقرب المجازات ، فيراد منها حيند أنه لا يقع المس مين طير العلاهر ، فالكل مكلفون بذلك لأ نفسهم وغيرهم ، إلا أن الأقوى المدم الملاصل ، مع المنع من كونه منافيكالتمنظيم عرقا ، سيا بعد فرض كون الماس كالبيئية ، والاشرعا لمسدم ما يدل عليه ، على أنه الادليل على وجوب أكل التمثليم ، نسم تحريم الاهانة والاستحقار ، وهما غير متلازمين ، ودعوى أن مس الطفل الحدث ونحوه من الجنول وغيره منه عمنوع ، وظهور قوله: (الايمسه إلا المطهرون) بعد صرفه عنظاهر م في إدادة التكليف البائغ مثلا فنسه كا في غيره من التكاليف ، مع السيرة القاطعة في سائر الأعملو على خلافه ، بل الأمر بتمليم الأطفال قراءة القرآن بما يشعر يلجواز ، لكونه من ضرورياته عرقا ، سيا مع القول بأن طهارتهم تمرينية الاشرعية ، ومن هنا اختار بعض ضرورياته عرقا ، سيا مع القول بأن طهارتهم تمرينية الاشرعية ، ومن هنا اختار بعض عموم الأدلة على التحريم ، وعدم توجه الحمال فيها إلى الطفل لما ذكرنا الاينافية التوجه إلى وليه ، وفيه أن عدم المارقة الايقتضي بالتوجيه ، والكلام في الثاني ، واحبال عوم الأدلة بهذا المنى بما الاوجه له ، وإلا لجرى في غيره من التكاليف كالكف

ثم المدار في المس على العرف كما في غيره من الألفاظ ، والظاهر تحققه بماشرة بعض أجزاء البدن من يد أو غيرها بما حلته الحياة أولا ، نعم يمكن استثناء الشعرسيا إذا كان مسترسلا جدا ، كما أن الظاهر أنه لافرق بين الظواهر من البدن والبواطن ء وكل ماشك في كونه فردا للمس لشك في المفهوم فالأقوى وجوب اجتنابه للمقدمة ، وأما المس بخارج البدن كالثياب ونحوها فلا حرمة فيه قطما ، وإجماعا محصلا ومنقولا، والمدار في المسوس على مايسمي قرآناً أي مقروا ، محققت فيه الكتابة كما في أحسمتم الأفراد أولا ، كما إذا صنع بالمقراض أو بالنسج ونحو ذلك ، فان الظاهر علم تسمية مثل ذلك كتابة ، ولاينافيه وجود النهي عن الكتابة ، لعدم التعارض ، واحتمال

جعل النهي عن مس القرآن من المللق الذي ينصرف إلى الشائع من الأفراد ضعيف مناف للمستفاد من سياق الآية وغيرها من كون المنشأ في ذلك التعظيم ، وبذلك يظهر أنه لافرق في الكتوب بين الستقيم والمقاوب والنقوش وغييرها . كما أن الظاهر أنه لافرق في المجتمع منها والفرق ، فيجري الحكم على الآيات المكتوبة في كتب الفقه والحديث وغـيرها مما كان على سلاح أو إنا. وتحوهما ، وماني بمض الأخبار (١) من المضحف لادلالة فيه على اشتراط النهي عنه بذلك ، على أن المس فيه انما يقع على البعض ، وخبر محمد بن مسلم عن الباقر (عليه السلام) (٢) كمانقله المحقق عن جامع البر نطي قال : «سألنه هل مس الرجل الدرهم الأبيض وهو جنب ? فقال (عليه السلام) : والله إني لأوبي بالدرهم ، فَآخُذُه وأْنِي لجنب ، وماسممت أحداً يكره من ذلك شيئًا إلا أن عبدالله بن محمد كان يعتبهم غتباً شديداً ، يقول : جعلوا سورة من القرآن في الدرهم ، فيعطى الزانية وفي الحر ، ويوضع على لحم الخنزير ، لادلالة فيه على جواز مس السورة إذا كانت مَكْتُوبَة عَنَى الدَّرَمُ ، إلا أن الشهيد في الذُّكرى (رحمه الله) رواها على وجه فيه دلالة ، ثم احتمل أن الوجه في ذلك سلب اسم المصحف أو الكتاب عنه أو لزوم الحرج بلزوم تجنب ذلك ، قلت : والأولى خلافه ، والظاهر أنه لافرق بين مصطلحات الكتاب بعد صدق الاسم من الكوفية والعربية والفارسية وغيرها ، نعم لو حصل بابداع خاص لم يمرف كونه من الكتابة فالظاهر عدم جريان الحكم ، كالذي يحصل من تعطير الأرض وسفيان الرياح ، قانه تركيب للواهمة التي لاتقف تركيبانها على حد .

وأما المشترك منه فالظاهر أن المدار فيه على قصد الكاتب ، ومع عدم العلم به فالا صل عدمه ، وهل مجري نحو ذلك منه فى الكلمات والحروف وأبعاضها ? إشكال، سيا في الا خيرين ، وسيا معالعدول عنه وجعله جزء كلة أخرى أوكلام آخر ، والظاهر

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٧ ـ من أبو اب الوضوء ـ حديث ه

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ١٨ - من ابو اب الجنابة ـ حديث ٣ مع تقطيع في الوسائل

قصر الحرمة على الحروف والكلمات من القرآن ، وكذا المد والتشديد . وأما الحركات الاعرابية والبنائية ونحوهما فقد صرح بعضهم بخروجها ، لصدق اسم الكتاب والقرآن بدونها ، ويحتمل قويا الايلحاق ، لكونها بعد وجودها صارت أجزاء أأو كالأجزاء ، وكونها رسوما لاتدل على حرف لاينافي ذلك ، فان الألف التي تكتب بعد واو الجاعة لادلالة فيه على حرف مع انها من الكتابة قطعا ، فتأمل . نعم لا يجري الحكم فيا يكتب في القرائين من الأجزاء والأحزاب والأعشار ونحوها ، لكونها ايست من القرآن قطعا وكذا أسهاه السور مالم تكن من القرآن ، ولافرق فيه بين منسوخ الحكم وعدمه إذا لم تنسخ التلاوة ، وأما مدوخها فقد صرح بعضهم بعدم جريان الحكم فيه من غير فرق بين تنسخ التلاوة ، وأما مدوخها فقد صرح بعضهم بعدم جريان الحكم فيه من غير فرق بين المنسوخة قبل آية التحريم و بعدها ، ولقد أطال الأستاذ في كشف الفطاء في كثرة النفريع في المقام ، من أراده فليراجعه ، وكيف كان فقد بان لك أنه لاإشكال في انه يجوز له ان يمس ماعدا الكتابة للأصل وغيره .

(الثامنة) من به السلس) أي الداء الذي لا يتمسك بسببه بوله كاعن مجم البحرين وصرح به غير واحد من الا صحاب ، (قيل يتوضأ لكل صلاة) عندها ، فلا يجمع بين صلاتين فها زاد بوضوه ، كما هو خيرة الخلاف والمعتبر والارشاد والقواعد والتحرير والدروس والذكرى والتنقيح وجامع المقاصد وغيرها ، واستحسنه المصنف في النافع وهو الظاهر من الختلف أيضا ، وفي السرائر أن سلس البول على ضربين ، الأول ان يتراخى فيه زمان الحدث فليتوضأ الصلاة ، فاذا بدره الحدث وهو فيها خرج وتوضأ وبنى ، الثاني أن يخرج على التوالي من غير تراخ بين الا حوال فليجدد الوضوء لكل صلاة ، ولمل مختاره أيضا ماذكرنا ، وكيف كان فهذا القول هو المشهور بين الا صحاب نقلا وتحصيلا ، بل قد يظهر من الخلاف دعوى الاجماع عليه ، وقيل يصلى بوضوء واحد صلوات إلى ان محدث آخر كما عن المبسوط ، ومال اليه بعض متأخري واحد صلوات إلى ان محدث آخر كما عن المبسوط ، ومال اليه بعض متأخري المتأخرين وهو وإن كان كلامه محتملا لرفع ناقضية البول أصلا في خصوص المقام إلاأن الأظهر كون مهاده رفع ناقضية ما يخرج منه بلاقصد واختيار ، وأما ما خرج منه بالقصد

3 4

على حسب صائر الناس فهو ناقض ، أو يريد رفع حكم هذه القطرات مادام الداه ، وتظهر الثمرة فيا لو ارتفع الله بعد فعل الوضوء ، فتأمل . وقيل يصلي الظهر والعصر بوضوه ، والمفرب والمشاه يوضوه ، والصبح بوضوه ، كما هو خيرة العلامة في المنتعى، ورعامال إليه بعض متأخري المتأخرين أيضاً .

حجة (الا ول) عموم مادل على ناقضية البول ، والضرورة تتقدر بقدرها ، فيقتصر على الصلاة الواحدة . ومادل على الا من بالوضوء عند القيام إلى الصلاة ، خرج ماخرج و بتي الباتي ، ولا نه إن اقتضى تكرير الحدث إيجاب الطهارة فهو المطلوب ، وإلا فلا يقتضى في المستحاضة لكونه تكريراً ، واللازم باطل فالملزوم مثله .

وحجة (الثاني) مارواه الشيخ في التهذيب في الموثق (١) قال : « سألته عن رجل أخذه تقطير في فرجه إما دم أوغيره ، قال: فليضع خريطة وليتوضأ وليصل ، فاعا ذلك بلاه ابتلي به ، فلا يعيدن إلا من الحدث الذي يتوضأ منه » فان الظاهر ان المراد بالحدث الذي يتوضأ منه ما كان خارجا على حسب المعتاد ، فيلا يعتد بالتقطير الذي اعتراه من المرض ونحوه لا نجاسة ولاحدثا، ولمل التعليل فيها إشارة إلى ماورد من الا خبار الكثيرة أنه (كل ما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر) . وفي بعضها انه (ليس على صاحبه شي ») وقد ورد في حقها (انها من الباب التي ينفتح منها الف باب ، ومما على صاحبه شي ») وقد ورد في حقها (انها من الباب التي ينفتح منها الف باب ، ومما أو المانم أو الجز، أو الكل فالله أولى بالعذر فيه ، يعنى يسقط حكم المغلب الله من الشرط أو المانم أو الجزء أو الكل فالله أولى بالعذر فيه ، يعنى يسقط حكم المغلوب عليه ، ويبقى الباقي ، فيكون المنى أن الله غلب عليه بهذا الاخراج من البول مثلا ، فيسقط حكمه من الناقضية لهذا الوضوء ونحوه ، فتأمل ، وما رواه في الكامي في الحسن عن منصور بن حازم (٢) قال:

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٧ ـ من أبواب نواقض الوضوء ـ حديث ٩

⁽۲) الوسائل ــ الباب ـ ۱۹ ــ من أبواب نواقض الوضوء ــ حديث ۲ الجواهر. ٤

« قلت لا بي عبدالله (عليه السلام) : الرجل يقطر منه البول ولا يقدر على حبسه ، فقال (عليه السلام) : إذا لم يقدر على حبسه قالله أولى بالعذر ، يجعل خريطة » وقد يشعر به ترك الا من بالتجديد في خبر الحلبي عن أبي عبدالله (عليه السلام) (١) قال : « سئل عن تقطير البول ، قال (عليه السلام) : يجعل خريطة إذا صلى » وخبر عبد الرحمان (٣) قال : « كتبت إلى أبي الحسن (عليه السلام) في خصي يبول ، فيلقى من ذلك شدة ، ويرى البلل بعد البلل ، قال (عليه السلام) : بتوضأ ثم ينتضح ثوبه في النهار من ، كل ذلك مع استصحاب حكم الوضو ، الأول ، والشك في شحول مادل على ناقضيته لمثل مائحن فيه ، ولو سلم فعي من قبيل المطلق والمقيد أو العام والخاص ، فيحمل عليه وإن كان الخاص ذا أفراد ، فلا وجه لحله على بعض الأحوال دون بعض فيحمل عليه وإن كان الخاص ذا أفراد ، فلا وجه لحله على بعض الأحوال دون بعض والحل على الستحاضة قياس لانقول به .

ومستند (الثالث) صحيح حريز بن عبدالله (٣) عن الصادق (عليه السلام) قال :

و إذا كان الرجل يقطر منه البول والدم إذا كان حين الصلاة اتخذ كيساً وجعل فيه قطنا ثم علقه عليه وأدخل ذكره فيه ثم صلى يجمع بين الصلاتين الظهر والعصر بؤخر الظهر ويعجل العصر بأذان وإقامتين ، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء بأذان وإقامتين ، ويفعل ذلك في الصبح» إذ لولم يكن ذلك للاكتفاء بالوضوء الواحد لم يكن الجمع قائدة ، ومنه يعلم عدم الجواز في الزيادة أيضا ، قلت : قد يقال : انه مع الشهرة التي كادت تبلغ الاجماع بل قد عرفت إشعار عبارة الشيخ في الخلاف بالاجماع على النجديد لكل صلاة يضعف تحكيم ما شمعت من الأخبار المذكورة للمبسوط على العمومات ، على أنها غير مريحة في المقام ، لاحبال الأول منها غير البول ، والمراد رفع الحكم عن ما فعية النجاسة

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٩ ـ من أبو اب نو اقض الوضوء ـ حديث ه

⁽٢) الوسائل _ الباب - ١٣ - من أبو ابنواقض الوضوء _ حديث ٨ عن عبدالرحيم

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٩ ـ من ابراب نواقض الوضوء ـ حديث ١

الصلاة ، مع أنه لاتمر ض فيه لعدم إيجاب الوضوء كالثاني ، وكون الله أولى بالعذر للحلالة فيه على مانحن فيه ، لكونه متمكناً منه بالنسبة إلى كل صلاة ، وجعل الخريطة في الثالث لا ينافي ذلك ، واحمال خبر الحقمي البلل المشتبه ، وكذلك خبر العلامة ، فانه يحتمل أن يكون الفائدة في الجمع للنجاسة واستعرار الحدث لابالنسبة إلى عدم تجديد الوضوء ، وبهذا يظهر قوة كلام المشهور ،

لكن يبقى الاشكال في تقرير القاعدة بالنسبة إلى جميع أفراده فنقول: إن المسلوس الذي حدثه مستمر بحيث لانسلم له طهارة يفعل معها بعض الصلاة بل كان متواليا قالاً صل الأول يقتضي سقوط الصلاة بتعذر شرطها كغاقد الطهور إلا أن الاجماع بحسب الظاهر على عنم سقوطها كالاجماع على وجوب هذه الصورة من الوضوه الصلاة الأولى ، وأما بالنسبة إلى غيرها من الصلاة فلا إجماع ، لما عرفته عن مخالفة الشيخ ، ألام إلا أن يقال : إن الشغل اليقيني موجب البراءة اليقينية وهي منحصرة في ذلك ، أو يقال : إن الأدلة قاضية بوجوب الوضوء لكل صلاة وإن لم يكن طهارة أي رافعاً ، أو يقال : إن البول مثلا موجب الوضوء سقط محل الاضطر ار فيبقى الباقي ، لكنه في الأخيرين محل البول مثلا موجب الوضوء سقط محل الاضطر ار فيبقى الباقي ، لكنه في الأخيرين محل منم ، والأول مبنى على شرطية ماشك فيه .

وأمنا المسلوس الذي له فترات يتمكن فيها من فعل العلمارة و بعض الصلاة فهـل الأصل بعد الاجماع على عدم سقوط الصلاة يقتضي سقوط عمم الحدث الواقع في الأثناء الانتخص فعل الطهارة في أثناء الصلاة ثم البناء على مامضى في حلاته ? واحمال القول أن الإجماع منعقد على عدم الحاجة في نحوه إلى الطهارة في الأثناء فيه أن أقصى ماهناك أن الاجماع منعقد على العمحة وعدم البطلان بوقوع الحدث في الأثناء لاعدم الحاجة إلى التجديد ، وإلا فقد عرفت من ابن إدريس وجوب الطمارة في الأثناء في نحو ذلك ، بل ربما ظهر من جماعة أن له حكم المنطون حينئذ ، وستعرف أن ذلك حكه لمكان الأخبار ، ومافي المعتبر في القام من الاتفاق على العفو عن الحدث بالنسبة إلى الصلاة الأخبار ، ومافي المعتبر في القام من الاتفاق على العفو عن الحدث بالنسبة إلى الصلاة

الواحدة لعله في غير للقام ، فتأمل .

***** *

والحاصل لاأعرف أصلا يرجع إليه في ذلك ، إذ كما أن الغول بعدم الالتفات إلى هذا الجيث وفعل الصلاة من غير تجديد مخالف الضوابط كذلك فعل الطارة في أثناء الصلاة ، أللهم إلا أن يقال: إنه لما قام الاجماع على الصحة مع تخلل الحدث فحكما مستصحب ، لاصالة برأءة الذمة من الوجوب في الأثناء ، على أنه مخالف لما دل من مانمية الغمل الكثير ، بل-قد يكون ماحياً ، ولكن يمكن ترجيح الأول بموافقة أخبار الميطون (١) وبكونه أقرب إلى قوله (عليه السلام): (٣) (لاصلاة إلا بطهور) وسقوط الاستمرار بعد تسليم الدليل شموله لمثل القام لاعنع من ذلك ، فلمل ذاهو الأقوى مالم يكن في التكرير عسر وحرج ، والغول بوجوب فعل صلانين بالكيفيتين تحصيلا للبراءة اليقينية لا مخاو من وجه ، كما أنه يحتمل أن يقال : الراد بالمساوس في كلام الأصحاب مالا يشمل نحـو هذه الصورة ، وإلا فهو في هذه مساو المبطون كما يظهر من الشهيد في الدروس وغيره ، لكن فيه أنه لم يستثن في كلامهم سوى من كانت له فترة تسم الطهارة والصلاة ، والغرضمن هذا الكلام أنه بعد إعراض المشهور عن ماسمعت من الأخبار رجموا إلى ماتقتضيه الغواعد ، إلا أنه في انطباق جميــم ماذكروه على مقتضاه بالنسبة إلى سائر الأفراد لايخلو من تأمل كما عرفت وعليك بامعان النظر فيها ذكرنا من تنقيح الأصل في المقام، لينفعك في غير محل النص، كسلوس الربح إن لم نقل بدخوله تحت للبطون ومسلوس النوم وغيرهما ، ولعل كلام الشيخ في المبسوط هنا لايخلو من قوة ، لاً ن جميع ماسمعته من المناقشات ليست سالمة من مثلها .

ثم اعلم أن مقتضى ماتقدم من الا خبار وجوب الاستظهار على المسلوس بمنع تعدي النجاسة بأن يضع خريطة أو كيساكما صرح به جماعة من الا صحاب ، بل في جاء_

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٩ ـ من أبواب نواقض الوضوء

⁽٣) الوسائل ــ الباب ـ ٨ ـ من ابو اب الوضو - حديث ١

المفاصد نسبته إلى الأصحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، و يؤيده مع ذلك الاحتياط في العبادة ، نعم الظاهر المنع بالمكن بوضع القطن ، فلا يتعين نحو الكيس وإن أمكن الغول بوجوبه مع إمكانه ، لاحمال أنه أقرب إلى صيرورته من قبيل الأجزاءالباطنة ، إلا أني لم أقف على كلام لهم في وجوب خصوص ذلك ، بل أوجبوا الاستظهاراالشامل له ولغيره ، وهل يجب تغييرها عندكل صلاة أو التطهير اقتصاراً على المتيقن ? ليس في الأخبار إشعار بذلك ، بل الظاهر منها العدم ، وليعلم أيضاً انه بناء على المشهور من نقض الحدث المتكرر الطهارة وانه مبيح الصلاة ينبغي أن يقتصر في إباحته على محل اليقين، فليس له أن يمس الكتاب مثلا ولو حال الصلاة ، لكن يمكن إلحاق الواجب المشروط بالطهارة بها على إشكال ، إذ لم يعلم وجوبها في حال تعذر الشرط ، والإجماع والتنقيح بالطهارة بها على إشكال ، إذ لم يعلم وجوبها في حال تعذر الشرط ، والإجماع والتنقيح الامنقح له ، ومنه يظهر الاشكال في الستحبات المشروطة بها ، لكن قد يقال بهبالنسبة للنوافل خاصة ، الاطلاق قوله: (يصلي) وتحوه ، فتأمل . فان المسألة من المشكلات ، ولم أعثر على من حررها ، ولعل ذلك كله يرجح قول الشيخ من عدم الالتفات إلى حكم هذا المدث .

ثم أن الحكم في المسلوس ما محمت مالم يكن له فترة تسع الطهارة والصلاة ، وإلا وجب الانتظار كا صرح به جمع من الاصحاب ، بل لا أجد فيه خلافا هنا سوى ماينقل عن الاردبيلي من احمال عدم الوجوب ، لاطلاق الاردلة ، وحصول الخطاب بالصلاة ، فيقع الفعل بحسب الامكان في ذلك الوقت ، لا نه من قبيل انقلاب التكليف، والمسألة سبيالة في جميع ذوي الاعذار ، لكن يمكن منع شحول الاطلاق لنحو المقام ، كنع الخطاب بالصلاة على هذا الحال مع العلم بالتمكن من الشرط في ثاني الاوقات ، ولعل التفصيل في الاعذار بين ما يستظهر منها أنها من قبيل انقلاب التكليف وصيرور تها تكليف ثانيكو من قوة ، ثانيكو بين ما يستظهر منها أنها اضطرارية محضة كصلاة المكتوف وغوه لا يخلو من قوة ، فيجوز في الاولدون الثاني ، والمشكوك فيه من قبيل الثاني ما لم يظهر خلافه ، بل لعله فيجوز في الاولدون الثاني ، والمشكوك فيه من قبيل الثاني ما لم يظهر خلافه ، بل لعله فيجوز في الاولدون الثاني ، والمشكوك فيه من قبيل الثاني ما لم يظهر خلافه ، بل لعله

لا يجوز في الثاني مع احمال زوال العذر حتى يضيق الوفت ، ليتحقق مناط الجواز ، وهو الضرورة ، إذ بدونه لا يحصل العلم بالاضطرار ، نعم قد يقال : إن أنه التمسك باستصحاب عدم التمكن فيبادر ، إلا أنه متى ارتفع العذر وجب عليه الاعادة ، إذ اقتضاء الأمر الاجزاء في نحو ذلك ممنوع كا قد عرفته غير مرة ، وكان مأغن فيه من قبيل الثاني ، فلذا صرح الا صحاب بوجوب الانتظار عليه ، لكن هل يجب عليه انتظار زمن الحفة ؟ إشكال ، ولو أمكن النحفظ عن الحدث بالصلاة جالساً أو مؤسياً أو

وقيل من به البطن بالتحريك أي من به إسهال أوانتفاخ في بطن أو من به إسهال أوانتفاخ في بطن أو من يشتكي بطنه كا عن مجمع البحرين ، وفي المعتبر وعن التذكرة أن البطون هو الذي به البطن وهو الذرب ، (إذا تجدد حدثه في الصلاة بعلم ويبني) كا في الوسيلة ومحتمل النهاية والمعتبر والنافع والمنتجى والذكرى والدروس واللمعة والروضة وغيرها من كتب متأخري المتأخرين وعن الجامع والاصباح ، بل هو المشهور نقلا وتحصيلا ، وظاهر المصنف وجماعة كصريح غيره أن الراد به من كانت له فترات يتمكن معها من فعل بمض الصلاة بطهارة لامن كان حدثه متواليامتواتراً ، فإن الظاهر فيه أنه يتوضأ من واحدة لكل صلاة كالمسلوس كان حدثه متواليامتواتراً ، فإن الظاهر فيه أنه يتوضأ من واحدة لكل صلاة كالمسلوس الذي هو كذلك كا صرح به بعضهم ، ولظهور مانسمعه من أدلة المبطون في خلافه ، وكف كان فالذي يقوى في نظري بعد كال التأمل في كان الأصحاب أن المناع في المفام ما محمته من الصورة ، لاما إذا كان متواليا ولاما إذا كانت له فترة

عبل النزاع في المقام ما محمته من الصورة ، لاما إذا كان متوالياً ولاما إذا كانت له فترة تسع الطهارة والصلاة وإن احتمل بعضهم كون النزاع فيه ، لكن ينافيه التأمل في مطاوي كاتهم بل تصريح بعضهم ، فنقول حينئذ ان المشهور فيه ما تقدم ، وقال العدلامة في المختلف والقواعد والارشادوعن التذكرة ونهاية الأحكام أنه إن كان يتمكن من حفظ نفسه بمقدار العبلاة تطهروا ستأنف الصلاة من رأس ، وإن لم يكن متمكناً من ذلك بأن

7 =

كاندا ما لا ينقطع بني على ميلاته من غير تجديد في الأثناء كماحب السلس ؛ إذلا فائدة في التجديد ، لأن هذا المتكرر إن نقض العلهارة نقض العبلاة ، لما يل على اشتراليا الصلاة باستمرارها ، وفيه _ بعد تسليم شجول دليل الشرطية تنجو للهام على وجه يرتفع به الاستدلال عن المصادرة في القام ـ أنه اجتهاد في مقابلة النص المتضد بفتوى المشهور، بل لم يمرف فيه مخالف قبله ، فني موثق ابن مسلم عن الباقر (عليه السلام) (١) قال : ه صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجـع في صلاته فيتم ما بقي ٩ وفي صحيحه عنه (عليه السلام) أيضاً (٢)قال : ﴿ صاحب البطن الغالب يتوضأ وببني على صلاته ﴾ وعليها يحمل صحيحه الآخر (*) قال : ﴿ سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن المبطون . فقال : يني على صلاته ، بل قد يشعر به أيضاً صحيح الفضيل بن يسار (١) قال : «قلت لا ي جمفر (عليه السلام): أني أكون في الصلاة فأجد غرزًا في بطني أو أذى أو ضربانًا ، فقال: انصرف ثم توضأ وابن على مامضي من صلاتك مالم تنقض الصلاة بالكلام متعمداً ، وإن تكلمت ناسياً فلا شيء عليك ، فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسياً ، قلت : وإن قلب وجهه عن القبلة قال : نعم وإن قلب وجهاعن القبلة ، وخبر أبي سعيد القاط (٥) انه ﴿ مَمْعُ رَجُلًا يَسَأَلُ الصَّادَقُ (عَلَيْهُ السَّلَامُ) عَنْ رَجِلٌ وَجِدْ غَزَّا فِي بِطَّنَّهُ أُو أذى أو عصراً من البول وهو في الصلاة المكتوبة في الركعة الأولى أو الثانية أوالثالثة أوالرابعة فقال (عليه السلام): إذا أصاب شيئًا من ذلك فلابأس بأن يخرج لحاجته تلك فيتوضأ ثم ينصرف إلى مصلاه الذي كان يصلي فيه ، فيبني على صلاته من الوضع الذي خرج منه لحاجته مالم ينقض الصلاة بكلام» وهما و إن كانا لاصراحة فيهما فها نحن فيه إلاان تنزيلها

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٩ ـ من أبواب نواقض الوضوء ـ حديث ع

⁽٢) الفقيه - ج ١ - ص ٧٣٧ ـ من طمة النجف

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٩ ـ من ابواب نواقض الوضوء ـ حديث ٣

⁽٤) و (٥) الوسائل - الباب - ١ - من أبواب قواطع الصلاة - حديث ٩ - ١١

على ماذكر نامن الأخبار أولى من غيره إن لم نفل ان النمسك بالحلافها ، وماوقع من كاشف اللثام تبعاً للملامة في التذكرة من الطمن في دلالة جميع ما محمت من الأخبار لمكان الاحمالات البعيدة ممالا يصغى إليه ، لما فيه من انسداد باب العمل بظواهر الكتاب والسنة بمجر والاحمال ، على أن ارتكاب التأويل فيها بما لا باعث عليه سوى ما محمته من التلازم بين نقض الطهارة و نقض الصلاة ، وفيه مع إمكان منع شحوله للمقام أن تجديد الطهارة في الأثناء أفرب للضوابط من الاستمرار على الحدث ، واحمال عدم نفض الظهارة بمثل هذا الحدث كما هو مذهب الشيخ في المبسوط فيه ماعرفته سابقاً من المحالفة المشهور ، بل هذا المقائل لم يوافقه عليه عناك ، والمنافاة للأدلة الكثيرة الظاهرة كمال الظهور في نافضية طبيعة البول ، ودعوى أن الاستمرار على الحدث أولى من فعل الطهارة في الأثناء ثم الاتمام فيه ماعرفته سابقاً في المسلوس .

ومن هناأتجه إلحاق المسلوس الذي يكون حاله كحال المبطون في الفترات بالمبطون كا صرح به جماعة ، ولا ينافيه كلام آخرين ، نعم قد يظهر من بعضهم اختصاص هذا الحكم بالمبطون دون المسلوس ، والأقوى خلافه ، وإن كان فعل الصلاتين على الحالمين أوفق بالاحتياط ، كما أن الظاهر أن المبطون الذي يكون حاله كحال المسلوس الذي لافترة له بحيث لا يسعه الطهارة والصلاة ولو بالتكرير يستمر ولا يحتاج إلى تجديد في الا ثناء ، لظهور النصوص والفتاوى في من تمكن من فعل الصلاة بطهارة ولو مسع التكرير ، كما لا يخفى على المتأمل ، والظاهر أنه لا يقتصر على التكرير مهة واحدة وإن تجدد الحدث بعدها ، بل يفعل أيضا وهكذا مالم يكن مستمراً المحدث بحيث يتعذر التكرير أو بتعسر لفدم سعة زمن الفترة .

ثم انه إذا كان الثانى فهل يترك التكرير من أول الأمر أو إلى أن يصل إلى حد الحرج ﴿ وجهان ، منشأها تقدير الضرورة بقدرها واحمال وجوب تقليل الحدث معا أمكن ، ومن أن التكليف الحرجي لا يلحظ فيه نحو ذلك كما في كثير من أفراده ، وبما

7 5

ذكرنا يتضح لك الحكم في مستمر الحدث غير السلس والبطن كالنوم مثلا ، وحاصل الكلام في الجيم أنه إن كان له زمان يسم الطهارة والصلاة وجب الانتظار على المشهور، وإن لم يكن كذلك فاما أن يكون مستمراً متوالياً ليست له فترات أولا ، فان كان الأول توضأ لكل صلاة على ماعرفت ، لكن مجب ان يكون عندها لامقدما عليها ، وإن كان الثاني فان لم يكن في التكرير عسر وحرج وجب ، وإلا سقط رأساً أو إلى أن يصل الى ذلك على الوجهين.

﴿ وسنان الوضوء ﴾

و ﴿ فِي وضع الآناء على المين ﴾ كا في المقنعة والبسوط والوسيلة والراسم والمهذب والكافي والجامسم والنافع والمعتبر والمنتهى والفواعد والتحرير والارشاد والدروس والذكرى والنفلية وشرحها وجامع المقاصد وغيرها ، بل في المعتبر والذكرى وغيرهما نسبته إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الاجماع عليه ، وكنى به دليلا لنحو القام ، إذ هو من السنن التي يتسامح فيها ، للرجحان العقلي في فعل مايحتمل استحبابه احمالا معتبراً ٤. مضافا إلى ماروي عن النبي (صلى الله عليه وآله) (١) ﴿ أَنَّهُ كَانَ يُحِبُّ النَّيَامِنَ فى ظهوره وتنفله وفى شأنه كله ، وإن كان الظاهر انها رواية عامية ، والمروي (٢) عند الحَامِيةِ عن النبي (صلى الله عليه وآله) ﴿ أَنْ الله يحب النيامن في كل شيء ﴾ لكن مقتضاه ثبوت الاستحباب في غير المقام ، مع انا لم نمثر على من نص عليه بالنسبة إلى غَسَلَ النجاسات ونحوهما .، ولاينافيه مافي بعض أخبار الوضوءات البيانية انه (عليه : السلام) (٣) ﴿ دَعَا بَقْعَبِ فُوضْعَهُ بَيْنَ يَذِّيهِ ﴾ لصدقه على ماإذا كان عن يمينه ، وربَّمًا علله بمضهم بأنه أمكن في الاستعمال وأدخل في الموالاة ، وكما نه إشارة إلى ماورد في

⁽١) صحيح البخاري - باب التيمن في الوضوء والغسل - من كتاب الوضوء

⁽٢) المستدرك ـ. الباب ـ . س ـ من أبو اب الوضوء ـ حديث س

⁽٣) الوسائل ــ الباب ــ ١٥ ــ من أبواب الوضوء ــ حديث ٧ الجو اهر ١ ٤

الأخبار على ماقيل و ان الله عب ماهو الأيسر والأسهل» وهو بوضه على اليمين لما ستمرفه ان الوضوء بالاغتراف بها ، ولعله لذا جعله بعضهم أدبا إن قائلا بالغرق بينها بأن يراد بالثاني ما يستفاد مطلوبيته ورجحانه من ممارسته مذاق الشرع وإن لم برد به دليل بالخصوص ، فتأمل ولعله لما سمعت من التعليل خص جملة من الأصحاب الاستحاب عما إذا كان الوضوء من إذا يفترف منه ، أما إذا كان ضيرق الرأس فالمستحب وضعه على اليسار ، لا نه أمكن في الاستمال ، قلت : ولعل إطلاق كثير منهم استحباب وضعه على الهين مبني على استحباب كون إذا الوضوء مما يفترف منه ، لا نه المستفاد من الوضوء الليمين بني على استحباب كون إذا الوضوء مما يفترف منه ، لا نه المستفاد من الوضوء الليمين بانا وضوء التي يفترف منها على جهة الميين ، والظاهر قصر الاستحباب على مااذا كان الوضوء من إنا ورنحوه أو جمل الناحية التي يفترف منها عليه ، كما أن الظاهر قصره على نفس الباشر ، فلا يجري بالنسبة إلى النائب ونحوه ، ولافرق في الاستحباب بين كون الرجل أمنا أو يجري بالنسبة إلى النائب وخوه ، ولافرق في الاستحباب بين كون الرجل أمنا أو أيسراً ، واحمال جعل يسار الأيسر عينا بالنسبة إليه ضعيف

(والاغتراف بها) كما في كثير من الكتب المتقدمة ، بل في المعتبر والذكرى نسبته الى الأصحاب ، وبدل عليه _ مضافا إلى ذلك والى ما معته في سابقه _ بعض الوضوءات البيانية ، وفي صحيحة (١) أو حسة ابن أذينة أنه ﴿ لما دنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) من صاد وهو ما يسيل من ساق العرش الأيمن فتلق رسول الله (صلى الله عليه وآله) الما وبيده اليمنى ، فن أجل ذلك صار الوضوء باليمين » إلى آخرها فلت : بل ينبغي القطع به بالنسبة إلى غير غسلها ، وأما هو فالمستفاد من كثير من الوضوء الليانية الاغتراف باليسرى لفسل اليمنى ، واحمال الجمع بينها بالحل على التخيير فلا استحباب عينتذ بعيد ، كالحل على استحباب الاغتراف بها لغير غسلها ، وإلا فالمستحب الأخذ باليسرى ، مع مانى الا خير من منافاة إطلاق كثير من الا صحاب كالمصنف وغيره، باليسرى ، مع مانى الا خير من منافاة إطلاق كثير من الا صحاب كالمصنف وغيره،

بل صريح بعضهم وصريح بعض الوضواءت البيانية (١) أنه وأخذ كفا آخر بيمينه . فصبه على يساره ، ثم غسل به ذراعه الأيمن » نعم يحتمل فى الجميع أنه لم يقصد منها بيان المستحب ، بل المراد بيان الواجب ، فلا يستدل بشيء منها على المقام ، فيرجع إلى غير هامن الا دلة ، وهي تقضي باطلاق الاستحباب حتى في غسلها ، كقوله (عليه السلام): وفير هامن أجل ذلك صار الوضوء بالممين) وغيره ، ويكتنى حينئذ بالاستدلال بهاعلى الطلوب.

﴿والتسمية﴾ بلاخلاف أجده ، بل في الفنية والمعتبر والمنتهى والذكرى وغيرها الاجماع عليه ، وهو الحجة ، مضافا إلى المعتبرة المستفيضة التي ستسمع بعضها ، فسأ في حرسل ابن أبي همير عن الصادق (عليه السلام) (٢) • ان رجلا توضأ وصلى ، فقال له النبي إصلى الله عليه وآله) : أعدوضوه أد وصلاتك ، حتى فعل ذلك ثلاث مرات ، فشكى ذلك إلى علي (عليه السلام) ، فقال له : هل سميت حيث توضأت ? فقال: لا، قال : سم على وضوئك ، فسمى و توضأ فلم يأمره بالاعادة » مع موافقته المتفية محسول على تأكد الاستحباب كا حمله بعض الأصحاب ، إلا أنه يشكل العمل بمضمونه بالنسبة الى مشروعية إعادة الوضوه والصلاة لترك هذا المستحب ، وربما ارتكبه بعضهم ، ولا يخلو من تأمل ، بل الأولى حمله على التقية ، أو يراد بترك التسمية النية كا حمله ولا ينشيخ عليه .

﴿ والدعاء ﴾ بالمأثور عندها كما صرح به جملة من الأصحاب ، فغي المرسل (٣) « كان أمير المؤمنين (عليه السلام) إذا توضأ قال : بسم الله وبالله وخير الاسماء لله وأكبر الأسماء لله ، وقاهر لمن في السماء ، وقاهر لمن في الارض ، الحد لله الذي جمل من الماء كل شيء حي ، وأحيى قلبي بالايمان ، أللهم تب علي وطهر في ، واقض لي بالحسنى ، وأرني كل الذي أحب ، وافتح لي بالخيرات من عندك ياسميع الدعاء »

الوسائل _ الباب _ ١٥ _ من أبواب الوضوء - حديث ٧

⁽٢) و (٣) الوسائل ــ الباب ــ ٢٦ ــ من أبواب الوضوء ــ حديث ٢٠. ٧

وفي الروي عن الخصال عن علي (عليه السلام) (١) أيضًا قال ؛ ﴿ لا يَتُوضُأُ الرَّجِلُّ حتى يسمي ، يقول قبل أن يمس الماء : بسم الله وبالله، أللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين، وفي كثير من الا°خبار (٢)ان « من ذكر اسمالله على وضوئه طهرجسده كه ﴾ وفى بعضها (٣) (فكا تما اغتسل) ﴿ ومن لم يذكر اسم الله على وضوئه طهر من جسده مأنصابه الماء > (٤) بل في جملة منها مايستفاد منها مرجوحية تركها ، لاشتمالها على أن ﴿ من لم يسم على وضوئه كان الشيطان فيه شرك (٥) ولاطلاق الا من بالتسمية في النص والفتوى يستفاد استحباجا وإن لم يأت بالدعاء ، إلا أن الا ُظهر الاتيانبلفظ بسم الله لكونه المتبادر من التسمية ، بل قد يدعى أنه المتبادر منها بسم الله الرحمان الرحيم لكن ينافيه ماسممت من الأخبار الواقع فيها بيانها ، نعم احبال القول باستحباب ذكر لفظ الجلالة عند الوضوء وإن لم يكن بلفظ التسمية لايخلو من وجه ، لماسمعته عرب الصادق (عليه السلام) (٦) أنه قال : ﴿ من ذكر اسم الله على وضوا وفكا ما اعتسل ﴾ لظهوره في إرادة الاسم من التسمية ، ويؤيده مافي خبر معاوية بن عمار (٧) عن الصادق (عليه السلام) ﴿ فَاذَا تُوضَأَتُ فَعَل:أَشْهِد أَنْ لَا إِلَّهِ إِلَّا اللَّهُ ، أَمَّاهِم اجملني من التوابين، وأجملني من المتطهرين ، والحد لله رب العالمين ، فأنه لم يذكر فيه لفظ التسمية ، إلا أن ظاهر غيرهما من النص والفتوى استحباب لفظ التسمية ، والأولى الاقتصار عليه لكونه المتيقن ، فلا يَكتفى بالمشكوك فيه مع وجوده ، بل قد يدعى أنه لايصح إتيانه ، بعنوان التقرب لاحتمال الموافقة وإن جوزناه في الائم الدائر بين الاستحباب والاباحة،

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ٢٦ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١٠

⁽٧) رالوسائل ـ الباب ـ ٢٦ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٨ و ١١

⁽٣) و(٤) الوسائل _ الباب ٢٦ _ من ابواب الوضوء حديث ٣ ـ ١١

⁽٥) و(٦)و(٧) الوسائل ـ الباب ـ ٢٦ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١٢ ـ٩-١.

لأن مبنى الجواز فيه الاحتياط الذي رجعهالعقل ، وهو مفقود مع وجود الفردالمتيقن لان الاحتياط فيه .

أم ان الذي يظهر من النصوص والفتاوى كون وقت التسمية عند الشروع في المدائق : الوضوه ، نعم قد يدخل فيه بعض أجزاه الوضوه المستحبة ، لكن قال في المدائق : والظاهر امتداد وقتها من حين الوضع أو الصب للاستنجاء الى الشروع في غسل الوجه» وهو بعيد جداً ، وكان منشأ وهمه استحباب التسمية عند الاستنجاء ، ثم الدعاء بقوله أللهم اجملني من التوايين ، إلى آخره ، مع استبعاد استحباب التسمية ، وفيه أنه لامانع من الحكم باستحبا بهما معا بمد ظهور الا دلة فيه ، وهل يستحب ذكرها في الا نناه لوتركها عمداً أو نسيانا كما صرح به جماعة ، بل في المدائق نسبته الى الا صحاب ، لقوله (عليه السلام) : (لا يترك الميسوره) ولكونه أقرب الى المشروع ، ولا نه كالا كل ، على الوضوه في وقوعا في أوله ، ولما صمته في مروي الحصال المتقدم ، ولما في الوضوه في وقوعا في أوله ، ولما صمته في مروي الحصال المتقدم ، ولما في الوضوه البياني أنه (صلى الله عليه وآله) (١) : و غرف ملاها ماه فوضعها على جبينه ، ثم قال : البياني أنه (صلى الله عليه وآله) (١) : و غرف ملاها ماه فوضعها على جبينه ، ثم قال : المينا من الذكرى من استحباب ذكرها في الأثناء ولو مع الترك الممدي المعملوم من نظر ، نعم الغاهر من الأخير تأخر التسمية عن الوضع ، مخلاف عروي المنا المتقدم و لا يتوضأ الرجل حتى يسمي يقول قبل أن يمس الماء » إلى آخره لكن المعمل جواز كل من الأمرين جما بينها .

(و) من سننه (غسل البدين) من الزندين على الأظهر (قبل إدخالها الاناه) الذي يفترف منه (من حدث) مسمى (النوم أو البول مرة ، ومن الفائط مرتين) كافي الحلاف والبسوطو الجل والمقود والفنية والكافي و الجامع والسر الر والمعتبر والمنتمى وغيرها من كتب المتأخرين ، بل لا أجد فيه خلافا سوى ماتسمعه من الشهيد في لمعته وغيرها من كتب التأخرين ، بل لا أجد فيه خلافا سوى ماتسمعه من الشهيد في لمعته من الوسائل - الباب - من أبو اب الوضوء - حديث ٧

ونفليته ، بل في الغنية وظاهرالمتبر وغيره الاجماع عليه ، وهو الحجة ، مضافا إلى صحيحة الحلبي (١) قال : ﴿ سألته عن الوضو. كم يفرغ الرجل على يده اليمني قبل أن يدخلها في الاناء ? قال : وأحدة من حدث البول ، واثنتان من حدث الفائط ، وثلاثة من الجنابة ﴾ ونحوه في الدلالة على البول والفائط ، وأما النوم فني الصحيح أو الحسن عن حريز عن الباقر (عليه السلام) (٧) قال : ﴿ يَفْسُلُ الرَّجِلُ فِدْهُ مَنْ النَّوْمُ مَرَّهُ ، ومن الغائط والبول مرتبن ، ومن الجنابة ثلاثًا ﴾ وفي النقيه أنه قال الصادق (عليه السلام) (٣) : ﴿ أغسل يدك من النوم مرة ، وقد يستدل على حكم البول والنوم باطلاق الأمر بالفسل في خبر عبدالحكريم بن عتبة الماشمي (٤) قال : ﴿ سألت أبا عبدالله (عليه السلام) عن الرجل يبول ولم يمس يده البني شيء أيدخلها في وضوئه قبل أن ينسلها ? قال : لا حتى يغتسلها ، قلت : فان استيقظ من نومه ولم يبل أيدخل يده في وضوئه قبل أن يفسلها ? قال : لا ، لأنه لم يدر حيث باتت يده ، فليفسلها ، وأطاق في اللمة الرتين ، كما أطلق في التغلية المرة ، وهو مع عدم دليل غليه بالنسبة النوم في الأول والغائط في الثاني ضعيف ، لحالفته لما سمعت من الأحلة ، ومايقال من المسك للا ول بقول الباقر (عليه السلام) المتقدم : (ومن الفائط والبول مرتين) فهو مع عمدم شموله المام الدعوى يجب تنزيله على التداخل ، كما نسب إلى الأصحاب جما بين الروايات مع أن العَالَب خروج البول مع الغائط ، ومنه يتقدح صحة التداخل في المقام وإن لم تقل بموافقته للأصل ، فيكتني بالمزة مع اتحاد موجب الأسباب ، ويدخل الأقل فيضمن الاً كثر مع اختلافها من غير خلاف أجده فيه في المقام ، ولعله لما سممت من الخبر مع عدم القول بالفصل وكون الحدث كالحبث ، بل قديظهر مما سمعته سن خبر النوم أن غساما من جهة احمال النجاسة ، فتأمل جيداً .

⁽۱) و (۲) الوسائل ـ الباب - ۲۷ ـ من أبواب الوصوء ـ حديث ١ - ٧ (٣) و (٤) الوسائل ـ الباب ـ ۲۷ ـ من ابواب الوصوء ـ حديث ٥ -٣٠

4 +

ولعل الراد باليند في النص والفتوى من الزندكا في التيمم والدية وغيرها على ماصرح به في المنتهى والروضة وكشف اللثام وغيرها ، ونسبه في الحدائق الى الأصحاب لكونه التبادر سيا من نحو قوله: (قبل أن يدخلها في الاناه) وربما على ذلك بالاقتصار على المتيقن ، وفيه مالا يخفى ، إذ الاحتياط في المستحب يفتضي خلافه ، سيا بعد اشهال الرواية على غسلها للجنابة ثلاثًا ، وهي فيها من المرفق كما سيأتي ، ولعل ما مخمت من الاجماعات المنقولة تكني في الدلالة على استحباب ماذكره الأصحاب من غسل البدين ، وإلا فاستفادته من الروايات لا يخلو من تأمل ، وكيف مع اشمال الصحيحة الأولى على والإ فاستفادته من الروايات لا يخلو من تأمل ، وكيف مع اشمال الصحيحة الأولى على البيني ، مع أنك قد منهمت سابقاً أنها هي التي تدخل في الماه يفترف بها لجيسع أعضاء الوضوه .

ثم أن ظاهر النص والفتوى قصر الحكم على ماإذا كان الوضوء بادخال اليد ، أما إذا كان بطريق الصب ونحبوه فلا ، واحيال القول به فيه أيضاً من جهة كونه من آداب الوضوه أولا نمشروعيته من جهة احيال نجاسته كما يشعر به قوله (عليه السلام): (فانه لايدري بها حيث باتت) ضعيف جداً ، لأن الثابت من أدبيته انما هو همذا المقدار ، وكون مشروعيته من جهة احيال النجاسة على تقدير تسليمه لايجدي ، لجواز كون هذا الأحيال ، وجباً لاستحباب الفسل إذا كان الوضوه بطريق الادخال ، وأيضا فالظاهر منها قصر الحسم على ماإذا كان الما، قليلا ، أما إذا كان كثيراً فدلا بجري الحكم الذكور ، كما أن الظاهر أن الفسل الذكور تعبدي لا يدور مدار توهم النجاسة ، بل لو قطع بطهارة اليد استحب ذلك أيضاً ، أخذاً باطلاق النص والفتوى ، وما يشعر به خبر النوم لا يصلح مخصصا ، على أن التمليل المذكور لا يمنع من وجود غيره ، نمم قد يقوى فى النظر أن الفسل المذكور كفسل الخبث لا يحتاج إلى نية ، بل لو انفسلت يده معدم العلم بها اكتنى به ، مع احيال توقف صحته على نية الغربة ، ثم أن مااحتمله بعضهم أن ذلك ليس من آداب الوضوء بل هو من آداب الما، في غاية الضعف ، شالفته بعضهم أن ذلك ليس من آداب الوضوء بل هو من آداب الما، في غاية الضعف ، شالفته بعضهم أن ذلك ليس من آداب الوضوء بل هو من آداب الما، في غاية الضعف ، شالفته بعضهم أن ذلك ليس من آداب الوضوء بل هو من آداب الما، في غاية الضعف ، شالفته بعضهم أن ذلك ليس من آداب الما هو من آداب الما، في غاية الضعف ، شالفته بعضهم أن ذلك ليس من آداب الما هو من آداب الماء في غاية الضعف ، شالفته معده الما هو من آداب الماء في غاية القوضوء بلي المنافة بالمنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافة المنافقة المنا

كلات الا معاب و بعض الا دلة الذكورة ، نعم يقتصر في الحكم الذكور على الا حداث المتقدمة ، فلا يجري الحكم في نحو الربح ، إذ هو قياس لانقول به .

﴿ وَ ﴾ من سننه (المضمضة والاستنشاق) لاواجبان فيه كما عن إسحاق وأحد ، للأُصل والوضوءات البيانية ، وللاجماع الحصل والمنقول ، والسنة التي كادت تكون متواترة ، بل هي كذلك بالنسبة إليه ، نعم هما مسنونان بلا خلاف أجده فيه بين أصحابنا المتقدمين منهم والمتأخرين عدا مانقل عن ابن أبي عقيل من أنجما ليسا عند آل الرسول(ص) بفرض ولاسنة ، وهو ضعيف جداً ، للاجماع الحكي صريحاً وظاهراً الذي يشهد له التتبع لكلمات الأصحاب ، وللأخبار المعتبرة الستفيضة حد الاستناضة ، منها مارواه ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) (١) : ﴿ الضَّمْضَةُ وَالْاسْتَنْشَاقَ مُمَّا سَن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ﴾ كضمرة سماعة (٢) دهما من السنة ، فان نسيتها لم يكن عليك إعادة » وخبر أبي بصير (٣) ﴿ سأل الصادق (عليه السلام) عنهما فقال : ها من الوضوء ، فإن نسيتها فلا تعد » وخبر السكوني (٤) عن الباقر عن آبائه (عليهم السلام) عن النبي (صلى الله عليه وآله) وليبالغ أحدكم في الضمضة والاستنشاق فانه غفران لكم ومنفرة الشيطان » إلى غير ذلك من الأخبار التي يطول الكتاب بذكرها ، على أن المنقول عنه غير صريح المحالفة ، لاحمال إرادته أنعما ليسا من السنة الحتمية في مقابل الفرضاً ي الواجب بغيرها، كقول أبي جعفر (عليه السلام) (٥) فيخبر زرارة: ﴿ لَيْسَ المضمضة والاستنشاق فريضة ولاسنة ، وأنما عليك أن تفسل ماظهر ، إذ المراد به ليس بماعلم وجو به بالسنة، وهو معنى معروف التأدية بمثل هذا اللفظ تعريضاً للرد على ماسممته من

⁽١) و (٢) الوسائل _ الباب _ ٢٩ _ من أبواب الوضوء _ حديث ٢ ~ ٣

⁽٣) و (a) الوسائل ـ الباب ـ ٢٩ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ع ـ ٣

⁽٤) الوسائل _ الباب _ ٧٩ _ من ابواب الوضوء _ حديث ١١ لكن رواه عن جمفر بن محمد (عليها السلام)

بعض العامة ، كالا خبار المستفيضة جداً الدالة على أنها ليسا من الوضوه بل هما من الجوف ، أي أنها ليسا من واجباته ، واحمال الجع بينها وبين غيرها من الروايات بالحكم باستحبا بعما في ذا تعما لا للوضوه كما لعله يظهر من الهداية ضعيف جداً مناف لظاهر النص والفتوى بل الاجماعات المنقولة وغيرها ، نعم لا يبعد الحكم باستحبا بعما في ذا تعما وللوضوه كالا يختى على من لاحظ روايات الباب ، مع عدم منافاته لكلمات الا صحاب .

ويرجع فيهما إلى المرفكما هو في غيرها من الألفاظ ، لتقدمه على اللمة ، أو لنمدم ظهور الحالفة بينها ، بل ملاحظة المنقول عن أهل اللغة من معناهما يرشد إلى إحالتها عليه ، نعم ينبغي الاقتصار في التعبد على غير الفرد المشكوك في كونه منها ، بل لمل الظاهر أنه لايجوز التقرب بمثله ، لمكان التشريع ، ولااحتياط مـع وجود الفرد المعلوم براءة الدمة به ، ونحوه يجري في الواجبات أيضًا ، والأُقوى أنعا في المرفإدارة الماء فيالفم واجتذابه بالا نف من غير اشتراط للمجنى الا ول والاستنشار في الثاني كما وقع من بعضهم ، كما أن الظاهر أنه لايعتبر في الأول إدارة الما. في جميع الفم ، ولافى الثاني جذب الما. إلى الحياشيم لغير الصائم ، نعم قد يستفاد استحبابهما فيها لا نها من المبالغة المأمور بها ، كما أنه قد يستفاد استحباب المج ونحوه ، لا نها لازالة الغذاراتالتي ينبغي إخراجها ، ولكونه المعروف في فعلها ، ومما ينبغي القطع بعدم اعتباره اشتراط الاخراج بمعنى عدم الاكتفاء بالخروج لىفسه ، كما أنه ينبغي القطع بعدم اعتبار إدخال الماء للفم في المضمضة ، بل يكنى الدخول ، نعم يمكن اعتبـار الجذب في الاستنشاق ، وإلا كان سموطاً لااستنشاقًا ، وينبغي القطع أيضًا بمدم اعتبار الثلاث في معناهم كما هو ظاهر ، بل ولافي استحبابهما كما عساه يظهر من بعضهم لا ُخذ ذلك في الكيفية ، وآخر حيث أخذِه حالا ، قال في تعداد المستحبات : المضمضة و الاستنشاق الجواهروع

ثلاثًا ثلاثًا ، إلى أن قال : كل ذلك بالاجماع كما في الغنية ، بل في المبسوط التصريح بأنما لا يكونان أقل من ثلاث .

والا وي أنه مستحب في مستحب كما هو صريح اللمة وغيرها كظاهر التذكرة وغيرها ، تمسكا بالمطلقات التي كادت تكون من المتواترة، بل ظاهر الوضوء الحكي عن أمير المؤمنين(عليه السلام) (١) عدم التثليث ، ومافي خبر أبي إسحاق المهداني(١) المنقول عن أمالي ولد الشيخ عن أمير المؤمنين (عليه السلام) فيعهده إلى محد بنأي بكر لما و لاه مصراً إلى أن قال : ﴿ وَانْظُرُ إِلَى الْوَضُوءَ ، فَانَهُ مِنْ عَامُ الصَّلَاةَ ، تَعْفَمض ثلاث مرات ، واستنشق ثلاثًا ، وماعن الكاظم (عليه السلام) (٣) أنه كتب إلى علي ابن يقطين «عصمض ثلاثًا ، واستنشق ثلاثًا، لا يصلح لتقييد تلك المللة ات تقييد أمحيث يكون الفاعل الواحد أو لاثنين شرعاً آثماً ، وكيف وفي أصل حمل الطلق على المقيد في المستحب ماهو غير خني ، فضلا عن حمل هذا الطلق على نحو هذا المقيد ، يل قديدعي أن نحو ذلك في الواجب لا يغيد اشتراط هيأة المدد ، بل هو من قبيل الأوام المتمددة، وماني بعض كمات الأصحاب من ظهور التقييد بادى بده بجب تنزيله على ذلك كما هو واضح، نمم قد ظهر لك من الروايتين المذكور تين استحباب التثليث كما أفتى بعالاً صحاب، فما وقع من بعض متأخري المتأخرين من إنكار مستنده ليس في محله ، نعم مانكره بمضهم من كون الثلاث بثلاث أكف ومع إعواز الماء يكني الكف الواحدة لم أقف له على مستند بالخصوص ، بل عن مصياح الشيخ ومختصره ونهايته والمقنعة والوسيلة والمهذب والاشارة الاقتصار على كف لكل منجا ، وعن ظاهر الاقتصاد والجامع الاكتفاء بكف لما ، كما هو مقتضى الاطلاقات مع التأييد بالنعي عن السرف في ماه الوضوء ، وفي

⁽١) الوسائل - الباب - ١٠٩ - من أبواب الوضوء - حديث ١

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ١٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١٩

⁽٣) الوسائل _ الباب _ ٣٧ بـ من ابواب الوضوء حديث ٣

4 6

المبسوط لافرق بين أن يكونا بغرفة واحدة أو بغرفتين ، وعن المصباح يتمضمض الاثا، ويتنشق اللائا بغرفة أو بغرفتين ، لكن لا بأس بمتابعتهم على ذلك ، المسامح في أذلة السنن .

وهل يشترط تقديم المضمضة على الاستنشاق كما هوظاهر الوضوء عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (١) لقوله (عليه السلام) (١) لقوله (عليه السلام) (١) للتعرضة وإن لم نقل بأن الواو الترتيب ، أو لايشترط شيء من ذلك ، فيجوز تقديم تمام الاستنشاق على تمام المضمضة ، والبيض على البعض ، من ذلك ، فيجوز تقديم تمام الاستنشاق على تمام المضمضة ، والبيض على البعض ، أو أنه يجب المدأة بالمضمضة وإن حاز الاستنشاق بين المضمضات ، ولمل الأقوى في النظر أنه مستحب في مستحب كاءن ظاهر الوسيلة والتحرير والتذكرة ونهاية الأحكام والذكرى والنفلية ، وربحا ينزل عليه ماوقع في كلام بعض الأصحاب من عطف الاستنشاق بثم كاءن المقنعة والمصباح ومختصره والمهذب والبيان ، لعدم الدليل على التشراط الاستحباب بتقديم المضمضة على الاستنشاق ، والمنقول من فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) أعم من ذلك ، مع أن المنقول عن الكافي الذي هو أضبط كتب الاستحباب أمكن جعله حجة على ذلك ، مع أن المنقضة ، نعم لمكان فتوى من عرفت بالاستحباب أمكن جعله حجة على ذلك ، إلا أنه قد يفهم من الخبرين المتقدمين التوالي في المضمضات ، وكذا الاستنشاق ، فلا يفصل بينها بشيء منها ، فتأمل جيداً ، والله أعلم .

(و) يستحب (الدعاء) بالمأثور (عندهما) بأن يقول عند المضمضة (أللهم لقني بتجتك يوم ألقاك ، وأطلق لساني بذكرك) على ماعن الفقيه والتهذيب ، وعن نسخة من الكافي (أللهم أنطق لساني بذكرك ، واجعلني ممن ترضى عنه) ويقول عندالاستنشاق

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٦ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ١

 ⁽۲) الوسائل ـ الباب ـ ۲۹ ـ من ابواب الوضوء

(أللهم لانحرم علي الجنة ، واجعلني ممن يشم ريمها وروحها وطبيها) كما عن التهذيب والفقيه ، وعن نسخة من الكافي تبديل الروح بالريحان مع تقديم الطيب عليه ، ﴿وَ﴾ الكل حسن كما أنه يستحب الدعاه أيضاً ﴿ عند غسل الوجه) بأن يقول : (أللهم بيض وجهي بوم تسود فيه الوجوم ، ولا تسودوجهي يوم تبيض فيه الوجوم) (ر) عند غسل (اليدين) الميني (أللهم أعطني كتابي بيميني ، والخلد في الجنان بيساري ، وحالم بني حساباً يسيراً) واليسرى لاتعطني كتابي بشمالي ، ولانجعلها مفاولة إلى عنتي ، وأعوذ بك من مقطعات النيران) .

(وعند مسح الرأس) ألمهم غشني برحمتك وبركاتك) (و)عندمسح (الرجلين) (أللهم ثبتني على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ، واجعل سعيي فيما يرضيك عني)كما روى جميع ذلك عبد الرحمان بن كثير عن الصادق عن أمير المؤمنين (عليهما السلام)(١) ويستحب أن يقول عند الفراغ : (الحمد لله رب العالمين) لحبر زرارة (٢) وعرب الفقيه (٣) ﴿ زَكَاهَ الْوَضُوءَ أَنْ يَقُولُ الْمُتُوضَى : ﴿ أَلَّهُمَ آنِي أَسَأَلُكُ تَمَامُ الْوَضُوءُ وتَمَامُ الصلاة وتمام رضوانك والجنة) ﴾ وعن الحباسي في البحار عن الغقه الرضوي (٤) ﴿ أَيَّا مؤمن قرأ فيوضوئه إنا أنزلناه في ليلة القدر خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه ، وروى أيضًا عن كتاب اختيار السيدابن الباقي وكتاب بلد الأمين (٥) ﴿ ان من قرأ بعد إسباغ الوضوء إنا أنزلناه في ليلة القدر وقال : أللهم إني أسألك تمام الوضوء وتمام الصلاة وعام رضوانك وتمام مغفرتك لم يمر بذنب أذنبه إلا محقه ، وروى فيه أيضاً عن كتاب جامع الأخبار (٦) قال : ﴿ قال الباقر (عليه السلام) : من قرأ على أثر وضوئه آية الكرسي

⁽١) الوسائل _ الباب _ ١٦ _ من أبواب الوضوء - حديث ١

⁽٧) الوسائل _ الباب _ ٧٧ _ من أبواب الوضوء _ حديث ٧

⁽٣) و (٤) البحار _ المجلد _ ١٨ _ باب التسمية من أبواب الوضوء

⁽٥) و (٦) البحار - المجلد - ١٨ - باب التسمية من أبواب الوضوء

4 5

مرة أعطاه الله تمالى ثواب أربعين عاماً ، ورفع له أربعين درجة ، وزوجه الله تمالى أربعين حوراه ، وقال النبي (صلى الله عليه وآله) : ياجلي (عليه السلام) إذا توضأت فقل بسم الله ، أللهم إني أسألك عام الوضوه وعام العملاة وعام رضوانك وعام مفرتك فهذا زكاة الوضوه » .

﴿وَ﴾ يستحب ﴿ أَنْ يَبِدُأُ الرَّجِلِّ بَفُسِلُ ظَاهِرِ ذَرَاعِيهِ ﴾ في الفسلة الأولى ﴿ وَفِي الثانية بباطنها والمرأة بالمكس ﴾ أي تبتدى في الأولى بالباطن وفي الثانية بالظاهر كما فىالمبسوط والغنية والتذكرة والقواعد والارشادوالتحرير والبيان واللمة وظاهر الدروس وعن النهاية والاصباح والاشارة والكيدري بل في الغنية والنذكرة الاجماع عليه ، لكن في السرائر بدل الفسلتين الكفين ، ولعله يريد بعماذلك ، والمنقول عن أكثر الأصحاب إطلاق استحباب بدأة الرجل البالظاهر والمرأة بالباطن ، والظاهر أنه كذلك ، وفي المنتعى بعد أن ذكر غير مفصل قال : وهو اتفاق علمائما ، لكن محتمل أنه يريد بالضمير أصل الاستحباب كما في المعتبر ، وكيف كان فقد إعترف متأخروا المتأخرين بعدم الوقوف على مستند للتفصيل المتقدم ، بل إلحلاق قول أي الحسن الرضا (ع)في خبر محد بن إسماعيل بن بزيع (١) قاض مخلافه ، لأنه قال : « فرض الله على النساء في الوضوء أن يبدأن بباطن أذرعهن ، وفي الرجال بظاهر الذراع » أللهم إلا أن يستند فيه إلى الاجماعين المتقدمين ، ولامنافاة فيجما للخبر ، بل قد محمل قوله (عليه السلام)! (يبدأن) على إرادة البدأة بالنسبة الفسلتين، فيدل حيننذ على كون الثانية بمكسها وإلا لمتكن بدأة ، وأما الحنثي المشكل فقدذكر بمض الأصحاب أن حكمها التخيير ، وكان مراده أنه لاحــكم استحبابي بالنسبة إليها ، وهوكذلك ، نعم بناء على القول الثاني يحتمل تحصيلها الاستحباب بواسطة الفسلتين ، واحمال استحباب الجسم بين العملين لتحصيل الاستحباب على الأول بميد ، ثم أن الظاهر من الرواية المتقلمة كون المستحب البدأة

⁽١) الوسائل _ الباب _ . . ع _ من أبواب الوضوء _ حديث ١٠

بالظهر ، فيجزى مسل شيءمنه اجداءاً ، مع احيال أن يولدِ الابتداء بسنل مام الظهر كما يقضى به لفظ الظهر ، إلا إن الأول أفوى ، قصدق العرفي ، جم استبعاد حصول المُسل لَمَّام الطهر من دون غسل شيء من الباطن ، ألهم إلا أن الايتصاد بالمُسل المقارن له أنه الرادمنه شرعا ، لكن عمل الطباء في سائر الأعصار والأمصار على خلافه .

(ر) من السنن (أن يكون الوضوء عد) بلا خلاف أجده فيه ، بل حكى طيه جماعة الاجماع ، فلا إشكال في عدم وجوبه كما ينقل عن بعض المامة ، كاأنه لا إشكال في رجعانه لما عرفت ، وللا خبار المستفيضة الشتمل جملة منها على أنه كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يتوضأ بمد ويغتسل بصاع ، وفي المرسل (١) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : «الوضوء مد ، والنسل صاع ، وسيأتي أقوام بعدي يستقلون ذَلِكَ ، فأو لئك على خلاف سنتى ، والثابت على سنتى ممى في حظيرة القدس، وفي خبر سلمان بن حفص المروزي (٧) قال: «قال أبو الحسن موسى بن جعفر (عليهم السلام): الفسل بصاع من ما. ، والوضوء عــد من ماه، والراد بالمد مائتان وإثنان وتسعون درها ونصف على الظاهر ، ونسبه في الذكرى إلى الأصحاب، لأن الدرطل ونصف بالمدني ، فيكون رطلين وربعاً بالعراقي ، والرطل العراقي مائة وأثلاثون درها علىالشهور كما قيل ، ومافي بعض الأخبار (٣) أن المد مائتان وتمانون درها ، وقد أفتى به بعض القدماء كما عن الصدوق (رحه الله) ضعيف ، كاشها لما على كون الصاع خسة أمدادمع أن الظاهر أنه أربعة أمداد ، ويأتي تحقيقه إن شاء الله في زكاة الغطرة ، وقال الشهيد في الذكرى : هذا المد لايكاد يبلغه الوضوء ، فيمكن أن يدخل فيه ماء الاستنجاء ، لما تضمنته رواية ابن كثير عن أمير المؤمنين (عليه السلام) (٤) حيث قال : أتوضأالصلاة

⁽١)و(٧) و (٣) الوسائل ـ الباب ـ . ٥ ـ من أبواب الوصوء ـ حجيث ٦ ـ ٣٠ ٣ (٤) الوسائل ـ الباب ـ ١٦٠ ـ من أبواب الوضوء - حديث ١

ثم ذكر الاستنجاء ، ولما في خبر الحذاء (١) أنه ﴿ وضأت الباقر (عليه السلام) بجمع ، فناولته ماء أ فاستنجى ، ثم صببت على بده فغسل وجه » إلى آخره . بل ربما بؤيده مادا على المبالغة في قلة ماء الوضوه (٢) وإن ﴿ لله ملكا يكتب سرف الوضوه كما يكتب سرف الوضوه كما يكتب نقصانه » (٣) وماورد (٤) أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) ﴿ ما كان وضوؤه إلا مرة مرة وما قبل أن العامة اعترضت علينا أن الوضوه بمد ينافي ماهو عندكم من الوضوه، باليس ممه غسل الرجلين وأجيب عنه بدخول ماء الاستنجاء ، إلا أن ذلك إن سلم إمكانه في الروايات فهو ممنوع بالنسبة إلى كلات الأصحاب وإجماعاتهم . فلمل الظاهر أن الراد بهذا الملد للوضوه انما هو مع سائر مستحباته حتى الاسباغ من غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق مع تثليث كل منها بثلاث أكف و تثنية الفسلات ، فانه يكون حينئذ تقريباً من أربعة عشر كفاء والمد لا يزيد على ذلك بحسب الظاهر، إذ هو - كاعرفت أنه مائنان وإثنان وتسمون درها و فصف عبارة عن ربع الن التبريزي كا قبل ، على أنه مائنان وإثنان وتسمون درها و فصف عبارة عن ربع الن التبريزي كا قبل ، على أنه لاظهور في الروايتين المتقدمتين للدخول الاستنجاء تحت اسم الوضوه ، إذ قد يكون طلب الماء الموضوه ، ثم بداله الاستنجاء ، على أنه من كلام الراوي ، فلا يكون حجة ، بل قد يقال : أن النحديد يراعي فيه أقصى الأفراد .

ثمان الظاهر من كلام الا صحاب كون الستحب مقدار المد ، فتى زاد أو نقص فلا أجر ، واحمال القول بتبعيض السنة حيث يأتي بزائد على الواجب مع النقصان عن المد ضعيف ، كاحمال الاتيان بالسنة مع الزيادة على المد ، وإن خالف في الزيادة ، ولولا ظهور اتفاق الا صحاب على الاستحباب لا مكن القول ان الستفاد من الروايات

⁽١) الوسائل _ الباب _ ١٥ _ من ابواب الوضوء _ حديث ٨

 ⁽۲) و (۳) الوسائل - الباب - ۲۰ من ابواب الوضوء - حديث . - ۲ مع
 اختلاف في الثاني

⁽٤) الوسائل ـ الباب ـ ٣١ ـ من ابواب الوصوء ـ حديث . ٩

يجرد رخصة في صرف هـذا المقدار من الماء الوضوء في النمريض للرد على العامة الذي يحتاجون في وضوئهم إلى أزبد من ذلك. النهي عن السرف في ماء الوضوء ، والظاهر أن له صرف المـد في الواجب من الوضوء حيث لاسرف عرفا ، كما إذا احتاج ذلك لشدة حر ونحوه .

ولما فرغ الصنف من ذكر المسنونات في الطهارة شرع في ذكر المكروهات ، فقال . (ويكره أن يستمين في طهارته) كما في البسوط والمتبر والنافع والنتعى والارشاد والقواعد والدروس وغيرها ، بل لاأجد فيه خلافا من أحد سوى مايظهر من صاحب الدارك من التوقف في هذا الحكم ، لمكان ضعف دليله ، وهو ضعيف ميني على أصله من عدم التسامح في أدلة السنن ، وعدمالانجبار بالشهرة ، بل في المدارك أنعالمروف بين الأصحاب ، لخبر الوشا(١) قال : ﴿ دخلت على الرضا (عليه السلام) وبين بديه إبريق يربد أن يتهيأ الصلاة ، فدنوت منه لا صب عليه ، فأبي ذلك ، فقال : مه باحسن ، فقلت لم تنهاني ? أتكره أن أوجر ? قال : نوجر أنت وأوزر أنا ، فقلت : وكيف ذلك ? فقال : أما محمت الله يقول: (فمن كان يرجو لقا. ربه فليعمل عملاصالحًا ولايشرك بمبادة ربه أحداً) وها أنا ذا أتوضأ للصلاة ، وهي العبادة ، فأكره ان يشركني فيها أحد ، وللمرسل في الفقيه (٧) أِقال : ﴿ كَانَ أَمِيرِ المؤمنين (عليه السلام) إذا توضأ لم بدع أحداً يصب عليه ، فقيل باأمير المؤمنين (عليه السلام) لم لم تدعهم يصبون عليك الما. ? فقال : لاأحب ان أشرك في صلاني أحداً ، وقرأ الآية . والروي عن الحصال عن السكوني عن الصادق عن آبائه (عليهم السلام) (٣) قال : وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله) : خصلتان لاأحب أن يشاركني فيجما أحد ، وضوئي فانه مرن صلاً في ، وصدقتي فانها من يدي إلى يد السائل ، فانها تقم في يدرالرحان ، وعن إرشاد

⁽٧) و (٧) الوسائل الباب _ ٧٤ _ من ابواب الوضوء ـ حديث ٢ - ٧ (:) الرسائل ـ الباب ٤١ - من ابواب الوضيء - حديث

-- 455 ---

المفيد (١) قاليه : ودخِل الرضا (عليه السلام) يوما والمأمون يتوضأ قاصلاة والفلام يصب على يده الما منقال: لانشرك باأمير المؤمنين بمبادة ربك أحداً ، فصرف المأمون الفلام وتولى تمام الوضوء بنفسه ، و بهذا الحبر مع سابقيه ومافير بعض الا خبار من الصب على يد الامام يظهر أنذلك مكروه ، لعدم الأمر بالاعادة في الأخير ، وقوله (عليهالسلام): (لا أحب) في السَّابَقِينَ ، وعليه ينزل ماعساه يظهر من الحرمة في رواية الوشا ، ولمكان أشتراكها منع غيرها في الاستدلال بالآية الظاهر عما عداها أنها في مقدمات الوضوء فهم الا معابمتها أن المرادالاستعانة لاالتولية الحرمة وإن استظهره منها في الحدائق وجعلها وليلا عليه كما تقديم ، وكان مراد المصنف وغيره بالاستعانة مطلق المعاونة في الوضوء سنوا. كان طَّالبًا قدَّك أولا ، فلا ينافي ماظهر من رواية الوشا وغيره من كراهة ذلك وإن لم بكن الاستعانة من الاتمام (عليه السلام) ، فما يقال من الجم بين ملول على كراهة الاستمانة وبين مافل على وقوعه من الأمام كما في رواية الحداء المشتملة على توضأة الباقر (ع) بحمل الأولى على طلب الاعانة، والثانية على قبولمًا من دون طلب فيه مالايخني، لمُنافاته لظاهر ماسمته من الأدلة هنا ، بل الأولى حملها على إرادة بيان الجوازونجوه. مُ عَ أَنَ الْمُدَارُ فِي الْكُرِاهَةُ عَلَى صَلَقَ أَسَمُ الْمَاوِنَةُ عَرَفًا مُلْكَانُ تَعْلَيْقُ الْحُرَا في كلام الا صمعابد، وهو كالح في تحقق الكراهة وانقلنا أنها أعم من الشركة المذكورة في الزوايات ، وكيف كان فالظاهر عدم تحققها معاً بالنسبة للمقدمات البميدة التي هي من قبيل المعدات ، فلا كرامة في إباحة أو دلالة أو تخلية أو حمل آلة أو وضع في آنية أُو حملها قبل القشاغل ونحو ذلك ، نعم هي متحققة في مثل الصب في اليد ،، والصب على العضو مع تولي المكلف الاجراء ورفع الثياب مثلاً عن أعضاء الوضوء ورفهم اليد القلسلة أو الماسحة ونحو ذلك ، وأما مثل استدعاه الماء للوضوء ففيه وجهلن ، ولعل

⁽١) الوسائل البلب - ١٠٠ من ابو اب الوضوء - حديث به

كثرة وقوعه في الروايات يشعر بعدمالكراهة فيه ، كما لعل يثله في عدمها أيضاتسخين الماء ونحوه عند الاحتياج إليه ، والظاهر اختصاص الكراهة بالمعان دون المعين كاينهي عنه قوله (عليه السلام): (توجر أنت وأوزر أنا) .

(و) يكره (أن يمسح بلل الوضوء عن أعضائه) بما يصدق عليه اسم المندل ، فيرتفع الخسلاف بينه وبين التعبير به في المعتبر والمنتعى والتذكرة والقواعد والارشاد والدروس وغيرها ، بل في الأخيروغيره نقل الشهرة عليه ، وإن لم أقف له على مستند سوى وجوه اعتبارية ، وقول الصادق (عليه السلام) في خبر محمد بن حمر ان الروي عن ثواب الأعمال ، وعن سلم بن الخطاب على مافي الكافي ، وعن إبراهيم ابن محمد الثقني علىماءن محاسن البرقي ، ومرسلا كما عن الفقيه (١) : «من توضأوتمندل كتبت له حسنة ، ومن توضأ ولم يتمندل حتى يجف وضوؤه كتبت له ألانون حسنة ، لايدل على الكراهة ، بل أفصاه كون الترك أفضل ، ولذا عبر بذلك الشيخ في الخلاف، بل عن سائر كتبه كماعر في الوسيلة والاصباح ، ودعدوى أن نرك الستحب مكروه أو أن مكروه العبادة الأقل ثوابا فيه مالايخني من منع الأول كالثاني إن أريد مطلـق أقلية الثواب ، على أن جعل ذلك من مكروه العبادة فيه منع ، إذ لامانع هنا من إرادة الكراهة بمناها الأصلي من الرجوحية ، وكونه في ماء الوضوء الذي هو عبادة لايمنع من ذلك كما هو واضح ، ولولا الشهرة بن الأصحاب على الكراهة لأمكن القول بعدم ذاك كما عن الرَّتْضي في شرح الرسالة ، بل باستحباب مسح الوجه . لما في خبر إسماعيل بن الفضل (٢) قال : ﴿ رأيت أبا عبدالله (عليه السلام) توضأ الصلاة ثم مسح وجهه بأسفل قميصه ، ثم قال : ياإسماعيل افعل هكذا فأني هكذا أفعل ، ومافي خبر منصور بن حازم (٣) قال : ﴿ رأيت أبا عبدالله (عليه السلام) وقد توضأ وهــو (١)و(٧) و (٣) الوسائل ـ الباب - ٤٥ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٥ -٣- ٤

مرم ، ثم أخذمنديلا فسح به وجه »وماني مرسل عبدالله بن سنان (١) قال : «سألت أيا عبدالله (عليه السلام) عن التمندل بعد الوضوء ، فقال : كان لعلي (عليه السلام) خرقة في السجد ليس إلا للوجه يتمندل بها ، وفي آخر (١) ﴿ كَانْتَ لَمْ لِي عَلَيْهِ السِّلامِ) خرقة يعلقها في مسجد بيته لوجهه إذا توضأ تمندل بها، وماني خبر ابن سنان عن الصادق (عليه السلام) (٣) أيضاً قال : ﴿ كَانْتُ لا مير المؤمنين ﴿ عليه السلام ﴾ خرقة يمسح بها وجهه إذا توضأ الصلاة ، ثم يملقها على وتد ، ولايمسهاغيره ، مع مافي بعض الا خبار من نغي البأس (٤) عن مسح الوجه بالمنديل ، وفي آخر (٥) ﴿ لا بأس يمسح الرجلوجيه بالثوب إذا توضأ إذا كان الثوب نظيفًا ﴾ وفي آخر (٦) ﴿ عن المسح بالمنديل قبل أن يجِف ، قال : لا بأس به ﴾ أللهم إلا أنْعمل هذه الأخبار على موافقة التقية كما يشهد له مداومة العامة عليه ، مع حمل نفي البأس على إرادة نفي الحرمة كما ادعاه بعض العامة وحمل مادل على السح بالثوب والقميص ونحو ذلك في مقابلة الرد على مذهب أبي حنيفة من عجاسة ما و الوضوء ، أو أنه ليس من المتندل ، إذ الراد به المسح بالمنديل ، فلايشمل الثوب ونحوه ، أو تحمل على مسح خصوص الوجه لعارض من العوارض كالربح المثيرة للتراب ، سيماً إذا كان في مكان مظنة النجاسة ، وربما يشير إليه اقتصارها على ذكر الوجه ، يخلاف اليدين لمكان كونها تحت الأكام لأنهم كانوا يوسعونها ، أو يراد بكراهة التمندل مع مسح الجميع لاالبعض ، مع احبَّال بمضها غيرالوضوء ، ونحوذلك . مُ انه بناً. على كراهة التمندل فهل يقتصر عليه ، أو يتسرى إلى مطلق مسح بلل الوضوء عن الأعضاء كما هو ظاهر عبارة المصنف ? وجهان ، أقواهما الأول للأصل وعدم المنقبح من إجماع وغيره ، وعلى تقدير الشمول فهل يقتصر على المسح ، أو مطلق التجفيف حتى في الشمس والنار ? وجهان أيضًا ، أقواهما الأول أيضًا لما سمعته ، (١) و(٢)و(٣) الوسائل _ الباب _ وي _ من أبواب الوضوء _ حديث ٧ - ٨-٩ (٤) و (e) و (٦) الوسائل - الباي - ٥٥ - من ابواب الوضوء - حديث: ٦-٢-١

نهم قد يستفاد من بمض الأخبار (١) كما قيل أنه يكتب للأنسان الثواب مادام الوجوء باقياً استحبابَ عدم إزالة آثار الوضوء ، فتأمل جيداً .

(الرابع في أحكام الوضوء)

(من تيمن) وقوع (الحدث) بسببه من خروج البول ونحوم ، أو الحالةالمرتبة عليه في زمان سابق ﴿ وشك في ﴾ حصول ﴿ الطهارة ﴾ بعد ذلك الزمان (تطهر) إجماعا محصلا ومنقولًا في المعتبر والمنتهى وكشف اللثام وغيرها ، وهو الحجة ، مضافا إلى مادل (٣) على شرطية الصلاة بالطهارة ، لتوقف العلم بيراءة الذمة من المشروط علىالعلم بحصول الشرط ، إذ الشك فيه شك في المشروط به ، ويشعر به مارواه عبدالله بن بكير عن الصادق (عليه السلام) (٣) وإذ استيقنت أنك توضأت فاياك أن تحدث وضوءاً أبداً حتى تستيقن أنك أحدثت > لاقتضاء مفهوم الشرط المتقدم أخذ اليقين في الوضوء، مع مادل على وجوب الوضوء عند إرادة الصلاة من الآية (٤) وغيرها الشامل (٥) لنحو المقام ، وقاعدة عدم نقض اليقين إلا بيقين مثله ، ومنهما يستفاد مساواة الظن الذي لم يقم دليل شرعي على اعتباره ولو على جهة العموم ، الشك في عدم النقض كما صرحبه الصنف وغيره ، ونسبه بعضهم إلى الأصحاب مشمراً بدعوى الاجماع عليه ، بل قد يظهر من شارح الدروس دعوى الاجماع عليه صريحاً ، ويشهد له التأمل في كما تهم ، إِذَّ لَمْ يَمُوفَ فِيهِ مَخَالَفَ مِن المُتَقَدِّمِينَ وَالتَأْخُرِينَ سُوى مَاعْسَاهُ فِنْهُمْ مِن البَهَائي في الحبل المتين ، على أن التدبر في كلامه يقضى بأنه ليس مخالفاً فيما نحن فيه ، لأن حاصل

⁽١) الوسائل _ الباب _ ١٧ _ من أبواب التعقيب من كتاب الصلاة

⁽٧) الوسائل ـ الباب ـ ١ ـ من أبواب الوضوء

⁽٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٤ ـ من أبواب الوضوء - حديث ١ لكن رواه عن بكير

⁽٤) سورة المائدة _ الآية ٨

⁽٥) الوسائل ـ الباب ـ ٦ ـ من أبواب الوضوء

كلابه أن الاستصحاب حجة مع الظن بالمستصحب ، أما مع العكس فليس حجة ، وهو على تقدير تسليمه لادلالة فيه على الخالفة هنا ، إذ ارتفاع الاستصحاب بناء على مختاره لايلزم منه ارتفاع الوجوب ، لما عرفت من عدم انحصار الدليل عليه فيه ، بل الآية ويقين الشغل كافيان في إيجابه ، وماني شرح الدروس من أن الأصل براءة الذمة بما لاينبغي أن يصنى إليه ، لانفطاعها بيقين الشفل ، والشك في حصول الشرط شك في المشروط ، على أن كلام البهائي في مرتبة من الضمف تسقطه عن درجة الاعتبار ، إذ هو في الحقيقة اجتهاد في مقابلة النص ، لصراحة الروايات (١) بمدم نقض اليقين إلا باليقين ، وماني شرح الدروس أنه يستفاد من مفهوم قوله (عليه السلام) : (٢) « لاتنقض اليقين بالشك » جواز نقضه بغيره ضعيف جداً ، إذ هو بعد تسلم أنه سن المفاهيم المعتبرة غير صالح لمعارضة غيره من الأدلة ، وكيف مع قوله (عليه السلام) بعده: (ولكن تنقضه بيقين آخر) هذاكله مع تسليم أن الشك براد به ماهو المني المتعارف في ألسنة المصنفين من التردد مع مساواة الطرفين ، وإلا فلا إشكال بناء على ماقبل أنه في اللهُ للإُ عم من الشك والغان كما عن القاموس والصحاح لتفسيرهما إياه بأنه خـلاف اليقين ، بل قد يؤيده إطلاقه عليه في بعض الروايات (٣) كما أن الظاهر أنه في العرف . المام كذلك ، فتأمل جيداً .

ولقد وقع للحنف في المعتبر من الاستدلال على مانحن فيه من بقين الحدث ما يحتاج إلى إنطباقه عليه إلى تكلف شديد بل حمله على السهو أولى منه ، وقد ظهر هك مما تقدم في شرح عبارة المتن أنه لاامتناع في اجماع اليقين والشك في زمن واحد بعد اختلاف متعلقها ، فما أطنب فيه بعض المتأخرين من علاج هذا الاشكال بما هو غير سديد ، وآخر غير مفيد ، وثالث مآله إلى مايريد كا نه في غير محله ، إذ هو

⁽١) و (٧) الوسائل _ الباب _ ١ _ من ابواب نواقض الوضوء _ حديث ٠ ـ ١ (٣) المستدرك _ الباب _ ٣٨ ـ من أبواب الوضوء _ حديث ١

من المعاني المنساقة لكل سامع لمثل هذه العبارة كما هو واضع .

نهم هنا أمران ينبغي التنبيه عليهما (الأول) ماذكرناه من مساواة الظن الشكفي المقام أنما هو في غير المعتبر منه شرعا . أما ماكان كذلك كخبر العدل فالأقوى حصول النقض به ، لما يظهر من ملاحظة الأدلة أنه حجة شرعية في نظر الشارع كالشهادة ، وربما تشمر به بعض الأخبار كما فيرواية أبي بصير (١) وغيره عنالصادق (عليهالسلام) انه اغتسل أبي من الجنابة ، فقيل له :قد أبقيت لمعة في ظهرك لم يصبها الماء ، فقال (عليه السلام) : ما كان عليك لوسكت ثم مسح تلك اللمة بيده ، مع احمال عدم حصول النقض به أخذاً بظاهر القاعدة هنا ، وربما كان هو مقتضى كلام العلامة في المنتهى ، لاختياره عدم حصول مجاسة الماء باخباره ، وفرق في ذلك بينه وبين الشهادة ، وهو لايخلو من فوة ، ولتحقيق المسألة محل آخر . (الثاني) ذكر بعض مشانخنا أنه يجب التطهر على من تيقن الحدث وشك في الطهارة حيث يقع ذلك مع عدم الدخول في عمل مشروط صحته بالطهارة كالصلاة ونحوها أما إذا وقع له اليقين والشك مثلا وهو فيأثناء صلاة أو بعد الفراغ فلا مجب عليه النطهر لتلك الصلاة ، نعم محتمل أن مجب عليه التعلمر للصلاة بمدها ، مع احتمال المدم أيضًا ، بل قد يظهر منه اختياره ، وكأن مستنده في ذلك شمول قوله (عليه السلام) (٢): ﴿إِذَا شَكَكَتْ فِي شِيءَ مِنَ الْوَضُوهُ وَقَدْ دَخُلُتُ فيغيره فليس شكك بشيء، مع إصالة الصحة . وهو متجه لو وقع له هذا اليقينوااشك بعد الفراغ من الصلاة مع عدم العلم بقدم سبب الشك ، لكونه في الحقيقة شكافي الصحة بعد الفراغ ، فلا يلتفت إليه ، بل قد يدل عليه صحيح محد بن مسلم (٣) قلت لا ي عبدالله (عليه السلام): ﴿ رجل شك في الوضوء بعد مافرغ من الصلاة ؟ قال : يمضي على صلاته ولايميد، نعم يجب عليه الوضوء لغيرها من الصلاة ، إذ عــدم الالتفات

⁽١) الوسائل _ الباب - ٤١ - من ابواب الجنابة _ حديث ١

⁽٢) و (٣) الوسائل - الباب - ٤٢ - من ابواب الوضوء - حديث ٢ - ٥

الذكور لاينقح وجود الشرط ، بل عو حكم شرعي تسدي في خصوص الفروغمنه، فلا يجري إلى غيره ، فتشمله الفاعدة مع احتمال الفول ان مادل على حكم الشك بعد الغراغ يشعر بالحكم بوقوع:الشكوك فيه ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) : لا أنت في علك الحال أذكر » ونحوه ، لكنه بعيد ، فتأمل . وأما إذا كان ذلك في الاثناء فيشكل الحكم بالصحة ، لظهور قاعدة الشك في الشي. مع عدم ألدخول في الغمير في الشك في أجزاء المركب كما لايخفي على المتأمل ، لاأفل من الشك في الشمول ، وإسالة المحة لا تشخص وجود الشرط بالنسبة إلى باقي أفعال الصلاة ، فكان التوقف في ذلك مجال ، وبؤيده إطلاق الكلمة هنا بوجوب التطهر ، وكذا إذا وقع بعد الفراغ مع العلم بقدم مأخذ الشك ، الشك في شعول مادل على عدم الالتفات اليه بعد الفراغ لمثله ، وقد يشمر بيعض ماذكرناه خبر علي بن جعفر عن أخنِه (عليهماالسلام) (١) المروي عن قرب الاسناد قال : ﴿ سألته عن رجل يكون على وضوء ويشك على وضو. هو أملا ؟ قال : إذا ذكر وهو في صلاته انصرف فتوضأ وأعادها ، وإن ذكره وقد فرغ من صَلِاتَهُ أَجِزَأُهِ ذَلِكُ ﴾ ولعل مراده بقوله : يكون على وضوء انه اعتقد انه على وضوء ثم شك بعد ذلك أي زال اليقين الا ول ورجع إلى الشك ، ريستفاد منه حينئذ التنبيه على أن من اعتقد الوضوء مثلاثم زال عنه اليقين إلى الشك كان المسكم للا خير وإن كان لإيجيب عليه إعادة العمل الذي أوقعه باليغين ألا ول على فرض حصول الشك بعد تمامه. ﴿ وَ ﴾ كيف كان فقد عرفت أنه يجب التطهر في القام كما (إذا تيقنهما وشك) مثلا (في المتأخر) منعافانه (يجب عليه الطهارة) أيضًا كما في المغنعة والتهذيب و المبسوط و المراسم والوسيلة والاشارة والمهذب والسرائر والنافسيع والمنتعى والارشاد والذكرى واللمعة وغيرها ، ونسبه في المعتبر إلى الثلاثة وأتباعهم ، وفي المنتهى إلى المشهور ، بل في الذكرى نسبته إلى الا صحاب مشعراً بدعوى الاجماع عليه ، وكان الوجه فيه ما نقدم (٦) الوسائل ــ الباب ــ ١٤٤ــ من ابواب الوضوء ــ حديث ٧

لك سابقاعا دل على وجوب فعله لها ، خرج ماخرج وبي الباقي ، ومادل على وجوب تحصيل اليقين ، لا نه مقتضى الشرطية . لايقال : إنه كما لم يتيقن بالوضوه كذلك لم يتيقن بالحدث لا نا نقول: ان عدم اليقين بالحدث لا يكني في براءة الذمة من المشروط بالطهارة ، نعمقد يتم ذلك فيا كان الحدث ما نما منه لافيا كانت الطهارة شرطاً فيه ، ويؤيده أيضاً مضاقا إلى ماذكر نا ماعن الفقه الرضوي (١) ﴿ وإن كنت على يقين من الوضوه والحدث ولا تدري أيها أسبق فتوضأ ، سيا على القول بججية ما ينقل عن هذا الكتاب ، مع المجاره في حصوص المقام بالشهرة محصلة ومنقولة ، بل لعله لاخلاف فيه سوى ما يظهر من المصنف في المعتبر ، حيث قال بعد ذكر الاعادة ونسبتها إلى الثلاثة ومن تبعهم وعندي فيه تردد ، إذ يمكن أن ينظر إلى حاله قبل تصادم الاحمالين ، في غين على ضدها لمكان تيقن انتقاله عنها مع الشك في عودها ، واختاره في جامسع فيني على ضدها لمكان تيقن انتقاله عنها مع الشك في عودها ، واختاره في جامسع المقاصد ، لكن في الذكرى أنه إن تم ليس خلافا في المسألة ، لرجوعه حينئذ إما إلى يقين الحدث مع الشك في الطهارة أو بالعكس ، والبحث في غيره ، وفيه أن ظاهر إطلاق الا صحاب يقضي بأنه لا تتخرج صورة من صور اليقينين بحيث ترجع إلى غبرها، وكؤ بذلك خلافا .

وكيف كان فقد يرد على ماذكره المحقق أن يقين الانتقال عنها مع الشك في عودها معارض بيقين وجود مماثلها مع الشك في الانتقال عنه إلى ضده ، وحصول اليقين بالانتقال عن الماثل أولا غير مجد ، والمتسك باستصحاب معللق الرفوع من غير تشخيص للا ول والأخير استصحاب للجنس في إثبات الشخص ، وهو غير جائز كما بين في معلم ، على أنه معارض بمثله . لا يقال : إنه - عد البناء على أن الحدث بعد الحدث ليس حدثا كما أن الطهارة بعد العالم الميقن الطهارة وشك في الحدث ، لا ن ماتيقن اليقين بارتفاع الحدث الأول بكون ممن تيقن الطهارة وشك في الحدث ، لا ن ماتيقن

⁽١) المستدرك - الباب - ٣٨ - من أبواب الوصوء - حديث ١

بخروجه من البول الذي يعارض به اليقين الأول يقع على وجهين نافض وغيره ، لأنه إن كان قبله حدث قالا ول ، وإلا قالثاني ، والفرض أنه في المقام غير معلوم ، لاحيال تقدمه على الطهارة فلا يكون ، حينئذ ناقضاً واحيال تأخره فيكون ناقضاً فهو ممن تيقن الطهارة وشك في الحدث في الحقيقة ، ويكون المراد بقولنا إنه تيقن الحدث سببه لاحكه ، فتأمل لا أنا نقول ؛ إنا وإن قلنا الحدث بعد الحدث ليس حدثا ، لكنه من المستحيل أن ينفك الحدث عن وجوده ، لا نه إما أن يكون حاصلا به أو حاصلا قبله ، فبخروج البول في أي وقت كان لا بد وأن يعلم وجود الحدث ، وبه يعارض بقين الطهارة ، إلا أن هذا وإن كان أقصى ما يجاب به عن ذلك . لكنه لا يعارض بقين الطهارة ، ومن هذا كان هذا القول لا يخلو من قوة على بعض الوجوه ، مخلاف ماذكره الطهارة ، ومن هذا كان هذا القول لا يخلو من قوة على بعض الوجوه ، مخلاف ماذكره الملامة في جملة من كتبه من تقييد ما محمته من إطلاق الا صحاب عا إذا لم يعلم حالته السابقة ، فيؤخذ عوافقتها ، إن طهارة ، وإن حدثاً فحدث ، وقد يظهر منه في بعضها ان وجه ذلك بسقوط حكم اليقينين لنساويها ، فيستصحب الاول ، وفيه مالا يخفي من انقطاع الاول قطاع ، فلا معني لاستصحابه .

وقال في المختلف بعد ذكر الاطلاق المتقدم: ونحن قد فصلنا ذلك في أكثر كتبنا ، وقلنا إن كان في الرمان السابق على اليقين محدثاً فهو الآن محدث ، وكذاالطهارة، ومثاله أنه إذا تيقن عند الزوال أنه نقض طهارة وتوضأ عن حدث وشك في السابق فانه يستصحب حال السابق على الزوال، فان كان طهارة فهو على طهارته ، لا نه تيقن أنه نقض تلك الطهارة ثم توضأ ولا يمكن أن يتوضأ عن حدث مع بقاء تلك الطهارة . ونقض الطهارة الثانية مشكوك فيه ، فلا يزول عن اليقين بالشك ، وإن كان حدثاً فهوالآن محدث ، لا نه تيقن انه انتقل عنه إلى طهارة ثم نقضها ، والطهارة بعد نقضها . شكوك الحواهر ؛ ع

فيها ، وعن البيضاوي أنه اعترض عليه بأنه لامعنى لاستصحاب الأول بعد العلم بانقطاعه فأجاب عنه بأن المراد لازم لاستصحاب ، أي البناء على مثل الحال الأول، ورباأورد عليه بعضهم أيضا بأنه يجوز تعاقب الطهار تين كما أنه يجوز تداقب الحدثين ، وفيه أن ما محمنه من عبارته كالصريحة في إرادة كون الطهارة رافعة والحدث ناقضا ، واحمال التعاقب المذكور ينافي ذلك ، نعم قد يرد عليه أنه حيثند لامعنى اتسمية نحو ذلك استصحابا ، لأن من اليقين حينند وقوع الطهارة مثلا بعد الحدث حتى يتم ماذكره من كونها رافعة ، ألهم إلا أن يربد بالحدث المتيقن جنسه لاعدده ، فيحتمل وقوع حدث بعد الطهارة الرافعة وان تيقن حصول حدث قبلها، فينفي ذلك بالاستصحاب الذي ذكره .

نعم لا يتم ماذكر ناه من التوجيه في نحو عبارة القواعد بقوله فيها : « ولو تبقنها متحدين مثلا متعاقبين وشك في المتأخر فما لم يعلم حاله قبل زمانها تعلمر ، وإلااستصحه التقييده بالاتحاد ، ومراده بالتعاقب كون الحدث بعد الطهارة والطهارة بعد الحدث ، وعلى كل حال فلا ريب في خروج ماذكره من موضوع مانحن فيه ، إذ مآله إلى معرفة السابق من اللاحق ، فلا معنى لجمله قولا في السألة ، وكا نه انما ذكره لكونه في بادى الرأي قبل التفات الذهن منها وإن كان بعد التفاته يخرج عنها ، والأمر، سهل ، وربما يظهر من ملاحظة أكلامه في المنتهى أنه لم بقصد من ذلك خلافا ، بل ذكره مخافة أن يتوهم أنه منها ، هذا .

وقد ذكر بعض متأخري المتأخرين أنه لا بد من تقييد إطلاق الأصحاب المتقدم عا إذا لم يعلم تأريخ أحدها ، أما إذا علم وجهل فانه محسم بتأخر الحبول طهارة كان أو حدثا ، واختاره سيد المكل في منظومته ، وكان وجهه إصالة تأخر الحادث، فيحكم حيثنذ بتأخر الحبول إلى زمان القطع بعدم الوجود فيه ، لكنه لايخلو من نظر، لأن إصالة التأخر أما تقضي بالتأخر في حد ذاته ، وهو لا يجدي حتى يثبت كونه منا خراً عن الحدث ومسبوقيته به ، وإثبات نحوذلك بالأصل ممنوع ، إذ الأصل حجة في النفي

- YOE -

دون الاثبات ، لممارضة الأصل عثله فيه ، وبما يرشد إلى ذلك إطلاق العلما. في المقام وفي الجمعتين وفي عقدي الوكيلين ونحو ذلك ، من غير تقييد بمدم معلومية زمان أحدها ومجبولية الآخر ، فتأمل جيداً .

(وكذا لوتيقن ترك) غسل (عضو) أو مسحه (أتى به) إجماعا محصلاً ومنقولا وسنة بالخصوص، مضافا إلى أدلة الوضوء (و) كذا أنى (عا بعده) محافظة على الترتيب بلا خلاف أجده ، لما تقدم لك من الأخبار (١) في محث الترتيب ، وتحـو المضو بعضه في الحكين مماً ، وماعن أبن الجنيد من الفرق بين ما كان دون سمة الدرهموغيره فيجتزى ببل الأول فحسب دون الثاني ، فيجب الانيان به ويما بعده ضعيف ، بل لمل الظاهر المقاد الاجماع على خلافه ، وقد تقدم الكلام فيه سابقاً في بحث الترتيب (و إن جف البلل) بيمامه على الأصح (استأنف) الوضوء لفوات الموالاة ، بل قد يأتي وجوب الاعادة وإن لم مجف ، بناه على تفسيرها بالمتابعة .

(وإن شك في) فعل (شيء من أفعال الطهارة) أي الوضو. (وهو على حاله أتى بما شك فيه) للاصل والاجماع كما في شرح الدروس للخوانساري وشرح المفاتيح للاستاذ ، بل فيه أنه نقله جماعة ، وفي كشف اللثام أنه إجماع على الظاهر الؤبد بنفي الخلاف في المدارك والذخيرة وغيرهما ، والتتبع لكلمات الأصحاب من المقنعة والبسوط والمهذب والغنية والمراسم والوسيلة والكافي والسرائر والجامع والمعتبر والنافع والمنتعى والغواعد والارشاد والذكري واللمة والدروس والروضة وغيرها ، وصحيح زرارة (٧) عن أبي جعفر (عليه السلام) المروي في التهذيب والكافي قال ؛ حر إذا كنت قاعداً على وضوئك فلم تدرّ أغسلت ذراعيك أم لافأعد عليها وعلى جميع ماشككت فيه انك لم تغسله أو تمسحه مما سمى الله مادمت في حال الوضوء ، فاذا قمت عن الوضوء وفرغت منه وقد

⁽١) الوسائل الباب _ ٣٥ _ من ابو آب الوضوء

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ ٤٢ ـ من ابواب الوضوء ـ حديث ،

صرت في حال أخرى في الصلاة أو غيرها فشككت في بعض ماسمى الله بما أوجب الله عليك فيه وضوءه لاشيء عليك فيه ، ربما يؤيده أيضاً مافي موثقة ابن أبي يعفور (١) عن الصادق (عليه السلام) قال : « إذا شككت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء ، انما الشك في شيء لم تجزه » لرجوع الضمير في غيره إلى غيره فليس شكك بشيء ، انما الشك في شيء لم تجزه » لرجوع الضمير في غيره إلى الوضوء لكونه أقرب ، فيكون نفهومها موافقاً للصحيحة الأولى غير مخاف المجمع عليه هنا محسب الظاهر ، وبما محمت من الأداة بخص عموم مادل على عدم الالنفات إلى الشيء المشكوك فيه مع الدخول في الغير ، كقول الصادق (عليه السلام) لزرارة (٢) في الصحيح: « بازرارة إذا خرجت من شيء ثم دخلت في غيره فشككت فشكك ليس بشيء » ومثله غيره ، وهي مذكورة في باب الصلاة ، لكن ربما احتمل اختصاص مورد هذه الأخبار في الصلاة ، لاقتضاء سياقها ذلك ، وهو ضعيف جداً ، بل هي قاعدة ككة في الصلاة وغيرها من الحج والممرة وغيرها ، نعم هي مخصوصة بالوضوء خاصة ، لما في الصلاة وغيرها من الحج والممرة وغيرها ، نعم هي مخصوصة بالوضوء خاصة ، لما مثلا ، بل هو باق على القاعدة من عدم الالتفات إلى الشك في شيء من أجزائه مسحمته من أدلته ، فن هذا الحكم الفسل مثلا ، بل هو باق على القاعدة من عدم الالتفات إلى الشك في شيء من أجزائه مسحمته من أدلته ، فن هذا وجب الاقتصار عليه ، ولا يتمدى منه في هذا الحكم الفسل مثلا ، بل هو باق على القاعدة من عدم الالتفات إلى الشك في شيء من أجزائه مسحمته من أدلته ، فن هذا الحراء ، نعم لا يعد إلحاق التيمم به .

ومن العجيب ماوقسع للفاضل في الرياض من جريان حكم الوضوء في الفسل ، في لتفت إلى كل جزء وقع الشك فيه مع بقائه على حال الفسل ، ولم أعثر على مثل ذلك لفيره ، وكان منشأ الوهم مافي بعض عبارات الأصحاب كالمصنف وغيره من ذكر لفظ الطهارة الشاءلة للوضوء وغيره ، وهو – مع أن الظاهر إرادة الوضوء منه لذكرهم ذلك في بابه – لا يصلح لأن يكون ذلك بمجرده حجة مخصصاً للقاء ـ من المتقدمة الشاملة للصلاة وغيرها ، واحيال أن يراد بالشيء فيها ما يشمل الفسل مثلا ببامه فلا يصدق الدخول

⁽١) الوسائل ـ الباب ٧٩ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٧

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ ٧٣ ـ من ابواب الخلل الواقع في الصلاة ـ حديث ١

في الغير مع الشائلة في بعض الأجزاء قبل الفراغ منه في غاية الضعف ، إذ لفظ الشيء اليس من الألفاظ المجملة التي هي محل شك ، فانه لا يرتاب أحد في صدقه على من شك في ضل بعض رأسه مع الدخول في الجانب الأعن أو الأيسر بالنسبة إلى الأعن أنه شك في شيء وقد دخل في غيره ، وخروج الوضوء عن ذلك لا يقضي بخروج الفسل، إذ هو قياس لا نقول به ، ألام إلا أن يكون مستنده ما محمته من موثقة ابن أبي يعفور المتقدمة بعد حمل الضمير فيها على الوضوء ، لا شمالها حينتذ على التعليل الجاري في الوضوء والفسل ، وهو شك في شك ، مع اعترافه هو باجاله ، فتأمل جيداً .

ثم أنه لافرق بحسب الظاهر بين جميع أفمال الوضوه من النية وغيرها كما نص عليه بعضهم، للأصل، وإطلاق ما يمعته من الاجماعات المنقولة، فلا يقدح عدم صراحة الصحيح المتقدم لشموله، ولعل ذلك هو مراد بعضهم كالشيخ في البسوط والشهيد في اللمعة بقوله: إن شك في الوضوه في أثنائه أو في شيء منه وجب إعادة الوضوه في الأول وتلافي المشكوك فيه في الثاني إن لم يحصل الجفاف، إذ لا يتصور الشك في الوضوه في أثنائه بغير ماذكرنا، وكذلك الشك في الترتيب وحصول الموالاة وغيرها، وإن وافق فعل بعضها الأصل كما في بعض صور الموالاة، ولعل الظاهر أيضاً أنه كالشك في الفعل وعدمه الشك في المسحة والفساد، لأنه في الحقيقة شك في الفعل وعدمه، وأما الشك في الشرائط الخارجة عن حقيقة الوضوه كالشك في تطبير أعضا، الوضوه وتطهر مائه وغوها فقديظهر من ملاحظة بعض عبارات الأصحاب انها كالشك في الا فعال، فيجب في الشرائط المدخول في غيره لنحو الشرائط، فان دعوى تخصيصها بصحيحة زرارة المشكوك مع الدخول في غيره لنحو الشرائط، فان دعوى تخصيصها بصحيحة زرارة المتقدمة ضعيفة، لعدم المهور الاجماعات المنقولة في تناول مثله، ألهم إلا أن يقال: ان ذلك مقل ، وعدم ظهور الاجماعات المنقولة في تناول مثله، ألهم إلا أن يقال: ان ذلك

يرجع إلى الشك في الصحة والنساد ، وقد تقدم جريان لملكم ، لكن إقامة للدليل على الشمول الصحة بهذا المدنى أيضاً لايخلو من نظر ، وتأمل جيداً .

ثم من المعلوم أنه حيث يجب تلافي المشكوك يجب الاتيان به ثم بما بعده ، كا صرح به في البسوط والوسيلة وغيرها من كتب التأخرين ، وكان الراد به مايتوقف حصول الترتيب عليه ، وإلا فلو كان الشك في بمض العضو فانه لا يجب إعادة غسل ما بعده من أجزاه ذلك العضو إلا إذا كان المشكوك فيه غسل الاعلى ، لما عرفته سابقاً من عدم وجوب الترتيب في أجزاه العضو بعد الابتداه بالاعلى منه ، نعم يتأتى ذلك على القول به ، لكنه قد عرفت ضعفه .

وكيف كان فلاينبني الاشكال في وجوب إعادة ما يتوقف عليه حصول الترتيب بل نقل الاجماع عليه في شرح الدروس والماتيح ، والظاهر أنه كذلك ، وبدل عليه أيضاً مضافا إلى ذلك ما يفهم من الأدلة هنا من جعل الشارع المشكوك فيه بمزلة المتيقن تركه ، ولا ن المشك فيه في الحقيقة شك في الترتيب أيضا ، وقد عرفت وجوب تلافيه ، وبما سممت يعلم أنه يجب الاعادة على المشكوك فيه وعلى ما بعده مع عدم الجناف، وإلا فيجب استثناف الوضوه من رأس ، كما صرح به في الوسيلة والجامع والقواعد واللمة وغيرها ، وكا ن إطلاق بعضهم الحكم بذلك منزل عليه ، ولا ن التصفح لكلات الأصحاب تقضي بأن المراد مادام في حال الوضوه يجب عليه أنه يجرز الطهارة اليقينية ، فما يظهر من صاحب الحدائق تبعاً للخوا نساري في شرح الدروس من المناقشة في هدذا الحكم تمسكا باطلاق صحيحة زرارة المتقدمة في غاية الضمف ، مع اعترافه بأن الأصحاب على خلافه ، وكيف وشرطية الوالاة بما قد عرفت أن الشك فيه شك فيها أيضا ، فيجب العلم باحرازها في الفرض ، بل قد عرفت أن الشك فيه شك فيها أيضا ، فيجب المنافي ، ولا يحصل إلا باعادة الوضوه ، وماذكره من أن دليل الموالاة لاعموم فيه يش ثان دليل الموالاة لاعموم فيه يش بيشمل المقام لاوجه له ، لما عرفت من عدم الانحصار بالروايتين السابقتين ، على أن

تخصيص المورد فيها لا يخصص الوارد مـ ع الاشهال على التعليل بأن الوضوء يتبع بعضه بعضا ، وبأنه لا يتبعض ، والحاصل لا يليق إطالة الكلام في رد هذه المناقشة التي هي في غاية السقوط ، فلاحظ و تدبر .

ثم أن الظاهر مساواة الظن الذي لم يقم على أعتباره دليل شرعي الشك في هذا ألحكم ، كما هو قضية المقنمة والمنية والمراسم والكافي والسر اثروالمعتبر والمنتهى وغيرها، بللعله مراد من اقتصر على التمبير بالشكِ في المقام وأن بعد بالنسبة إلى عبارات المصنفين لمحالفته للحقيقة الاصطلاحية عندهم ، نعم لا يبعد دعوى شمول الرواية المتقدمة التي هي دليل الحكم له ، لما تقدم لك سابقاً أنه في اللغة للأعم منه ومن الظن ، وكيف كان فلا زيب في الساواة في المقام ، لاصالة عدم الفعل ، ووجوب تحصيل اليقين بالطهارة مع عدم دليل على الاكتفاء بالظن هنا ، وحمله على الصلاة بعد تسليمه فيها قياس لانقول به ، وليملم أن جماً من الا صحاب قيدوا اعتبار الشك في المقام بما لم يكن كثيراً ، متهم ابن إدريس في السرائر ، والشهيد في الذكرى ، والمحقق الثاني في شرح القواعد والسيد في المدارك ، والفاضل الهندي في كشف اللثام ، والحوانساري في شرح الدروس ، وغيرهم من متأخري المتأخرين ، بل لاأجد فيه خلافاكما في الصلاة ، ولعله للمسر والحرج ، ويؤيده التعليل الوارد في أخبار الصلاة كما في صحيحة زرارة وأبي بصير (١) في من كثر شكه في الصلاة بعد أن قال (عليه السلام): يمضى في شكه لا تمو دوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه ، فإن الشيطان خبيث يعتباد لما عود » وبه يظهر وجه دلالة صحيحة عبدالله منسنان (٢) قال : ﴿ قَالَتُ لَهُ ﴿ عَلَيْهِ السلام) : رجل مبتلي بالوضو، والصلاة . وقلت : هو رجل عاقل ، فقال الصادق (عليه السلام) : وأي عقل له وهو يطيع الشيطان ? فقلت له : وكيف يطيع الشيطان ؟

⁽١) الوسائل ـ الباب ـ ١٦ ـ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة _ حديث ٧

⁽٢) الوسائل ـ الباب ـ ١٠ ـ من ابواب مقدمة العبادات

فقال: سله هدذا الذي يأتيه من أي شيء ، فانه يقول لك من عمل الشيطان » فإن الظاهر أن المراد بابتلاله كثرة الشك ، على أن كثرة الشك من الشيطان كما ظهر لك من الرواية السابقة ، وبذلك كله تقيد صحيحة زرارة المتقدمة لو سلم شحول لفظ الشك فيها لنحو ذلك ، لظهور انصرافه في الشك الموافق لا غلب الناس ، على أن المواجه بالخطاب فيها خاص لم يعلم كونه كذلك ، ولا إجماع على التهميم ، بل قد عرفت عدم الخلاف في عدمه .

وقد يشير الأكتفاء ببرد الماء الذي لم يوصل إلى حد القطع في مرسل أبي مجي الواسطي (١) الى مائحن فيه . قال : ﴿ قلت الصادق (عليه السلام) : جعات فداك أغسل وجهي ثم أغسل يدي ويشككني الشيطان أبي لم أغسل ذراعي ويدي قال : إذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد ﴾ وكان مفهوم الشرط فيه غير مراد ، فتأمل جيداً . وقد أشبمنا الكلام في باب الصلاة بعض المباحث المتعلقة بكثير الشك ، كالبحث عن مقدار ما به يتحقق وما به يزول ، وأن المراد منه بالنسبة إلى كل جزء أو يكني تحققه ولو في جزّه وغير ذلك ، فلاحظ وتدبر .

مُ الظاهر أن كثير الظن ككثير الشك في المقام ، لما عرفت سابقاً ، وأماالقطع فان كان فيجانب العدم فلا يلتفت أيضاً إلا إذا علم سبب القطع وكان بما يفيد صحيح المزاج قطعاً ، وان كان في الوجود فالظاهر اعتبار قطعه الا إذا حفظ سبب القطع وكان مما لا يفيد صحيح المزاج قطعاً ، فتأمل جيداً .

(ولو تيقن) فعل (الطهارة وشك في الحدث) بعدها لم يعد الوضوء إجماعا بحصلا ومنقولا مستفيضاً كالسنة ، مع مافي وجوب الاعادة من العسر والحرج (و) كذا لو شك في شيء من أفعال الوضوء بعد انصر افه لم يعد) كا في البسوط والهذب والجامع والمعتبر والنافع والمنتعى والارشاد ، ولعله يرجع اليه مافي المقنعة والسرائر (١) الوسائل - الباب - ٢٤ - من ابواب الوضوء - حديث ٤

من أنه ان شك بعد فراغه منه وقيامه من مكانه لم يلتفت ، ومافي الغنية وكذاالكافي لا بن الصلاح أن نهض متيقناً لتكامله لم يا فت إلى شك ومافي الوسيلة والفقيه وإلراسم والهداية من أنه لايلتفت الى الشك في شيء منه بعد ماقام على أن يراد بالانصراف والقيام ونحوها مجرد الفراغ من الوضوء قام من المجلس أو لم يقم طول جلوسه أولم يطل، كما في البيان وجامع المقاصد والروض والروضة والمسالك والمدارك ، بن في الروضة والمدارك الاجماع عليه ، وكما نعما فعما من عبارات الأصحاب المتقدمة ذلك ، وفي المتبر والنتهي دءوي الاجماع على عدم الالتفات مع الأنصر أف عن حاله ، فقديقال ان الانصر أف عن الحال الا ول يحصل بالفراغ منه وعدم التشاغل فيه ، ويدل عليه مافي حسنة بكيرين أعين (١) قال : ﴿ قلت له : الرجل يشك بعدما بِتوضأ قال هوحين يتوضأ أذكر منه حين يشك ﴾ وقول الصادق (عليه السلام) في خبر محمد بن مسلم (٢) « كل مامضي من صلاتك وطهورك فذكرته تذكراً فأمضه ولاإعادة عليك » مع تأيده باصالة صحة فعل المسلم ، وبأنه لو وجب التلافي مع الشك بنَّد الفراغ لأدي الى الحرج المنفى ، وأما مافي صحيحة ززارة المتقدمة مما يدل على اشتراط عدم الالتفات بالقيام معالفراغ وصيرورته في حالة أخرى كالصلاة وغيزها كقوله (عليه السلام) (٣) فيها: «فاذا قمت عن الوضو، وفرغت منه وقد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها فشككت لاشي،عليك، فهي ـ معأن دلالتها بالمفهوم وعدم الغائل بمضمونها من اشتراط الدخول في الصلاة _ محتملة لا ن يراد بالقيام الفراغ كما يقضي به عطفه عليه ، وإلا لناسب تقديمه عليه ، على أنه معارض بالمفهوم في صدرها ، لقوله (عليه السلام) (٤) : إذا كنت قاعد على وضوئك فلم تدر أغسلت ذراعيك أم لا فأعد عليها وعلى

⁽١) و (٢) الوسائل-الباب- ٢٤ - من ابواب الوضوء _ حديث ٧ - ٦

⁽٣) و ﴿ (٤) الوسائل ــ الباب ــ ٤٦ ــ من ابواب الوضوء ــ حديث ٢

جميع ماشككت فيه أنك لم تفسله أو تمسحه مما سمى الله مادمت في حال الوضو. بل الفظاهر أن الشرط فيها خارج مخرج الغالب من القيام بعدد الوضو. والاشتفال بأمور أخر ، ونحوه يجري في سائر عبارات الأصحاب المتقدمة ، على أنه قد لا يتمكن الكلف من القيام ، بل ربما كان حال قعوده يشتغل بالصلاة وغيرها من الأمور ، مع أنه ربما يكون الوضو. في غير حال القعود ، والى غير ذلك من الوجوه التي منها تضعف بها . وأما مافي موثقة ابن أبي يعفور عن الصادق (عليه السلام) (١) « إذا شككت

واما مافي مواهه ابن ابي يعقور عن الصادق (عليه السلام) و إما الشك إذا كنت في شيء من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء ، انما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه » بناء على رجوع الضمير فيه إلى الوضوء ، فانه قد يراد بالغير مايشمل حال المكلف بعد الفراغ ، كما يشعر به قوله (عليه السلام) : (أنما الشك في شيء لم تجزه) إذ لاريب في صدق الجواز مع الفراغ منه وإن لم يقم عن محل الوضوء ، فظهر الك بذلك ان ما اختاره بعض المتأخرين من اعتبار القيام عن محل الوضوء في عدم الالتفات الى الشك في غيره لا يخلو من نظر بل منع ، وكذا ما اختاره بعضهم من اعتبار الانتقال عن الحل ولو تقديراً كملول الجلوس ونحوه ،

نعم بعتى الأشكال في أن المدار في تحقق الفراغ حصول الية ين بالفراغ آفا ما أوعدم رؤية المكلف نفسه غير متشاغل به مسع سبق الشروع فيه أو يفرق بين الجزء الأخير وغيره فيمتبر الانتقال عن الحل أو مافي حكمه كطول الجلوس في الأول دون الثاني وجوه بل أقوال ، والتحقيق أنه لاريب في تحقق الفراغ بمشفولية المكلف بفمل آخر وانتقاله المحالة أخرى ولو بطول الجلوس ونحوه وإن لم يسبق له يقين بالفراغ، وكذا مع عدم انتقاله إلى حال آخر وقد سبق له اليقين محصول الفراغ ، وأما إذا لم ينتقل ولم يحصل له اليقين فالظاهر عدم تحقق الفراغ فيجب عليه إعادة المشكوك من غير فرق في المقامين بين الجزء الأخير وغيره ، هما وقد عنى كشف اللثام من الفرق بينهما باعتبار الانتقال بين الجزء الأخير وغيره ، هما وقد عن كشف اللثام من الفرق بينهما باعتبار الانتقال

^{· (}١) الوسائل ـ الباب - ٤٧ ـ من أبواب الوضوء ـ حديث ٧

وحكه كطول القعود بالنسبة إلى الجزء الا خير وون غيره ليس في محله ، بل الظاهر أنه خرق للاجماع المركب ، وكذا ماوقع لفيره من اعتبار حصول اليقين بالفراغ مطلقًا ، ولآخر فجمل المدار على مدم رؤية المكلف نفسه مشغولا بأفعال الطهارة ، بل الوجه ما محمت من اعتبار أحد الأمرين وهو إما الانتقال عن المحل أو مافي حكمه أو حصول اليقين بالفراغ . نعم قد يحصل إشكال بالنسبة للأول في مالو شك في فعل شيء من أفعال الوضوء وكان قدانتقل منه إلى حال آخر إلا أنه لايحصل بسببه الفساد على تقدير عدم فمله في الزمن السابق لبقاء الموالاة يمعني مراعاة الجفاف ، كما لو وقع له شك في مسح رأسه وقد انتقل عن محل الوضوء واشتغل بفعل آخر والحال بقاء إمكان الموالاة كأن تكون الرطوبة باقية ، ولمل الأقوى فيه عدم الالتفات أيضاً أخذاً باطلاق الأدلة، بل قد يظهر من بعضهم دءوى الاجماع عليه منغير فرق بين الدخول بالمشر وطبالطهارة وغيره ، وهل يدخل في الشك بعد الفراغ مالو وقع للمكلف الشك في أنه عدل عن فعل الوضوء فترك غسل باقي الأجزاء مثلا أو أنه أتمه مع عدم حصول اليقين له بالفراغ آناما? وجهان ، ينشئان من إطلاق النص والفتوى عدم الالتفات مع الانتقال ، ومن الاقتصار فهاخالف الأصل على المتيقن . والمعلوم منه مالو كان الشك منجمة أحمّال السهو والنسيان ونحوها مع بناه المكلف على الفعل الصحيح ، لأأقلِ من الشك في الشمول ، وإن كان الوجه الثاني لايخلو من ضعف بناءً على حرمة قطع الوضوء .

ثم لارب في جريان ماذكرنا من عدم الالتفات إلى الشك بعد الفراغ في كل فعل مركب كان توالي فعل الأجزاء شرطاً في صحته كالصلاة ونحوها ، لاصالة صحة فعل المسلم ، وإصالة عدم السهو والنسيان في أفعاله في عبادات ومعاملات من غير فرق فى ذلك بين استازام المعصية على تقدير عدم الفعل وعدمه ، ومنه يظهر أن من شك في شيء بعد الفراغ من الفسل الارتماسي وحصول البقين له بذلك آناً لا يلتفت ، لاصالة صحة فعل المسلم ، فما في القواعد العلامة من الاشكال فيه كا نه في غير محله ، وأما مالم

يكن كذلك كما في الفسل الترتيبي ونحوه فالظاهر عدم الالتفات فيما لو وقع له هذا الشك بعد الدخول بالمشروط بالطهارة ، لما في الصحيح (١) ﴿ عن رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة ، فقل (عليه السلام) : إذا شك وكانت به بلةوهو في صلاته مسح بها عليه ، وإن كان استيقن رجع فأعاد عليهما مالم يصب بلة ، فان دخله الشك وقد دخل في صلاته فليمض في صلاته ، ولاشيء عليه » وكذا لا يلتفت بعد حصول اليتين له آناما بالا كمال والفراغ ، أما إذا لم يحصلا معا فلا يخلو إما أن يكون معتاد الموالاة في غسله أولا ، فان كان الأول احتمل عدم الالتفات ، ترجيحاً للظاهر على الأصل ، ويحتمل العدم للمكس ، بل لعله الأقوى ، إذ لا دليل على تقديم الظاهر على الأصل ، ويحتمل العدم للمكس ، بل لعله الأقوى ، إذ لا دليل على تقديم الظاهر على الأسل ، مناه منا ، أللهم إلا أن يعلم حاله في أول الفسل أنه كان عازما على فعله تماماً لمكان السيرة على عدم الالتفات حينئذ ، مع أنه مشكل أيضا ، لعدم تحققها في نحوه بل هي متحققة في من اغتسل وتيقن الفراغ ثم شك بعد ذلك .

وبما سممته يظهر لك الحكم فيا لو لم يكن معتاد الالتفات فانه يجب عليه الالتفات حينئذ بلا إشكال ، ودعوى المسك بنحو قوله (عليه السلام): « إذا شككت فيشي، وقد دخلت في غيره فشكك ليس بشيء ، ضعيف ، إذ من المعلوم إرادة الغير الرتب على وقوع الفعل الا ول لامطلق الغير ، وإلا لزم أن لا يعتبر الشك يوما ، كما أنه من النأمل فيها قدمناه يظهر لك حكم الشك بعد الفراغ بالنسبة إلى سائر الا فعال من غسل النجاسات وغيرها ، بل يظهر لك أيضا أن الشك في الشرائط كالشك في الا جزاء في عدم الالتفات ، لاصالة الصحة واستصحابها ، واشتراك العلة ، ولزوم المسر والحرج ، وان الشك في الشرط شك في المشروط ، وأولوبته من الجزء ، وعوم النصوص وإطلاقها ، خصوصاً ماورد منها في خصوص الوضوء ، وضبط الا صحاب المبال بغير ذلك ، بل ظاهر تعليلهم الحكم في الجزء بالعسر والحرج العموم ، بل عن المبال بغير ذلك ، بل ظاهر تعليلهم الحكم في الجزء بالعسر والحرج العموم ، بل عن

7 5

العلامة التصريح في غير واحد من كتبه بعدم الالنفات إلى الشك فى الطهارة بعد الفراغ فى الطواف ، معللاله بأن الشك فى الشرط شك فى المشروط ، بل قد عرفت التصريح أيضاً بعدم الالتفات إلى الشك في النية ، وهي شرط على أحد القواين أو الوجهين ، بل حكي عن البسوط والنهاية والوسيلة فى خصوص المقام ما يحتمل أو يظهر منه ماقلناه أيضاً ، فما عن كشف المثام في مسألة الشك في الطهارة بعد الفراغ من الطواف . . . التصريح بتخصيص الحكم بالا جزاء بل قيل إنه يلوح من الذكرى أيضاً وإن ألحق النية بها ضعيف جداً .

(ومن ترك غسل) أي تطهير الظاهر من خروج الغائط المسمى بالنجو أوالبول وصلى أعادالصلاة عامداً كان أو ناسياً أو جاهلا) كما في البسوط والمعتبر والنافع والمنتهى والختلف والقواعد والدروس وغيرها لكن مع ترك ذكر الجهل فيها ، ولعل المراد به في عبارة المتن الجهل بالحكم الشرعي ، لاستبعاد غيره ، فيكون تركهم له اتكالا على ماهو المعروف من عدم معذورية الجاهل ، أو يراد به عبارة عن بقاء شيء منها بعد غسله لها . فان الأقوى حينئذ إعادة الصلاة ، وليس هذا كجاهل أصل وجود النجاسة ، وأما احمال إرادة الجهل بها على حسب غيرها من النجاسات بفرض الخروج فأ ماونحوه ويكون الحكم بالاعادة في المقام لخصوص أدلة تخرجه عن حكم الجاهل فبعيد عبداً ، إذ ليس في الأدلة ما يقتضى ذلك ،

و كيف كان فقد نسبه في المنتهى إلى أكثر علمائنا وفي المختلف إلى المشهور مع التصريح فيه بالاعادة في الوقت والخارج ، وفي المدارك أن المسألة جزئية من جزئيات من صلى مع النجاسة ، وسيجيء تفصيل الحكم فيها ، قلت : قد يفرق بيتها لمكان ما تسمه من الأدلة الحاصة فيها ، بل يرشد إليه ماقيل إنه لم ينقل الحلاف هنا في وجوب الاعادة وقت وخارجا إلا عن ظاهر ابن الجنيد ، حيث خصص الوجوب بالوقت وعن الصدوق حيث نفي الاعادة في الوقت ، وأما هناك فأكثر المتقدمين على الاعادة مطلقاء

وعن الشيخ في بعض أقواله المدم مطلقاً ، وفي الاستبصار وتبعه عليه جل المتأخرين الاعادة في الوقت دون خارجه .

وعلى كل حال فالذي بدل على المشهور مضافا إلى مادل على حكم النجاسة في المسلاة خصوص صحيح ابن أبي بصير (١) عن الصادق (عليه السلام) قال: « قلت له: أبول وأتوضأ وآنسي استنجأي ثم أذكر بعد ماصليت قال : اغسل ذكرك ، وأعده صلاتك ، ولانعد وضوءك » ومرسل ابن بكير عن الصادق (عليه السلام) (٧) أيضاً « في الرجل يبول وينسي أن يفسل ذكره حتى يتوضأ ويصلي قال : يفسل ذكره ، ويعيد الصلاة ، ولايعيد الوضوه » وصحيح زرارة (٣) قال : « توضأت يوماً ولم أغسل ذكري ثم صليت فسألت أبا عبدالله (عليه السلام) فقال : اغسل ذكرك ، وأعد أغسل ذكري ثم صليت فسألت أبا عبدالله (عليه السلام) فقال : اغسل ذكرك ، وأعد ملاتك » وهي وإن لم ينص فيها على النسيان لكنه مقتضى ترك الاستفصال فيها ، بل قد يقال إنه الأظهر ، لمكان استبعاد وقوع ذلك من مثل زرارة مع العمد ، وهي كما غلاهر في الشرطية التي يستفاد منها انعدام المشروط بانعدامها ، فيجب الاعادة والقضاء عينئذ ، أما الأول فواضح ، وأما الثاني فلقوله (عليه السلام) (٤) ؛ (من فانه) شمولها الفائت الشرعى ،

فا عن ابن الجنيد من التفصيل بذلك بالنسبة إلى نسيان البول ضعيف ، لاأعزف له مستنداً سوى الجع بين ماسمعت من المعتبرة وبين خبر عمروبن أبي نصر (٥) قل : وقلت لأبي عبدالله (عليه السلام) : إني صليت فذكرت أبي لم أغسل ذكري بعد ماصليت (١) الوسائل _ الباب _ ١٨ _ من أبواب نوافض الوضوء حديث ٣ عن عمرو بن

أبى نصر

 ⁽٣) و (٣) الوسائل ـ الباب ـ ١٨ ـ من أبواب نواقض الوضوء ـ حديث ٧ - ٧
 (٤) المستدرك ـ الباب ـ ١ ـ من ابواب قضاء الصلوات ـ حديث ٣ من كمتاب الصلاة .

⁽٥) الوسائل - البأب - ١٨ - من أبواب أو اقض الوضوء - حديث ٦

7 7

أَفَأُعِيدُ ? قَالَ: لا ، وخبر هشام بن سالم (١) عن الصادق (عليه السلام) أيضاً ﴿ فَي الرجل بتوضأ وينسى أن ينسل ذكره وقد بال ، فقال: يفسل ذكره ولا يعيد الصلاة، محمل الأولى على الاعادة في الوقت ، والثانية على خارجه ، وهو ـ مع كونه فرع التكافؤ الذي هو مفقود هنا من وجوه عديدة ، لتأيد الأولى بفتوى الشهور ، واعتبار أسانيدها دون الخبرين سما الثاني _ لاشاهد عليه ، وليس بأولى من حلها على تخصيص ذلك عن لم مجد الماء ونحوه وإن بمد ، كضمف ماءن الصدوق (رحمه الله) فيالفقيه من عدم إمجابه الاعادة في الوقت مع نسيان الاستنجاء عن الغائط ، للموثق (٢) قال : « سممت أبا عبدالله (عليه السلام) يقول: لو أن رجلا نسى أن يستنجى من الفائط حتى بسلى لم يعد الصلاة ، وصحييح على بن جعفر عن أخيه (عليها السلام) (٣) قال : « سألته عن رجل ذكر وهو فيصلاته أنه لم يستنج من الخلاء قال : ينصرف , ويستنجيمن الخلاء، ويميد الصلاة ، وإن ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك ، ولاإعادة عليه ﴾ وها _ مع إعراض المشهور عنهما بل كاد أن ينعقد الاجماع على خلافهما إذ لم نعثر على موافق الصدوق فيذلك إلاما ينقل عن بعض متأخري المتأخرين كالخوا نساري ومعارضتها بخبر مماعة (٤) قال : « قال أبوعبدالله (عليه السلام) : إذا دخلت الغائط فقضيت الحاجة فلم تهرق الماء ثم توضأت ونسيت أن تستنجى فذكرت بعد ماصليت فعليك الاعادة ، وإن كنت أهرقت الماء فنسيت أن تفسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء والصلاة وغسل ذكرك ، لأن البول مثل البزاق ، والسند منجبر بعمل المشهور ، مع أنه نقل عن الصدوق في العلل روايته بسند معتبر _ لا يصلحان مقيد بن لما دل على الاعادة(٥)

⁽١)و (٣)و (٣) الوسائل ـ الباب - . ١ - من ابواب احكام الخلوة - حديث ٢-١٠- ع

⁽٤) الوسائل ــ الباب ــ . ١ ــ من ابواب أحكام الحلوة ــ حديث ٥ وفي الوسائل َ والكافي والاستبصار والبراز) بدل والبزاق

⁽٥) الوسائل الباب .. ٢٠ .. من ابواب النجاسات

لنامي النجاسة الشامل لما نحن فيه مع عدم صراحة الصحيح منها بنسيان الاستجاء من الفائط فقط ، بل الغالب خروج البول مع الغائط ، فلا يكون معمولاً به عند أحد ، واحمال الأول نسيان الاستنجاء بالماء مع الممسح بالأحجار وغير ذلك ، وأضعف منه ماينقل عنه (رحمه الله) في المقنع من العمل بما في موثقة عمار الساباطي (١) عن الصادق (عليه السلام) ﴿ في الرجل ينسى أن يفسل ديره بالماء حتى صلى إلا أنه قد تمسح بثلاثة أحجار ، قال : إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة وليعد الوضوء ، وإن كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلى فقد جازت صلاته ، وليتوضأ لما يستقبل من الصلاة ولي به الأصحاب من عدم الاجتزاء الصلاة أحجار على ماستمرف فساده من إعادة الوضوء ، وعلى التفصيل بين الوقت بالمسح بثلاثة أحجار على ماستمرف فساده من إعادة الوضوء ، وعلى التفصيل بين الوقت وخارجه ، فلا بد من طرحه أو حمله على مالا يخالف المذهب ، فتأمل جيداً ، هذا .

وفي الرياض بمد أن نقل المذهب المشهور ومذهب ابن الجنيد ومختار الصدوق في الفقيه والمقنع نقل عن العاني القول بأولوية الاعادة مطلقاً ، ثم ذكر له دليلي ابن الجنيد وأبطلها ، والظاهر أنه اشتباه ، لأن المنقول عن العاني أولوية الاعادة في الوضوء ، موافقاً لما تسمعه من المشهور بين الاصحاب لاالصلاة ، فلاحظ وتأمل .

ثم ان ظاهر عبارة المصنف هنا كصريحه فى غير هذا الكتاب وصريح المشهور نقلا وتحصيلا شهرة كادت تكون إجماعا بل هي كذلك عند التأمل عدم وجوب إعادة الوضوء عند ترك الاستنجاء من غير فرق بين العمد والنسيان للأصل ، والروايات المستفيضة حد الاستفاضة ، منها ما تقدم في أول السألة ونحوها غيرها في نني إعادة الوضوء كصحيح ابن يقطين (٢) عن أبي الحسن موسى (عليه السلام) وعرو بن أبي نصر (٣) عن الصادق

⁽١) الوسائل ـ الباب ، ١ ـ من ابواب أحكام الحلوة ـ حديث ١

⁽٢)ور٣)الرسائل _ الباب - ١٨ - من ابواب نواقض الوضوء - حديث ١٠ ٣

(عليه السلام) وصحيح ابن أذينة (١) قال : ﴿ ذَكُرُ أَبُو مَرْبُمُ الا نُصَارِي أَنْ الحُكُمُ ابن بميينة بال يوماً ولم يفسل ذكره متعمداً ، فذكرت ذلك لا بي عبد الله (عليه السلام) فغال : بئس ماصنع ، عليه أن يغبسل ذكره ويعيد صلاته ولايعيد وضوءه ، خلافاللمنقول عن الصدوق ، فأوجب إعادة الوضوء ، والعروف في النقل عنه في خصوص نسيان غسل مخرج البول ، لكن قد يظهر من المنقول من عبارة المقنع شموله للمخرجين ، وعلى كل حال فالخلاف منحصر فيه ، إذ لم أجدله موافقًا من المتقدمين والمتأخرين ، فلمل خلافه غير قادح في الاجماع ، كعدم صلاحية معارضة دليله لما سمعت من الأدلة ، بل في الصحيح (٢) عن الباقر (عليه السلام) : ﴿ فِي الرجل بِتُوضَّأُ وينسَى غسل ذكره ، قال : يفسل ذكره ثم يعيد الوضوء » وموثق أبي بصير (٣) « إذا أهرقت الماءونسيت أن تفسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء والصلاة ، مع موثقة سماعة المتقدمة سابقًا من وجوه عديدة ، فيجب طرحها أو حملها على الاستحباب ، كما عن جماعة من الأصحاب، أو القدر المشترك بينه وبين الوجوب كما في الموثقة الا خبرة ، أو محمل الوضوء فيها على الاستنجاء بالماء كما وقع إطلاقه عليه في بمض الأخبار ، أو على التقية كما احتمله في المدائق ، أو غير ذلك ، هذا . مع أن العلامة في المنتهى طمن في جميع أسانيد أخباره ، ولتحقيق ذلك محل آخر ، على أن مستنده على الظاهر ماتقدم من الموثقة السابقة في اختياره في المسألة المتقدمة ، وقد عرفت أنها غير صالحة لذلك من وجوه غير خفية ، معاحبًالها ككلامه لحل الوضوء فيها على الاستنجاء بالماء وإن بعد، بل ربما ظهر من بعضهم دءوى الاجماع على عدم إعادة الوضوء في نسيان الاستنجاء من

⁽۱)و(۲) الوسائل ـ الباب ـ ۱۸ ـ من ابواب نواقض الوضوء ـ حديث ٤ ـ ٩ (٢) الوسائل ـ الباب ـ ۱۸ ـ من أبواب نواقض الوضوء ـ حديث ٨ وفي الوسائل (إعادة الوضوء وغسل ذكرك)

الفائط ، ونحو الوضوء في عدم اشتراط صحته بغسل الخرجين التيمم ، كاصرح به جاعة من غير فرق بين اعتبار التضيق فيه وعدمه ، وربما ظهر من العلامة في القواعد عدم صحته قبل الفسل على الأول ، لاستلزام وقوعه قبله سعة وقت ذائد على الصلاة والتيمم ، وهو مع كونه ليس خلافا في السألة عند النحقيق لمساواته مع غيره من النجاسات حينند مد فيه أولا ان الظاهر إرادة الضيق عرفا ، فلا ينافيه نحو زمان الفسل، وثانيا فلا نه من مقدمات الصلاة كالنستر وتحوم ، فلا يقدح سعة الزمان بالنسبة اليه ، فتأمل جيداً ،

(ومن جدد) أي فعل (وضوئه) الواجب أو المندوب منة أو مرات (بنية الندب) لمكان مشروعية التجديد إجماعا وسنة كادت تكون متوانرة (ثم صلى) بمده (وذكر أنه أخل بعضو) مثلا (من إحدى الطهارتين) أو الطهارات (فان اقتصرنا) في الواجب بالنسبة إلى نية الوضوء (على نية الغربة) ولم نوجب غبرها من الوجه والرفيم أو الاستباحة (فالطهارة والصلاة صحيحتان) من غير إشكال يمرف عندهم فيه ، بل في كلام بمضهم القطم به ﴿ وَإِن أُوجِبنَا نَيْهُ الاستباحة أعادِهَا ﴾ كما في المنتهى والتذكرة بل عن سائر كتبه ، واختاره المحقق الثاني وغيره من متأخري المتأخرين ، وكان وجهه بالنسبة للطهارة عدم اليقين بحصولها ، فيكون منقبيل من تيقن الحدث وشك في الطهارة، لاحَمَالُ وقوع الحُلُلُ فِي الأولَى ، والثَّانية لاتجدي . لعدم اشَّمَالِمَا عَنى نية الاستباحة مع القول باشتراطها ، والصلاة عدم اليقين بالبراءة لما عرفت ، خلافا الشيخ في البسوط وابن سعيد في الجامع كما عن القاضي وابن حزة ، فلم يوجبوا الاعادة مع قولهم بوجوب نية الرفع والاستباحة على ماقيل ، واستجوده المصنف في المتبر إن نوى بالثانيةالصلاة أي الأتيان بهاعلى الوجه الا كل ، بل ربما ظهر من الشهيد في الدروس اختياره من غير تقييد ، لكن تمجب العلامة من ذلك . ويمكن رفع العجب بالبزام الشرطية المذكورة فيها لم يجزم المكلف بحصولها ، وإلا فلا معنى التكليف بها أو لحصوصية في التجديد لكون

7 5

المفهوم من الأدلة أن مشروعيته لتدارك الغائت كالدعاء في الذكرى ناسبًا له إلى الأصحاب والأخبار، أو لأن ذلك في الحنيقة شك بعد الغراغ ، فلا يلتفت إليه وإن كان يأبي الأخير عبارة المبسوط ، أو لأن قصد التجديدية يقوم مقام قصد الاستباحة ، فتأمل .

وتفصيل الحال أن الوضوء المكور إما أن يكون احتياطياً أو تجديدياً ، فان كان الأول فلا إشكال في عِدم الاعادة ، نعم قد يقع الاشكال في ثبوته، مع أن الحق ثبوته، لعبوم مادل على رجحان الاحتياط ، واحيَّال إدخاله في التجديدي ، بأن يقال مجوز تكرير الوضوء لتدارك مايحتمل فواته في الأول ، فإن صادف وقع في محله . وإلا كان تجديدياً لايقدح فيا ذكرنا من الحكم ، لكونه دائراً مدارمشر وعية نحو هذا الوضوء تجديديا كان أو غيره ، كما أنه لافرق في ذلك بين اشتراط نية الوجه أو الاستباحة أو الرفع أو عدم الاشتراط ، وأما إذا كان تجديدياً أي لم يقصد فيه القصد الذكور بل قصد النور على النور فقد عرفت أنه لا إشكال عندهم في عدم الاعادة ، حتى لو تبين الحال في الأولى بناء على الاجتزاء بنية القربة ، إذ هو يقضى بالاكتفاء به ، لكن قديقال: أنا وإن قلنا بعدم أشتراط نية ماعداها ، لكن نية الخلاف مانعة ، سوا. في ذلك خلاف الوجه أو الرفع مثلا ، فلا يجترى بالوضوء مع زعم الجنابة وتبين الحلاف ، وإن قلنا بالاجتزاء بنية القربة .

نعم يتم ذلك بناء على ماأخترناه سابقاً من القول بالاجتراء بنية القربة مع القول بأن ظاهر الأدلة أن أفعال الوضوء من قبيل الأسباب الشرعية التي لايقدح في تأثيرها عدم النية أو نية العدم ، أو على أن نية التجديدية مع القصد المذكور ليس من قبيل نية الخلاف ، لكنه بعيد .

وأما إذا لم نجَّمْز بنية القربة بل قلنا بلزوم ضم غيرها ممها فلا يخلو فاما أن نقول بوجوب كون المضموم رفعاً أو استباحة أو الوجه من الوجوب والندب فقط فان كان الأول فالظاهر وجوب الاعادة كما ذكره المصنف وجماعة خلافا لمرن عرفت ، الظهور مااستداوا به هناك على وجوبها في العموم ، والقول أن مشروعية التنجديد التدارك كا في الذكرى وغيرها بل قد عرفت نسبته فيها إلى الأصحاب والأخبار فيه انالم نتحقق ذلك من كل منها ، أماالا صحاب فيفتضى فتوى كثير منهم هنا بوجوب الاعادة رداً على الشيخ ومن تبعه خلافه ، وأما الا خبار فلم نعثر في شيء منها على مايدل عليه ، بل ظاهرها أن محل استحبابه حال عدم ذلك ، واحبال استفادته من نحو قول الصادق (عليه السلام) (١): ﴿ الطهر على الطهر عشر حسنات ﴾ وعموه ، بتقريب أن إطلاق لفظ الطهر عليه مجاز لمناسبة أنه ينفق فيه ذلك كا ترى ، بل شك في شك ، فلا لمتفت إلى ما تقدم من احبال كون وجهه أنه من الشك بعد الفراغ ، لا ته مع أن ظاهر القائلين خلافه ممنوع ، لظهور أدلته فيا إذا كان طرقا الشك وجوداً وعدما محتا لا عدما خاصا ، لا أقل من الشك في ذلك ، فيقي القاعدة لانعارض لما

وجمايرشد إليه ذكرهم في باب الصلاة وجوب الاعادة على من اعتقد ترك سجديين الايملم أنها من ركمة أو ركمتين ، وكذا فيا إذا دار الأمر القطوع بتركه بين الركن وغيره ، فتأمل . ومثلها ماأشار إليه الصنف في المعتبر في تقييده السابق من أن نية التجديدية للصلاة تقوم مقام نية الاستباحة ، لاقتضائها حصول منغ قبله ، وهو مفقود هنا ، وفرق واضح بين مانمن فيه وبين ما تقدم سابقا من احمال الاجتزاء بنية ما كانت الطهارة شرطا في كاله وإن لم تكن شرطا في صحته كا في قراءة القرآن ونحوها ، لأن رفع الحدث شرط في الكمال ، فنيته يمكن الاكتفاء بها ، لما فيه من التلازم ، وأما هنا فليس كذلك ، إذ لامدخلية لرفع الحدث في هذا الكمال ، فنيته كمن الاكتفاء بها ، لما فيه من التلازم ، وأما هنا أن الأ قوى بناء على شرطية الاستباحة وجوب الاعادة ، تمم بتم فيا لو غفل عن الوضو، الأول ثم توضأ ثانيا بنية الاستباحة ثم ظهر له فساد إحدى الطهارتين ، لكنه خارج عما نحن فيه ، لأن الفرض نية التجديد .

⁽١) الوسائل - الباب - ٨ - من ابواب الوضوء - حديث ٣

وإن كان الثاني أي لم نقل باشتراط الاستباحة لكن مع القول باشتراط نية الوجه من الوجوب والندب فالظاهر عدم وجوب الاعادة حيث يتغق الوضوءات في الوجه من غير إشكال يعرف فيه عنده ، وكان وجه أنه مع تبين فساد الأولى تقع الثانية صحيحة لوجود المقتفي وارتفاع المانع ، ونية التجديدية غير منافية ، لكونها من الأوصاف الخارجية يمنى أنه إن صادفت صحة الوضوء الأول كانت تجديداً ، وإلا فلا ، بل تقع ابتدائية ، وأما مع اختلافها في الوجه فقد أطلق بعضهم عدم الاكتفاء ، والظاهر أنه قد يتفق حصوله في بعض الصور ، كما لو توضأ بنية الوجوب لمكان حصول غاية مشروطة بها ، كندر المس حينئذ في وقت خاص ثم مضى وجوب ذلك فجدد ندبا ، فانه حينئذ يكتني به لو ظهر فساد الأولى ، لأنه من قبيل الندويين حينئذ ، وكذا لو توضأ ندبا قبل حصول المشروط بالطهارة ، فانه يكتني به لو ظهر فساد الأولى ، لأنه من قبيل الندر وغوه بعد حصول الشروط بالطهارة ، فانه يكتني به لو ظهر فساد الأولى ، لأنه من قبيل الواجبين حينئذ كما هو واضح ، فتأمل جيداً . وأما في غير هذه الصور الأربع فيجب إعادة الوضوء ، والحاصل أن المدار على اجهاع الشر الطمن نية القربة والوجه فقط .

(ولو صلى بكل واحدة من العلمار تين صلاة) أو أزيد (أعاد) ماصلاه (بالأولى) فقط دون ماصلاه بالثانية (بناه على الأول) من الاجتزاء بالتجديدي لو ظهر فساه الأولى ، أو يجب أن يعيد ماصلاه بهما بناه على الثاني من عدم الاجتزاء، لعدم حصول الفراغ اليقيني لاحمال كون المتروك من الاولى ولا تكبني الثانية كما هو المفروض ، نعم لقائل أن يقول هنا وفيا تقدم ان المراد باعادة الصلاة أنما هي في الوقت ، وأما خارج الوقت فيشكل وجوب القضاء ، لان المحتار أنه بفرض جديد ، ودعوى شحوله المقام عنوع ، لكونه تملقا على الفوات الذي لم يعلم تحققه هنا ، لاحمال كون المتروك في الطهارة معنوع ، ومنه ينقدح عدم وجوب القضاء أيضا على من تيقن المحدث وشك في الطهارة ثم غفل عن ذلك فصلي ولم بذكر حتى خرج الوقت ، لعدم

العلم بالفوات أيضاً ، نعم بتجه فيها معا إنجاب إعادة الطهارة مطلقاً ، وإعادة الصلاة في الوقت دون الفضاء ، وكذلك في من تيقن الطهارة والحدث وشك في السابق وفرض غفلته عن ذلك فصلى من غير وضوه ولم يذكر حتى خرج الوقت ، فانه لايجب القضاه ، لعدم العلم بالفوات حينئذ ، لكن يمكن الفرق بين الصورة الأخيرة وبين ما تقلسها بالتزام تسلم ذلك فيها دو نها لمكان استصحاب الحدث في الأولين الذي بسببه بحصل الفوات فيشمله حينئذ عوم قوله (ع): (من فاتته) إذ المراد به أعم من الشرعي والواقعي بخلافها ، فيشمله حينئذ عوم قوله (ع): (من فاتته) إذ المراد به أعم من الشرعي والواقعي بخلافها ، إذ مع تمارض اليقينين لااستصحاب ، والوجوب في الوقت انما كان لتحصيل اليقين بالبراءة البقينية الذي لا يصلح جريانه في خارج الوقت ، وقد يقال: إنه يمكن تنقيح بالمراءة البقينية الذي لا يصلح جريانه في خارج الوقت ، وقد يقال: إنه يمكن تنقيح الفوات باستصحاب عدم الاتيان بالمكلف به ، قالهم إلا أن يلتزم أن الاستصحاب وإن قلنا به لكنه لا يتحقق به اسم الفوات ، وهو جار في الصور الثلاثة ، فتأمل جيداً .

م اعلم أنه ربما ظهر من الملامة في المنتهى الفرق بين هذه المسألة وبها بقتها ، فانه بعد أن حكم في الأولى بوجوب إعادة الصلاة بناه على اشتراط الاستباحة وعدمه على تقدير المدم ، وحكم في الثانية وهي ماغن فيه بوجوب إعادة ماصلاه بالطهارة الأولى فقط ، بناه على القول بالاكتفاء بنية القربة ، ووجوب إعادتها مما بناه على اشتراط الاستباحة ، قال : « وعندي في هدا شك ، وهو أنه قد تيقن الطهارة وشك في بمض أعضائها بعد الانصراف ، لا ن الشك إلحاق الترك بالمين منها ، وهو الشك في ترك أحد الأعضاء الواجبة ، فلا يلتفت ، وهو قوي » انتهى ، قلت : وأنت خبير أن ماذكره هنا جار في المسألة السابقة أيضا حرفا محرف ، ومن هنا لم يفرق ابن طووس في هذا التخريج بين الصور تين كا نقل عنه ، واستوجه الشهيد في البيان ، طووس في هذا التخريج بين الصور تين كا نقل عنه ، واستوجه الشهيد في البيان ، قلت : هو لايخلو من وجه وإن كان الأولى خلافه ، لما عرفته سابقاً من ظهور أدلة قلت بعد الفراغ في غيره ، لاأقل من الشك في ذلك ، على أن الظاهر أن ذلك من قبيل الشبهة الحصورة ، فإن اليقين بالاجال يرفع الاستصحاب في كل منها ، إذ ترجبح قبيل الشبهة الحصورة ، فإن اليقين بالاجال يرفع الاستصحاب في كل منها ، إذ ترجبح

أحدهما ترجيح بلا مرجح ، وإجراء الحكم فيعامماً مناف لمغتضى اليقين ، فوجب اجتثابها معا ، فلا يحكم حينتُذ بالصحة في كل منها ، نعم لقائل أن يقول : إنه ينتمكِل الحُكم بوجوب إغادة الصلاة كما يظهر الاتفاق عليه هنا في الجلة ، وذلك لأنه إن لم يكن هذا أولى بمن تيقن الحدث وشك في الطهارة فلا أقل من الساواة له ، وقد تقدم لك عابقاً عدم وجوب إعادة الصلاة عليه لو حدث له الشك بعد الفراغ من الصلاة ، بل قد هرفت أن فيه احمال عدم وجوب إعادة الوضوء أيضًا ، بل قــد ظهر من بعضهم اختياره ، فيمكن حينئذ القول هنا بعدم وجوب إعادة الصلاة وإن قلنا بوجوبإعادة الطهارة ، و لعل أناقهم هنا على هذا الحكم بحسب الظاهر يشعر بعدم البناء على تلك القاعدة، وهي عدم الالتفات إلى الشك في الشرائط بعد فعل مشروطها ، أللهم إلا أن يحمل كلامهم هنا على ماإذا علم تقدم سبب الشك على فعل الشروط بها وإن لم يحصل الشك سابقًا فعلا ، لكنه بعد تسليم الحكم فيه لا يخلو حمل كلامهم عليه من بعد ، فتأمل . (ولو) تيقن أنه (أحدث عقيب طهارة منعا ولم يعلمها بعينها) فلا يدري أنها طهارة الصلاة الأولى أو الثانية (أعاد الصلاتين إن اختلفتا عَلْدًا) في الوقت وفي خارج الوقت بلا خلاف أجده فيه ، بل هو مجمع عليه ، ويشير اليه الأمر (١) لناسيالفريضة الغير المعينة بقضاء ثلاث صبح ومغرب وأربع ، تحصيلا ليقين البراءة ، للفطع بفساد إحدىالصلاتين ، فيجب إعادتها وقضاؤها ، ولايتم ذلك إلا بفعلها مما فيجب ، واحمال عدم الالتفات إلى كل منع الاصالة الصحة فيه ، وكونه شكا بعد الفراغ بما لاينبغيّ أن يصغى إليه بعد حصول القطع بفساد واحدة منعما ، أو شغل الذمة بها كاحمال القول بالسقوط لعدم إمكان الجزم بالمكلف به الذي هو شرط في صحة المبادة ، فينعدم المشروط "بانعدامه ، فانه مع أنه مخالف للاجماع هنا يمكن تطرق المنع إلى شرطية ذلك على الاطلاق ، بل المعلوم منه مع إمكانه ، على أن أدلة الاحتياط تكني في صحته ، (١) الوسائل الباب ١٦ - من ابواب قضاء الصاوات

وإلا لانسدهذا الباب في كثير من محاله كما هو واضح ، كاحمال القول بالتخيير بالمنسبة إلى كل واحدة منها ، إذ هو تقوّل على الشارع بما لا يرضى به .

﴿وَإِن لَمْ مُخْتَلَفًا عَدُدًا فَصَلَاةً وَاحْدَةً يَنُويَ بَهَا مَافَى ذَمَّتُهُ كَمَّا هُوَ الْأَشْهُر ؟ بل عليه عامة من تأخر ، خلافا للشيخ في المبسوط وا بني إدريس وسعيد في السر الروالجامع وعن القاضي وأبي الصلاح وابن زهرة فالتعدد ، للمرسل (١) المنجبر بالشهرة ببن الأصحاب عن الصادق (عليه السلام) قال : . ﴿ من نسى من صلاة يومه وأحدة ولم يدر أي ملاة هي صلى ركمتين وثلاثًا وأربعًا ﴾ وهو وإن كان واردًا في النسيان لكن الظاهر أن العلة في الجميع واحدة ، بل قد يدعى دخول بعض أفراد السألة فبه ، ولمكان إطلاق الرواية خير الأصحاب بين الجهر والاخفات حيث يكون الأمر دائراً ببن الجهرية وغيرها ، هذا كله إن قلنا إن الأصل يقتضي وجوب التعدد ، وإلا فلو أنكرناذلك. لمكان إصالة البراءة السالمة عن المارضة سوى مايتمسك به الخصم من وجوب اليقين والجزم في الامتثال ، ولايحصل إلا بفعل الجميع المناقش فيه بما قيل من أن ذلك مشترك الالزام ، لأنه من أعاد الصلاتين يعلم قطماً بأن إحداهما ليست في ذمته ، الجزم بأن الفساد في إحدى الطهارتين ، وأما يقصد الوجوب على تقدير الفساد ، ولا أثر لجزمه، والجواب عنها واحد ، وهو أن الجزم أما يعتبر إذا كان ممكنًا ، وللمكلف اليه طريق، وهو مننى في المسألة _كنا في غنية عن الرواية ، لكن لقائل أن يقول : ان ذلك يؤثر في سقوط الجزم بما في الذمة لايما يوقعه ، وفرق واضح بين المقامين ، لايقال : انه لادليل على مشروعية التقرب بهذا التعيين للواقع مع التردد بما في الذمة ، لأنا نقول يكني في ذلك أدلة الاحتياط ، لكون مبناها الجزم بالواقع لاحمال المصادفة لما في الذمة، ومن هنا يظهر لك أن الأصل يقتضي إيجاب التعدد ، وعلى القول بالأول فهل الأطلاق رخصة أو عزيمة ? وجهان، أقواهما الا ول، إذ الاكتفاء بالا ول يقضي بالثاني بطريق (١) الوسائل _ الباب - ١١ _ من ابواب قضاء الصلوات ـ حديث ١

7 5

أولى ، فتأمل جيداً . ولافرق فيها ذكر نا من الحكم بين المسافر والحاضر ، كما هوواضح. ﴿ وَلُو صَلَّى الْحَسِ } فرائض ﴿ يُحْمَى طَهَارات ﴾ مثلا ﴿ ثُم تَيْعَن أَنه أَحَدث عقيب إحدى الطهارات أعاد ثلاث فرائض ثلاثًا وإثنتين وأربع) مرددة بين الظهر والمصر والمشاء إن كان حاضراً ، أو ثلاثًا وإثنتين مرددة بين الصبح والظهر والمصر والمشاء ان كان مسافراً لما تقدم ، (وقيلَ) كما عرفته من الشيخ ومن تابعه (يعيد خمساً) حاضراً كان أو مسافراً ، وقد ظهر لك وجهه ، ﴿ وَالاَّوْلَ أَشَّبُ ﴾ لما عرفت من الرواية الرسلة النجيرة بعمل الا صحاب سنداً أو تعدياً عن مدلولها ، ولو كان الاخلال مر ِ طهارتين وجب إعادة أربع فرائض على المحتار ثلاثًا وإثنتين وأربع مرتين ، فان أراد المحافظة على الترتيب جمل المفرب بينها ، والسافر مجتزي بثنا يبتما بينها مغرب ، وعلى القول بالنمين بجب الاتيان برابعة ثالثة ممينًا في كل وأحدة منها ، إلا أنه يجب عليه أيضا الاتيان برابعة العشاء بعد المغرب أن قلنا بوجوب مراعاة الترتيب مع الجبل به ، وأذ قد عرفت أن الأفوى كون الاطلاق رخصة لاعزيمة فيجوز حيثناد الاطلاق ، فيقتصر على أربعتين ، ويجوز التعبين ، فلابد من ثلاث ، لكن هل له التمين في بمض والاطلاق في الباقي ? قال العلامة في القواعد بمد أن ذكر ماذكر نامن حكم الحاضر والمسافر : ﴿ وَالاُّ قُرْبُ جُوازُ إِطْلاقَ النَّيَّةُ فَيُمَّا وَالتَّمَينُ ، فَيَأْتَي بثالثة ، ويتخير بين تميين الظهر أو المصر أو البشاء ، فيطلق بين الباقيين مراعياً للترتيب ، وله الاطلاق الثنائي ، فيكتني بالمرتين ، اننهى . قيل وهي من مشكلات عبارة القواعد حتى نقل عن بمضهم تصنيف رسالة فيها ، و لمل الرادمنها ماذكر نا من جواز إطلاق النية في إحدى الرباعيتين والتعيين في أخرى ، لكن لا بد له ان يأتي حينئذ برباعية ثالثة ، لا نه مسم تعيين إحدى الرباعيتين يبقى احمال شفل ذمته بالرباعيتين الا خيرين غيرما عينها ، فلابد انبأني بثالثة حينتذ ، فان جعل المعينة الظهر أطلق في الباقيتين بين الباقيتين، الجنو اهر٧٤

وهكذا مع مراعاة الترتيب ان قلنا بوجوبه ، لكن قد يقال: إنه متعبة من غير فائدة ، إذ مع الاتيان بالمطلقتين والثالثة المعينة لافرق حينئذ بينه وبين النزام التعبين في الجمع ، لكان الاكتفاء بهذا المقدار أيضًا ، ثم انه إذا كان يأتي بالمطلقتين فهي قائمة مقام المعينة ، فا الفائدة في فعلها ، واحبال تقليل أفراد المطلق شيء خال عن الفائدة ، فتأمل جيداً.

تم الجزء الثاني من العبادات بعون الله الموفق السمادات ويتلوه الجزء الثالث في الأغسال إنشاء الله الحالق المتعال

الى هنا تم الجزء الثاني من كتاب جواهر الكلام وقد بذلنا غاية الجهد في تصحيحه ومقا بلته النسخة الأصلية المحطوطة والصححة بقلم الممنف قدس روحه الشريف ويناوه الجزء الثالث في الأغسال إن شاء الله تعالى قرباً.

عاس القوجاني

فهرست الجزءالثأبى

من كتاب جواهر الكلام

العنوان	المحينة	العنوان	المحيفة
جوب الا ^ن حراف عن الفبلة فى	۱۳ و	بجوب سترالعورة وحرمة لنظر اليها	, Y
ضع قد بني مواجهاً لها	۰و	ايستنئى من وجوب ستر المورة	
^ا ستنجاه	71 14	ستحباب ستر البدن حال التمخلي	۲ ا
جوب غسل موضع البول بالماء	۱٤ ر-	حرمة استقبال القبلة واستدبارها	. Y
مدم كفاية غيره	و:	حال التخلي	
جوب مسح موضع البول بما	۱۹ و.	عدم الاعتبار بما جمله الشارع قبلة	
يل المين عند العجز عن الما.		فى بمض الأوقات	l
ان أفل مايجزى ً منالاً، في إزالة	۱۷ يي	عدم العرق بين الصحاري والأبنية [
ول عن المخرج		عدم حرمة استقبال القبلة للمستبرى	
جوبالتعددلازالة!لبول عنالمخرج	۲۰ و.	والمستنجي والمبطون والمسلوس	ı
ةدار مايمتبر من الماء فى غسل		عدم حرمة استقبال القبلة لخروج	14
ول الرضيع الغير المتفذي بالطعام		أحد الأخلاط أر الحقنة مع خلوء	
ل يجري الحكم فيكل ماكان		عن الحدث	
فرجاً للبول أم لا ع		وجوب معرفة القبلة مقدمة لنرك	14
جوب غسل مخرج الغائط بالمــا.		استقبالها حال التخلي	
فييراً حتى يزول العين والأثر	Ž.	دوران الأمر بين الاستقبال	17
بان المراد من الأثر	•	والإستدبارو بينهاو بين تكشفالمورة	
ىدم وجوب إزالة الرائحة -		عدم وجوب تجنيب الأطفال عن	14
عدم كفاية غير الماء إذا تعــدى	× 47	استقبال القبلة واستدبارها	

ع ١٠ و طوس اجره الله في من تلتاب جواهر المحارم ٢٠١ -					
العنوان	ألصحيفة	المنوان	الصحيفا		
م جواز الاستنجاء العظم والروث	عد ٤٨	الغائط عن المخرج			
م جواز الاستنجاء بالمطموم	۰ ۵ عد	بيان شرائط الاستنجاء بالأحجار	٣١		
مجواز الاستنجاء بمالا يقلع النجاسة	۵۴ عد	التخيير بين الماء والأحجار إذا لم	44		
لتحباب تغطية الرأسحالالتخلي		يتعدى الغائط عن المخرج ·			
تحباب التسمية حال التخلي		الاستنجا الماء أفضل عند عدم التعدي	44		
ىتحباب تقديم الرجل اليسرى		الجمع بين الماء والأحجار أكل	48		
د دخول الخلاء		عدم كفاية الأقل منثلاثةأحجار	۳۰		
يتحباب الاستبراء		بیان مایستن <i>جی</i> به			
 ستحباب الاستبراه للنساء وعدمه		وجــوب إمهار كل حجر على	٤١		
يتحباب الدعاء عند الاستنجاء		موضع النجاسة			
عند الفراغ		كفاية إزالة المين دون الأثر في			
متحباب تقــديم المينى والدعاء		مورد جواز الاستنجاء بالحجر			
ې پې سمار) مېرې را مدد. ند الحروج		عدم إجزاء ثلاثة أحجار إذا لم			
روع زاهة التخلي في الشوارع والمشارع		يحصل بها النقاء			
راهة التخلي تحتالاً شجارالمشرة الماهة التخلي تحتالاً شجارالمشرة	_	وجوب إكمال الانة أحجار ولو			
	_				
رَاهَةَ السَّخْلِي فِي مُواطَنُ النَّرَّالُ النَّالِينَا اللَّهُ اللَّهِ ا		نقي بدونها کنانة اسما المساد المار			
مواضع اللمن المدينة المدينة الدينة الدينة الدينة الدينة المدينة المدينة المدينة المدينة المدينة الدينة الدينة ا	_	كفاية استمال الحجر الواحد من داد ميا تربيب			
راهمة استقبال الشمس والقمر		ثلاث جهات وعدمها			
متخلي بفرجه	_	بيان فروع المترتبة على الكفاية وعدمها			
راهة استقبال الربح بالبول و مدر مدرد	_	جواز استمال لحجر الستعمل وعدمه			
زاهة البول فى الأرض الصلبة		عدم جواز الاستنجاء بالأعيان			
راهة البول فى تقوب الحيوان	* * * * * * * * * *	النجسة والمتنجسة	ı		

فة العنوان	الصحي
الغائط عن المخرج	
بيان شرائط الاستنجاء الأحجار	٣١
التخير بين الماء والأحجار إذا لم	44
يتمدى الغائط عن المخرج	
الاستنجاء الماء أفضل عند عدم التعدي	٣٣
الجمع بين الماء والأحجار أكل	48
عدم كفاية الأقل من ثلاثة أحجار	۳۰
بیان مایستنجی به	44
وجـوب إمرار كل حجر على	٤١
موضع النجاسة	
كفاية إزالة المين دون الأثر في	٤Y
مورد جواز الاستنجاء بالحجر	
عدم إجزاء ثلاثة أحجار إذا لم	{Y
يحصل بها النقاء	
وجوب إكمال ثلاثة أحجار ولو	٤Y
نتى بدونها	
عي بدوم. كفاية استمال الحجر الواحد من	٤Y
الله السميان الحجر الواحد من الله جهات وعدمها	•
برت جهاك وعدمها بيان فروع المترتبة على الكفاية وعدمها	٤٠
جوازاستمال ألحجر المستعمل وعدمه	٤٦

		الم المراب المراب المراب المال المال	,. —
العثوان *	الصحيفة	المنوان	الصحيفة
نالمراد منالنية المتبرة في الوضوم	ايا ۲۰	كرامة البول فيالماء الجاريوالراكد	74
م اعتبار اللفظ في النية	۸۶ ۸۸	كراهة الأكل والشرب والسواك	
م الاخطار في النية وعدمه	۷۹ از	مال التخلي	
، يمتبر قصد الوجوب أوالندب	۸۱ ها	كراهة الاستنجاء بالمين	
النية أم لا ؟		كراهة الاستنجاء باليسار وفيهاخاتم	
تبار القربة فى النية		عليه اسم الله تعالى	
بوب نية رفع الحدث والاستباحة	۸۹ و-	حرمة الاستنجاءباليسار وفيها خأتم	
المهادة المادية		عليه اسم الله إذا كانمو حباً للتاويث	
م اعتبار النية فى تطهير الثياب	he 94	عيد الم الله إلى التخلي إلا كراهة الكلام حال التخلي إلا	
فير ذلك		بذكر الله تعالى	
كفاية الطهارة لو ضم إلى نية		بدار الله مناق عدم كراهة قراءة آية الكرسي	
قرب الضمائم المباحة وعدمها		,	
وم الاخلاص وعدم الرياء فيالنية		حال التنخلي كانتاك المراك المتناب المتا	
رمة العجب		عدم كراهةالكلام لحاجة يضر فوتها	
م فسادالنية معضم الضأم الراجحة	le 1.Y	عدم كراهة الحد بعد العطس	
تت نية الوضوء	۱۰۳ و	استحباب حكاية الأذان حال التخلي	
نهيقوقت النية عند غسل الوجه	ย์ \∙●	كراهة تطميح الرجل ببوله من	
جوب استدامة حكم النيةالىالفراغ _.	۱۰۰ و	سطح أو مكان مراتفع	
لفاية وضوء واحد بنية التقرب	5 11.	كراهة البول قائماً والتخلي على	Yo
ن أسباب متعددة	ء	القبر وبين القبور	
لماخل الأغسال	١١٤ تا	كراهة طول الجلوس على الخلاء	Ye
مديد الوجه		كراهة استصحاب الدرهم الأبيض	Y •
بان معنىالنزعتين والمذار والعارض	: 144	الغير المصرور	
	,	-	

ية العنوان	الصحية	يغة العنوان	المح
ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــ		— بيان،واضعالتحذيفوالذةنوالصدغ	12.
ا ختصاص المسح عقدم الرأس		بيانكلامالبها ئيعليهالرحمة ومايردعليه	111
اشتراط كون المسح بنداوة الوضوء	141	اعتبار مستويالخلفة فى غسل الوجه	114
أشتراط جفاف المسوح وعدمه	\AY	وجوب النسل من الأعلى إلىالأسفل	184
أخذ الماء للمسح من محال الوضوء	144	عدم وجوب فمل مااسترسل من اللحية	104
استئناف الوضوء لو لم يبق نداوة	148	عدم وجوب تخليل اللحية	100
المسح في محال الوضوء		عـــدم وجوب تخليل اللحية لو	104
استحباب مسح الرأس مقبلا	140	نبتت للمرآة	
عدم كفاية النسل عن السح	148	وجوب غسل الذراءين والمرفقين	101
جواز المسح على الشعر	Y•\	إصالة لامقدمة	
عدم كفاية المسح على الشعر الغير القدم	۲٠۴	وجوب الابتداء من المرفق وعدم	144
عدم كفاية المسح على الحائل	Y • \$	كغاية النكس	
مسح الرجلين		من قطع بعض يديه غسل ما بقي	174
وجوب مسح القدمين من رؤوس	۲٠٨	من المرفق	
الأصابع إلى الكعبين		من قطع يده من المرفق سقط غسلها	170
معنى الكعبين		من كان له دراعان دون المرفق	177
كفاية مسح القدمين منكوساً 		أو أصابع زائدة أو لحم نابت أو	
وجوب الترتيب بين مسح القدمين ً	777	غير ذلك وجب غسل الجميع	
وعدمه		من كان له فوق المرفق شيء زائد	177
هل يجب المسح باليدين أو تَكُـني	***	لم يجب غسله	
يد واحدة ?		من كان له يد زائدة وجب غسلها	177
وجوب مسح القدمين إذا ب تي	***	كفاية المسمى من مسح الرأس	۱۷۰
منعها شيء	•	استحباب مسح الرأس عقدار	174

ئوان	الم	الصحيفة	العنوان	الصحيفة
رة في مورد	لفاية السح علىالجبير	794	عدم جو از السح على الحائل	. 744
کریو	دم إمكان النزع والتك	æ	هل الشعر في ظُهر القدم مث	
على الجبيرة	ل يشترط في السح	A-74A	الحائل أم لا ?	
? Y	ن يكون بالكفأم	أر	جوازالسح على شراك النملوعدمه	770
الجبيرة بين	فرق في المسح على	PPY Y	جواز المسح على الخف النقية وعدمه	744
نجسا	ون الحل طاهراً أو	5	هل يشترط في التقية عدم المندوحة	777
ي الجبيرة لو	ل يجب التخفيف فج	A W	أم لا ?	
ا لا د	انت خرقًا متمددة أ	K	يمتبر في المسح على الحنف مايمتبر	744
لحاب الذي	ــــــل مجري على الم	A 4.4	في المسح على البشرة	1
لجبيرةأم لا 1	يمكن إزالته حكم ا-	Y	جواز المسح على الخف للضرورة	. Y£•
موف يلحق	ل الجرح المكث	A W. E	وعدمه	
	لجبيرة أم لا ?	.ļ	وجوب إعادة الطهارة إذا زال	717
البشرة فهل	ا تعذر السح على ا	۲۰۰ إذ	لتقية والضرورة وعدمه	İ
ح عليه أملا?	ب وضع شيء والسع	<i>4</i>	وجوب الترتيب بين الأعضاء	757
ة فهل ينتقل	نًا تمذر وضع الجبير	1 4.4	وجوب الموالاة وبيان المراد منها	, Y Y
ماحولالجرح	بالتيممأر يكتني بنسر]]	وجوب النسلة الواحدة واستحباب	777
	ازال موجب الجبيرة		الثانية .	
بر فيالوشوء	دم جواز مباشرةالغ	16 TII	ان النساة الثالثة بدعة	
	م الاختيار	<u>.</u>	عدم اعتبار التكرار في المسح	
في الومنوه	واز مباشرة الغير	÷ 414	كفاية مسمى الغسل	
	الاضطرار	مع	وجوب إيصال الماء تحت الحاجب	
تابة القرآن	رمة مس المحدث ك:	~ 418	وجوب إيصال الماء تحت الجبيرة	
ماء الله تمالي	رمة مس المحدث أب	× 411	في مورد الامكان بالزع أو النكرير	l

الصحيفة العنوان ٣٤٠ استحباب بدأة الرجل بنسل ظاهر ذراعيه في النسلة الأولى وفي الثانية بياطنهم والمرأة بالمكس ٣٤١ استحمال كون الوضوء بمدمن الماء ٣٤٣ كراهة الاستعانة النير في الوضوء \$ ٣٤٤ المدار في الاستمانة هو البرف ٣٤٥ كراحة التمندل بعد الوضوء ٣٤٦ هل مختص الكراهة بالمندل أو يتعدى إلىمطلق مسح بللالوضوء عن الأعضاء ? ٣٤٦ هل يقتصر على المسح أو مطاق النجفيف ? ٣٤٧ حكم من تيفن الحدث وشك في الطهارة ٣٤٩ الظن مساو للشك في غير المعتبر منه شرعاً ٣٤٩ قاءدة الفراغ ٣٥٠ حكم من تيقن الحدث واللزارة وشك في التأخر منعها ٣٥٣ الفرق بين العلم بتأريخ أحدهما وبين الجهل به ٣٥٤ من تيقن ترك غسل عضو أو مسحه أتى به وبما بمدم ٣٥٤ من شك في فعل شيء من أفعال الوضو. وهو على حاله أتى بماشك فيه

المنو ان الصحيفة ٣١٦ هل يجب منع الصبيان عن مس كتابة القرآن أم لا ? ٣١٧ الدار في الس على العرف ٣١٩ المسلوس هل يتوضأ لكل صلاة أم لا ? ٣٢٥ المعلون إذا تجدد حدثه في الصلاة مل ينظهر ويدى أم لا ? ٣٢٨ استحباب وضع الآناء على اليمين ٣٢٩ استحباب الاغتراف بالممين ٣٣٠ استحاب التسمية والدعاء حال الوضوء ٣٣٧ وقت التسمية عند الشروع في الوضوء ٣٣٢ استحباب غسل اليدين قبل إدخالها الاناءمن حدث النوم أو المول مرة ومن الغائط مرتين ٣٣٥ استحياب المضمضة والاستنشاق ٣٣٧ التثليث في المضمضة والاستنشاق مستحب في مستحب ٣٣٨ حل يشترط تقديم المضمضة على الاستشاق أم لا ? ٣٣٨ استحباب الدعاء عند المضمضة

والاستشاق

٣٣٩ استحباب الدعاء عند غسل الوجه

واليدين ومسح الرأس والرجلين

الصحفة ٣٦٤ من ترك غسل النجو أو البول ٣٥٦ لافرق بين أفمال الوضوء من وصلى أعاد الصلاة عامداً كان أو النية وغيرها ناساً او حاهلا ٣٥٨ مساواة الظن الذي لم يقم على ٣٦٧ عدم وجوب إعادة الوضوء عند اعتباره دليل شرعى للشك فى المقام ٣٥٩ كثيرالظن مساو لكشيرالشك في المة ام ترك الاستنجاء من غير فرق بين العمد والنسان ٣٥٩ من تيقن فيل الطهارة وشك في ٣٦٩ ُ حَكِم من جدد الوضوء بنية الندب الحدث يبدها لم يبد الوضوء ثم صلى وذكر انه أخل بعضو من ٣٥٩ من شك في شيء من أنعال الوضوء إحدى الطبارتين بعد الصرافه لم يعده ٣٧٤ من تيقن انه أحدث عقيب أحدد ٣٦١ - هل يكون فرق بين الحزم الأخير الوضوءين وصلى مع كل منهما أعاد وبين غيره في قاعدة الفراغ أم لا ? الصلاتين ان اختلفتا عدداً وإن لم ٣٦٢ حريان قاعدة الفراغ في كل فعرل تختلفا عددا فصلاة واحدة مركب الذي يكون نوالي فعل ٣٧٦ لو صلى الحس بخمس طهدارات ثم الأجزاء شرطاً في صحته تيقن انه أحدث عقيب إحداها أعاد ٣٦٣ الشك في الشرائط كالشك في ثلاث فرائض الأجزاء في قاعدة الفراغ

جدول الخطأ والصواب

المواب	الخطأ	المطر	الصحيفة
بقاء	قاء	14	71
الوئوق	ار ٹوق	٧.	***
(الاستبراه)	(الاستبر)اه	٧.	٥٧
أ ج زأ	أجزأه	14	117
دل الدليل على	دل على الدليل	11	144
ء حد دوء	حدو ده	٣	73/
44	15	٧.	7.4
الظىبوب	الظنيو	١.	717
77	**	**	414
(الرابع)	(الربعا)	•	771
لا الأعتقاد	لااعتقاد	٥	TYA
ولار تقاع	ولا ارتفاع	11	٠١٠
J. J.	بخير	۸.	717
إذ المراد	ذالمراد	14	27
	le :	•1	

لفت نظر

قد وقع في السطر ١١ من الصحيفة ١١٧ (متحد صورة) وهكذا في النسخ حتى النسخة الأصلية ، ولكن الصحيح (صورة متحد) . وبعد انتشار الجزء الأول عثر نا على الأغلاط التي وقعت فيه ، فنشير اليها لمن أراد تصحيحه وقع في السطر ١٩ من ص ٥ من ج ١ (ويحتمل) والصحيح (ويحمل) ، ووقع في السطر ٥٠ من ص ٤٢٥ من ج ١ أيضاً (الفلية) والصحيح (القليلة) .

استدراك

على ترجمة المؤلف في مقدمة الجزء الأول

ذَكُوت في الصفحة ٢٣ والسطر ٦ من الترجمة : أن ولده الأكبر الشيخ تحيّد كان يقيم الجماعة في مسجدهم (اي مسجد آل الجواهري) .

والصحيح أن الذي كان يقيمها هو ولده الآخر الشيخ عبد الحسين رحمه الله الذي كان أحد أعلام المجتهدين أيضاً وكان مهيّاً إلى أن يكون مرجعاً عاماً للتقليد بعد والده الشيخ ، لولا أن الشيخ أرجع الناس إلى الشيخ الأنصاري (راحع الترجمة ص ١٩) . والشاهد على خطأ ما ذكرناه هناك أن هـذا السجد أسس سنة ١٣٦٤ حسما هو مكتوب بالكاشائي على واجهتمه ، ينما أن الشيخ حميد رحمه الله توفى سنمة ١٢٥٠ هجرية .

محدرضا المظفر





